

ش

تاريخ

علم الحساب العربي

الجزء الأول

حساب اليد

تحقيق لكتاب

٢٠١٩٧٤

المنازل السبع

لأبي الوفاء البوزجاني



مع مقدمة ودراسة بالمقارنة بكتاب

الكافي في الحساب

لأبي بكر الكرجي الحاسب

بقلم

الدكتور أحمد سليم سعيدان

التصديق

الى فلسطين الحبيبة ، أظهر تربة وأرق هواء

الى الكوخ الذي فيه ولدت وحبوت

الى مرتع طفولتي وصباي

الى البلد الذي لهوت فيه صغيراً وحرمت منه كبيراً

واليهم

الى أحبائنا الرابضين الصامدين ينطوون على جراحتهم
والأمهم ليعطوا الدنيا كل يوم مثلاً جديداً على التعلق بالوطن
ونكران الذات من أجل جيل قادم وفجر قريب .

اليها واليهم أهدي هذا الكتاب .

أحمد سجدان

بيلسان بلسا بلسا

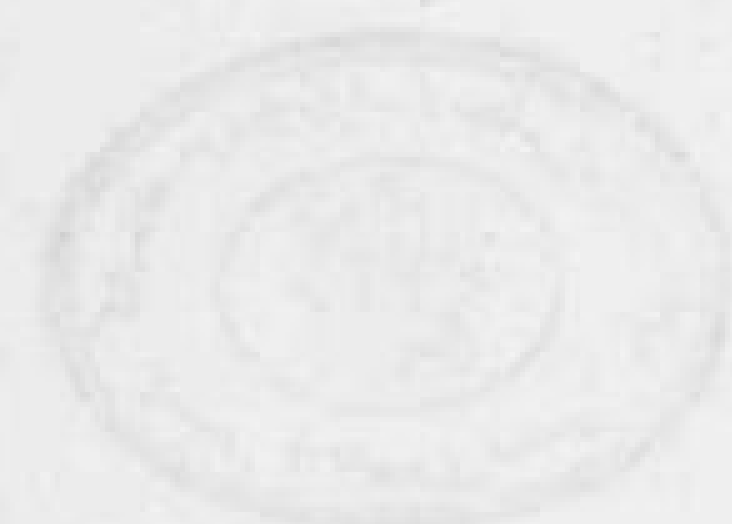
بيلسان بلسا

بيلسان بلسا

بيلسان بلسا

بيلسان بلسا

بيلسان بلسا



الطابعون

جمعية عمال المطابع التعاونية

عمان - هاتف ٣٧٧٧١

مراجع القدماء والتعليقات التصدير

في هذا الكتاب أقدم للقارىء اثنتين من أهم المخطوطات العربية في الحساب لاثنين من كبار العلماء في العصر الاسلامي .

وهذا هو الكتاب الأول من سلسلة أنوي أن أقدم فيها علوم الحساب العربي كما كانت في العهد الاسلامي ، وان أجلو مراحل تطورها على أيدي علماء الاسلام ، وأحدد ما للخضارات الأخرى من فضل على الفكر الرياضي العربي ، وما للعرب من فضل على الرياضيات العالمية .

وفي هذا الذي أقدم عليه سأنتهج نهجاً موضوعياً علمياً ، وفي كل مرحلة من مراحل البحث سأقدم للقارىء نموذجاً من نماذج الفكر الرياضي ، ممثلاً بمخطوطة أو أكثر ، أقدم لها بكلمات تحدد قيمتها بالنسبة الى غيرها وأختتمها بكلمات تحدد أهم ما نخرج به من دراستها ، وبين البدء والختام أترك للقارىء المجال ليرافق المخطوطة على هيئته وراحته ، فلا أعترضهما الا في ما لا بد منه من تعليقات توضيحية أو تاريخية .

والله من وراء القصد

أحمد سعيدان

الجامعة الأردنية - عمان

في ١٩٧١/٦/١

لقد

أهدى رفاق قونية بهذا ، قبيداً ونفسك يا

تهدى شعاع في رمالاً وهذا يا

تلميح ريتامته وشهد يا

أريد الله شمس مع أرفق في تهرها ريتاماً ريتاماً يا

مديان

وهذا يا ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً يا

نهدى ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً يا

تهدى ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً يا

ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً ريتاماً يا

مراجع المقدمة والتعليقات

- ١ - بروكلمان Brockelmann, C.
Geschichte der arabischen Literatur.
مجلدان وثلاثة ملاحق (ليدن ١٩٤٢ / ٤٣) .
- ٢ - بهاء الدين العاملي
خلاصة الحساب (مخطوطة في المكتبة الخالدية في القدس) .
- ٣ - البيروني - أبو الريحان
رسائل البيروني - (طبعة حيدر اباد ، ١٩٥٨) .
- ٤ - الخوارزمي - محمد بن أحمد يوسف
مفاتيح العلوم (طبعة القاهرة ، ١٣٤٢ هـ) .
- ٥ - الخوارزمي - أبو عبدالله محمد بن موسى
كتاب الجبر والمقابلة (القاهرة ، ١٩٣٩) .
- ٦ - دتا وسنج Datta and Singh.
History of Mathematics.
(طبعة حديثة ، جزءان بمجلد واحد ، ١٩٦٢) .
- ٧ - سبط المارديني
تحفة الاحباب في علم الحساب (مخطوطة في المكتبة الخالدية في القدس) .
- ٨ - سارتن Sarten, G.
Introduction to the History of Science.
ثلاثة أجزاء في خمسة مجلدات (بولتيومور ١٩٢٧ / ٤٨) .
- ٩ - سارتن
Ancient Science through the Golden Age of Greece.
(اكسفورد ١٩٥٥) .
- ١٠ - سارتن
Hellenistic Science and Culture in the Last Three Centuries B. C.
(هارفرد ، ١٩٥٩) .

مقدمة

تلك المقدمة وما فيها من أفكار ومنهجية ومناهج البحث في
الرياضيات العربية في العصور الوسطى.

لقد سعت في هذه المقدمة إلى أن يكون ذلك الكتاب من
نظرية رياضية عامة في الرياضيات العربية في العصور
الوسطى، وذلك في إطار منهج تاريخي-رياضي يهدف إلى
توضيح الأسس المنهجية والبيانات التي كانت قائمة في
العصر الذهبي للرياضيات العربية.

لقد سعت في هذه المقدمة إلى أن يكون ذلك الكتاب من
نظرية رياضية عامة في الرياضيات العربية في العصور
الوسطى، وذلك في إطار منهج تاريخي-رياضي يهدف إلى
توضيح الأسس المنهجية والبيانات التي كانت قائمة في
العصر الذهبي للرياضيات العربية.

مقدمة

تلك المقدمة وما فيها من أفكار ومنهجية ومناهج البحث في
الرياضيات العربية في العصور الوسطى.

- 21- نوئيكيباور وساكنس
Neuegebauer and Sacks
Mathematical Cueneiform Texts. (نيوهافن ١٩٤٥)
22- نيدهم
Needham, L.
Science and Civilisation in China.
(المجلد الثالث ، كمبردج ١٩٥٩)
23- ابن الهيام ، شهاب الدين
اللمع في الحساب (مخطوطة في المكتبة الخالدية في القدس)
24- الهندي المنتزع من الكافي
(المخطوطة ٨٤ ، القاهرة مجهولة المؤلف ، ومعها شرح لها)
25- يوشكافتش

Yushkevich, A.P.
Istoriya Matematike.

(الترجمة الألمانية ، ليبزج ١٩٦٤)

- 11- سميث
Smith, D. E.
History of Mathematics. (بوسطن ١٩٢٥)
12- شجاع بن أسلم الحاسب المصري ، أبو كامل
الطرائف في الحساب (تحقيق سعيدان ، مجلة معهد المخطوطات ،
١٩٦٣)
13- الشيزري - عبد الرحمن بن نصر
نهاية الرتبة في طلب الحسبة (القاهرة ، ١٩٤٦)
14- عبد القاهر بن طاهر البغدادي - أبو منصور
التكملة في الحساب (المخطوطة ٢٧٠٨ في مكتبة لاللي)
15- فان در فيردن
Van der Waerden
(الترجمة الانجليزية ، جرونجن ، ١٩٥٤)
Science Awakening.
16- الكاشي - غيات الدين جمشيد بن مسعود
مفتاح الحساب (المخطوطة ٢٩٦٧ مكتبة نور العثمانية)
17- كرا د فو
Carra de Vaux.
Sur L'histoire de l'arithmetique arabe.
(Bibl. Math. XIII, Z, 33).
18- الكفاية (المخطوطة ٣٤٤١ ، الاوراق ١٢٨ - ٢٤٥ في مكتبة أحمد
الفتاح - منسوبة لعلي بن عمر بن صالح الاربيلي)
19- ابن النديم
الفهرست (طبعة القاهرة)
20- نوئيكيباور
Neuegebauer, O.
(الطبعة الثانية ، بروفدنس ١٩٥٧)
Exact Sciences in Autiquity.

المقدمة

المصادر الأولية للرياضيات العربية

لا حاجة بنا الى القول بأننا بصدد الكلام عن العلوم العربية نستعمل لفظتي عرب وعربية للدلالة على قطاع ثقافي لا عنصري . فالفارسي أو الهندي اذا انطبع بطابع الثقافة العربية عدناه من هذه الناحية عربياً حتى اذا هو قد كتب بغير اللغة العربية أو تنكر لدواعي شعبية للحضارة العربية .

ومن غايات هذه الدراسة التي نقدمها للقارئ التوصل الى تقدير علمي صحيح للمجهود العربي في حقل الرياضيات . ومن ثم فلا بد ، من أجل تحقيق هذه الغاية ، من المام بالمصادر الأولية للمعرفة الرياضية عند العرب . ومعلوم أن المصادر الأولية للرياضيات العربية كانت فارسية وسريانية وهندية واغريقية .

أما المصادر الفارسية فتزد أسماؤها في الكتب العربية ، ولكن لم يصل اليها منها شيء ، وثمة مجال للظن بأن بعضها منحول أو مدعى لعوامل عصبية .

وأما المصادر السريانية فتكاد تكون قاصرة على ترجمات عن الاغريقية ، وما وصل اليها من هذه الترجمات يبعث على الاعتقاد بأنها لم تكن موفقة كل التوفيق .

وإذا كان هذا القول يتضمن تجريد الفرس والسريان من كل مصدر رياضي أصيل فينبغي أن نسجل لهم أن معاهدتهم العلمية ظلت قائمة بشكل ما حتى العهد الاسلامي وظلت تحتفظ بالتدريس التقليدي لعلمي

الفلك والرياضيات ، وكانت ذات أثر مباشر في لفت أذهان العرب الى هذين العلمين وامكانياتهما ، حتى اذا عمد العرب الى الترجمة كان النقلة فارسين في ثقافتهم أو سريانا . ولعل في هذا تفسيراً لظهور شخصيات علمية ناضجة في المسلمين قبل أن ينضج عندهم فهم العلم الاغريقي ، مثل أبي عبدالله محمد بن موسى الخوارزمي ، صاحب أول كتاب عربي في الجبر ، وأحمد بن محمد بن كثير الفرغاني الذي وضع كتابا في الفلك انتشر أكثر من المجسطي ، لبطلميوس ، وظل يستعمل حتى القرن السادس عشر .

صحيح أن الفرس والسريان لم يكن منهم قبل عهد الاسلام رياضي واحد ذو شأن ولكن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن حياتهم العامة كانت تخلو من المعارف الرياضية التي تلزم لتسيير شئون الحياة الادارية والتجارية ، فتلك المعارف كانت أول ما ورثه العرب من العلوم الرياضية . ولا نعدو الصواب اذا نحن قدرنا أنها كانت مزيجاً مما رسب على مدى الاجيال من معارف المصريين والبابليين واليونان .

وهذا التراث الذي تلقاه العرب من الفرس والسريان في مطلع عصور الحضارة الاسلامية هو ما سموه بحساب اليد وهو موضوع هذه الدراسة . وقد كان هذا ركناً من الاركان التي قام عليها العلم الرياضي الاسلامي . أما الركن الثاني فكان الحساب الهندي الذي وصل الى العرب قبل أن يتصلوا اتصالاً مباشراً بالفكر الاغريقي عن طريق دراسة ما وصل اليهم من مخطوطات الاغريق . فلما تكشف لهم هذا الفكر زاد علمهم الرياضي ثروة بهندسة أقليدس وجبر ديوفانتس ومثلثات هيبارخس وبطلميوس وعدديات نيقوماخس . وهكذا اكتملت الاركان الثلاثة التي قام عليها الصرح الرياضي العربي .

وأما الصينيون فنحن نعلم أنهم قطعوا شوطاً بعيداً في مضمرة المعرفة الرياضية وانهم اتصلوا بالحضارة الاسلامية في وقت مبكر فنقلوا

اليها بعض معارفهم في الكيمياء والتكنولوجيا ولا سيما الطباعة وصناعة الورق ، ولكن صلة الصين بديار الاسلام لم تبلغ حداً يتيح للمعلومات المجردة كالرياضيات أن تنتقل الى الفكر العربي الا بعد أن بلغ هذا الفكر مرحلة النضج ، فاذا هي قد أعطته شيئاً في هذه المرحلة فلا يمكن أن يعد ما أعطته في المصادر الأولية للرياضيات العربية .

فالمصادر الأولية للرياضيات العربية اذن تتمثل في عناصر ثلاثة هي الحساب الهندي والرياضيات الاغريقية والتراث الحسابي العملي . أما الحساب الهندي والرياضيات الاغريقية فمكانهما مرحلة أخرى من هذه الدراسة . وأما التراث الحسابي العملي فهو موضوع هذه الصفحات وقد تقدم أنه مزيج من عناصر مصرية وبابلية واغريقية مما بقي يساير حياة الناس العملية وما تقتضيه هذه الحياة من معارف حسابية .

الرياضيات الفرعونية :

مصدر ما نعرفه عن الرياضيات الفرعونية عدة لفافات من البردي منتشرة في مكتبات العالم كتب معظمها بلغة وخط يرجعان الى عهد المملكة الفرعونية الوسطى ، ويرى العلماء أن أهم هذه اللفافات اثنتان : واحدة اشتهرت باسم لفافة رايند نسبة الى اسم شخص اشتراها من الأقصر وهي محفوظة في المتحف البريطاني ، والثانية تعرف باسم لفافة موسكو نسبة الى البلد الذي هي محفوظة فيه .

وقد درست هاتان اللفافتان دراسة وافية دقيقة ، أما اللفافات الأخرى فلم تدرس بالقدر نفسه ، ويرى المختصون أنها لا ترتفع في مستواها ولا تزيد في مضمونها عما في هاتين اللفافتين الا في مواضع قليلة معروفة .

فالى أن يتوفر أشخاص على دراسة لفافات أخرى تزيد معلوماتنا عن

الرياضيات الفرعونية أو تعديلها ، نستطيع أن نجعل وصف ما نعرفه عن هذه الرياضيات بالنقاط التالية :

١ - كتابة الأعداد :

كان المصريون يسمون الأعداد ويكتبونها حسب السلم العشري . وليس اضاعة للوقت أن نشير هنا الى خصائص السلم العشري الذي نستعمله اليوم لنجعل من هذه الخصائص مقياساً لمدى تقدم طرق كتابة الأعداد عند القدماء .

أول هذه الخصائص أن السلم العشري يجاري نظام العد الطبيعي الذي نجده عند كل مجموعة نالت حظاً من التقدم الفكري . فهي على اختلاف لغاتها تجعل الأعداد آحاداً وعشرات ومئات وألفاً ٠٠٠ الخ . وقد نجد لدى بعض المجموعات ألفاظاً تشير الى وجود أساس للعد غير العشرة ، كالاثني عشر أو العشرين ، الا أن الأعم الشائع هو النظام العشري .

فاذا كانت كتابة الأعداد تجاري هذا النظام العشري عددناها متمشية مع نظام العد الطبيعي .

وثاني خصائص سلمنا العشري وأهمها أنه منازللي بمعنى أن الرقم الواحد تتغير قيمته حسب منزلته في العدد : فالثلاثة في منزلة الآحاد ثلاثة آحاد ، وهي في منزلة العشرات ثلاث عشرات ، وهكذا . ويقتضي ترتيب هذه المنازل وجود اشارة خاصة للصفر كي تشغل المنازل الخالية من الأرقام .

في ضوء هذا نقول أن الطريقة المصرية لكتابة الأعداد كانت على نظام عشري غير منازللي . فكان لديهم رمز للواحد وآخر للعشرة وثالث للمائة ورابع للألف ٠٠٠ الخ . فاذا أرادوا أن يشيروا الى ٢ أو ٩ كرروا رمز الواحد مرتين أو تسعاً ، واذا أرادوا أن يشيروا الى ٢٠٠٠ أو ٩٠٠٠

كرروا رمز الألف مرتين أو تسعاً ، وعلى هذا كانوا يكتبون مثل ٩٩٩٩ بستة وثلاثين رمزاً ، في صفين أو أكثر ، تتركب من أربعة رموز مختلفة كرر كل منها تسع مرات .

ومن عصر الدولة القديمة ، بناء الأهرام ، نجدهم يستعملون أعداداً كبيرة منها العدد : عشرة ملايين ومائة ألف ، وهم يكتبونه أحياناً برقمين واحد للعشرة ملايين والآخر للمائة ألف ، وأحياناً بما يماثل الوضع ١٠١ × ١٠٠ ٠٠٠ ، ومن الغريب أن رمز المليون اختفى في عصر الامبراطورية فلا نجد له أثراً في مخلفات هذا العصر .

وقد استعملوا في عملياتهم اشارات كثيرة متميزة منها واحدة للمجهول ، وأخرى للنتائج وكانت هذه صورة لفافة مطوية وعليها ختم . ولكن لم يكن لديهم اشارة للصفر ولم يكونوا بحاجة اليها .

٢ - العمليات الحسابية :

أما طريقتهم في الجمع والطرح فترتكز على العد : الجمع عد صعداً ، والطرح عد نزلاً ، وجمع الأعداد الكبيرة أو طرحها لا يقتضي سوى احصاء الأرقام في كل مرتبة وتعديل وضع الناتج بالنظام العشري . أما الضرب فكان بالتضعيف مرة بعد مرة ثم جمع المضاعفات المناسبة . ومثالنا على ذلك نقتبسه من المسئلة ٢٢ في لفافة رايند .

اضرب ١٢ في ١٢

والحل هكذا : ١ ١٢

٢ ٢٤

٤' ٤٨

٨' ٩٦ والناتج ١٤٤

والاشارتان عند ٤ ، ٨ تدلان على أن الناتج يحصل من جمع هذين

المضاعفين . وهم قد يستثقلون عملية التضعيف الرتيبة البطيئة فيلجأون الى طرق مختصرة كالتالية :

اضرب ١٦ في ١٦

والحل هكذا :

$$\begin{array}{r} 16 \\ \times 16 \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 160 \\ 160 \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 160 \\ 160 \\ \hline 256 \end{array}$$

والجدير بالذكر أن الاغريق استعملوا طريقة الضرب بالتضعيف وأشاروا اليها باسم الطريقة المصرية . وسنرى أن الحساب الهندي دخل الى العالم العربي وفيه التضعيف والتنصيف عمليتان أساسيتان مستقلتان عن الضرب والقسمة ، ولكننا نشك في أن ذلك كان بتأثير من الطريقة المصرية .

وأما القسمة فكانت بتضعيف المقسوم عليه حتى يحصل المقسوم ، فهي أيضاً ضرب ، حتى ليبدو أنه لم يوجد عندهم اسم لعملية القسمة ، فهم يقولون : اضرب (أو عالج) ٨٠ حتى تحصل على ١١٢٠ . وهذا هو السؤال ٦٩ في لفافة رايند ويحل هكذا :

$$\begin{array}{r} 80 \\ \times 1 \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 800 \\ \times 10 \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 160 \\ \times 2 \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 160 \\ 160 \\ \hline 320 \end{array}$$

حتى خارج القسمة لم يعط صراحة وترك للقارئ كي يستنتج من الاشارتين عند ١٠ ، ٤ انه ١٤ .
وحيث لا تنتهي عملية القسمة كانوا يقدرون نصف المقسوم عليه أو ثلثه أو رבעه أو جزءاً آخر منه .

٣ - الكسور :

يبدو لنا أن الطريقة المصرية في معالجة القسمة لا تؤدي بصورة طبيعية مباشرة الى فكرة واضحة عن الكسور ، ولعل هذا هو السبب في أن بحث الكسور يشغل الجزء الأكبر من اللقاقات الرياضية الفرعونية .

لقد فهم المصريون كسراً مثل $\frac{1}{2}$. أما $\frac{2}{3}$ فكانوا يجزئونها الى $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{3}$ فكان الكسر عندهم دائماً بسطة ١ ولذا كانت اشارته هي اشارة المخرج وفوقها خط صغير بيضوي . نستثني من ذلك $\frac{2}{3}$ ، $\frac{3}{4}$ فقد كان لكل منهما اشارة خاصة أما $\frac{2}{5}$ فيبدو أنها استقرت في أذهانهم حتى نجدهم إذا أرادوا أن يحسبوا ثلث عدد فقد يحسبون ثلثيه ثم يأخذون نصف الناتج .

وأما $\frac{3}{4}$ فقد تخلوا عن اشارتها الخاصة في عصر الامبراطورية وصاروا يشيرون اليها باشارتي $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{4}$ معاً .

وكما التزم الحاسب المصري أن يعبر عن كل كسر مثل $\frac{3}{4}$ بمجموعة كسور بسوطها وحدة فقد التزم أيضاً أن تكون هذه المجموعة أخصر ما يمكن ، ومن أجل ذلك اتخذ مجموعة من المتطابقات الرئيسية وحفظها عن ظهر قلب ، ومن هذه المتطابقات :

$$\frac{1}{2} = \frac{1}{6} + \frac{1}{6}$$

$$\frac{1}{3} = \frac{1}{6} + \frac{1}{6} + \frac{1}{6}$$

$$\frac{2}{3} = \frac{1}{6} + \frac{1}{6}$$

ومن هذه استنتج القوانين الخمسة التالية :

$$(١) \dots \frac{1}{٦} = \frac{1}{٦} + \frac{1}{٦}$$

$$(٢) \dots ١ = \frac{1}{٢} + \frac{1}{٦} + \frac{1}{٣}$$

$$(٣) \dots \frac{1}{٦} + \frac{1}{٦} = \frac{٢}{٦}$$

$$(٤) \dots \frac{1}{٦} + \frac{٢}{٦} = \frac{١}{٣} + \frac{1}{٦}$$

$$(٥) \dots \frac{1}{٦} + ١ = \frac{1}{٦} + \frac{٦}{٦}$$

وبهذه القوانين كان يعالج ما شاء من أنصاف وأثلاث وأسداس :

فعند تضعيف ٤ $\frac{1}{٦} + \frac{1}{٦} + \frac{1}{٦}$ مثلاً نجده يضع رأساً الجواب بالشكل

$$\frac{1}{٦} + ٩$$

وكان القانون (٣) سبيله لايجاد ثلثي أي كسر . ففي المسئلة ٦١ في

لغافة رايند يحتاج أن يحسب $\frac{٢}{٣} \times \frac{1}{١١}$ فيضع الجواب رأساً $\frac{1}{٦٦} + \frac{1}{٢٢}$

وقد استنوا علاقات أخرى كثيرة مثل ما تقدم وأنشأوا لها جداول

لتكون نموذجاً على غرارها يستنتج الحاسب العلاقة التي تلزمه في كل حالة .

وفي إحدى اللغافات يتناول الكاتب القانون (١) فيستنتج منه عشر علاقات

جديدة بقسمة طرفيه على ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ .

وقد رأينا أن عملية الضرب كانت عند المصريين تضعيفاً قد يختصرها

الحاسب بالضرب في ١٠ أو غيرها . وهذا يصدق أيضاً على ضرب الكسور .

وقد أدركوا أن تضعيف الكسر إذا كان المقام زوجياً يتم بتنصيف المقام ،

وكانوا يستعملون هذه القاعدة دون شرح باعتبارها قاعدة أولية معروفة .

أما إذا كان المقام فردياً يقبل القسمة على ٣ فكانوا يضعفونه حسب

قاعدة هي تعميم للقانون (٣) ويمكن أن نعبر عنها بالشكل :

$$(٦) \dots \frac{1}{٦} + \frac{1}{٦} = \frac{٢}{٦}$$

وفيما عدا ذلك لجأوا الى جداول تؤدي لهم الغرض الذي تؤديه لنا

جداولنا الرياضية . وفي ملف رايند جدول يضم ٤٩ قانوناً لتضعيف

الكسور الفردية المقام $\frac{1}{٥}$ ، $\frac{1}{٧}$ ، $\frac{1}{٩}$ ، \dots ، ومن هذه ١٦ كسراً

تقبل مقاماتها القسمة على ٣ ، وقد بنيت حسب القانون (٦) . أما العلاقات

الأخرى فهي التالية :

$$\frac{1}{١٥} + \frac{1}{٣} = \frac{٢}{٥}$$

$$\frac{1}{٢٨} + \frac{1}{٤} = \frac{٢}{٧}$$

$$\frac{1}{٦٦} + \frac{1}{٦} = \frac{٢}{١١}$$

$$\frac{1}{١٠٤} + \frac{1}{٥٢} + \frac{1}{٨} = \frac{٢}{١٣}$$

$$\frac{1}{٦٨} + \frac{1}{٥١} + \frac{1}{١٢} = \frac{٢}{١٧}$$

$$\frac{1}{١١٤} + \frac{1}{٧٦} + \frac{1}{١٢} = \frac{٢}{١٩}$$

$$\frac{1}{٢٧٦} + \frac{1}{١٢} = \frac{٢}{٢٣}$$

$$\frac{1}{٧٥} + \frac{1}{١٥} = \frac{٢}{٢٥}$$

$$\frac{1}{٢٣٢} + \frac{1}{١٧٤} + \frac{1}{٥٨} + \frac{1}{٢٤} = \frac{٢}{٢٩}$$

$$\frac{1}{١٥٥} + \frac{1}{١٢٤} + \frac{1}{٢٠} = \frac{٢}{٣١}$$

$$\frac{1}{308} + \frac{1}{44} = \frac{2}{77}$$

$$\frac{1}{790} + \frac{1}{316} + \frac{1}{237} + \frac{1}{60} = \frac{2}{79}$$

$$\frac{1}{498} + \frac{1}{410} + \frac{1}{332} + \frac{1}{60} = \frac{2}{83}$$

$$\frac{1}{200} + \frac{1}{10} = \frac{2}{85}$$

$$\frac{1}{890} + \frac{1}{534} + \frac{1}{606} + \frac{1}{60} = \frac{2}{89}$$

$$\frac{1}{130} + \frac{1}{70} = \frac{2}{91}$$

$$\frac{1}{570} + \frac{1}{380} + \frac{1}{60} = \frac{2}{95}$$

$$\frac{1}{776} + \frac{1}{676} + \frac{1}{56} = \frac{2}{97}$$

$$\frac{1}{606} + \frac{1}{303} + \frac{1}{202} + \frac{1}{101} = \frac{2}{101}$$

وقد أعطيت هذه النتائج مع شروح لطريقة الحصول عليها تبدأ كما يلي :

ما قيمة جزأي الخمسة ؟

الحل

$$\frac{1}{3} + \frac{1}{5} = \frac{2}{15}$$

$$\frac{1}{3} + \frac{1}{5} = \frac{1}{3} + \frac{1}{5} = \frac{2}{15}$$

فالجواب $\frac{1}{15} + \frac{1}{3}$

$$\frac{1}{42} + \frac{1}{30} = \frac{2}{65}$$

$$\frac{1}{296} + \frac{1}{111} + \frac{1}{32} = \frac{2}{73}$$

$$\frac{1}{828} + \frac{1}{124} + \frac{1}{24} = \frac{2}{111}$$

$$\frac{1}{301} + \frac{1}{621} + \frac{1}{87} + \frac{1}{42} = \frac{2}{123}$$

$$\frac{1}{470} + \frac{1}{141} + \frac{1}{30} = \frac{2}{142}$$

$$\frac{1}{196} + \frac{1}{84} = \frac{2}{147}$$

$$\frac{1}{790} + \frac{1}{318} + \frac{1}{60} = \frac{2}{150}$$

$$\frac{1}{330} + \frac{1}{60} = \frac{2}{150}$$

$$\frac{1}{531} + \frac{1}{237} + \frac{1}{36} = \frac{2}{159}$$

$$\frac{1}{488} + \frac{1}{244} + \frac{1}{20} = \frac{2}{161}$$

$$\frac{1}{190} + \frac{1}{39} = \frac{2}{165}$$

$$\frac{1}{536} + \frac{1}{330} + \frac{1}{40} = \frac{2}{171}$$

$$\frac{1}{710} + \frac{1}{578} + \frac{1}{40} = \frac{2}{171}$$

$$\frac{1}{360} + \frac{1}{292} + \frac{1}{219} + \frac{1}{60} = \frac{2}{173}$$

وهذه الشروح تبدأ مفصلة ثم تصير موجزة ابتداء من عملية $\frac{2}{31}$

ومن هذه الشروح تتجلى لنا الحقائق التالية :

١ - يبدو أنهم الحوا على تحويل الكسر $\frac{2}{1+22}$ الى أبسط مجموعة من

الكسور التي بسوطها وحدة . ويتضح ذلك من مثل :

$$\frac{1}{32} + \frac{1}{30} = \frac{2}{30}$$

فلو هم استخراجوها من $\frac{2}{30}$ لكان الناتج $\frac{1}{31} + \frac{1}{100}$

ولو هم استخراجوها من $\frac{2}{31}$ لكان الناتج $\frac{1}{30} + \frac{1}{104}$

ولكنهم آثروا علاقة يبدو انها أسهل من هاتين . ويصح القول نفسه

على تحويل $\frac{2}{31}$

ويتضح هذا أيضاً من عملية تحويل كل من $\frac{2}{60}$ ، $\frac{2}{80}$ ، $\frac{2}{91}$

فلو هم استنتجوها من تحويل $\frac{2}{30}$ او $\frac{2}{13}$ او $\frac{2}{17}$ او $\frac{2}{31}$

لما كانت النتائج أسهل مما أعطاه الجدول .

٢ - في كل عملية من هذه العمليات يصل الحاسب الى حد يسأل فيه

نفسه : ما البقية ؟ أو ما التكملة ؟ ففي مثل ايجاد جزأي ال 31

يظهر الحل كما يلي :

$$\frac{1}{31} + \frac{1}{30} = \frac{1}{30}$$

وهنا يلزم أن نعرف أن ما يبقى حتى تكمل الناتج الى 2 هو

$$\frac{1}{30} + \frac{1}{31} \text{ ومن ثم نجد } \frac{1}{31} \times \frac{1}{30} \text{ ثم } \frac{1}{31} \times \frac{1}{30}$$

ولهذا نجد في لفافة رايند وغيرها مسائل عدة تحت اسم ما يمكن

أن نسميه مسائل التكملة مثل : كيف تكمل $\frac{1}{3} + \frac{1}{10}$ الى 1

ونشير هنا الى أن $\frac{2}{3}$ ، $\frac{2}{4}$ كانتا تسميان باقي الثلث وباقي الربع

أي $1 - \frac{1}{3}$ ، $1 - \frac{1}{4}$.

وجدير بالذكر بهذه المناسبة أن العرب التزموا ، كما سنرى ،

بكسور بسوطها وحدة وعللوا ذلك تعليلاً لغوياً ، فهل كان سبب هذا

الالتزام عند المصريين لغوياً أيضاً ؟

٣ - يبدو من شروح بعض العلاقات السابقة أن المصريين توصلوا الى

فكرة توحيد المقامات ، ولكنهم لم يهتموا بايجاد المضاعف المشترك

البسيط لهما ففي أحد الاسئلة كان المطلوب أن يكملوا $\frac{1}{8} + \frac{1}{4}$

$\frac{1}{10} + \frac{1}{30} + \frac{1}{40}$ الى $\frac{2}{3}$ فجعلوا المقام المشترك ٤٥ ، وعلى هذا

جاءت البسوط نفسها كسرية .

٤ - موضوعات أخرى :

تناولت الرياضيات المصرية غير ما تقدم مسائل متنوعة منها ما يؤدي

الى معادلات من الدرجة الاولى ، وقد درجوا على حلها بفرض الكمية المجهولة

وحدة ، ثم التدرج من ذلك الى الحل الصحيح . ومنها مسائل في المتواليات

العددية .

وفي احدي اللفافات مسئلة تتطلب ايجاد ضلعي مربعين مجموع

مساحتهما ١٠٠ وضلع احدهما $\frac{3}{4}$ ضلع الآخر . وقد حل السؤال بفرض

ضلعي احدهما 1 وفيه اعطي الجذر التربيعي لكل من 100 و $1\frac{9}{16}$ بدون

شرح نعرف به كيف كانوا يستخرجون الجذر التربيعي ولكن السؤال

دليل على أن المصريين عالجوا الجذور التربيعية .

ومن مسائلهم في المساحات والحجوم نستنتج الأمور التالية :

١ - لقد تفننوا في اتخاذ وحدات للقياس ذات نفع عملي ، فمن هذه وحدات لقياس الوزن النوعي أو الكثافة النوعية ، ومنها وحدات تتدرج على سلم ثابت ، وهذا ما لا نجده اليوم الا في الوحدات المترية التي وضعت في اعقاب الثورة الفرنسية .

ومن الطريف أنهم اتخذوا لقياس الأطوال وحدتين احدهما تقابل الذراع البلدي والأخرى تقابل الذراع المعماري وهي تساوي قطر مربع طول ضلعه ذراع عادي واحد وتبلغ بوحداتنا ٧٤٠.٨ سم . وباستعمال هاتين الوحدتين استطاعوا أن يجدوا بسهولة مربعاً يعادل في مساحته ضعف أو نصف مربع معلوم . فإذا كان طول ضلع المربع المعلوم ل ذراع عادي كان طول قطره ل ذراع معماري فإذا أرادوا تضعيف مساحته جعلوا الضلع ل ذراع معماري ، وإذا أرادوا تنصيفها جعلوا القطر ل ذراع عادي . وبهذا أمكنهم تضعيف المساحات وتنصيفها ومقارنتها بعضها ببعض بسهولة لانملكها في وحداتنا الحالية .

٢ - مجمل ما نلاحظه عن معلوماتهم في المساحات والحجوم أنهم عرفوا قواعد صحيحة لايجاد مساحة المثلث والمستطيل والمربع وشبه المنحرف . وكانت طريقتهم لايجاد مساحة الدائرة تربيع $\frac{1}{4}$ القطر ، وهذا يجعل النسبة التقريبية ٣١٦٠٥ وهي أحسن تقريب عرف في القديم قبل أن يعطيها الاغريق القيمة $\frac{1}{3}$.

وكان لديهم قواعد صحيحة لايجاد حجم المكعب ومتوازي المستطيلات والمنشور والاسطوانة والسؤال ٣٦ في لفافة رايند يقول: مثال في حساب الهرم : طول ضلع القاعدة ٣٦٠ ، والارتفاع ٢٥٠ ، احسب لي الصاكد . ثم يأتي حل السؤال ومنه يتبين أن المقصود

بالصاكد مقدار ميل وجه الهرم عن الخط العمودي ، أو بوجه أدق كم راحة ($\frac{1}{4}$ ذراع) يبعد وجه الهرم عن الخط العمودي كلما ارتفع ذراعاً .

وفي لفافة موسكو مسئلة يحسب بها قطعة الهرم الرباعي الذي ضلعا قاعدتيه المتوازيين أ ، ب ، وارتفاعه ع بما يشبه القانون $ح = \frac{1}{2} ع (أ + ب)$.

وهذا هو موضع الذروة في الرياضيات المصرية كما نعرفها اليوم على وجه اليقين . غير اننا لا نعرف كيف توصلوا الى القاعدة .

وفي لفافة موسكو سؤال آخر منطوقه : اذا أعطيت سلا قطره وعمقه $\frac{1}{4}$ فاحسب لي مساحته . فإذا اعتبرنا أن السلا اسطوانية كانت المسئلة عادية . أما اذا اعتبرناه على شكل نصف كرة فالسؤال يؤدي الى الاعتقاد بأن المصريين عرفوا قانون مساحة الكرة . وهذا يقتضي معرفة بالرياضيات العالية لا نجد في غير هذا الموضع دليلاً عليها . وحتى وقت قريب كان المرجح أن السلا كان على شكل قبة ، وقد كان المصريون يبنون القباب بكثرة ومن ثم قد يكونون اهتموا الى قاعدة تجريبية لمساحتها . على أن باحثاً ناشئاً نشر مؤخراً بحثاً بين فيه أن المصريين عرفوا بالفعل مساحة الكرة وأنهم كانوا يتخذون وحدة لقياس الأقطار وأخرى لقياس الأقواس على غرار ما صنعوا في أقطار المربعات وأضلاعها .

على أننا نأخذ على الرياضيين المصريين أنهم ، كغيرهم من القدماء ، أوجدوا مساحة الرباعي بضرب نصف مجموع ضلعين متقابلين فيه في نصف مجموع الضلعين الآخرين . وقد بقي هذا الخطأ شائعاً حتى صححه العرب اعتماداً على هندسة اقليدس .

٣ - لكننا لا نملك الا أن نسجل للمصريين أن جزءاً كبيراً من مسائلهم لم

يكن مبعثه الفائدة العملية بل اللذة الرياضية . وهذا يخالف الاعتقاد الشائع عن الرياضيات المصرية بأنها لم تستهدف سوى خدمة أغراض الحياة العملية .

الأثر الفرعوني في الرياضيات العربية :

في الصفحات التالية سنجد مناسبتين تشد فيهما عيوننا الى الرياضيات الفرعونية احدهما عند بحث موضوعي التضعيف والتنصيف عند العرب والثانية عند بحث الكسور العربية . فاذا كنا في كليهما سننفي وجود الأثر الفرعوني في الرياضيات العربية فينبغي ألا يغرب عن البال أن هذا الأثر وجد سبيله الى الفكر العربي ومن ثم الى الفكر العالمي عن طريق آخر غير مباشر ، ذلك هو طريق الاغريق .

لقد كان الاغريق يعتبرون المصريين أساتذتهم في الرياضيات . وقد ذهب أرسطو الى أن العلوم الرياضية نشأت في مصر فكتب في الميتافيزياء : « وهكذا نشأت العلوم الرياضية حول وادي النيل لأن الكهنة كان لديهم فراغ من الوقت واسع » . وكذلك هيرودوتس زار مصر وعرف عنها كثيراً وذكر فيما كتب عنها : « وزعموا أن سيزستريس قسم الارض على السكان قطعاً مربعة الشكل متساوية وفرض على كل منهم ايجاراً سنوياً فكانوا اذا طغى النيل على أرض أي منهم ذهب الى الملك فأخبره فيرسل الملك من يقيس الارض ويقدر الخسارة وبنسبة ذلك يخفض الايجار . ويبدو لي أن هذا هو السبب في أن مصر سبقت غيرها الى معرفة الهندسة وعنها أخذها الاغريق » .

وديموقريطس الاغريقي تباهى مرة بأن لا أحد يسبقه « في رسم الخطوط واستنتاج البراهين حتى ولا المصريون الذين يشدون الحبال » . ولا ينبغي أن ننسى أن الاغريق كانوا يهرعون الى مصر للعلم والتأمل

والعظة ، وان العلم الرياضي الهليني والهلينستي بلغ أوجه في الاسكندرية . فان لم يترك الفكر المصري أثراً ظاهراً مباشراً في الفكر العربي الذي بدأ يتخلق بعد زوال عهد الفرعونية باثني عشر قرناً ، فقد كان الفكر المصري المعلم الاول والحافز الاكبر لنمو الفكر الاغريقي ، وهذا بدوره كان ولا يزال المعلم الاول والحافز الاكبر للفكر العربي والفكر العالمي .

الرياضيات البابلية :

يقال أن علم الهندسة نشأ في مصر عن حاجتها الى تسوية الارض بعد الفيضان ، وان الحساب والجبر نشأ في حوض الرافدين عن نشاطه التجاري الواسع . ومهما يكن من أمر فلم تقف مصر عند حد الفائدة العملية ، ولقد خطا العراق خطوات أوسع بكثير مما تقتضيه الحاجة التجارية ، واكتشف اكتشافات منها ما كنا نظنه مجهوداً اغريقياً الى أن قامت الدراسات الحديثة ترجع الفضل فيه الى أربابه . فان ديوفانتس الاغريقي لم يبتكر الجبر ، ولكنه ابتكر في حوض الرافدين من قبله بقرون ، وان كثيراً مما يعزى الى فيثاغورس انما كان مجهوداً بابلياً انحدر اليه .

ومصادرننا لدراسة الحضارة البابلية ألواح من لبن مكتوبة بالخط المسماي . وفي المتاحف اليوم من هذه الألواح حوالي نصف مليون لوحة أكثرها سجلات تجارية وقليل منها ما يفيدنا في دراسة تاريخ الفكر البابلي ، ومعظم هذه الألواح أخذت من مكتبة آشور بانيبال التي جمعت في القرن السابع قبل الميلاد ، ولكنها ترجع الى عصر أكثر قدماً . واللوحات التي تفيدنا في دراسة الفكر البابلي تعزو ما فيها من علم ومعرفة الى زمان موغل في القدم سبق عهد الساميين في حوض الرافدين ، ذلك هو عهد السومريين الذين لا نعرف عنهم الا قليلاً .

واللوحات الرياضية تقارب الثلاثمائة ، معظمها جداول ، ومنها ما فيه مسائل ، ولكن هذه متأخرة ترجع الى عهد السلوقيين الذين كانت

ثقافتهم مزاجا من الفكر البابلي والاغريقي . اذن فالمستندات البابلية التي لدينا لدراسة رياضياتهم قليلة ، ولكنها رغم قلتها تنطق بسخف الاعتقاد القائل بأن العلم قد بدأ بالاغريق .

كتابة الأعداد :

نحن نستعمل السلم العشري في العد وفي كتابة الأعداد . وقد كان البابليون يستعملونه في العد ، أما في كتابة الأعداد فالشائع عندهم كان السلم الستيني ، ممزوجا بالسلم العشري .

ونحن نستعمل في كتابتنا تسعة أرقام والصفر ، ولكن البابليين استعملوا رقمين اثنين . أحدهما للواحد ، وهو بالشكل \triangleright ، يكررونه مرتين للاثنين ٠٠٠ وتسعا للتسعة ، والثاني للعشرة ، وهو بالشكل \triangleleft يكررونه مرتين للعشرين وخمسا للخمسين ، فاذا هم بلغوا الستين كتبوها بمثل رقم الواحد ، يكررونها مرتين للدلالة على ١٢٠ وتسعا للدلالة على ٥٤٠ ، فاذا بلغوا ٦٠٠ كتبوها بمثل رقم العشرة . وهكذا فان الرقم \triangleleft كان يشير الى ١ أو ٦٠ أو ٢٦٠ أو ٣٦٠ ٠٠٠ الخ . والرقم \triangleleft كان يشير الى ١٠ × ٦٠ أو ١٠ × ٢٦٠ أو ١٠ × ٣٦٠ الخ .

وواضح أن طريقتنا خير من طريقتهم من حيث أن لنا تسعة أرقام كل يرمز الى عدد خاص تتصاعد قيمته عشرات حسب تصاعد منزلته . أما هم فقد كانت أرقامهم منازلية تتصاعد ستينات ، ولكنهم كانوا ، كالمصريين يكررون رقم الواحد تسع مرات للدلالة على التسعة . على أنهم كانوا أحيانا يضيقون ذرعا بهذا التكرار فيختصرون رقم التسعة

الى الشكل
 \triangle
 \triangle
 \triangle

والنقص الأكبر في كتابتهم أنهم لم يبتكروا اشارة للصفر لتملأ المنزلة التي تخلو من رقم الا في عهد السلوقيين فاستعمل هؤلاء الاشارة \square لتملأ المنازل الخالية بين أرقام العدد ، أما اذا خلت منزلة أو منازل عن يمينه فكانت تترك خلوا من أي اشارة وعلى هذا يمكن القول أن الحضارة البابلية انتهت ولم تستعمل فيها اشارة الصفر بشكل يدل على تقدير لها أو اهتمام بها .

وثمة نقص آخر في الكتابة البابلية ، ذلك أن التزامهم بالسلم الستيني جعل كتابتهم لا تتفق مع نظام العد الطبيعي ، ولا شك أن الحاسب البابلي كان يضطر الى تحويل الرقم الى النظام الستيني قبل أن يتمكن من كتابته . ولكن البابليين لأمر ما جعلوا وحدات القياس عندهم تجري على السلم الستيني ، فصار هذا النظام في كتابة الأعداد أمرا لازما لهم ، وقد نجد لهم أرقاما كتبت بغيره ، كما قد نجد حاسبا يكتب عددا على نظام العد الطبيعي فاذا هو أراد أن يجري عليه عملية حسابية حوله الى النظام الستيني .

والنظام الستيني أخذه الاغريق عن البابليين ونشروه في الشرق الأوسط والهند . ولكنهم أدخلوا عليه تعديلات واسعة . ومن هذه التعديلات أنهم تخلوا عن الاشارتين المسمايتين وتكرارهما وعبروا عن الأرقام بحروف من أبجديتهم .

والفلكيون منهم حافظوا على السلم الستيني للأعداد الصحيحة والكسور ولكن أغلب الناس تخلوا عنه في الأعداد الصحيحة وكتبوها على السلم العشري واستبقوه في الكسور . وهكذا صنع العرب ، أو هم هكذا وجدوه .

أما التعديل الأهم الذي صنعه الاغريق فهو استعمال الصفر لملء كل منزلة خالية . وكان شكله عندهم $\bar{\square}$ ولكنه قد يظهر في الكتابة $\bar{\square}$

أو قد يتخذ أشكالا أخرى كلها مما ينتج من كتابة الشكل الأصلي باليد على عجل . ولا ندري من كان أول من استعمل الصفر من الأغريق ولكن نعرف أن بطلميوس استعمله في القرن الثاني الميلادي .

وقد سمي العرب النظام الستيني طريق المنجمين لأن استعماله كان قاصراً عليهم ، ولكن الوحدات الستينية كانت قد اتخذت سبيلها في مقاييس الزمن والزوايا ، كما أن الستين ظلت تلعب دوراً كبيراً في مسائل النسبة وعمليات الكسور ، ولهذا سنقابل فصولاً في ما يسمى حساب الستين حتى في الكتب التي لم تستعمل الحروف الأبجدية في كتابة الأعداد .

ولكن هل كان التعديل الاغريقي للنظام البابلي تطويراً إلى الأحسن ؟ لا شك أن استعمال الصفر قد أكمل هذا النظام ، ولا شك أيضاً أن كتابة الأعداد بإشارتين تتكرران عدة مرات أمر مستقل ، ربما يكون خيراً منه استعمال حروف الأبجدية ، غير أن الاغريق باستعمالهم هذه الحروف لم يجعلوا دلالتها منازلية فعصفوا بفكرة المنازل ، ثم هم كانوا سبب تأخير من ناحية واحدة على الأقل ، تلك هي ناحية الكسور العشرية . فالنظام البابلي يمتد أصلاً من الدرج صعوداً ونزلاً ، ومن ثم ينطوي على كسور ستينية تناظر كسورنا العشرية وتغني عن الكسور العادية التي تعب بها المصريون ، فلم يستعمل البابليون من الكسور العادية سوى $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{3}$ و $\frac{1}{4}$ و $\frac{1}{5}$ و $\frac{1}{6}$ و $\frac{1}{8}$ و $\frac{1}{10}$ و $\frac{1}{12}$ و $\frac{1}{15}$ و $\frac{1}{20}$ و $\frac{1}{30}$ و $\frac{1}{40}$ و $\frac{1}{60}$ فلما عصف الاغريق بالسلم جعلوا الأعداد الصحيحة على نظام عشري واستبقوا الكسور ستينية توارت فكرة التدرج السلمي ، بين الصحاح والكسور إلى أن اكتشفت فكرة الكسور العشرية .

والغريبون ينسبون اكتشاف الكسور العشرية إلى ستيفن الذي وضع عنها سنة ١٥٨٥ كتاباً ولكننا سنجد في دراستنا هذه أن أبا الحسن

أحمد بن ابراهيم الاقليدسي وضع سنة ٩٥٢/٥٣ م كتاباً يستعمل فيه الكسور العشرية مع شرطة تفصلها عن الصحاح ، ثم عادت الفكرة فتوارت من بعده حتى اكتشفها غياث الدين جمشيد بن مسعود الكاشي في القرن الخامس عشر الميلادي .

العمليات الحسابية عند البابليين

يبدو أن البابليين لم يجدوا صعوبة في عمليتي الجمع والطرح تقتضي كتابة شرح لهما . فلعلهما كانتا تجربان عقلياً . على أنه لم يكن هنالك ما يمنع أن توضع المقادير التي يراد جمعها وطرحها ، في السلم الستيني بعضها تحت بعض ، ثم تجري عليها العملية الحسابية المطلوبة ، لا سيما إذا كانت هذه المقادير لكميات بوحدات ستينية .

أما الضرب ، ففي اللوحات التي لدينا نجد جداول ضرب كثيرة لا سيما للأعداد ٢ ، ٣ ، إلى ١٠ ، ثم ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠ . ومنها ما يبدو أن الحساب كانوا يهيئونها لتكون مراجع لهم ، ومنها ما كانت تحضر كتمرينات يمر عليها قلم المدرس بالتصحيح .

وأما القسمة فأحالوها إلى ضرب بطريقة لطيفة ، هي ضرب المقسوم في معكوس المقسوم عليه . فإذا أرادوا أن يقسموا عدداً على ١٢ مثلاً ضربوه في ٥ ، لأن $\frac{1}{12} = ٥ \cdot ٥$. بالكسر الستيني وقد هيأوا جداول كثيرة لمعكوسات الأعداد منها ما يصل إلى ١٩٦٠ . وقد كانوا يمرنون المبتدئين على تحضير جداول كالتالي :

العدد	المعكوس
٢	٠٣٢
٤	٠١٥
٨	٠٧٣٠
١٦	٠٣٤٥
٣٢	٠١٥٢٣٠
٦٤	٠٠٧٦١٥

ولا يبعد أنهم انتبهوا الى الكسور الدورية ، ومن الادلة على ذلك
الجدول التالي :

$$\begin{array}{l} ٨٣٤١٧ = ٧ : ١ \\ ١٧٨٣٤ = ٧ : ٢ \\ ٣٤١٧٨ = ٧ : ٤ \\ ٢٥٤٢٥١ = ٧ : ٣ \\ ٤٢٥١٢٥ = ٧ : ٥ \\ ٥١٢٥٤٢ = ٧ : ٦ \end{array}$$

وعملوا أيضا جداول لمربعات الاعداد ومكعباتها ومنه كانوا يستخرجون
الجزور التربيعية والتكعيبية للاعداد المنطقية . وجدول بقيم من (١ ± ١)
ومنه كانوا يحلون المعادلة $س^٢ (س \pm ١) = ك$

ولعلمهم أدركوا فكرة اللوغرتمات ، فمن جداولهم جدول على هذا الشكل :

$$\begin{array}{l} ١٦ \text{ للقوة } \frac{١}{٤} = ٢ \\ ١٦ \text{ « } \frac{١}{٢} = ٤ \\ ١٦ \text{ « } \frac{١}{٤} = ٨ \\ ١٦ \text{ « } ١ = ١٦ \\ ١٦ \text{ « } ١\frac{١}{٤} = ٣٢ \\ ١٦ \text{ « } ١\frac{١}{٢} = ٦٤ \end{array}$$

وثمة جدول آخر مثله للأساس ٢ . وقد كان من أسئلتهم الدارجة :
الى أي قوة ترفع عدداً معيناً حتى ينتج عدد آخر معين ؟

والجزر التربيعي كانوا يجدونه من جدول المربعات . وكان هذا
يبدأ بالشكل :

$$\begin{array}{l} \text{مربع } ١ = ١ \\ \text{مربع } ٢ = ٤ \\ \text{مربع } ٣ = ٩ \end{array}$$

وهكذا بتصنيف العدد وتضعيف المعكوس . وبالمثل عملوا جداول لمعكوسات ٣ ومضاعفاتها . أما الجدول النموذجي للمعكوسات فكان يختص بمعكوسات الاعداد الصحيحة من ١ الى ٨١ مما له في النظام الستيني معكوسات تنتهي بدون تقريب ، وهذا هو الجدول :

$$\begin{array}{l} ١ : ٢ = ٣٠ \\ ٣ : ٤ = ٢٠ \\ ٤ : ٥ = ١٥ \\ ٥ : ٦ = ١٢ \\ ٦ : ٧ = ١٠ \\ ٧ : ٨ = ٧٣٠ \\ ٨ : ٩ = ٦٤٠ \\ ٩ : ١٠ = ٦٠ \\ ١٠ : ١٢ = ٣٠ \\ ١٢ : ١٥ = ٢٣٠ \\ ١٥ : ٢٠ = ٢٤ \\ ٢٠ : ٢٤ = ٢٥ \\ ٢٤ : ٢٧ = ٢٧ \\ ٢٧ : ٥٤ = ١٦٤٠ \\ ١ : ١ = ١ \\ ١ : ٤ = ٠٥٦١٥ \\ ١ : ١٢ = ٠٥٠ \\ ١ : ١٥ = ٠٤٨ \\ ١ : ٢٠ = ٠٤٥ \\ ١ : ٢١ = ٠٤٤٢٦٤٠ \\ ١ : ٣٠ = ٠٤٠ \\ ١ : ٤٤ = ٠٣٠ \\ ١ : ٤٨ = ٠٢٥ \\ ١ : ٥٠ = ٠٢١ \end{array}$$

أما في الحالات التي تنتهي فيها القسمة فكانوا يعطون الجواب مقرباً ،
غالباً الى ثلاثة كسور ستينية . ومن جداولهم ما يعطي :

$$\begin{array}{l} ١ : ٥٩ = ١١١١ \\ ١ : ١١١ = ٠٥٩٠٥٩ \\ ١ : ١١٢ = ٠٥٨٣٥٢ \end{array}$$

فاذا أرادوا أن يجدوا جذر عدد ليس مربعاً كاملاً استعملوا التقريب ،
وطريقتهم في ذلك استعملها الاغريق وهي كما يلي : لايجاد $\sqrt{2}$
اذا كان $n > \sqrt{2}$ فان $\frac{2}{n} < \sqrt{2}$
ومتوسطهما أقرب الى الحقيقة ، وهكذا :

فنجدهم يحسبون $\sqrt{2}$ بأن يعتبروه $1\frac{1}{2}$ ، ثم يحسبون $2 \div 1\frac{1}{2}$
ويأخذون متوسط الناتجين ، ثم يكررون العملية حتى يحصلوا على التقريب
الذي يرضيهم وفي مثل $\sqrt{2p}$ اعتبروا الجواب $\frac{b}{p} + p$

وسنرى في الصفحات التالية كم من هذه المبادئ وصل الى العرب .
ويكفي هنا أن نقول أن الجداول البابلية التي نجدها في اللوحات التي بين
أيدينا لا نجد لها أثراً في المخطوطات العربية وإنما نجد فيها جدولين :
واحداً يعطي حاصل ضرب المنازل ، ومنه يعطى خارج قسمتها وهو يطابق
في عرفنا القانونين :

$$260 + n = 260 \times n$$

$$260 - n = 260 \div n$$

أما الثاني فجدول للضرب من 1×1 الى 60×60 وهو يستعمل
للضرب والقسمة واستخراج الجذر التربيعي :

المسائل البابلية :

تذكر اللوحات مسائل متعددة في الربح المركب وأعمال الحفر والانشاء
والخلط والمتواليات . ومن مسألهم السؤال : كم يستغرق مبلغ حتى
يتضاعف بربح مركب بسعر 20% ؟ وهم يعطون له الجواب الصحيح .
وفي إحدى اللوحات نجدهم يحلون المتواليات $1 + 2 + 4 + \dots + 92$ ،

ويعطون الجواب بالشكل $92 + (92 - 1) \cdot 0$ وفي اللوحة ذاتها نجدهم
يجمعون المتواليات :

$21 + 22 + \dots + 2n$ بالشكل $(\frac{1}{2}n + \frac{1}{2}) (n + 1)$
أما في الجبر فقد حلوا المعادلة الخطية ذات المجهول الواحد والمعادلات
الآتية ذات المجاهيل الكثيرة ووضعوا قاعدة تماثل القانون المتبع اليوم لحل
المعادلة التربيعية وحلوا معادلات تربيعية لمجهولين أو أكثر ، كما حلوا
معادلات تكعيبية من نماذج معينة . كل ذلك بطرق عقلية يعمدون بها الى
اختصار الحدود المتشابهة والنقل من أحد طرفي المعادلة الى الطرف الآخر
وحذف أحد المجاهيل بالتعويض ، أو بحيل رياضية أخرى كاستعمال
مجهول جديد مساعد .

$$b + 2p + p^2 = (b + p)^2$$

$$(b + p)(b - p) = b^2 - p^2$$

ولعلمهم قد عرفوا العلاقة $(b - p)^2 = b^2 - 2bp + p^2$ فهم حتى
الاعداد السالبة لم يحجموا عنها . ولا نستطيع أن نذكر بالتأكيد كيف
استنتجوا أو أثبتوا هذه العلاقات . فقد يكونون توصلوا اليها كالاغريق
العرب عن طريق الهندسة ، لا سيما وقد فهموا p^2 على اعتبار أنها مربع ،
وفهموا $2p$ على اعتبار أنها مستطيل ، وكانوا يمثلون الكميات العددية بأطوال
خطوط . ولكننا نجدهم من جهة أخرى يصوغون مسائل تجمع فيها المساحات
الى الأطوال أو تضرب أو تقسم بعضها على بعض بغض النظر عما لذلك
من قيمة معنوية أو عملية .

أما المعادلات التربيعية التي حلوها فمن الأنواع :

$$x = s^2$$

$$x = s + s^2$$

$$x = s + s^2$$

وهم في أغلب الاحوال يعطون طريقة الحل بدون ذكر الاسباب ثم يجعلونها نموذجاً ينسج على منواله . ومن أمثلتهم على ذلك المعادلة

$$س^2 + ٤٥ = ٠$$

$$س = \sqrt{-٤٥} = \sqrt{٤٥} \cdot i$$

وهم يعطون الجواب $س = \sqrt{-٤٥} = \sqrt{٤٥} \cdot i$ أما معادلاتهم التكعيبية التي حلوها فكانت من النوعين $س^3 = ١$ و $س^3 = (١ \pm i)س$

وفي الحالة الأولى كانوا يحصلون على الجواب من جداول المكعبات ، وفي الحالة الثانية كانوا يحولون المعادلة الى $س^3 = (١ \pm i)س$ ثم يلجأون الى جداول $س^3 = (١ \pm i)س$ ليحصلوا على قيمة $س$. وهنا تظهر حيلتهم في ادخال المجهول الجديد $س = م$ ، تلك الحيلة التي أتقنوها في المعادلات الآتية .

ومن نماذج المعادلات الآتية التي حلوها المعادلات التالية :

$$(١) س^2 \pm ٤س = ٠ ، س = ٤$$

$$(٢) س^2 \pm ٤س = ٤ ، س = ٤$$

$$(٣) س^2 + ٤س = ٤ ، س = ٤$$

$$(٤) س^2 + ٤س + ٤ = ٤ ، س = ٤$$

فعندما تعرف قيمة $س + ٤$ مثلاً يلجأون الى الحيلة التالية :

$$س + ٤ = ٤ ، س = ٠ ، س = ٤$$

في المعادلة الثانية تحصل على معادلة تعرف منها قيمة $س$.

$$س + ٤ = ٤ ، س = ٠ ، س = ٤$$

وعوض لتحصل على معادلة جديدة تعرف منها قيمة $س$.

وهذه نماذج من مسائلهم :

$$(١) س + ٤ = ٤$$

$$٤٠ و ٠ = ٤٠ - ٤٠ = ٠$$

والحل يؤول الى القاعدة التالية على اعتبار أن $س + ٤ = ٤$

$$س = ٤ - ٤ = ٠$$

$$س = \frac{(٤ - ٤)س}{٤ + ٤} + ٤ = ٤$$

$$س = \frac{(٤ - ٤)س}{٤ + ٤} - ٤ = ٠$$

وغني عن البيان أنهم لم يعبروا عن القواعد بشكل رمزي ولكنهم يعطون الحل بمثل هذا القول : خذ نصف $س$ ، ثم احسب $س - ٤$ ، ثم $س - ٤$ ، ثم $س - ٤$ ، ثم اقسم . فيكون $س = ٤$ ، هذا الناتج الاخير ويكون $س = ٤$ ، هذا الناتج الاخير

٢ - مسألة في الطول والعرض . ضربت الطول في العرض فحصلت على المساحة ، ثم أضفت الى هذه المساحة مقدار زيادة الطول على العرض فنتج ٣٣ . ولو أنني جمعت الطول والعرض لنتج ٢٧ فما مقدار الطول والعرض والمساحة ؟

المعطيات ٢٧ ، ٣٣ وهما المجموعان

النتيجة ١٥ الطول

١٢ العرض ٣٠ المساحة

اتبع الطريقة التالية :

تعطى الطريقة ثم تحقيقها . والمسئلة تؤول الى المعادلتين الآتيتين :

$$س + ٤ = ٤$$

$$س + ٤ = ٤$$

ولتسهيل حل المعادلتين ادخل مجهول جديد $ص = ٢ + ل$ فتحولت

$$\text{المعادلتان الى } ص = ٢١٠ ، س + ص = ٢٩$$

وهنا نتوقع أن يحلوا هاتين المعادلتين باستعمال طريقة كالمشار اليها آنفاً . ولكن ليس في اللوحة التي جاء فيها هذا السؤال دليل على استعمال هذه الطريقة . الا أن ديوفانتس الذي اقتبس كثيرا من الطرق البابلية يستعملها في كل معادلة يعرف فيها مجموع المجهولين .

٣ - من مسائلهم مسألة تؤول الى المعادلتين :

$$\frac{١}{٤} (ص + س) - (ص - س) = ١٥,٠$$

$$ص = ١٠,٠$$

ولو نحن استعملنا طريقة التعويض لحصلنا على معادلة تكعيبية يصعب حلها . ولكن يرجح أن البابليين حلوا المعادلتين بفرض $س = ل + م$ ، $ص = م - ل$.

الهندسة

عرفوا مساحة المستطيل والمربع وشبه المنحرف والمثلث ، وعرفوا أن الزاوية المرسومة في نصف الدائرة قائمة . ومن مسائلهم سؤال يتطلب انشاء قناة مقطوعها شبه منحرف متساوي الساقين معروف قاعدته الكبرى ، ومساحته ، وميل كل من جانبيه عن القاعدة . ومن طريقة الحل يظهر أنهم كانوا يقيسون الميل بما نسميه ظل تمام الزاوية ، وهذه هي النسبة التي استعملها المصريون في قياس ميل وجه الهرم وسموها الصاكد . وفي لوحة قديمة نجد سؤالا عن مثلث عرفت قاعدته د ، وفيه مستقيم طوله ل يوازي القاعدة ويقسم المثلث الى قسمين ، مثلث وشبه منحرف ، الفرق بين مساحتهما معروف (ح) والفرق بين ارتفاعيهما معروف (ع) . ولحل السؤال يحسبون ل من القانون .

$$ل = \sqrt{\frac{١}{٤} \left(\frac{س}{ع} + \left(ب + \frac{س}{ع} \right) \right) - \frac{س}{ع}}$$

ثم يجدون ارتفاع شبه المنحرف ع_١ من القانون $ع (ل - ب) =$

$$\frac{س}{٢ل - ٢ب}$$

ومن ذلك نستدل أنهم عرفوا أن المستقيم الذي يوازي القاعدة يقسم ضلعي المثلث الى أجزاء متناسبة . أما استنتاج العلاقتين السابقتين فيتضمن حل معادلات جبرية مما أتقنوه . وقد كانت هذه هي صبغة كل مسائلهم الهندسية : الفكرة الجبرية فيها تطفى على الهندسية . وكذلك نجد لهم سؤالا ينطوي على معرفة بالقانون لطول المستقيم الذي يوازي قاعدتي شبه المنحرف المتوازيين ويقسمه الى جزأين متكافئين . والقانون هو $ل =$

$$\frac{١}{٤} (٢ب + ٢م)$$

وفي مجهودهم في بحث الدائرة كانوا دون المصريين من حيث أنهم اعتبروا قيمة النسبة التقريبية $\frac{٣}{٠}$ وقد عرفوا حجوما متوازي المستطيلات والاسطوانة القائمة والمنشور ، بضرب مساحة القاعدة في الارتفاع . ولا نجد لهم مسائل تشير الى أنهم عرفوا حجم الهرم والمخروط ، ولكننا نجدهم يعالجون قطعة الهرم وقطعة المخروط بطرق خاطئة . على أنهم قد يكونون عرفوا القانون الصحيح لحجم قطعة الهرم القائم على قاعدة مربعة بالشكل :

$$ع = ح \left\{ \frac{١}{٤} \left(\frac{ب-م}{٢} \right) + \frac{١}{٤} \left(\frac{ب+م}{٢} \right) \right\} ، \text{ حيث } م ، ب \text{ ضلعا القاعدتين}$$

وفي لوحة قديمة نجد السؤال : أوقفنا قضيباً طوله ٠٣٠ على جدار ،
فإذا انزلق طرفه العلوي الى أسفل مسافة ٠٦ فكم يبعد طرفه السفلي
عن حافة الجدار ؟

والسؤال يؤدي الى نظرية فيثاغورس وقد حل فعلا باستعمالها ،
وهو حالة خاصة من الثلاثية (٣ ، ٤ ، ٥) المشهورة . ومثل هذا السؤال
يتكرر كثيراً بأشكال تؤدي كلها الى الثلاثيات الفيثاغورية (٣ ، ٤ ، ٥) ،
(٥ ، ١٢ ، ١٣) ، (٨ ، ١٥ ، ١٧) ، (٢٠ ، ٢١ ، ٢٩) أو
مضاعفاتها .

والمثلثات القائمة التي تكون أضلاعها أعداداً صحيحة كانت مشار
اهتمام الاغريق ، ولا سيما هيرون الاسكندري واقليدس وديوفانتس .
فكيف حصل عليها البابليون ؟

طريقة اقليدس في الحصول على الثلاثيات كما يلي :

إذا اعتبرنا أضلاع المثلث القائم : أ ، ب ، و فخذ عددين آخرين

ك ، ل .

$$\text{واجعل } ٢ = ٢ك$$

$$ب = ٢ل - ٢ك$$

$$و = ٢ل + ٢ك$$

$$\text{فيكون } و = ٢ب + ٢ك$$

بهذه الطريقة حصل اقليدس على مجموعة من الثلاثيات الفيثاغورية .
ولكن لوحة بابلية من قبل اقليدس بثلاثة عشر قرناً تحوي الجدول التالي
بالترتيب الذي تراه :

ب	٢	و	
١٢٠	١١٩	١٦٩	١
٣٤٥٦	٣٣٦٧	٤٨٢٥	٢
٤٨٠٠	٤٦٠١	٦٦٤٩	٣
١٣٥٠٠	١٢٧٠٩	١٨٥٤١	٤
٧٢	٦٥	٩٧	٥
٣٦٠	٣١٩	٤٨١	٦
٢٧٠٠	٢٢٩١	٣٧٢١	٧
٩٦٠	٧٩٩	١٢٤٩	٨
٦٠٠	٤٨١	٧٦٩	٩
٦٤٨٠	٤٩٦١	٨١٦١	١٠
٦٠	٤٥	٧٥	١١
٢٤٠٠	١٦٧٩	٢٩٢٩	١٢
٢٤٠	١٦١	٢٨٩	١٣
٢٧٠٠	١٧٧١	٣٢٢٩	١٤
٩٠	٥٦	١٠٦	١٥

والاعداد كلها ثلاثيات فيثاغورية ، وفي صدر اللوحة نفسها اشارة
الى أنها أضلاع مثلثات قائمة . والثلاثيات كلها أولية بالنسبة الى بعضها
بعضاً ما عدا الثلاثية (٦٠ ، ٤٥ ، ٧٥) فهي مضاعفات (٣ ، ٤ ، ٥)
والثلاثية (١٠٦ ، ٥٦ ، ٩٠) فهي مضاعفات (٥٣ ، ٤٥ ، ٢٨) .

ولا حاجة بنا الى القول بأن تحضير مثل هذا الجدول لم يكن لغاية
عملية بل لاشباع لذة رياضية . ولكن كيف حصلوا على هذه الثلاثيات ؟
الاعمدة الاربعة التي أوردناها تكون القسم الأخير من لوحة كبيرة

تضم عدة أعمدة ، فالذي يسبق هذه مباشرة يعطي قيم $\frac{2}{3}$ و $\frac{2}{3}$ أما

الأعمدة التي قبله فقد تأكلت بحيث لم يعد يمكن تبيينها .
ولكن لوحة اخرى تعطي إحدى الثلاثيات وعلى هامشها أعداد يبدو
أن الحاسب استعان بها في تقدير الثلاثية ، وهذه الأعداد بالنسبة

$$1 : \frac{2L - 2K}{2KL} : \frac{2L + 2K}{2KL}$$

وعلى هذا يرجح أن طريقة اقليدس ، أو طريقة شبيهة بها ، قد
استعملها البابليون في ايجاد الثلاثيات .

وفي ظني أن البابليين لم يبتكروا طريقة اقليدس فقط ، ولكنهم أدركوا
أنه لكي تكون أعداد الثلاثية أولية ، بعضها بالنسبة الى بعض ، يجب أن
يتوفر في ك ، ل شرطان ، أحدهما ألا يكون بينهما عامل مشترك ، وثانيهما
ألا يكونا فرديين معاً ، وعلى هذا بدأوا بفرض أعداد بالشكل $\frac{K}{L}$ يتوفر

فيها الشرطان ، ومن ذلك حسبوا $\frac{2K}{2L} = \frac{2L - 2K}{2L + 2K}$ اي $\frac{2}{3}$ ، ولعلمهم
وضعوا هذه القيم في أعمدة متتالية .

الأثر البابلي في الرياضيات العربية

لقد كان الفكر الرياضي الفرعوني ، على الغالب ، هندسياً . وهكذا
كان الفكر الاغريقي . فاستوعب الاغريق الرياضيات الفرعونية وخلقوا
منها علماً منطقياً ذا قواعد وأصول ، ندرسه اليوم كأنه كله تراث اغريقي ،
ولا نعلم على وجه اليقين مدى ما فيه من أثر فرعوني .
ولا ينطبق هذا القول على الرياضيات البابلية ، فقد كانت هذه ،

على الغالب ، حسابية جبرية ، استوعب الاغريق بعضها . واعرضوا عن
بعض . وما استوعبوه بقي عندهم يحتفظ بشيء من طابعه البابلي .

وبعد العصرين الهليني والسكندري عاش الشرق الاوسط وبلاد
أخرى تجاوره في فترة ركود ذهني تلاشت فيها المعرفة الرياضية الا من
حقائق لا غنى عنها في تسيير شئون الحياة العامة وكانت هذه الحقائق
مستمدة من الفكر الاغريقي ، وما فيه من آثار فرعونية وبابلية .

وغنى عن البيان أن العرب لم يتصلوا بشكل مباشر بالفكرين الفرعوني
والبابلي ولكنهم انتشروا في ديار وجدوا فيها هذه الحقائق يتوارثها
الناس جيلا بعد جيل فكأنت تلك وحدها همزة الوصل بينهم وبين الفكر
الانساني القديم .

وبعد العصر السلوقي دخل حوض الرافدين في عهد امتد سبعة قرون
من مطلع العصر الميلادي الى الفتح الاسلامي وانتظمت فيه ثقافة فارسية .
ولا شك أن كثيراً من جوانب الفكر البابلي قد نسيت في هذه المرحلة
الفارسية الطويلة . ولكن لا يغرب عن البال أنه بقيت هنالك طوال هذا
العهد مدارس في قيسارية وانطاكيا وحران والرها وجنديسابور وان
هذه المدارس قد احتفظت بتيار فكري يصل الثقافة السكندرية بالثقافة
الفارسية ، كما أن بعض الطوائف ظلت تعنى بالفلك كواجبات دينية .

والعرب يتكلمون عن زيچ باسم زيچ الشاه وضعه الفرس قبل العصر
الاسلامي كما يتكلمون عن طرق فارسية في الحساب الفلكي . وابن
يونس أعظم فلكيي الاسلام (توفي سنة ٤٠٠/١٠٠٩) يشير الى أرساد
فارسية ترجع الى سنتي ٤٧٠ م ، ٦٣٠ م . والتاريخ يتحدث عن
انتفاضة علمية في عهد كسرى أنو شروان . والكتب العربية تنقل عن
الفرس كلاماً ينسب الى سدينس وكدناس وتكلوس وفاليس أما سدينس
(Sudines) وكدناس (Kidenas) فيوصفان بأنهما كلدانيان ، أي
بابليان . وأما تنكلوس فهو (Teukros) المنجم البابلي الذي عاش في القرن

الأول قبل الميلاد . وأما فاليس فيرجع أنه (Vettius Valenz) وقد عاصر بطلميوس ولكنه تبع طرق هيبارخس الفلكية .
وفي مجرد ظهور هذه الاسماء في كتب الفرس والعرب دليل على أن الحضارة البابلية لم تذهب كلها نسياً منسياً .
اننا نجزم بأن دراسة تقليدية من نوع ما للرياضيات ظلت قائمة في فارس والعراق وسوريا ومصر طيلة العهد الفارسي ، وان هذه الدراسة احتفظت بعناصر بابلية الى جانب العناصر اليونانية .
والعرب يشيرون الى مقدرة البابليين في علم الفلك . وقد أورد البيروني في كتابه أفراد المقال (الصفحة ١٣٨ ، طبعة حيد راباد) طريقة في الحساب الفلكي نسبها الى أهل بابل ، وهذه الطريقة ذاتها وجدت في اللوحات البابلية .

والمخطوطات العربية تتكلم عن نظامين حسابيين نرجح أنهما كانا صفوة هذه الحقائق المتواترة أحدهما سماه العرب حساب الستين أو طريق المنجمين ، وهو يضم الطرق الحسابية التي ظل المنجمون والفلكيون يتبعونها حتى نهاية العصور الوسطى ، والثاني سماه العرب حساب اليد وهو يضم المعرفة الحسابية التي بها سير الناس شئون حياتهم العملية ، وقد ظل شائعاً الى أن دحره الحساب الهندي في أواخر القرون الوسطى ، أو اندمج فيه .

حساب الستين عند العرب

قد يسمى هذا النظام في الكتب العربية ، عدا طريق المنجمين ، حساب الزيج أو حساب الدرج والدقائق ، وكل هذه الاسماء تشير الى أن استعماله كان قاصراً على المنجمين والفلكيين .
والكتب العربية التي تقتصر على هذا النظام وحده قليلة نعرف منها واحداً يعود الى عصر متقدم هو : كتاب في الحساب النجومى لأبي العنبرس

محمد بن اسحق الصيمري المتوفى سنة ٢٥٧ هـ / ٨٨٨ م (مخطوطة الفاتيكان الرقم ٥٩٥٧) ولم نستطع أن نحصل على نسخة منها ، وهناك كتاب يعود الى عصر متأخر هو دقائق الحقائق في معرفة حساب الدرج والدقائق لبدر الدين محمد بن محمد بن أحمد المعروف بسبط المارديني (٨٢٦ - ٩٠٠ هـ = ١٤٣٢ - ١٤٩٤/٩٥ م) (المصورة ١١٨ علوم في معهد المخطوطات في القاهرة) وليس فيها ما نضيفه الى معلوماتنا عن هذا النظام الى ما نجده في المخطوطات العربية التي تبحث في الأنظمة الأخرى . ذلك أن حساب الستين قد فرض نفسه الى حد ما على غير الفلكيين فاستعمله عامة الناس في حساب اليد كما استعمله أولئك الذين أخذوا بالحساب الهندي .
ومن هذه المخطوطات نستطيع أن نتبين أهم سمات الحساب الستيني كما كان يستعمله المنجمون . فما هي هذه السمات ؟

أولا - كتابة الأعداد :

استعمل العرب حروف الأبجدية العربية لكتابة الأعداد ، بالترتيب المعروف بالجمل أي أبجد هوز ٠٠٠ الخ .
وهم قد يستعملون السلم الستيني كاملاً ، للأعداد الصحيحة والكسور ، وحسب هذا السلم لا يكون في أي منزلة عدد أكثر من ٥٩ .
وفي هذه الحالة تكون دلالات الحروف عندهم على الشكل التالي :

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠				

فكان الحاسب يكتب يا للدلالة على ١١ ، نط للدلالة على ٥٩ ،
 مع ٦ يب للدلالة على ٤٨٠ر١٢ ،
 دائماً ابتداءً بالأكبر ، وهم قلما نقطوا الحروف ، أما الإشارة ٦
 فهي إشارة الصفر الاغريقية .
 أما اذا هم استعملوا السلم العشري في كتابة الأعداد الصحيحة ، كما
 كان الاغريق يصنعون ، فانهم يستعملون باقي حروف الأبجدية العربية
 حسب الدلالات التالية :

س	ع	ف	ص						
٦٠	٧٠	٨٠	٩٠						
ق	ر	ش	ت	ث	خ	ذ	ض	ظ	
١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	
									غ ×
									١٠٠٠

فاذا أراد الحاسب أن يكتب ٦٠ كتب س واذا أراد أن يكتب ٧١
 كتب عا ، واذا أراد أن يكتب ١١٢ كتب قيب واذا أراد أن يكتب ١١١١
 كتب غقيا .
 أما ٢٠٠٠ فكتبوها بـغ ، ١٠٠٠٠ بـغ وهكذا . وهنا أيضاً قلما
 نقطوا الحروف ، ولذلك يجد الذي يرجع الى مخطوطات تستعمل هذا
 الترقيم عناء كبيراً .

ثانياً - تسمية المنازل :

فاذا استعملوا السلم الستيني في كتابة الأعداد الصحيحة سموا
 المنزلة الأولى منزلة الدرج ، ويليهها منزلة المرفوع الأول فالمرفوع الثاني

× هذا هو ترتيب الحروف الذي شاع في المشرق الاسلامي . أما في المغرب فيختلف
 هذا الترتيب بعض الاختلاف اذ يجري بالترتيب ايجاد هوز حطي كل من صغفص
 قرست فخذ ظمنغ .

فالثلث ٠٠٠ الخ . ولكن يبدو أنهم وجدوا في هذه التسمية بعض
 اللبس فصاروا يسمون المنازل التي فوق منزلة الدرج بالترتيب :
 المرفوعات فالمثاني فالمثلث ٠٠٠ الخ .
 على أنهم في الحسابات الفلكية قد لا يستعملون أكثر من ٥٣٦٠
 فيسمون كل ٥٣٠ برجاً وكل ١٢ برج دوراً ولا يزيدون .

ثالثاً - العمليات الحسابية :

قلما نجد ذكراً لعمليتي الجمع والطرح والظاهر أنهم كانوا يجرونهما
 عقلياً كما كان يصنع سائر الناس في حساب اليد .
 وأما في الضرب والقسمة فكانوا يستعملون جدولين واحداً لحاصل
 ضرب المنازل وخارج قسمتها ، وهو يقابل عندنا القانونين :

$$٢٦٠ \times ٦٠ = ١٥٦٠٠$$

$$١٥٦٠٠ \div ٦٠ = ٢٦٠$$

والثاني جدول ضرب عادي يمتد من ١ × ١ الى ٦٠ × ٦٠ وهو
 يكتب عادة في ستين صفحة ويستعملونه للضرب والقسمة واستخراج
 الجذر التربيعي .

والجدول مبني على النظام الستيني الكامل للمنازل الصحيحة
 والكسرية على السواء .

وربما كان السبب في عدم شيوع هذا النظام عند الناس أن الحاسب
 كان اذا أراد أن يضرب أو يقسم عددين أكبر من ٥٩ اضطر الى تحويلهما
 أولاً الى السلم الستيني وهذا التحويل وحده قد يكون عملية أصعب من
 عملية الضرب نفسها . فاذا هو حصل على الجواب عاد فحوله الى نظام
 العد الطبيعي .

فلضرب ٢١٢ مثلاً في ٤ يبدأ أولاً بتحويل ٢١٢ الى ٣٣٢٢ فحاصل
 الضرب ١٢١٢٨ = ١٤٨ = ٨٤٨ .

حساب اليد عند العرب

هذا هو النظام الذي لقيه العرب شائعاً بين الناس في البلاد التي انتشروا فيها . والاقليدسي ، في كتابه الفصول في الحساب الهندي ، يشير إليه باسم حساب الروم والعرب ، لأنه كان شائعاً عند البيزنطيين أيضاً . وربما كان هو حساب العامة والتجار والموظفين لدى سائر الحضارات القديمة . وتسميته بحساب اليد (finger reckoniong) ترجع الى أن الحاسب يلجأ للدلالة على الأعداد الى وضع أصابع يديه في أوضاع متميزة .

والكتب العربية القديمة تسميه الحساب بدون تمييز ، على أن من هذه الكتب القديمة ما يحمل اسم الحساب ولكنه يبحث في مسائل جبرية ، ذلك أن الجبر العربي كان وليد حساب اليد ويمثل جزءاً هاماً منه .

وبعد انتشار الحساب الهندي صار التمييز ضرورياً فسمي الحساب الهندي بحساب التخت أو التراب أو الغبار ، لسبب سنجلوه فيما بعد ، كما سمي هذا النظام بحساب اليد أو الحساب الهوائي أو حساب العقود . وعندما تم دمج الأنظمة كلها في علم حسابي واحد سقط التمييز مرة أخرى ، ومن الأمثلة على ذلك مفتاح الحساب للكاشي و خلاصة الحساب لبهاء الدين العاملي وكلاهما يمثلان الحساب العربي في أرقى مراحلها ، وفي كليهما آثار من حساب اليد والحساب الهندي وغيرهما .

والمصادر العربية تنسب كتاباً للخوارزمي باسم الجمع والتفريق ، وتنسب كتاباً بالاسم نفسه لأبي حنيفة الدينوري ، وكلاهما مفقود ، إلا أن عبد القاهر بن طاهر البغدادي في كتابه التكملة في الحساب يقتبس من كتاب الخوارزمي طرقاً هي أشبه بحساب اليد منها بالحساب الهندي ، فإذا ذكرنا أن المصادر العربية تنسب لكل من الخوارزمي والدينوري كتاباً آخر في الحساب الهندي ، أمكن أن نعتبر أن كتابي الجمع والتفريق يبحثان

في حساب اليد . أما بصدد تسميتهما بالجمع والتفريق فنذكر أن عملية الجمع كانت تسمى في الكتب العربية بالزيادة ، في حين أن الجمع يعني ضم المقادير بعضها الى بعض ، جمعاً أو ضرباً ، وإن عملية الطرح كانت تسمى النقصان ، في حين أن التفريق كان من معانيه التوزيع أي القسمة ، فعمل الجمع والتفريق كانا يعنيان العمليات الأربع الرئيسية في الحساب . وأبرز سمات حساب اليد العربي أنه لا يشتمل على أي رموز حسابية ، فتذكر فيه الأعداد باسمائها في نظام العد الطبيعي .

ومن ثم فالعد يتركب من آحاد وعشرات ومئات والوف ٠٠٠ الخ ، وهذه هي المراتب . وكل مرتبة من مراتبه تتركب من واحد أو اثنين أو ثلاثة ٠٠٠ الى التسعة وهذه هي العقود . وقد سميت عقوداً لأن الحاسب ، إذ لم يكن لديه طريقة رمزية للدلالة على الأعداد لجأ الى الدلالة عليها بعقد أصابع يديه عقوداً متميزة . فإذا هو أراد أن يدل على ٢٧ مثلاً عقد أصابعه بشكل يدل على ذلك . أنظر التعليقات رقم ١٦ .

العمليات الحسابية :

عقد الاصابع يدل على الأعداد . أما العمليات الحسابية التي كان يريد الحاسب اجراءها فقد كانت تجري عقلياً فيغير الحاسب عقد أصابعه حسب النتيجة التي يحصل عليها .

ومن السمات المميزة لكتب حساب اليد أنها لا تتناول العمليات الحسابية بالترتيب الذي نعرفه من جمع وطرح وضرب وقسمة وتجذير . فهي تهمل الجمع والطرح باعتبارهما عمليتين سهلتين وتعطي الحاسب ما يحتاج من قواعد تساعد على اجراء غيرهما من العمليات . وهي تبدأ عادة بفكرة المراتب ومنها تنتقل الى الضرب والقسمة ، والقسمة تفضي الى الكسور والنسبة . فإذا تم شرح هذا كله جاء دور تطبيق هذه المبادئ في مسائل المعاملات والمساحة ، مع ذكر لمبادئ الجبر والاستعانة به في حل المجهول .

وبحث الضرب يبدأ عادة بفكرة ضرب منزلة في منزلة : اذا ضربنا عشرات في الوف فما مرتبة الناتج . والقواعد التي تعطى في هذا الصدد نعبر عنها بالقانون

$$21 \times 10 = 210 + n$$

حيث م ، ن عددان صحيحان موجبان .

وهم يستعملون هذه القاعدة في كل عملية ضرب . فلضرب ٢٠٣ في ٢٧ مثلاً يعرف الحاسب أن عليه أن يضرب ٣ آحاد في ٧ وفي ٢٠ ثم مائتين في ٧ وفي ٢٠ .

فهو يضرب الثلاثة في السبعة فيعقد باصابعه ٢١ .

ثم يضرب الثلاثة في العشرين فينتج ٦٠ فيغير العقد الى ٨١ .

ثم يضرب المائتين في السبعة على اعتبار المئات في الآحاد مئتين فيخرج ١٤ مائة أي ١٤٠٠ يضمها على أصابعه الى العقد السابق فينتج ١٤٨١ .

ثم يضرب المائتين في العشرين على اعتبار المئات في العشرات الوف فينتج ٤ آلاف يضمها الى العقد فينتج الجواب ، فيكتبه اذا شاء : خمسة آلاف وأربعمائة وثمانين .

وواضح أن الاعتماد على أصابع اليدين في الدلالة على الاعداد يجعل معالجة الاعداد الكبيرة أمراً في غاية الصعوبة ، هذا بالإضافة الى أنه يشل يدي الحاسب عن أي حركة أخرى ، ثم أن العملية كلها ذهنية لا تنطوي على خطوات مكتوبة يمكن مراجعتها .

فمن ثم لجأوا الى تحقيق صحة الجواب بطرح التسعات وهي طريقة أخذوها عن الهنود .

وفي مخطوطات حساب اليد نجد بالإضافة الى الطريقة العامة السابقة قواعد مختصرة تفيد في حالات دون حالات ، ومن أهم هذه القواعد :

$$(1) \quad \frac{p}{q} - \frac{p}{q} = p \cdot q$$

(١) القواعد الابتدائية المعروفة (مثل ضرب أي عدد في ٢٥ بتحويله الى مئات وقسمة الناتج على ٤) تستغل بأكثر مما هو مألوف اليوم : فلضرب أي عدد في ١٥ يحول الى عشرات ويضاف اليه نصفه . ولضربه في ١٤ (أو ١٦) يضرب في ١٥ بالطريقة السابقة ثم يطرح من الحاصل (أو يضاف اليه) العدد الاصيل .

وقد جمع د . ي . سمث هذه القواعد في كتابه عن تاريخ الرياضيات ونسبها الى حساب لاتينيين ولكننا نجدتها كلها في أقدم المخطوطات العربية .

والقسمة تبدأ بقواعد يشملها القانون :

$$21 \div 10 = 2 \text{ - حيث م ، ن عددان صحيحان موجبان .}$$

أما الطريقة العامة للقسمة فتقابل ما قد يعمله الأمي الذكي في هذه الأيام :

فلقسمة ٥٥٢٥ على ١٧ قد يعمل الحاسب ما يلي :

$$5100 \div 17 = 300$$

والباقى من المقسوم وهو ٤٢٥ يجرأ الى ٣٤٠ + ٨٥

$$\text{أو } 510 - 85$$

وهكذا يحصل الحاسب على الجواب وهو ٣٢٥ .

على أن العملية قد تبدو أحياناً تطابق الطريقة العامة المستعملة حالياً رغم عدم استعمال الأرقام . فلقسمة ٢٠٣٢٥ على ١٣٥ :

يسأل الكرجي عن أكبر عدد من المئات يضرب في ١٣٥ لينتج أقرب

عدد الى المقسوم فيجده مائة ، ويطرح حاصل الضرب فيبقى معه ٦٨٢٥ .

فيسأل عن أكبر عدد من العشرات اذا ضرب في ١٣٥ يعطي أقرب

عدد الى هذا فيجده خمسين فيضربها في ١٣٥ ويطرح الناتج فيجد الباقي

عنده ٧٥ ، فيستنج أن خارج القسمة ١٥٠ والباقي ٧٥ .

وعدا هذه الطريقة هنالك طرق مختصرة للقسمة على أجزاء العقود
مثل ٥ ، ١٢ ١/٢ ، ٣٣ ١/٢ وما شاكلها . فقد كانت القسمة على العقود كالضرب
بها أمراً سهلاً على الحاسب .

الكسور في حساب اليد :

من أبرز سمات حساب اليد التي تميزه عن الانظمة الحسابية الأخرى
طريقة في معالجة الكسور ، فهو ينطوي على ثلاثة أنظمة كسرية :
أولها الكسور الستينية وهي الدقائق والثواني والثالث الخ . على
أن الحساب قد يكتفون عند تقدير الكسر باعطائه بالدقائق وكسور
الدقيقة . ولا شك أن هذا النظام اغريقي بابلي .

وثانيها نظام محلي مبني على التعبير عن الكسور بدلالة أجزاء وحدات
القياس الشائعة ، ولذا فالكسر في هذا النظام تتغير دلالتة حسب المكان
والزمان ، فحيث يكون الدرهم ٦ دانق مثلاً والدانق ٨ حبات يعبر عن
السدس بدانق وعن ١/٨ بحبة ، ويعبر عن الأجزاء بدلالة الدانق والحبة
وكسورها بالتقريب ، وإن أراد الحاسب دقة أكبر قسم الحبة إلى دوانق
حبة وحبات حبة .

أما النظام الثالث ، ونسميه بالنظام العربي فمبني على اعتبار أن اللغة
العربية تحتوي على تسعة ألفاظ للكسور لا غير ، وهي النصف والثالث . . .
إلى العشر . فهذه اذن هي الكسور ، وكل واحد منها كسر ، وما عداها
ينبغي أن يعبر عنه بدلالاتها .

مثلاً ١/١٤ يعبر عنه بنصف سبع ،

١/١٢ يعبر عنه بنصف سدس ، ويمكن أن يعبر عنه بثالث ربيع

ولكن التعبير الأول أحسن : إذ يفضل أن يكون البدء بأكبر كسر ممكن ،

والنصف أكبر الكسور . وقد يعبر عنه بنصف نصف ثلث ، ولكن ينبغي
أن تكون العبارة أوجز ما يمكن .

و ٣/٧ يعتبر كسوراً لا كسراً ، ويفضل أن يعبر عنه بثالث وثلاثي
سبع . وكذلك ٤/٧ يفضل أن يعبر عنه بنصف وربع ، يستثنى من ذلك ٥/٧
فهي لا تجزأ .

واذن فالمقادير الكسرية يعبر عنها بدلالة الألفاظ التسعة مع الاضافة
أو العطف ويراعى في ذلك كله أن تكون العبارة أوجز ما يمكن والكسور
أكبر ما يمكن ، مرتبة من الأكبر فما دونه .

وما لا يمكن أن يعبر عنه بدلالة هذه الألفاظ التسعة ليست كسوراً ،
وانما هي أجزاء ، فمثلاً ١/١١ هو جزء من أحد عشر جزءاً من الواحد .

وهذه الأجزاء يستحسن التعبير عنها بالألفاظ التسعة بالتقريب . وقد
وضع العرب لهذا التقريب قواعد لطيفة وإن تكن بمقاييسنا أشبه بجهد
ضائع ، وهذه الأجزاء اعتبرت كسوراً صماء .

والكسور والأجزاء لها مخارج ، والمخرج هو أصغر عدد صحيح يكون
كسره المقروض صحيحاً ، فالنصف مخرجه ٢ لأن نصف الاثنين واحد ،
وكذلك ١/١١ مخرجه ١١ .

ومن أجل جمع المقادير الكسرية وطرحها ومقارنتها بعضها ببعض لجأ
الحساب العرب إلى توحيد المخارج ، وإن يكن بعضهم قد آثر تحويلها
إلى كسور ستينية .

رغم هذا النظام الكسري المعقد ، ورغم فقدان أي نظام رمزي للتعبير
عن الأعداد الصحيحة والكسرية ، نستطيع أن نقول : إن العرب عرفوا
كل المبادئ الرياضية اللازمة للعمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب
وقسمة وتجذير . ويكفي أن نطلع على واحدة من مخطوطات حساب اليد
الهامة لنندرك هذه الحقيقة .

ولكن هل كانت هذه المعرفة العربية الرياضية تراثاً ورثه العرب أم
اكتشافاً اكتشافه ؟

المخطوطات العربية في حساب اليد :

ليس من السهل أن نجيب عن هذا السؤال على وجه اليقين . فمما
لا شك فيه أن حساب اليد هذا كان تراثاً ورثه العرب . وأقدم مخطوطة
وصلت إلينا كتاب أبي الوفاء البوزجاني ، « في ما يحتاج إليه الكتاب
والعمال وغيرهم من علم الحساب » ، وهذا الكتاب نستطيع أن نقول أنه
يخلو من كل أخطاء في المبدأ ، وما قد نجد فيه من أخطاء إنما هو في
العمليات الحسابية مما قد يكون نجم عن سهو من الناسخ . وأبو الوفاء
من كبار الرياضيين العرب الذين درسوا إقليدس وبطلميوس وارشيميديس
و ديوفانتس وحرروا كتبهم . وهو في كتابه هذا يشكو من أن الحساب
يلجأون في حسابهم إلى طرق تقليدية مخطوطة ويتنكبون الطرق التي يقوم
على صحتها البرهان . ومثل هذه الأخطاء التي يشير إليها نجدها في بعض
مخطوطات حساب اليد التي وصلت إلينا . فلا شك إذن أن لأبي الوفاء ،
كما لغيره من الرياضيين العرب فضلاً في تحرير حساب اليد الموروث من
أخطاء دارجة .

وعندما اتصل العرب بالحساب الهندي وعرفوا ما فيه من طرق بينة
محدودة للعمليات الحسابية ومن فكرة واضحة متكاملة عن الكسر العادي ،
كان لا بد لحساب اليد أن يندحر ، وعلامة اندحاره تتبدى لنا في قلة
الكتب التي تبحث عنه وتساؤل حجمها ، حتى لنجد كتاب تحفة الاحباب
في علم الحساب لسبط المارديني وكتاب اللمع في الحساب لابن الهائم ،
وكلاهما في حساب اليد ، يكادان يقتصران على وصف الطرق المختصرة في
الضرب .

وقد وضع المتقدمون في حساب اليد كتباً ، ولكن هذه الكتب مفقودة

وأهم ما وصل إلينا من كتب كاملة في هذا النوع من الحساب ، كتابان :
أولهما الكتاب المشار إليه آنفاً لأبي الوفاء البوزجاني (٣٢٨ -
٣٨٨ هـ = ٩٤٠ - ٩٩٨ م) وهو في سبع منازل ، ولذلك يسمى أيضاً
كتاب المنازل السبع . ومخطوطة ليدين الرقم Or. 103 تحوى المنازل
الثلاث الأولى منه ، ومخطوطة دار الكتب الرقم ٤٢ م رياضة تبدأ من
الباب الثاني في المنزلة الثانية إلى آخر الكتاب ، عدا أجزاء مفقودة ، لا سيما
أواخر المنزلة السادسة وأوائل السابعة .
وهذا كتاب يفصل حساب اليد تفصيلاً يبلغ حد الأسهاب أحياناً ،
وضعه مؤلفه لموظفي الدولة وجعله أشبه بجداول تعين الحاسب في عملياته
وتوفر عليه كثيراً من الجهد ، إلا أن المؤلف اضطر ، كما يقول في مقدمته ،
إلى التغاضي عن تقديم البراهين على صحة العمليات الحسابية التي
يوردها ، واضطر أيضاً إلى حذف موضوع الجبر من كتابه لأنه وضع
كتاباً خاصاً في صناعة الجبر والمقابلة . ولما كان علم الجبر العربي أهم
ما نجم عن علم الحساب العربي ، فإن الباحث على حق إذا هو عد كتاب
أبي الوفاء البوزجاني في ما يحتاج إليه الكتاب والعمال وغيرهم من علم
الحساب لا يعطي صورة كاملة للحساب العربي .

أما الكتاب الثاني في حساب اليد الذي وصل إلينا كاملاً فهو كتاب
الكافي في الحساب لأبي بكر محمد بن الحسن الكرجي ، المتوفى سنة
٤٢٠ هـ / ١٠٢٩ م . (المخطوطة رقم ٨٥٥ دامت إبراهيم باشا ،
استنبول) .

وفي كتاب الكرجي صفحات عن الجبر العربي . ولكن على قدر ما
نصدق إذا وصفنا كتاب أبي الوفاء بالأسهاب ، نصدق أيضاً إذا وصفنا
كتاب الكرجي بالايجاز . فهو كأبي الوفاء لا يعطي تبريراً للعمليات التي
يعرضها ، وهو أيضاً قد يذكر القاعدة بشكل غامض وبدون أمثلة
تجلوها ، فإن مثل فقد يكتفي بمثال واحد . ولعل هذا هو السبب في أن

كتاب الكرجي في الحساب قد وضعت له شروح وصلنا منها شرح لأبي علي حسين بن أحمد الشقاق ، وآخر باسم الشرافي لكتاب الكافي لمحمد بن عبد الله بن أبي الحسن بن أحمد بن عبد الله الشهرزوري .
ولما كان كتابا أبي الوفاء والكرجي هما الكتابان الوحيدان اللذان وصلا إلينا في حساب اليد قبل أن يبدأ بالانحسار أمام الحساب الهندي رأينا أن نقدم أولهما للقارىء كاملا في الصفحات التالية . ولم يكن اختيارنا لكتاب أبي الوفاء لأنه أكثر تفصيلا من كتاب الكرجي ، ولكن لسببين آخرين : أولهما أننا وجدنا أبا الوفاء أعمق فهما وأبعد عن الخطأ ، وأن في كتاب الكرجي لخطاء سنشير إليها في التعليقات . وثانيهما أن لكتاب أبي الوفاء قيمة أخرى نرجو أن يتوفر على دراستها الباحثون ، ذلك أنه إذ يضع كتابا لموظفي الدولة يضع أمامنا فرصة نادرة لدراسة النظام الإداري في عصره .

طريقتنا في النشر :

سنقدم للقارىء في الصفحات التالية كتاب أبي الوفاء البوزجاني : في ما يحتاج إليه الكتاب والعمال وغيرهم من علم الحساب . كما نجده في المخطوطتين اللتين وصلتا إلينا :

١ - ل وهي مخطوطة ليدين : الرقم Or. 103

٢ - م وهي مخطوطة دار الكتب في القاهرة : الرقم ٤٢ م رياضة . وفي التعليقات سنذكر كل إضافة ذات قيمة نجدها في كتاب الكرجي : الكافي في الحساب ، المخطوطة ٨٥٥ دامات إبراهيم باشا في استنبول ، أو في شرح الشهرزوري المخطوطة ٨٠١ في مكتبة بني جامع في استنبول . ولما كان الجبر العربي وليد حساب اليد الذي نعرضه في هذه الصفحات ، ولما كان أبو الوفاء لا يتعرض للجبر في كتابه ، وكان كتاب الكرجي موجزا ، لذا رأينا أن نتبع كتاب أبي الوفاء بما يذكره الكرجي

عن الجبر في حسابه وما يضيفه الشهرزوري من إضافات ذات شأن ، على أن نقدم للقارىء نموذجا أوفى للجبر العربي في أحد الأجزاء التالية لكتابنا هذا .

وفي عرضنا للنصوص العربية الرياضية للقارىء العربي درجنا على النظام التالي :

أولا : نقدم للكتاب بمقدمة موجزة تبين موضعه من تاريخ الرياضيات العربية .

ثانياً : نقدم النص العربي بما تقتضيه أمانة تقديم النصوص وبشكل نبیح فيه وضع الجمل في فقرات تسهل على القارىء الانتقال من فكرة إلى فكرة ، ونبیح فيه أيضاً كتابة بعض الكلمات بالشكل الدارج اليوم ، وتصحيح بعض النتائج الحسابية التي نرجح أن سبب الخطأ فيها سهو من الناسخ ، ولكننا لا نبیح تصحيح الأخطاء اللغوية ، ذلك أننا نجد مؤلفي الكتب الرياضية يميلون إلى التحلل من القواعد النحوية فلم نرد أن نلتزم بما حللوا هم أنفسهم منه إلا حيث خشينا من الالتباس . وحيث وجدنا الأبد من زيادة لفظ أو أكثر حتى يستقيم المعنى ، وضعنا ما زدناه بين قوسين .

وفي مثل الكتاب الذي نشره هنا ، كتاب أبي الوفاء ، رأينا في أكثر من موضع ما كان يدفعنا لاختصار النص ، ذلك أن الفكرة قد اتضحت حتى صار كل مزيد عليها بمقاييسنا حشواً أو تكراراً . ولكننا آثرنا أن ننقل النص كاملا فلم نحذف منه إلا أشكالا هندسية لم نجد في حذفها خسارة .

ثالثاً : على اعتبار أننا نشر لقارىء يتقن العربية لم نجد ضرورة لشرح العمليات التي يتضمنها النص ، ومن ثم كانت التعليقات موجزة تستهدف في الدرجة الأولى تقييم المبادئ التي فيه . ثم ختمنا الكتاب بالإشارة إلى أهم ما يؤدي إليه من نتائج وبفهارس تضم ما ينطوي عليه من وحدات قياس ومن مخطوطات .

المؤلف :

هو أبو الوفاء البوزجاني ، محمد بن محمد بن يحيى بن اسماعيل بن العباس . ولد في بوزجان من بلاد نيسابور (قوهستان) في ١ رمضان سنة ٣٢٨ هـ (١ يونيو سنة ٩٤٠ م) وانتقل الى العراق في سنة ٩٥٩/٣٤٨ وعاش في بغداد حيث وضع كتابه هذا ، وفيها مات في سنة ٩٩٨/٣٨٨ م .

وفي كتابه نجده يشير الى كتاب له في صناعة الجبر والمقابلة وكتب له في تفسير كتب الخوارزمي وديوفانتس وابرخس البيثيني في الجبر والعدد والى كتاب له باسم المدخل الى الارتمطقي وكتاب في الفلك سماه المجسطي باسم مجسطي بطليموس . وهذه الكتب كلها مفقودة الا من اجزاء من مجسطي أبي الوفاء في مكتبة باريس بالرقم (Arabe 2497) درسها كراي فو . انظر : (L'almageste d' Abu-l Wefa J.A.T., 19, 408 - 471, 1892)

على أن فبكي أشار الى مخطوطة لأبي الوفاء في الاسكوريال باسم المدخل الحفظي الى صناعة الارتمطقي ، كما أشار بروكلمان الى مخطوطة اخرى في رامبور باسم رسالة في الحساب .

الا أن في مكتبات العالم من كتبه رسالة في الهندسة ، بالعربية والفارسية ، درسها فبكي (JA, 1855, 812 - 56, 309 - 59) وهو يعتقد أنها ليست لأبي الوفاء نفسه ولكنها من صنع أحد تلاميذه . وله أيضاً كتاب في الفلك باسم كتاب الكامل ترجم كراي فو اجزاء منه ، كما أن له كتاباً لم يتوفر على دراستها أحد ، منها رسالة في ما يحتاج اليه الصانع من أعمال الهندسة ، مع شرح لها لكامل الدين ابي الفتح موسى بن يونس بن محمد بن منعه الشافعي - في مكتبة جامع اياصوفيا . ورسائل اخرى في المثلثات والفلك . انظر كتاب بروكلمان (٢٥٥/١) .

ولكن من هذا القليل الذي درسه فبكي وكراي فو من كتب أبي

الوفاء ، عد صاحبنا من أكبر رياضيين الاسلام حتى لقد سمي سارتن في مقدمته النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي باسم أبي الوفاء . والذي ميز أبا الوفاء أنه أحدث اضافات هامة في علم المثلثات .

ففي المثلثات المستوية ابتكر طريقة لانشاء جداول للجيوب وأعطى جيب نصف الدرجة صحيحاً لثمانى منازل عشرية وعرف بشمكل ما القوانين :

$$\text{جا } (P \pm C) = \text{جا } P \pm \text{جنا } P \text{ جا } C$$

$$\text{جا } P = \frac{\text{جنا } P}{\frac{P}{2}}$$

$$\text{جا } P = \frac{P}{2} - \text{جنا } P$$

كما وضع جداول لنسبة الظل واستعمل القاطع وقاطع التمام . ولكن يرجح أنه لم يبتكر هذه النسب وان حبش الحاسب والبتاني قد استعملها من قبله .

وفي المثلثات الكروية قد يكون أبو الوفاء أول من عمم قانون الجيوب على المثلث الكروي ، القائم وغير القائم . وقد استعاض عن نظرية منيلاوس بعلاقات بين النسب الثلثية .

وأما في الهندسة فهو يبحث في حل مسائل هندسية بفتحة واحدة للبرجل ، وفي رسم المضلعات المنتظمة ، ومنها التساعي باعتبار ضلعه يساوي تقريباً نصف ضلع المثلث المتساوي الاضلاع . وهو يبحث أيضاً في القطع المكافئ وفي حلول هندسية لمعادلات من النوع

$$S^4 = P + S^2 = C$$

وابن النديم ، صاحب الفهرست ، ينسب لأبي الوفاء ، في جملة

في كتابه الكافي . وهو في تفصيله يقدم براهين هندسية لبعض النتائج التي يوردها كما أنه يطبق مبدأ حل المعادلة التربيعية لحل معادلات من النوع

$$p x^2 = s^2 + n x$$

وله رسائل أخرى في الجبر والحساب (انظر بروكلمان ١/٢٤٧) .

ومن رسائله المقنع في المساحة (المخطوطة ١٠٩٨ رياضية في دار الكتب) وهي تكاد تكون منقولة عن فصل المساحة في كتابه الكافي في الحساب ، فهي تفصل وتشرح ما ورد في كتاب الكافي من قواعد في المساحات ولكنها لا تحوي اضافات ذات بال .

ما ينسب ، كتاباً باسم كتاب استخراج ضلع المكعب بمال المال وما يتركب منهما ، مقالة . ولعل المقصود بضلع المكعب ومال المال ، الجذر التكعيبي والجذر الرابع . فإذا صح ذلك نرجح أن طريقة أبي الوفاء في استخراج هذين الجذرين كانت هي طريقته في حل المعادلات أمثال $p x^2 = s^2 + n x$ ، أي هندسية . وسنرى أنه في حسابه لا يبدي اهتماماً بالجذر التربيعي ويستخرجه من غير شرح لطريقة استخراجة . وهذا هو شأنه في الموضوعات التي خصص لها كتباً مستقلة .

ومن قبل أبي الوفاء شرح الاقليدسي ، في كتابه الفصول في الحساب الهندي ، الذي وضعه سنة ٣٤١ هـ - ٩٥٢/٥٣ م ، طريقة استخراج الجذر التكعيبي بالحساب . أما استخراج الجذر الرابع فالمعروف أن عمر الخيام كان هو الذي سبق اليه .

أما في الحساب فنستطيع أن نسجل لأبي الوفاء عن يقين : أنه في كتابه حرر حساب اليد من كل ما فيه من أخطاء . ولقد وصلت الينا مخطوطات تؤيد ما يشكو منه أبو الوفاء من أن الحساب يستعملون طرقاً خاطئة ، ولكن لا نجد مثل أخطائها عنده .

الكرجي :

هو أبو بكر محمد بن الحسن (أو الحسين) الحاسب ، الكرجي ، ويسمى خطأ بالكرخي ، ظهر في بغداد في عهد فخر الملك أبي غالب محمد بن خلف المتوفى سنة ١٠١٦ . وقد توفي الكرجي سنة ١٠١٩ ، أو ١٠٢٩ . وللكرجي عدا كتاب الكافي في الحساب : كتاب الفخري في الجبر وقد تأثر فيه جبر ديوفانتس الا أنه يورد في كتابه مسائل لا ينسب مثلها الى ديوفانتس .

وكتابه الفخري يكاد يكون تفصيلاً لمادة الجبر التي يذكرها بايجاز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، عليه توكلت

كتاب أبي الوفاء محمد بن محمد البوزجاني

في ما يحتاج اليه الكتاب والعمال

وغيرهم من علم الحساب

المنزلة الأولى

ان الله تقدره ذكره اختص مولانا الملك شاهنشاه ، السيد الأجل المنصور ولي النعم عضد الدولة وتاج الملك ، أطال الله بقاءه وأدام له العز والتأييد والنصر والتمهيد والعلو والسلطان والقدرة والسمو ، بالفضائل الشامخة والمناقب الباذخة (و) جعله تاريخ من سلف من الملوك قاطبة ، فالأفلال × تجتمع بفنائنه ، والبرحات تنفق بعقوته × × ، وكل ذي علم يتقرب به الى خدمته ، ثقة بنفاقه عليه وزكاته لديه .

وقد خدمته بتأليف كتاب يشتمل على جميع ما يحتاج اليه الكامل والمبتدئ والتابع والمتبوع من الحساب وصناعة الكتابة وأعمال الخراج وسائر الانواع التي تجري في معاملات الدواوين ، من النسبة والضرب والقسمة والمسايح والطسوق والمقاسمات والتصريف ، وغير ذلك مما يتعامل به الناس في طبقاتهم ويحتاجون اليه في معاشهم . وتركته سبع منازل ، كل منزلة منها سبعة أبواب ، مفصلة محصلة دالة على أغراضها والمقاصد فيها . وجرده من العلل والبراهين ، لثلا يطول ويفوت تناوله وتمل طرائقه .

× أقل الرجل : ذهب ماله . ويعني بالأفلال : اصحاب الحاجات .

× × العقوة : ما حول الدار ، الساحة .

وأوردت في أول الكتاب منازل وأبوابه منفردة ، ليكون عوناً لمن رام الوقوف على منزلة من منازل (أو نوع) من أنواعه ، وليستغني الملتبس لذلك الراغب فيه عن كثرة الطلب [٢ و] لما يريد به والبحث عما يبتغيه ، وينحو نحو المراد بغير تعب ، ويطالع ملتتمسه بلا نصب . والله المعين والمسهل لما يحب ويرضى بعونه وقدرته

منازل هذا الكتاب سبعة

- المنزلة الأولى : في النسبة ، وهي سبعة أبواب .
- المنزلة الثانية : في الضرب والقسمة ، وهي سبعة أبواب .
- المنزلة الثالثة : في أعمال المساحات ، وهي سبعة أبواب .
- المنزلة الرابعة : في أعمال الخراج ، وهي سبعة أبواب .
- المنزلة الخامسة : في التصريف وأعمال المقاسمات ، وهي سبعة أبواب .
- المنزلة السادسة : في أنواع شتى من الحساب مما يحتاج اليه في صناعة الكتابة ، وهي سبعة أبواب .
- المنزلة السابعة : في معاملات التجار ، وهي سبعة أبواب .

أبواب المنزلة الأولى :

- الباب الأول : في معنى النسبة وعدد أنواع الكسور وتحرير الفاظ يستعملها الكتاب في النسبة ، وهو فصل واحد .
- الباب الثاني : في عدد أنواع الكسور وتفصيلها من الستين ، وهو ثلاثة فصول .
- الباب الثالث : في نسبة الستين من الصحاح ، وهو فصل واحد .
- الباب الرابع : في نسبة الكسور التي هي الرعوس والمركبة ، وهي تسعة فصول .

- الباب الخامس : في نسبة الكسور المضافة التي هي كسور الكسور ، وهي تسعة فصول .
- [ظ٢] الباب السادس : في رد نسبة سائر الاعداد الى نسبة الستين ، وهو فصلان .
- الباب السابع : في مسائل يرتاض بها المتعلم في نسبة الستين ، وهو ثلاثة فصول × .
- فذلك سبعة أبواب وخمسة وعشرون فصلا × × .

أبواب المنزلة الثانية :

- الباب الأول : في معنى الضرب والقسمة وتفصيل أنواعها ، وهو أربعة فصول .
- الباب الثاني : (في ضرب الاعداد الصحاح بعضها في بعض وقسمتها ، وهو ثمانية فصول) .
- الباب الثالث : في استخراج الاعداد التي تخرج منها الكسور وجمعها ونقصانها ، وهو ثمانية فصول .
- الباب الرابع : في ضرب الكسور وقسمتها ، وهو خمسة فصول .
- الباب الخامس : في ضرب الاعداد الصحاح في الكسور ومقابلاتها ، وهو ثلاثة فصول .
- الباب السادس : في ضرب الانواع المركبة وقسمتها ، وهو ثمانية فصول .
- الباب السابع : في اختصار الضرب والقسمة ، وهو فصلان .
- فذلك سبعة أبواب ، وخمسة وثلاثون فصلا .

× كذا والصحيح فصلان .

× × والصحيح سبعة وعشرون فصلا .

أبواب المنزلة الثالثة :

- الباب الأول : في الألفاظ المستعملة في المساحة وضرب بعضها في بعض ، وهو أربعة فصول .
- الباب الثاني : في حساب الأضلاع ، وهو أربعة فصول .
- الباب الثالث : في مساحة الدوائر وقطعها وما يتركب منها ، وهو فصلان .
- [٩٣] الباب الرابع : في مساحة المثلثات والمربعات وما شاكلها من الأشكال المسطحة ، وهو أربعة فصول .
- الباب الخامس : في مساحة ذوات الاضلاع الكثيرة وغيرها من الأشكال المركبة ، وهو فصلان .
- الباب السادس : في مساحة المخمسات ، وهو فصل واحد .
- فذلك سبعة أبواب وثلاثة وعشرون فصلا .

أبواب المنزلة الرابعة :

- الباب الأول : في الألفاظ والرسوم الجارية في الدواوين في أمر الخراج ، وهو فصل واحد .
- الباب الثاني : في أصول ينبغي أن يعتمد عليها في حساب جميع أنواع المعاملات ، وهو فصلان .
- الباب الثالث : في الأصول التي يعتمد عليها في مسائل الخراج ، وهو فصلان .
- الباب الرابع : في مسائل الطسوق وحدها ، وهو أربعة فصول .
- الباب الخامس : في مسائل الأيمن ، وهو فصل واحد .
- الباب السادس : في مسائل الطسوق والرواج ، وهو فصل واحد .
- الباب السابع : في المسائل التي تجمع الطسوق والأيمن والرواج والكفاية ، وهو فصل واحد .
- فذلك سبعة أبواب ، واثنا عشر فصلا .

[٣] أبواب المنزلة الخامسة :

الباب الأول : في اختلاف الاكرار وتصريفها في السواد في البلاد القريبة منها ، وهو ثلاثة فصول .

الباب الثاني : في أجناس الحبوب وتصريفها ، وهو فصل واحد .

الباب الثالث : في تصريف الغلات بعضها ببعض ، اذا كانت مختلفة الكيل ، وهو أربعة فصول .

الباب الرابع : في أسئلة يرتاض بها المبتدئ في تصريف أصناف الغلات ، وهو فصل واحد .

الباب الخامس : في أعمال المقاسمات ، وهو فصل واحد .

الباب السادس : في التسعير وحسابه ، وهو فصل واحد .

الباب السابع : في بيع الغلات المصرفة بالمكاييل المختلفة ، وهو فصل واحد .

فذلك سبعة أبواب ، واحد عشر فصلا ×

أبواب المنزلة السادسة :

الباب الأول : في تصريف العين والورق .

الباب الثاني : في تصريف (الورق) بعضها ببعض .

الباب الثالث : في معرفة أوزان العين والورق بعضه ببعض .

الباب الرابع : في اعطاء الجند أرزاقهم وجراياتهم .

الباب الخامس : في حساب العلوفة .

الباب السادس : في حساب المآصير والجواز × × .

× كذا والصحيح اثنا عشر .

× × الماصر : الحاجز . والماصر جبل كان يقام على سطح الماء لمنع المرور . والموضوع عن حساب تحصيل رسوم المرور .

الباب السابع : في سير البرد والفيوج والجمازات × .

[٤] فذلك سبعة أبواب وسبعة فصول .

أبواب المنزلة السابعة :

الباب الأول : في حساب الارطال والاواقي والاساتير ، وهو فصل واحد .

الباب الثاني : في حساب الوزنات والعدوق والعناقيد .

الباب الثالث : في حساب الاجراء .

الباب الرابع : في حساب الطرز والاستعمال .

الباب الخامس : في حساب التبطين والتجسيص .

الباب السادس : في حساب الابنية والمسنيات × .

الباب السابع : في مسائل من النوادر والملح والطرف .

فذلك سبعة أبواب وسبعة فصول .

فذلك الجميع سبع منازل ، وتسعة وأربعون بابا ، ومائة وتسعة

عشر فصلا .

وإذا انضاف اليها هذا الباب صار الجميع خمسين بابا .

وانما قدمنا النسبة في هذا الكتاب على سائر أنواع الحساب لأن

حساب المعاملات كلها مبينة على ثلاثة أنواع وهي :

النسبة الضرب القسمة

× الفيوج : رسل السلطان الذين يسعون على أرجلهم . والجماز : السريع العدو والموضوع يتعلق بنظام البريد وحسابه .

+ العنق : عنقود العنب أو النخل . وهذا الباب كله سقط من الكتاب ولكن نستطيع أن نقدر أن الموضوع يتعلق ببيع الأشياء التي لا توزن بالأواقي والارطال .

الطرز : تطريز الثياب ، والاستعمال : طلب عمل الثياب وغيرها .

× المسناة : ما بني في وجه السيل .

والحاسب اذا كان دربا مرتاضاً في كل نوع منها لم يصعب عليه شيء من أنواع الحساب . ثم وجدنا كل واحد من الضرب والقسمة يحتاج الى النسبة (فهى) تستعمل في الضرب والقسمة ، وبخاصة في أنواع الكسور منها ، والنسبة لا يحتاج شيء منها الى الضرب والقسمة الا في مسائل نوادير فلذلك قدمنا [٤ظ] النسبة على الضرب والقسمة . وخلصنا الضرب بالقسمة لأن كل واحد منهما يحتاج الى الآخر ، فان الضرب تستعمل فيه القسمة ، والقسمة يستعمل فيها الضرب (١) .

أما سائر أنواع المعاملات من المسايح والطسوق والمعاملات والصروف وغير ذلك فظاهر أنها محتاجة الى هذه الثلاثة الأنواع ، أعني النسبة والضرب والقسمة ، وذلك أنه لا مسئلة منها الا وتستعمل هي فيها أو بعضها ، فلاجل ذلك قدمناها على سائر أنواع الحساب .

وأنا أذكر ما يحتاج اليه في كل واحد من هذه الأنواع حسبما يليق بالموضع ، من غير تطويل ان شاء الله ، وبه الثقة ومنه المعونة .

الباب الأول

في معنى النسبة ، وعدد أنواع الكسور وتحرير ألفاظ يستعملها الكتاب في نسبة الستين

النسبة هي قدر عددين ، أحدهما عند الآخر ؛ مثل ثلاثة أسباع فإنها قدر الثلاثة عند السبعة ؛ ومثل أربعة أخماس فإنها قدر الاربعة عند الخمسة . فالتقدير الذي يقع بين عددين باضافة أحدهما عند الآخر يسمى النسبة (٢) .

وهي تنقسم ثلاثة أنواع :
نسبة القليل الى الكثير : كنسبة الاربعة الى الخمسة ، وكنسبة الخمسة الى التسعة .
ونسبة الكثير الى القليل : كنسبة التسعة الى الثلاثة ، وكنسبة العشرة الى الستة .

ونسبة المساواة : [٥و] كنسبة الثلاثة الى الثلاثة ، والاربعة الى الاربعة . وقد ذكرنا من شرح كل واحد من هذه الأنواع الثلاثة ، واختلاف النوعين المختلفين منها ، وان الاصل في سائر المناسبات هو كنسبة المساواة ، في المدخل الذي عملناه الى صناعة العدد (٣) ، ما فيه كفاية .

والذي يحتاج اليه في هذا الحساب هو نسبة القليل الى الكثير ، لأن القصد في النسبة في هذا الموضوع هو معرفة الكسور ؛ وذلك أن العدد القليل اذا نسب من العدد الكثير قيل لما تحصل من النسبة : الكسور ، مثل ثلاثة أخماس ، وأربعة أسباع . وليست نسبة الكثير الى القليل كذلك ؛ ولا نسبة المساواة .

والكسور عند حساب المعاملات واصحاب الدواوين تنقسم الى أربعة أنواع هي :

الرءوس المركب المضاف (الأصم)؛

فالرءوس هو كل كسر يمكن أن يلفظ به مفرداً من غير اضافتها الى كسر آخر ، مثل النصف والخمس والعشر . والمركب هو كل كسر مركب من الرءوس ، مثل ثلاثة أرباع ، أربعة أخماس ، خمسة أسباع .

فالمضاف هو كل كسر تكون حكايته من اضافة الى آخر ، مثل نصف سدس ، ثلث سبع .

والاصم هو الكسر الذي لا يمكن تحصيله بهذه الانواع الثلاثة من الكسور ، وهو مثل جزأين من أحد عشر ، ومثل ثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر ، ومثل أربعة أجزاء [٥ظ] من سبعة عشر .

فاذا أردنا أن ننسب عدداً من عدد فينبغي أن نجعله رأساً أو رأسين فإنه أحسن من المركب والمضاف ، وذلك مثل ستة وثلاثين من ستين ، فانا نسبناه بنصف وعشر ، وهما رأسان ، وكان أحسن من نسبتنا اياه بثلاثة أخماس ، وهو المركب ؛ وان كانت الستة والثلاثون من الستين ثلاثة أخماسها .

وكذلك لو أردنا أن ننسب عشرة من ستين : كان نسبتنا اياها بسدس أحسن من نصف ثلث ، وهو حسن عند الكتاب في اللفظ . فان كان عدد لم يمكننا أن نجعله رأساً فينبغي أن ننسبه بكسر مركب أو مضاف ، فإنه أحسن من الاصم . والكتاب وأصحاب الدواوين يستقبحون كسور الاصم جداً ، حتى انهم اذا أرادوا أن ينسبوا شيئاً من الكسور الصم حطوها رؤوساً أو مركباً أو مضافاً ، ونسبوها بالتقريب ، وكان التقريب أحب اليهم من الصحيح وهو أصم .

وذلك مثل ثلاثة أجزاء من أحد عشر فإنه يكون بالتقريب ربعاً وخمس تسع ، وأيضاً خمساً وثلثي تسع ، وهذا عندهم أحسن من قولهم ثلاثة أجزاء من احد عشر (ه) .

وكلما قلت الالفاظ في النسبة كان عندهم أحسن ، وذلك مثل نسبة الثلاثين من الستين : فان قولنا في نسبتها نصف وهو أحسن من ثلث وسدس ؛ وان كان الثلاثين من الستين ثلثها وسدسها .

وتركيب الكسور لا يستحسنونها اذا كانت من جنس واحد ؛ مثل : نصف وثلث في خمسين ، فإنه أحسن من خمسة أسداس . ومثل نصف وخمس وعشر في ثمانية واربعين ، فإنه أحسن من قولك أربعة أخماس ، وان كان الجميع صحيحاً ؛ (الا الثلثين) فانهم يستحسنونها من جملة الكسور المركبة ويختارونها على الالفاظ قريبة : وذلك مثل ثلث خمس ، في نسبة الأربعة من الستين فانهم يفضلونها ثلثي عشر ، وهو مضاف مركب ؛ والمضاف الفرد أحسن عندهم من المضاف المركب .

فان [٦ و] كانت كسور كثيرة فان الأحسن أن يقدم الأكثر منها ويؤخر الأصغر ، وذلك مثل نصف وثلث وعشر : فإنه لا يقال عشر وثلث ونصف ، ولا عشر ونصف وثلث . وكذلك في الكسور المضافة فانهم يقدمون الكسر الأكبر على الكسر الأصغر ، مثل نصف سدس ، وثلث سبع : فإنه لا يقال سدس نصف ، ولا سبع ثلث . ولا يقدم أيضاً ثلث سبع على نصف سدس .

فان كان معنا كسور مركبة ، وكان يمكننا أن ننسبها برأس وكسر مضاف ، كان أحسن من نسبتنا اياها بالمركب ، وذلك مثل أربعة وعشرين من ستين : فان نسبتنا اياها بثلث وثلثي عشر ، وهو رأس وكسر مضاف ، أحسن من نسبتنا اياها بخمسين ، وهو مركب .

وكذلك لو أردنا أن ننسب ثلاثة عشر وثلث من ستين كان نسبتنا اياها بسدس ونصف تسع أحسن من نسبتنا اياها بتسعين .

وان كان معنا كسور : رهوساً ومضافاً ، فينبغي أن نقدم الرهوس على المضاف : على كل وجه ، فانه حسن . وذلك مثل : ثلاثة وعشرين من ستين : فانه لا يقال في حكايتها نصف عشر وثلث ؛ ولا في سبعة عشر من ستين يقال نصف سدس وخمس ، لكننا نقدم الرهوس في الجميع على المضاف ، فتقول ثلث ونصف عشر ، وخمس ونصف سدس . ليس لأن ذلك لا يكون صحيحاً ، (بل) لأن أكثر الحساب والكتاب قد اصطالحوا على أن ذلك أحسن ، وصارت عندهم معرفة . والا فالغرض في جميع ما تقدم ذكره المعاني ، لا الالفاظ .

فهذا ما كان ينبغي أن يقدم ذكره قبل نسبة الستين .

الباب الثاني

في عدد أنواع الكسور وتفصيلها من الستين ، وهو ثلاثة فصول

الفصل الأول

في الكسور الملقبة بالرهوس

[٦ ظ] ان الكسور الملقبة بالرهوس عددها تسعة . منها ستة تنسب من الستين صحيحاً بلا كسر . وثلاثة منها لا تنسب من الستين الا بكسر .

فاما الستة الصحاح فهي : النصف ، الثلث ، الربع ، الخمس ، السدس ، العشر (وهي من الستين) ، ثلاثون ، عشرون ، خمسة عشر ، اثنا عشر ، عشرة ، ستة .

والذي لا يخرج الا بكسر هي :

السيح	والثمن	والتسع
ثمانية وأربعة أسباع	سبعة ونصف	ستة وثلثان

الفصل الثاني

في الكسور المركبة

ان الكسور المركبة جنسان : متفق ومختلف :

فالمتفق مثل

ثلاثة أرباع	أربعة أخماس	خمسة أسداس
-------------	-------------	------------

والمختلف مثل

خمسة وأربعون	ثمانية وأربعون	خمسون
--------------	----------------	-------

والمتفق مثل

نصف وخمس	ثلث وربع	خمس وسدس
----------	----------	----------

والمتفق مثل

اثنان وأربعون	خمسة وثلاثون	اثنان وعشرون
---------------	--------------	--------------

والمتفق ، وهو اثنان وعشرون نوعاً ، منها ما نسبته بالمختلف أحسن ،

أعني بالرءوس الكثيرة ، ومنها ما نسبته برأس وكسر مضاف أحسن ، ونحن نفصل واحداً واحداً ، ونجمل ما نسبته بالرءوس أحسن من جنس المختلف ، وهي هذه :

الكسور المتجانسة	تفصيلها من الستين	مانسبته أحسن
الثلاثان	أربعون	ثلثان
ثلاثة أرباع	خمسة وأربعون	نصف وربع
الخمسان	أربعة وعشرون	ثلث وثلثا عشر
ثلاثة أخماس	سنة وثلثون	نصف وعشر
[و] أربعة أخماس	ثمانية وأربعون	نصف وخمسة وعشرون
خمسة أسداس	خمسون	نصف وثلث
سبعان	سبعة عشر وسبع	ربع وربع سبع
ثلاثة أسباع	خمسة وعشرون وخمسة أسباع	ثلث وثلثا سبع
أربعة أسباع	أربعة وثلثون وسبعين	نصف ونصف سبع
خمسة أسباع	اثنين وأربعين وستة أسباع	نصف وسبع ونصف سبع
سنة أسباع	أحد وخمسون وثلاثة أسباع	نصف وثلث وسدس سبع
ثلاثة أثمان	اثنان وعشرون ونصف	ربع وثمان
خمسة أثمان	سبعة وثلثون ونصف	نصف وثمان
سبعة أثمان	اثنان وخمسون ونصف	نصف وربع وثمان
تسعان	ثلاثة عشر وثلث	سدس ونصف تسع
أربعة أتساع	سنة وعشرون وثلثان	ثلث وتسع
خمسة أتساع	ثلاثة وثلثون وثلث	نصف ونصف تسع
سبعة أتساع	سنة وأربعون وثلثان	نصف وسدس وتسع
ثمانية أتساع	ثلاثة وخمسون وثلث	نصف وثلث ونصف تسع
ثلاثة أعشار	ثمانية عشر	خمس وعشر
سبعة أعشار	اثنان وأربعون	نصف وخمسة
تسعة أعشار	أربعة وخمسون	نصف وثلث وثلثي عشر

[٨ ظ] عشر العشر نصف وعشر .

فأما المختلف من الكسور المركبة رأسين ، سوى ما تقدم ذكرها - [٧ ظ] من المتجانسة ، مثل نصف وخمس ، فإنها سبعة أعشار ، ومثل نصف وثلث فإنها خمسة أسداس ، فقد تقدم ذكرها ، وسوى ما تكون جملة أكثر من واحد ، مثل نصف وثلثين ، (فهي) ستة وعشرون ، وهي هذه :

الكسور المركبة	تفصيلها من الستين	مثل ذلك
نصف وسبع	ثمانية وثلثون وأربعة أسباع	نصف وتسع ستة وثلثون وثلثان
ثلث وربع	خمسة وثلثون	ثلث وخمس اثنان وثلثون
ثلث وسبع	ثمانية وعشرون وأربعة أسباع	ثلث وثمان سبعة وعشرون ونصف
ثلث وعشر	سنة وعشرون	ربع وخمس سبعة وعشرون
ربع وسدس	خمسة وعشرون	ربع وسبع ثلاثة وعشرون وأربعة أسباع
ربع وتسع	أحد وعشرون وثلثان	ربع وعشر أحد وعشرون
خمس وسدس	اثنان وعشرون	خمس وسبع عشرون وأربعة أسباع
خمس وثمان	تسعة عشر ونصف	خمس وتسع ثمانية عشر وثلثان
سدس وسبع	ثمانية عشر وأربعة أسباع	سدس وثمان سبعة عشر ونصف
سدس وتسع	سنة عشر وثلثان	سدس وعشر ستة عشر
سبع وثمان	سنة عشر ونصف سبع	سبع وتسع خمسة عشر وسدس ونصف سبع
سبع وعشر	أربعة عشر وأربعة أسباع	ثمان وتسع أربعة عشر وسدس
ثمان وعشر ×	ثلاثة عشر ونصف	تسع وعشر اثنا عشر وثلثان ×

فذلك ستة وعشرون نوعاً .

فأما المركب وهو ثلاثة كسور فعددتها واحد وثمانون . ومن تأمل ما ذكرنا سهل عليه الوقوف على ما لم نذكره بسهولة .

× سقط هذا السطر من الأصل .

الفصل الثالث

في الكسور المضافة وتفصيلها من الستين

[٨ و] الكسور المضافة ، التي هي كسور الكسور ، سوى ما اصطلاح الكتاب والحساب على تركه وحكي بلفظ أحسن منه يقوم مقامه ، مثل ثلث ربع فان حكايته بنصف ثلث أحسن ، ومثل ثلث سدس فان حكايته بنصف تسع أحسن وأجود في اللفظ ، عددها أحد وثلاثون ، وهي هذه :

الكسور المضافة	تفصيلها من الستين	مثل ذلك
نصف السدس	خمس	نصف السبع أربعة وسبعان
نصف الثمن	ثلاثة ونصف وربع	نصف التسع ثلاثة وثلث
نصف العشر	ثلاثة	ربع السبع اثنان وستة أسباع
ثلث الثمن	اثنان ونصف	ثلث التسع اثنان وتسعان
ثلث العشر	اثنان	ثلث السبع اثنان وسبع
ربع الثمن	واحد ونصف وربع وثمان	ربع التسع واحد وثلثان
ربع العشر	واحد ونصف	خمس الخمس اثنان وخمسان
خمس السبع	واحد وخمس أسباع	خمس التسع واحد وثلث
خمس العشر	واحد وخمس	سدس السبع واحد وثلاثة أسباع
سدس الثمن	واحد وربع	سدس التسع واحد وتسع
سدس العشر	واحد	سبع السبع واحد وسبع وأربعة أسباع سبع
سبع الثمن	واحد ونصف سبع	سبع التسع ستة أسباع وثلثا سبع
سبع العشر	ستة أسباع	ثمان الثمن سبعة أثمان ونصف ثمن
ثمان التسع	نصف وثلث	ثمان العشر نصف وربع
تسع التسع	ثلثان وثلثا تسع	تسع العشر ثلثان

فذلك اثنان وعشرون نوعاً .

فذلك أحد وثلاثون كسراً .

ونحن نبتدي بعد ذلك بنسبة الصحيح من الستين وكسورها .

الباب الثالث

في نسبة الستين من الصحاح

ان من حفظ نسبة الستين ، من واحد الى ستة ، يسهل عليه باقيها ، ولا يبقى عليه الا حفظ أربعة أصول انا ذكرها بعد ذكرى حكاية الستة من الستين (٣) :

واحد من ستين : سدس عشر اثنان : ثلث عشر ثلاثة : نصف عشر

أربعة : ثلثا عشر خمسة : نصف سدس ستة : عشر

وهي :

الربع والخمس والعشر وثلثا عشر

فاما الربع فانه يستعمل في خمسة على رؤوس العشرات ، بعد الخمسة عشر ، مثل خمسة وعشرين وخمسة وثلثين وخمسة وأربعين وخمسة وخمسين . فانه اذا اسقط من هذه الأعداد الخمسة عشر بالربيع ، كان الباقي رؤوساً . وذلك انه اذا اسقط من خمسة وعشرين كان الباقي عشرة ، وهو سدس . وان أسقط من خمسة وثلثين كان الباقي عشرين وهو ثلث . وان اسقط من الخمسة والأربعين كان الباقي ثلاثين وهو نصف . وان اسقط من الخمسة والخمسين كان الباقي أربعين وهو ثلثان .

فاما الخمس فانه يستعمل في الأعداد التي فيها اثنان أو سبعة : مثل اثنان وعشرين . فانه اذا أسقط منها اثنا عشر بالخمس صار الباقي عشرة وهو سدس . ومثل سبعة وعشرين فانه اذا أسقط منها اثنا عشر بالخمس [٩ و] كان الباقي خمسة عشر وهو ربع .

فاما العشر فانه يستعمل في ما فوق الستة الى العشرة ، وفي ما هو أكثر من العشرة ، اذا كان الزائد على العشرات واحداً ، أو ثلاثة ، أو ستة ، أو ثمانية . فانه اذا أسقط من هذه الأعداد ستة بالعشر ، كان

الباقى رءوساً • وذلك مثل أحد وعشرين فإنه اذا اسقط منها ستة بالعشر
كان الباقى خمسة عشر وهو ربع • ومثل ستة وثلاثين فإنه اذا اسقط
منها ستة بالعشر كان الباقى ثلاثين وهو النصف • ومثل ثمانية وأربعين
فانه اذا اسقط منها الستة بالعشر كان الباقى اثنين وأربعين وهو نصف
وخمس • ومثل ثلاثة وثلاثين فإنه اذا اسقط منها ستة بعشر كان الباقى
سبعة وعشرين وهو ربع وخمس •

وكذلك نسلك الطريق في حكاية سائر الأعداد التي يكون فيها واحد
أو ثلاثة أو ستة أو ثمانية •

وقد يستعمل في الأعداد التي فيها ثلاثة : نصف عشر ، وذلك مثل
ثلاثة وثلاثين ، وثلاثة وعشرين • فإنه اذا أسقط منها ثلاثة بنصف عشر
كان الباقى رءوساً • وأكثر الكتاب يستعملون هذا في ثلاثة •

فأما ثلثا عشر فإنه يستعمل في الأعداد التي فيها أربعة أو تسعة •
مثل أربعة وعشرين فإنه اذا أسقط منها أربعة بثلثي عشر كان الباقى
عشرين ، وهو ثلث • ومثل تسعة وأربعين فإنه اذا أسقط منها أربعة
بثلثي عشر كان الباقى خمسة وأربعين وهو نصف وربع •

فاذا حفظ هذه الاصول في نسبة الستين الصحيح استغنى عن
حفظها على التوالي واحدا بعد واحد •

وقد يعرض لهذه الاصول اذا استعملت في هذه الأعداد أن يصير
الباقى أعدادا معلومة لا تتجاوزها : وذلك انها [٩٦] اذا استعملت في
واحد وسبعة وتسعة صار الباقى أبدا خمسة ، وفي الثمانية يصير الباقى
اثنين ، وفي الستة والاربعة يصير الباقى عشرات × وهذه الخاصة حافظة
للنسبة متعلقة بهذه الاصول وعليها المعتمد فيها •

× والقواعد التي أعطيت للثلاثين والثلاثة والخمسة يكون الباقى فيها أيضا عشرات •

الباب الرابع

في نسبة الكسور التي هي الرءوس والمركبة وهي تسعة فصول

الفصل الأول

اعلم أنه ليس في كسور الستين شيء له نصف غير الثمن فإنه سبعة
ونصف ، ومن الكسور المضافة ثلث ثمن وهو اثنان ونصف ، وربع عشر
وهو واحد ونصف • وعلى هذا المعول في النصف •

فأما نصف واحد من ستين فهو نصف سدس عشر ، وما زاد على
ذلك وكان أقل من سبعة ، وعلى الزائد على العشرات واحدا ونصفا أو
ستة ونصفا ، فاسقط منها واحدا ونصفا بربع عشر ، وانسب الباقى •
وذلك مثل أحد عشر ونصف : فإنه اذا أسقط منها واحدا ونصف
بربع عشر كان الباقى عشرة ، وهو سدس •

ومثل ستة عشر ونصف : فإنه اذا أسقط منها واحد ونصف كان
الباقى خمسة عشر وهو ربع • وكذلك أربعة ونصف اذا أسقط منها
واحد ونصف بربع عشر كان الباقى ثلاثة وهو نصف عشر •
وما كان على رءوس الأعداد نصف واحد في غير هذين الموضعين ،
فاسقط منها سبعة ونصف بثمان ، وتنسب الباقى • الا في موضع واحد
وهو أربعة عشر ونصف ، فان الاحسن أن يسقط منها اثنين ونصف
بثلث ثمن وينسب الباقى •

الفصل الثاني

في نسبة الأثلاث

[١٠] الثلث لا يخرج الا في موضعين : وهو ثلاثة وثلث بنصف تسع ،
واحد وثلث بخمس تسع •

فأما (ثلث) واحد من الستين فهو نصف تسع عشر •

ومتى كان من الاعداد على رءوس العشرات واحد أو اثنين أو ستة أو سبعة معها ثلث فأخرج منها واحدا وثلثا بخمس تسع ، وينسب الباقي .
وذلك مثل أحد عشر وثلث : اذا أسقطنا منها واحدا وثلثا بخمس تسع كان الباقي عشرة وهو سدس .

ومثل اثنين وعشرين وثلث : فانه اذا أسقط منها واحد وثلث كان الباقي أحد وعشرين وهو ربع وعشر .

وما كان في غير هذه المواضع فسبيله أن يسقط منها ثلاثة وثلث بنصف تسع . الا في موضعين : وهو عشرة وثلث واثنا عشر وثلث فان الاجود في هذه المواضع أن يسقط منها ثلث واحدا بنصف تسع عشر وينسب الباقي .

نسبة الثلثين

ثلثا واحد من الستين هما تسع عشر . وما كان على رءوس الخمسات والعشرات بثلاثي واحد فليخرج بتسع عشر وينسب الباقي .

مثل عشرة وثلثين : فانه اذا أسقط منها ثلثا واحد بتسع عشر كان الباقي عشرة ، وهو سدس .

ومثل خمسة وعشرين وثلثين : فانه اذا اسقط منها ثلثا واحد كان الباقي خمسة وعشرين وهو ربع وسدس .

وما كان في غير هذين الموضعين مع الاعداد ثلثين ، فليخرج منها ستة وثلثين بتسع وينسب الباقي . الا في موضع واحد وهو ثلاثة عشر وثلثان . فان الاجود في هذا الموضع أن يسقط منها واحد وثلثان بربع تسع وينسب الباقي .

الفصل الثالث

في نسبة الأرباع

[١٠ظ] ربع واحد من الستين هو ثلث ثمن عشر . وما زاد من الاعداد على ذلك وكان الربع على رءوس الخمسات والعشرات ، فليخرج منها ربع واحد بثلث ثمن عشر ، وينسب الباقي . وذلك مثل عشرة وربع : فانه سدس وثلث ثمن عشر .

ومثل خمسة عشر وربع : فانه ربع وثلث ثمن عشر .
وما كان من الاعداد فيها ربع في غير هذين الموضعين فليسقط منها واحدا وربعا بسدس ثمن ، وانسب الباقي .
الا في موضع واحد ، وهو اثنا عشر وربع ، فان الاحسن أن يسقط من هذا الموضع ربع واحد بثلث ثمن عشر .

نسبة الثلاثة الأرباع

ثلاثة أرباع الواحد من الستين هو ثمن عشر . وما كان من الاعداد معها ثلاثة أرباع فليخرج منها ثلاثة ونصف ربع ، بنصف ثمن ، أو ثلاثة أرباع بثمان عشر . وان شئنا أخرجنا واحدا وربعا بسدس ثمن حتى يبقى ما كسره نصف ، فقد تقدم ذكره .

الفصل الرابع

في نسبة الأخماس

خمس واحد من الستين هو خمس سدس عشر ، وان شئنا قلنا ثلث عشر عشر .
وما كان على رءوس الاعداد خمس واحد فينبغي أن نخرج منها واحدا وخمسا بخمس عشر . وذلك مثل ستة عشر وخمس :

فانه ربع وخمس عشر . وان شئنا أسقطنا منه خمس واحد بما
فرض له ونسبنا الباقي . مثل عشرين وخمس من الستين فانه ثلث
وخمس سدس عشر .

نسبة الخمسين

خمسي واحد من الستين ثلث خمس عشر . وما كان على رهوس
الاعداد [١١] خمسا واحد فاخرج اثنين وخمسين بخمس خمس مثل
اثنى عشر وخمس فانه سدس وخمس خمس .

نسبة ثلاثة أخماس

ثلاثة أخماس واحد من الستين هي عشر عشر . وما كان على رهوس
الاعداد ثلاثة أخماس فليخرج بما فرض لها ، وينسب الباقي .

نسبة أربعة أخماس

أربعة أخماس واحد من الستين هو ثلثا خمس عشر . وان شئنا قلنا
عشر عشر وثلث عشر عشر .
وما كان على رهوس الاعداد أربعة أخماس فلتخرج بما فرض لها
وينسب الباقي .

وان شئنا أسقطنا ثلاثة أخماس بعشر عشر لندرج الى ما كسره
خمس ، وقد تقدم ذكره .

وان شئنا أسقطنا منها خمسا وعشرا بنصف عشر عشر ، ليرجع
الى ما كسره نصف .

الفصل الخامس

في نسبة الأسداس

سدس واحد من الستين هو ربع تسع عشر .
وما زاد على الواحد ، وكان على رهوس الاعداد ، بسدس واحد ،

فليخرج منها ستة وثلثين بتسع ، أو واحد وثلثين بربع تسع ، أو ثلثين
بتسع عشر ، حتى يرجع الى ما كسره نصف .
والاجود أن يسقط من الاعداد التي فيها ثلاثة وسدس ، أو ستة
وسدس ، ثلثي واحد بتسع عشر .

(و) في غير هذين الموضعين فليسقط منها أربعة عشر وسدس بثمان وتسع
وينسب الباقي .

نسبة الخمسة الأسداس

ينسب ذلك من الستين بثمان تسع .
وما كان من الاعداد على رهوسها خمسة أسداس فلنخرج منها ثلاثة
وثلثا بنصف تسع ، أو واحدا وثلثا بخمس تسع ، حتى يرجع الى ما
كسره نصف .

والاجود في كل ثلاثة أو ثمانية معها خمسة [١١] أسداس أن
تسقط منها واحدا وثلثا بخمس تسع ، وينسب الباقي .
وما كان في غير هذين الموضعين فليخرج منها خمسة أسداس بما
فرض لها وينسب الباقي .

الفصل السادس

في نسبة الأسباع

سبع واحد من الستين هو سدس سبع عشر . واذا انضاف الى
الاعداد أسقط منها اثنان وسبع بربع سبع واحد ، بما فرض له وينسب
الباقي .

نسبة السبعين

سبعا واحدا من الستين ثلث سبع عشر . واذا انضاف الى الاعداد

أسقط منها أربعة وسبعين بنصف سبع ، أو سبعين بثلاث سبع عشر ،
وينسب الباقي .

نسبة ثلاثة أسباع

ينسب ذلك من الستين بنصف سبع عشر . وما كان على رءوس الأعداد
ثلاثة أسباع فليسقط منها واحد وثلاثة أسباع بسدس سبع ، أو ثلاثة
أسباع بما فرض لها ، وينسب الباقي .

نسبة أربعة أسباع

ينسب ذلك مفردا بثلاث خمس سبع . وان شئنا نسبناه بثلاثي سبع
عشر ، وهو أجود . وإذا انضاف إلى أعداد أسقط منها ثمانية وأربعة أسباع
بسبع ، أو هي بنفسها ، وينسب الباقي .

نسبة خمسة أسباع

ينسب ذلك من الستين بنصف سدس سبع . فإذا انضاف إلى الأعداد
أسقط منها واحد وخمسة أسباع بخمس سبع ، أو خمسة (وخمسة)
أسباع بثلاثي سبع . أو خمسة أسباع بما فرض لها ، وينسب الباقي .

نسبة الستة الأسباع

ينسب ذلك مفردا من الستين بسبع عشر . فإذا انضاف إلى [١٢] أو
الأعداد فأخرج منها اثنين وستة أسباع بثلاث سبع ، أو هي نفسها حسبما
يليق بالموضع ، وينسب الباقي .

الفصل السابع

في نسبة الأثمان

ثمان واحد من الستين هو سدس ثمن عشر . وإذا انضاف إلى الأعداد
أسقط منها ثمن واحد بما فرض له ، أو خمسة أثمان بنصف سدس

ثمان حتى ترجع ما كسره نصف ، أو ثلاثة وثمان بربع ثمن وسدس ثمن ،
وينسب الباقي . أو ثلاثة أثمان بنصف ثمن عشر ليرجع إلى ما
كسره نصف وربع .

نسبة ثلاثة أثمان

ثلاثة أثمان واحد من الستين هي نصف ثمن عشر . وما زاد على
الواحد يسقط منها ثمن واحد بسدس ثمن عشر ، حتى يرجع إلى ما
كسره ربع . أو واحد ونصف وثمان بربع ثمن ، ليرجع إلى ما كسره
نصف .

نسبة خمسة أثمان

خمسة أثمان واحد من الستين نصف سدس ثمن . وما زاد على
الواحد فأخرج منها واحداً وسبعة أثمان بربع ثمن ، أو سبعة أثمان بما
فرض لها ، وانسب الباقي .

الفصل الثامن

في نسبة الأتساع

تسع واحد من الستين هو سدس تسع عشر . وما زاد على الواحد
وكان على رءوس الأعداد تسع واحد ، فليسقط منها واحد وتسع بسدس
تسع ، أو تسع واحد بما فرض له ، وينسب الباقي .

× هنا سهو من الناسخ أضاع باقي الكلام عن نسبة $\frac{5}{8}$ كما أضاع الكلام عن نسبة $\frac{7}{8}$.

ولعل الباقي بعد : نصف سدس ثمن هكذا : « وما زاد على الواحد فأسقط منها ثمن
واحد بسدس ثمن عشر . ونصف واحد بنصف سدس عشر وانسب الصراح
نسبة سبعة أثمان سبعة أثمان واحد من ستين هي ثمن عشر وسدس ثمن عشر » .

نسبة التسعين

تسعا واحد من الستين ثلث تسع عشر . وما زاد على (الواحد) فليسقط [١٢] منها اثنان وتسعان بثلث تسع ، أو تسعان بما فرض لهما وينسب الباقي .

نسبة أربعة أتساع

أربع أتساع واحد من الستين هو ثلثا تسع عشر ، وان شئنا قلنا ثلث خمس تسع . وما زاد على الواحد فليخرج منها أربعة وأربعة أتساع بثلثي تسع ، أو أربعة أتساع بما فرض لها ، وينسب الباقي .

نسبة خمسة أتساع

خمس أتساع واحد من الستين هي نصف سدس تسع . وما زاد على الواحد فليخرج منها خمسة أتساع بما فرض لها . أو خمسة وخمسة أتساع بنصف تسع وثلث تسع ، أو ثلاثة وخمسة أتساع بثلث تسع وخمس تسع ، وينسب الباقي .

وان شئنا أخرجنا منه اثنين وتسعين بما فرض له حتى يرجع الى ما كسره ثلث .

نسبة سبعة أتساع

سبعة أتساع واحد من الستين تسع عشر وسدس تسع عشر . وما زاد على الواحد فليخرج منها واحد وتسع بما فرض حتى يرجع الى ما كسره ثلثين ، أو سبعة أتساع بما فرض لها ، وينسب الباقي .

نسبة ثمانية أتساع

ثمانية أتساع واحد من الستين هو تسع عشر وثلث تسع عشر . وما زاد على الواحد يخرج منها ما كسره تسعين حتى يرجع الى ما كسره ثلثين ، أو ثمانية أتساع بما فرض لها ، وينسب الباقي .

الفصل التاسع

في نسبة الأعشار

عشر واحد من الستين : سدس عشر (عشر) . ثلاثة أعشار واحد من الستين : نصف عشر عشر . سبعة أعشار واحد : عشر عشر وسدس عشر عشر . تسعة أعشار : عشر عشر ونصف عشر عشر .

وما كان على رهوس الاعداد [١٣ و] عشر واحد فليخرج منها ثلاثة أخماس بعشر عشر ، حتى يرجع الى ما كسره نصف . وفي ثلاثة أعشار فليسقط منها أربعة أخماس ، وفي سبعة أعشار فليسقط منها خمس واحد . وفي تسعي عشر فليسقط منها خمسين ، حتى يرجع في جميع ذلك الى ما كسره نصف ، وينسب الباقي . وكذلك بالعكس .

فهذا الذي ذكرناه كاف في رهوس المركبة لمن يكون له أدنى رياضة ان شاء الله .

الباب الخامس

في نسبة الكسور المضافة التي هي كسور الكسور

الفصل الأول

في النصف المضاف

نصف سدس واحد من الستين ينسب بثمن تسع عشر • ويضاف
الى سدس فيكون ربعاً • والى ربع فيكون ثلثاً • والى ثلث فيكون ربعاً
وسدساً • فينسب بنصف ثمن تسع • وما زاد على الواحد يسقط ذلك
منه ، أو ما كسره ربع حتى يرجع الى ما كسره سدس • أو بالعكس •

ويضاف أيضاً الى ربع وسدس فيصير نصفاً • والى نصف فيصير ثلثاً
وربعاً • فينسب بنصف سدس عشر وثمان تسع عشر وينسب أيضاً بنصف
ثمن تسع وربع تسع عشر •

وما زاد على الواحد يسقط منه ما كسره ثلث حتى يرجع الى ما كسره
ربع •

ويضاف أيضاً الى ثلث وربع فيصير ثلثين [١٣ ظ] والى ثلثين فيصير
نصفاً وربعاً • والى نصف وربع فيصير نصفاً وثلثاً • والى نصف وثلث
فيصير ثلثين وربع •

فينسب بثمن تسع وثمان تسع عشر • وينسب أيضاً بتسع عشر وثلث
ثمن عشر • وينسب أيضاً بثمن عشر وربع تسع عشر ويضاف أيضاً الى
الآحاد فيسقط منها ما كسره ثلث حتى يرجع الى ما كسره نصف وربع ،
أو بالعكس من ذلك ، أو يسقط ما كسره ربع حتى يرجع ما كسره نصف
وثلث •

نسبة نصف سبع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سدس سبع عشر •

ويضاف الى سبع فينسب بربع سبع عشر •

ويضاف الى سبعين فينسب بثلاث سبع ثمن •

ويضاف الى ثلاثة أسباع فيصير نصفاً ، والى نصف فيصير (أربعة)

أسباع • والى أربعة أسباع فيصير نصفاً وسبعاً • فينسب كل واحد منهما

مفرداً مع ما فرض •

ويضاف الى عشر فينسب بخمس سبع عشر •

ويسقط في جميع ذلك فيما زاد على الواحد واحداً ونصف سبع بسبع

ثمن ، حتى يرجع الى ما كسره أسباع ، فينسب مع ما فرض لها •

نصف الثمن

[١٤ و] ينسب ذلك من الستين مفرداً بنصف سدس ثمن عشر •

ويضاف الى ثمن فينسب بربع ثمن عشر • ويضاف الى ربع فينسب

بثلث ثمن ثمن •

ويضاف الى سبعة أثمان فينسب بثمن ثمن • ويضاف الى ما بقي من

الأثمان أو الآحاد فيوضع منها نصف وربع وثمان ونصف ثمن ، بثمن

ثمن ، أو ربع ونصف ثمن بثلاث ثمن ثمن ، أو ثمن ونصف ثمن بربع

ثمن عشر ، حتى يرجع في جميع ذلك الى ما كسره أثمان •

نصف التسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سدس تسع عشر • ويضاف

الى تسع فيصير سدساً ، والى سدس فيصير تسعين ، والى تسعين فينسب

بثلث ثمن تسع • ويضاف الى ثلث وتسع فيصير نصفاً • والى نصف

فيصير خمسة أسباع والى سبعة أسباع فيصير نصفاً وثلثاً • والى نصف

وثلث فيصير ثمانية أسباع •

ويضاف الى باقي الاتساع والى الآحاد ، ويوضع منها واحد من هذه الكسور حتى يرجع الى ما كسره اتساع .

نصف العشر

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سدس عشر عشر . ويضاف اليه عشر فينسب بربع عشر عشر .

[١٤ ظ] ويضاف الى خمس فيصير ربعاً ، والى ربع فيصير خمساً وعشراً . والى نصف وخمس فيصير نصفاً وربعاً . والى نصف وربع فيصير أربعة أخماس . ويضاف الى باقي الاعشار أو الآحاد ، فيوضع منها واحد من هذه الكسور حتى يعود الى ما كسره أعشار .

الفصل الثاني

في الثلث المضاف

ثلث سبع واحد من الستين ، ينسب مفرداً بنصف سبع تسع عشر . ويضاف الى سبع فينسب بخمس سبع تسع . ويضاف الى سبعين فيصير ثلثاً . والى ثلاثة أسباع ينسب بنصف سبع تسع . ويضاف الى ثلثين فيصير خمسة أسباع . ويضاف الى باقي الأسباع فيوضع عنه ثلاثة أسباع وثلث بما فرض لها حتى يرجع الى ما كسره أسباع ، أو واحد من الكسور التي تقدم ذكرها . ويضاف الى الآحاد فيسقط منها ما كسره (واحد من هذه الكسور) حتى يرجع الى ما كسره خمسة أسباع .

نسبة ثلثي سبع

ثلثا سبع واحد من الستين هو سبع تسع عشر . ويضاف الى سبع واحد فينسب بربع سبع تسع . ويضاف الى ثلث فيصير ثلاثة أسباع ، والى أربعة أسباع فيصير ثلثين . والى ستة أسباع فينسب بسبع تسع . ويضاف الى واحد وثلث فينسب بسدس سبع . ويضاف الى الآحاد فيوضع

منه واحد من هذه الكسور أو يوضع منها ما كسره ثلاثة أسباع ، وبالعكس من ذلك .

نسبة ثلث الثمن

ينسب مفرداً من الستين بنصف ثمن تسع عشر . ويضاف الى نصف سدس فيصير سدساً . والى سدس فينسب بربع ثمن تسع . ويضاف الى ربع فيصير سدساً وثماناً . ويضاف الى سدس وثمان فيصير ثلثاً . ويضاف الى ثلث فيصير ربعاً وثماناً . والى ربع وثمان فيصير ربعاً وسدساً . ويضاف الى نصف وثمان فيصير ثلثين . ويضاف الى نصف وثلث فيصير نصفاً وربعاً وثماناً . ويضاف الى الآحاد فيوضع منها واحد ونصف وربع وثمان بربع ثمن ، فترجع الى ما كسره سدس ، أو يعود على واحد من الكسور التي تقدم ذكرها .

نسبة ثلثي الثمن

هو نصف سدس وقد تقدم ذكره .

نسبة ثلث التسع

ينسب من الستين مفرداً بنصف تسع تسع عشر . ويضاف الى تسع فينسب بخمس تسع تسع . ويضاف الى ثلث فينسب بنصف تسع تسع . ويضاف الى الآحاد ، فيعول على واحد من الكسور التي تقدم ذكرها .

نسبة ثلثي تسع

ينسب مفرداً من الستين بتسع تسع عشر . ويضاف الى ثلث فينسب بتسع تسع . وإذا انضاف الى الآحاد يعول على واحد من هذه الكسور .

نسبة ثلث عشر

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف تسع عشر عشر . ويضاف الى عشر فينسب بخمس تسع عشر . ويضاف الى سدس فيصير خمساً ، والى

خمس وسدس فيصير خمسين . والى خمسين فيصير ثلثاً وعشراً . ويضاف الى نصف فيصير ثلثاً وخمساً . ويضاف الى نصف وعشر فيصير ثلثاً وخمساً وعشراً . ويضاف الى ثلثين فيصير نصفاً وخمساً . ويضاف الى أربعة أخماس فيصير نصفاً وثلثاً . والى نصف وثلث فيصير ثلثين وخمساً . ويضاف الى الآحاد فيوضع منه ما كسره خمس حتى يرجع الى ما كسره نصف وثلث .

(نسبة ثلثي عشر)

وينسب ذلك مفرداً من الستين بتسع عشر عشر [١٥ ظ] . ويضاف الى عشر فيصير سدساً . ويضاف الى خمس فيصير سدساً وعشراً . ويضاف الى سدس وعشر فيصير ثلثاً . ويضاف الى ثلث فيصير خمسين . ويضاف الى خمس وسدس فيصير ثلثاً وعشراً . ويضاف الى ثلث وعشر فيصير نصفاً . ويضاف الى ثلث وخمس فيصير نصفاً وعشراً . ويضاف الى نصف وعشر فيصير ثلثين . ويضاف الى أربعة أخماس فيصير ثلثين وخمساً . فاذا اتصل بآحاد يوضع منه ما كسره ثلثين حتى يرجع الى ما كسره خمس .

الفصل الثالث

في الربع المضاف

ربع سبع واحد من الستين ينسب مفرداً بثلث سبع ثمن عشر . ويضاف الى نصف سبع فينسب بسبع ثمن عشر . ويضاف الى سبع فينسب بسدس سبع ثمن . ويضاف الى ربع فيصير سبعين . ويضاف الى نصف فينسب بنصف سبع ثمن . ويضاف الى خمسة أسباع فيصير نصفاً وربعاً . ويضاف الى الآحاد فيسقط منه ما كسره سبعين حتى يرجع الى (ما) كسره نصح وربع .

نسبة ثلاثة أرباع سبع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بسبع ثمن عشر . ويضاف الى نصف سبع فينسب بسدس سبع ثمن . ويضاف الى سبع فيصير ربعاً × . ويضاف الى ربع فينسب بثلث سبع ثمن . ويضاف الى ثلاثة أسباع فينسب بنصف سبع ثمن . ويضاف الى نصف [و] ربع فيصير ستة أسباع . واذا اتصل بآحاد اسقط منها ما كسره ربع حتى يرجع الى ما كسره ستة أسباع . واذا اتصل مع اسباع بآحاد ، وضع ما كسره ربع حتى يرجع [١٦ و] الى الآحاد والاسباع . واذا اتصل مع الاربعاء بآحاد اسقط منه ما كسره سبعين حتى يرجع الى ما كسره سبع أو نصف ونصف سبع .

نسبة ربع ثمن

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلث ثمن ثمن عشر . ويضاف الى نصف ثمن فينسب بثمان ثمن عشر × × . ويضاف الى ثمن فينسب بسدس ثمن ثمن . وعلى ذلك في ما زاد .

نسبة ثلاثة أرباع (ثمن)

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثمان ثمن عشر . ويضاف الى (نصف) ثمن فينسب بسدس ثمن ثمن . ويضاف الى ربع وثمان فينسب بنصف ثمن ثمن . واذا اتصل بآحاد نسقط منها أحد هذين الكسرين ، وينسب الباقي .

نسبة ربع التسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلث ثمن تسع عشر . ويضاف الى نصف تسع فيصير نصف سدس . ويضاف الى تسعين فيصير ربعاً .

× في الأصل سبماً ، وهذا خطأ من الناسخ .

× في الأصل سبها الناسخ فنقل على ما يبدو من السطر السابق .

ويضاف الى ربع فيصير سدساً وتسعاً ، فينسب بثلث ثمن تسع .
ويضاف الى ثلث ونصف تسع فينسب بنصف ثمن تسع . ويضاف الى
ربع وسدس فيصير أربعة أتساع . ويضاف الى خمسة أتساع فيصير
ثلثاً وربعاً . ويضاف الى ثلث وربع فيصير نصفاً وربعاً . ويضاف الى
الآحاد فيسقط منها ما كسره ربع وسدس ليرجع الى ما كسره نصف
وتسع . أو يعول على واحد من الكسور التي تقدم ذكرها .

نسبة ثلاثة أرباع تسع

[١٦ ظ] هي نصف سدس ، وقد تقدم ذكرها .

نسبة ربع العشر

ينسب مفرداً من الستين بثلث ثمن عشر . ويضاف الى نصف
عشر فينسب بثمان عشر عشر . ويضاف الى عشر فيصير ثمناً . ويضاف
الى ثمن فينسب بربع عشر عشر . ويضاف الى ربع وعشر فينسب بنصف ثمن
عشر . ويضاف الى ربع وثمان فيصير خمسين . ويضاف اليه ثلاثة أخماس
فيصير نصفاً (وثماناً) . ويضاف الى الآحاد فيسقط منها ما كسره ثمن
حتى يرجع الى ما كسره تسعة أعشار . أو يعول على واحد من الكسور
التي تقدم ذكرها .

نسبة ثلاثة أرباع العشر

ينسب مفرداً من الستين بثمان عشر عشر . ويضاف الى نصف عشر
فيصير ثمناً . والى ثمن × فيصير خمساً . ويضاف الى ثلاثة أعشار فينسب
بنصف ثمن عشر . ويضاف الى خمسة أثمان فيصير سبعة أعشار .
ويضاف الى أربعة أخماس فيصير سبعة أثمان . وإذا اتصل بالآحاد
عول على الكسور التي تقدم ذكرها .

× في الأصل نصف ثمن وهذا خطأ .

الفصل الرابع

في الخمس المضاف

خمس خمس واحد من الستين هو ثلثا عشر عشر عشر . وان شئت
ثلث خمس عشر عشر . ويضاف الى خمس فينسب بخمس عشر . وما
زاد على ذلك عول عليه .

نسبة خمسي خمس

ينسب مفرداً من الستين بثلثي خمس عشر عشر . وان شئنا قلنا
عشر عشر عشر وثلث عشر عشر عشر . ويضاف الى خمسين فينسب
بخمس خمس خمس .

نسبة ثلاثة أخماس خمس

[١٧ و] ينسب مفرداً من الستين بخمس عشر عشر . ويضاف الى
ثلاثة أخماس فينسب بخمس خمس وخمس خمس عشر .

نسبة أربعة أخماس خمس

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلث خمس خمس خمس . وان شئنا
قلنا ثلثي خمس خمس عشر .

نسبة خمس السبع

خمس سبع واحد من الستين ثلث سبع عشر عشر . ويضاف الى
سبع فينسب (بخمس) سبع عشر . ويضاف الى خمسين فينسب بنصف
سبع عشر . ويضاف الى خمسين وسبع فينسب بثلثي عشر .
ويضاف الى الآحاد فيوضع منها ما كسره ثلاثة أسباع حتى يرجع الى ما
كسره ثلاثة أخماس . أو بالعكس .



أخماس • فإذا اتصل بأحاد وضع منه ما كسره تسعين حتى يرجع الى ما كسره أربعة أخماس أو بالعكس •

نسبة خمسي تسع

ينسب مفرداً من الستين بثلاثي تسع عشر عشر • ويضاف الى تسعين فينسب بخمس خمس تسع • ويضاف الى خمسين فيصير أربعة اتساع • ويضاف الى خمسة اتساع فيصير نصفاً وعشراً • وإذا اتصل بأحاد وضع منه ما كسره أربعة اتساع حتى يصير الى ما كسره ثلاثة أخماس • أو بالعكس •

نسبة ثلاثة أخماس تسع

هو ثلثا عشر ، وقد تقدم ذكره •

(نسبة أربعة أخماس تسع)

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلاثي خمس تسع عشر * • وان شئنا قلنا ثلث خمس خمس تسع • وان شئنا قلنا تسع عشر عشر ، وثلث تسع عشر عشر • ويضاف الى تسع فيصير خمساً • ويضاف الى أربعة اتساع فيصير ثلثاً وخمساً • وإذا اتصل بأحاد اسقط منه ما كسره خمس حتى يرجع الى ما كسره ثمانية اتساع • أو ما كسره ثلث وخمس حتى يرجع الى ما كسره خمسة اتساع •

نسبة خمس العشر

ينسب مفرداً من الستين بثلاث عشر عشر عشر • ويضاف الى عشر فينسب بخمس عشر عشر • وإذا اتصل بأحاد عول على ما تقدم ذكره •

نسبة ثلاثة أخماس عشر

(سها الناسخ عن نقل هذه النسبة) •

* في الاصل : بثلاثي خمس خمس تسع ، وهذا خطأ •

نسبة خمسي سبع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلاثي سبع عشر عشر ، وان شئنا قلنا خمس سبع عشر • ويضاف الى خمس سبع فينسب بسبع عشر عشر • ويضاف الى سبع فيصير خمساً • ويضاف الى سبعين فينسب بخمس خمس سبع • ويضاف الى أربعة أخماس فيصير ستة أسباع • ويضاف الى الآحاد فيوضع منه ما كسره خمس حتى يرجع الى ما كسره ستة أسباع ، أو بالعكس •

نسبة ثلاثة أخماس سبع

وينسب مفرداً من الستين بسبع عشر عشر • ويضاف الى خمسة أسباع فيصير أربعة أخماس • ويضاف الى الآحاد فيوضع منه ما كسره سبعين حتى يرجع الى ما كسره أربعة أخماس أو بالعكس •

نسبة أربعة أخماس سبع

ينسب مفرداً من الستين بسبع عشر عشر • ويضاف الى خمسة أسباع قلنا ثلث خمس خمس سبع [١٧ ظ] ويضاف الى سبعين فيصير خمسين • والى ثلاثة أخماس فيصير (خمسة) أسباع • وإذا اتصل بأحاد وضع منه ما كسره خمسين حتى يرجع الى ما كسره خمسة أسباع ، أو العكس •

نسبة خمس الثمن

هو ربع العشر ، وقد تقدم ذكره •

نسبة خمس التسع

ينسب مفرداً من الستين بثلاث تسع عشر عشر • ويضاف أيضاً الى تسع فينسب بخمس تسع عشر • ويضاف الى خمس فيصير تسعين • ويضاف الى أربعة اتساع فيصير خمساً وسدساً وعشراً ، فينسب بنصف تسع عشر وخمس تسع عشر • ويضاف الى سبعة اتساع فيصير أربعة



نسبة أربعة أخماس عشر

هو خمسا خمس ، وقد مضى ذلك . ويعول في هذا النوع اذا اتصل
بأحاد [١٨] على ما تقدم ذكره .

الفصل الخامس

في السدس المضاف

سدس سبع واحد من ستين هو ربع سبع تسع عشر . ويضاف الى
ثلث سبع فيصير نصف سبع . ويضاف الى سبع فيصير سدساً . ويضاف
الى سبع ونصف (سبع) فينسب بربع سبع تسع . ويضاف الى سدس
وسبع فيصير ثلثاً . ويضاف الى ثلث فيصير سبعين ونصف (سبع)
فينسب بثلث سبع ثمن . ويضاف الى ثلث (و) سبع فيصير نصفاً .
ويضاف الى نصف وسبع فيصير ثلثين . ويضاف الى ثلثين وسبع فيصير
نصفاً وثلثاً . ويضاف الى نصف وثلث فيصير ستة أسباع . واذا اتصل
بأحاد اسقط منه ما كسره سدس حتى يرجع الى ما كسره ستة أسباع ،
أو بالعكس . ونعول على الكسور التي تقدم ذكرها .

نسبة خمسة أسداس سبع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بسبع ثمن تسع . ويضاف الى سدس
فيصير (سبعين) والى سبع ونصف سبع فيصير (ثلثاً) . ويضاف الى
خمسة أسباع فيصير نصفاً وثلثاً . وان اتصل بأحاد وضع منها ما كسره
سبعين حتى يرجع الى ما كسره نصف وثلث .

نسبة سدس ثمن

ينسب مفرداً من الستين بربع ثمن تسع عشر . ويضاف الى نصف
ثمن فيصير نصف سدس . ويضاف الى ثمن فيصير نصف سدس ونصف
ثمن . ويضاف الى سدس فيصير ثمناً ونصف ثمن . ويضاف الى ربع

ونصف ثمن فيصير ثلثاً . ويضاف الى ثلث ونصف ثمن فيصير ربعاً
وسدساً . فاذا اتصل بأحاد اسقط منها سبعة أثمان نصف بثمان ثمن
حتى يرجع الى ما كسره نصف سدس .

نسبة خمسة أسداس ثمن

ينسب مفرداً من الستين بثمان ثمن تسع . ويضاف الى نصف ثمن
فيصير سدساً . ويضاف الى ثمن ونصف سدس فيصير ربعاً ونصف
ثمن فينسب بثلث ثمن ثمن [٦٨ظ] ويضاف الى نصف نصف ثمن فيصير
ثلثين . واذا اتصل بأحاد وضع منه ما كسره نصف وربع وثمان ونصف
ثمن بما فرض لها حتى يرجع الى ما كسره سدس .

نسبة سدس التسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بربع تسع تسع عشر . ويضاف الى
ثلث تسع فيصير نصف تسع . ويضاف الى ثلثي تسع فينسب بثمان
تسع تسع . ويضاف (الى) سدس فينسب بربع تسع تسع . ويضاف
الى سدس وثلث تسع فيصير تسعين . واذا اتصل بأحاد اسقط منها
ما كسره خمسة أسداس ، حتى يرجع الى ما كسره تسع وثلثي تسع ،
أو يعول على واحد من الكسور التي تقدم ذكرها .

نسبة خمسة أسداس تسع

ينسب مفرداً من الستين بثمان تسع تسع . ويضاف الى ثلثي تسع
فيصير سدساً . واذا اتصل بأحاد سقطت هي بنفسها وينسب الباقي .

نسبة سدس العشر

ينسب ذلك مفرداً من الستين بربع تسع عشر عشر . ويضاف الى
ثلث عشر فيصير نصف × عشر . ويضاف الى ثلثي عشر فيصير نصف

× في الاصل : من التسع .
×× في الاصل : ثلثي .

سدس • ويضاف الى نصف سدس فيصير عشراً • ويضاف الى ربع فيصير سدساً وعشراً • ويضاف الى ثلث فيصير ربعاً وعشراً • ويضاف الى خمسين فيصير ربعاً وسدساً • ويضاف الى ثلث ربع فيصير نصفاً وعشراً • ويضاف الى ثلث وعشر فيصير ربعاً وخمساً • فاذا اتصل بأحد أسقط منها ما كسره ربع حتى يرجع الى ما كسره ثلثين وعشر ، أو ما كسره ربع وعشر حتى يرجع الى ما كسره ثلثين ، أو ما كسره ثلث وربع حتى يرجع الى ما كسره ثلث وعشر •

نسبة خمسة أسداس عشر

هو نصف سدس ، وقد تقدم ذكره •

الفصل السادس

في (السبع) المضاف

سبع سبع واحد من الستين ينسب مفرداً بسدس سبع سبع عشر • ويضاف الى سبعين فينسب بربع سبع سبع • وأيضاً الى خمسة أسباع فينسب بثلاثة [١٩] أخماس سبع سبع • واذا اتصل بأحد عول عليه •

نسبة سبعى سبع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلث سبع سبع عشر • ويضاف الى سبع سبع فينسب بنصف سبع سبع عشر • ويضاف الى أربعة أسباع فينسب بنصف سبع سبع • فاذا اتصل بأحد أسقطت منه أربعة أسباع وسبعى سبع بما فرض له ، حتى يرجع الى ما كسره ثلاثة أسباع •

نسبة ثلاثة أسباع سبع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سبع سبع عشر • ويضاف الى سبع فينسب بسدس سبع سبع • ويضاف اليه ثلاثة أسباع فينسب

بخمس سبع سبع • ويضاف الى ستة أسباع فينسب بثلاثة أسباع سبع سبع • واذا اتصل بأحد أسقط منها واحد من هذه الكسور ، وعليها المعول •

نسبة أربعة أسباع سبع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلثي سبع سبع عشر • وان شئنا نسبنا بثلث خمس سبع سبع • ويضاف الى واحد وسبع فينسب بسبع سبع • ويعول على ذلك في ما زاد على الواحد ، أو تسقط هي بعينها •

نسبة خمسة أسباع سبع

ينسب مفرداً من الستين بنصف سدس سبع سبع • ويضاف الى سبع فينسب بخمس سبع سبع • ويضاف الى خمسة أسباع فينسب بثلثي سبع سبع • ويعول على ذلك في ما اتصل بأحد •

نسبة ستة أسباع سبع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بسبع سبع عشر • ويضاف الى سبعين فينسب بثلث سبع سبع • ويعول على ذلك في ما زاد على الأحاد ، أو يسقط منه خمسة أسباع وخمسة أسباع سبع حتى يرجع الى ما كسره سبعين وسبع سبع •

نسبة سبع الثمن

[١٩] سبع ثمن واحد من الستين ينسب مفرداً بسدس سبع ثمن عشر • ويضاف الى ربع (سبع) فينسب بنصف سبع ثمن عشر • ويضاف الى نصف سبع فينسب بنصف سدس سبع ثمن • ويضاف الى ثمن فيصير سبعا • ويضاف (الى) الربع فينسب بربع سبع ثمن •

ويضاف الى سبعين ونصف فيصير ثلاثة أثمان • ويضاف الى خمسة أثمان فيصير نصفاً وسبعا • واذا اتصل بأحد يوضع منها ما كسره نصف وربع وثمان ، أو بالعكس •

نسبة سبعي ثمن

هي ربع سبع وقد تقدم ذكره

نسبة ثلاثة أسباع ثمن

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سبع ثمن عشر . ويضاف الى ثلاثة اثمان فيصير ثلاثة أسباع . ويضاف الى أربعة أسباع فيصير خمسة اثمان . واذا اتصل بأحد أسقط منه ما كسره ثلاثة أسباع حتى يرجع الى ما كسره خمسة اثمان . وبالعكس . أو (يعول) على واحد من الذي تقدم ذكره .

نسبة أربعة أسباع ثمن

هي نصف سبع وقد تقدم ذكرها

نسبة خمسة أسباع ثمن

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سدس سبع ثمن . ويضاف الى ربع سبع فيصير ثمناً . ويضاف الى ثمن فينسب بخمس سبع ثمن . ويضاف الى سبعين فيصير ثلاثة اثمان . ويضاف الى خمسة اثمان فيصير خمسة أسباع . واذا اتصل بأحد أسقط منه ما كسره ثلاثة اثمان حتى يرجع الى ما كسره خمسة أسباع .

نسبة ستة أسباع ثمن

هي ثلاثة أرباع سبع ، وقد تقدم ذكرها .

نسبة سبع التسع

ينسب مفرداً من الستين بسدس سبع تسع عشر . ويضاف أيضاً [٢٠] الى ثلث سبع فينسب بثلثي سبع تسع عشر . ويضاف الى سبع فينسب بسدس سبع تسع . ويضاف الى تسعين فينسب بربع سبع تسع . ويضاف الى ثلاثة أسباع فيصير أربعة اتساع . ويضاف الى

خمسة اتساع فيصير أربعة أسباع . واذا اتصل بأحد وضع منه ما كسره أربعة أسباع ليرجع الى ما كسره أربعة اتساع .

نسبة سبعي تسع

ينسب مفرداً من الستين بثلث سبع تسع عشر . ويضاف الى تسع فيصير سبعة . ويضاف الى سبعين فينسب بثلث سبع تسع . ويضاف الى أربعة اتساع فينسب بنصف سبع تسع . واذا اتصل بأحد أسقط منها ما كسره سبع حتى يرجع الى ما كسره ثمانية اتساع أو يعول على ما تقدم ذكره .

نسبة ثلاثة أسباع تسع

هي ثلث سبع ، وقد تقدم ذكرها .

نسبة أربعة أسباع تسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلثي سبع تسع عشر . ويضاف الى سبعي تسع فينسب بسبع تسع عشر . ويضاف الى تسعين فيصير سبعين . ويضاف (الى) أربعة أسباع فينسب بثلثي سبع تسع . ويضاف الى خمسة أسباع فيصير سبعة اتساع . فاذا اتصل بأحد وضع منه ما كسره سبعين حتى يرجع الى ما كسره سبعة اتساع .

(هنا سها الناسخ عن نقل باقي أسباع التسع وبدأ الكتابة عن سبع

العشر بما يلي) :

(ويضاف الى خمس) فينسب بربع سبع عشر . ويضاف الى سبعين فيصير خمساً وعشراً . ويضاف الى نصف وخمس فيصير خمسة أسباع . فاذا اتصل بأحد أسقط منه ما كسره خمسة أسباع حتى يرجع الى ما كسره خمساً وعشراً . أو يسقط منه ما كسره سبع ونصف سبع حتى يرجع الى أربعة أخماس .

نسبة سبعي العشر

• هما خمس سبع وقد تقدم ذكره .

[٢٠] نسبة ثلاثة أسباع عشر

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سبع عشر عشر . ويضاف الى عشر فيصير سبعاً . ويضاف الى خمس وعشر فينسب بخمسي سبع عشر . ويضاف الى سبعين ونصف (سبع) فيصير خمسين . ويضاف الى ستة أسباع فيصير تسعة أعشار . فاذا اتصل بأحاد وضع منه ما كسره سبع حتى يرجع الى ما كسره تسعة أعشار ، أو يوضع منه ما كسره أربعة أسباع ونصف حتى يرجع الى ما كسره خمسين .

نسبة أربعة أسباع عشر

• هي خمسا سبع وقد تقدم ذكره .

نسبة خمسة أسباع عشر

• هي نصف سبع وقد تقدم ذكره .

نسبة ستة أسباع عشر

• هي ثلاثة أخماس (سبع) وقد تقدم ذكره .

الفصل السابع

في الثمن المضاف

ثمن ثمن واحد من الستين ينسب بسدس ثمن ثمن عشر . ويضاف الى ربع ثمن فينسب بنصف ثمن ثمن عشر . ويضاف الى نصف ثمن فينسب سدس ثمن عشر . واذا اتصل بأحاد عول على ما تقدم ذكره .

نسبة ثلاثة أثمان ثمن

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف ثمن ثمن عشر . ويضاف الى ثمن ونصف ثمن فينسب بربع ثمن ثمن . ويضاف الى ثلاثة أثمان فينسب بربع ثمن ثمن وخمس ثمن ثمن . ويضاف الى نصف فينسب بثلاث ثمن ثمن وربع ثمن ثمن . واذا اتصل بأحاد عول على ما تقدم ذكره .

نسبة خمسة أثمان ثمن

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سدس ثمن ثمن . ويضاف الى خمسة أثمان فينسب بثلاثة أرباع ثمن ثمن . ويعول على ما تقدم ذكره في الآحاد .

نسبة سبعة أثمان ثمن

[٢١] ينسب ذلك مفرداً من الستين بثمن ثمن عشر وسدس ثمن ثمن عشر . ويضاف الى ربع فينسب بربع ثمن ثمن . ويضاف الى نصف وربع فينسب بثلاثي ثمن ثمن وربع ثمن ثمن . ويعول في الآحاد على ما تقدم ذكره .

نسبة ثمن التسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بسدس ثمن تسع عشر . ويضاف الى ثلث ثمن فيصير نصف تسع . ويضاف الى نصف تسع فينسب بنصف سدس ثمن تسع . ويضاف الى تسع فيصير ثمناً . ويضاف الى ثمن فينسب بسدس ثمن تسع . ويضاف الى ثمن فيصير ربعاً . ويضاف الى ربع وتسع فيصير ربعاً وثماناً . ويضاف الى سبعة أثمان فيصير ثمانية أتساع . فاذا اتصل بأحاد أسقط منه ما كسره ثمن حتى يرجع الى ما كسره ثمانية أتساع .

نسبة ثلاثة أثمان تسع

هي ثلث ثمن وقد تقدم ذكره .

نسبة خمسة أثمان تسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سدس ثمن تسع . ويضاف الى ثمن تسع فيصير نصف سدس . ويضاف الى نصف تسع فيصير ثمناً . ويضاف الى نصف سدس فيصير تسعاً وثلث ثمن . ويضاف اليه فيصير سدساً ونصف تسع ، فينسب بسدس ثمن تسع وثمان تسع عشر . ويضاف اليه فيصير سدساً وثماناً فينسب بربع ثمن تسع وثمان تسع عشر . ويضاف الى ربع وثمان فيصير ثلثاً وتسعاً . ويضاف الى خمسة أتساع فيصير نصفاً وثماناً . واذا اتصل بأحاد وضع منه ما كسره أربعة أتساع حتى يرجع الى ما كسره خمسة أثمان .

نسبة سبعة أثمان تسع

ينسب مفرداً من الستين بثمان تسع عشر وسدس ثمن تسع عشر [٢١ ظ] ويضاف الى تسع فينسب بربع ثمن تسع . ويضاف الى ثمن فيصير تسعين . ويضاف الى ثلثين وتسع فيصير سبعة أثمان . ويضاف الى ربع فيصير ثلثاً وثمان تسع . ويضاف الى أربعة أتساع فيصير ربعاً وسدساً وثماناً . ويضاف الى خمسة أثمان فيصير ثلثين ونصف تسع . ويضاف الى ثلثين وتسع فيصير نصفاً وربعاً وثماناً . فاذا اتصل بأحاد وضع منه ما كسره سبعة أثمان حتى يرجع الى ما كسره تسعين .

نسبة ثمن العشر

ثمن عشر واحد من الستين ينسب بسدس ثمن عشر عشر . ويضاف الى نصف عشر فيصير نصف ثمن . ويضاف الى نصف ثمن فينسب بثمان عشر عشر . ويضاف الى ثمن ونصف ثمن فيصير خمساً . ويضاف الى خمس وعشر فيصير ربعاً ونصف ثمن . ويضاف الى ثلاثة أثمان

ونصف فيصير ربعاً وخمساً . فاذا اتصل بأحاد أسقط منها ربعاً ونصف ثمن حتى يرجع الى ما كسره نصف وخمس ، أو يعول على ما تقدم ذكره من الكسور .

نسبة ثلاثة أثمان العشر

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف ثمن عشر عشر . ويضاف الى ربع فيصير نصف ثمن . ويضاف الى عشر ونصف عشر فيصير ثمناً ونصف ثمن . ويضاف الى ثمن فيصير عشراً ونصف ثمن . ويضاف الى عشر ونصف ثمن فيصير خمساً . ويضاف الى خمسين فيصير ربعاً وثماناً ونصف ثمن . ويضاف الى نصف ونصف ثمن فيصير نصفاً وعشراً . واذا اتصل بأحاد عول على ما تقدم ذكره ، أو يوضع منها ما كسره نصف عشر .

نسبة خمسة أثمان العشر

هو نصف ثمن وقد تقدم ذكره .

[٢٢ و] نسبة سبعة أثمان العشر

ينسب مفرداً من الستين بثمان عشر عشر وسدس ثمن عشر عشر . ويضاف الى عشر فيصير نصفاً ونصف ثمن . ويعول على ذلك في ما يتصل بالأحاد .

الفصل الثامن

في التسع المضاف

تسع تسع واحد من الستين هو سدس تسع تسع عشر . ويضاف الى ثلث تسع فينسب بثلثي تسع تسع عشر . وان شئنا نسبناه بثلث خمس تسع تسع . ويضاف الى تسع فينسب بسدس تسع تسع . واذا اتصل بأحاد عول على ما ذكرناه .

نسبة تسعي تسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلاث تسع تسع عشر . ويضاف الى
ثلاث تسع فينسب بنصف سدس تسع تسع . ويضاف الى تسعين فينسب
بثلاث تسع تسع .

أربعة أتساع تسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بثلاث خمس تسع تسع . وان شئنا
نسبناه بثلاثي تسع عشر . ويضاف الى تسع تسع فينسب بنصف
سدس تسع تسع . ويضاف الى أربعة أتساع فينسب بثلاثي تسع تسع .

نسبة خمسة أتساع تسع

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف سدس تسع تسع . ويضاف
الى خمسة أتساع فينسب بخمسة أسداس تسع تسع وهو نصف تسع
تسع وثلاث تسع تسع .

نسبة سبعة أتساع تسع

يسقط منه ثلاثي تسع بما فرض له حتى يرجع الى ما كسره تسع تسع .
ويضاف الى ثلاث تسع فينسب بسدس تسع تسع . ويضاف الى تسعين
فينسب بربع تسع تسع . واذا اتصل بأحد عول [٢٢ظ] على ما تقدم ذكره .

نسبة تسع العشر

تسع عشر واحد من الستين ينسب بسدس تسع عشر عشر . ويضاف
الى عشر فيصير تسعاً . ويضاف الى ثلاث ونصف تسع فيصير خمسين .
ويضاف الى نصف وعشر فيصير نصفاً وتسعاً . ويضاف الى ثمانية

أتساع فيصير تسعة أعشار . واذا اتصل بأحد أسقط منه ما كسره
تسع حتى يرجع الى ما كسره تسعة أعشار .

نسبة تسعي عشر

هو خمس تسع وقد تقدم ذكره .

نسبة ثلاثة أتساع عشر

هو ثلاث عشر وقد تقدم ذكره .

نسبة أربعة أتساع عشر

هو خمسا تسع وقد تقدم ذكره .

نسبة خمسة أتساع عشر

هو نصف تسع وقد تقدم ذكره .

نسبة ستة أتساع عشر

وهو ثلاثا عشر وقد تقدم ذكره .

نسبة سبعة أتساع عشر

يسقط منه تسع عشر بما فرض له حتى يرجع الى ما كسره ثلاثي عشر .

نسبة ثمانية أتساع عشر

هي أربعة أخماس تسع ، وقد تقدم ذكرها .

الفصل التاسع

في العشر المضاف

عشر عشر واحد من الستين سدس عشر عشر عشر . ويضاف الى
خمس خمس فيصير نصف عشر . ويضاف الى نصف عشر فيصير ثلاثة
أخماس . وقد تقدم ذكره .

نسبة ثلاثة أعشار عشر

ينسب ذلك مفرداً من الستين بنصف عشر عشر عشر .

نسبة سبعة أعشار عشر

[٢٢] يسقط منه خمس عشر بما فرض له حتى يرجع الى ما كسره نصف عشر ، أو بالعكس .

نسبة تسعة أعشار عشر

يسقط منه ما كسره نصف عشر حتى يرجع الى ما كسره خمس . ويعول في جميع ذلك على ما قدمنا ذكره .

الباب السادس

في رد سائر الأعداد الى نسبة الستين

وهو فصلان

واذ قد فرغنا من نسبة الستين بكسورها وكسور كسورها ، فينبغي أن نذكر أيضاً ما يرجع اليه المبتدئ في نسبة غير ذلك من الأعداد ، كما تقدم وعدنا ، فنقول :

انا اذا أردنا أن ننسب عدداً من عدد فينبغي أن نضرب العدد المنسوب في الستين ، وما اجتمع نقسمه على المنسوب منه ، فما خرج من القسم فهو عشرا تنسب من الستين كما قدمنا ذكره في نسبتها .

مثال ذلك : اذا أردنا أن ننسب سبعة من خمسة عشر : ضربنا السبعة ، وهو العدد المنسوب ، في ستين ، فكان أربع مائة وعشرين ، وقسمناه على الخمسة عشر ، وهو العدد المنسوب منه ، فكان ثمانية وعشرين ، وهو عشرا ؛ نسبناه من الستين فكان خمسا وسدسا وعشرا . فقلنا ان السبعة من الخمسة عشر هو خمس وسدس وعشر .

وكذلك لو أردنا أن ننسب سبعة عشر من اثنين وسبعين : ضربنا السبعة عشر في الستين ، فكان ألفاً وعشرين ، وقسمناه على اثنين وسبعين ، فخرج من القسم أربعة عشر وسدس ، فنسبناه من الستين فكان ثمناً وتسعاً ، فقلنا أن السبعة عشر من الاثنين والسبعين هو ثمن وتسع .

وجه آخر في رد نسبة سائر الأعداد الى نسبة الستين :

[٢٣ظ] وهو أن نقسم الستين على العدد المنسوب منه فما خرج نضربه في العدد المنسوب ، فما اجتمع من الضرب فهو عشرا تنسب من الستين .

مثال ذلك انا اذا اردنا ان ننسب ثلاثة عشر من ستة وثلاثين قسمنا الستين على ستة وثلاثين فخرج من القسم واحد وثلاثين ضربناه في العدد المنسوب ، وهو ثلاثة عشر ، فكان احد وعشرين وثلاثين ، ونسبناه من الستين فكان ربعا وتسعا ، وهي نسبة الثلاثة عشر من ستة وثلاثين .

وكذلك نسبة سائر الاعداد . والاجود في ذلك ان يكون المبتدئ حافظا لما يخرج من قسمة الستين على الاعداد المنطقه ، التي هي اقل من الستين ، واعني بالمنطقه في هذا الموضع ما لا يكون اصما ، على مذهب الكتاب ، مثل ثلاثة عشر وسبعة عشر . فانه اذا كان حافظا لما ذكرنا سهل عليه نسبة سائر الاعداد التي هي اقل من الستين . وذلك انه متى سئل عن نسبة عددين وهو حافظ لما يخرج من نسبة الستين على العدد المنسوب منه ، عرف ان العدد المنسوب في أي عدد ينبغي ان يضرب حتى ينسب من الستين . الا ترى انه اذا سئل عن اربعة عشر كيف تنسب من الخمسة والاربعين ، وهو يعلم ان الستين اذا قسم على الخمسة والاربعين كان الخارج من القسم واحدا وثلاثا ، علم انه اذا اراد ان ينسب عددا من خمسة واربعين فينبغي ان يزيد عليه مثل ثلثه ، لانه يضربه في واحد وثلاث ، فاذا زاد على الاربعة عشر مثل ثلثه ، وهو اربعة وثلاثان ، صار ثمانية عشر وثلاثين ، وهو خمس وتسع ، فقال ان الاربعة عشر من الخمسة والاربعين خمسيها وتسعيها .

ونحن [٢٤و] مع ذلك نكتب ما تكثر حاجة الكتاب الى حفظه ، وهي الاعداد التي تخرج من قسمة الستين على الاعداد المفتوحة ، من واحد الى مائة وعشرين ، وهي هذه :

ما ينسب منه	ما يضرب فيه	مثل ذلك
اثنان	ثلاثون	ثلاثة عشرون
اربعة	خمس عشرة	اثنا عشر
ستة	عشرة	ثمانية واربعه اسباع
ثمانية	سبعة ونصف	ستة وثلاثان
عشرة	ستة	خمسة
اربعة عشر	اربعة وسبعان	اربعة
ستة عشر	ثلاثة وثلاثة ارباع	ثلاثة وثلاث *
عشرون	ثلاثة	اثنان وستة اسباع
اربعة وعشرون	اثنان ونصف	خمسة وعشرون اثنان وخمسان
سبعة وعشرون	اثنان وتسعان	ثمانية وعشرون اثنان وسبع
ثلاثون	اثنان	اثنان وثلاثون واحد ونصف (وربع وثلث)
خمسة وثلاثون	واحد وخمسة اسباع	ستة وثلاثون واحد وثلاثان
اربعون	واحد ونصف	اثنان واربعون واحد وثلاثة اسباع
خمسة واربعون	واحد وثلاث	ثمانية واربعون واحد وربع
تسعة واربعون	واحد وسبع واربعه	خمسون واحد وخمس
اربعة وخمسون	واحد وتسع * *	ستة وخمسون واحد ونصف سبع

ما ينسب مما هو أكثر من الستين

ما ينسب منه	ما يوضع عنه	مثل ذلك
ثلاثة وستون	ثلاث سبعة	اربعة وستون نصف ثمنه
[٢٤ظ] سبعون	سبعة	اثنان وسبعون سدسه
خمسة وسبعون	خمس	ثمانون ربه
احد وثمانون	تسعا وثلاث (تسعه)	اربعة وثمانون سبعاه
تسعون	ثلثه	ستة وتسعون ربه وثلثه
ثمانية وتسعون	سبعاه وخمسة اسباع سبعة	مائة وثمانية خمساه
مائة وخمسة	ثلاثة اسباعه	اربعة اتساعه
مائة واثنان عشر	ثلاثة اسباعه وربع سبعة	مائة وعشرون نصفه

* في الاصل : ثلاثة ونصف
* * في الاصل : ربع

فاذا أردنا أن ننسب عدداً من عدد وكان العدد المنسوب أقل من مائة وعشرين ، طلبنا العدد المنسوب منه ، أقل منه فيما أثبتناه في التفصيل ، فان وافق شيئاً منه فانا نضربه في العدد الذي هو قرينه وننسبه من الستين ، وان لم نجده فيه فان العدد أصم ، ولا تصح النسبة الا بالتقريب .

مثال ذلك : اذا أردنا أن ننسب ستة من ثمانية وأربعة أسباع ، طلبنا الثمانية والاربعة أسباع في التفصيل فوجدناها فيه ، ووجدنا قرينه سبعة ، فضربنا الستة في السبعة فكان اثنين وأربعين ، فنسبناها من الستين ، فكان نصفاً وخمساً ، وهي نسبة الستة من الثمانية والاربعة الاسباع .

ولو أردنا أن تكون نسبة الستة من السبعة ضربناها في الثمانية والاربعة الاسباع فكان أحد وخمسين وثلاثة أسباع ، ونسبناه من الستين ، فيكون نصف وثلث وسدس سبع ، وهو ستة أسباع . وكذلك لو أردنا أن ننسب عدداً مما هو أكبر من الستين ، الى مائة وعشرين .

[٢٥] الفصل الثاني

في معرفة نسب الأعداد الصم بالتقريب (٨)

اذا أردنا أن ننسب عدداً من عدد ، وكان المنسوب منه أصم على مذهب الكتاب ، نسبنا بالوجهين اللذين تقدم ذكرهما ، وذلك مثل ثلاثة أجزاء من سبعة عشر جزءاً : أردنا أن ننسبها بالتقريب ، ضربنا الثلاثة في الستين ، وقسمنا ما اجتمع على السبعة عشر ، فخرج من القسمة عشرة . وعشرة أجزاء لا تنسب من سبعة عشر ؛ الا اذا جبرنا العشرة الباقية ، وجعلناها واحداً ، لأنها أكثر من نصف السبعة عشر ، حسبما جرت به عادة الحساب ، فصارت الجملة احد عشر ، نسبناها من الستين

فكانت سدساً وسدس عشر ، وهي نسبة الثلاثة الاجزاء من السبعة عشر بالتقريب .

فاذا أخذنا بقسط هذه النسبة من السبعة عشر كان ثلاثة أجزاء وسبعة أعشر ، فقد عاد الثلاثة أجزاء ، وزاد سبعة أعشر بسبب ما جبرنا العشرة الباقية .

فاذا أردنا أن يكون أقرب من هذا ضربنا العشرة الباقية من الستين . ولم نجبرها ، وقسمنا ما اجتمع على سبعة عشر ، فخرج من القسم خمسة وثلاثون ، ويبقى خمسة أجزاء لا تنسب من سبعة عشر ، أسقطناها لأنها أقل من نصف السبعة عشر ، وأضفنا الخمسة والثلاثين الى العشرة ، وخلصناها كسوراً من واحد منها ، وهي عشرين العشران ، أعني دوايقاً ، فيصير عشرة وربعاً (وثلاثاً) ، نسبناها من الستين فكان عشراً ونصف تسع وسدس ثمن ، وهي نسبة ثلاثة أجزاء من سبعة عشر بالتقريب .

وان أخذنا بقسطها من السبعة عشر كان (اثنان) وخمسة دوايق وتسعة أعشر وثلثين وربعاً . ويحتاج تمام الثلاثة أجزاء نصف سدس [٢٥ظ] عشر . وهو ثمن ثلثي عشر واحد . وانما نقص ذلك بسبب الخمسة الاجزاء الباقية التي أسقطناها .

فاذا أردنا أن يكون أقرب من هذا ضربنا الخمسة الاجزاء أيضاً في الستين ، ولم نسقطها ، فقسمناها على السبعة عشر فخرج من القسم سبعة عشر ، ويبقى أحد عشر لا تنسب من سبعة عشر ، جبرناها لأنها أكثر من نصف السبعة عشر ، فصارت ثمانية عشر ، نسبناها من الستين ، فكانت نصف سدس عشر عشر عشر . فاذا أخذنا بقسطها من السبعة عشر كان خمسة أفلس وعشر فلس . وهو نصف سدس عشر وسدس عشر عشر . فاذا أضفناها الى ما حفظ لنا من أجزاء السبعة عشر ، وهو جزءان وخمسة

دوانيق وتسعة أعشر وثلثان وربع كانت الجملة ثلاثة أجزاء وربع تسع عشر عشر عشر جزء .

وعلى هذا ينبغي أن تكون النسبة في سائر الأعداد الصم الباقية .

وجه آخر :

وأكثر كتاب وقتنا هذا وحسابه إذا أرادوا أن ينسبوا شيئاً من الأعداد الصم بالتقريب ينسبون بهذا الوجه : هو أنهم يزيدون على كل واحد من العددين واحداً وبعض الكسور ، الذي يصير بها العدد الأصم عدداً له كسور كثيرة . مثل ما في مسئلتنا هذه . فإنا إذا أردنا أن ننسب ثلاثة أجزاء من سبعة عشر زدنا على الثلاثة واحداً وعلى السبعة عشر واحداً ، فيصير أربعة أجزاء من ثمانية عشر جزءاً ، وهو تسعان . فيقولون أن الثلاثة من السبعة عشر هي تسعان . فإذا أخذ بقسط هذه النسبة من السبعة عشر كان ثلاثة وثلثين \times ، ويكون قد زاد على الثلاثة ثلثين ، وهو كثير . فيزيدون على كل واحد منهما نصفاً ، فيصير ثلاثة ونصفاً من سبعة عشر ونصف [٢٦] وهو خمس . فإذا أخذ بقسطه من السبعة عشر كان ثلاثة أجزاء وخمسين وهو أيضاً زيادة كثيرة . فيضيف بدل النصف سبع واحد ، ثم ينسب ثلاثة وسبع من سبعة عشر وسبع ، أعني اثنين وعشرين من مائة وعشرين ، وهو سدس وسدس (عشر) .

ومن أرادوا أن يكون أدق من هذا طلبوا كسراً أقل من السبع وزادوا ذلك على كل واحد من السبعة عشر والثلاثة ، ونسبوه منه فيخرج لهم تلك النسبة بالتقريب .

الا أن هذا الطريق متعب وطلب هذه الكسور شديد ، والأجود ما قدمنا ذكره .

$$\times \text{ الواقع أن } \frac{2}{9} \times 17 = \frac{34}{9}$$

والأجود أن نستعمل هذا في ما يكون قد بقي مما لا ينقسم على السبعة عشر بعد أن نكون قد ضربناه في الستين مرة ، في الطريقة التي قدمنا ذكرها . مثل الخمسة الباقية التي أسقطناها في الدفعة الثانية . فإذا زدنا عليها وعلى السبعة عشر واحداً صار ثلثاً ، وأضفناها إلى الخمسة والثلثين ، فصار الجملة معنا عشرة أعشر وخمسة وثلثين وثلث فلس . أو أضفنا إليها وإلى السبعة عشر نصفاً فيكون سبعين وخمس سبع . أو أضفنا إلى السبعة عشر فقط واحداً ونسبنا منه الخمسة فيصير سدساً وتسعاً ، ثم نسبنا ما يحصل لنا من الكسور ، على أي الوجوه كانت ، من الستين ، وأخذنا بقسطها من السبعة عشر وأضفناها إلى ما كان حصل لنا ، وهو جزءان وخمسة دوانيق وتسعة أعشر وثلثان وربع ، فنكون قد نسبنا الثلاثة الأجزاء من السبعة عشر بأقرب الوجوه إن شاء الله .

احد واربعون	خمسة اسباع ونصف	وثمن	ونصف سبع
واربعة دوانيق	ونصف سبع	سبعة ونصف	اربعة وسبعين
وخمسة حبات وخمسة اسباع حبة			
ثلاثة وعشرين	سنة اسباع	وسبع	ونصف تسع
وخمسة دائق	وثلاث سبع	ثمانية واربعة	ثلاثة وثلاث
وثلاث حبات وثلاثة اسباع حبة		اسباع	
اربعة وخمسين	نصف وربع	وثمن	وربع ثمن
ودانقين وربع	ربع وثمن	سبعة ونصف	واحد وسبعة اثمان
ثمانية وثلاثون	ربع وسدس	وتسع	وربع ثمن
وثلاثة دائق وحبتان	وثمن	سنة وثلاثان	واحد وسبعة اثمان
ثلاثون		وسبع	
ودانقين	ربع وثمن	ثمانية واربعة اسباع	واحد وسبعة اثمان
وخمسة حبات وثلاثة اسباع حبة	ونصف سبع		
سبعة وثلاثون		وتسع	وخمسة عشر
وخمسة دوانيق	ثلثين وخمس	سنة وثلاثان	واحد وخمس
رجبة وثلاثة اخماس حبة	ثلاثون		
[ظ٢٧] سبعة وعشرون		وتسع	وسبع تسع
وثلاثة دائق وخمس حبات وخمسة اسباع حبة	اربعة اسباع	سنة وثلاثان	سنة اسباع وثلاثا سبع
	وثلاث سبع		

وهذه المسائل مع أكثرها رهوس من الاعداد صحاح ، تجعل معها لتعمى المسائل وتشكل . ومن أراد أن يسقطها أو يزيد فيها فليس بضائر ذلك . وهو كاف لمن له أدنى فهم ورياضة . وقد يجوز أن يكون لهذا أجوبة غير ما ذكرناه .

وحسبنا الله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد نبي رحمة وعلى عترته الطاهرة .

تتلوه المنزلة الثانية من كتاب أبي الوفاء محمد بن محمد البوزجاني في ما يحتاج اليه الكتاب والعمال من علم الحساب وهي في الضرب والقسمة .

[ظ٢٨] بسم الله الرحمن الرحيم

المنزلة الثانية

من كتاب أبي الوفاء محمد بن محمد البوزجاني في ما يحتاج اليه الكتاب والعمال من علم الحساب وهي في الضرب والقسمة

ينبغي أطال الله بقاء مولانا الملك السيد وأدام تأييده وعلوه وتمكينه ورفعته ، وكبت عدوه ، أن نسلك في المنزلة (الثانية) أيضاً الطريقة التي سلكنا في المنزلة الأولى ونذكر فيها من أصول الضرب والقسمة جملا لا يستغني عنها الكتاب والعمال وغيرهم ، ونوضح بأبواب قريبة ومعان سهلة وأمثلة مقنعة مجردة أيضاً من العلل والبراهين ، لئلا يطول الكتاب ، ونقدم الاسهل والأقرب على الأصعب والأبعد ، ونبدأ بالأشياء التي هي الأصول في حساب الضرب والقسمة ، ثم نتبع بما يتركب عنها ، ونذكر في كل واحد من أبواب هذه المنزلة من الأصول التي ينبغي أن نعتمد عليها في الأعمال الحسابية اذا كثر العدد ولم يمكن أن يضبط باليد ولا بالقلب ، أشياء تسهل بها طرائقها . ثم نذكر الانواع التي يستعملها الحدائق في الضرب والقسمة على طريق الاختصار ، ليقرب مأخذها ويخف استعمالها في سائر أنواع المعاملات .

ونستعين في ذلك كله بالحجى الذي لا يموت والحق الذي لا يزول ، انه قادر على ما يشاء .

أبواب هذه المنزلة [ظ٢٩]

الباب الأول : في معنى الضرب والقسمة ، وتفصيل أنواعها ، وهو أربعة فصول .

الباب الثاني : في ضرب الاعداد والصحاح بعضها في بعض
وقسمتها ، وهو ثمانية فصول .

الباب الثالث : في استخراج الاعداد التي تخرج منها الكسور
وجمعها ونقصانها ، وأشياء ينبغي أن يقدم ذكرها
لضرب الكسور وقسمتها ، وهو خمسة فصول .

الباب الرابع : في ضرب الكسور بعضها في بعض وقسمتها ، وهو
خمسة فصول .

الباب الخامس : في ضرب الصحاح في الكسور ومقابلاتها من
القسمة ، وهو ثلاثة فصول .

الباب السادس : في الأنواع المركبة من الضرب والقسمة ، وهو
ثمانية فصول .

الباب السابع : في اختصار الضرب والقسمة ، وهو فصلان .
فذلك سبعة أبواب ، وخمسة وثلاثون فصلاً .

الفصل الأول

في معنى الضرب

قد ذكر أقليدس في المقالة السابعة من كتابه في الاصول معنى الضرب ،
وكذلك نيقوماخس الجهراسيني في كتاب الارتماتيقي فقالا أن الضرب
هو تضعيف أحد العددين بقدر ما في الآخر من الآحاد . وذلك انا اذا
أردنا أن نضرب عدداً في عدد أضعفنا أحدهما بمقدار ما في الآخر من الآحاد ،
وذلك مثل تسعة ، اذا أردنا أن نضربها في سبعة ، أضعفنا التسعة سبع
مرات ، فكان ثلاثة وستين ، أو أضعفنا السبعة تسع [٢٩ظ] مرات ،
فكان أيضاً ثلاثة وستين .

وكذلك لو أردنا أن نضرب عشرين في سبعة عشر أضعفنا العشرين
سبعة عشر مرة فكان ثلاثمائة وأربعين ، أو أضعفنا السبعة عشر عشرين
مرة فكان أيضاً ثلاثمائة وأربعين .

ومعنى قولنا تسعة في سبعة هو أنه اذا كان الواحد بسبعة ، بكم
تكون التسعة ، واذا كان للواحد سبعة كم يكون لتسعة ؟ فيكون في
كلا الوجهين ثلاثة وستين . ولأجل ذلك يصير النصف في الثلث سدساً .
فانا نقول : اذا كان للواحد نصف كم يكون للثلث ؟ فيكون سدس .
أو اذا كان للواحد ثلث ، كم يكون للنصف ؟ فيكون أيضاً سدس .

ومثاله في معاملات الناس كثير ، وذلك كقولهم : اذا كان ثمن ثوب
نصف دينار كم يكون ثمن ثلث ثوب ؟ فيكون سدس دينار ، وكقولهم :
اذا كان ثمن ثوب نصف دينار ، فثلث دينار ثمن كم يكون ؟ فيقال ثمن
سدس ثوب .

ولأجل ذلك يصير الواحد في الواحد واحداً . فانا نقول : اذا كان
للوحد واحد ، كم يكون لوحد ؟ .

يتبين مما قلناه غلط جماعة من الحساب في هذا الموضع ، وذلك أنهم
اذا سئلوا عن الواحد في الواحد صار واحداً لأنه حدث من تقاطع × هذين
الخطين ثلاثة خطوط ، ويكون اثنان في اثنان أربعة لأنه يحدث من تقاطع
ثلاثة خطوط في ثلاثة خطوط تسع عقد × فيكون لأجل هذا واحداً في واحد
واحداً ، واثنان في اثنين أربعة ، وثلاثة في ثلاثة تسعة . وهذا الذي
ذكروه يستمر في جميع الاعداد الصحاح الا أنه لا يستمر في الكسور لا نصفاً
في نصف يمكننا أن نقول أنها ربع عقدة ولا ثلث في ثلث تسع عقدة . وانما
أخذ ذلك من قول أقليدس في المقالة الثانية من كتابه
في الاصول حيث ذكر معنى ضرب الخطوط بعضها في بعض ، ولم يحسنوا
أن يعيدوا عنه فيذكروه على جهته ، فحصل في أيدي البعض معنى
للضرب يستعمل في [٣٠] المساحة . فأما على جهة العدد فلنتبين

× يبدو أن هناك خطأ من الناسخ وان الصواب : لأنه يحدث من تقاطع خط في خط عقدة ،
ويكون اثنان في اثنين أربعة لأنه يحدث من تقاطع خطين في خطين أربع عقد ، ويكون ثلاثة
في ثلاثة تسعة لأنه يحدث من تقاطع ثلاثة خطوط في ثلاثة خطوط تسع عقد .

ما ذكرناه . وليس يليق الاحتجاج له وبطلان قول من قدمنا ذكرهم في هذا الكتاب أنه خارج عن المعنى الذي نحن بسبيله ، مع أن الأمر أظهر وأجلى من أن يحتاج فيه الى ايضاح وشرح .

الفصل الثاني

في معنى القسمة

أما القسمة فانه لم يذكرها أحد من المتقدمين ، وأكثر ما قالوا فيها أنها عكس الضرب . وقد ذكرناها نحن في شرحنا لكتاب أبرخس (١١) البثيني في أصول الأعداد . ونذكر في هذا الموضع ما يليق به لئلا يخلى الكتاب من شيء يحتاج اليه فنقول :

ان القسمة على قياس اقليدس ونيقوماخس هي تفريق أحد العددين بقدر ما في الآخر من الآحاد ، أعني تفريق المقسوم بقدر ما في المقسوم عليه من الآحاد . وذلك انا اذا أردنا أن نقسم عشرين على خمسة جزأنا العشرين بأجزاء متساوية عددها خمسة ، فيكون كل قسم منها أربعة ، ولأجل هذا نأخذ لكل خمسة واحداً لنعلم ما يصيب كل واحد من الخمسة . ومعنى قولنا نقسم عشرين على خمسة ، أنه اذا كان لخمسة نفر عشرون درهماً كم يكون لواحد منهم ؟ فلذلك قالوا أن القسمة هي عكس الضرب : فانا اذا أردنا أن نضرب عشرين في خمسة قلنا : اذا كان لواحد عشرين درهماً كم لخمسة نفر ؟ وفي القسمة نقول عكس هذا القول ، وهو أنه اذا كان لخمسة نفر عشرون درهماً كم يكون لواحد منهم ؟ فيكون المطلوب (في الضرب) ما نصيب أحد العددين ، والمطلوب في القسمة ما نصيب الواحد .

فقد تبين مما ذكرناه أن القسمة هي عكس الضرب . ومن عرف معنى القسمة على ما ذكرناه وقف على قسمة الكسور على الكسور ، وعلى غيره : فان أكثر الناس يتحيرون في هذا الموضع ، وذلك أن جهالهم (؟)

اذا سئلوا عن قسمة تبني من الكسور بعضها على بعض ، مثل قسمة شيء من الكسور بعضها على بعض ، مثل قسمة حبة [٣٠ ظ] على حبة ، أجابوا بأنها حبة ، وقسمة دانق على دانق أجابوا انها دانق . وهذا هو خطأ فاحش فاما الدوانيق على الحبات ، أو الحبات على الدوانيق ، أو حبات الذهب على حبات الفضة ، أو حبات العراق على حبات فارس وخراسان والشام ، أو أنصاف أو ثلاث على حبات ودوانيق ، أو غير ذلك من أجناس الكسور التي الحاجة اليها والى معرفتها ضرورية ، فقل من ترى ممن يعرفه . وأكثرهم اذا سئلوا يجبرون ، واذا أجابوا أخطأوا . ولو رجعوا الى معنى القسمة على ما ذكرنا سهل عليهم ذلك وظهر عن قرب . فان معنى قولنا نقسم عشرين على خمسة ، كما تقدم ذكره ، أنه اذا كان لخمسة نفر عشرون درهماً ، كم يكون لواحد منهم ؟ كذلك نقول في قسمتنا نصفاً على خمس انه اذا كان لخمسة : نصف ، فكم يكون لواحد ؟ فيكون درهمن ونصف (١٢) ، لأن المطلوب في القسمة يكون أبداً : ما نصيب الواحد ؟

وكذلك نقول في قسمتنا ثلاث حبات على حبتين انه اذا كان لحبتين ثلاث حبات ، كم يكون لواحد ؟ فيقال انه درهم ونصف . فيكون الذي يخرج من قسمة نصف على خمس درهمن ونصف ، والذي يخرج من قسمة ثلاث حبات على حبتين درهم ونصف .

ولعل قائل يقول : كيف يكون في معاملات الناس لخمسة نصف ، أو لخمسة ثلاث حبات ، حتى يكون معنى القسمة فيها ما ذكرتموه ؟ قلنا ان هذا هو أظهر من أن يحتاج أن يسأل عنه ، وذلك ان أكثر معاملات الشركاء في الضياع والعقار والاقطاعات هو على هذا السبيل ، فان الضيعة اذا كانت بين جماعة فقد يكون لواحد نصفها ، ولآخر خمسها ، ولآخر حبتان منها من درهم ، ولآخر ثلاث حبات . فاذا قسم

الارتفاع (٣) [٣١ و] بينهم فقد يجوز أن يصيب لمن له الخمس نصف درهم ، ولمن له الحبتان ثلاث حبات . فيسال صاحب الدليل عن الارتفاع الذي قسم بين الملاك ويقول له : كم كان أصل الارتفاع حتى أصابني ثلاث حبات ؟ فيقال له انه كان درهماً ونصفاً . وكذلك نقول لصاحب الخمس لما أصابه النصف أن أصل الارتفاع الذي هو للواحد كان درهمن ونصفاً . وهذا واضح بين . فلما علم الحساب ذلك ، أسقطوا المعاملات وذكروا الحساب المحض على جهته ليكون أسهل على المبتدئ .

فأما شرح الكسور وتفصيلها وأبواب العمل في ضربها وقسمتها فأنما يكون في الباب الرابع من هذه المنزلة ، ان شاء الله .

الفصل الثالث

في تفصيل أنواع الضرب

فأذا قد تبين ما قدمنا ذكره من معنى الضرب والقسمة فينبغي أن نذكر أنواعها وما ينقسم اليه كل واحد منها ، ليكون الحاسب اذا وردت عليه مسألة رجع فيها اليه واعتمد على أصله ، اذا علم من أي نوع هي .

فنقول أن الضرب ينقسم الى ثلاثة أنواع بسيطة (يتركب عنها ثلاثة آخر) ، وليس يمكن أن يوجد للضرب نوع آخر سوى هذه الستة أنواع التي أنا ذاكرها ان شاء الله .

النوع الأول من الأنواع البسيطة ، فهو ضرب الصحاح في الصحاح ، وذلك مثل سبعة في ستة ، ومثل أربعة وثلاثين في سبعة وعشرين . وعلى هذا النوع نعتد في سائر أنواع الضرب والقسمة . ومن كان درباً فيه مرتاضاً في استعماله (سهل عليه الباقي) لأن كلها اليه يرجع وعنه يتركب وعليه المعول كما سنبين في مواضعه ان شاء الله .

والنوع الثاني من الأنواع البسيطة هو ضرب الكسور في الكسور ،

وذلك مثل نصف وربع في خمس وسدس ، ومثل ثلث وسبع في ثمن وتسع . والنوع الثالث من الأنواع البسيطة [٣١ظ] هو ضرب الصحاح في الكسور ، وذلك مثل سبعة عشر في نصف وثلث ، ومثل خمسة عشر في خمس وتسع .

فأما الأنواع المركبة من هذه فهي ثلاثة . فالأول منها هو ضرب الصحيح والكسور في الصحيح ، وذلك مثل أربعة عشر وثلث سبع في سبعة عشر ، ومثل خمسة وعشرين في ثلاثة وعشرين ونصف وربع .

وأما النوع الثاني من الأنواع المركبة فهو ضرب الصحاح والكسور في الكسور ، وذلك مثل خمسة عشر وثلث في خمس وسدس ، ومثل سبعة عشر في ربع وتسع وعشر .

والنوع الثالث من الأنواع المركبة فهو ضرب الصحاح والكسور في الصحاح والكسور ، وذلك مثل :

ثمانية عشر	في	خمس عشر	ومثل	أربعة وثمانين	في	ثلاثة وسبعين
ونصف وثلث		وثلث وربع		وخمسة اشع		وتسع عشر

فيصير سائر أنواع الضرب ستة لا تتجاوزها ولا يزيد عليها . ونحن نذكر أصول كل واحد منها ونورد عليها أمثلة نصور ذلك بها عن قرب ان شاء الله .

الفصل الرابع

في تفصيل أنواع القسمة

ان القسمة تنقسم الى أربعة أنواع بسيطة يتركب عنها خمسة أنواع آخر ، وليس يمكن أن يوجد للقسمة نوع آخر سوى هذه . أما النوع الأول من الأنواع البسيطة للقسمة فهو قسمة الأعداد الصحاح بعضها على بعض . وذلك مثل قسمة عشرين على أربعة عشر ، ومثل سبعة عشر على أربعة وعشرين [٣٢ و] وهذا النوع هو مقابل للنوع

الأول من أنواع الضرب ، والحاجة اليه في سائر الأنواع الباقية من الضرب والقسمة كالحاجة الى النوع الاول من أنواع الضرب ، كما سنبين في موضعه ان شاء الله .

النوع الثاني من أنواع القسمة وهو قسمة الكسور ، وذلك مثل قسمة أربعة أسباع على خمسة أتساع ، ومثل قسمة نصف وثلث على ربع خمس . وهذا النوع هو مقابل للنوع الثاني من الأنواع البسيطة للضرب . والنوع الثالث من الأنواع البسيطة هو قسمة العدد الصحاح على الكسور ، مثل قسمة أربعة وعشرين على خمسة وسدس ؛ ومثل قسمة سبعة وعشرين على ثلث وربع .

والنوع الرابع من الأنواع البسيطة للقسمة هو قسمة الكسور على الصحاح ، وذلك مثل قسمة أربعة أخماس على ثمانية وعشرين ومثل قسمة ثلث وتسع على أربعة وعشرين .

وهذان النوعان هما مقابلان للنوع الثاني من الأنواع البسيطة للضرب . فأما النوع الأول من الأنواع المركبة للقسمة فهو قسمة العدد الصحيح والكسور على العدد الصحيح ، وذلك مثل قسمة خمسة عشر (و٠٠٠) على أربعة وعشرين ، ومثل قسمة سبعة عشر ونصف وثلث على ستة عشر . والنوع الثاني من الأنواع المركبة فهو قسمة الصحاح على الصحاح والكسور ، وذلك مثل قسمة أربعة وعشرين على سبعة وخمسة أسباع ومثل قسمة اثني عشر على ثلاثة وعشرين وثلث .

وهذان النوعان هما مقابلان للنوع الأول من الأنواع المركبة للضرب . والنوع الثالث من الأنواع المركبة للقسمة وهو قسمة الصحاح والكسور على الكسور ، وهو مثل قسمة ثلاثة عشر وربع سدس على خمس وسدس ، ومثل قسمة أربعة وعشرين وثمان سابع على أربعة أتساع . والنوع الرابع من الأنواع المركبة للقسمة هو قسمة الكسور على

الصحاح والكسور ، وذلك مثل قسمة نصف وثلث على ستة وثلاثة أسباع ، ومثل قسمة خمس وسبع على اثني عشر وخمسة أسداس .

وهذان النوعان أيضاً هما مقابلان للنوع الثاني من الأنواع المركبة للضرب .

والنوع الخامس من الأنواع المركبة للقسمة هو قسمة الصحاح والكسور على الصحاح والكسور ، وذلك مثل سبعة عشر وثلاثة أرباع على اثنين وأربعة أسباع . وهذا النوع هو مقابل للنوع الثالث من أنواع الضرب .

وانما أوردنا المقابلات في هذا الموضع ليكون ذكرها في موضع واحد ، فان كل واحد منهما من جنس الآخر ، والعمل فيهما قريب بعضه من بعض ، فصار جميع أنواع الضرب والقسمة خمسة عشر نوعاً تشتمل عليها ست مقابلات .

ونحن نوضح أبوابه وحسابه في موضعه ان شاء الله .

الباب الثاني
في ضرب الأعداد الصحاح وقسمتها
وهو ثمانية فصول
الفصل الأول *

في مراتب الأعداد وتواليها وترتيب عقودها

وقد بينا في ما أثبتناه في شرح كتاب محمد بن موسى الخوارزمي في صناعة [٣٣] الجبر والمقابلة (١٥) من أصول الأعداد وتركيبها وأنواع مراتبها ما فيه مقنع . والذي ينبغي أن نذكر في هذا الموضوع جمل مما لا بد منه للكاتب ولا يسع الناظر في حساب المعاملات التغافل عنه فنقول : ان الواحد هو أصل لسائر الأعداد ، وعنه تتولد ، واليه تنحل . والذي يتركب عنه ثلاث مراتب وتسع عقود .

أما المراتب فهي : أحاد عشرات مئون (١٥)
وأما العقود فهي : واحد واثنان وثلاثة الى تسعة (١٦) .

وليس في سائر أنواع الحساب شيء سوى هذه ، واليهما ترجع كلها ، ومن حفظها وارتاض بها في العمل وصارت له دربة في التصرف فيها ، استغنى عن حفظ باقيها ، ولم يحتج الى شيء آخر سواها ، كما سنبين ان شاء الله .

فأما الألوف فهي مرتبة أولى تقوم مقام الآحاد ، وان عشرات الألوف تقوم مقام العشرات ، وان مئى الألوف تقوم مقام المئى . وذلك ثلاث مراتب مثل الآحاد والعشرات والمئى . ثم نبتدى بثلاث مراتب آخر مثل التي تقدم ذكرها وهي ألوف الألوف وعشرات الوف الألوف ومئى ألوف الألوف . ثم تتضاعف المراتب ثلاثاً ثلاثاً الى ما لا نهاية له ولا أمد

* هنا يبدأ م .

لآخره . وان المراتب الاول التي هي الآحاد والعشرات والمئى تقوم مقام المراتب الباقية وتنوب عنها ويكون حكمها حكمها في جميع [٣٣] أعمالها . وانما جعلت الألوف بدلا من الآحاد لأن كل مرتبة من مراتب الأعداد فهي مركبة من التسعة الآحاد التي هي من واحد الى تسعة . ألا ترى أنها تسقط في ما بعد الألوف من المراتب ولا تذكر الا في تفصيلها : مثل خمسة ألف ، وسبعين ألف ، فان الخمسة والسبعة ذكرنا في تفصيل الألوف وعشرات الألوف . وانما جعلت المراتب على ما ذكرنا لحاجتهم اليها في كل واحد منها الى الآحاد ، فان كل واحد منها يقوم مقام واحد من عقود المراتب الباقية . ألا ترى أن خمسة في الآحاد تقوم مقام الخمسين في العشرات ، والخمس مائة في المئى ، والخمسة ألف في الألوف ، والخمسين ألف في عشرات الألوف ، وكذلك في ما بعد ؟ وكذلك الستة تقوم مقام الستين والستمائة والستة ألف .

فقد ظهر أن الألوف ليست مرتبة رابعة للأعداد ، كما يعتقد جماعة من الحساب ودونوا ذلك في كتبهم ، وتبين غلطهم في ذلك . وانما جعلت نائبة عن الآحاد التي هي أصل المراتب ، كما أن الواحد هو أصل لسائر الأعداد ، وكما أن العشرة والمائة ينوبان عن الواحد ، فان كل واحدة منها هي واحد من مرتبتها ولا يذكر الواحد عندها ، كذلك الألوف هي نائبة عن الآحاد ولا تذكر بعدها فاذا كانت الآحاد والعشرات والمئى تقوم مقام سائر المراتب ، وتفصيل الآحاد التي هي العقود تقوم مقام آحاد تلك المراتب دل ذلك على أن من حفظ هذه المراتب وارتاض في هذه العقود سهل عليه حفظ [٣٤] ما فيها ان شاء الله .

فاذ قد تبين ذلك فانا اذا أردنا أن نعرف المراتب على الولاء أضفنا الى الثلاث مراتب الاولى التي هي الآحاد والعشرات والمئى ، لفظة ألوف ، وضاعفناها أبداً ، فيحصل لنا سائر المراتب متواليه من غير أن يشذ

منها شيء ، كما قد وضعناها في هذا التفصيل :

آحاد	عشرات	مئون
الوف	عشرات الوف	مئون الوف
الوف الوف	عشرات الوف الوف	مئونها
الوف الوف الوف	عشرات الوف الوف الوف	مئونها
الوف الوف الوف الوف	عشرات الوف الوف الوف الوف	مئونها

وكذلك تنساق المراتب بعدها ، من غير أن يسقط منها شيء أو يخل ، ان شاء الله .

الفصل الثاني

في استخراج أسماء المراتب وأعدادها

ان الحاجة شديدة الى معرفة أسماء المراتب واعدادها ، في ضرب المراتب الكثيرة بعضها في بعض ، وبمعرفتها يسهل كثير من الاعمال ، فاذا أردنا ذلك فينبغي أن نسقط من العدد الذي لتلك المرتبة : واحداً أولاً ، وتأخذ مما يبقى ، لكل ثلاثة لفظة من ألفاظ الالوف ، وما يبقى لا يتم ثلاثة ، فهو عشرات ومئون مضافة الى تلك الالوف ، فان كان الباقي واحداً فهو عشرات ، وان كان اثنين فهو مئون .

مثال ذلك [٣٤ظ] انا أردنا أن نعرف اسم المرتبة الثانية عشر من المراتب المتوالية من الآحاد : أسقطنا من الاثني عشر واحداً ، وأخذنا مما بقي لكل ثلاثة : لفظة أوف ، فكان لتسعة : ثلاث مرات أوف ، وبقي اثنان ، وهما المئان ، فقلنا أن المرتبة الثانية عشرة من مراتب الاعداد هي مئو الوف الوف أوف .

وكذلك لو أردنا أن نعلم اسم المرتبة السادسة عشر : أسقطنا من الستة عشر : واحداً ، وأخذنا لما بقي من كل ثلاثة : لفظة أوف ، فكان اسم المرتبة السادسة عشر من الآحاد : أوف أوف الوف أوف الوف ،

خمس مرات ، وكذلك اسم المرتبة الثالثة والعشرين :

عشرات أوف الوف أوف الوف أوف أوف ، سبع مرات .

فان كان اسم المرتبة لنا معلوماً ، وأردنا أن نعلم كم بعدها من الآحاد وأي شيء لها من الاعداد : ضربنا ألفاظ الالوف في ثلاثة ، وزدنا على ما اجتمع واحداً أولاً . فان لم يكن في اسم المرتبة عشرات ولا مئون ، فان الذي حصل هو عدد تلك المرتبة من الآحاد ، وان كان في اسم المرتبة عشرات أو مئون ، أضفنا الى ما اجتمع معنا : للعشرات واحداً ، وللمئان اثنين ، فما حصل بعد ذلك فهو بعد تلك المرتبة من الآحاد .

مثال ذلك : انا أردنا أن نعلم المرتبة التي اسمها عشرات أوف الوف أوف ، أي مرتبة هي وكم بعدها من الآحاد : ضربنا ألفاظ الالوف التي في المرتبة ، وهي ثلاث مرات أوف ، في ثلاثة ، وزدنا على ما اجتمع : واحداً ، فصار عشرة ، واضفنا اليها للعشرات : واحداً ، فبلغ احد عشر ، فقلنا أن عشرات أوف الوف أوف هي المرتبة الحادية عشرة ، من الآحاد . على هذا القياس نستخرج أسماء المراتب .

الفصل الثالث (١٧)

في ضرب المراتب بعضها في بعض

[٣٥و] ينبغي أن نعلم أن الآحاد في أي مرتبة ضربت لم تغير تلك المرتبة عن حالها ، وذلك أن الآحاد ان ضربت في الآحاد ، كانت آحاداً ، وان ضربت في العشرات كانت عشرات ، ويكون كل واحد منها عشرة ، وكل عشرة منها مائة ؛ وان ضربت في المئان ، كانت مئان ، وكذلك في سائر المراتب .

والعشرات في أي مرتبة ضربت ، كان الذي يحصل من المرتبة التي تليها . وذلك أن العشرات ان ضربت في مئان أوف ، كانت أوف الوف ، وهي المرتبة التي تلي مئان أوف .

وأما المثون فأنها اذا ضربت في مرتبة من المراتب كان الذي يحدث من الضرب ثالث تلك المرتبة . فانها ان ضربت في الالوف كانت مئين الوف ، وهي المرتبة الثالثة من الالوف ، وكذلك في سائر المراتب .

وجه كلي في ضرب المراتب بعضها في بعض

فاذا أردنا أن نعرف ما يحصل من ضرب المراتب بعضها في بعض ، بأصل يعول عليه في سائر الاوقات ، فانا نعد من الآحاد الى أقرب المرتبتين منها ، ثم ما يحصل من العدد نعد مثلها من أبعد الناحيتين في خلاف جهة الاحاد ، فما بلغ اليه العدد فهو ما يحصل من ضرب تلك المراتب بعضها في بعض .

مثال ذلك : انا أردنا أن نضرب مئين في عشرات ألوف : عددنا من الاحاد الى أقرب المرتبتين اليها ، وهي مئون ، فكانت ثلاث مراتب ، وهي آحاد [٣٥ظ] وعشرات ومئون . ثم عددنا من عشرات ألوف ثلاث مراتب ، وهي عشرات ألوف ، مئو ألوف ، ألوف ألوف ، فبلغ العدد الى ألوف ألوف ، وهي ما يحصل من ضرب المئين في عشرات ألوف .

وكذلك ان أردنا أن نضرب عشرات في عشرات ألوف ألوف عددنا من عشرات ألوف ألوف مرتبتين ، وذلك مثل ما بين الآحاد والعشرات من المراتب ، فبلغ العدد الى مائين ألوف ألوف ، وهي المرتبة الحاصلة من ضرب العشرات في عشرات ألوف ألوف . وكذلك نعمل في ضرب جميع المراتب بعضها في بعض .

وجه ثان في ضرب المراتب بعضها في بعض ، على مذهب الكتاب

قد تقدم لنا أن مراتب الاعداد ثلاثة ، وهي آحاد وعشرات ومئون ، وانها تتركب وتتضاعف بثلاث مراتب آخر ، وهي (آحاد) وعشرات ومئون ألوف ، فاذا أردنا أن نضرب شيئاً من المراتب المركبة من هذه بعضها في بعض ، فانا نجمع ما فيها من الفاظ الالوف ناحية ، ثم نضرب

العشرات والمئين التي في احدى الناحيتين في العشرات والمئين التي في الناحية (الاخرى ، فما حصل نضمه الى ما عزلناه ناحية ، فما اجتمع فهو ما يحصل من ضرب المراتب بعضها في بعض .

مثال ذلك : انا أردنا أن نضرب مئو ألوف في عشرات ألوف ألوف ، جمعنا ما فيها من الفاظ الالوف وعزلناها ناحية ، وهي ثلاث مراتب ألوف [٣٦ظ] ثم ضربنا المئين في العشرات فكان ألوفاً ، وأضفناها الى ما عزلناها ناحية ، فكان ألوف ألوف ألوف ، أربع مراتب ، وهي ما يكون من ضرب مئو ألوف في عشرات ألوف ألوف .

وكذلك لو أردنا أن نضرب عشرات ألوف في عشرات ألوف ألوف ضربنا العشرات في العشرات فكان مئين ، فأضفناها الى ما في الناحيتين من الفاظ الالوف فصارت مئو ألوف ألوف ألوف ، وهي ما يكون من عشرات ألوف في عشرات ألوف ألوف .

فان كان في احدى الناحيتين ألوف ، ولم يكن فيها عشرات ولا مئون ، أو كان في الناحيتين جميعاً ألوف فقط ، أضفنا الفاظ احدى الناحيتين الى الفاظ الناحية الاخرى ، فما حصل منها كان المجتمع من ضرب تلك المراتب بعضها في بعض .

مثال ذلك : انا أردنا أن نضرب عشرات ألوف في ألوف ألوف : أضفنا الالفاظ التي في الناحيتين جميعاً الى بعض فكان الحاصل منها عشرات ألوف ألوف ألوف . وهي ما يكون من ضرب عشرات ألوف في ألوف في ألوف ألوف .

وكذلك لو أردنا أن نضرب ألوف ألوف في ألوف ألوف أضفنا الفاظ الالوف بعضها الى بعض فصارت ألوف ألوف ألوف ألوف ، خمس مراتب . وهي ما تكون من ضرب ألوف ألوف في ألوف ألوف . وعلى هذا السبيل ينبغي أن يكون ضرب سائر المراتب بعضها في بعض . وقد [٣٦ظ] نشبه ضرب مراتب الكسور بعضها في بعض بهذه . فانا اذا أردنا أن نضرب شيئاً من مراتب الكسور بعضها في بعض نسبنا

ألفاظ أحد الكسرين من ألفاظ الكسر الآخر . وذلك أن الأرباع إذا أردنا أن نضربها مثلاً في اتساع نسبنا أحدهما من الآخر فيصير أرباع اتساع . وهي ما يكون من ضرب الأرباع في الاتساع . والفرق بينهما أننا في الكسور ينبغي أن ننسب أحدهما من الآخر ، وفي مراتب الأعداد ينبغي أن نجتمع بينهما . ونحن نبين ذلك في المواضع الأخص به إن شاء الله .

الفصل الرابع

في قسمة المراتب بعضها على بعض

قد تقدم لنا في هذا الكتاب أن مراتب الأعداد ثلاثة ، وأنها تنقسم على تسعة عقود ، وأن جميع أنواع الضرب والقسمة ترجع إليها . وظهر ذلك في ضرب المراتب بعضها في بعض . وينبغي أن نبين ذلك في القسمة أيضاً فنقول :

إن من أراد أن يعلم قسمة المراتب بعضها على بعض فسيبيله أن يحفظ قسمة التسعة عقود بعضها على بعض حفظ من لا يتوقف في جواب ما يسأل منها ، ويرتاض فيها رياضة تامة . فإذا فعل ذلك وسهل عليه التصرف فيها فينبغي أن يعلم بعد ذلك أن المراتب المتساوية إذا قسمت بعضها على بعض كان الذي يخرج من القسمة آحاداً أبداً ، أعني أن كل واحد مما يخرج من القسمة يكون واحداً : فإن العشرات إذا قسمت على العشرات كانت آحاداً ، والمئون إذا قسمت [37] على المئين كانت آحاداً ، وكذلك الألوفاً على الألوفاً ، وعشرات الألوفاً على عشرات الألوفاً ، فإن الذي يخرج من القسمة في جميع ذلك يكون آحاداً ألا ترى أنا متى قسمنا ثمانين على أربعين ، أو ثمانمائة على أربعمائة ، أو ثمانية ألف على أربعة ألف ، كان الذي يحصل من القسمة في جميع ذلك اثنين ؟ وأيضاً أن كل مرتبتين متتاليتين قسمت العليا منهما على السفلى فإن

الحاصل من القسمة يكون عشرات ، كل واحد يكون منهما عشرة ، وكل عشرة مائة . وأن قسمت السفلى منهما على العليا كان الذي يخرج من القسم أعشاراً ، كل عشرة منها تكون واحداً .

مثال ذلك المئون والألوفاً ، وهما مرتبتان متتاليتان ، وليس بينهما أخرى . ومتى قسمت الألوفاً ، وهي المرتبة العليا ، على المئين وهي المرتبة السفلى ، كان الذي يخرج من القسم عشرات . وأن قسمت المئين على الألوفاً كان الذي يخرج من القسم أعشاراً .

وأيضاً فإن كل مرتبتين بينهما مرتبة ، قسمنا العليا منهما على السفلى فإن الذي يخرج من القسم يكون مئين ، ويكون كل واحد منها مائة . وأن قسمنا السفلى على العليا فإن الذي يخرج من القسم يكون أجزاء من مائة ، ويكون كل مائة منها واحداً ، وكل واحد عشر عشر واحد وهو ثلاثة أخماس عشر .

مثال ذلك الألوفاً والعشرات ، وبينهما مرتبة واحدة وهي المئون ، فإذا قسمنا العليا منهما ، وهي ألوفاً ، على السفلى ، وهي [37] عشرات ، كان الذي يخرج من القسم مئين . وأن قسمت عشرات على ألوفاً كان كل واحد منها عشر عشر واحد .

وجه كلي في قسمة المراتب بعضها على بعض

فإذا أردنا أن نقسم مرتبة على مرتبة فينبغي أن نعد من إحدى المرتبتين إلى الأخرى فما حصل من العدد نعد مثلها من الأحاد فما انتهى إليه العدد من المراتب فهي المرتبة التي تحدث من القسمة ، ثم إن كان المقسوم المرتبة العليا والمقسوم عليه المرتبة السفلى كان الذي يخرج من القسمة المرتبة التي انتهى إليها العدد . وإن كان بالعكس من هذا كان الذي يخرج من القسمة أجزاء من تلك المرتبة . مثال ذلك : أنا أردنا أن نقسم ألوفاً على مئين ، عددنا المراتب

التي من المئين الى ألوف ألوف فكان خمس مراتب وهي مئون والوف وعشرات ألوف ومئو ألوف والوف ألوف . فاذا عددنا من الاحاد خمس مراتب انتهى العدد الى عشرات ألوف فقلنا أن الذي يخرج من قسمة ألوف ألوف على مئين هو عشرات ألوف . فان كان المقسوم المئين والمقسوم عليه ألوف ألوف كان كل واحد منها هو عشر عشر عشر واحد .

وجه ثان في قسمة المراتب بعضها على بعض ، على مذهب الكتاب

ان كتاب زماننا اذا أرادوا أن يقسموا مراتب الاعداد بعضها على بعض طلبوا مرتبة اذا ضربت في المرتبة السفلى كانت منها المرتبة العليا . فاذا وجدوا ذلك ، فان كان المقسوم المرتبة العليا كانت المرتبة الموجودة هي التي تخرج من القسم .

مثال ذلك انا اذا أردنا أن نقسم مئو ألوف على مئين طلبنا مرتبة يكون مضروبها في المئين مائين ألوف ، فوجدناها ألوفاً ، فقلنا أن مئو ألوف اذا قسمت على مئين كان الذي يخرج من القسم ألوفاً . فان كان المقسوم مئين وارادنا أن نقسمها على مئو ألوف كان الذي يخرج من القسم أجزاء من ألوف ، وكل ألف منها واحداً ، وكل ستة عشر وثلثين منها عشيراً ، وكل واحد منها ثلاثة أخماس عشر عشير .

وكذلك لو أردنا أن نقسم عشرات ألوف على مئو ألوف طلبنا مرتبة اذا ضربناها في عشرات ألوف كانت مئو ألوف ، فوجدناها عشرات ألوف ، فقلنا أن عشرات ألوف اذا قسمت على مئو ألوف كان الخارج من القسم أجزاء عشرات ألوف ، ويكون كل عشرة ألف منها واحداً ، وكل واحد ثلاثة أخماس عشر عشير .

فان كان المقسوم مئو ألوف على عشرات ألوف كان الذي يخرج من القسم عشرات ألوف ، كل واحد عشرة ألف .

الفصل الخامس

في ضرب عقود المراتب بأحاديها بعضها في بعض

فاذا أردنا ذلك ضربنا عدد العقود بعضها في بعض ، فما حصل من الضرب أخذنا لكل واحد منها واحداً من المرتبة الحادثة من ضرب المرتبتين احدهما في الأخرى ، فما كان فهو الذي يحصل من الضرب .
مثال ذلك : انا اذا أردنا أن نضرب ثلاثين في أربع مائة ضربنا ثلاثين في أربعة ، فكان اثني عشر ، وأخذنا لكل واحد ألفاً لأن العشرات في المئين تكون ألوفاً ، فيصير الحاصل من ضرب ثلاثين في أربع مائة اثني عشر ألفاً .

وكذلك لو أردنا أن نضرب تسعين ألفاً في خمسمائة ضربنا تسعة في خمسة فكان خمسة وأربعين ألف ألف ، وهو ما يحصل من ضرب تسعين ألفاً في خمس [٢٨ ظ] مائة . وهذا باب وحسابه .

الفصل السادس

في قسمة عقود المراتب وأحاديها بعضها على بعض

فاذا أردنا ذلك قسمنا الاحاد بعضها على بعض ، وأخذنا لكل واحد مما يخرج من القسمة واحداً مما يحصل من قسمة المرتبتين احدهما على الأخرى .

مثال ذلك : انا اذا أردنا أن نقسم سبعة ألف على ثلاثمائة ، قسمنا سبعة على ثلاثة فحصل من القسمة لكل واحد اثنان وثلث ، وهو عشرات ، فصار ثلاثة وعشرين وثلث ، وهو ما يكون من قسمة سبعة ألف على ثلاثمائة .

وكذلك لو أردنا أن نقسم سبعين على ثلاثة ألف قسمنا سبعة على ثلاثة فخرج من القسم اثنان وثلث ، وأخذنا لكل واحد منها عشر عشر واحد ، فيكون الذي يصيب الواحد من قسمة سبعين على ثلاثة ألف : خمس عشر وثلث عشر عشر ، وهو عشير وخمسا عشير . وهذا باب وحسابه .

الفصل السابع

في ضرب المراتب الكثيرة بعضها في بعض (١٨)

فاذا اردنا أن نضرب مراتب كثيرة بعضها في بعض ، فينبغي لنا أن نضرب عدد ما في احدى الناحيتين من المراتب في عدد ما في الناحية الأخرى من المراتب ، فما يحصل من الضرب هو عدد ما يقع فيه من الضرب . وانما نفعل ذلك أولا لنتحرر من غلط يجري في الحساب أو سهو يعرض لمن يحسب . ثم نبتدىء بأخذ أعلى المراتب التي في احدى الناحيتين ، ونضربها في آحاد جميع المراتب التي في الناحية الأخرى ، ونحفظها ناحية . ثم نضرب آحاد المراتب التي تليها من تلك الناحية في جميع المراتب التي في الناحية الأخرى . ولا نزال نفعل ذلك ونحفظ كل ما يحصل من الضرب الى أن نأتي على ضرب جميع المراتب التي في تلك الناحية . ثم نجمع ذلك كله ، ونزيد كل مرتبة على مرتبتها [٣٩] فما اجتمع فيها ما يكون من ضرب تلك المراتب بعضها في بعض .

مثال ذلك انا اردنا أن نضرب ستة واربعين في ثمانية وعشرين : ضربنا عدد المراتب بعضها في بعض فكان اربعة ، لانها مرتبتين في مرتبتين ، وهو عدد ما يقع فيها من الضرب .

ثم نبتدىء فنضرب أربعين في عشرين ، فيكون ثمانمائة ، وفي ثمانية فيكون ثلاثمائة وعشرين ، فنحفظه . ثم نضرب الستة في عشرين فيكون مائة وعشرين وفي ثمانية فيكون ثمانية واربعين . ثم نجمع ذلك كله فيكون الف ومائتين وثمانية وثمانين . وهو ما يحصل من ضرب ستة واربعين في ثمانية وعشرين .

فهذا هو أصل الضرب . ونحن سنبين وجوه الاختصار في بابه ان شاء الله .

وكذلك لو اردنا أن نضرب ثلاثمائة واربعة وعشرين في خمسة وتسعين ، علمنا انه يحتاج فيها الى ست ضربات ، لانها ثلاث مراتب في مرتبتين . ثم ابتدأنا فضربنا ثلاثمائة في تسعين ، فكان سبعة وعشرين الفا ، ثم ضربناه في خمسة فكان الفا وخمسمائة ، فحفظناه . ثم ضربنا العشرين

في تسعين فكان الفا وثمانمائة ، ثم ضربناها في خمسة فكان مائة . فحفظناه أيضا . ثم ضربنا الأربعة في تسعين فكان ثلاثمائة وستين ، وضربناها في خمسة فكان عشرين . فذلك ست ضربات . ثم جمعنا ذلك كله فكان الفا وسبعمائة وثمانين ، وهو ما يكون من ضرب ثلاثمائة واربعة وعشرين في خمسة وتسعين . وهذا بابه وحسابه .

وجه في ضرب المراتب الكثيرة بعضها في بعض ، على مذهب الكتاب

فاذا كثرت المراتب ، ولم يمكن أن نضبط ذلك باليد ، فان فيه طريقتين ، احدهما كان يستعملها الكتاب في دواوين الخراج وذهب نظامه من ايديهم ، وبقي نوع الضرب . حتى انهم اذا ارادوا أن يعملوا به خلطوا في كتابتها فيلحقهم في ذلك غلط كثير ، ويحتاجون أن يرجعوا فيه ويعيدوا الضرب ، ويتعبون . [٣٩ ظ] فاذا حفظ نظام هذا النوع من الضرب امنوا من غلط يجري في ضربهم الأعداد الكثيرة بعضها في بعض .

والطريق الثاني يمكن أن يستعمل في بعض الأعمال النجومية وأعمال الخراج والدواوين وما لا يمكن ان يضبط باليد والقلب ، وهو اقرب وأحسن ، ومن كان به دربا سهل عليه سائر أنواع الحساب ولم يبال بالمراتب كثرت أو قلت .

ونحن نذكر الطريقتين جميعا في هذا الكتاب ، ونبتدىء بما كان يستعمله الكتاب خاصة ، فنقول :

انا اذا أردنا أن نضرب مراتب كثيرة بعضها في بعض فينبغي أن نسلك فيها المسلك الذي نبينه في هذا المثال :

وذلك انا أردنا أن نضرب سبعة ألف وثمان مائة وسبعة وخمسين في ثلاثة ألف وأربعمائة وخمسة وتسعين :

لم يكن بد لنا من ستة عشر ضربة ، وذلك أنها أربع مراتب في أربع مراتب . ثم نبتدىء بالسبعة ألف ونضربها في ثلاثة فيكون أحد وعشرين ألف ألف ، وفي أربع مائة فيكون ألفي ألف وثمانمائة ألف ، وفي تسعين فيكون ستمائة ألف وثلاثين ألفا ، وفي خمسة فيكون خمسة وثلاثين ألفا .

ونكتبه مفصلاً على هذه الصورة ، كل شيء مع جنسه ، لئلا يختلط :

احد وعشرين الف الف	ثمان مائة الف	ثلاثين الف	خمسة الف
الف الف الف	ستمائة الف	ثلاثين الف	

ثم نضرب الثمان مائة في ثلاثة الف فيكون الف الف الف واربع مائة الف ، وفي اربع مائة فيكون ثلاثمائة وعشرين ألفاً ، وفي تسعين فيكون اثنان وسبعين ألفاً ، وفي خمسة فيكون أربعة الف . ونضيف ذلك الى ما حصل ، محفوظاً كل شيء مع جنسه ومن مرتبته . فيصير ما كتبناه في التفصيل على هذه الصورة :

احد وعشرين الف الف	ثمان مائة الف	ثلاثين الف	خمسة الف
الف الف الف	ستمائة الف	ثلاثين الف	الفين
الف الف الف	اربع مائة الف	عشرين الف	اربعه الف
	ثلاثمائة الف	سبعين الف	

[٤٠] ثم نضرب الخمسين في ثلاثة الف فيكون مائة وخمسين ألفاً ، وفي اربع مائة فيكون عشرين ألفاً ، وفي تسعين فيكون أربعة الف وخمس مائة ، وفي خمسة فيكون مائتين وخمسين . ونضيف ذلك أيضاً الى ما كتبناه ، كل شيء الى جنسه ، فيصير التفصيل على هذه الصورة :

احد وعشرين الف الف	ثمان مائة الف	ثلاثين الف	خمسة الف	خمس مائة
الف الف الف	ستمائة الف	ثلاثين الف	الفين	مائتين
	اربع مائة الف	عشرين الف	اربعه الف	
	ثلاثمائة الف	سبعين الف	اربعه الف	
	مائة الف	خمسين الف		
		عشرين الف		

ثم نضرب الستة أيضاً في ثلاثة الف فيكون ثمانية عشر ألفاً ، وفي اربع مائة فيكون الفين واربعمائة ، وفي تسعين فيكون خمس مائة واربعين ، وفي خمسة فيكون ثلاثين . ونضيف ذلك أيضاً الى ما حفظناه في التفصيل كل شيء مع جنسه ، فيصير التفصيل على هذه الصورة :

احد وعشرين الف الف	ثمان مائة الف	ثلاثين الف	خمسة الف	خمس مائة	خمسين
الف الف الف	ستمائة الف	ثلاثين الف	الفين	مائتين	اربعين
	اربع مائة الف	عشرين الف	اربعه الف	اربع مائة	ثلاثين
	ثلاثمائة الف	سبعين الف	اربعه الف	خمس مائة	
	مائة الف	خمسين الف	ثمانية الف		
		عشرين الف	الفين		
		عشرة الف			

ثم نجمع ما في كل مرتبة ، ونبتدي بالجمع من الآحاد ثم العشرات ، ثم ما بعدها . فاذا اجتمع اكثر من عشرة زيد على المرتبة التي فوقها من جنسها . فيصير ما في ألوف ألوف وعشرات خمسة وعشرين ألفاً ، وفي مئتي ألوف وعشرات ألفي ألف ومائتي ألف ، وفي عشرات ألوف وعشرات مائتي وثلاثين ألفاً ، وفي الالوف خمسة وعشرين ألفاً ، وفي المائتين ألف وستمائة [٤٠ ظ] وفي العشرات مائة وعشرين وليس في الآحاد شيء . فاذا اجتمع ذلك كله صار سبعة وعشرين ألف ألف واربع مائة وستة وخمسين ألفاً وسبع مائة وعشرين درهماً . وذلك ما يكون من ضرب سبعة الف وثمان مائة وستة وخمسين في ثلاثة الف واربع مائة وخمسة وتسعين .

فاذا جرى أمر الضرب على ما رتبناه وضبط هذا الضبط لم يقع فيه شيء من الاختلاف والغلط ، وان كثرت المراتب .

الأصل الآخر في ضرب المراتب الكثيرة بعضها في بعض وهو اقرب مما تقدم ذكره (١٩) .

ينبغي أن نورد مثالا على هذا الطريق من المراتب القليلة ليقرب تصوره وتفهم طريقته ، ثم نذكر بعد ذلك مثالا على المراتب الكثيرة فنقول :

انا اذا اردنا أن نضرب عدداً كثير المراتب أو قليلها ، في مثلها ، أو في اعداد أكثر منها مراتب ، أو أقل ، فينبغي أن نكتب العددين جميعاً في سطرين ، ويثبت في كل مرتبة آحادها فقط ، ويكون ابتداء السطرين

بالمراتب العالية ، حتى يكون الانتهاء الى الآحاد ، مثل ما هو موجود في الألفاظ الفارسية ، فانهم لا يقدمون الآحاد على العشرات ، ولا العدد القليل على العدد الكثير ، كتقديم ذلك في اللغة العربية .

ثم نبتدىء بأول عدد من أحد السطرين ونضربها في جميع الأعداد التي في السطر الآخر ، ويثبت ما يحصل في سطر ثالث على التوالي . ثم نضرب العدد الذي يلي الأول من ذلك السطر أيضاً في جميع الأعداد التي في السطر الآخر ، ونثبت في السطر الثالث ، ونجعل ابتداء [٤١ و] ما نثبتته من العدد الثاني على الترتيب الذي كتبناه أولاً . وكذلك نعمل بالأعداد الباقية ، الى أن نأتي على جميع الأعداد التي في ذلك السطر . فيحصل لنا من الضرب سطر مراتبه مثل مجموع مراتب السطرين أو أقل منه بواحد .

وان كانت مرتبة ليس فيها عدد رقمنا × فيها كما يفعله الكتاب في حساباتهم اذا خلا موضعه من الحساب ، ليحفظ المراتب ولا يتجاوزها فتختلط وتصير العشرات مئين ، أو المئين الوفا .

ثم نجمع ما في كل مرتبة من مراتب السطر الثالث ، ونكتب آحاده في مواضعه ، وعشراتنا نجعلها آحاداً ونزيدها على المرتبة التي قبلها . فما حصل بعد ذلك فهو ما يحدث من ضرب المراتب الكثيرة بعضها في بعض . وتكون أول المراتب هي المرتبة التي تحدث من ضرب أعلى المرتبتين اللتين في الناحيتين ، احدهما في الآخر ، وباقيها على تواليها الى أن تبلغ الى الآحاد .

مثال ذلك : في مراتب قليلة ، اذا أردنا أن نضرب أربع مائة وتسعة وثمانين في سبعة وستين ، كتبنا العددين على هذه الصورة :

	سنة	سبعة
	أربعة	ثمانية
		تسعة

× في مفاتيح العلوم (ص ٣٩) الترقين خط يخط في التاريخ أو العريضة اذا خلا باب من السطر .

ثم ضربنا ستة ، وهو أول الأعداد من أحد السطرين ، وفي جميع الأعداد التي في السطر الآخر ، فكان ضربه في أربعة × : أربعة وعشرين ، وفي ثمانية × : ثمانية وأربعين ، وفي تسعة × : : أربعة وخمسين . وكتبناها في سطر على هذه الصورة :

[٤١ ظ] أربعة وعشرين ثمانية وأربعين أربعة وخمسين

ثم ضربنا السبعة من هذا السطر في جميع الأعداد التي في السطر الآخر ، فكان ضربه في أربعة : ثمانية وعشرين ، وفي ثمانية : سبعة وخمسين ، وفي تسعة : ثلاثة وستين . واثبتناها في سطر رابع ، وجعلنا ابتداءه من العدد الثاني وتحتة على ما جعلناه في هذا السطر :

أربعة وعشرين	ثمانية وأربعين	أربعة وخمسين
ثمانية وعشرين	سبعة وخمسين	ثلاثة وستين

ثم نجمع ما في كل مرتبة ونثبت آحاده تحت تلك المرتبة في سطر رابع وعشراتنا جعلناها آحاداً وزدناها على ما في المرتبة التي قبله . فيكون ابتداءنا بالجميع من آخر المراتب على الولا الى أن نبلغ الى أول المراتب ، كما قد كتبناه في هذا السطر :

× × أربعة وعشرين	ثمانية وأربعين	أربعة وخمسين
ثمانية وعشرين	سبعة وخمسين	ثلاثة وستين
ثلاثة	ثمانية	أحد عشر
ثلاثة	سبعة	سنة
		ثلاثة

فيكون آخر السطور ما قد حصل من الضرب ، وما فوقه ما يرتفع من كل مرتبة من عشراتها ويزاد على المرتبة التي قبلها ، فيصير جميع ما يحصل من الضرب اثنين وثلاثين ألفاً وسبع مائة وثلاثة وستين [٤٢ و] وهو ما يكون من ضرب أربع مائة وتسعة وثمانين في سبعة وستين . فاذا أردنا أن نضرب ثلاثة وستين ألفاً وسبع مائة وأربعة وثمانين في

× في ل كتب هنا الأربعة والثمانية والتسعة بالأرقام الهندية .

× × في ل مكان هذه العملية فراغ .

ثمانية الف وخمسة مائة وتسعة وعشرين ، كتبناها في سطرين ، وقدمنا المراتب العالية ، على المراتب المنحطة ، الى أن يكون آخرها الآحاد ، وكتبنا من كل مرتبة آحادها ، على ما قد كتبت في هذين السطرين :

ثمانية	خمسة	اثنين	تسعة
سنة	ثلاثة	سبعة	ثمانية
اربع	اربعة	اربعة	اربعة

فتكون الستة هو الستين الفا ، والثلاثة ثلاثة الف ، والسبعة سبع مائة ، والثمانية ثمانين ، والأربعة أربعة . وكذلك يكون في السطر الثاني الثمانية ثمانية الف ، والخمسة خمس مائة ، والاثنين عشرين ، والتسعة تسعة .

ثم نبتديء بأول الأعداد التي في السطر الآخر ، ونكتب ما يجتمع في سطر ثالث ناحية ، وليكن الابتداء في الضرب بالثمانية ، فيكون الذي يحصل من ضرب الثمانية في جميع أعداد السطر الآخر كما في هذا السطر :

ثمانية واربعين	اربعة وعشرين	سنة وخمسين	اربعة وستين	اثنين وثلاثين
----------------	--------------	------------	-------------	---------------

ثم نضرب الخمسة من ذلك السطر أيضا في جميع الأعداد التي في السطر الآخر ، ونكتبها تحت السطر الثالث ، ويكون ابتداء الكتابة من المرتبة الثانية من السطر الثالث ، على ما هو في هذه الصورة في هذا التفصيل :

ثمانية واربعين	اربعة وعشرين	سنة وخمسين	اربعة وستين	اثنين وثلاثين
ثلاثين	خمسة عشر	خمسة وثلاثين	اربعة وعشرين	عشرين

ثم نضرب الاثنين أيضا في جميع الأعداد التي في السطر الآخر ، ونضيفها [٤٢ظ] الى ما ثبت في السطر الثالث ، ونجعل ابتداءها تحت المرتبة الثالثة ، فيصير على هذه الصورة :

ثمانية واربعين	اربعة وعشرين	سنة وخمسين	اربعة وستين	اثنين وثلاثين
ثلاثين	خمسة عشر	خمسة وثلاثين	اربعة وعشرين	عشرين
اثنا عشر	سنة	اربعة عشر	اربعة عشر	سنة عشر
ثمانية	اربعة عشر	اربعة عشر	اربعة عشر	ثمانية

ثم نفعل بالتسعة كفعلنا بما تقدم من الأعداد ، فيصير التفصيل على هذه الصورة :

ثمانية واربعين	اربعة وعشرين	سنة وخمسين	اربعة وستين	اثنين وثلاثين
ثلاثين	خمسة عشر	خمسة وثلاثين	اربعة وعشرين	عشرين
اثنا عشر	سنة	اربعة عشر	اربعة عشر	سنة عشر
اربعة وخمسين	سبعة وعشرين	ثلاثة وستين	اثنين وسبعين	سنة وثلاثين

ثم نجتمع ما في كل مرتبة منها ، ونكتب آحادها في تلك المرتبة ، وعشراتنا نجعلها آحادا ومئيتها عشرات ، ونزيده على المرتبة التي قبلها ، كفعلنا في المثال الأول . ونكتب عدده تحت مرتبته . وان كانت مرتبة ليس فيها عدد جعلنا في موضعه ترقينة ، كما قد جرت به عادة الكتاب . فيصير التفصيل × :

٤٨	٢٤	٥٦	٦٤	٣٢
-	٣٠	١٥	٣٥	٢٠
-	-	١٢	٦	١٤
-	-	-	٥٤	٢٧
خمسة	سنة	عشرة	سبعة عشر	اثنا عشر
اربعة	اربعة	-	واحد	ثلاثة
سنة	ثلاثة	سبعة	ثلاثة	ثمانية
ثلاثة	ثلاثة	ثلاثة	ثلاثة	ثلاثة

[٤٣ظ] فصار : المراتب التي حصلت من الضرب مثل مجموع المراتب التي في الناحيتين ، وهي تسع مراتب . والذي حصل لنا من ضرب أعلى المرتبتين في الناحيتين ، بعضهما في بعض ، كان عشرات الوف ، وعشراتنا تكون مئتي الوف الوف . فاذا نسبناها وجمعناها كان الذي يحصل من الضرب خمس مائة الف الف واربعة واربعين الف الف وثلاثة عشر الفا وسبع مائة وستة وثلاثين .

فإن ضبط الضرب على هذه الجهة التي ذكرناها لم يقع فيه زلل ولا غلط ، وتسهل سائر أجناسها . ولو مخافة التطويل لكنا أردنا في هذا

× في ل ترك مكان هذا التفصيل فراغ . أما في م فقد ظهرت العملية كاملة مع « الترقينة » وهي بالشكل - ، وكتبنا الأعداد بالكلمات . وقد آثرنا أن نكتبها هنا بالأرقام لضيق المسافة .

الموضع جميع الانواع التي ينبغي أن تحفظ في هذا النوع من الضرب ، وما يجب أن يعمل في أبوابه • لكن الانشغال بغيره أصلح لئلا يلحق الناظر فيه ضجر ، وان كانت الفائدة فيه كثيرة • ومن ضبط هذا النوع من الضرب استغنى عما كان يعتمد عليه أهل الهند في حسابهم في الأعمال النجومية وما لا يضبط باليد والقلب ، وكان ذلك أسهل عليهم من استعمال التراب والتخت والميل ، وليس كل موضع يوجد فيه تخت وتراب ، ولا كل انسان له به رياضة • وما ذكرنا يغني عن جميع ذلك •

الفصل الثامن

في قسمة المراتب الكثيرة بعضها على بعض (٢٠)

نقول في هذا الفصل أن المبتدئ ينبغي أن يكون حافظاً لقسمة ما دون كل مرتبة من العشرات على آحاده ، مثل قسمة ما دون الخمسين على خمسة ، وقسمة ما دون السبعين على سبعة ، وقد سهل حفظ ذلك على المبتدئ اذا كان حافظاً لقسمة الآحاد بعضها على بعض ، وذلك أنه اذا حفظ كسور الآحاد كلها ، مثل تسع ما دون التسعة ، وثمان ما دون الثمانية ، وسبع ما دون السبعة ، وحفظ بعد ذلك الاعداد التي تتركب من كل واحد [٤٣ظ] منها ، مثل تسع ما يتركب من التسعة في التضعيف ، وهو ثمانية عشر ، وسبعة وعشرون ، وستة وثلاثون ، الى التسعين ، وكذلك ما يتركب من الثمانية بالتضعيف ، مثل ثمن ستة عشر ، وأربعة وعشرين ، واثنين وثلاثين الى الثمانين ، وكذلك في السبعة والستة ، وسائر الآحاد ، واحكم ذلك احكاماً جيداً وحفظه ، سهل عليه جواب ما يسأل عنه من القسمة على الآحاد • الا ترى انه اذا سئل مثلاً عن قسمة ستة وسبعين على تسعة ، وهو قد حفظ أن تسع اثنين وسبعين درهما ثمانية دراهم ، وان تسع الاربعة ثلث وتسع ، قال في الجواب بسهولة : ان تسع ستة وسبعين درهما ثمانية دراهم وثلث وتسع بلا توقف ؟

وكذلك ان سئل عن سبع خمسة واربعين ، وهو قد حفظ ان سبع اثنين واربعين ستة وان سبع ثلاثة : ثلث وثلثي سبع ، قال في جواب سبع خمسة واربعين انها ستة وثلث وثلثي سبع • وعلى هذا ينبغي ان تكون رياضة المبتدئ في القسمة •

القسمة على الآحاد

فاذا احكم ذلك واراد بعده ان يقسم اعداداً كثيرة من مراتب كثيرة ، على الآحاد فسبيله ان ينظر ان كان كل واحد من المراتب عدد عقوده اكثر من الآحاد قسم كل واحد من المراتب على الآحاد حسب ما تقدم ذكره من قسمة المراتب ، ثم جمع ذلك كله ، فما حصل فهو ما يكون من قسمة تلك الاعداد على الآحاد • وان كان عدد عقوده أقل من الآحاد بسط العليامن جنس ما يليها من المراتب ، ثم يقسمها •

مثال ذلك : انا أردنا أن نقسم تسع مائة وسبعة وثمانين على ستة : قسمنا التسعة على الستة ، لأن عدد المئين أكثر من ستة ، فخرج من القسم واحد ونصف ، وهو مائة وخمسون [٤٤ و] ثم قسمنا السبعة والثمانين على ستة فكان اربعة عشر ونصفاً ، واضفناها الى المائة والخمسين فصارت الجملة مائة واربعة وستين ونصفاً • وهو ما يصيب الواحد في قسمة تسع مائة وسبعة وثمانين على ستة •

فاذا اردنا أن نقسم تسعة الف وثمان مائة وسبعة وثمانين على اربعة : قسمنا تسعة على اربعة فيكون اثنان وربع ، وهو الفان ومائتان وخمسون ، ثم قسمنا ثمانية على اربعة فكان اثنين وهو مائتان ، ثم قسمنا السبعة على اربعة فكان واحداً ونصفاً وربعاً • ثم جمعنا ذلك كله فكان الفين واربعة مائة واحد وسبعين ونصف وربع • وهو ما يكون من قسمة تسعة الف وثمان مائة وسبعة وثمانين على اربعة •

فاذا اردنا أن نقسم ثلاثمائة وستة وعشرين على سبعة : بسطنا الثلاثمائة عشرات ، لان الثلاثمائة آحادها أقل من سبعة ، فكان مع العشرين : اثنين وثلاثين ، أخذنا سبعة فكان أربعة ، وهو أربعون ، لانها كانت من قسمة العشرات على الآحاد ، ونضيف ما بقي ، وهو أربعة ، أعني أربعين ، الى الآحاد التي معنا ، وهو ستة ، فيصير ستة وأربعين ، أخذنا سبعة ، فكان ستة وأربعة أسباع ، أضفنا ذلك الى ما كان معنا ، فصارت الجملة ستة وأربعين وأربعة أسباع ؛ وهو ما يخرج من قسمة ثلاثمائة وستة وعشرين على سبعة .

القسمة على العشرات

فاما ما يقسم على العشرات مفرداً فان الطريق فيه مثل ما تقدم ذكره : مثال ذلك : انا أردنا أن نقسم أربعة الف وثلاثمائة على ثمانين : بسطانها عشرات ، لانها من قسمة مئتين على عشرات ، وبينهما مرتبة واحدة ، فيكون ثلاثة وخمسين ونصف وربع ، وهو ما يصيب الواحد من قسمة أربعة الف وثلاثمائة على ثمانين .

وكذلك تكون القسمة على المئين مفرداً . فانا اذا أردنا أن نقسم أربعة وعشرين ألفاً على أربع مائة قسمنا أربعة وعشرين على أربعة ، فخرج من القسمة ستة ، وهو ستون . وهكذا نعمل في جميع ما يقسم على مرتبة واحدة .

قسمة المراتب الكثيرة على مرتبتين

فاما ما يقسم على مرتبتين فينبغي أن يكون المبتدئ فيها قد حفظ ما يكون من قسمة ما دون المائة بعضها على بعض ، مثل ستة وثلاثين على اثني عشر ، وخمسة وأربعين على ثمانية عشر . فاذا فعل ذلك فسبيله أن يحفظ ما يخرج من قسمة كل عدد على العدد الذي منه تركيب ، مثل مائة وستين على ستة عشر ، ومثل مائتين وعشرة على أحد وعشرين ، ومثل ثلاثمائة وستين على ستة وثلاثين . فاذا حفظ ذلك فينبغي أن يعلم أن كل ما يقسم على احد عشر فينبغي أن يؤخذ لكل احد عشر واحد ، ولكل

ولكل مائة وعشرة : عشرة ، ولكل الف ومائة : مائة ؛ وكذلك ما يقسم على ثمانية عشر ، فسبيله أن يؤخذ لكل ثمانية عشر : واحد ، ولكل مائة وثمانين عشرة ، ولكل ألف وثمانمائة مائة فاذا اردنا أن نقسم بعد ذلك عدداً كثير المراتب على عشرات وآحاد فينبغي أن نبسط اكثر المراتب من جنس المرتبة التي تحتها ، ثم نقسمها ؛ الا أن يكون أقل من العدد المقسوم عليه ، فنبسطة مرة اخرى ، ثم نقسم .

مثال ذلك انا أردنا أن نقسم أربعة الف وستمائة وأربعة وعشرين على ستة عشر : بسطنا الأربعة الف مئتين ، فكان مع الستمائة : ستة وأربعين ، ثم قسمناه على الستة عشر ، لانها اكثر من ستة عشر ، فخرج من القسم اثنان ، وهو مائتان ، فيبقى [٥٤٥] أربعة عشر وهي أقل من ستة عشر ، وهي مئتين ، فبسطناه عشرات ، فكان مع العشرين : مائة واثنين وأربعين ، قسمناه على الستة عشر ، فخرج من القسمة ثمانية ، وهي ثمانون ، ويبقى أربعة عشر ، وهو أقل من ستة عشر ، وهو عشرات ، فاذا بسطانها آحاداً صار مع الأربعة : مائة وأربعة وأربعين ، قسمناه على الستة عشر ، فخرج من القسم تسعة ، وهو آحاد ، أضفناه الى ما حفظناه ، فصارت الجملة مائتين وتسعة وثمانين ، وهو ما يكون من قسمة أربعة ألف وستمائة وأربعة وعشرين على ستة عشر .

وكذلك لو أردنا أن نقسم ستة ألف ومائتين وثلاثة وأربعين على ستة وتسعين : بسطنا الستة الف مئتين ، فكان مع المائتين اثنين وستين ، وهو أقل من ستة وتسعين ، فبسطناها مرة اخرى ، فكان مع الأربعين ستمائة وأربعة وعشرين ، فاذا قسمناها على الستة والتسعين كان الخارج من القسم ستة ، وهو ستون ، لانها عشرات على آحاد ، وبقي ثمانية وأربعون ، بسطانها آحاداً ، فكان مع الثلاثة : اربع مائة وثلاثة وثمانين . فاذا قسمناها على ستة وتسعين كان الخارج من القسم خمسة وربع ثمن ،

أضفناها الى ما معنا فصار الجميع خمسة وستين وربع ثمن وهو ما يخرج من
قسمة ستة الف ومائتين وثلاثة واربعين على ستة وتسعين .

وجه في قسمة المراتب الكثيرة على آحاد وعشرات ، على مذهب الكتاب

ان الكتاب اذا أرادوا أن يقسموا عدداً كثير المراتب على آحاد
وعشرات ، طلبوا عدداً اذا ضرب في المقسوم عليه كان مثل المقسوم ،
فاذا وجدوا ذلك العدد ، كان هو الذي يخرج من القسم . الا أنهم
ليس يحفظونه [٤٥ ظ] على الترتيب ، ولو حفظوه وعملوا فيه حسب
ما يجب ، كان يمكنهم أن يقسموا مراتب كثيرة على مراتب كثيرة .
ونحن نبين كيفية استعمالها في مثال يسهل على الناظر في هذا الكتاب
العمل بها .

وذلك أنا لو أردنا أن نقسم ثلاثمائة وخمسين على اثني عشر طلبنا
عدداً اذا ضربناه في اثني عشر كان ثلاثمائة وخمسين ، أو قريباً منه ،
مما هو أقل منه . ونطلبها أولاً عشرات : فنجدها عشرين . فاذا ضربناها
في اثنين عشر كان مائتين وأربعين . فاذا أسقطناها من ثلاثمائة وخمسين
صار الباقي مائة وعشرة . ثم نطلب عدداً اذا ضربناه في اثني عشر كان
مائة وعشرة ، أو قريباً منه مما هو أقل منه ، فيكون تسعة . فاذا
ضربناها في اثني عشر كان مائة وثمانية ، ويبقى اثنان ، نسبناها من
الاثني عشر ، ونجمعها مع ما حفظناه ، فيصير تسعة وعشرين وسدساً .
وهو ما يكون من قسمة ثلاثمائة وخمسين على اثني عشر .

وكذلك لو أردنا أن نقسم ثلاثة وعشرين ألفاً وخمسة مائة على أربعة
وثمانين طلبنا عدداً اذا ضربناه في أربعة وثمانين كان ثلاثة وعشرين
ألفاً وخمسة مائة . وذلك بأن نطلب أولاً عدداً اذا ضربناه في أربعة
وثمانين يكون مائتين وثلاثين أو قريباً منه ، فوجدناه اثنين . فاذا

ضربناها في أربعة وثمانين كان مائة وثمانية وستين . فاذا أسقطناها
من مائتين وثلاثين صار الباقي اثنين وستين ، فيكون مع الخمسين مائة سبعة
وستين ، وهو أقل من أربعة وثمانين ، بسطناها عشرات ، فصارت ستمائة
وسبعين . ثم طلبنا عدداً اذا ضربناه في أربعة وثمانين كان ستمائة
وثمانية وثمانين . فان أسقطناها من الستمائة والسبعين بقي اثنان
وثمانين ، وهو أقل من أربعة وثمانين ، فبسطنا عشرات ، فصار ثمانمائة
وعشرين . طلبنا عدداً اذا ضربناه [٤٦ و] في أربعة وثمانين كان ثمان مائة
وعشرين أو أقل منه ، فوجدناها تسعة . فاذا ضربناها في أربعة وثمانين
كان سبع مائة وستة وخمسين ، فاذا أسقطناها من ثمان مائة وعشرين
كان الباقي أربعة وستين ، وهو ثلثان وثلثا سبع . فاذا جمعناها كلها
صار مائتين وتسعة وسبعين وثلثين وثلثي سبع . وهو ما يكون من
قسمة ثلاثة وعشرين ألفاً وخمسة مائة على أربعة وثمانين .

القسمة على مراتب كثيرة

فاذا أردنا أن نقسم ثلاثة وثمانين ألفاً وسبع مائة وثمانية وأربعين
على ثلاثمائة وأربعة وثمانين : ضربنا الثلاثمائة والاربعة والثمانين في
مرتبة تكون قريباً من ثمانين ألفاً ، وهو مائة ، فيصير ثمانية وثلثين
ألفاً وأربع مائة . ثم طلبنا عدداً اذا ضربناه فيه كان ثمانين ألفاً أو قريباً
منه ، فكان اثنين ، ضربناهما في ثمانية وثلثين ألفاً وأربع مائة فيصير
سنة وسبعين ألفاً وثمان مائة . أسقطناها من ثلاثة وثمانين ألفاً وسبع
مائة وثمانية وأربعين ، بقي ستة ألف وتسع مائة وثمانية وأربعون .
ضربنا الثلاثمائة والاربعة والثمانين في عشرة ، لانا ضربنا الاول في مائة ،
فكان ثلاثة ألف وثمان مائة وأربعين . ثم طلبنا عدداً اذا ضربناه ، في
ثلاثة ألف وثمان مائة وأربعين كان ستة ألف وتسع مائة وثمانية وأربعين ،

أو قريبا منه ، فكان واحدا ، لأنه لا يتم اثنين . وأسقطنا مما معنا ، وهو ستة ألف وتسع مائة وثمانية وأربعين ، فصار الباقي ثلاثة آلاف ومائة وثمانية . ثم طلبنا عددا اذا ضربناه في ثلاثمائة وأربعة وثمانين كان ثلاثة ألف ومائة وثمانية ، فكان ثمانية . فاذا ضربناها في ثلاثمائة وأربعة وثمانين كان ثلاثة ألف واثنتين وسبعين . فاذا أسقطناها مما بقي معنا ، وهو ثلاثة ألف ومائة وثمانية ، صار الباقي ستة وثلاثين . فاذا [٤٦ظ] نسبناها من ثلاثمائة وأربعة وثمانين كان نصف سدس ونصف سدس ثمن ، وان شئنا قلنا نصف ثمن وربيع وربيع ثمن ، وهو أحسن . فاذا جمعنا ذلك كله كان مائتين وثمانية عشر ونصف ثمن وربيع ثمن ، وهو ما يكون من قسمة ثلاثة وثمانين ألفا وسبع مائة وثمانية وأربعين على ثلاثمائة وأربعة وثمانين .

وجه قريب في قسمة المراتب الكثيرة بعضها على بعض

فاذا أردنا ذلك فينبغي أن نكتب العددين في سطرين ، كما فعلناه في الضرب ، ونجعل ابتداءه بأعلى المراتب ، ونكتب من كل مرتبة أحادها فقط ، فان كانت مرتبة ليس فيها عدد رقمنا موضعها لحفظ المراتب . وان كان أول مرتبة من المقسوم عليه أكثر من أول مرتبة من المقسوم جعلنا ابتداء كتابتنا المقسوم عليه تحت المرتبة الثانية من المقسوم . ثم طلبنا عددا اذا ضربناه في المقسوم عليه كان مثل العدد الذي فوقه من العدد المقسوم ، أو قريبا منه ؛ وطلب ذلك سهل ، وذلك بأن نطلب عددا اذا ضربناه في أول مرتبة من مراتب المقسوم عليه وثانيها ، كان أول مرتبة من مراتب المقسوم وثانيها . فان كان أول مرتبة من مراتب المقسوم عليه أكثر من أول مرتبة من مراتب المقسوم طلبنا عددا اذا ضربناه في أول مرتبة من مراتب المقسوم عليه وثانيها كان ثلاث مراتب من مراتب المقسوم أو قريبا منه . فاذا وجدنا ذلك ضربنا العدد الموجود

في جميع أعداد المقسوم عليه ، على المثال الذي يقوم في الضرب ، وكتبناه في سطر تحت المقسوم عليه ، ونقصنا ما في كل مرتبة من مراتب العدد المجتمع من الضرب من مراتب [٤٧و] العدد المقسوم ، كل مرتبة من جنسه . فما بقي كتبناه مع العدد المقسوم عليه في سطرين ، كما فعلناه أولا ، وحفظنا العدد الذي وجدناه ومرتبته . ثم طلبنا عددا آخر اذا ضربناه في العدد المقسوم عليه كان مثل ما بقي من العدد أو قريبا منه ، كطلبنا في الدفعة الأولى . ولا يزال يفعل ذلك حتى يفنى العدد المقسوم ، أو يبقى منه ما هو أقل من العدد المقسوم عليه . فتكون الأعداد التي وجدناها هي التي خرجت من القسمة ، وما بقي لا يتم واحداً نسبناه من العدد المقسوم عليه فيكون كسورا منه .

مثال ذلك أنا أردنا أن نقسم ثلاثمائة ألف وأربعين ألفا وتسع مائة وستة وخمسين على تسع مائة وخمسة وأربعين :

كتبنا العددين في سطرين على هذه الصورة :

ثلاثة	اربعة	×	تسعة	خمسة	ستة
	تسعة		اربعة	خمسة	

فكتبنا تسعة تحت الاربعة ، لأنها أكثر من ثلاثة ، وكتبنا في المرتبة الثالثة من السطر الأول ترقيمة لأنها موضع الالوف ، ولم يكن فيها شيء من الأعداد .

ثم طلبنا عددا اذا ضربناه في تسع مائة وخمسة وأربعين كان ثلاثة ألف وأربع مائة وتسعة : وذلك بأن نطلب عددا اذا ضربناه في تسعة كان أربعة وثلاثين ، أو قريبا منه ، مما هو أقل منه ، واذا ضربته في الباقي كان مثل الباقي . فوجدناها ثلاثة ، فكتبناها تحت تسعة ، وضربناها في جميع الأعداد التي في السطر الثاني ، وكتبنا كل شيء × هذه «الترقية» تظهر في م . أما في ل فقد ترك مكانها فراغ . وفي الصور التالية اعتمدنا م فهي أكمل .

تحت العدد الذي ضرب فيه ، وجعلناها على المثال الذي تقدم في الضرب ، فيصير على ما في هذه الصورة :

المقسوم	ثلاثة	اربعة	—	تسعة	خمسة	ستة
المقسوم عليه	—	تسعة	اربعة	خمسة	—	—
فذلك	ثلاثة	—	—	—	—	—
ما اجتمع من الضرب	اثنان	ثمانية	ثلاثة	خمسة	—	—

فاذا أنقصنا كل شيء مما في السطر الثالث مما فوقه من السطر الاول ، وكتبنا الباقي منه مع العدد المقسوم عليه في سطرين ، صارت على هذه الصورة :

خمسة	سبعة	اربعة	خمسة	ستة	الذي خرج من القسمة
تسعة	اربعة	خمسة	ثلاثة	—	—

وعزلنا العدد الذي وجدناه ، وهو ثلاثمائة ، ناحية ، لانا قسمنا عشرات ألوف على مئين .

ثم طلبنا عددا اذا ضربناه في تسعمائة وخمسة وأربعين كان خمسة ألف وسبع مائة وأربعين ، أو قريبا منه ، مما هو أقل منه ، فوجدناه ستة . فاذا ضربناه في جميع الاعداد التي في السطر الثاني وأثبتناه في سطر ثالث ، كل شيء تحت مرتبته ، صار على هذه الصورة :

خمسة	سبعة	اربعة	خمسة	ستة
تسعة	اربعة	خمسة	—	—
ما اجتمع من الضرب	خمسة	ستة	سبعة	—

فاذا أسقطنا كل شيء منها من العدد الذي فوقه ، وكتبنا الباقي مع العدد المقسوم عليه في سطرين ، كما فعلناه في الاول ، صار على هذه الصورة :

سبعة	خمسة	ستة	الذي خرج من القسم
تسعة	اربعة	خمسة	ثلاثة ستة

× هذه الأشارة في النسختين .

[١٥٨] ثم عزلنا الذي خرج من القسم ، وهو ستون ، لانها ألوف

على مئين مع ما خرج أولا ، ناحية ، وطلبنا عددا اذا ضربناه في تسعة كان مثل الذي بقي من العدد المقسوم ، أو قريبا منه ، مما هو أقل منه ، فلم نجد شيئا ، لأن التسعة كانت أكثر مما فوق ، وعلمنا أن ما بقي لا يتم منه واحد ، فنسبناه من تسع مائة وخمسة وأربعين ، فكان أربعة أخماس . فقلنا أن الذي خرج من قسمة ثلاثمائة ألف وأربعين ألفا وتسع مائة وستة وخمسين على تسع مائة وخمسة وأربعين هو ثلاثمائة وستون درهما وأربعة أخماس درهم، فعلى هذا ينبغي أن تكون قسمة المراتب الكثيرة ، بعضها على بعض . فاذا ضبطت القسمة على ما شرحناه أمن صاحبه من غلط يجري ، وسلم حسابه وسهل عليه حفظه ، ولم يحتاج الى معاودة فيه ، ان شاء الله .

الباب الثالث

في استخراج الأعداد التي تخرج منها الكسور وجمعها ونقصانها

وهو خمسة فصول

الفصل الأول (٢١)

في الأعداد المشتركة والمتباينة

الأعداد تنقسم الى نوعين : مشترك ومتباين . أما المشترك فهي الأعداد التي تشترك في كسر ما من الكسور . وذلك مثل خمسة عشر وأربعة وعشرين ، فانهما يشتركان في الثلث : فان للخمسة عشر ثلث وهو خمسة ، وللاربعة وعشرين أيضا ثلث ، وهو ثمانية . وكذلك أيضا الاثنا عشر والثمانية عشر والثلاثين ، فانها مشتركة في النصف والثلث والسدس . فان لكل واحد منها نصف وثلث وسدس . فأمثال هذه الأعداد يقال لها مشتركة .

وأما المتباينة فهي الأعداد التي لا تشترك في كسر ، وان وجد لاحدها كسر ما فليس يوجد للآخر ذلك الكسر . وذلك مثل خمسة عشر وثمانية وعشرين . فان لكل واحد [٤٨ظ] منهما كسورا وليس للآخر تلك الكسور . ألا ترى أن للخمسة عشر من الكسور الثلث والخمسة ، وليس للثمانية والعشرين واحد منهما ، والثمانية والعشرون لها من الكسور النصف والرابع والسبع ونصف السبع وربيع السبع ، وليس للخمسة عشر شيء منها . وكذلك الثمانية عشر والأحد عشر : فان للثمانية عشر من الكسور النصف والثلث والسدس والتسع ونصف التسع ، وليس يوجد للأحد عشر شيء من هذه الكسور . فمثل هذه الأعداد يقال لها المتباينة .

وجه في استخراج الأعداد المشتركة والمتباينة

وقد ذكر أقليدس في المقالة السابعة ذلك على جهة العدد ، وفي المقالة العاشرة على جهة الخطوط . الا أن الذي ذكره لا يصلح للمبتدئ ولمن لا يكون له رياضة في صناعة الهندسة . وينبغي أن نورد ذلك في هذا الموضع على جهة تقرب على المتعلمين فهمه وتسهيل على الناظر في هذا الكتاب علمه ، فنقول :

إذا كان لنا أعداد ، وأردنا أن نعرف أنها مشتركة أم متباينة ، وان كانت مشتركة ففي أي كسر تشترك ، فانا نقسم العدد الكثير على العدد القليل ، فان انقسم عليه ولم يبق منه شيء أقل من الاقل ، قيل أن العدد القليل يعد العدد الكثير ، وان الاكثر اضعاف الاقل ، وذلك مثل اثنا عشر ، وثمانية وأربعين : فانا اذا قسمنا العدد الكثير ، وهو ثمانية وأربعين ، على العدد القليل ، وهو اثنا عشر ، انقسم عليه ، وخرج من القسم أربعة ، فعند ذلك يقال أن الاثني عشر تعد الثمانية والاربعين أربع مرات ، وانها ربعها ، وان الثمانية والاربعين هي أربعة أضعاف الاثني عشر . وان كان الاكثر لا ينقسم على الاقل ، لكن يبقى منه بقية أقل من الاقل ولا تتم منه واحدا في القسمة ، قسمنا القليل على تلك البقية ، فان انقسم [٤٩و] عليه فان كسر تلك البقية هو الذي يشتركان فيه ، وان لم ينقسم عليه لكن يبقى منه بقية أخرى ، قسمنا البقية الاولى على البقية الثانية ، ولا نزال نفعل ذلك الى أن ننتهي في القسمة الى بقية تنقسم على البقية التي قبلها . فيكون لتلك الأعداد من الكسور جميع ما للبقية التي انقسمت عليها ، وتكون تلك الأعداد مشتركة في كسور ذلك العدد . وان لم ننته الى عدد تنقسم عليه البقايا التي قبلها حتى تبلغ في القسمة الى أن تصير البقية واحدا ، فان تلك الأعداد هي متباينة ، غير متفقة في شيء من الكسور .

مثال ذلك في الأعداد المشتركة

انا اذا أردنا أن نعرف الخمسة عشر والاحد والثمانين : هما مشتركان أم هما متباينان ؟ قسمنا الاحد والثمانين على الخمسة عشر ، فخرج من القسم خمسة وبقي ستة لا يتم منها واحد ، قسمنا عليه الخمسة عشر ، فخرج من القسم اثنان ، وبقي ثلاثة . لا يتم منها أيضا واحد ، قسمنا عليها الستة ، وهي البقية الاولى ، فانقسمت عليها ، فعلمنا أن الخمسة عشر والاحد والثمانين يشتركان في الثلث ، الذي هو كسر الثلاثة .

وكذلك لو أردنا أن نعرف ان مائة وستة وخمسين ، وثلاثمائة وثمانية وأربعين ، مشتركان هما أم متباينان ؟ قسمنا الكثير ، وهو ثلاثمائة وثمانية وأربعون ، على القليل ، وهو مائة وستة وخمسون ، فخرج من القسم اثنان ، وبقي منها ستة وثلاثون لا يتم منها واحد . قسمنا عليها القليل ، وهو مائة وستة وخمسون ، فخرج من القسم أربعة وبقي اثناعشر ، أقل من ستة وثلاثين ، قسمنا عليه الستة والثلاثين ، فانقسمت عليها . فعلمنا أن هذين العددين ، أعني الثلاثمائة والثمانية والأربعين ، والمائة والستة والخمسين ، مشتركان ، وانهما يتفقان في جميع الكسور التي للاثنى عشر ، وهي النصف والثلث [٤٩ظ] والربع والسادس ونصف السدس .

في اشتراك الأعداد الكثيرة

فان كانت أعداد كثيرة وأردنا أن نعرف أنها مشتركة هي أم متباينة . وان كانت مشتركة ففي أي الكسور تشترك ، فانا نعرف ذلك أولا في عددين بمثل الطريقة التي ذكرناها ، ثم نتعرف الاشتراك بين العدد الذي يشتركان في كسوره وبين العدد الثالث ، فان اشتركا فان العدد الذي يشتركان في كسوره هو الذي تشترك الأعداد الثلاثة في كسوره ، وان لم يشتركا فان الأعداد الثلاثة متباينة . وكذلك نعلم في باقي الأعداد .

مثال ذلك انا أردنا أن نعلم أن اثنين وأربعين وثلاثة وستين واحد

وتسعين هل تتفق في شيء من الكسور أو تنباين ولا تشترك ، فعرفنا بالطريقة التي تقدم ذكرها اشتراك الاثنين والأربعين والثلاثة والستين ، فوجدناهما يتفقان في كسور أحد وعشرين وان لهما جميعا من الكسور ما لاحد وعشرين . ثم نظرنا في أمر الاحد والعشرين والاحد والتسعين فوجدناهما يتفقان في السبع ، فعلمنا أن الاثنين والأربعين والثلاثة والستين والاحد والتسعين قد اشتركت في السبع ، وانه يوجد لكل واحد منها سبع . وكذلك لو أردنا أن نعرف أن مائتين وتسعة ومائة وسبعة وثمانين ومائة واثنين وثلاثين مشتركة هي أم متباينة استخرجنا الاتفاق الذي بين مائتين وتسعة ومائة وسبعة وثمانين فكان من أحد عشر ، وذلك أن كل واحد منهما ينقسم على أحد عشر ، ثم نظرنا في أمر الاحد عشر وأمر المائة والاثنين والثلاثين ، وهما يشتركان في شيء ، فوجدنا الاحد عشر تعد المائة والاثنين والثلاثين اثني عشر مرة ، فقلنا أن تلك الأعداد الثلاثة تتفق في جزء من أحد عشر ، وانه يوجد لكل واحد منها جزء من أحد عشر .

مثال الأعداد [٥٠ و ٩] المتباينة

فان أردنا أن نعرف خمسة وستين واثنين وأربعين هل يتفقان في شيء من الكسور أم هما متباينان ، سلكنا فيهما الطريقة التي ذكرناها ، وذلك أنا قسمنا الخمسة والستين على اثنين وأربعين فخرج من القسم واحد وبقي ثلاثة وعشرون ، أقل من اثنين وأربعين قسمنا عليه الاثنين والأربعين ، فبقي منه تسعة عشر ، قسمنا عليها الثلاثة والعشرين ، فبقي منه أربعة ، قسمنا عليها التسعة عشر ، فبقي منه ثلاثة ، قسمنا عليها الأربعة ، فبقي منها واحد . فقد انتهى من القسمة الى الواحد ، فقلنا أن الخمسة والستين والاثنين والأربعين هما عددان متباينان ولا يتفقان في شيء من الكسور .

وكذلك نعمل في سائر الأعداد المتباينة والمشاركة ان شاء الله .

في معرفة الأعداد التي تخرج منها الكسور

ينبغي أن نعلم أن الذي يحتاج إليه في هذا الموضوع هو معرفة أقل الأعداد التي تخرج منها الكسور ، وهي التي يسميها الحساب : مخرج الكسر . وذلك أنا نجد أعدادا كثيرة تتفق في كسور ما ولا تكون أقل عدد توجد فيه تلك الكسور . وذلك مثل الستة والثلاثين فإن لها السدس والتسع ، والأربعة والخمسين لها أيضا السدس والتسع . إلا أنهما ليسا بأقل عدد له هذه الكسور التي نريدها ، فإنا نجد عددا أقل منهما له نصف وسدس وتسع وهو ثمانية عشر .

فاذا كان الأمر على ما ذكرناه فينبغي أن نذكر طريقا به نعرف أقل الأعداد التي تخرج منها الكسور التي نريدها .

وقد ذكر ذلك أفليدس في كتابه في الأصول [٥٠ظ] إلا أنه على جهة الخطوط . ونحن نبين ذلك في هذا الموضوع بطريق واضح ومثال مقنع يصلح للمبتدئ والمنتهي إن شاء الله ، فنقول :

إن جميع أنواع الكسور (سوى) التي يسميها الكتاب الصم هي أربعة ، وإن سائرهما كلها مركبة منها ، وإليها ترجع ، وهي النصف والثلث والخمس والسبع . وباقي الكسور بأسرها هي مركبة من هذه . كذلك سائر الأعداد ، سوى الصم على مذهب الكتاب ، فإنها مركبة من الأعداد التي لهذه الكسور . ألا ترى أن جميع الأعداد التي لها نصف هي مركبة من الاثنين ، وإن جميع الأعداد التي لها ثلث هي مركبة من الثلاثة ، وكذلك ما يتركب من الخمسة والسبعة . فاذا أردنا أن نجد عددا تخرج منه كسور ما وكانت تلك الكسور بعض هذه الأربعة ، ضربنا أعدادها بعضها في بعض ، فما اجتمع فهو العدد الذي تخرج منه تلك الكسور .

مثال ذلك أنا أردنا أن نجد عددا له ثلث وسبع : ضربنا الثلاثة ، وهو العدد الذي يخرج منه الثلث ، في السبعة ، وهو العدد الذي يخرج منه السبع ، فكان أحد وعشرين ، وهو أقل عدد له ثلث وسبع ، وما يتركب منهما . فإن كل عددين كان لهما شيء من الكسور ، وضرب أحدهما في الآخر ، فإن الذي يجتمع يكون له جميع الكسور التي إلى العددين وجميع الكسور التي تتركب من تلك الكسور .

مثال ذلك أن الأربعة لها نصف وربع ، والتسعة لها ثلث وتسع ، فاذا ضرب الأربعة في التسعة كان ستة وثلاثين ، فتكون الستة والثلاثين لها نصف وربع وثلث وتسع ، وهي الكسور التي كانت للأربعة والتسعة ، ويكون لها أيضا نصف سدس ، ونصف تسع ، وغير ذلك [٥١و] من كسور أخرى . وذلك كله يتركب من العددين اللذين ضرب أحدهما في الآخر . فإن أردنا أن نجد عددا له نصف وثلث وخمس ضربنا الاثنين في الثلاثة فكان ستة ، ثم ضربناها في الخمسة ، فكان ثلاثين ، وهو العدد الذي له نصف وثلث وخمس ، وما يتركب منها ، فلها أيضا من الكسور السدس والعشر وثلث العشر . وإنما صار لها ذلك لأن السدس يتركب من النصف والثلث ، والعشر يتركب من النصف والخمس ، وثلث العشر يتركب من الخمس والسدس .

ولو أردنا أن نجد عددا تكون له الكسور الأربعة ضربنا الثلاثين في سبعة فكان مائتين وعشرة ، وهو العدد الذي له نصف وثلث وخمس وسبع ، وجميع ما يتركب من هذه الأجناس الأربعة بثلاث ازدواجات وهو خمسة عشر كسرا .

معرفة الكسور المتباينة

وكذلك نعمل في جميع الكسور التي أعدادها متباينة ، وذلك أنا نضرب بعضها في بعض ، فما اجتمع منها فهو أقل عدد تخرج منه تلك الكسور مثال ذلك أنا أردنا أن نجد عددا له ثمن وتسع : ضربنا الثمانية

في التسعة ، فكان اثنين وسبعين ، وهو أقل عدد له ثمن وتسع . وانما ضربنا التسعة في الثمانية لأنهما متباينان ، لا يتفقان في شيء من الكسور . فان الثمانية لها من الكسور النصف والربع والثمن ، وليس للتسعة واحد منها . وكذلك للتسعة ثلث وتسع ، وليس للثمانية واحد منها . فتكون الاثني والسبعين لها الثمن والتسع وجميع الكسور التي كانت (للثمانية) والتسعة أيضا ، وجميع ما يتركب من تلك الكسور [٥١ظ] أيضا . ألا ترى أن لها سدسا ، وليس لواحد من التسعة والثمانية سدس ، إلا أن للثمانية نصف وللتسعة ثلث ، فكان السدس مركبا من النصف والثلث ، صار للاثنين والسبعين ، المركب من التسعة والثمانية ، أيضا سدس . وكذلك الامر في سائر الكسور المشتركة منها .

معرفة الكسور المشتركة

فان كانت اعداد تلك الكسور مشتركة فانا نأخذ بقسط أصغر الكسور التي يتفق فيها عددان أولا من أحدهما ، ونضربه في العدد الآخر ، وما اجتمع نأخذ بقسط أصغر الكسور التي يتفق فيها العدد المجتمع وعدد ثالث من أحدهما ، ونضربه في الآخر ، وكذلك نفعل بما يجتمع مع عدد رابع وخامس ، الى نأتي على جميع الكسور . فما حصل بعد ذلك فهو العدد الذي تخرج منه تلك الكسور . مثال ذلك اذا أردنا أن نجد عددا له سدس وثمان ، أخذنا بقسط الكسر الذي تشترك فيه الستة والثمانية ، وهو النصف من أحدهما وضربناه في الآخر ، فكان أربعة وعشرين . وذلك اننا ضربنا نصف الثمانية في الستة ، كان أربعة وعشرين ، ولو ضربنا نصف الستة في الثمانية كان أيضا أربعة وعشرين . فالاربعة والعشرين هو أقل عدد له سدس وثمان .

وكذلك لو أردنا أن نجد أقل عدد له ربع وسدس وتسع : ضربنا نصف الاربعة في الستة ، أو نصف الستة في الاربعة ، لأنهما يشتركان

في النصف ، فكان اثني عشر . وهو أقل عدد له ربع وثلث . ثم نضرب ثلث الاثني عشر في التسعة ، أو ثلث التسعة في الاثني عشر ، لأنهما يتفقان في الثلث ، فيكون ستة وثلاثين ، وهو أقل عدد له ربع وسدس وتسع .

فان شئنا ضربنا في الابتداء ثلث الستة في التسعة فيكون ثمانية عشر ، أو ثلث التسعة في الستة ، فيكون أيضا ثمانية عشر ، لان الستة والتسعة يتفقان [٥٢و] في الثلث . ثم ضربنا نصف الثمانية عشر في الاربعة ، أو نصف الاربعة في الثمانية عشر ، فيكون أيضا ستة وثلاثين . وان شئنا ضربنا الاربعة في التسعة ، فيكون ستة وثلاثين ، وأسقطنا الستة ، لأن السدس ركب من النصف والثلث اللذين واحد منهما للاربعة والآخر للتسعة ؛ وقد بينا أن كل عددين يكون لهما كسران فان ما يجتمع من ضرب أحدهما في الآخر يكون له الكسور التي تتركب من ذينك الكسرين . فلأجل ذلك علمنا أن ما يكون من ضرب الاربعة في التسعة يكون له أيضا سدس .

وان شئنا ضربنا الستة في نفسها ، وأسقطنا الاربعة والتسعة لأن الستة لها نصف وثلث ؛ وكل عدد يكون له نصف وضرب في مثله ، كان المجتمع له ربع ، وكذلك ما يكون له ثلث وضرب في مثله ، فانه يكون له تسع . فاذا ضربنا الستة في مثلها كان المجتمع له ربع وسدس وتسع . فان أردنا أن نجد عددا له نصف سدس ونصف تسع أخذنا أقل عدد له نصف سدس ، وهو اثنا عشر ، وأقل عدد له نصف تسع ، وهو ثمانية عشر ، ثم ننظر ما يتفقان فيه من الكسور فنجدهما يتفقان في عدة كسور ، وهي النصف والثلث والسدس ، وأصغرها كلها السدس . فنضرب سدس أحدهما في الآخر ، فيكون ستة وثلاثين ، وهو أقل عدد له نصف سدس ونصف تسع .

نوع آخر من اشتراك الكسور

فان أردنا أن نجد أقل عدد له نصف وثلث وسدس وثمان ، علمنا أن النصف يدخل في السدس والثمان ، وذلك أن كل عدد له سدس أو له ثمن فان له نصفاً ، فان الثمن والسدس مركبان من النصف ؛ فلأجل ذلك أسقطنا النصف [٥٢ظ] وعلمنا أيضاً أن الثلث يدخل في السدس ، فان كل عدد له سدس ، له ثلث ؛ فأسقطنا الثلث أيضاً . وبقي سدس وثمان . فنطلب حينئذ عدداً له سدس وثمان كما تقدم ذكره ، فنجدها أربعة وعشرين ، وهو أقل عدد له نصف وثلث وسدس وثمان .

وجه في استخراج العدد الذي له الكسور التسعة

فان أردنا أن نجد عدداً له الكسور التسعة ، التي هي الرؤوس ، وهي النصف والثلث الى العشر ، سلطنا في طلبه الطريقة التي ذكرناها قبل . وذلك أنا قد علمنا أن النصف والربع يدخلان في الثمن ، وان الثلث يدخل في التسع ، وان السدس مركب من النصف والثلث ، وان العشر مركب من النصف والخمس . فيبقى من الاعداد التي لا اشتراك بينها أربعة اعداد ، وهي خمسة وسبعة وثمانية وتسعة . فاذا ضربنا بعضها في بعض صار ألفين وخمسمائة وعشرين ، وهو العدد الذي تخرج منه الكسور التسعة x :

ألا ترى أن لها من الكسور النصف ، وهو ألف ومائتان وستون ، والثلث وهو ثمان مائة واربعون ، والربع وهو ستمائة وثلثون ، والخمس وهو خمسمائة وأربعة ، والسدس وهو أربع مائة وعشرون ، والسبع وهو ثلاثمائة وستون ، والثمان وهو ثلاثمائة وخمسة عشر ، والتسع وهو مائتان وثمانون ، والعشر وهو مائتان واثنا وخمسون .
فعلى هذا السبيل ينبغي أن تستخرج جميع الكسور .

x على الهامش في ل نجد عملية ضرب $9 \times 8 \times 7 \times 6$ مكتوبة بحروف عبرية ، ما عدا حاصل الضرب فهو بالحروف الهندية .

وجه آخر في استخراج الكسور التسعة

قد علمنا أن الكسور التي هي الأصول : أربعة ، وهي النصف والثلث والخمس والسبع . [٥٣و] وان العدد الذي تخرج منه تلك الكسور هو مائتان وعشرة ، فان له جميع الكسور التي تتركب منها ، أعني من النصف والثلث والخمس والسبع . فمنها الذي نحتاج اليه في الكسور التسعة السدس والعشر . والكسور التي ليس للمائتين وعشرة : الربع والثمان والتسع . وقلنا أن الربع يكون من ضرب نصف في نصف ، وكذلك الثمن ، فاما التسع فانه يكون من ضرب الثلث في نفسه فكانا قد وجدنا عدداً له نصف وثلث وخمس وسدس وسبع وعشر ، والذي نريد بعد ذلك أن يكون له ربع وثمان وتسع . لكن الربع يدخل في الثمن ، وما له ثلث اذا ضرب في ما له ثلث كان المجتمع له تسع . فنضرب المائتين والعشرة في ثلاثة فيكون ستمائة وثلثين ، ونريد أن يكون له ثمن ، فنضربها في نصف الثمانية لأنهما يتفقان في النصف ، فيصير ألفين وخمسمائة وعشرين . وهذا باب وحسابه .

الفصل الثالث

في جميع الكسور (٢٣)

فاذا أردنا أن نجمع كسورا أخذنا بقسطها من العدد الذي يجمعها ، وزدنا بعضها على بعض ، ونسبناه من ذلك العدد ، فما حصل من القسمة فهو الذي يكون من جمع تلك الكسور .

مثال ذلك انا أردنا أن نزيد خمسين على ثلاثة أسباع : أخذنا خمسين الخمسة والثلاثين ، وهو العدد الذي له خمس وسبع ، فكان أربعة عشر ، وزدناه على ثلاثة أسباعها ، وهو خمسة عشر ، فكان تسعة وعشرين ،

نسبناه من خمسة وثلاثين ، فكان نصفاً وخمساً وعشراً وخمس سبع * .
وان شئنا قلنا أربعة أخماس وخمس سبع [٥٣ظ] ، وهو ما يكون من
زيادة الخمسين على ثلاثة أسباع .
وكذلك لو أردنا أن نجمع بين ثلاثة أرباع وخمسة أتساع وثلث ثمن ،
أخذنا عدداً له هذه الكسور ، وهو اثنان وسبعون ، وزدنا ثلاثة أرباعه ،
وهو أربعة وخمسون ، على خمسة أتساعه ، وهو أربعون ، فما حصل
زدنا عليه ثلث ثمنه ، وهو ثلاثة ، فصار الجميع سبعة وتسعين ، أسقطنا
منه اثنين وسبعين بواحد ، ونسبنا الباقي ، وهو خمسة وعشرون ، من
الاثنين والسبعين ، فكان ثلثاً وثمان تسع ، وقلنا أن الذي يجتمع من
ثلاثة أرباع وخمسة أتساع وثلث ثمن هو واحد وثلث وثمان التسع * .
فان أردنا أن نزيد سبعين وثمان على ثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر ،
أخذنا من العدد الذي تجتمع فيه هذه الكسور ، وهو سبع مائة وثمانية
وعشرون ، بقسط كل واحد من هذه الكسور ، وجمعناها فكان أربع
مائة وسبعة وستين ، ثم نسبناها من سبع مائة وثمانية وعشرين ، فكان
نصفاً وثماناً وثلاثة أجزاء من مائة واثنين وثمانين * . وان شئنا نسبناها
من الاصل وقلنا أنها أربع مائة وسبعة وستين جزءاً من سبع مائة
وثمانية وعشرين * .

وجه في جمع الكسور على مذهب الكتاب

من سبيلهم اذا أرادوا أن يجمعوا كسوراً أن يجعلوها كلها عشراً
وينسبونها من الستين ، ليكون ذلك أسهل عليهم ، فان رياضتهم بالستين
وبأجزائها أكثر منها بالاعداد الاخر ، اذ كانوا قد حفظوها ، على ما بينا
في المنزلة الاولى من هذا الكتاب ، ولا يحتاجون أن يتعبوا في استخراج
الاعداد التي تخرج منها الكسور * . ولجل ذلك اختار المنجمون أيضاً
من سائر الاعداد الستين وجعلوا سائر حساباتهم راجعة اليها ، ليكون

* في م زيدت العبارة : وان شئنا قلنا ثلثين وثلثي سبع وثلثي عشر * .

أسهل عليهم في تصرفهم في أعمالهم * . فانه لا يوجد في الاعداد التي بين
الواحد والمائة [٥٤ و] عدد له من الكسور ما للستين * ونحن نبين في
كل باب كيفية الاشتغال فيه ، ان شاء الله * .

فاذا أردنا أن نجمع ثلاثة أرباع وخمسة اثمان وأربعة أتساع :
أخذنا ثلاثة أرباع الستين ، وهو خمسة وأربعون ، وخمسة اثمانه وهو
سبعة وثلثون ونصف ، وأربعة أتساعه وهو ستة وعشرون وثلثان ،
وجمعناها ، فكانت مائة وتسعة وسدس ، أسقطنا منها ستين ، بواحد ،
ونسبنا الباقي ، وهو تسعة وأربعون وسدس ، من الستين ، فكان ثلثاً
وربعاً وثماناً وتسعاً * . فقلنا انا اذا جمعنا ثلاثة أرباع وخمسة اثمان وأربعة
أتساع ، كانت واحداً وثلثاً وربعاً وثماناً وتسعاً * .

وان شئنا قلنا أنها درهم وأربعة دوانيق وتسعة أعشر وسدس * .
وكذلك ان أردنا أن نجمع أربعة أخماس وثلثين وثلاثة أعشار :
أخذنا بقسط كل واحد من هذه الكسور من الستين وجمعناها فكانت
درهم وأربعة دوانيق وستة أعشر * . وان شئنا قلنا : ثلثان وعشر * .

الفصل الرابع

في نقصان الكسور

اذا أردنا أن نضع كسراً من كسر : أخذنا بقسط كل واحد من
المنقوص والمنقوص منه من العدد الذي تخرج منه تلك الكسور ، فما كان
أنقصنا ما أصاب المنقوص من الاجزاء مما أصاب المنقوص منه ، فما بقي
نسبناه من ذلك العدد ، فما حصل ، فهو الذي يبقى من الكسور * .

مثال ذلك انا أردنا أن نضع ثلثاً وربعاً من نصف وسبع : أخذنا عدداً
تخرج منه هذه الكسور ، فكان أربعة وثمانين ؛ ثم أسقطنا ثلثه وربعه ،
وهو تسعة وأربعون ، من نصفه وسبعه ، وهو أربعة وخمسون ، فبقي
خمسة ، نسبناها من أربعة [٥٤ظ] وثمانين ، فكان ربع سبع ، وسدس

سبع ؛ وهو الباقي من النصف والسبع اذا أسقطنا منه ثلثا وربعا .
وكذلك لو أردنا أن نسقط خمسين وثلاثة أسباع وأربعة أتساع من ثلثين
وثلاثة أرباع وخمسة أثمان : جمعنا الخمسين والثلاثة أسباع والاربعة
أتساع فكان واحدا وستمائة وثمانية وثمانين جزءا من ألفين وخمسمائة
وعشرين جزءا من واحد ، وجمعنا الثلثين والثلاثة أرباع والخمسة أثمان ،
فكان اثنين ومائة وخمسة أجزاء من ألفين وخمسمائة وعشرين . ثم أسقطنا
الواحد والستمائة والثمانية والثمانين . من اثنين ومائة وخمسة أجزاء
من الاصل ، وهو ألفين وخمسمائة وعشرين . فكان الباقي ألف وتسعمائة
وسبعة وثلاثين . فاذا نسبناها من ألفين وخمسمائة وعشرين كان ثلثين
وعشر وسبع ثمن تسع .

وجه في نقصان الكسور على مذهب الكتاب

فاذا أردنا ذلك فينبغي أن نأخذ بقسط كل واحد من الكسور من
الستين، ونضع أحدهما من الآخر، فما بقي نسبناه من الستين. مثال ذلك
أنا أردنا أن نسقط خمسين وثلاثة أسباع وأربعة أتساع ، من المسئلة
التي تقدم ذكرها ، من ثلثين وثلاثة أرباع وخمسة أثمان : جمعنا الخمسين
وما معها من الكسور فكان واحدا وستة عشر عشيراً وثلث وثلث سبع عشر .
وجعنا أيضا الثلثين وما معها من الكسور فكان درهمين وعشرين ونصف .
وأسقطنا الاقل من الاكثر فبقي ستة وأربعون عشيراً وخمسة أسداس
سبع عشير . فاذا نسبناه من الستين كان ثلثين وعشر وسبع ثمن تسع .
وكذلك [٥٥٥] لو أردنا أن نسقط ثلثي تسع من ثلاثة أرباع عشر :
أخذنا ثلثي تسع الستين وهو أربعة عشر وثلث وتسع ، فأسقطناه من
ثلاثة أرباع عشر ، وهو أربعة عشر ونصف ، فيبقى نصف تسع عشير .
وهو ما يبقى من ثلاثة أرباع العشر اذا أسقطنا منه ثلثي التسع .
وهكذا ينبغي أن يكون جمع سائر أنواع الكسور ونقصانها .

الفصل الخامس

في مسائل من هذا الجنس

فان قيل لنا : ثلاثة أخماس أكثر من أربعة أسباع ؟ أجيبنا بأن ثلاثة
أخماس أكثر من أربعة سباع بخمس سبع . والطريق في ذلك أنا نأخذ عددا
له خمس سبع ، وهو خمسة وثلاثون . ونأخذ ثلاثة أخماسه ، فيكون
أحد وعشرين ؛ ونأخذ أربعة أسباعه ، فيكون عشرين . فنجد الثلاثة
أخماس أكثر من الاربعة أسباع بجزء واحد . فاذا نسبنا ذلك الجزء من
خمسة وثلاثين كان خمس سبع .
وكذلك لو أردنا أن خمسة أتساع أكثر أو أربعة أسباع : أخذنا أقل
عدد له سبع وتسع ، فكان ثلاثة وستين ، وأخذنا أربعة أسباعه فكان
سنة وثلاثين ، وخمسة اتساعه فكان خمسة وثلاثين ، فكان تفاضلها جزء
واحد . فاذا نسبناه من الثلاثة والستين كان سبع تسع ، وهو زيادة
أربعة أسباع على خمسة أتساع .

علم ذلك على مذهب الكتاب

فاذا أردنا ذلك أخذنا أربعة أسباع الستين ، وهو ثلاثة دوايق
وأربعة أعشر وسبعين ، فأسقطنا منه خمسة أتساعه وهو ثلاثة دوايق
وثلاثة أعشر وثلث ، فبقي [٥٥٥] ستة أسباع وثلثي سبع عشير . فاذا
نسبناه من الستين كان سبع تسع . وهو مثل الجواب الاول .
وكذلك ينبغي أن يعمل في جميع أنواع هذه المسائل .

الباب الرابع في ضرب الكسور وقسمتها وهو خمسة فصول

ينبغي أن نعلم أن الكسور جنسان : أحدهما مطلق والآخر منسوب (٢٤) . فاما المطلق فمثل الاثلاث والارباع والاسباع ، وسائر الأنواع التي ذكرناها في المنزلة الأولى من هذا الكتاب .

وأما المنسوبة فهي الدوانيق والحبات والطساسيج والعشران ، وغيرها من الرسوم التي تستعملها الناس في معاملاتهم .

أما المطلق فقد مضى من شرحها وذكر أنواعها ما فيه الكفاية . والذي بقي علينا مما ينبغي أن نذكره : ضرب بعضها في بعض وقسمتها . ونحن نورده في هذا الموضع ان شاء الله .

وأما المنسوب فقد اختلفت أهل البلاد في استعمالها ، وكثر ذلك فيهم . ونحن نذكر منها بلغة ، ليكون ذلك معيناً للناظر في هذا الكتاب على ما يحتاج اليه . فنقول :

ان الدرهم في سائر البلدان التي نعرفها ستة دوانيق .

فاما بالعراق وكور الأهواز ونواحي فارس فهو ثمانية وأربعون حبة ، وستون عشيراً وستة وتسعون فلساً وهو عند أهل بغداد اثنا عشر قيراطاً .

وأما بنواحي خراسان والشام فهو أربعة وعشرون طسوجاً وستة [٥٦ و] وثلاثون حبة .

وأهل خوزستان يقسمون الحبة بأربعة أقسام يسمون كل قسم منها تومنة ، فيكون الدرهم مائة واثنين وتسعين تومنة .

فأما نواحي ما وراء النهر فانهم يستعملون في أكثر معاملاتهم الفلوس ويصرفونها بينهم عدداً ، وهي اجناس مختلفة . فمنها ما يكون : ستة وثلاثون بدرهم ، ومنها ثمانية واربعون بدرهم ومنها ستون بدرهم .

ويتعاملون أيضاً عندهم بدراهم مركبة من عدة اجناس من الجواهر ،

تسمى المسيبية والعنبرية والمحمدية وأخذهم وعطاؤهم بها يكون عدداً .

فأما الدينار فانه أيضاً في سائر البلدان ستة دوانيق .

وهو بنواحي السواد عشرون قيراطاً ، وستون حبة ، وستون عشيراً .

فأما بالبصرة والأهواز ونواحي فارس فهو أربعة وعشرون قيراطاً ،

واثنان وسبعون حبة .

فيكون القيراط في الوجهين جميعاً ثلاث حبات ، وتكون حبة فضة

العراق مثل ثلاثة أرباع حبة خراسان والشام ، وهي مثلها ومثل

ثلثها (٢٥) . وحبة ذهب العراق نصف وثلث حبة البصرة والأهواز وفارس ،

وهي مثلها ومثل خمسها (٢٦) .

فأما نسبة الذهب والفضة فان منها ما يتعلق بوزنها من جهة الثقل ،

وهو له طبيعي . ومنها ما يتعلق باستعمال الناس لها في الأوزان ، وهو

وضعي . فان وزن الفضة هو مثل نصف وخمس وزن الذهب ، أعني أنه

اذا كان جسمان متساويان في المساحة (٢٧) وكان أحدهما فضة والآخر ذهب

كان وزن الفضة مثل نصف خمس وزن الذهب ، ويكون وزن الذهب مثل

وثلاثة أسباع وزن الفضة . وكذلك ان كان جسمان متساويان في الوزن

من هذين الجوهرين كانت نسبة مساحة احدهما الى مساحة الآخر هاتين

[٥٦ ظ] النسبتين بالعكس .

فأما النسبة التي بين دوانيقها فانها لا تغاير شيئاً مما ذكرناه .

فأما بين حباتها فهي مختلفة : وذلك ان حبة الذهب وهي مثل حبة

الفضة ومثل سبعا وحبة الفضة هي مثل سبعة اثمان حبة الذهب .

لان الدرهم هو ثمانية واربعون حبة فضة ، وهو اثنان واربعون حبة

ذهب ، ونسبة أحد هذين العددين من الآخر : هذه النسبة .

فأما بالبصرة وكور الأهواز وفارس فان حبة الفضة هي مثل حبة

الذهب ومثل نصف عشرها . وحبة الذهب هي مثل ستة اسباع حبة

الفضة ومثل ثلثي سبعا . وذلك أن الدرهم عندهم ثمانية واربعون حبة

فضة ، وهو خمسون حبة ذهب وخمسي حبة ، لانه نصف وخمس الدينار ،

ونسبة هذين العددين احدهما عند الآخر هذه النسبة .

فأما أوزان العراق فإنه يزيد على أوزان خراسان وفارس بسدس عشرها ، أعني بسدس عشر أوزان العراق . فيكون دوائيقه وحباته أيضاً تزيد تلك الزيادة .

وأوزان الأهواز تزيد على أوزان فارس مثل سدس عشره ، ونصف عشر عشره . فتكون زيادة أوزان الأهواز على أوزان فارس بنصف عشر عشر .

الفصل الثاني

في ضرب الكسور المطلقة بعضها في بعض (٢٨)

فاذا أردنا أن نضرب كسوراً في كسور ضربنا عدد أجزاء إحدى الناحيتين في عدد أجزاء الناحية الأخرى ، فما حصل نسبناه ، مما يكون من ضرب مخرج [٥٧] أحد الكسرين في مخرج الكسر الآخر .

مثال ذلك انا أردنا أن نضرب أربعة أخماس في ثلاثة أسباع : ضربنا أربعة في ثلاثة ، فكان اثنا عشر ، ونسبناه من خمسة وثلاثين ، الذي هو مخرج الخمس والسبع ، فكان خمساً وسبعاً .

وكذلك لو أردنا أن نضرب نصفاً وثلثاً في ربع وخمس ، ضربنا عدد أجزاء النصف والثلث ، وهو خمسة أجزاء من ستة ، في عدد أجزاء الربع والخمس ، وهو تسعة أجزاء من عشرين ، فكان خمسة وأربعين ، فحفظناه . ثم ضربنا مخرج النصف والثلث ، وهو ستة ، في مخرج الربع والخمس ، وهو عشرون ، فكان مائة وعشرين ، ونسبنا الخمسة والأربعين من مائة وعشرين ، فكان ربعاً وثمانياً ؛ وهو ما يكون من ضرب نصف وثلث في ربع وخمس .

فإن أردنا أن نضرب أربعة أجزاء من أحد عشر في ثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر ، ضربنا الأربعة في الثلاثة فكان اثنا عشر ، ونسبناه من ضرب أحد عشر في ثلاثة عشر ، وهو مائة وثلاثة وأربعون ، فيكون اثنا عشر جزءاً من مائة وثلاثة وأربعين .

ضرب الكسور المتجانسة بعضها في بعض

إذا أردنا أن نضرب أربعة أخماس في ثلاثة أخماس ، ضربنا أربعة في ثلاثة ، فيكون اثني عشر ، وأخذنا من كل خمسة خمس ، فيكون خمسين وخمسي خمس .

[٥٧] وكذلك لو أردنا أن نضرب خمسة أسباع في أربعة أسباع ، ضربنا خمسة في أربعة فكان عشرين ، وأخذنا من كل سبعة سبع ، فيكون سبعين وستة أسباع سبع .

ضرب الكسور المختلفة بعضها في بعض

فإن كانت الكسور مختلفة فإنه يؤخذ من مخرج الكسرين واحد من الكسر الآخر : مثلاً ثلاثة أخماس في أربعة أسباع : فإنه يضرب ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر ، ويؤخذ من كل سبعة ، التي هي مخرج السبع ، خمس ، أو من كل خمسة التي هي مخرج الخمس ، سبع ، فيكون خمساً وسبعاً . وهو ما يكون من ضرب ثلاثة أخماس في أربعة أسباع . وكذلك لو أردنا أن نضرب خمسة أثمان في أربعة أتناسع : ضربنا خمسة في أربعة فكان عشرين ؛ وأخذنا من كل تسعة ثمناً ، أو من كل ثمانية تسعاً . فكان ربعاً وربع تسع ، وهو ما يكون من ضرب خمسة أثمان في أربعة أتناسع .

ضرب الكسور بعضها في بعض ، على مذهب الكتاب

الأجود في ضرب هذه الكسور لمن يكون له رياضة بنسبة الستين أن يجعل أحدهما عشراً ، وتأخذ منه بقسط الآخر ، فما كان ينسب من الستين .

ومن أمثال ذلك المسئلة التي تقدمت وهي انا أردنا أن نضرب نصفاً وثلثاً في ربع وخمس : جعلنا إحدى الناحيتين عشراً ، فإذا جعلنا الربع والخمس عشراً [٥٨] فكان سبعة وعشرين ، ثم أخذنا نصفه وثلثه فكان اثنين وعشرين نصفاً . ثم نسبناه من الستين فكان ربعاً وثمانياً ، وهو مثل الجواب الأول . وإن شئنا جعلنا النصف والثلث عشراً ، فكان خمسين عشيراً ، وأخذنا ربعه وخمسه ونسبناه من الستين فكان أيضاً ربعاً وثمانياً .

الفصل الثالث

في ضرب الكسور المنسوبة بعضها في بعض (٢١)

فاذا أردنا أن نضرب خمسة دوانيق في أربعة دوانيق : ضربنا خمسة في أربعة فكان عشرين ، وأخذنا من كل ستة دانق ، ومن كل واحد حبة ، خراساني وشامي ، فيكون ثلاثة دوانيق وحبتي . وأخذنا من كل واحد حبة وثلاث ، عراقي وفارسي ، فيكون ثلاثة دوانيق وحبتي وثلاثي حبة . وان شئنا نسبنا الدوانيق من الدراهم فتكون الخمسة دوانيق نصفاً وثلاثاً ، والأربعة دوانيق ثلثين ، وضربنا بعضها بعض على الرسم الذي تقدم ذكره .

ضرب القراريط بعضها في بعض

فان أردنا أن نضرب ثلاثة قراريط في قيراطين : ضربنا ثلاثة في اثنين ، فكان ستة ، وأخذنا من كل اثني عشر قيراطاً بغدادياً ، ومن كل ثلاثة حبة عراقي وفارسي ، فيكون حبتين . فان كانت القراريط أهوازية أخذنا من كل أربعة وعشرين قيراطاً ، ومن كل اثني عشر حبة ، فيكون نصف حبة . فان كانت القراريط ذهباً أخذنا من كل عشرين قيراطاً بغدادياً ، ومن كل ستة وثلاثين حبة بغدادية ، فيكون تسعة أعشار حبة ذهب بغدادية وتأخذ من كل أربعة وعشرين قيراطاً بصرياً وفارسيماً ومن كل ثمانية حبة ، فيكون ثلاثة أرباع حبة ذهب بصري وفارسي . فان أردنا أن نضرب ثلاثة قراريط ذهباً بغدادياً في أربعة قراريط ذهب بصري وفارسي : ضربنا ثلاثة في أربعة فكان اثني عشر ، وأخذنا من كل عشرين : قيراطاً بصرياً ، ومن كل أربعة وعشرين : قيراطاً بغدادياً ، ومن كل ثمانية [٥٨ ظ] حبة بغدادية ، ومن كل ستة وثلاثين حبة بصرية وفارسية . فيكون الحاصل من ضرب ثلاثة قراريط ذهب بغدادية في أربعة قراريط ذهب بصري حبة ونصف بغدادية وحبة وأربعة أخماس حبة بصري وأهوازي .

ضرب الحبات بعضها في بعض

فان أردنا أن نضرب خمس حبات فضة في ثلاث حبات فضة : ضربنا خمسة في ثلاثة فكان خمسة عشر . وأخذنا من كل ثمانية وأربعين : حبة

عراقية ، فيكون ربع حبة ونصف ثمن حبة ؛ ومن كل ستة وثلاثين : حبة خراساني وجبلي ، فيكون ربع حبة وسدس حبة . فان كانت الحبات ذهباً : أخذنا من كل ستين : حبة ذهب بغدادية ، ومن كل اثنين وسبعين حبة ذهب بصري ، فيكون ربع حبة ذهب بغدادية ، وسدس حبة وثلاث ثمن حبة بصري .

فان أردنا أن نضرب خمس حبات ذهب بغدادية في أربع حبات ذهب بصري : ضربنا الخمسة في الأربعة فكان عشرين . وأخذنا من كل ستين : حبة بصري وفارسي ، ومن كل اثنين وسبعين : حبة بغدادية . فيكون ثلث حبة بصري ، وسدس وتسع حبة بغدادية .

وكذلك ان أردنا أن نضرب العشران بعضها في بعض ضربناها وأخذنا من كل ستين : عشيراً ، ومن كل ثلاثة الف وستمائة واحداً ، ومن كل واحد سدس عشر عشير .

ضرب الكسور المختلفة المنسوبة بعضها في بعض

فان أردنا أن نضرب خمسة دوانيق في ثلاثة قراريط ضربنا الخمسة في الثلاثة ، فكان خمسة عشر ، وأخذنا من كل ستين قيراطاً . فان كانت القراريط فضة بغدادية فانا نأخذ من كل اثني عشر دانقاً ، ومن كل واحد ونصف : حبة فضة فيكون دانق وحبتي . وان كانت القراريط أهوازية أو بصرية ، أخذنا من كل أربعة وعشرين : دانقاً ، ومن كل ثلاثة : حبة ، فيكون خمس حبات .

[٥٩ و] فان كانت القراريط والدوانيق ذهباً بغدادياً ، أخذنا من كل عشرين : دانقاً ، ومن كل اثنين : حبة . فيكون سع حبات ونصف ذهب . وان كانت القراريط ذهباً بصرية ، أخذنا من كل أربعة وعشرين : دانقاً ، ومن كل اثنين وخمسين حبة ذهب ، فيكون ثلاث حبات وسبع حبة بصري .

فان أردنا أن نضرب ثلاثة قراريط بغدادية في أربع حبات ذهب بصري : بسطنا القراريط حبات وضربناها في الحبات البصرية ، وأخذنا من كل ستين : حبة بصرية ، ومن كل اثنين وسبعين : حبة بغدادية . فيكون نصف حبة ذهب بغدادية ، ونصف وعشر حبة ذهب بصري .

ضرب الدوانيق في الحبات

إذا أردنا أن نضرب أربعة دوانيق في ثلاث حبات فضة : ضربنا أربعة في ثلاثة ، فكان اثني عشر ، وأخذنا من كل ستة : حبة فضة ، ومن كل ثمانية وأربعين دانقاً ، ان كانت الحبات عراقية . فيكون حبتين .

وان شئنا نسبنا الاربعة الدوانيق من الدرهم فيكون ثلثين ، وأخذنا فيه كما بينا في ضرب الدوانيق .

وان شئنا بسطنا الدوانيق حبات وعملنا فيه كما بينا في ضرب الحبات .

وان شئنا نسبنا الاربعة الدوانيق من الدرهم فيكون ثلثين ، وأخذنا ثلثي الثلاث حبات ، فيكون حبتين .

وان كانت الحبات خراسانية نسبناها من الستة والثلاثين كما تقدم ذكره .

ضرب حبات الذهب في حبات الفضة

فان أردنا أن نضرب أربع حبات من ذهب في خمس حبات فضة ، ضربنا [٥٩ ظ] أربعة في خمسة فكان عشرين ، وأخذنا من كل ثمانية وأربعين حبة ذهب ، ومن كل اثنين وأربعين : حبة فضة . فكان ربعاً وسدس حبة ذهب ، ويكون ثلثاً وسبع حبة فضة .

وان كانت حبات الذهب بصري وفارسي : أخذنا من كل خمسين وخمسين حبة فضة فكان سبعمائة حبة وتسع حبة فضة . فان كانت حبات الفضة خراساني أخذنا من كل ستة وثلاثين : حبة ذهب ، فيكون نصف حبة ونصف تسع حبة ذهب .

وجه آخر في ضرب الكسور بعضها في بعض

فان أردنا أن نضرب دانق وثلاث حبات في دانق وعشرين : بسطنا الدانق وثلاث حبات ، حبات ؛ فيكون أحد عشر حبة ؛ وبسطنا الدانق والعشرين ، عشراً ؛ فكان اثني عشر عشيراً . ثم ضربنا أحد عشر في اثني عشر ، فكان مائة واثنين وثلاثين . وأخذنا من كل ستين : حبة ، فيكون حبتين وخمس .

وان شئنا نسبنا دانق وثلاث حبات من ثمانية واربعين ، فيكون سدساً ونصف ثمن ، ثم أخذنا سدس دانق وعشرين ، ونصف ثمنها فيكون عشرين ونصف وربع .

× وان شئنا أخذنا من كل ثمانية وأربعين : عشيراً ، فيكون عشرين ونصف وربع عشير ، وان شئنا نسبنا دانق وعشرين من الستين فيكون خمساً ، وأخذنا بقسطه من الدانق والثلاث حبات فيكون حبتين وخمس . فان أردنا أن نضرب دانقين وعشير فضة في ثلاثة قراريط وحبة ذهب بغدادي : فانا نبسط كل واحد من جنسه فيكون أحد وعشرين عشيراً ، وعشر حبات . ثم ضربنا الواحد والعشرين في العشرة فيكون مائتين وعشرة ، وأخذنا [٦٠ و] من كل ستين : حبة ذهب ، ومن كل اثنين واربعين : عشيراً فضة ، فيكون ثلاث حبات ونصف ذهب ، وخمسة عشر فضة .

وان شئنا زدنا على العشرة ثلاثة اسباعها فيصير أربعة عشر وسبعين ؛ ثم نضربها في أحد وعشرين ، فيكون ثلاثمائة ؛ ثم نأخذ من كل ستين : عشيراً ، فيكون خمسة عشر .

وان شئنا نقصنا من أحد وعشرين خمسه وعشره فيبقى أربعة عشر ونصف وخمس ، فنضربها في عشرة ، فيكون مائة وسبعة واربعين درهما ، ونأخذ من كل اثنين واربعين : حبة ذهب ، فيكون ثلاث حبات ونصف ذهب ؛ وهو مثل الجواب الأول .

وان كانت القراريط الذهب بصري أو أهوازي ، بسطناها حبات ، فيكون عشر حبات ، وضربناه في أحد وعشرين ، فكان مائتين وعشرة ، ثم أخذنا من كل ستين : حبة ذهب ، فيكون ثلاث حبات ونصف . وان شئنا أخذنا من كل خمسين وخمس عشيراً فيكون أربعة عشر وسدس . وهو ما يكون من ضرب دانقين وعشير فضة في ثلاثة قراريط وحبة ذهب بصري .

وعلى هذا الطريق يجب أن يكون ضرب جميع أنواع الكسور بعضها في بعض . وأنواع الكسور المنسوبة كثيرة ، ولم نذكرها كلها لان ما في ذكرناه كفاية لمن له فهم وذكاء ان شاء الله .

× هذه غير موجودة في ل .

الفصل الرابع

في قسمة الكسور المطلقة بعضها في بعض

ينبغي أن نعلم أن الكسور إذا كانت متجانسة فكانها أعداد صحاح ، فيجب أن يقسم بعضها على بعض ، وما يخرج من القسم يكون أعداداً صحاحاً .

مثال ذلك : انا أردنا أن نقسم خمسة أسباع على ثلاثة أسباع : فإنها خمسة مقسومة على ثلاثة فيخرج من القسمة واحد وثلثان . وهو ما يكون من قسمة خمسة أسباع على [٦٠ ظ] ثلاثة أسباع .

وكذلك ان أردنا أن نقسم ثمانية اتساع على تسعين ، قسمنا الثمانية على الاثنى فيخرج من القسم اربعة وهو ما يكون من قسمة ثمانية اتساع على تسعين .

وهكذا ان أردنا أن نقسم عشرة أجزاء من ثلاثة على أربعة أجزاء من ثلاثة عشر ، قسمنا العشرة على أربعة فيخرج من القسم اثنان ونصف ، وهو ما يكون من قسمة عشرة أجزاء من ثلاثة عشر على أربعة أجزاء منه . وكذلك يكون الدوايق على الدوايق والحبات على الحبات والعشيرات على العشيرات . فان جميع ما يخرج من القسمة يكون أعداداً صحاحاً . وقد بينا علة ذلك في الباب الأول من هذه المنزلة .

قسمة الكسور المختلفة

فان كانت الكسور مختلفة فإنا نجعلها من جنس واحد ، ثم نقسم بعضها على بعض ، كما تقدم ذكره . وذلك أن مثل ثلاثة أرباع أردنا أن نقسمها على ثلاثة أسباع : فإنا نجعلها من جنس واحد وذلك بأن نأخذ عدداً له ربع وسبع ، فيكون ثمانية وعشرين . ونأخذ ثلاثة أرباعه ، وهو أحد وعشرين ، ونقسمها على ثلاثة أسباع وهو اثنا عشر ، فيخرج من القسم واحد ونصف وربع ، وهو ما يكون من قسمة ثلاثة أرباع على ثلاثة أسباع . وكذلك ان أردنا أن نقسم نصفاً وثلثاً على ربع وسبع : جعلنا كلها

من جنس واحد ، وهو ان نضرب الخمسة ، وهي أجزاء النصف والثلث في ثمانية وعشرين ، وهي مخرج الربع والسبع ، فيكون مائة واربعين ، ثم نضرب أحد عشر وهو أجزاء الربع والسبع في ستة ، وهو مخرج النصف والثلث فيكون ستة وستين . ثم نقسم المائة والاربعين على الستة والستين ، فيخرج من القسم اثنان وأربعة أجزاء من ثلاثة وثلثين . وهو ما يكون من قسمة نصف وثلث على ربع وسبع .

[٦١ و] فاذا أردنا أن نقسم عشرة أجزاء من أحد عشر على جزأين من ثلاثة عشر : ضربنا عشرة في ثلاثة عشر فيكون مائة وثلثين ، وضربنا الجزأين في أحد عشر فيكون اثنى وعشرين ؛ ثم نقسم المائة والثلثين على اثنى وعشرين ، فيكون خمسة وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من واحد . وهو ما يكون من قسمة عشرة أجزاء من أحد عشر على جزأين من ثلاثة عشر .

الفصل الخامس

في قسمة الكسور المنسوبة

فاذا أردنا أن نقسم دوايق على حبات أو على طساسيج ، أو طساسيج على قراريط أو على حبات ، أو على عشيران أو غير ذلك من الأجناس فينبغي أن نجعلها كلها من جنس واحد ثم نقسم .

مثال ذلك انا أردنا أن نقسم خمسة دوايق على أربعة حبات فضة : بسطنا الدوايق حبات فيكون أربعين حبة عراقية ثم قسمناه على أربعة فيخرج من القسم عشرة ، فهو ما يكون من قسمة خمسة دوايق على أربع حبات .

فان كانت الحبات خراسانية كان الخمسة دوايق اذا بسطناها حبات : ثلاثين حبة ، واذا قسمناه كان الخارج من القسم سبعة ونصف . وكذلك يكون الأمر في سائر هذه الأجناس .

فان أردنا أن نقسم حبات فضة على عشيران فضة زدنا على عدد الحبات مثل ربعها حتى تصير عشراً ، أو نقصنا من عدد العشيران مثل خمسها حتى تصير حبات ، ثم قسمنا .

مثال ذلك انا أردنا أن نقسم أربع حبات على عشرين : زدنا على عدد الحبات ربعا ، فصار خمسة ، ثم قسمناها على عشرين فخرج من القسم اثنان ونصف [٦١ ظ] وهو عدد ما يخرج من قسمة أربع حبات على عشرين . وان شئنا وضعنا من العشرين خمسها ، فيبقى حبة وثلاثة أخماس حبة ، قسمنا عليها الأربعة ، فخرج من القسم اثنان ونصف . وهو مثل الجواب الأول .

وكذلك ان أردنا أن نقسم عشرا على حبات فضة ؛ فان كانت الحبات خراسانية زدنا على عدد الحبات مثل ثلثها ، أو وضعنا من العشران مثل خمسها ، ثم قسمنا .

فان أردنا أن نقسم حبات الذهب البغدادية على حبات الذهب الفارسية والبصرية : زدنا على البغدادية مثل خمسها ، أو وضعنا من البصري مثل سدسها ، وقسمنا . وذلك مثل : ثلاثة قراريط وحبة ذهب بغدادية أردنا أن نقسمها على قيراطين وحبة بصري : زدنا على الحبات البغدادية مثل خمسها فيصير اثنا عشر ، وقسمناها على الحبات البصرية ، وهو ست حبات ، فخرج من القسم اثنان . وان شئنا وضعنا من حبات البصري سدسها ، فيبقى خمس حبات ، قسمنا عليها الحبات البغدادية ، وهي عشرة ، فخرج من القسم اثنان . وهو مثل الجواب الأول .

قسمة الفضة والذهب

فان أردنا أن نقسم حبات الفضة على حبات الذهب ، أو حبات الذهب على حبات الفضة ، وكان الجميع حبات بغداد ، زدنا على حبات الذهب مثل سبعها ، أو نقصنا من حبات الفضة مثل ثمنها ، ثم قسمنا .

فان كانت الحبات الذهب بصرية زدنا على حبات الفضة نصف عشرها ، أو نقصنا من حبات الذهب مثل ثلث سبعها ، فان كانت عشرا فضة وأردنا أن نقسمها على حبات ذهب بغدادية ، زدنا على الحبات [٦٢] الذهب مثل ثلاثة أسباعها ، أو وضعنا من العشران مثل خمسها وعشرها . فان كانت الحبات الذهب بصرية زدنا عليها مثل سبعها وثلث سبعها ، أو وضعنا من العشران أربعة أخماس خمسها ، ثم قسمنا .

مثال ذلك انا أردنا أن نقسم ثلاثة قراريط وحبة ونصف ذهباً بصرياً على خمس حبات فضة بغدادية : نقصنا من حبات الذهب ثلث سبعها ، وهو نصف حبة ، فيبقى عشرة ، تقسمها على خمسة فيخرج من القسم اثنان . وان شئنا زدنا على خمس حبات نصف عشرها ، وهو ربع ، ونقسم عليها العشرة والنصف ، فيكون الخارج من القسم أيضاً اثنين .

فان أردنا أن نقسم دانقين وخمسة أعشر فضة ، على ثلاثة قراريط وحبة ونصف ذهب بصري : زدنا على حبات الذهب سبعها وثلث سبعها ، وهو حبتان ، فيصير اثني عشر عشيراً ونصفاً ، ثم نقسم خمسة وعشرين عليه ، فخرج من القسم اثنان . وان شئنا نقصنا من دانقين وخمسة أعشر : أربعة أخماس خمسها ، وهو أربعة عشر ، فيبقى أحد وعشرون حبة ، نقسمها على عشر حبات ونصف ، فيخرج من القسم اثنان ، وهو ما يكون من قسمة دانقين وخمسة أعشر على ثلاثة قراريط وحبة (ونصف) ذهب بصري .

والأجود في جميع ما ذكرناه ، من ضرب الكسور وقسمتها ، أن ينسب من الدرهم ويضرب ، حتى لا يختلف في سائر البلدان على الحاسب ، ويسهل عليه . وذلك مثل ثلاث حبات ذهب بصري في أربع حبات ذهب بغدادية : فانه ثلث ثمن في ثلث عشر ، وانما ذكرنا ضرب تلك الانواع ليرتاض الناظر في هذا الكتاب ، فان أكثر الناس يغلطون في مثل هذه الأقياس .

وعلى هذا ينبغي أن تكون قسمة جميع أنواع الكسور ، فقد أتينا على قسمة جميع أنواع الكسور وضربها . وفي ما ذكرناه كفاية لمن له أدنى فهم ورياضة في صناعة الحساب .

الباب الخامس

في ضرب الأعداد الصحاح في الكسور ومقابلاتها في القسمة وهو ثلاثة فصول

[٦٢ ظ] الفصل الأول

في ضرب الأعداد الصحاح في الكسور

فاذا أردنا ذلك ضربنا العدد الصحيح في عدد أجزاء الكسور ، فما
اجتمع قسمناه على مخرج تلك الكسور ، فما خرج من القسمة فهو ما
يكون من ضرب الصحيح في الكسور .

مثال ذلك انا أردنا أن نضرب ثلاثة عشر في أربعة أسباع : ضربنا
الثلاثة عشر في أربعة ، وهو عدد أجزاء الكسر فكان اثنين وخمسين ،
فأخذنا من كل سبعة واحداً ، وهو مخرج الكسر ، فكان سبعة وثلاثة
أسباع ، وهو ما يكون من ضرب ثلاثة عشر في أربعة أسباع .

وكذلك لو أردنا أن نضرب أحد عشر في نصف وثلث وجزأين من
ثلاثة عشر : ضربنا الأحد عشر في سبعة وسبعين وهو عدد أجزاء الكسور ،
لأن مخرج الكسور ثمانية وسبعين ، فكان من الضرب ثمان مائة وسبعة
وأربعين ، وأخذنا من كل ثمانية وسبعين واحداً ، فكان عشرة وسبعة
وستين جزءاً من ثمانية وسبعين جزءاً ؛ وهو ما يكون من ضرب أحد
عشر في نصف وثلث وجزأين من ثلاثة عشر .

فاذا × نسبنا الكسور بالتقريب كان نصفاً وثلثاً وربع عشر ونصف
تسع تسع عشر .

فاذا أردنا أن نضرب ثلاثة عشر في خمسة دوانيق : ضربناها في
خمسة وأخذنا من كل ستة درهماً ومن كل واحد دانقاً ، فيكون عشرة
دراهم وخسة دوانيق .

× من هنا الى آخر الفصل الثاني غير موجود في م .

فان أردنا أن نضرب عشرة في دانقين وثلاث حبات : ان شئنا بسطنا
الدانقين حبات ، فيكون مع الثلاث حبات : تسعة عشر حبة عراقية ،
وثلاث عشر حبة جبلية وخراسانية ، وضربنا العشرة فيهما ، وأخذنا من
كل ثمانية [٦٣ و] دانقاً ، ومن كل واحد حبة عراقية ، أو نأخذ من
كل ستة وثلاثين : درهماً ، ومن كل ستة : دانقاً خراسانياً أو جبلياً .

وان شئنا ضربنا العشرة في الدانقين مفرداً ، وأخذنا من كل ستة
دانقاً ، وحسبنا الحبات كما تقدم ذكره . فيكون الحاصل من الضرب
ثلاثة دراهم وخمسة دانق وست حبات عراقي . وأربعة دراهم ودانق
خراساني وشامي .

وان شئنا نسبنا الدانقين والثلاث حبات من الدراهم فيكون ثلثاً
ونصف وثمان عراقي ، وربعاً وسدساً خراساني ، فاذا أخذنا بقسطه من
القسم كان مثل الجواب الأول .

الفصل الثاني

في قسمة الصحاح على الكسور

فان أردنا أن نقسم عدداً صحيحاً على كسور : فانا نضرب العدد
الصحيح في مخرج الكسور ، فما اجتمع قسمناه على عدد أجزاء الكسور ،
فما خرج من القسمة فهو الذي يكون من قسمة الصحيح على الكسور .

مثال ذلك انا أردنا أن نقسم أحد عشر على خمسة أسباع : ضربنا
الأحد عشر في سبعة ، التي (هي) مخرج السبع ، فكان سبعة وسبعين ،
فقسمناه على خمسة ، التي هي عدد أجزاء الكسور ، فكان خمسة عشر
وخمسين ، وهو ما يكون من قسمة أحد عشر على خمسة أسباع .

وكذلك لو أردنا أن نقسم سبعة عشر على ثلث وربع : ضربنا السبعة
عشر في اثني عشر ، وهو مخرج الثلث والربع ، فكان مائتين وأربعين ،
وقسمناه على سبعة ، التي هي عدد أجزاء الكسر ، فيخرج من القسم تسعة
وعشرون وسبع ، وهو ما يكون من قسمة سبعة عشر على ثلث وربع .

الفصل الثالث

في قسمة الكسور على الصحيح

فاذا أردنا ذلك ضربنا مخرج الكسور في العدد الصحيح ، فما اجتمع [٦٣ ظ] نسبنا منه عدد أجزاء الكسر ، فما حصل من القسمة هو ما يكون من قسمة الكسور على الصحيح .

مثال ذلك : انا أردنا أن نقسم نصفاً وثلاثاً على أربعة : ضربنا الأربعة في ستة ، وهو مخرج النصف والثلاث ، فكان أربعة وعشرين ، ثم نسبنا منه عدد أجزاء الكسور وهو خمسة ، فكان ثمناً ونصف سدس . وهو ما يكون من قسمة نصف وثلث على أربعة .

وكذلك لو أردنا أن نقسم أربعة أجزاء من ثلاثة عشر على ستة : ضربنا الستة في الثلاثة عشر ، فكان ثمانية وسبعين ، ونسبنا الأربعة أجزاء منه فكان جزأين من تسعة وثلاثين ، وهو ما يكون من قسمة أربعة أجزاء من ثلاثة عشر على ستة .

وجه آخر من قسمة الكسور على الصحيح

فان أردنا ذلك ضربنا عدد أجزاء الكسر في كسر العدد المقسوم عليه ، فما خرج من الضرب نسبناه من مخرج الكسر ، فما حصل من النسبة هو ما يكون من قسمة الكسور على الصحيح .

والمثال في ذلك المسئلة التي تقدم ذكرها ، وهي قسمة نصف وثلث على أربعة . فانا نضرب عدد أجزاء الكسور ، وهو خمسة في ربع ، وهو الكسر المشتق اسمه من أربعة ، فكان واحداً وربعاً ، نسبناه من الستة فكان سدساً وثلث ثمن ، وهو مثل الجواب الأول .

وجه آخر في قسمة الكسور على الصحيح

فاذا أردنا ذلك ضربنا كسر العدد في الكسور التي معنا فما كان [٦٤ و] فهو الحاصل من القسمة . والمثال في ذلك المسئلة التي تقدمت . فانا اذا ضربنا الربع ، وهو كسر العدد ، في النصف والثلث كان سدساً وثلث ثمن . وذلك مرادنا . وهذا بابيه وحسابه .

الباب السادس

في ضرب الأنواع المركبة وقسمتها

وهي ثمانية فصول

الفصل الأول

في ضرب الصحيح والكسور في الصحيح

فاذا أردنا ذلك ضربنا الصحيح في الصحيح كما بينا وحفظناه ، ثم ضربنا الصحيح في الكسور واضفناه الى ما حفظناه ، فما اجتمع فهو الذي نريده .

مثال ذلك انا أردنا أن نضرب أحد عشر وثلثين في أربعة : ضربنا أحد عشر في أربعة ، فكان أربعة وأربعين ، ثم ضربنا الثلثين في أربعة فكان اثنين وثلثين ، واضفناه الى الأربعة وأربعين ، فصار ستة وأربعين وثلثين . وهو ما يكون من ضرب أحد عشر وثلثين في أربعة .

وكذلك لو أردنا أن نضرب تسعة وربعا وسبعاً في ثمانية : ضربنا التسعة في ثمانية فكان اثنين وسبعين ، ثم ضربنا ربعا وسبعاً في ثمانية فكان ثلاثة وسبع اضفناه الى الاثنين والسبعين ، فصار خمسة وسبعين وسبعاً . وهو ما يكون من ضرب تسعة وربعا وسبع في ثمانية . وهذا بابيه وحسابه .

الفصل الثاني

في قسمة الصحيح والكسور على الصحيح

[٦٤ ظ] اذا أردنا ذلك قسمنا الصحيح على الصحيح وحفظناه ، ثم قسمنا الكسور على الصحيح واضفناه الى المحفوظ ، فما اجتمع فهو ما يكون من قسمة الصحيح والكسور على الصحيح .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نقسم أربعة عشر وخمسين على ثلاثة : قسمنا الأربعة عشر على ثلاثة ، فخرج من القسم أربعة وثلثين ؛ ثم قسمنا الخمسين على ثلاثة فكان عشراً وثلث عشر × ؛ وزدناه على ما حفظناه فصار أربعة ونصف وخمس وعشر . وهو ما يكون من قسمة أربعة عشر وخمسين على ثلاثة .

× في الأصل : عشراً وثلث عشر (في النسختين) .

وكذلك لو أردنا أن نقسم أحد عشر وربع وسدس على أربعة وعشرين :
قسماً الواحد عشر على أربعة وعشرين فكان ثلثاً وثماناً ؛ ثم قسماً الربع
والسدس على أربعة وعشرين فكان نصف سدس ثمن . فإذا أضفناه
إلى ما خرج من القسمة ، وهو ثلث وثمان ، كان الجميع ثماناً وتسعاً وربع
ثمان . وهو ما يكون من قسمة أحد عشر وربع وسدس على أربعة وعشرين .
وقد يتفق في هذا الباب أن يكون المقسوم أقل من المقسوم عليه ،
وأن يكون أكثر منه ؛ وسبيله أن تجعل كلها من جنس الكسر وتقسّم
لثلاً يصعب منه شيء ويسهل .

الفصل الثالث

في قسمة الصحاح على الكسور والصحاح

فإذا أردنا ذلك بسطنا الناحيتين من جنس الكسور ، وقسماً ذلك .
مثال ذلك ثلاثة عشر أردنا أن نقسمها على اثنين وأربعة أسباع :
بسطنا [٦٥ و] كلها أسباعاً ، فصار الثلاثة عشر : أحد وتسعين سباعاً ،
وصار الاثنين والأربعة أسباع ثمانية عشر سباعاً ؛ فإذا قسماً أحد
وتسعين على ثمانية عشر كان خمسة ونصف تسع . وهو ما يكون من
قسمة ثلاثة عشر على اثنين وأربعة أسباع .
وكذلك لو أردنا أن نقسم ثمانية على عشرة وثمانية أتساع : جعلناها
كلها أتساعاً ، فكان الثمانية : اثنين وسبعين تسعاً ، والعشرة والثمانية
الاتساع : ثمانية وتسعين تسعاً ؛ فإذا قسماً الاثنين والسبعين على
الثمانية والتسعين كان خمسة أسباع وسبع سبع . وهو ما يكون من
قسمة ثمانية على عشرة وثمانية أتساع .

الفصل الرابع

في ضرب الصحاح والكسور في الكسور

فإذا أردنا ذلك ضربنا الصحاح في الكسور وحفظناه ، ثم
ضربنا الكسور في الكسور كما تقدم ذكره واضفناه إلى ما حفظناه .
مثال ذلك أنا أردنا أن نضرب أربعة ونصفاً وثلثاً في ربع وسدس :
ضربنا الأربعة عشر في ربع وسدس فكان خمسة ونصفاً وثلثاً . ثم ضربنا
النصف والثلث في ربع وسدس فكان ثلثاً وثمان تسع . فإذا أضفناه إلى

ما حفظناه ، كان ستة وثلثاً وثمان تسع . وهو ما يكون من ضرب أربعة
عشر ونصف في ربع وسدس .

وإن شئنا بسطنا الأربعة عشر والنصف والثلث : أسداساً ، فيكون
تسعة وثمانين ، وضربناه في خمسة ، وهي أجزاء الربع والسدس من اثنين
عشر ، فيكون أربع [٦٥ ظ] مائة وخمسة وأربعين ، قسمناه على اثنين
وسبعين ، وهو مضروب مخرج النصف والثلث في مخرج الربع والسدس ،
فيخرج من القسمة ستة وسدس وثمان تسع . وهو مثل الجواب الأول .

الفصل الخامس

في قسمة الصحاح والكسور على الكسور

فإذا أردنا ذلك ضربنا العدد الصحيح مع الكسور في مخرج الكسور ،
فما اجتمع قسمناه على ما يكون من ضرب الكسور في مخرج الكسور
أيضاً ، فما حصل بعد ذلك فهو ما يكون من قسمة الصحاح والكسور
على الكسور .

مثال ذلك أنا أردنا أن نقسم ثلاثة أسباع على ثلاثة وثلثة أخماس :
ضربنا الأحد عشر والثلث والرابع في مخرج الكسور ، وهو أربعة وثمانين ،
فكان تسع مائة وثلثة وسبعين . فقسماً على ما يكون من ضرب الثلاثة
الأسباع في أربعة وثمانين ، وهو ستة وثلثون ، فخرج من القسمة سبعة
وعشرين وربع وتسع . وهو ما يكون من قسمة أحد عشر وثلث وربع على
ثلاثة أسباع .

الفصل السادس

في قسمة الكسور على الصحاح والكسور

العمل في هذا الفصل والفصل الذي تقدم واحد ، وهو أن نجعل
الصحاح والكسور من جنس واحد ثم نقسم أحدهما على الآخر .

مثال ذلك أنا أردنا أن نقسم ثلاثة أسباع على ثلاثة وثلثة أخماس :
جعلناها كلها من جنس واحد . أما الثلاثة أسباع فأنها تكون خمسة عشر
جزءاً من خمسة وثلثين . وأما الثلاثة وثلثة أخماس فأنها تكون مائة
وسبعة وعشرين .

فإذا قسمنا [٦٨ و] الخمسة عشر على مائة وستة وعشرين كان
الخارج من القسمة نصف سبع وثلث سبع . وذلك مرادنا .

الفصل السابع

في ضرب الصحاح والكسور في الصحاح والكسور

فاذا أردنا ذلك ضربنا كل واحد من الصحاح والكسور بعضها في بعض فتكون أربع ضربات : وهو صحاح في صحاح ، وصحاح في كسور ، وكسور في صحاح ، وكسور في كسور . ثم نجمع ذلك كله .
مثال ذلك أنا أردنا أن نضرب ثلاثمائة وأربعة وعشرين ونصف وثلاثين في مائتين وستة وسبعين وخمسة وتسع :

ضربنا الثلاثمائة والأربعة والعشرين في المائتين والستة والسبعين فكان تسعة وثمانين ألفاً وأربع مائة وأربعة وعشرين .
ثم ضربنا نصفاً وثلاثاً في مائتين وستة وسبعين فكان مائتين وثلاثين .
وضربنا خمسا وتسعا في ثلاثمائة وأربعة وعشرين فكان مائة وأربعة أخماس .
ثم ضربنا النصف والثلاث في والخمسة والتسع فكان ربعاً ونصف سدس تسع .
فاذا جمعنا ذلك كله كان تسعة وثمانين ألفاً وسبع مائة وخمسة وخمسين ونصف عشر ونصف سدس تسع .
فإن شئنا جعلنا كلها من جنس واحد وضربناه كما تقدم ذكره .

الفصل الثامن

في قسمة الصحاح والكسور على الصحاح والكسور

فاذا أردنا ذلك جعلناها كلها من جنس واحد وقسمنا كما قد بينا فيما تقدم من الأنواع .

مثال ذلك : إذا أردنا أن نقسم ثلاثة وعشرين وخمسة أسباع على اثنين وأربعة أسباع : بسطنا كلها أسباعاً ، فيكون المقسوم مائة وستة وستين سبعا ، والمقسوم [٦٨ ظ] عليه ثمانية عشر سبعا . فاذا قسمنا المائة والستة والستين على ثمانية عشر كان الخارج من القسم تسعة وسدس ونصف تسع . وهو ما يخرج من قسمة ثلاثة وعشرين وخمسة أسباع على اثنين وأربعة أسباع .

وقد أتينا على جميع أنواع الضرب والقسمة ، كما تقدم وعدنا . وفي ما ذكرناه كفاية لمن له أدنى رياضة ودربة في صناعة الحساب إن شاء الله .

الباب السابع

في اختصار الضرب والقسمة

وهو فصلان

الفصل الأول

في اختصار الضرب (٣١)

فتقول أن كل عدد أردنا أن نضربه في خمسة أو خمسين أو في خمسمائة أو في خمسة ألف ، أو في شيء من الأعداد المركبة من خمسة : فينبغي أن نأخذ نصفه ، فما حصل نأخذ لكل واحد منه واحداً من المرتبة التي هي بعده × ، فما حصل فهو المجتمع من الضرب .

مثال ذلك : إذا أردنا أن نضرب أربعة وتسعين في خمسين : أخذنا نصف الأربعة والتسعين ، فكان سبعة وأربعين ، وهو أربعة ألف وسبع مائة ، لانا أخذنا لكل واحد منه مائة ولكل عشرة ألفا .

وكذلك لو أردنا أن نضرب أحد وثلاثين وثلاث في خمسمائة : أخذنا نصف الواحد والثلاثين والثلاث فكان خمسة عشر وثلاثين ، وهو خمسة عشر ألفاً وستمائة وستة وستين درهماً وثلاثان . وهو ما يكون من ضرب الخمس مائة في أحد وثلاثين وثلاث .

وجه آخر من الاختصار :

وكل عدد أردنا أن نضربه في اثنين ونصف ، أو في خمسة وعشرين ، أو في مائتين وخمسين ، أو في مركباته ، فانا نأخذ ربه . وكل عدد أردنا أن نضربه في ثلاثة [٦٧ و] وثلاث ، أو ثلاثة وثلاثين وثلاث ، أو في ما يتركب منه ، فانا نأخذ ثلثه . وبالجمله فان كل عدد أردنا أن نضربه في عدد هو كسر من عقد من العقود فانا نأخذ بقسط ذلك الكسر من ذلك العدد ، وما حصل نأخذ من كل واحد واحداً من ذلك العقد .

مثال ذلك : أنا أردنا أن نضرب أربعة وخمسين في خمسة وعشرين :

× في الأصل : نصفه .

أخذنا ربع الأربعة والخمسين فكان ثلاثة عشر ونصفاً ، وبسطناه مئتين ،
فكان ألف وثلاثمائة وخمسين . وهو ما يكون من ضرب أربعة وخمسين
في خمسة وعشرين . وإنما أخذنا ربع الأربعة والخمسين لأن الخمسة
والعشرين في المائة ربعها .

وكذلك لو أردنا أن نضرب ثلاثة وسبعين ونصف في ثلاثة وثلاثين
وثلت : أخذنا ثلث الثلاثة والسبعين والنصف وبسطناه مئتين فكان
ألفين وأربع مائة وخمسين ، وهو ما يكون من ضرب ثلاثة وسبعين ونصف
في ثلاثة وثلاثين وثلت .

ولو أردنا أن نضرب ثلاثة وثمانين وثلت في مائة وخمسة وعشرين :
أخذنا ثمن الثلاثة والثمانين والثلث ، فكان عشرة وربعاً وسدساً ،
وبسطناه ألوفاً فصار عشرة ألف وأربع مائة وستة عشر وثلثين .

وان شئنا أخذنا نصف وثلث المائة والخمسة والعشرين ، فيكون
مائة وأربعة درهم وسدس ، فإذا بسطناه مئتين كان أيضاً عشرة ألف
وأربع مائة وستة عشر درهماً وثلثين .
وعلى هذا ينبغي أن يكون جميع ما يجانسه .

وجه آخر من الاختصار :

وكل عدد يضرب في خمسة عشر أو في مائة وخمسين أو ما يجانسه ،
فأنا نزيد عليه مثل نصفه . وما يضرب في ثلاثة عشر وثلث ، أو في مائة
وثلاثة وثلاثين وثلث ، أو ما يجانسه ، فإنه يزداد عليه مثل ثلثه .
وبالجملة أنا ننسب الزائد على العقد من العقد ، فما حصل من الكسر
يبسط بقسطه من ذلك العدد ، وبسطناه ما يحصل من جنس ذلك العقد .

مثال ذلك [٦٧ ظ] أنا أردنا أن نضرب ثلاثة عشر وثلث في ثلاثة
عشر ونصف : زدنا على الثلاثة عشر والنصف مثل ثلثه ، فصار ثمانية
عشر وهو مائة وثمانون . وهو ما يكون من ضرب ثلاثة عشر وثلث في
ثلاثة عشر ونصف .

وكذلك لو أردنا أن نضرب مائة وستة وستين وثلثين في اثنين
وخمسين ونصف : زدنا على اثنين وخمسين ونصف مثل ثلثيها ،

وبسطناه ما اجتمع مئتين ، فكان ثمانية ألف وسبع مائة وخمسين . وهو
ما يكون من ضرب مائة وستة وستين وثلثين في اثنين وخمسين ونصف .
وكذلك لو أردنا أن نضرب ألف وسبع مائة وخمسين في مائة وأربعة
وعشرين : زدنا على المائة والأربعة والعشرين مثل ثلاثة أرباعها ، وهو ثلاثة
وتسعون ؛ صار مائتين وسبعة عشر ، وهو مائتي ألف وسبعة عشر ألفاً .
وهو ما يكون من ضرب ألف وسبع مائة وخمسين في مائة وأربعة وعشرين .

وجه آخر من الاختصار :

وكل عدد أردنا أن نضربه فيما هو أقل من هذه الأعداد التي تقدم
ذكرها ، أو أكثر منه ، بواحد ، سلطنا فيه الطريقة التي ذكرناها ،
ووضعنا مما اجتمع ذلك العدد في النقصان ، وأضفنا إليه في الزيادة ،
فما حصل بعد ذلك فهو الكائن من الضرب .

مثال ذلك : إذا أردنا أن نضرب أربعة وعشرين في أربعة وثلاثين وثلت :
أخذنا ربع الأربعة والثلاثين والثلث ، فكان ثمانية وثلت وربع ، وهو
ثمانمائة وثمانية وخمسون وثلث ، ووضعنا مما اجتمع أربعة وثلاثين
وثلت ، فصار الباقي ثمان مائة وأربعة وعشرين . وهو ما يكون من
ضرب أربعة وثلاثين وثلت في أربعة وعشرين .

وان شئنا أخذنا ثلث أربعة وعشرين ، فكان ثمانية ، وهو ثمان مائة ،
وأضفنا إليه الأربعة والعشرين ، فصار [٦٨ و] ثمان مائة وأربعة وعشرين .
وهو مثل الجواب الأول .

وكذلك لو أردنا أن نضرب تسعة وأربعين في مائة وستة وعشرين :
أخذنا نصف مائة وستة وعشرين ، فكان ثلاثة وستين ، وهو ستة ألف
وثلاثمائة . فإذا وضعنا منه مائة وستة وعشرين صار الباقي ستة ألف
ومائة وأربعة وسبعين . وهو ما يكون من ضرب مائة وستة وعشرين
في تسعة وأربعين .

وان شئنا زدنا تسعة وأربعين مثل ربعها ، حتى يصير أحد وستين
وربع ، وهو ستة ألف ومائة وخمسة وعشرين ، فإذا أضفنا تسعة وأربعين
صار ستة ألف ومائة وأربعة وسبعين . وهو مثل الجواب الأول .

وجه آخر من الاختصار ، في عشرات وآحاد متساوية العقود

فاذا أردنا ذلك أضفنا آحاد أحد الناحيتين إلى الناحية الأخرى فما حصل أخذنا لكل واحد منها مثل العقد الذي مع الآحاد ، فما كان زدنا عليه مضروب الآحاد بعضها في بعض ، فما حصل فهو ما يكون من الضرب .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نضرب ثلاثة عشر في ثمانية عشر ، أضفنا الثلاثة إلى الثمانية عشر ، فكان أحد وعشرين ، ثم بسطنا عشرات ، فكان مائتين وعشرة ، وأضفنا إليه أربعة وعشرين ، وهو مضروب ثلاثة في ثمانية ، فصار مائتين وأربعة وثلاثين . وهو ما يكون من ضرب ثمانية عشر في ثلاثة عشر .

وكذلك لو أردنا أن نضرب تسعة وخمسين في أربعة وخمسين : أضفنا التسعة إلى الأربعة والخمسين ، فصار ثلاثة وستين ، وأخذنا لكل واحد خمسين ، أو ضربناه في خمسة وأخذنا لكل واحد عشرة ، أو أخذنا نصفه وأخذنا لكل واحد مائة [٦٨ظ] فيكون ثلاثة آلاف ومائة وخمسين ، وأضفنا إليه الستة والثلاثين ، الكائن من ضرب التسعة في الأربعة ، فصارت الجملة ثلاثة آلاف ومائة وستة وثمانين . وهو ما يكون من ضرب تسعة وخمسين في أربعة وخمسين .

وجه آخر من الاختصار ، في عشرات وآحاد مختلفة العقود

فاذا أردنا ذلك نسبنا أحد العقدين من الآخر ، فما حصل من النسبة ضربناه في آحاد المنسوب منه وزدنا ما اجتمع على العدد المنسوب ، فما حصل بعد ذلك عملنا به مثل ما عملنا في العقود المتساوية .

مثال ذلك أنا أردنا أن نضرب أربعة وستين في ثمانية وعشرين : ضربنا الثمانية في الثلاثة ، التي هي نسبة الستين من العشرين ، فكان أربعة وعشرين ، وأضفناها إلى أربعة وستين ، فصار ثمانية وثمانين . وحسبنا لكل واحد عشرين ، فما حصل أضفنا إليه اثنين وثلاثين ، الكائن من ضرب الأربعة في الثمانية ، فصار ألف وسبع مائة واثنين وتسعين . وهو ما يكون من ضرب أربعة وستين في ثمانية وعشرين .

وان شئنا أخذنا ثلث الأربعة التي من الستين وأضفناها إلى ثمانية وعشرين ، فكان تسعة وعشرين وثلث ، وحسبنا لكل واحد منها ستين ،

فصار ألف وسبع مائة وستين ، فاذا أضفنا إليها الاثنين والثلاثين صار مثل الجواب الأول .

وكذلك لو أردنا أن نضرب ستة وثلاثين في خمسة وخمسين : ضربنا ستة في واحد وثلثين ، لأن الخمسين مثل الثلاثين ومثل ثلثيها ؛ فيكون عشرة ، فاذا زدناها على خمسة وخمسين وأخذنا لكل واحد ثلاثين وأضفنا إلى ما اجتمع ما يكون من ضرب الخمسة في الستة صار الجميع ألف وتسع مائة وثمانين . وهو ما يكون من ضرب خمسة وخمسين في ستة وثلاثين .

وجه آخر من الاختصار ، في عشرات وآحاد متساوية العقود

[٦٩و] فاذا أردنا ذلك أسقطنا من أحد العددين فضل ما بين العدد الآخر والعقد الذي فوقه ، وبسطنا ما بقي من جنس ذلك العقد فما حصل زدنا عليه ما يكون من ضرب نقصان العددين من ذلك العقد ، أحدهما في الآخر ، فما حصل فهو ما يجتمع من الضرب .

مثال ذلك أنا أردنا أن نضرب ستة عشر في ثمانية عشر : أسقطنا من أحد العددين فضل ما بين العشرين وبين العدد الآخر ، فيبقى أربعة عشر ، أخذنا لكل واحد عشرين ، وهو العقد الذي فوق العددين ، صار مائتي وثمانين ، ثم أضفنا إليه ثمانية ، وهو ما يكون من ضرب زيادة العشرين على الستة عشر في زيادته على الثمانية عشر . صار الجميع مائتين وثمانين . وهو ما يكون من ضرب ثمانية عشر في ستة عشر .

وكذلك لو أردنا أن نضرب أحد وثلاثين في ثمانية وثلاثين : نقصنا فضل الأربعين على أحد وثلاثين من الآخر ، فيبقى تسعة وعشرون ، جعلنا لكل واحد منها أربعين ، ف ضربناه في أربعة وأخذنا لكل واحد عشرة ، فصار ألف ومائة وستين ، ثم أضفنا إليه ثمانية عشر ، أعني تسعة في اثنين ، الذي هو فضل الأربعين على كل واحد من العددين ، فصار ألف مائة وثمانية وسبعين ، وهو ما يكون من ضرب ثمانية وثلاثين في أحد وثلاثين .

ولهذا النوع من الاختصار خاصة طريفة عجيبة يقاس عليها جميع الأعداد ، حتى الآحاد ، فإنا اذا أردنا أن نضرب بعضها في بعض ظهر لنا منه شيء حسن من حفظ نظامه وحسن ترتيبه :

الفصل الثاني

في اختصار القسمة (٣٢)

كل عدد أردنا أن نقسمه على خمسة أو على خمسين أو على خمس مائة أو على خمسة ألف ، فانا نضعف عدد عقوده ، فما حصل فهو ما يخرج من القسمة أن كانت من مراتب متتالية . فان كانت بينهما مرتبة فهو عشرات ، وان كانت مرتبتين فهو مئتين ، وكذلك في ما بعده .
مثال ذلك : اذا أردنا أن نقسم سبعين على خمسة أضعفنا السبعة فكان أربعة عشر ، وهو ما يخرج من القسم .

وكذلك لو أردنا أن نقسم ألف ومائتين على خمسين أضعفنا عدد عقوده ، وهو اثنا عشر ، فصار أربعة وعشرين ، وهو ما يكون من قسمة ألف ومائتين على خمسين .

ولو أردنا أن نقسم مائتين وثلاثين ألفا على خمس مائة أضعفنا عدد عقوده فكان ستة وأربعين ، بسطنا عشرات فكان أربعمائة وستين ، وهو ما يخرج من قسمة مائتين وثلاثين ألفا على خمس مائة .

وجه آخر من الاختصار :

وكل عدد أردنا أن نقسمه على اثنين ونصف أو على خمسة وعشرين فانا نضرب عدد عقوده في أربعة .

وبالجملة فانا ننسب المقسوم عليه من العقد الذي فوقه ، فما حصل نضرب عدده في المقسوم ، فما كان فهو ما يخرج من القسمة .

مثال ذلك [٧٠ظ] اذا أردنا أن نقسم تسعة ألف وأربع مائة على ثلاثة وثلاثين وثلاث ضربنا أربعة وتسعين في ثلاثة ، فكان مائتين واثنين وثمانين ، فهو ما يكون من قسمة تسع ألف وأربع مائة على ثلاثة وثلاثين وثلاث .
وكذلك لو أردنا أن نقسم ثلاثة وخمسين ألفا على ستة وستين درهما وثلاثين زدنا على ثلاثة وخمسين مثل نصفها ، وبسطناها عشرات ، فكان سبع مائة وخمسة وتسعين ، وهو ما يكون من قسمة ثلاثة وخمسين ألفا على ستة وستين درهما وثلاثين .

فان أردنا أن نقسم ثمانية وعشرين ألفا وخمس مائة على سبع مائة

ألا ترى أنا لو أردنا أن نضرب ثمانية في سبعة بهذا الطريق : أسقطنا فضل العشرة على أحد العددين من الآخر ، فيبقى خمسة ، فاذا أخذنا لكل واحد عشرة [٦٩ظ] وأضفنا اليها مضروب الثلاثة في اثنين صار ستة وخمسين ، وهو ما يكون من ضرب سبعة في ثمانية . وكذلك لو أردنا أن نضرب ثلاثة في خمسة نقصنا فضل العشرة على أحد العددين من الآخر فيحصل علينا دين : اثنين ، فاذا أخذنا لكل واحد عشرة ، ثم ضربنا فضل العشرة على الخمسة في فضلها على الثلاثة كان خمسة وثلاثين ، فاذا قضينا منها الدين وهو عشرون ، صار الباقي خمسة عشر ، وهو ما يكون من ضرب خمسة في ثلاثة .

فصل في اختصار ضرب الكسور

اذا أردنا أن نضرب كسورا مركبة في صحاح لها ذلك الكسر فينبغي أن نضرب عدد ذلك الكسر في الكسور فما حصل فهو الذي يحدث من الضرب .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نضرب أربعة أتساع في خمسة وأربعين ، وجدنا للخمسة والاربعين تسعاً ، وهو خمسة ، ضربناها في الأربعة ، فكان عشرين ، وهو ما يكون من ضرب أربعة أتساع في خمسة وأربعين .

فاذا أردنا أن نضرب أحد عشر في أربعة أخماس ضربنا (خمس) الاحد عشر في أربعة ، وهو ثمانية واربعه أخماس .

فان أردنا أن نضرب خمسة ونصفا وثلاثا في ثلاثة وثلاثة أخماس : بسطنا الثلاثة والثلاثة أخماس أخماسا ثم ضربناها في خمس ونصف وثلاث ، فيكون مائة وخمسة أخماس ، أعني أحد وعشرين . وهو ما يكون من الضرب .

وان شئنا بسطنا الخمسة والنصف والثلاث أسداسا ، فيكون خمسة وثلاثين ، وضربناها في ثلاثة وثلاثة أخماس فيكون مائة وستة وعشرين سداسا ، أعني أحد وعشرين .

[٧٠و] فان أردنا أن نضرب واحدا ونصفا في واحد وثلاث في واحد وربيع في واحد وخمس العشر ، فانا نزيد على الواحد عشرة ونبسطة عشرات ، ثم نأخذ نصفه فيكون خمسة ونصف . وهو ما يكون من الضرب .

وخمسين : زدنا على ثمانية وعشرين ونصف مثل ثلثها ، فصار ثمانية وثلاثين ، وهو ما يكون من قسمة ثمانية وعشرين ألفا وخمس مائة على سبع مائة وخمسين .
وعلى هذا ينبغي أن تكون قسمة جميع ما يجانسه .

وجه آخر من الاختصار :

× كل عددين أردنا أن نقسم أحدهما على الآخر فينبغي أن ننسب الواحد من المقسوم عليه ، فما حصل من القسمة أخذنا بقسطه من المقسوم فما كان فهو مرادنا .

مثال ذلك : ما أردنا أن نقسمه على اثني عشر فانا نأخذ نصف سدسه ، فان الواحد من الاثني عشر نصف سدسه .
وما يقسم على أربعة عشر فانا نأخذ نصف سبعة ، وعلى خمسة عشر ثلثي عشره ، وكذلك ننسب الواحد أبداً من المقسوم عليه ونأخذ بقسطه من المقسوم ، فما حصل فهو ما نريده .

وجه آخر من الاختصار :

كل عدد أردنا أن نقسمه على اثني عشر ونصف ، أو مائة وخمسة وعشرين ، أو ألف ومائتين وخمسين ، أو ما يتركب منه ، فانا نضع منه [٧١] خمسة ؛ وما يقسم على ثلاثة عشر وثلث ومركباته يوضع منه ربعة . وبالجملة فانا ننسب الزائد على العقد من العقد والزيادة مجموعين ، وينسب في جميع ذلك كما قدمنا ذكره .

مثال ذلك انا أردنا أن نقسم تسعة وثمانين ألفا وخمس مائة على مائة وستة وستين وثلثين ، وضعنا من تسعة وثمانين ونصف خمسيه فيبقى أحد وخمسين وخمس وعشر ، فاذا بسطناه عشرات كان خمس مائة وثلاثة عشر . وهو ما يكون من قسمة أحد وثمانين ألفا وخمس مائة على مائة وستة وستين وثلثين .

وكذلك لو أردنا أن نقسم أربع مائة وستة وثمانين ألفا على مائة وخمسة وعشرين ، وضعنا من ثمانية وأربعين ونصف وعشر خمسة ، فيبقى ثمانية وثلاثون وثلثان وخمس وثلثا خمس عشر . فاذا بسطناه مئينا كان ثلاثة آلاف وثمان مائة وثمانية وثمانين . وهو ما يكون من قسمة أربع مائة وستة وثمانين ألفا على مائة وخمسة وعشرين .

× هذا الوجه وامثله غير موجودة في ل .

فان أردنا أن نقسم سبعة وخمسين ألفا وستمائة على ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث ، أسقطنا من السبعة والخمسين والثلاثة أخماس ربعها ، فيبقى ثلاثة وأربعين وخمس . وهو ما يكون من قسمة سبعة وخمسين ألفا وستمائة على ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث .

وجه في اختصار القسمة على مرتبتين

فاذا أردنا أن نقسم عدداً على آحاد وعشرات فينبغي لنا أن ننسب عقود تلك المراتب من العدد المقسوم عليه ونأخذ بقسط ما حصل من النسبة من ذلك العقد ، فما كان فهو ما يخرج [٧١] من القسمة .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نقسم مائة وعشرين على ستة عشر ، نسبنا اثنا عشر من ستة عشر فكان ثلاثة أرباعه ، وأخذنا ثلاثة أرباع العشرة ، فكان سبعة ونصفاً . وهو ما يكون من قسمة مائة وعشرين على ستة عشر .

وكذلك لو أردنا أن نقسم اثنين وسبعين ألفا على مائة وثمانين : نسبنا الاثنين والسبعين من مائة وثمانين ، فكان خمسيه ، وأخذنا خمسي الالف ، فكان أربع مائة . وهو ما يكون من قسمة اثنين وسبعين ألفا على مائة وثمانين .

وكذلك لو أردنا أن نقسم أربعة ألف وخمس مائة على مائة وخمسة وثلاثين : أخذنا ثلث المائة ، لان الخمسة والاربعين من المائة وخمسة وثلاثين ، ثلثها ، فكان ثلاثة وثلاثين وثلثا . وهو ما يكون من قسمة أربعة ألف وخمس مائة على مائة وخمسة وثلاثين .

فان أردنا أن نقسم ثلاثمائة وثلاثين ألفا على سبعة وسبعين : أخذنا ثلاثة أسباع العشرة ألف ، لان الثلاثة والثلاثين : ثلاثة أسباع السبعة والسبعين ، فيكون أربعة ألف ومائتين وخمسة وثمانين وخمسة أسباع ، وهو ما يكون من قسمة ثلاثمائة وثلاثين ألف على سبعة وسبعين .

فهذا جملة ما كنا وعدنا به من الضرب والقسمة . وهو كاف لمن له أدنى فهم ورياضة ، ان شاء الله .
والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله ، وسلم تسليماً .

[٧٢ظ] بسم الله الرحمن الرحيم ، عليه توكلت

المنزلة الثالثة ×

من كتاب أبي الوفاء محمد بن محمد البوزجاني
في ما يحتاج اليه الكتاب والعمال وغيرهم

من علم الحساب

وهي في أعمال المساحات

سلطنا في هذه المنزلة مسلطنا في المنزلتين المتقدمتين من الإيجاز والاختصار ، وتقديم ما سهل على ما صعب ، وتأخير ما بعد عما قرب ، والابتداء بشرح الالفاظ والاسماء والأذرع التي يستعملها الكتاب والعمال والمساح ، والمتصرفون مع السلطان ، في وقتنا فيما بينهم ، في معاملاتهم ، ويثبت في ذكور مسائهم (٣٢) . واذكر بعد ذلك الأصول التي يعتمد عليها في مساحة الأراضي على اختلاف أنواعها ، وكثرة أشكالها ، وما ينبغي أن يستعمل الذراع والقسام في ذرع الأرضين وقسمة الدور ، ليتبين بذلك فساد ما عليه مساح زماننا في مسايهم السلطانية وما يعتمدون عليه في قسمة الضياع عند البيع والشراء المستعملة في دواوين القضاة . وذلك اني أراهم بأجمعهم يعيدون من الصواب وطريق الحق ، والأشياء التي قد قامت على صحتها البراهين الواضحة والحجج اللائحة . وانهم ربما استعملوا في حساباتهم ومسائهم أشياء يعود ذلك ببخس على السلطان أو حيف على معامليه ، [٧٣و] ويفلظون في أعمالهم ، ولا يفتنون لها ، لجهلهم بأصول الصناعة . وذلك اني أراهم اذا أرادوا أن يمسحوا مثلثا أو مخمسا أو مدورا أو غير ذلك من الأشكال الكثيرة الزوايا ، ضربوا أربع جوانبه في مثله (٣٤) ، وزعموا أن ما يحصل هو مساحة تلك الأرض . وهذا بعيد من الصواب ، فاحش الخطأ . ومع ذلك فان في مساحة

× يسبق هذه المنزلة في م صفتان من كتابين قديمين في الحساب تبحثان في أنواع الأذرع التي كانت في العالم الاسلامي . انظر التعليقات (٣٧) .

المدور والمخمس بهذا الطريق حيفا على السلطان وعلى من يريد أن يبيع ملكا ، لأن مساحته أكثر مما ذكره . فاما المثلث فان فيه حيفا على المعامل وعلى المشتري ، فان مساحته أقل من الذي يحصل بطريقتهم . فاما مساحة سائر أجناس المربعات ، فاني أراهم يجمعون الجوانب المتقابلة منها ويضربون أنصافها بعضها في بعض ، وهذا أيضا خطأ ظاهر وفساد بين ، وان كان في القليل منه ربما وافق الحق .

فاما سواها من الأراضي المختلفة الجوانب والكثيرة الزوايا ، من أنواع المثلث والمربع والمثلث والمدور ، والأشكال البيضية والهلالية والمنحرفة ، والقطوع والمخمسات المستعملة في الأبنية وحفر الأنهار ، والبرك ، والآبار ، والبريدات والبثوق × ، وغير ذلك من الأشكال الكريسة والاساطين والمخروطات والقباب والتلال ، وما يتعلق بمعرفة الأبعاد والأشياء العالية في الجو ، وعرض الأنهار والأودية [٧٣ظ] ونزول الحياض والآبار وارتفاع علو الجبال ، ومعرفة أبعادها من الأرض ، من غير وصول إلى أصلها وبلوغ اليه ، وما سوى ذلك من الأشياء التي ذكرها الرجلان الفاضلان : اقليدس وأرشميدس في كتبهما ، وأقاما على صحتها البراهين الخطوطية والأدلة الواضحة ، فشيء لا يعرفونه ، ولا يدرون كيفية مساحته والطرق إلى علم شيء منه ، حتى كأنهم لم يروا شيئا منه ولم يمر ذلك بمسامعهم . واذا سئلوا عن شيء من ذلك قالوا : ان هذا لا يريد السلطان منا ولا يرغب فيه ولا ينتفع به ، فان فلانا المهندس قد حظي عند السلطان ، وحاله مرتفعة معه ، وله من الاقطاع والجرايات كذا وكذا ، وهو لا يعرف شيئا من هذا . وجعلوا العلة في جهلهم جهل آخرين غيرهم . فاذا عرفوا خطأ شيء يعملونه ذكروا أن أمورهم تمشي بما هو عليهم من الفساد ، وأي شيء يعملون بالشقاء في ما ليس لهم فيه منفعة ولا فائدة . وانما يقولون ذلك هربا من التعب وقصورا من الهمم العالية في طلب الحقائق .

فلما وجدنا الخلل والفساد في أعمال مساح زماننا ومهندسيهم جعلنا الكلام في هذه المنزلة في نوعين : أحدهما في الالفاظ والآخري في المعاني ، ليكون الناظر فيه يقف على حقيقة جميع ما تقدم ذكره ولا يشذ عنه شيء .

× البريد في الأصل : الرسول ، واستعملت الكلمة لدابة البريد ، والمسافة التي يقطعها وهي عرفا اثنا عشر ميلا .
والبثوق هي الكسور في الشط تحضر لينيثق منها الماء .

وانما قدمنا المساحة على غيرها من أبواب المعاملات ، فان أول ما يحتاج اليه الكاتب ، بعد النسبة والضرب والقسمة [٧٤ظ] أعمال المساحات ، وذلك أن أول شيء يرفع الى الديوان ذكور المسائح ، ومنها ما يجعل الانجيندج والأوارج (٣٥) ويخرج طسوقها وينفذ الى المستخدمين الجرائد بما على البناء وأصحاب الضياع من الخراج . والكاتب ان لم يكن عالماً بأنواع المساحات ، لم يمكنه التتبع على المساح والاستيفاء عليهم ان شك في شيء منها ، واحتاج الى غيره يعاونه . الا أن الذي يحتاج اليه الكاتب ويضطر الى معرفته هو الضرب والتكسير (٣٦) . فان الذي يرفع الى الديوان هو شيء مضروب في شيء . ويجوز له على طريق التساهل ان لم يكن عالماً بمساحة جميع الاجناس التي تقدم ذكرها .

فاما الماسح والمهندس والعامل فليس له بد من معرفة سائر الاشكال على اختلافها . وهو أيضا ان لم يكن عالماً بحججها وبراهينها وصحة أعمالها جاز له بعد أن يتحرى الصحة ويسلك الطريق التي يأمن معها الغلط والفساد . الا أنه يكون في جميع ذلك مقلداً على النحو الذي أوردنا في هذه المنزلة ، فانا جردنا جميعها من العلل والبراهين حسب ما جرت به عادتنا في المنزلتين الاوليين ، لثلا يطول الكتاب .

أبواب هذه المنزلة

- الباب الاول : في الألفاظ والأذرع المستعملة في المساحة . وهو أربعة فصول .
- الباب الثاني : في شرح الأزمات وأعمالها . وهو أربعة فصول .
- [٧٤ظ] الباب الثالث : في مساحة المدورات وقطعها وما يتركب منها . وهو فصلان .
- الباب الرابع : في مساحة المثلثات والمربعات ، وهو أربعة فصول .
- الباب الخامس : في مساحة الخمسات والسدسات وغيرها من الأشكال الكثيرة الزوايا . وهو فصلان .
- الباب السادس : في مساحة المجسمات . وهو فصل واحد .
- الباب السابع : في معرفة الأبعاد والأشياء العالية وعرض الأنهار والأودية وغير ذلك . وهو ستة فصول .

الباب الأول

في الألفاظ والأذرع المستعملة في المساحة

و ضربها بعضها في بعض

الفصل الأول

في شرح الألفاظ والأذرع (٣٧)

ان المساح بالسواد ونواحي البصرة وكور الأهواز ونواحي فارس يمسحون الارض بقصبة طولها ستة أذرع بذراع المساحة ، أو بسلسلة طولها ستون ذراعاً بذراع المساحة .

وذراع المساحة بمدينة السلام والسواهي ثماني قبضات بقبضات اليد ، وست قبضات بقبضات المساحة . وهي مثل ذراع السودا ، أعني ذراع الحديد ومثل ثمنها وتسعها ؛ وهو تسعة وعشرون اصبعاً وثلاثي اصبع بأصابع ذراع السودا .

وذراع المساحة يسمى الذراع الهاشمي ويسمى ذراع الملك . وأما بفارس ونواحي خراسان فانهم يمسحون بذراع يسمى المابهرامي ، وهو مثل ذراع الحديد ومثل نصفها . وهو مقسوم بستين قسماً متساوية كل قسم منها [٧٥] يسمى فلساً . وبه تكون القسمة في سائر أنواع الابنية والحفائر .

ويمسحون بقصبة طولها ثلاثة أذرع بذراع المابهرامي ، وربما جعلوها ست أذرع بهذه الذراع . وربما مسحوها بسلسلة طولها ما ذكرنا . فاما بنواحي العراق فانهم يسمون القصبة باباً . وعشرة من هذه الابواب يسمى اشلاً . فيكون الأشل حبلاً أو سلسلة طولها ستون ذراعاً بذراع المساحة . والباب ستة أذرع والذراع ست قبضات والقبضة أربع أصابع .

فضارت المراتب في أعمال المساحة خمسة ، وهي : الأشل والباب والذراع والقبضة والأصبع . ومساح السلطان ، أيده الله ، يتساهلون في القبضات والأصابع

ويجعلونها كسورا من الذراع ويسقطون ما كان أقل من قبضة ويجبرون ،
ويقيمون القصب ، التي هي الباب ، مقام الواحد ، وينسبون اليها ما
كان أقل منه ، على التقريب .
وأما مساح القضاة فسبيلهم ألا يسقطوا من القبضات والاصابع
شيئاً ، ويحققون في ما يعملون من أعمال المساحات .

الفصل الثاني

في ضرب هذه المراتب بعضها في بعض (٣٨)

فنقول : ان الاثل في الاثل ، وهو ستون ذراعاً بذراع المساحة ، اذا
ضرب كان الحادث من الضرب يسمى جريباً ، وهو ثلاثة ألف وستمائة
[٧٥ظ] ذراعاً مكسرة .

وعشر هذا الجريب يسمى قفيزاً . وهو ثلاثمائة وستون ذراعاً مكسرة .
وعشر هذا القفيز يسمى عشيراً ، وهو ستة وثلاثون ذراعاً مكسرة .
والذراع ستة وثلاثون قبضة مكسرة ، وهو خمس مائة وستة وسبعون
اصبعاً مكسرة . والقبضة ستة عشر اصبعاً مكسرة .
فأما بنواحي فارس وخراسان فانه يسمى عشر الجريب قفيزاً ،
وسدسه كفاً ، وعشر الكف يسمى عشيراً فيكون الجريب ستين كفاً ؛
والعشير يكون ستة أذرع مكسرة .

فقد تبين أن الاشول اذا ضربت في الاشول كان كل واحد منها
جريباً . فان ضربت في الأبواب كان كل واحد منها قفيزاً . وان ضربت
في الأذرع كان كل واحد منها عشيراً وثلاثي عشير . وان ضربت في
القبضات كان كل واحد سدس عشير وتسع عشير ، وكل ثلاثة وثلاثة
أخماس منها عشير ، وكل ستة وثلاثين منها قفيز . وان ضربت في
الاصابع كان كل واحد منها ثلث ثمن عشير وربع تسع عشير ، وهو
ذراعان ونصف مكسرة ، وكل أربعة عشر وخمسين منها يكون عشيراً .
فأما الابواب ، وهي القصب ، اذا ضرب بعضها في بعض كان كل
واحد منها بالعراق عشيراً . وان ضربت في الأذرع كان كل واحد منها
سدس عشير ، وهو ستة أذرع مكسرة . وان ضربت في القبضات كان

كل واحد منها ربع تسع عشير ، وهو ذراع مكسرة . وان ضربت في
الاصابع كان كل واحد منها نصف ثمن تسع عشير ، وهو ربع ذراع مكسرة .
وأما الأذرع فانها اذا ضربت في الأذرع كان كل واحد منها ربع تسع
عشير ، وهو ذراع واحد مكسرة . وان ضربت في القبضة كان كل واحد
منها ثلث ثمن تسع عشير ، وهو سدس ذراع مكسر . وان ضربت في
الاصابع كان كل واحد منها نصف سدس ثمن تسع عشير ، وهو ثلث
ثمن ذراع مكسرة ، وكل أربعة وعشرين منها يكون ذراعاً مكسرة .
فأما [٧٦ و] القبضات فانها اذا ضربت في القبضات كان كل واحد
منها نصف ثمن تسع تسع عشير ، وهو ربع تسع ذراع مكسرة ، وكل
ستة وثلاثين منها ذراع مكسرة . وان ضربت في الاصابع كان كل واحد
منها ثمن ثمن تسع تسع عشير ، وكل مائة وأربعة وأربعين منها
ذراعاً مكسرة .

وان ضربت الاصابع في الاصابع كان كل واحد منها ربع ثمن ثمن
عشير ، وهو ثمن ثمن تسع ذراع مكسرة ، وكل خمس مائة وستة
وسبعين منها ذراع مكسرة .

فعلى هذا النسق ينبغي أن يكون ضرب هذه المراتب بعضها في بعض ،
وهي خمسة عشر وجهاً . منها الأشول في الأشول ، ثم في
الأبواب ، ثم الأذرع ، ثم في القبضات ، ثم في الاصابع ؛ فذاك أربعة أوجه .
ثم الأذرع في الأذرع ، ثم في القبضات ، ثم في الاصابع ؛ فذاك ثلاثة
أوجه . ثم القبضات في القبضات ، ثم في الاصابع ، فذاك وجهان . ثم
الاصابع في الاصابع ، وجه واحد . فتصير الجملة خمسة عشر وجهاً .
وانما ذكرنا ذلك لتكثر به درجة المساح والمهندسين ، وتكمل
صناعتهم . فان ذلك كثيراً ما يحتاج اليه في قسمة الدور والضياح ؛
وان كان مساح السلطان قد ذكرت أنهم لا يستعملون في دساتيرهم
الا الأشول والأبواب والأذرع ؛ وربما أثبتوا الأبواب وحدها ، وحلوا
الأشول اليه ، ونسبوا الأذرع من الأبواب .

ولأنه قد تبين أن الباب في الباب عشير بنواحي العراق ، قد صار
مساح زماننا [٧٦ظ] يجعلون القصب أصولاً ، أعني الباب ، ويضربون

بعضها في بعض ، ويأخذون من كل مائة جريباً ، ومن كل عشرة قفيزاً ،
ومن كل واحد عشيراً ؛ وعلى هذا يعملون سائر المساح بالبصرة وكور
الأهواز .

فأما نواحي فارس فانهم ان قسموا بالقصب ، التي هي ست
أذرع بذراع المابهرامي ، فينبغي أن يأخذوا من كل مائة جريباً ، ومن
كل عشرة قفيزاً ، ومن كل واحد وثلاثين كفاً ، ومن كل واحد
سنة عشر . وان مسحوا بالقصب التي هي ثلاثة أذرع بذراع المابهرامي
فينبغي أن يأخذوا من كل أربعة مائة جريباً ، ومن كل أربعين قفيزاً ،
ومن كل ستة وثلاثين كفاً ، ومن كل واحد عشيراً ونصفاً . وان مسحوا
بالبذراع وحده : أخذوا من كل ثلاثة ألف وستمائة جريباً ، ومن كل
ثلاثمائة وستين قفيزاً ، ومن كل ستين كفاً ، ومن كل ستة عشيراً .

وربما مسحوا بقصب طولها ذراعين بذراع المابهرامي ، حتى يكون
الجريب الكبير تسعة أجرية بالصغير ؛ فاذا عمل هذا كانت السلسلة
التي يمسح بها ثلاثين قصبه بالبذراع الكبير . واذا ضرب بعضها في
بعض كان كل واحد منها ثلثي عشير ، وكل خمسة عشر منها كفاً ،
وكل تسعين قفيزاً ، وكل تسع مائة جريباً ، وذلك كله بالصغير .

الفصل الثالث

في أمثلة يرتاض بها المتعلم في ضرب الألفاظ بعضها في بعض

فان أردنا أن نضرب خمسة أشول في ثلاثة أشول : ضربنا خمسة
في ثلاثة ، وتأخذ من كل واحد جريباً ، فيكون خمسة عشر جريباً .
[٧٧و] فان أردنا أن نضرب أربعة أشول في ثلاثة أبواب : ضربنا
أربعة في ثلاثة ، وأخذنا من كل واحد قفيزاً ، فيكون جريباً وقفيزين .
فان أردنا أن نضرب تسعة أشول في سبعة أذرع : ضربنا تسعة في
سبعة ، وأخذنا من كل واحد عشيراً وثلثين ، ومن كل ستة قفيزاً ،
فيكون جريباً وخمسة عشر .

وان شئنا بسطنا الأشول أبواباً ، ونسبنا الأذرع من الباب ،
فيكون تسعين في واحد وسدس ، وهو مائة وخمسة . فاذا أخذنا من
كل مائة جريباً ومن كل واحد عشيراً ، كان مثل الجواب الاول .
فان أردنا أن نضرب أربع أذرع في ثلاث قبضات ، ضربنا أربعة في
ثلثي الثمانية ، فيكون خمسة عشر وثلثاً . وان شئنا ضربنا أربعة في
ثمانية ، وأخذنا من كل واحد سدس عشير ، فيكون أيضاً خمسة عشر
وثلثاً .

فان أردنا أن نضرب خمسة أذرع في أربعة أذرع : ان شئنا ضربنا
أربعة في خمسة ، ونسبناه من ستة وثلثين ، فيكون نصف عشير
ونصف تسع عشير . وان شئنا ضربنا نصفاً وثلثاً في ثلثين ، فيكون
ما ذكرنا .

فان أردنا أن نضرب أربع أذرع في ثلاث قبضات : ضربنا أربعة في
ثلاثة ، وأخذنا من كل واحد ثلث ثمن تسع عشير ، وهو سدس ذراع
فيكون ذراعين مكسرة ، وهو نصف تسع عشير .

فان أردنا أن نضرب أربع قبضات في ثلاث قبضات : ضربنا أربعة
في ثلاثة وأخذنا من كل واحد نصف ثمن تسع ذراع مكسرة . فيكون
نصف سدس ذراع ، وهو سدس ثمن تسع عشير .

[٧٧ظ] مثال كلي

فان أردنا أن نضرب اثنا عشر أشلاً وثمانية أبواب وأربعة أذرع
وثلاث قبضات واصبعين في أربعة أشول وستة أبواب وثلاثة أذرع
وقبضتين واصبع واحد :

ضربنا اثني عشر أشلاً : في أربعة أشول وفي كل واحد مما معنا
من الاجناس . فيكون ضربه في أربعة أشول : ثمانية وأربعين جريباً ؛
وفي ستة أبواب : سبعة أجرية وقفيزين ؛ وفي ثلاثة أذرع : ستة أقفزة ؛
وفي قبضتين : ستة عشر وثلثين ؛ وفي اصبع : نصف وثلث عشير ، وهو
ثلاثون ذراعاً مكسرة ، وانما ذكرنا الأذرع لشدة حاجتنا اليها في جميع
الكسور . فذلك خمسة وخمسون جريباً ، وثمانية أقفزة ، وسبعة
عشر ونصف .

ثم ضربنا الثمانية الابواب التي مع الاثني عشر اشلا في جميع الانواع التي في الناحية الاخرى . فيكون ضربها في اربعة اشول ثلاثة اجربة وقفيزين ؛ وفي ستة ابواب : اربعة اقفزة وثمانية عشر ؛ وفي ثلاثة اذرع : اربعة عشر ؛ وفي قبضتين : ثلث وتسع عشير ؛ وفي اصبع : نصف تسع عشير ، وهو ذراعان مكسرة ، والذي قبله ستة عشر ذراعا مكسرة . فذلك ثلاثة اجربة وسبعة اقفزة وعشرين ونصف . وانما ذكرنا الاذرع مع كسور العشران لشدة حاجتنا اليها في جميع الكسور في ضرب القبضات والاصابع .

ثم ضربنا الاربعة اذرع في جميع الاجناس . فيكون في اربعة اشول : قفيزين وستة عشر وثلثين ؛ وفي ستة ابواب : اربعة عشر ؛ وفي ثلاثة اذرع : ثلث عشير ، وهو اثناعشر ذراعا مكسرة ؛ وفي قبضتين : ثلث تسع عشير ، وهو ذراع وثلث ؛ وفي اصبع [٧٨] : ثلث ثمن تسع عشير ، وهو سدس ذراع مكسرة ، وهو ثمانية قبضات مكسرة . فذلك ثلاثة اقفزة وعشير وثلث ثمن عشير .

ثم ضربنا الثلاث قبضات في جميع الاجناس التي في الناحية الاخرى ، فيكون في اربعة اشول : ثلاثة عشر وثلث ؛ وفي ستة ابواب : نصف عشير ؛ وفي ثلاثة اذرع : ثلث ثمن عشير ؛ وفي قبضتين : ثلث ثمن تسع عشير ، وهو ست قبضات مكسرة ، وهو سدس ذراع ؛ وفي الاصبع : ثلث ثمن تسع عشير ، وهو اثنا عشر اصبعاً مكسرة . فذلك ثلاثة عشر ونصف وربع ثمن وثلث ثمن ثمن عشير .

ثم ضربنا الاصبعين في جميع الانواع التي في الناحية الاخرى . فيكون في اربعة اشول : نصف عشير ، ونصف تسع عشير ، وهو عشرون ذراعا مكسرة ؛ وفي ست ابواب : نصف سدس عشير ، وهو ثلاث اذرع مكسرة ؛ وفي ثلاث اذرع : نصف ثمن تسع عشير ؛ وهو ربع ذراع مكسرة ؛ وفي قبضتين : نصف ثمن تسع عشير ، وهو ربع تسع ذراع مكسرة ؛ وفي اصبع واحد : نصف ثمن تسع عشير ، وهو ربع تسع ذراع مكسرة . فذلك نصف وثمان عشير ، وسدس تسع عشير ، ونصف ثمن ثمن تسع عشير . وهو ثلاثة وعشرون ذراعا وعشر قبضات واصبعان ، مكسرة .

فذلك الجميع تسعة وخمسين جريباً وتسعة اقفزة وخمسة عشر وعشر عشير وخمسة عشر سدس تسع عشير وثلث ثمن ثمن

تسع عشير فعلى هذا ينبغي أن يكون ضرب هذه المراتب بعضها في بعض . وان شئنا بسطنا الاشول ابواباً ، ونسبنا الاذرع والقبضات والاصابع منها ، وضربنا [٧٨] بعضها في بعض حسب ما قدمنا ذكره فيرجع ذلك الى ما ذكرنا .

الفصل الرابع

في مسائل من هذا الباب تعمل على طريقة الاختصار

فاذا اردنا أن نضرب اشلا وذراعا في اشل الا ذراع : ضربنا الزائد بالناقص ، وضربنا الاشل في الاشل ، فكان جريباً . ثم نقصنا مما اجتمع ذراعا مكسرة ، فيبقى تسعة اقفزة وتسعة عشر وثلثين وربع ونصف تسع . وهو ما يكون من اشل وذراع في اشل الا ذراع . وان شئنا بسطناها اذرعاً ، فيكون أحد وستين ذراعا في تسعة وخمسين ذراعا ، فاذا ضربنا وأخذنا من كل ثلاثمائة وستين : قفيزاً ، كان مثل ما ذكرنا في الجواب .

فان اردنا أن نضرب اشلا وباباً في اشل الا باب : ضربنا اشلا في اشل فيكون جريباً ، ثم ضربنا باباً في باب ونقصناه منه ، فيكون تسعة اقفزة وتسعة عشر . وان شئنا بسطناها ابواباً وعملنا فيه مثل الذي تقدم ذكره .

وكذلك لو اردنا أن نضرب اشلين وثلاثة اذرع في اشلين الا ثلاثة اذرع : ضربنا اشلين في اشلين فيكون اربعة اجربة ، ثم ضربنا ثلاثة اذرع في ثلاثة اذرع فيكون ربع عشير ، فاذا نقصناه منه كان الباقي ثلاثة اجربة وتسعة اقفزة وتسعة عشر ونصف ربع . وهو ما يكون من ضرب اشلين وثلاثة اذرع في اشلين الا ثلاثة اذرع .

فاذا اردنا أن نضرب اشلا وثلاثة ابواب وذراعين في اشلين واربعة ابواب وثلاثة اذرع : فانا نأخذ ثلث الاشلين والاربعة ابواب والثلثة الاذرع ، بعد أن نبسطه ابواباً ، فيكون ثلاثة اجربة وقفيزين وستة عشر وثلثين .

وكذلك لو اردنا أن نضرب اربعة اشول وخمسة ابواب في سبعة اشول [٧٩] فانا نضرب اربعة ونصف في سبعة ، فيكون أحداً وثلثين جريباً وخمسة اقفزة .

وكذلك ينبغي أن يكون ضرب سائر ما يجانسه .

الباب الثاني

في حساب الأزلات

ينبغي أن تعلم أن اسم الأزالة هو واقع على مائة ذراع مكسرة تكسير الجسم (٣٩) لا تكسير المسطح . وذلك أن تكسير الجسم هو طول في عرض في عمق ، أو في سمك . والسمك ما كان مرتفعا الى فوق ، مثل الجبال والحيطان والتلول . والعمق ما كان نازلا الى أسفل ، مثل البرك والحياض والانهار والمصانع . ومساحة المسطح هو طول في عرض فقط . ونحن نبين مساحة كل واحد منها في هذه المنزلة . وهذا الذي نحن في ذكره هي الرسوم التي تجري بين المساح والمهندسين والصناع . فاذا كان مجسم طوله ذراع في عرض ذراع في سمك ذراع ، فان مساحة ذلك المجسم هو ذراع مكسرة . فاذا كان مجسم مساحته مائة ذراع مكسرة ، فان ذلك المجسم يسمى أزالة . وما كان أقل منه فمستسوب اليه بحساب .

والذراع التي تسمح بها الأزالة يسمى ذراع الميزان ، وهي مثلا ذراع السودان ومثل ثلثيه وثلثي اصبع بأصابع ذراع السودان ، وهو أربعة وستون أصبعا وثلثا اصبع بأصابع ذراع السودان . والأزالة يكون فيها مائة كر تراب ، كل ذراع مكسرة كر . والكر يكون ستين قفيزا ، كل قفيز زبيلين * من الزبل التي ينقلها النقالون في الحفائر وسائر أعمال التراب . والعمل في ذلك يكون على وجوه [٧٩ظ] مختلفة .

والذي قد جرى به الرسم أن يوافق النقالون أن يكون ما يعمل في اليوم واللييلة ثلاث أذرع بذراع الميزان في الارض البوشكات ، وهو الارض البكر الصلب ؛ وفي السائق ، وهو الرطب من الارض ، ثلاث أذرع ونصف ؛ وفي القلق ، وهو الدعل أربع أذرع . والمر يكون فيه رجلان ، أحدهما يملا والآخر ينقل . وعلى النقالين أن ينقلوا التراب عشرين ذراعا في المنتقان أعني خور النهر ، والموضع

* الزبيل = القفة .

الذي يكون فيه صعود ونزول . وعليه في الباسط نقل ثلاثين ذراعا . فأما من يعمل في الدراري ، وهو ما يكون قشطا في النهر بالسل ، فعليه أن يقشط ستين ذراعا في اليوم ، بذراع السودان ، فان هؤلاء لا يستعملون الا الذراع السودان . وان اقلب التراب على يده فعليه أن يعمل مائة ذراع مكسرة بسطا . فاما من ينقل العدة فعليه أن يعمل خمسة أذرع بذراع الميزان ؛ والعدة هو التراب الذي يعد لسد البثوق والسكرورة . وربما كان مع صاحب المر ثلاث نقالين أو أكثر . والذي يجمع للعدة ينبغي أن يكون ترابا حرا من أرض بوشكات .

وهذه الرسوم ربما اختلفت في بعض النواحي ، الا أن الجمهور وعمل السلطان في الحفائر والبريدات على ما ذكرنا .

فاما ذراع الميزان فهي اثنا عشر قبضة بقبضاته ، كل قبضة أربعة أصابع بأصابعه . فذراع الميزان اذن ثمانية وأربعون اصبعا . والذراع المكسرة هي ألف وسبع مائة وثمانية وعشرون قبضة مكسرة ، لانها من ضرب اثني عشر في اثني عشر في اثني عشر . [٨٠و] وهي مائة ألف وعشرة ألف وخمس مائة واثنين وتسعين اصبعا مكسرة ، لانها من ضرب ثمانية وأربعين في مثله في مثله . والأزالة ، كما تقدم ذكرها ، هي مائة ذراع مكسرة ، وهي مائة ألف واثنان وسبعون ألفا وثمان مائة قبضة مكسرة . وهي أحد عشر ألف وتسعة وخمسين ألفا ومائتا اصبع مكسرة .

فاذا ضربنا الاذرع والقبضات والاصابع بعضها في بعض ، فينبغي أن نأخذ من كل مائة ذراع مكسرة : أزالة ؛ ومن كل ألف وسبع مائة وثمانية وعشرين قبضة مكسرة : ذراعا مكسرا ؛ ومن كل أربعة وستين اصبعا مكسرة : قبضة مكسرة . فاذا اختلفت الضروب فانه يكون على عشرة أوجه ، هي هذه :

الاذرع في الاذرع في الاذرع : كل واحد منها ذراع مكسرة ، وكل مائة منها ازالة .

الاذرع في الاذرع في القبضات : كل واحد منها نصف سدس ذراع ، وكل اثني عشر منها ذراع مكسرة .

الاذرع في الاذرع في الاصابع : كل واحد منها سدس ثمن ذراع مكسرة
وكل ثمانية واربعين منها ذراع مكسرة .
الاذرع في القبضات في القبضات : كل واحد منها نصف ثمن تسع
ذراع ، وكل مائة واربعة واربعين منها ذراع مكسرة .
الاذرع في القبضات في الاصابع : كل واحد منها ثمن ثمن تسع ذراع ،
وهي ثلاث قبضات مكسرة ؛ وكل خمس مائة وستة وستين منها ذراع
مكسرة .

[٨٠ ظ] الاذرع في الاصابع في الاصابع : كل واحد منها ربع ثمن
ثمن تسع ذراع مكسرة ، وكل الفين وثلاثمائة واربعة منها ذراع مكسرة ،
وكل واحد وثلاث منها قبضة مكسرة ، لأن القبضة هي أربعة وستون اصبعاً
مكسرة ، واصبع في اصبع في ذراع هو ثمانية واربعون اصبعاً مكسرة ،
والاربعة والستون هي مثل ثمانية واربعين ومثل ثلثها .

القبضات في القبضات في القبضات : كل واحد منها ثلث ثمن ثمن
تسع ذراع ، وكل ألف وسبع مائة وثمانية وعشرين منها ذراع مكسرة .
القبضات في القبضات في الاصابع : كل واحد منها نصف سدس ثمن
ثمن تسع ذراع ، وكل ستة الف وتسع مائة واثنى عشر منها ذراع مكسرة ،
وكل اربعة منها قبضة مكسرة .

القبضات في الاصابع في الاصابع : كل واحد منها سدس ثمن ثمن
تسع ذراع ، وكل ستة عشر منها قبضة مكسرة ، وكل سبعة وعشرين
الفا وستمائة وثمانية واربعين منها ذراع مكسرة .

الاصابع في الاصابع في الاصابع : كل واحد منها ثلث ثمن ثمن
ثمن تسع ذراع ، وكل اربعة وستين منها قبضة مكسرة ، وكل مائة الف
وعشرة الف وخمس مائة واثنين وتسعين منها ذراع مكسرة .

فهذه الاصول التي ينبغي أن تحفظ في ضرب هذه الانواع بعضها في
بعض ، ولا بأس أن تقدم ضربها بعضها على بعض ، فإن كلها ترجع الى ما
ذكرنا . الا ترى ان اذا ضربنا ذراعاً في قبضة في اصبع كان ذلك مثل ضربنا
قبضة في اصبع في ذراع ، ومثل ضربنا اصبعاً في قبضة في ذراع ؟

والمبتدى اذا ارتاض بضرب هذه الاصول سهل عليه جميع ما يرد من
المسائل [٨١] في هذا النوع ، ان شاء الله .

الفصل الثاني

في الأمثلة

ان عمل رجل مجسماً ، حفراً كان أو بناء عشرة أذرع طول في ستة
أذرع عرض في ثلاثة اذرع ، سمكا كان أم عمقا ، وأردنا أن نعرف كم
أزلة يكون ذلك : فانا نضرب العشرة في الستة ، فيكون ستين ، ثم نضربها
في ثلاثة فيكون مائة وثمانين ، وهو أزلة ونصف وخمس وعشر . وان
شئنا ضربنا الستة في العشرة ، فان كل واحد منها يرجع الى شيء واحد .
فان عمل اربعين ذراعاً طولاً في ثلاثين ذراعاً عرضاً في ست قبضات عمقا ،
فانا نضرب اربعين في ثلاثين ، فيكون الف ومائتين ، ثم نضربها في ستة ،
فيكون سبعة الف ومائتين ، ثم نأخذ من كل اثني عشر واحداً ، فيكون
ستمائة ذراع ، وهي ست أزلات . وان شئنا ضربنا الاربعين في الثلاثين
في نصف ، فيكون ايضا ستمائة .

فان عمل ثلاثين ذراعاً طولاً في عشرين ذراعاً عرضاً في اصبعين ، ضربنا
ثلاثين في عشرين ، وما اجتمع في اثنين ، فيكون الفا ومائتين ، وأخذنا من
كل ثمانية واربعين : ذراعاً ، فيكون خمسة وعشرين ذراعاً ، وهو ربع أزلة .
فان عمل ثمانين ذراعاً طولاً في عشر قبضات عرضاً في ست قبضات
عمقا : كان ذلك ثلاثاً وثلاثين ذراعاً وثلثاً ، وهو ثلث أزلة .

فان عمل ثمانين ذراعاً طولاً في عشر قبضات عرضاً في ثلاث اصابع
عمقا ، كان ذلك اربعة اذرع وسدس ذراع مكسرة ، وذلك انا أخذنا من
كل خمس مائة وستة وسبعين بعد الضرب ذراعاً .

[٨١ ظ] فان عمل ثمان قبضات طولاً في ست قبضات عرضاً في ثلاث
قبضات عمقا ، كان ذلك نصف سدس ذراع ، وهو نصف سدس عشر
أزلة . وان شئنا ضربنا ثلاثين في نصف ، فيكون ثلثاً ، ثم ضربناه في ربع ،
فيكون نصف سدس .

فان عمل تسع قبضات طولاً في اربع قبضات عمقا في ثلاث اصابع
سمكا ، ضربنا التسعة في اربعة في ثلاثة ، وأخذنا من كل اربعة : قبضة
مكسرة ، فيكون سبعة وعشرين قبضة مكسرة ، وهو ثمن ثمن ذراع .

وان شئنا ضربنا نصفاً وربعا في ثلث ، وما اجتمع في نصف ثمن ، فيكون ثمن ثمن ذراع .

وان عمل تسع قبضات طولاً في ثلاث اصابع عرضاً في اصبعين عمقا ، ضربنا تسعة في ثلاثة في اثنين ، واخذنا من كل ستة عشر قبضة ، فيكون ثلاث قبضات وربع وثمان قبضة مكسرة ، وهو ربع ثمن ثمن ذراع .
فان عمل ثلاثة اصابع طولاً في اصبعين عرضاً في اصبع عمقا ، ضربنا ثلاثة في اثنين في واحد ، فيكون ستة ، وهو ربع ثمن ثمن تسع ذراع .
وان شئنا ضربنا نصف ثمن في ثلث ثمن في سدس فيرجع الى الجواب الاول .
فاذا اضفنا الى هذه النسبة ، وجميع ما تقدم ذكره من نسبة الاذرع ، لفظة عشر العشر ، كان ما يحصل من النسبة هي منسوبة الى الازلة .

الفصل الثالث

في اجرة الأزلات

فان وافقنا رجلاً على أن يعمل كل أزلة بستين درهما ، وعمل اثنين وعشرين ذراعاً مكسرة ، وأردنا أن نعلم مقدار ما يصيبه من الاجرة بما عمل :
نسبنا الاثنين والعشرين من المائة ، فيكون خمسا وخمس عشر ، فنأخذ خمس الستين وخمس [٨٢ و] عشرها ، فيكون ثلاثة عشر درهما ودانق وعشيرين . وهو ما يصيبه بما عمل .

وان شئنا ضربنا الاثنين والعشرين في الستين ، فيكون الفا وثلاثمائة وعشرين ، واخذنا من كل مائة : درهما ، ومن كل ستة عشر وثلثين : دانقا ، ومن كل واحد وثلثين : عشيرا ، فيكون ثلاثة عشر درهما ودانق وعشيرين ، وهو مثل الجواب الاول .

فان كان معنا كسور من الذراع ، فانا ننسبه مع الذراع من المائة ، وان شئنا نسبنا من الذراع ثم من المائة ، فما كان أخذنا بقسطه من الاجرة .
مثال ذلك : رجل كان أجرته لكل أزلة ثلاثين درهما ، عمل ثمانية وعشرين ذراعاً وثلث ، فانا نسبنا الثمانية والعشرين والثلث من المائة ، فيكون خمسا ونصف سدس ، فنأخذ خمس الثلاثين ونصف سدسها ، فيكون ثمانية دراهم ونصف ، وهو ما يصيبه بقدر ما عمل من الاجرة .

وان شئنا ضربنا الثمانية والعشرين والثلث في الثلاثين ، فيكون ثمان مائة وخمسين ، ونأخذ من كل مائة درهما ، فيكون مثل الجواب الاول .
وقد غلط جماعة من الحساب في هذا الموضع (من) المقدمين في صناعة الحساب ، وذلك أنهم جعلوا الذراع المكسورة اثني عشر قبضة ، ثم ذكروا أن القبضة في القبضة هي قبضة مكسورة . وهذا كقول القائل : ان الدرهم هو ثلاثة اثلث ، وان الثلث في الثلث هو ثلث ثلث فيكون الدرهم ثلاثة اثلث مكسرة ، وهو تسعة اثلث مكسرة كل واحد منها تسع .

وينبغي ان نعلم اننا اذا ضربنا الازلات في الدراهم كان كل واحد [٨٢ ظ] منها درهما ، وان ضربنا في الدوانيق كان كل واحد منها دانقا ؛ وكذلك في الحبات والعشيرات ، وان ضربنا الاذرع في الدرهم كان كل واحد منهم عشر درهم .

فان ضربنا الاذرع في الدوانيق كان كل واحد منها سدس عشر درهم ، وكل مائة منها دانقا ، وكل اثني عشر ونصف منها حبة ، وكل عشرة منها عشيرا ، وكل ستمائة منها درهما .

وان ضربنا الاذرع في الحبات كان كل واحد منها سدس عشر درهما ، وكل اربعة الف وثمان مائة منها درهم ، وكل ثمان مائة منها دانق ، وكل ثمانين منها عشير .

وان ضربنا الاذرع في العشران كان كل واحد منها سدس عشر عشر درهم ، وكل ستة الف منها درهم وكل مائة منها عشير وكل مائة وخمسة وعشرين منها حبة .

فاذا وردت علينا مسئلة ومعنا كسور من الاذرع فينبغي أن ننسبها من الاذرع من الازلة ، فان لم يمكننا ، نسبناها من الذراع وعملنا فيه حسب ما بينا .

مثال ذلك : اجير أجرته لكل أزلة ستة وستون درهما ، واربعة دوانيق وستة عشر ؛ عمل ثلاث ازلات وثمانية وعشرين ذراعاً وثلث ؛ وأردنا أن نعرف كم تكون أجرته لما عمل : ضربنا الثلاثة في الستة والستين ، فيكون مائة وثمانية وتسعين درهما ، وضربنا الثلاثة في اربعة فيكون اثنا عشر دانقا ، وهو درهمان ، وضربناها في ستة عشر فيكون ثمانية عشر عشيرا ،

وهو دانق وثمانية أعشر ؛ ثم ضربنا ثمانية وعشرين وثلث في ستة وستين فيكون الفا وثمان مائة وسبعين ، وأخذنا من كل مائة [٨٣ و] درهما ، فيكون ثمانية عشر درهما واربعة دوانيق وعشيرين . ثم ضربنا ثمانية وعشرين وثلث في أربعة ، فيكون مائة وثلاثة عشر وثلثان ، وأخذنا من كل مائة دانقا ، فيكون دانق وعشير وثلث . ثم ضربنا الثمانية والعشرين والثلث في ستة ، فيكون مائة وسبعين ، وأخذنا من كل مائة عشيرا ، فيكون عشيرا ونصفا وخمسا . فاذا جمعنا ذلك كله كان : مائتين وتسعة عشر درهما ودانق وثلاثة أعشر وثلث عشير .

وان شئنا نسبنا الثمانية والعشرين والثلث من المائة ، فيكون خمسا ونصف سدس ، فأضفناه الى الثلاث أزلات ، ثم ضربناها في ستة وستين واربعة دوانيق وستة أعشر . فيكون مائتين وتسعة عشر درهما ودانق وثلاثة أعشر وثلث عشير .

نوع آخر من حساب الأزلات

ان كان الاجير اجرتة لكل أزلة اربعين درهما ، أخذ مائتين واثنين وخمسين درهما ، وأردنا أن نعلم ما يجب أن يعمل ، فانا نقسم مائة واثنين وخمسين على اربعين ، فيكون ثلاث أزلات وثمانين ذراعا ، وذلك ما يلزم من العمل .

وان شئنا ضربنا المائة ، التي هي عدد أذرع الأزلة ، في مائة واثنين وخمسين ، فيكون خمسة عشر الفا ومائتين ، وأخذنا من كل اربعين : ذراعا ، فيكون ثلاثمائة وثمانين ذراعا ، وهو مثل الجواب الاول .

فان كان اجرتة لكل أزلة ثمانين درهما وخمسة دوانيق ، اخذ اربعة وعشرين درهما وربيع ، وأردنا أن نعلم ما يجب أن يعمل بها ، نسبنا الاربعة والعشرين والربع الى الثمانين والخمسة دانق ، فيكون خمسها وعشرها ، وأخذنا خمس وعشر المائة [٨٣ ظ] فيكون ثلاثين ذراعا ، وهو ما يلزم أن يعمل .

وان شئنا ضربنا المائة في اربعة وعشرين وربيع ، فيكون الفين واربع مائة وخمسة وعشرين ، وقسمناه على الثمانين والنصف والثلث ، فيكون ثلاثين ذراعا ، وهو مثل الجواب الاول .

نوع آخر من حساب الأزلات

فان كانت اجرتة لكل اثنا عشر ذراعا ثمانية دراهم ودانيق ، وأردنا أن نعلم كم تكون أجرة الأزلة ، قسمنا المائة على اثني عشر ، فيكون ثمانية وثلثا ، ثم ضربناها في أجرة الأثني عشر ذراعا ، فيكون تسعة وستين درهما ودانقين وستة أعشر وثلثين ، وهي أجرة الأزلة .

وان شئنا ضربنا أجرة الاثنا عشر في المائة ، فيكون ثمان مائة وثلاثة وثلثين وثلثا ، وأخذنا من كل اثني عشر واحدا ، فيكون تسعة وستين درهما ودانقين وستة أعشر وثلثين . وهو مثل الجواب الاول .

وعلى هذا ينبغي أن يكون جميع ما يجانسه من المسائل .

الفصل الرابع

في مسائل نواذر من الأزلات

اجير اجرتة لكل أزلة ثمانين درهما ، على أن يحفر عشرة طولاً في عشرة عرضاً في عشرة عمقا . حفر خمسة طولاً في خمسة عرضاً في خمسة عمقا ، كم أزلة يكون قد عمل ، وكم يجب له من الأجرة ؟

أما إذا أردنا أن نعرف ما عمل ، فانا نضرب خمسة في خمسة في خمسة ، فيكون مائة وخمسة وعشرين ، وهو أزلة وربيع .

فاذا أردنا أن نعرف ما يصيبه من الاجرة فانا نضرب واحدا وربعا في ثمانين فيكون مائة ، وهو ما يستحق من الاجرة .

[٨٤ و] وان وافقنا على أن يحفر حوضاً عشرة أذرع طولاً في ثمانية عرضاً في خمسة عمقا ، بمائة درهم ؛ حفر ستة أذرع طولاً في أربعة أذرع عرضاً في ثلاثة أذرع عمقا وأردنا أن نعرف ما يجب له من الدراهم ، وعلى كم يكون حساب الأزلة ، فانا نضرب العشرة في الثمانية في الخمسة ، فيكون اربع مائة ، وهو اربع أزلات ، وهو ما كنا وافقناه على عمله . ثم ضربنا ستة في أربعة في ثلاثة ، فيكون اثنين وسبعين ، وهو ما عمل .

فان أردنا أن نعرف ما يصيبه من الأجرة بمقدار ما عمل ، فانا نأخذ ربع المائة ، فيكون خمسة وعشرين ، وهو أجرة أزالة واحدة . ثم نضرب الخمسة والعشرين في الاثنين والسبعين ، فيكون الفا وثمان مائة ، ونأخذ من كل مائة درهما ، فيكون ثمانية عشر درهما .

وان شئنا نسبنا الاثنين والسبعين من المائة فتكون نصفاً وخمسة وخمسين عشر فنأخذ بقسطها من الخمسة والعشرين ، فيكون ثمانية عشر .

وان شئنا نسبنا الخمسة والعشرين من المائة ، فيكون ربعاً ، وأخذنا بقسطه من الاثنين والسبعين ، فيكون أيضاً ثمانية عشر .

نوع آخر من نواذر الأزلات

فان عمل طول عشرة أذرع في عرض ثلاثة أذرع ، وأردنا أن نعلم كم ينبغي أن يحفر عمقها ، حتى يكون أزالة ، فانا نضرب العشرة في ثلاثة ، فيكون ثلاثين ، وهو الجزء المقسوم عليه ، ثم نجعل الأزالة أذرعاً فيكون مائة ، ونقسمه على الجزء المقسوم عليه ، فيخرج من القسم ثلاثة أذرع وأربع قبضات [٨٤ظ] وهو مقدار ما يجب أن يحفر .

وكذلك ينبغي أن يكون في البناء ، اذا أردنا أن نعلم كم ينبغي أن يبني . وان عمل ستة أذرع عرضاً في أربع قبضات عمقاً ، وأردنا أن نعرف كم ينبغي أن يعمل طوله حتى يكون أزالة : ضربنا الستة في الأربعة ، فكان أربعة وعشرين ، وهو الجزء المقسوم عليه ؛ ثم نقسم أذرع الأزالة على الأربعة والعشرين ، فيخرج من القسم أربعة وسدس ، نضربها في عدد قبضات الذراع ، وهو اثنا عشر ، فيكون خمسين ذراعاً ، وهو ما ينبغي أن يعمل من جهة الطول .

وان شئنا ضربنا أربعة في ستة ، فيكون أربعة وعشرين ، وقسمناه على اثني عشر ، فيكون اثنين ، ثم قسمنا المائة عليه ، فكان أيضاً خمسين .

وان شئنا نسبنا الأربع قبضات من الاثنين عشر ، فوجدناها ثلثاً ، فأخذنا ثلث الستة ، فيكون اثنين ، وقسمنا عليها المائة .

نوع آخر من نواذر الأزلات

فان قال قائل : حفار حفر بئراً مربعة ، طولها مثل عرضها ، ومساحتها أزالة ، فخرج الماء على اثني عشر ذراعاً وربع ، كم كان طولها وعرضها ؟ فانا نقسم المائة على الاثنين عشر وربع ، فيخرج من القسمة ثمانية وسبع وسبع سبع ، ونأخذ جذره ، وهو اثنان وستة أسباع ، وهو طول البئر وعرضها .

فان شئنا أخذنا جذر المائة ، وهو عشرة ، وقسمناه على جذر اثني عشر وربع ، فيخرج من القسم اثنان وستة أسباع ، وهو مثل الجواب الأول .

فان قال : خرج الماء على اثني عشر سواء ، فأقسم المائة على اثني عشر ، فيخرج [٨٥ و] من القسم ثمانية ونصف ، وليس له جذر .

فاذا أردنا أن نأخذها بالتقريب ، فيكون اثنين وستة أسباع ونصف سبع (٤٠) .

وان قيل : نهر طوله أربع مائة ذراع ، كم ينبغي أن يحفر حتى يكون أزالة ، على أن يكون عرضه وعمقه سواء ؟ فانا نأخذ جذر الأربع مائة ، فيكون عشرين ، وهو الجزء المقسوم عليه ، ثم نأخذ جذر المائة ، وهو عشرة ، فنقسمه على الجزء فيخرج من القسم ست قبضات ، أعني نصف ذراع ، وهو ما ينبغي أن يكون عرض النهر وعمقه .

وان شئنا قسمنا الاربع مائة على المائة ، فيخرج من القسم أربعة ، فنأخذ جذره ، فيكون اثنين ، ثم نقسم قبضات الذراع ، وهو اثنا عشر عليه فيخرج من القسم ست قبضات ، وهو ما ينبغي أن يكون طوله وعرضه .

فان كان في المسئلة شيء أصم أخذنا جذوره بالتقريب .

وكذلك نعمل في سائر أعمالنا في الأبنية ، فان الطريق فيها متشابهة ، ومما ذكرناه يستدل على جميع ما يرد من المسائل .

النوع الثاني من أعمال المساحات

وهي مساحة الأشكال ذوات الأضلاع وغيرها

وهو الباب الثالث

من هذه المنزلة

واذ قد فرغنا من ذكر الالفاظ المستعملة في صناعة المساحة ، وفرغنا من ضرب بعضها في بعض ، والانواع التي تتركب منها ، وكيفية استعمالها في ذكور المسائح في الدواوين ، وفرغنا أيضا من اعمال الأزلات ، فانا نبتدىء بذكر كيفية مساحة شكل شكل من المسطحات والمجسمات ، ليكون عوننا للماسح في مساحته ، وقوة للكاتب في تتبعه للماسح ، ان شاء الله .

[٨٥ ظ] فنقول أن المساحة تنقسم الى ثلاثة أنواع : بسيطة وأجسام وابعاد . فالبسيط مثل المثلث والمربع والدوائر والقطوع . والمجسم مثل معرفة الأشياء العالية وارتفاع رؤوس الجبال والأشياء التي في الجو .

وينبغي أن نعلم أن السطح اما أن يحيط به خط واحد ، مثل الدائرة والشكل البيضي ، وهو المعروف بالقطع الناقص ، واما أن يحيط به خطان ، وهو مثل قطع الدوائر وقطع من القطوع الزائدة والمكافئة ، والأشكال الهلالية . واما أن تحيط به (ثلاثة) خطوط مثل المثلث والقطاع . واما أن يحيط به أكثر من ثلاثة خطوط ، مثل الخمس والمسدس وهذا لا نهاية لكثيرته .

ونحن نذكر مساحة ما لا بد للماسح منه ، حسب ما يليق بالموضوع ، بلا علة ولا برهان ، اذ كان الموضوع لا يحتمل ذلك ، ان شاء الله .

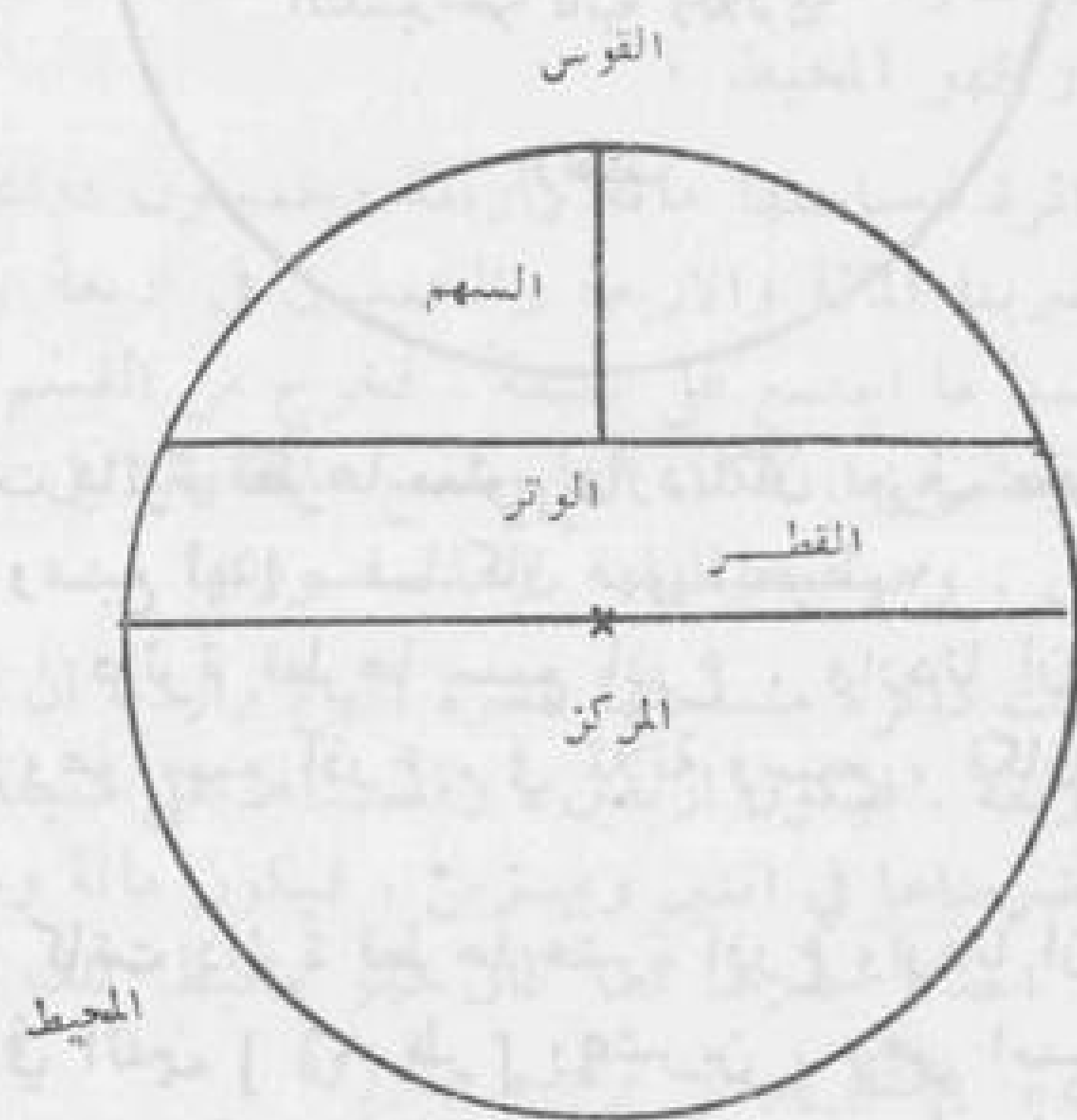
فصل في مساحة الدائرة

الدائرة هي شكل يحيط به خط واحد ، في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة منها اليه متساوية ، وتلك النقطة يقال لها مركز الدائرة . وذلك الخط يقال له محيط الدائرة .

قطر الدائرة هو خط يمر بمركز الدائرة وينتهي في الجانبين الى محيط الدائرة ، وهو يقطع الدائرة بنصفين .

الوتر هو خط يقطع الدائرة ولا يمر بمركزها . السهم هو أطول عمود يخرج من القوس الى الوتر ، وهو يقطع كل واحد من القوس والوتر بنصفين ، ويسميه المنجمون الجيب المعكوس ، ونصف الوتر يسمونه الجيب المستوي (٤١) .

وهذه صورة ما ذكرنا :



[٨٦ و] فاذا قد تبين ذلك فانا نقول : ان مساحة الدائرة تكون على وجهين : احدهما أن نضرب نصف القطر في نصف المحيط ، والثاني أن نضرب القطر في نفسه ونسقط منه سبعة ونصف سبعة . والوجه الأول أصح لأنه يقوم عليه البرهان (٤٢) ، والوجه الثاني هو اصطلاح وتقريب .

والمثال في ذلك دائرة قطرها سبعة أبواب ومحيطها اثنان وعشرون بابا . أما مساحتها على الوجه الأول ، هو أن نضرب نصف القطر ، وهو ثلاثة ونصف ، في نصف المحيط ، وهو أحد عشر ، فيكون ثمانية وثلاثين ونصف ، أعني ثلاثة أقفزة وثمانية عشر ونصف ، وهو مساحتها .

وبالوجه الثاني فانا نضرب القطر ، وهو سبعة أبواب ، في مثله ، فيكون تسعة واربعين ، ونسقط منه سبعة ونصف سبعة ، وهو عشرة ونصف ، فيبقى ثمانية وثلاثون ونصف ، أعني ثلاثة أقفزة وثمانية عشر ونصف . وهو مثل الجواب الأول ، وهذه صورته :



× فان كانت دائرة قطرها معلوم وأردنا أن نعرف محيطها ، فانا نضرب القطر في ثلاثة وسبع أبدا ، فما كان فهو المحيط .
 مثال ذلك : دائرة قطرها سبع أذرع ، وأردنا أن نعرف محيطها ، ضربنا القطر ، وهو سبع أذرع ، في ثلاثة وسبع ، فكان اثنان وعشرون . وهو المحيط .
 وكذلك لو كانت دائرة قطرها عشرة أذرع وأردنا أن نعرف محيطها ، ضربنا العشرة في اثنان [٨٦ ظ] وعشرين ، وهي اسباع ثلاثة وسبع ، فكان مائتين وعشرين ، قسمناها على سبعة ، وهي أسباع الواحد ، فيخرج من القسم احدى وثلاثون ذراعا وثلاثة اسباع ذراع . وهو المحيط ، وهذه صورته

فان كانت دائرة محيطها معلوم وأردنا أن نعرف قطرها ، فانا نقسم المحيط على ثلاثة وسبع ، فما خرج من القسم فهو القطر .
 مثال ذلك دائرة محيطها أربع واربعون ذراعا وأردنا أن نعرف كم قطرها : قسمنا الأربعة والاربعين على ثلاثة وسبع ، وإذا أردنا ذلك ضربنا الأربعة والاربعين في سبعة وقسمناه على اثنان وعشرين ، فخرج من القسم أربع عشر ذراعا ، وهو القطر . وهذه صورته

× هكذا درج أبو الوفاء ، في جميع الأشكال التي نجدها في كتابه هذا ، على كتابة المعطيات والنتيجة ، على الشكل . وفي الصفحات التالية نكتفي بتقديم الأشكال التي نحسب أن صورتها تعطينا معلومات جديدة فحيث لا يجد القارئ الصورة فليعلم أنها في الاصل عادية لا جديد فيها ، وكذلك سنهمل الكتابة على الأشكال الا حيث نجدها ذات دلالة خاصة .

ولو كانت دائرة محيطها خمسون ذراعا وأردنا أن نعرف قطرها : ضربنا الخمسين في السبعة التي هي اسباع الواحد ، فكان ثلاثمائة وخمسين ، وقسمناها على اثنان [٨٧ و] وعشرين ، التي هي اسباع الثلاثة والسبع ، فخرج من القسم خمسة عشر ذراعا وعشرون جزءاً من اثنان وعشرين جزءاً من ذراع ، وهي القطر .

وان كانت دائرة مساحتها معلومة ، وأردنا أن نعرف محيطها ، فانا نضرب المساحة المعلومة في أربعة أبدا ، ونقسم ما اجتمع على سبعة أبدا ، فما خرج من القسم نضربه في اثنان وعشرين أبدا . ونأخذ جذر ما اجتمع ، فما خرج من الجذر فهو المحيط .

ومثال ذلك دائرة مساحتها مائة وأربعة وخمسون ذراعا ، وأردنا أن نعرف محيطها : ضربنا المائة والأربعة والخمسين في اربعة ، فكان ستمائة وستة عشر ، وقسمنا ما اجتمع على سبعة ، فخرج من القسم ثمانية وثمانون ضربناها في اثنان وعشرين ، فكان الفا وتسع مائة وثلاثين ، أخذنا جذرها فكان اربعة واربعين ، وهو محيطها . وهذه صورتها

وكذلك لو كانت دائرة مساحتها عشرة أذرع وأردنا أن نعرف محيطها ، ضربنا العشرة في أربعة ، فيكون اربعين ، وقسمناها على سبعة فيكون خمسة وخمسة اسباع ، ضربناها في اثنان وعشرين ، فيكون مائة وخمسة وعشرين وخمسة اسباع . أخذنا جذرها فما كان فهو محيط تلك الدائرة ، وهو أحد عشر وتسعان × بالتقريب . وهذه صورته

[٨٧ ظ] وقد يختصر هذا الطريق ، وهو أن تضرب المساحة المعلومة في اثني عشر واربعة اسباع ويؤخذ جذر ما اجتمع ، فما كان فهو المحيط .

مثال ذلك دائرة مساحتها ثمانين وثلاثون ذراعا ونصف ، أردنا أن نعرف محيطها ، ضربنا المساحة وهو ثمانية وثلاثون ونصف ، في اثني عشر واربعة اسباع ، فكان اربع مائة واربعة وثمانين ، أخذنا جذره فكان اثنان وعشرين ، وهو محيطها ، وهذه صورته

فان كانت دائرة محيطها معلوم وأردنا أن نعلم مساحتها ، ضربنا نصف المحيط في مثله ، فما اجتمع نضربه في سبعة ، ونقسم ما اجتمع على اثنان وعشرين ، فما خرج من القسم فهو المساحة .

× هكذا في ل ، وليس فيها صورة الشكل : اما في م فترد العبارة هكذا غير أنه يكتب المحيط على الشكل : أحد عشر وسبعين ، وهذا خطأ . والتقريب لا يتفق مع القاعدة التي ذكرها المؤلف .

مثال ذلك دائرة محيطها اربعة واربعون ذراعا اردنا ان نعرف مساحتها : ضربنا نصف الاربعة والاربعين في مثله ، فكان اربع مائة واربعة وثمانين ، ثم ضربناه في سبعة فكان ثلاثة الف وثلاثمائة وثمانين ، قسمناه على اثنين وعشرين ، فخرج من القسم مائة واربعة وخمسين ، وهو مساحتها ، وهذه صورته

وكذلك لو اردنا ان نعرف مساحة دائرة محيطها عشرة اذرع ضربنا نصف [٨٨ و] العشرة في مثله ، فكان خمسة وعشرين ، ثم ضربناه في سبعة ، فكان مائة وخمسة وسبعين ، قسمناه على اثنين وعشرين ، فكان سبعة واحد وعشرين جزءا من اثنين وعشرين جزءا ، وهو مساحتها .

وقد نعمل ذلك بطريق آخر ، وهو ان نضرب المحيط في مثله ، ونسقط مما اجتمع ثمنه ، وما بقي يقسم على أحد عشر ، فما خرج من القسم فهو المساحة .

مثال ذلك دائرة محيطها اثنان وعشرون ذراعا ، اردنا ان نعرف مساحتها : ضربنا الاثنين والعشرين في مثلها ، فكان اربع مائة واربعة وثمانين ، اسقطنا منها ثمنها ، وهو ستون ونصف ، فبقي اربع مائة وثلاثة وعشرون ونصف ، وقسمناها على أحد عشر ، فخرج من القسم ثمانية وثلاثون ونصف .

× × ×

فان كانت دائرة قطرها معلوم ، وقطع بوتر معلوم ، و اردنا ان نعلم سهم ذلك القوس : فانا نضرب نصف الوتر في مثله ، ونصف القطر في مثله ، ونسقط الاقل من الاكثر ، وناخذ جذر ما بقي ، ونسقطه من نصف القطر ، فما كان فهو السهم .

مثال ذلك : دائرة قطرها عشرة اذرع ، قطع بوتر طوله ست اذرع ، و اردنا ان نعرف سهم ذلك الوتر ، ضربنا نصف الوتر ، وهو ثلاثة ، في مثله ، واسقطناه من نصف القطر في مثله ، وناخذنا جذر ما بقي ، فكان اربعة ، اسقطناها من نصف القطر ، فبقي واحد ، وهو السهم [٨٨ ط] . وهذه صورته

وكذلك لو كانت دائرة قطرها خمسة عشر ذراعا ، قطع بوتر طوله اثنا عشر ذراعا ، و اردنا ان نعرف سهم ذلك القوس : ضربنا نصف الوتر في مثله ، ونصف القطر في مثله ، واسقطنا الاقل من الاكثر ، فبقي عشرون وربع ، وناخذ جذره ، وهو اربعة ونصف ، واسقطناه من نصف القطر فبقي ثلاثة ، وهو السهم .

فان كانت دائرة قطرها معلوم ، وفصل منها قطعة سهمها معلوم و اردنا ان نعلم وتر تلك القطعة ، فانا نضرب زيادة القطر على السهم في السهم وناخذ جذر ما اجتمع ، فما حصل نضعفه فهو الوتر .

مثال ذلك دائرة قطرها عشرة اذرع ، فصل من الدائرة قطعة سهمها ذراعان ، و اردنا ان نعلم وتر القوس : ضربنا زيادة القطر على السهم ، وهو ثمان اذرع ، في السهم وهو ذراعان ، فكان ستة عشر ، اخذنا جذره فكان اربعة ، ضعفناها فصار ثمان اذرع ، وهو الوتر ، وهذه صورته

وكذلك لو كان دائرة قطرها عشرون ذراعا فصل منها (قطعة) سهمها خمسة اذرع × و اردنا ان نعلم الوتر ، ضربنا زيادة القطر على السهم ، وهو خمسة عشر ذراعا ، في السهم ، وهو خمس اذرع ، فكان خمسة وسبعين ضربناه في اربعة فكان ثلاثمائة × × ، اخذنا جذره ، فما حصل فهو الوتر ، وهو بالتقريب سبعة عشر وخمس وسبع (٤٣) . وهذه صورته

فان كانت دائرة قطرها مجهول ، وقطع بوتر معلوم فكان سهمها معلوما ، و اردنا ان نعلم القطر ، فانا نضرب نصف الوتر في مثله ، ونقسمه على السهم ، فما خرج من القسم نزيده على السهم ، فما حصل فهو القطر .

مثال ذلك دائرة قطرها مجهول ، وقد قطع بوتر طوله ثمان اذرع وكان سهمها ذراعين ، و اردنا ان نعرف القطر : ضربنا نصف الوتر ، وهو اربع اذرع ، في مثله فكان ستة عشر ، فقسمناها على السهم ، وهو اثنان ، فخرج من القسم ثمانية ، زدناها على السهم ، فصار عشرة ، وهو القطر . وهذه صورته (٤٤)

× هنا نصل الى نهاية ٨٨ ط وينقطع الكلام في ل ، فننقل من م (الورقة ١٤٦) .

× العدد ثلاثمائة كتب في م بالارقام الهندية .

الفصل الثاني

في مساحة قطع الدوائر (١٤٧)

اعلم أن قطع الدائرة لا يمكن مساحتها الا بمعرفة [١٤٧ و] القوس .
وقطعة القوس لا يمكن أن تعلم الا على جهة التقريب ، لأنه ليس للقوس
الى الوتر نسبة بقة ، الا اصطلاحا . وقد اجتهد بطلميوس في استخراج
القوس من الوتر ، والوتر من القوس ، فعمل منها أشياء وأقام البرهان
على صحته ، وقرب في قسي منها ، وذكر أنه لا يمكن أن يعلم الا تقريبا
واصطلاحا .

وقد ذكر جماعة من المتقدمين ، في معرفة القوس من الوتر والوتر من
القوس ، أبوابا لم يبق لنا البرهان على صحته، فتركناها ووضعنا جدولاً في
هذا الكتاب تعلم منه الوتر من القوس والقوس من الوتر ، وعولنا في أكثرها
على ما ذكر بطلميوس ، إذ كان هو أولى من يقبل منه ، لفضله وتقدمه في
سائر أعمال الهندسة والمساحة . وجعلنا الجدول أربعة أسطر :
سطرًا منها ثبت فيه أجزاء القسي من واحد الى اثنين وعشرين ؛ والسطر
الثاني ما يصيب من الاوتار [١٤٧ ظ] لجزء جزء من القوس ؛ والسطر
الثالث كسور أجزاء الوتر ، وقسمنا كل جزء من الوتر بستين جزءاً ،
وسميناها العشران ، إذ كان الكتاب والمساح لا يعرفون الكسور الا من
الستين ؛ والسطر الرابع كسور العشران ، ليكون العمل فيما نعمله أصح
وأقرب الى الصواب [١٤٨ و] وهذه صورته × :

× جعل الناسخ هذا الجدول في مساحة ضيقة فاضطر الى ايجاز الكتابة وتصغير حجمها ،
مما جعل قراءة الجدول صعبة . ولكننا قابلنا الجدول بالأمثلة المحلولة في حالات وحققنا
صحته في الباقي . على اننا لم نغير ما في الجدول فيما حققناه الا في حالة واحدة وهي القوس
١٨ فقد جعلنا وتره $\frac{1}{4}$ ٢٥ ذ ١٣ وهو يبدو في الجدول أقرب الى $\frac{1}{4}$ ٢٨ ذ ١٣
او $\frac{1}{4}$ ٢٣ ذ ١٣ .

سطور الاوتار		سطور الاوتار		سطور الاوتار		سطور الاوتار	
كسورها	عشران	اجزاء الاوتار	القسي	كسورها	عشران	اجزاء الاوتار	القسي
نصف وثلاث وثلثي عشر	اربعه وثلاثون	عشرة	اثنا عشر	كسورها	عشران	اجزاء الاوتار	القسي
خمس وسدس وسدس عشر	اثنا عشر	احد عشر	ثلاثة عشر	ثلثي عشر	خمسون وخمسون	واحد	واحد
ثلثي عشر	ستة واربعون	احد عشر	اربعه عشر	نصف وعشر	خمسون ونصف	واحد	اثنا عشر
ثلث عشر	سبعة	اثنا عشر	خمسة عشر	نصف وعشر	ستة وخمسون	ثلاثة	ثلاثة
ثلث عشر	اربعة واربعون	اثنا عشر	ستة عشر	ثلث وعشر	ثلاثة وخمسون	اربعة	اربعة
نصف وثلث عشر	سبعة	ثلاثة عشر	سبعة عشر	ثلث وعشر	ثمانية واربعون	اربعة	اربعة
ثلث وربع	خمسة وعشرون	ثلاثة عشر	ثمانية عشر	نصف	اثنا واربعون	اربعة وثلاثون	ثلاثة
نصف وثلث عشر	اربعة	ثلاثة عشر	تسعة عشر	ثلث عشر	اثنا واربعون	اربعة وثلاثون	ثلاثة
ثلثي عشر	احد وخمسون	ثلاثة عشر	عشرون	ثلث وعشر	ثلاثون	ثلاثة عشر	عشرة
ثلثي عشر	ستة وخمسون	ثلاثة عشر	احد وعشرون	ثلث وعشر	عشرون	اربعة	عشرة
ثلثي عشر	سبعة وخمسون	اربعة عشر	اثنا وعشرون	ثلث وعشر	اربعة وخمسون	اربعة	احد عشر

[١٤٨ ظ] العمل بالجدول

فاذا كانت معنا دائرة قطرها معلوم ودورها معلوم ، وفصل من الدائرة قطعة قوسها معلومة ، وأردنا أن نعلم وتر ذلك القوس فانا ننظر : فان كانت القوس اصغر من نصف دائرة فانا نعمل به ، وان كانت أكثر من نصف دائرة فانا نسقطه من الوتر كله ونعمل بما بقي . والعمل به أن نضرب نصف القوس ، أو نصف ما بقي ، في اثنين وعشرين أبدا ، ونقسم ما اجتمع على ربع دور تلك الدائرة ، فما خرج من القسم نطلب مثله في السطر الاول من الجدول ، وهو الموقع على القسي ، فحيث نصادف مثله نأخذ ما بحياته من الجداول الموقع عليها (أجزاء) الوتر ، وهي الثاني والثالث والرابع ، ونحفظه . فان كان مع القسي التي نأخذ ما بحذائها من الاوتار ، كسور : فانا نضرب تلك الكسور في فضل ما بين السطرين ، اعني السطر الذي أخذنا ما بحذائه ، والسطر الذي بعده ، فما اجتمع [١٤٩ و] نقسمه على ستين ، فما خرج من القسمة نزيده على ما حفظناه ، فما اجتمع نضربه في نصف قطر الدائرة المعلومة ، فما اجتمع من الضرب نقسمه على اربعة عشر ابدا ، فما خرج من القسم نضعفه ، فما كان فهو وتر تلك القوس .

مثال ذلك دائرة قطرها احدى وعشرون ذراعا ، ومحيطها ست وستون ذراعا ، وفصل منها قطعة كان قوسها احدى عشر ذراعا ، وأردنا أن نعلم وترها : ضربنا نصف الاحد عشر في اثنين وعشرين ، اذا كان القوس اقل من نصف الدائرة ، فكان مائة واحد وعشرين ، وقسمناه على ربع الدور ، وهو ستة عشر ونصف ، فخرج من القسم سبعة وثلاث ، طلبنا مثلها في سطر القسي ، فوجدنا بحذاء السبعة : ستة اجزاء واثنين واربعين عشيرا ونصف . ولأن مع السبعة كان كسر ، ثلاث ، ضربناه في فضل ما بين السطرين ، الذي هو أحد وخمسون عشيرا ونصف وثلاثي [١٤٩ ظ] عشر ، فكان سبعة عشر عشيرا واحد عشر فلسا وثلاث . زدناه على ستة اجزاء واثنين واربعين عشيرا ونصف ، فصار ستة اجزاء وتسعة وخمسين عشيرا ، واثنين وخمس تسع ؛ ولأن الفلوس أكثر من النصف ، جبرناه ، وجعلناه واحدا ؛ فصار جميع ما يخرج من الجدول سبعة اجزاء ؛ ضربناه في

نصف القطر ، وهو عشرة ونصف ، فكان ثلاثة وسبعين ونصفا ، وقسمناه على اربعة عشر ، فخرج من القسمة خمسة وربع ، اضعفناه ، فكان عشرة ونصفا . وهو الوتر للقوس التي هي احدى عشرة ذراعا ، وهذه صورته . . . فان أردنا أن نعلم سهم تلك القوس ، فان شئنا عملناه بمثل ما قد ذكرنا في معرفة السهام ، اذا كان الوتر والقوس معلومين ، وان [١٥٠ و] شئنا أسقطنا القوس الذي نريد أن نعلم سهمه ، من نصف الدائرة ، فما بقي نأخذ وتره ونسقط نصفه من نصف القطر ، فما بقي فهو السهم .

مثال ذلك : الدائرة التي تقدم ذكرها ، وهي التي دورها ست وستون ذراعا ، فصل منها قطعة قوسها اثنان وعشرون ، اسقطناها من نصف الدائرة ، وهو ثلاثة وثلاثون ، صار الباقي احد عشر ذراعا ، أخذنا وترها فكان عشرة ونصفا ، اسقطنا نصفها وهو خمسة وربع ، من نصف القطر ، وهو عشرة ونصف ، فبقي خمسة وربع . وهو السهم . وهذه صورته . . .

فان كانت دائرة قطرها معلوم ومحيطها معلوم ، وقطعت بوتر معلوم وأردنا أن نعلم قوس تلك القطعة : فانا نضرب [١٥٠ ظ] نصف الوتر في اربعة عشر ابدا ، وما اجتمع نقسمه على نصف قطر الدائرة المعلومة ، فما خرج من القسم نطلب مثله في الجدول الموقع عليه الاوتار ، أو ما يقاربه ، مما هو اقل منه ؛ واذا صادفناه ، ننظر ما بحياته من جدول القسي . فان بقي معنا كسر ، فانا نضربه في ستين ونقسم ما اجتمع على فضل ما بين السطرين ، اعني السطر الذي وجدنا فيه مثله ، والسطر الذي تحته بزيادة جزء واحد ، فما خرج من القسم زدناه على ما وجدنا في جدول القسي ، فما اجتمع ضربناه في ربع الدائرة المعلومة ، فما اجتمع نقسمه على اثنين وعشرين ، فما خرج من القسم اضعفناه ، فما كان فهو قوس الوتر الذي طلبنا .

مثال ذلك دائرة قطرها اثنان واربعون ذراعا ومحيطها مائة واثنان وثلاثون ذراعا قطع بوتر طوله احدى وعشرون ذراعا ، وأردنا أن نعلم قوس تلك القطعة [١٥١ و] ضربنا نصف الوتر ، وهو عشرة ونصف ، في اربعة عشر ، فكان مائة وسبعة واربعين ، وقسمناه على نصف قطر الدائرة المعلومة ، وهو احد وعشرون ، فخرج من القسم سبعة اجزاء ، طلبنا مثله في الجدول الموقع عليه الاوتار ، فوجدنا في السطر السابع ما هو قريب منه ، مما هو اقل منه ، وهو ستة اجزاء وثلاثة واربعون عشيرا وسدس وعشر عشير ؛ فكان حياله من القسي سبعة اجزاء ، فحفظناه .

ثم أسقطنا الستة الاجزاء والثلاثة والاربعين عشيرا والسادس والعشر عشير مما معنا ، وهو سبعة اجزاء ، فبقي ستة عشر عشيرا وثلثان وعشر عشير . فاذا ضربناه في الستين وقسمنا ما اجتمع على فضل ما بين السطرين الذي هو تسعة واربعون عشيرا وخمس وشدس وعشر عشير ، خرج من القسم عشرون عشيرا وربع عشير بالتقريب : اسقطنا الربع عشير للتقريبات التي كانت معنا في مواضع كثيرة ، وزدنا ما اجتمع على ما وجدنا في سطر القسي ، [١٥١ ظ] وهو سبعة اجزاء ، فصار سبعة اجزاء وثلثا ، وضربناه في ربع الدائرة المعلومة ، وهو ثلاثة وثلثون ، فصار مائة واثنين واربعين ، قسمناه على اثنين وعشرين ، فخرج من القسم أحد عشر ، أضعفناه فكان اثنين وعشرين ذراعا ، وهو قوس تلك القطعة وكذلك نعمل في معرفة سائر القسي من الوتر ، وهذه صورته

وان كانت دائرة قطرها معلوم قطع بوتر سهمها معلوم وأردنا أن نعلم القوس ، فانا نستخرج الوتر من السهم ، كما قد تقدم ذكره في الوصف الذي قبل هذا ، ثم نستخرج القوس من الوتر كما بينا فيما تقدم . وان شئنا اسقطنا السهم من (نصف) قطر الدائرة وما بقي يقوم لنا مقام نصف وتر يعرف قوسه ، فما كان نسقطه من نصف الدائرة ، فما بقي فهو قوس ذلك السهم .

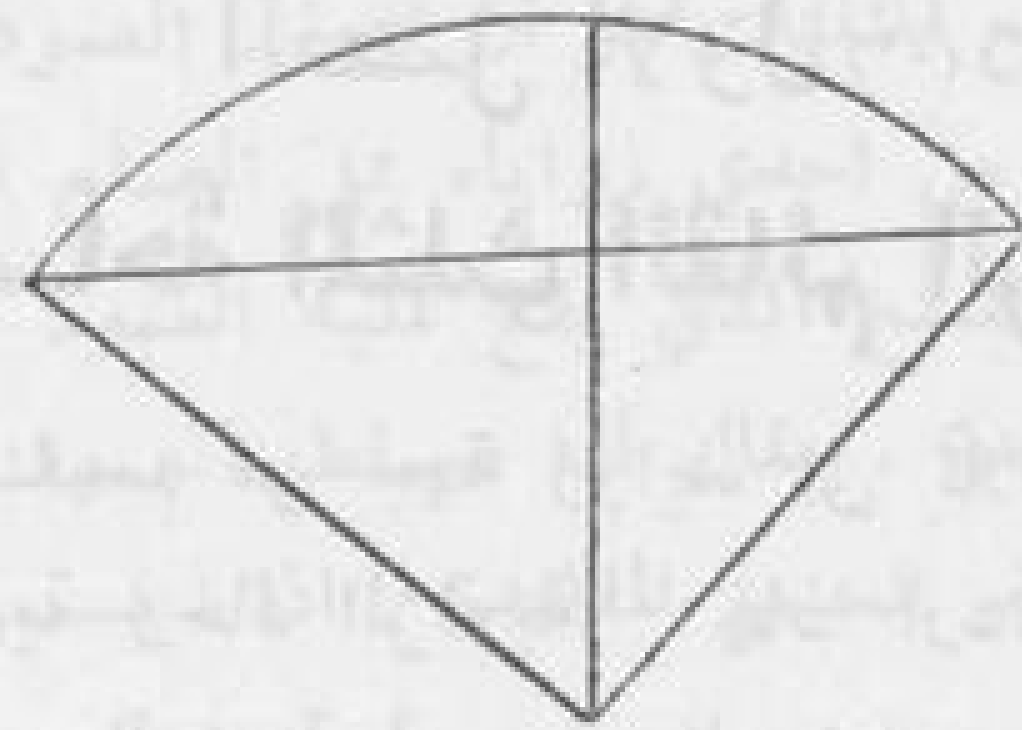
[١٥٢ و] وعلى هذا نعمل في علم الاوتار من القسي والقسي من الاوتار . ان شاء الله .

x x x

فاذا كانت دائرة معلومة القطر والدور ، وقطع منها قطعة معلومة القوس أو الوتر أو السهم ، واردا أن نعلم مساحة تلك القطعة : فانا نضرب نصف قطر الدائرة في نصف قوس تلك القطعة ، فما اجتمع نحفظه ، ثم ننقص سهم تلك القطعة من نصف قطر تلك الدائرة ، فما بقي نضربه في نصف الوتر ، فما اجتمع : ان كانت القطعة أقل من نصف الدائرة نقصناه مما حفظنا ، وان كانت أكثر من نصف الدائرة زدناه على ما حفظنا ، فما كان بعد الزيادة والنقصان فهو مساحة تلك القطعة .

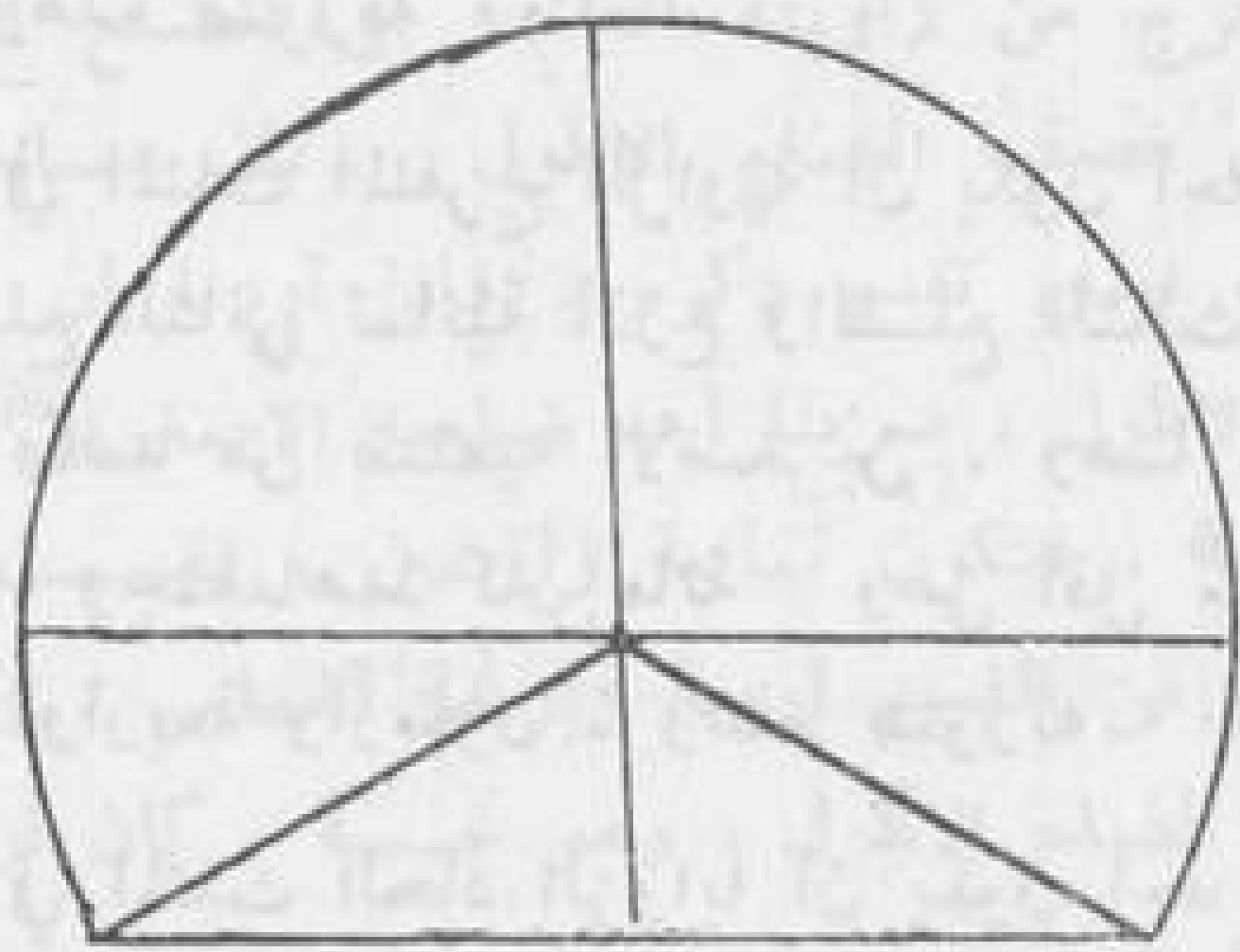
مثال ذلك دائرة قطرها احدى وعشرون ذراعا ومحيطها ست وستون ذراعا ، وقطع منها قطعة كان قوسها احدى عشر ذراعا ووترها عشر أذرع ونصف وسهمها بالتقريب واحد وربع وشدس ، وأردنا أن نعلم مساحتها ، ضربنا نصف القطر ، وهو عشرة ونصف ، في نصف

القوس ، وهو خمسة ونصف [١٥٢ ظ] فكان سبعة وخمسين ونصفا وربعا ، حفظناه . ثم اسقطنا السهم ، وهو واحد وربع وشدس ، من نصف القطر ، فبقي تسعة ونصف شدس ، ضربناه في نصف الوتر ، وهو خمسة ونصف ، فيكون تسعة واربعين ونصفا وثلثا وثمان ، نسقطه مما حفظناه ، لان القطعة أصغر من نصف دائرة ، يبقى سبعة وثلثان وثمان ، وهو مساحة تلك القطعة وهذه صورته :



فان كانت القطعة أكثر من نصف الدائرة ، وهو في هذا المثال أن يكون قوسها خمسة وخمسين ذراعا ووترها ايضا أحد عشر ذراعا ، فاذا ضربنا نصف القطر ، وهو عشرة ونصف ، في نصف القوس ، وهو سبعة وعشرون ونصف ، كان مائتين وستة وثمانين ونصفا وربعا ، فاذا زدنا عليه ضرب فضل نصف القطر على السهم [١٥٣ و] في نصف الوتر ، وهو على ما تقدم ذكره ، تسعة واربعون ونصف وثلث وثمان ، كان ثلاثمائة وثمانية وثلثين وثلثا وربعا وثمان ، وهو مساحة تلك القطعة .

فاذا جمعنا القطعتين جميعا كان ثلاثمائة وستة واربعين ونصفا . وهو مساحة الدائرة . والله ولي التوفيق . وهذه صورتها (٤٦) :



الباب الرابع

في مساحة المثلثات والمربعات

وغيره مما يجانسه

وهو أربعة فصول

الفصل الأول (١٧)

في مساحة المثلث القائم الزاوية

اعلم أن المثلث ينقسم من جهة زواياه الى ثلاثة أقسام وهي : قائم الزاوية ومنفرج الزاوية وحاد الزاوية . فاذا أردنا أن نعرف أن المثلث قائم الزاوية أو منفرج الزاوية أو حاد الزوايا ، فانا نضرب كل واحد من ضلعيه الأصغرين في نفسه ، [١٥٣ ظ] ونجمعه ، فان كان مساوياً للضلع الأطول في نفسه ، فان المثلث قائم الزاوية ؛ وان كان أصغر منه ، فان المثلث منفرج الزاوية ؛ وان كان أكثر منه ، فان المثلث حاد الزوايا .

مثال ذلك في المثلث القائم الزاوية أن يكون أحد أضلاعه ستة ، والضلع الثاني ثمانية ، والضلع الثالث عشرة أذرع . فاذا ضربنا كل واحد من ضلعيه الأصغرين ، وهما ستة أذرع وثمانية أذرع ، في مثله ، وجمعناهما ، وهما ستة وثلاثون ، وأربعة وستون ، كان مائة ؛ وهو مساو للضلع الأطول ، وهو عشرة ، في مثله . فاذا كان المثلث كما ذكرنا فانه قائم الزاوية . وهذه صورته

ومثال ذلك في المثلث المنفرج الزاوية أن يكون أحد أضلاعه [١٥٤] وست أذرع والضلع الثاني ثمانية أذرع والضلع الثالث اثنا عشر ذراعاً . فاذا ضربنا كل واحد من ضلعيه الأصغرين ، وهما ستة أذرع وثمانية أذرع ، في مثله ، وجمعناهما كان مائة ، وهي أقل من الضلع الثالث في مثله ، وهو مائة وأربعة وأربعون ، وهذه صورته

ومثال ذلك في المثلث الحاد الزوايا أن يكون أحد أضلاعه ستة أذرع

والضلع الثاني سبعة أذرع (والثالث ثمانية) ، فاذا ضربنا كل واحد من ضلعيه الأصغرين ، وهما ستة وسبعة ، في مثله وجمعناهما ، كان خمسة وثمانين ، وهو أكثر من الضلع الأطول في مثله ، وهو أربعة وستون . وهذه صورته

[١٥٤ ظ] مساحة المثلث القائم الزاوية

اعلم أن مساحة جميع المثلثات هو أن تضرب العمود في نصف القاعدة . والعمود هو خط يخرج من إحدى زواياه على الضلع المقابل لها على زوايا قائمة ، والقاعدة هو الضلع الذي يقع عليه العمود ، والنقطة التي يقع عليها العمود ، من القاعدة ، يقال لها مسقط العمود ، ويقال لها مسقط الحجر ؛ وقد يسمى أصغر قسمي القاعدة ، اذا انقسمت بالعمود ، مسقط الحجر أيضا .

فالمثلث القائم الزاوية لما كان كل واحد من ضلعيه الأصغرين عموداً على الآخر ، لم يحتاج أن يستخرج له عمود ؛ فكان لهذا السبب ضرب أحد ضلعيه الأصغرين في نصف الآخر ، مساحته .

فاذا كان الأمر على ما ذكرنا ، فانا نضرب ، في مساحة المثلث القائم الزاوية الذي تقدم ذكره ، أحد ضلعيه الأصغرين ، وليكن ستة ، في نصف الآخر ، وهو أربعة فيكون أربعة وعشرين ، وهو مساحته .

وقد يمكن أن تعلم مساحة المثلث القائم الزاوية من جهة العمود [١٥٥] ومسقط الحجر ؛ وذلك بأن نضرب أحد الضلعين الأصغرين في الآخر ، ونقسم ما اجتمع على الضلع الأطول ، فما خرج من القسم فهو العمود الذي يخرج من زاويته القائمة الى الضلع الأطول ، فاذا ضربنا هذا العمود في نصف الضلع الأطول ، كان مساحته .

مثال ذلك المثلث الذي تقدم ذكره ؛ فاذا أردنا أن نعرف العمود الذي يقع على الضلع الأطول ، ضربنا أحد ضلعيه الأصغرين ، وهو ستة ، في الآخر ، وهو ثمانية ، فيكون ثمانية وأربعين ، فقسمناه على عشرة ، وهو الأطول ، فيخرج من القسم أربعة وأربعين ، وهو العمود . فاذا ضربناه في نصف الضلع الأطول ، وهو خمسة ، كان أربعة وعشرين ، وهو مساحة المثلث .

فاذا أردنا أن نعرف مسقط الحجر من الضلع الاطول : ضربنا أصغر أضلاعه في مثله ، وقسمنا ما اجتمع على الضلع الاطول ، فما خرج من القسم ، فهو مسقط الحجر ، على المذهب الذي ذكرنا .
 مثال ذلك انا أردنا أن نعرف [١٥٥] مسقط حجر هذا المثلث : ضربنا الضلع الاصغر ، وهو ستة ، في مثلها ، فيكون ستة وثلاثين ، وقسمناه على الضلع الاطول ، وهو عشرة ، فيخرج من القسم ثلاثة وثلاثة أخماس . وهو مسقط الحجر ، أعني أصغر قسيمي القاعدة . وهذه صورته

فان كان مثلث قائم الزاوية ، وكان ضلعاه الاصغر ان معلومين ، وأردنا أن نعلم الضلع الاطول ، فانا نضرب كل واحد من الضلعين الاصغرين في مثله ، وتأخذ جذر ما اجتمع ، فما حصل فهو الضلع الاطول .
 مثال ذلك قائم الزاوية أحد ضلعيه الاصغرين خمسة أذرع ، والضلع [١٥٦] الآخر اثنا عشر ذراعا ، وأردنا أن نعلم الضلع الاطول : ضربنا الخمسة في نفسها ، فكان خمسة وعشرين ؛ والاثني عشر في مثلها ، وكان مائة وأربعة وأربعين ، وجمعناهما فكان مائة وتسعة وستين ، أخذنا جذره فكان ثلاثة عشر ، وهو الضلع الاطول ، وهذه صورته
 فان كان مثلث قائم الزاوية أحد ضلعيه الاصغرين معلوم ، والاطول معلوم ، وأردنا أن نعلم الضلع الثالث ، ضربنا الاطول في مثله ، والضلع الاصغر في مثله ، وأسقطنا الاقل من الاكثر ، فما بقي أخذنا جذره ، فما حصل من الجذر فهو الضلع الثالث .

مثال ذلك [١٥٦] مثلث قائم الزاوية أحد ضلعيه الاصغرين اثنا عشر ، والاطول عشرون ذراعا ، وأردنا أن نعلم الضلع الثالث : ضربنا الاصغر في مثله ، فكان مائة وأربعة وأربعين ؛ والاطول في مثله ، فكان أربع مائة ؛ وأسقطنا الاقل من الاكثر ، فبقي مائتان وستة وخمسون ؛ أخذنا جذره ، فكان ستة عشر . وهذه صورته

الفصل الثالث

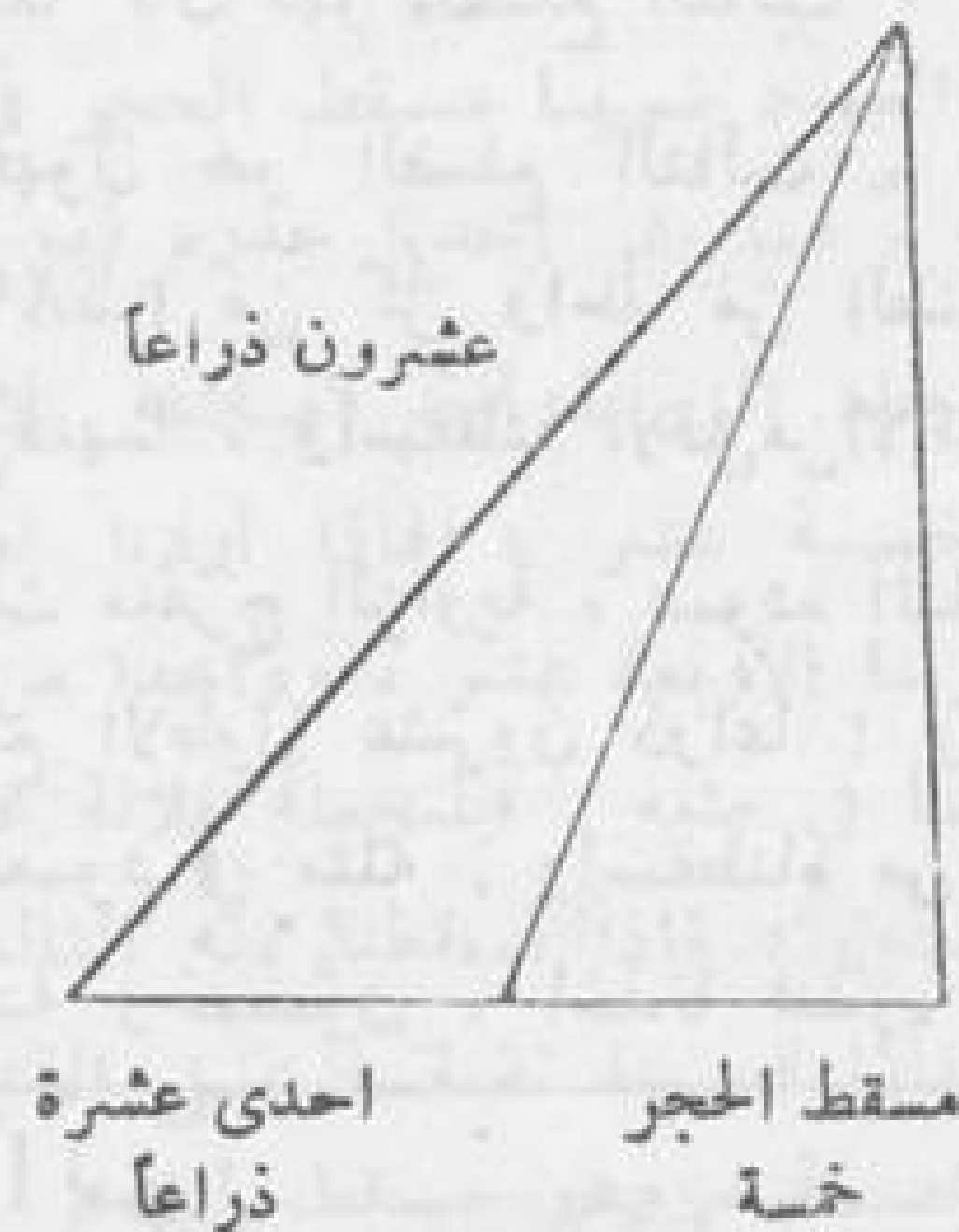
في مساحة المثلث المنفرجة الزاوية

ينبغي أن نعلم أن مساحة هذا المثلث أيضا هو أن يضرب عموده في نصف قاعدته . وعمود هذا المثلث اذا خرج على الضلعين الاصغرين ،

فانه يقع خارج من المثلث [١٥٧] وان أخرج على الضلع الاطول ، فان معرفته تكون مثل معرفة عمود المثلث الحاد الزوايا ، كما سنبينه .
 وأما استخراج عمود هذا المثلث فانه على ما ذكر أقليدس في المقالة الثانية من كتاب الاصول : أن يضرب كل واحد من الاصغرين في مثله ، ويسقط منه الاطول في مثله ، وما بقي يقسم نصفه على الضلع الذي نريد أن نجعله قاعدة ، من الضلعين الاصغرين ، فما خرج من القسم هو مسقط الحجر .

فاذا أردنا العمود : ضربنا مسقط الحجر في مثله ، وأسقطناه من الضلع الاقصر الآخر في مثله ، وأخذنا جذر ما بقي فما كان فهو العمود .
 مثال ذلك مثلث أحد أضلاعه أحد عشر ، والثاني ثلاثة عشر ، والثالث عشرون . واذا أردنا أن نخرج عموده ضربنا الاصغرين ، كل واحد في مثله ، وجمعناهما فكان مائتين وتسعين ، (أسقطناه من الاكبر في مثله ، وهو أربع مائة ، فبقي مائة وعشرة) . فاذا قسمنا نصفه على أحد عشر ، وهو القاعدة [١٥٧] كان الخارج من القسمة خمسة ، وهو مسقط الحجر .

فاذا أردنا أن نعرف العمود ضربنا الخمسة في مثلها وأسقطنا ما اجتمع من ثلاثة عشر في مثلها ، فبقي مائة وأربعة وأربعون ، فاذا أخذنا جذرها كان اثنا عشر ، وهو عمود هذا المثلث فاذا أردنا أن نعرف مساحته : ضربنا العمود ، وهو اثنا عشر ، في نصف القاعدة ، وهو خمسة ونصف ، كان ستة وستين ، وهو مساحة هذا المثلث المنفرج الزاوية . وهذه صورته :



وان كان الضلعين الاقصرين منه معلوم والعمود ، وأردنا أن نعرف الضلع الاطول : ضربنا العمود في مثله [١٥٨و] وأسقطناه من الضلع الاصغر الثاني في مثله ، فما بقي أخذنا جذره وزدناه على القاعدة ، فما اجتمع ضربناه في مثله ، وزدناه على العمود في مثله ، وأخذنا جذر ما اجتمع ، وهو الاطول .

مثال ذلك مثلث منفرج الزاوية ، أحد ضلعيه الاصغرين أحد عشر ، والثاني ثلاثة عشر ، والعمود اثنا عشر ، وأردنا أن نعرف الاطول ، والقاعدة أحد عشر : ضربنا العمود في مثله ، فكان مائة وأربعة وأربعين ، وأسقطناه من الاصغر في مثله ، الذي هو ثلاثة عشر ، وذلك أن الاحد عشر قد فرضناها قاعدة ، فيبقى خمسة وعشرون ؛ زدنا جذره على الاحد عشر ، وضربنا ما اجتمع منه في مثله ، فكان مائتين وستة وخمسين ، زدناه على العمود في مثله ، وهو مائة وأربعة وأربعون ، فكان أربع مائة ، أخذنا جذره ، وهو عشرون . وهو الاطول . وهذه صورته

فان كان الاطول معلوما ، وأحد الاصغرين معلوما ، والعمود معلوم ، وأردنا أن نعرف الضلع الثالث :

فان كان هذا الضلع الاصغر المعلوم هو القاعدة ، ضربنا العمود في مثله ، وأسقطناه من الاطول في مثله ، وأخذنا جذر ما بقي ، وأسقطنا منه القاعدة ، فما بقي ضربناه في مثله ، وزدناه على العمود في مثله ، وأخذنا جذر ما اجتمع ، فما كان فهو الضلع الثالث .

فان كان المجهول هو الضلع الثالث ، أعني القاعدة ، أسقطنا العمود في مثله [٨٩ظ] من كل واحد من الضلعين المعلومين في مثله ، وأخذنا جذر ما بقي منهما ، وأسقطنا الاقل من الاكثر ، فما بقي فهو القاعدة .

مثال ذلك مثلث منفرج الزاوية ، عموده اثنا عشر ذراعا وقاعدته أحد عشر ذراعا والضلع الاطول عشرون ذراعا ؛ وأردنا أن نعرف الضلع الثالث : ضربنا العمود في مثله ، وأسقطناه من الضلع الاطول في مثله ، فيبقى مائتان وستة وخمسون ، أخذنا جذره ، فكان ستة عشر ،

× هنا يبدأ [٨٩ و] في ل .

وأسقطنا منه القاعدة ، فبقي خمسة ، ضربناها في مثلها ، وزدناه على العمود في مثله ، فكان مائة وتسعة وستين ، أخذنا جذره ، فكان ثلاثة عشر ، وهو الضلع الثالث .

ولنجعل أيضا المجهول القاعدة ، والضلعين الباقيين على ما قدمنا ذكره ، فيكون : الاطول عشرون ذراعا والاوسط ثلاثة عشر ذراعا ، والعمود اثنا عشر ذراعا . فإذا أردنا معرفة القاعدة ، أسقطنا العمود في مثله ، وهو مائة وأربعة وأربعون ، من ثلاثة عشر في مثله ، وعشرين في مثله ، فيبقى خمسة وعشرون ، ومائتان وستة وخمسون ، ونأخذ جذر كل واحد منهما ، وأسقطنا الاقل من الاكثر ، فيبقى أحد عشر ، وهو القاعدة . وهذه صورته

في مساحة المثلث الحاد الزوايا

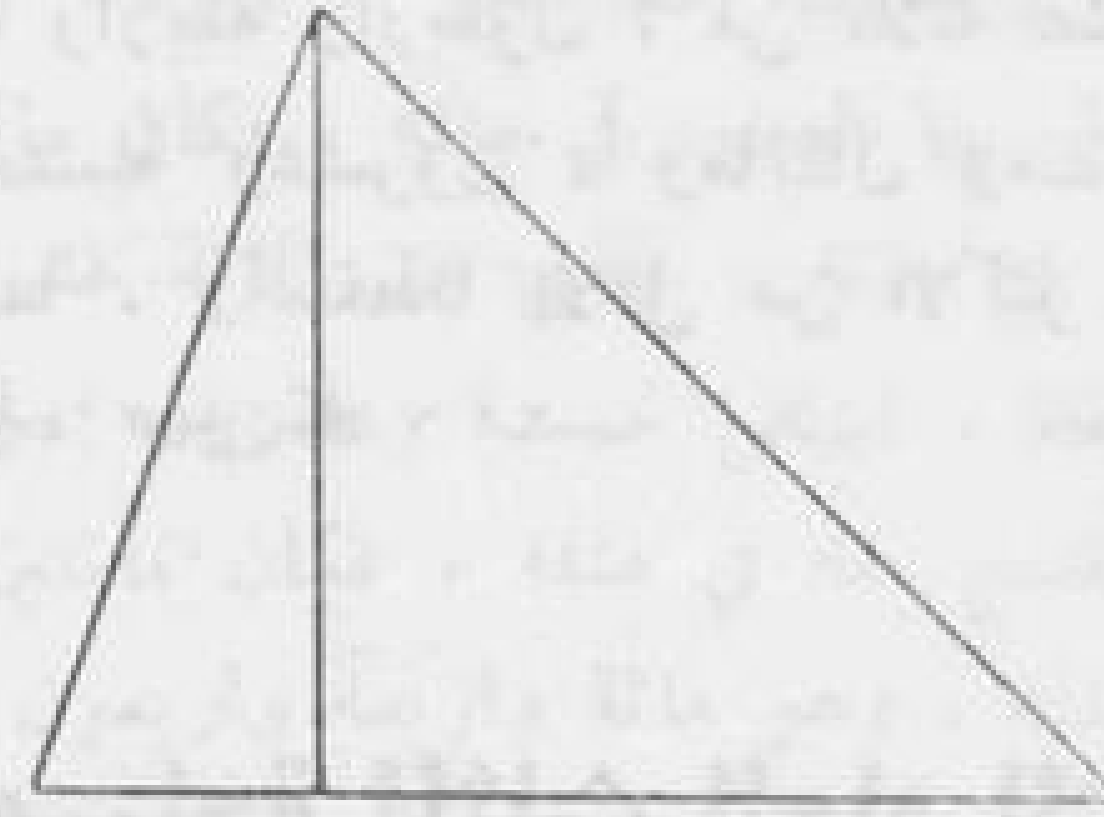
[٩٠و] هذا المثلث أيضا مساحته هو من ضرب عموده في نصف قاعدته . واستخراج عموده على ما ذكر أقليدس في المقالة الثانية من كتاب الاصول ، أن نضرب ضلعين من أضلاعه ، أي ضلعين كانا ، (كلا) في مثله ، وأسقطنا مما اجتمع الضلع الثالث في مثله ، فما بقي قسمنا نصفه على أحد الضلعين الاولين ، فما خرج من القسم فهو مسقط الحجر ، وما قسمنا عليه هو القاعدة .

فإذا أردنا أن نعرف العمود ضربنا مسقط الحجر في مثله ، وأسقطناه من الضلع الثاني في مثله ، فما بقي أخذنا جذره فهو العمود .

مثال ذلك : مثلث حاد الزوايا أحد أضلاعه ثلاثة عشر ، والآخر أربعة عشر ، والثالث خمسة عشر . فإذا أردنا نعرف العمود الذي يقع على أربعة عشر : ضربنا الاربعة عشر ، وواحدا من الاثنين الباقيين ، أي كان ، كل واحد منهما في مثله ، ولنجعله ثلاثة عشر ؛ فإذا جمعناه كان ثلاثمائة وخمسة وستين ؛ فإذا أسقطنا منه الثالث في مثله ، صار الباقي مائة وأربعين ، فإذا قسمنا نصفه على الذي جعلناه قاعدة كان الخارج من القسم خمسة ، وهو مسقط الحجر .

فاذا أردنا أن نعرف العمود : ضربنا الخمسة في مثلها ، وأسقطنا من ثلاثة عشر في مثله ، صار الباقي مائة وأربعة وأربعين ؛ فاذا أخذنا جذره كان اثني عشر ، وهو العمود .

فاذا أردنا أن نعلم مساحته : ضربنا العمود ، وهو اثنا عشر ، في نصف القاعدة ، وهو سبعة ، فكان أربعة وثمانين ، وهو مساحة هذا المثلث . وكذلك يخرج عمود المثلث على باقي الاضلاع . وهذه صورته :



[٩٠ ظ]

فان كان ضلعان من أضلاعه معلومين ، وأردنا أن نعلم الضلع الثالث ، وكان المجهول القاعدة ، ضربنا العمود في مثله ، وأسقطناه من كل واحد من الضلعين المعلومين في مثله ، وأخذنا جذر ما بقي منهما ، وجمعناهما فما كان فهو الضلع الثالث المجهول ، أعني القاعدة .

وان كان المجهول واحدا من الضلعين الباقيين ، وكانت القاعدة معلومة : ضربنا العمود في مثله وأسقطناه من الضلع المعلوم في مثله ، وأسقطنا جذر ما بقي من القاعدة ، فما بقي ضربناه في مثله ، وزدناه على العمود في مثله ، وأخذنا جذر ما اجتمع ، فما كان فهو الضلع الثالث .

مثال ذلك المثلث الذي تقدم ذكره ، وهو أن يكون أحد ضلعيه ثلاثة عشر والثاني خمسة عشر ، والقاعدة مجهولة ، والعمود اثنا عشر ، وأردنا أن نعرف القاعدة : أسقطنا العمود في مثله ، من كل واحد من الضلعين في مثله ، فبقي من ثلاثة عشر : خمسة وعشرون ، ومن خمسة عشر : أحد وثمانون . فاذا أخذنا جذريهما وجمعناهما ، كان أربعة عشر ، وهو القاعدة . وهذه صورته :

ولنجعل أيضا المجهول أحد الضلعين ، والقاعدة معلومة : وهو أربعة

عشر ، والضلع الآخر معلوما ، وهو خمسة عشر ، والعمود معلوما وهو اثنا عشر ؛ وأردنا أن نعلم الضلع الثالث ، وليكن مسقط الحجر معلوما ، وهو خمسة : ضربناه في مثله [٩١] وزدنا عليه العمود في مثله ، فكان مائة وتسعة وستين أخذنا جذره وهو ثلاثة عشر ، وهو الضلع المجهول .

وان لم يكن مسقط الحجر معلوما ، أسقطنا العمود في مثله ، من الضلع المعلوم في مثله ، فبقي أحد وثمانون ، أسقطنا جذره من القاعدة ، فبقي خمسة ، وهو مسقط الحجر ، ثم علمنا الضلع الثالث كما تقدم ذكره .

وان كان المجهول خمسة عشر عملنا فيه كما تقدم ذكره . وهذه صورته

الفصل الرابع

في مساحة المثلثات على جهة أخرى

ينبغي أن نعلم أن المثلث ينقسم من جهة أضلاعه الى ثلاثة أقسام : متساوي الاضلاع ومختلف الاضلاع ومتساوي الساقين أما المتساوي الاضلاع فهو ان تكون أضلاعه الثلاثة متساوية ، مثل أن يكون كل ضلع منه عشرة ، كما في هذه الصورة

وأما المختلف الاضلاع فهو أن تكون أضلاعه الثلاثة مخالفا بعضها لبعض ، وهو أن تكون أضلاعه مثلا عشرة والآخر ثمانية والثالث ستة ، كما في هذه الصورة

[٩١ ظ] والثالث ، وهو متساوي الساقين ، وهو أن يكون ضلعان من أضلاعه فقط متساويين ، والثالث اما أن يكون أكثر منهما أو أصغر ؛ وذلك أن يكون ضلعان من أضلاعه كل واحد منهما عشرة ، والثالث اثني عشر ، أو يكون ثمانية ، كما في هاتين الصورتين

فأما المثلث المتساوي الاضلاع فان مساحته تكون على وجهين : أحدهما أن يستخرج عموده ويضرب في نصف قاعدته . واستخراج عموده أن يضرب أحد أضلاعه في مثله ويسقط منه رבעه . وما بقي يؤخذ جذره ، فما كان فهو العمود .

مثال ذلك مثلث متساوي الاضلاع ، كل ضلع منه عشرة ، وأردنا أن نعرف عموده : ضربنا العشرة في مثلها ، فكان مائة ، وأخذنا جذر ثلاثة أرباعه ، وهو جذر خمسة وسبعين ، وهو العمود .

فاذا أردنا أن نعرف مساحته ضربنا جذر الخمسة والسبعين في نصف واحد من أضلاع المثلث ، كما قد بينا في كتابنا في صناعة الجبر والمقابلة ، ضرب الجذور في الاعداد وفي غيرها ، فكان جذر خمسة وسبعين في خمسة : جذر ألف وثمان مائة وخمسة وسبعين . وهو مساحة المثلث . وهذه صورته

[٩٢و] والوجه الآخر في مساحة هذا المثلث هو أن يضرب أحد أضلاعه في مثله ، وما اجتمع في مثله ، ويؤخذ ثمن ما اجتمع ونصف ثمنه فما كان أخذنا جذره ، فهو مساحة المثلث .

مثال ذلك المسئلة التي تقدم ذكرها : فانا اذا ضربنا أحد أضلاعه ، وهو عشرة ، في مثله ، فكان مائة ، فاذا ضربنا مرة أخرى في مثله ، كان عشرة ألف ؛ فاذا أخذنا ثمنه ونصف ثمنه ، كان ألف وثمان مائة وخمسة وسبعين . فاذا أخذنا جذره كان مثل الجواب الاول .

× وله وجه آخر وهو أن نضرب جانبا منه في مثله ، وهو عشرة في المثال ، فيكون مائة ، فتأخذ ثلثه وعشره أبدا ، فما كان فهو التفسير . فيكون ثلثه : ثلاثة وثلاثين وثلث ، وعشره : عشرة : فاجمعه ؛ يكون ثلاثة وأربعين وثلث ، وهو التفسير .

فاما المثلث المختلف الاضلاع فان مساحته تكون كمساحة المثلثات التي تقدم ذكرها ، أعني قائم الزاوية ومنفرج الزاوية وحاد الزوايا ، وذلك أنه لا يخرج من واحد من تلك الوجوه .

فان كان مثلث متساوي الاضلاع عموده معلوم ، وأردنا أن نعلم مساحته ، ضربنا العمود في مثله ، وما اجتمع في ثلثه ، فما حصل أخذنا جذره ، وهو المساحة .

مثال ذلك مثلث (متساوي الاضلاع) عموده عشرة أذرع ، وأردنا

× هذا الوجه لا يوجد في ل . وهو يتطوي على أن $\sqrt{3} = 1.732$ وهو في (١٦٣ ط) في م .

أن نعلم مساحته ، ضربنا العمود في نفسه ، فكان مائة ، وما اجتمع في ثلثه ، فكان ثلاثة ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث ؛ أخذنا جذره وهو مساحة المثلث [٩٢ط] ، وهذه صورته

فان كان مثلث متساوي الاضلاع ، وكان عموده معلوما ، وأردنا أن نعلم ضلعه ، ضربنا العمود في مثله ، وزدنا على ما اجتمع مثل ثلثه ، فما كان أخذنا جذره ، فهو الضلع .

مثال ذلك المثلث الذي تقدم ذكره ، وعموده عشرة أذرع ، فأردنا أن نعلم ضلعه : ضربنا العشرة في مثلها ، فكان مائة ، وزدنا عليه ثلثه ، فكان مائة وثلاثة وثلاثين وثلث ، فجذره هو الضلع ، وهذه صورته

فان كان التفسير معلوما وأردنا أن نعلم العمود ، ضربنا التفسير في نفسه ، وما اجتمع في ثلاثة ، وأخذنا جذر جذره ، فما كان فهو العمود .

مثال ذلك مثلث متساوي الاضلاع تكسيره ثلاثون ذراعا ، وأردنا نعرف عموده : ضربنا التفسير ، وهو ثلاثون ، في مثله فكان تسع مائة ، ضربناه في ثلاثة ، فكان ألف وسبع مائة ، فجذر جذره هو عمود هذا المثلث . وهذه صورته

[٩٣و] فان كان التفسير معلوما وأردنا أن نعلم الضلع : ضربنا التفسير في مثله ، وما اجتمع في خمسة وثلث ، وأخذنا جذر جذره فما كان فهو الضلع .

مثال ذلك المسئلة التي تقدم ذكرها ، وهو أن التفسير ثلاثين ذراعا ، وأردنا أن نعلم ضلعه : ضربنا الثلاثين في مثله ، فكان تسع مائة ، ضربناه في خمسة وثلث فكان أربعة ألف وثمان مائة . فجذر جذره هو ضلع المثلث . وهذه صورته

مساحة المثلث المتساوي الساقين

أما مساحة هذا المثلث فهو أيضا أن نضرب عموده في نصف قاعدته . وله عمودان أحدهما يقع على الضلع المخالف ، والثاني يقع على أحد المتساويين .

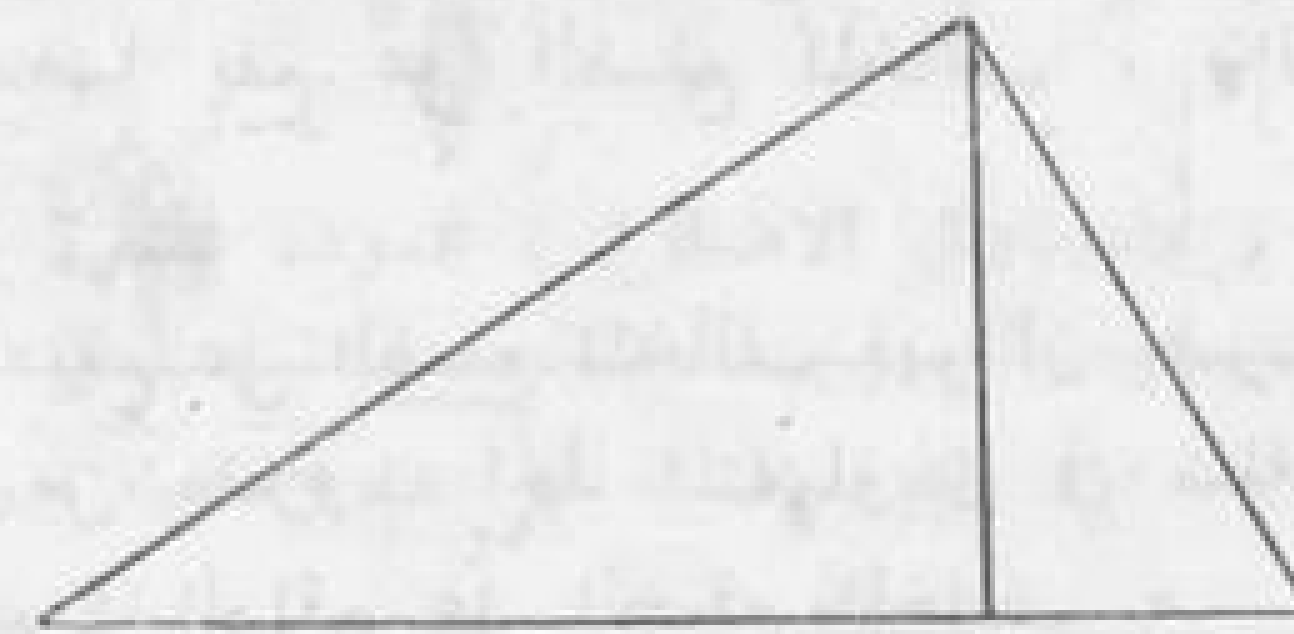
أما معرفة ما يقع على الضلع المخالف فهو أن يضرب نصف المخالف في مثله ، ويسقط من مضروب أحد المتساويين في مثله ، فما كان أخذنا جذره ، فهو العمود الواقع على الضلع المخالف .

مثال ذلك مثلث متساوي الساقين ، وضلعا المتساويان عشرة ،
عشرة ، والضلع [٩٣ظ] المخالف اثنا عشر ، وأردنا أن نعلم العمود
الواقع على الاثني عشر : ضربنا نصف الاثنا عشر في مثله ، فكان ستة
وثلاثين ، وأسقطناه من العشرة في مثله ، فبقي أربعة وستون : أخذنا
جذره فكان ثمانية ، وهو العمود الواقع على الاثني عشر . وهذه صورته .
فان أردنا أن نعلم العمود الذي يقع على أحد الضلعين المتساويين ،
فانا نعمل على استخراجها كما تقدم ذكره في المثلثات القائمة الزاوية والمنفرج
الزاوية والحاد الزوايا ، فان هذا المثلث قد يكون منه قائم ومنفرج وحاد .

معرفة عمود جميع المثلثات بطريقة واحدة

فاذا أردنا ذلك ضربنا كل واحد من أضلاع المثلث الاصغرين ، في
مثله ، وأسقطنا الاقل من الاكثر ، فما بقي قسمناه على الضلع الاطول ،
فما خرج من القسمة أسقطناه من الاطول ، وأخذنا نصف ما بقي ، فما
كان فهو مسقط الحجر : ويعلم منه العمود كما تقدم ذكره .

مثال ذلك مثلث مختلف الاضلاع أحد جوانبه عشرة ، والثاني سبعة
عشر والثالث [٩٤و] أحد وعشرين ، وأردنا أن نعرف عموده الواقع على
الاحد والعشرين : فانا نضرب كل واحد من العشرة والسبعة عشر في
مثله ، فتكون العشرة في مثلها : مائة والسبعة عشر في مثلها : مائتين وتسعة
وثمانين : فاذا أسقطنا الاقل من الاكثر بقي مائة وتسعة وثمانون ، فاذا
قسمناها على الاطول ، وهو أحد وعشرون ، كان الخارج من القسم تسعة ،
فاذا أسقطناها من الاطول وأخذنا نصف الباقي كان ستة ، وهو مسقط
الحجر . فاذا ضربناها في مثلها وأسقطناه من الاصغر في مثله وأخذنا
جذر الباقي كان ثمانية ، وهو العمود ، وهذه صورته :



عمل عام في استخراج عمود جميع المثلثات وجميع الاضلاع

لم يذكره أحد من المتقدمين

فاذا أردنا ذلك ضربنا ضلعين من أضلاعه ، أي ضلعين كانا ، كل
واحد منهما في نفسه ، وقسمنا تفاضلهما على الضلع الثالث ، وهو الذي
نريد أن يخرج العمود عليه ، فما خرج من القسم أخذنا الفضل بينه
وبين الضلع الثالث ، فما حصل أخذنا نصفه ، فما كان فهو مسقط
الحجر . فاذا [٩٤ظ] أردنا العمود أسقطنا مربعه من مربع أصغر
الضلعين اللذين ضربنا كل واحد منهما في نفسه ، فما بقي أخذنا
جذره ، فما كان فهو العمود .

مثال ذلك مثلث مختلف الاضلاع ، أحد أضلاعه ثلاثة عشر ، والضلع
الثاني أحد عشر ، والضلع الثالث عشرين ، وأردنا أن نستخرج عموده
على أحد عشر : ضربنا كل واحد من ثلاثة عشر وعشرين في نفسه ،
فكان مائة وتسعة وستين ، وأربع مائة ؛ فاذا أخذنا تفاضلهما كان
مائتين وأحد وثلاثين ، فاذا قسمناه على الضلع الثالث ، وهو أحد عشر ،
كان الخارج من القسم أحد وعشرين ؛ فاذا أخذنا الفضل بينه وبين
الضلع الثالث كان عشرة ؛ فاذا أخذنا نصفه كان خمسة ، وهو مسقط
الحجر . فاذا أسقطنا مربعه من ثلاثة عشر في نفسه ، بقي مائة وأربعة
وأربعين ؛ فاذا أخذنا جذره كان اثنا عشر ، وهو العمود ، فاذا ضربناه
في نصف الثالث كان ستة وستين ، وهو مساحة هذا المثلث . وهذا
ظاهر بين في ما نحن بسبيله ، ان شاء الله .

مساحة جميع المثلثات بوجه واحد

فاذا أردنا ذلك جمعنا الاضلاع كلها ، وضربنا نصفه في فضله على
كل واحد من الاضلاع ، فما كان أخذنا جذره ، فما حصل فهو مساحة
ذلك المثلث .

مثال ذلك أنا أردنا أن نعرف مساحة مثلث أحد أضلاعه ثلاثة عشر ،
والثالث خمسة عشر ، جمعنا الاضلاع كلها ، وأخذنا نصفه فكان أحد
وعشرين ، وضربناه في [٩٥ و] زيادته على كل واحد من الاضلاع ،

وهي ستة وسبعة وثمانية ، فكان ضربه في ستة : مائة وستة وعشرين ، وضرب هذا في سبعة يكون ثمان مائة واثنين وثمانين ، وضربه في ثمانية : سبعة ألف وستة وخمسين . أخذنا جذره فكان أربعة وثمانين ، وهو مساحة المثلث ، وهذه صورته . . .

عمل عام لمساحة جميع المثلثات * لم يذكره أحد من المتقدمين

فاذا أردنا ذلك ضربنا نصف (مجموع) ضلعين من أضلاعه . أي ضلعين كانا ، في مثله ، وأسقطنا منه مربع نصف الضلع الثالث ، فما حصل حفظناه ؛ ثم ضربنا فضل نصف مجموع الضلعين المجموعين على أقصرهما ، في مثله ، فما كان نقصناه من مربع نصف الضلع الثالث ، فما بقي ضربناه في ما حفظناه ، وأخذنا جذر ما اجتمع ، فما كان فهو مساحة المثلث .

مثال ذلك أنا أردنا أن نعرف مساحة مثلث أحد أضلاعه ثلاثة عشر ، والثاني اثنا عشر ، والثالث خمسة : جمعنا ضلعين من أضلاعه ، أي ضلعين كانا ، وهما ثلاثة عشر وخمسة ، فكان ثمانية عشر ، وضربنا نصفه في مثله ، فكان أحد وثمانين ، أسقطنا منه مربع نصف الضلع الثالث ، وهو ستة وثلاثون ، فبقي خمسة وأربعون ، حفظناه ؛ ثم أخذنا زيادة نصف الضلعين المجموعين ، وهو تسعة [١٦٩ و] على أقصرهما ، وهو خمسة ، فكان أربعة ، ونقصنا مربعه ، وهو ستة عشر ، من مربع نصف الضلع الثالث ، وهو ستة وثلاثون ، فبقي عشرون ؛ ضربناه في ما حفظناه ، وهو خمسة وأربعون ، فكان تسع مائة ، وأخذنا جذره فكان ثلاثين ، وهو مساحة المثلث ، وهذه صورته . . .

وان اخترنا استعملنا هذا الطريق في الاضلاع فيؤدي ذلك الى * * مساحة المثلث : وذلك أنا متى ضربنا ضلعين من أضلاعه مجموعين ، أي ضلعين كانا ، في مثله ، وأسقطنا منه مربع الضلع الثالث ، وحفظنا

* هذا غير موجود في ل . وهو في ٦٨ ط ؛ في م .

* * في الاصل : الى ضعف مساحة المثلث .

الباقى ؛ ثم أسقطنا مربع تفاضل الضلعين من مربع الضلع الثالث ، فما بقي ضربناه في المحفوظ ، وأخذنا جذر ربه [١٦٩ ط] فما كان فهو مساحة المثلث .

وفيه وجه آخر وهو أن نضرب ضلعين من أضلاعه ، كل واحد منهما في مثله ، وأسقطنا منه مربع الثالث ، وحفظنا (نصف الباقي) x ؛ ثم ضربنا مربعي الضلعين الأولين ، أحدهما في الآخر ، فما حصل أسقطنا منه مربع المحفوظ ، وأخذنا جذر الباقي ، وأخذنا نصفه ، فيكون مساحة المثلث . والمثال ما تقدم .

الفصل الخامس

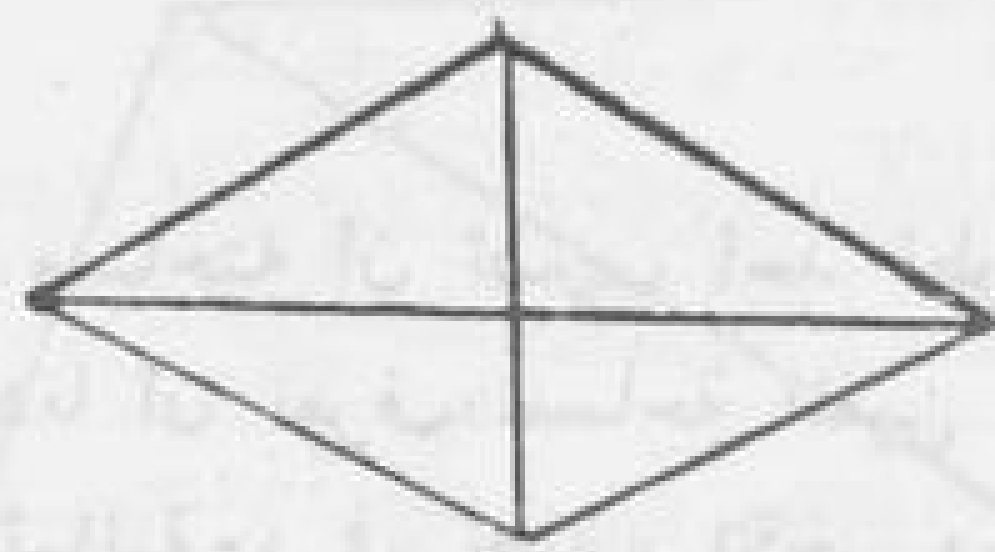
في مساحة المربعات

ينبغي أن نعلم أن ذوات الاضلاع الأربعة منها ما له نظام ، ومنها ما ليس له نظام . فأما ما له نظام فهو ينقسم الى أربعة أقسام ، وهي المربع والمستطيل والمعين والشبيه بالمعين .

فأما المربع فهو أن يكون : أضلاعه كلها متساوية ، بعضها لبعض ، وزواياه تكون قائمة . وهذه صورته . . .

وأما المستطيل فهو أن تكون زواياه قائمة ، وأضلاعه غير متساوية ، ويكون أضلاعه المتقابلة مساوية بعضها لبعض [٩٥ ط] وهذه صورته (رسم مستطيلا وكتب على الطول عشرة أذرع والعرض خمسة أذرع) .

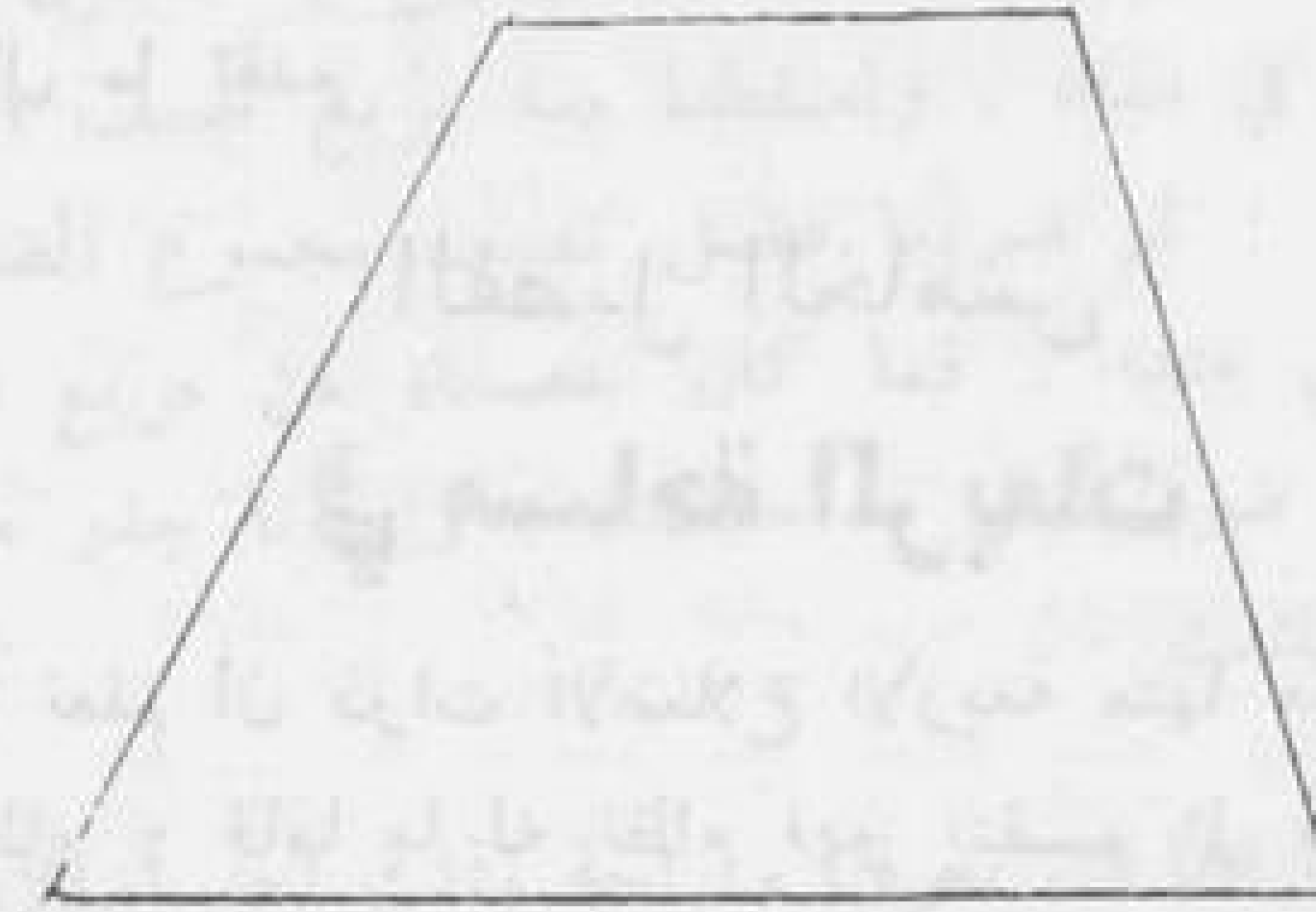
فأما المعين فهو أن تكون أضلاعه كلها متساوية ، بعضها لبعض ، وزواياه تكون مختلفة ، فيكون كل زاويتين متقابلتين متساويتين . وهذه صورته :



* في الاصل : وحفظنا الثاني .

والشبيه بالمعين هو أن يكون مختلف الاضلاع مختلف الزوايا ، الا
 أن كل ضلعين وزاويتين متقابلتين تكونان متساويتين ، وهذه صورته :
 (يعطي صورة متوازي أضلاع قاعدته ١٠ وضلعه الآخر ٥) .

وأما ما لا نظام له فهو أن يكون على خلاف ما تقدم ذكره من هذه
 الوجوه الأربعة ، ويسمى المنحرف . وهذه صورته :



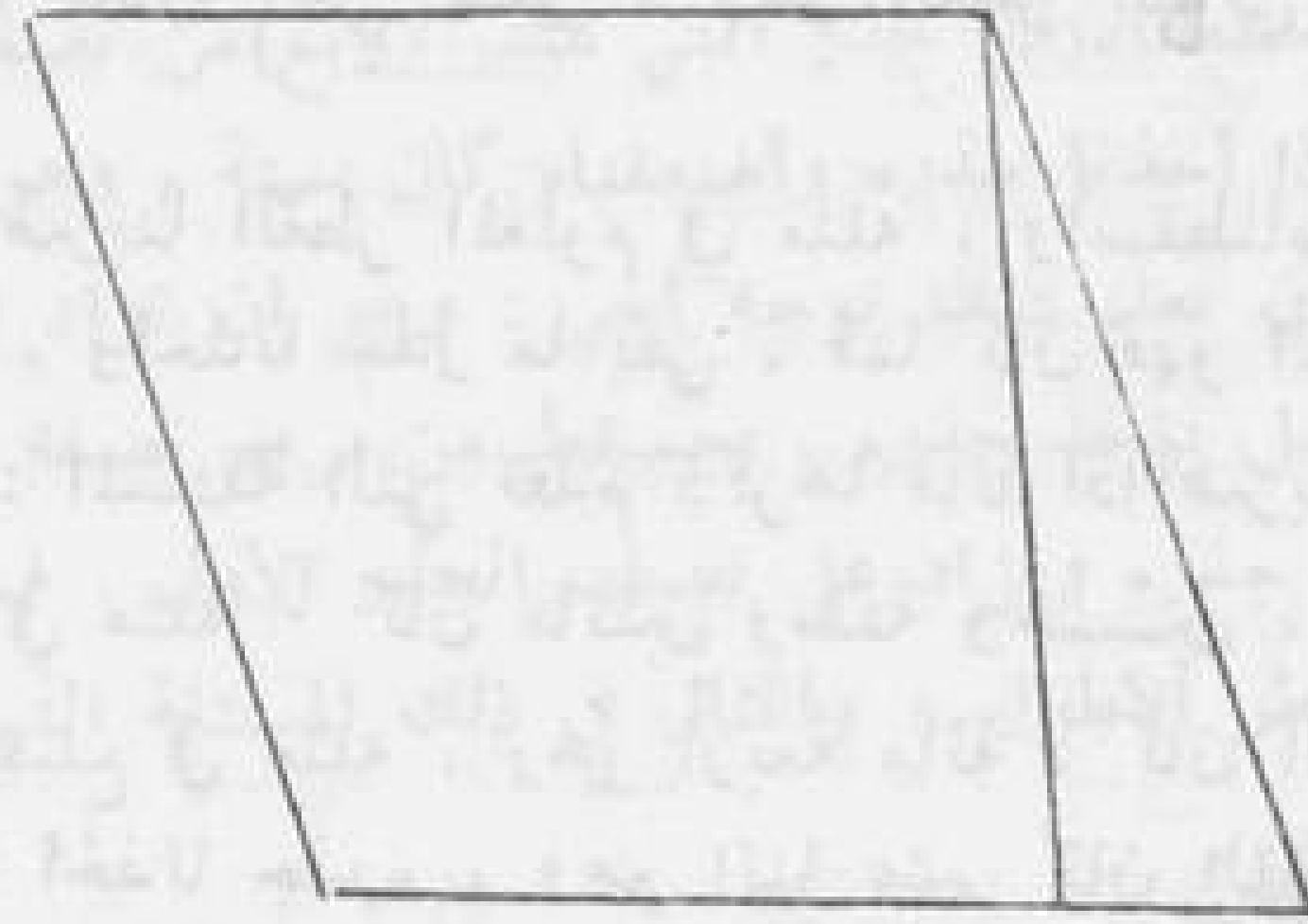
[٩٦ و] أما المربع فإن مساحته أن تضرب أحد ضلعيه في الآخر .
 والمثال في ذلك المسألة التي تقدم ذكرها ، فانا إذا أردنا أن نعرف
 مساحته ضربنا أحد الضلعين اللذين عند الزوايا في الذي يليه .

وأما مساحة المستطيل فإنه مثل مساحة المربع سواء . وهو أن تضرب
 أحد الضلعين اللذين يليان إحدى الزوايا في الآخر ، وهو الطول في
 العرض ، فما كان فهو مساحته . والمثال في ذلك المسألة التي تقدمت ،
 فانا إذا ضربنا الخمسة في العشرة كان ذلك خمسين ، وهو مساحة
 المستطيل .

وأما المعين فإن مساحته أن تضرب أحد قطريه في نصف الآخر .
 مثال ذلك أنا إذا أردنا أن نعرف مساحة المعين الذي تقدم ذكره ضربنا
 أحد قطريه ، وهو ثمانية ، في نصف الآخر وهو ثلاثة ، فكان أربعة
 وعشرين ، وهو مساحته . وهذه صورته . . .

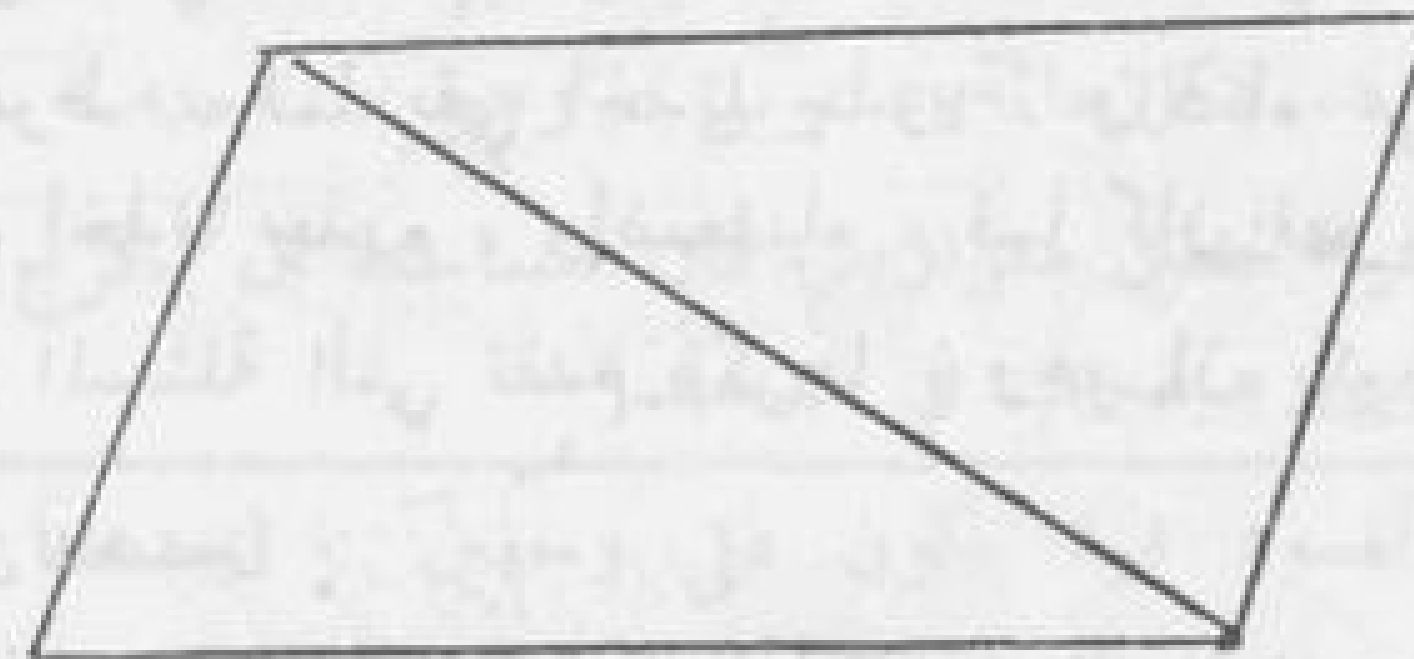
وأما الشبيه بالمعين فإن مساحته أن تخرج من إحدى زواياه عمودا على
 على الضلع المقابل له ، فما كان ضرب في ذلك الضلع ، فما كان فهو مساحته .

مثال ذلك : إذا أردنا أن نعرف مساحة الشبيه بالمعين الذي تقدم
 ذكره ، استخرجنا عمودا من الزاوية [٩٦ظ] المقابلة للعشرة ، عليها ،
 فكان ثلاثة ، ضربناه في العشرة ، فصار ثلاثين ، وهو مساحة هذا
 المستطيل . وهذه صورته :



وان شئنا قسمناه بمثلثين ، وهو بأن نخرج أحد قطريه : فيصير
 مثلثين ، فنمسحه كما تقدم ذكره في مساحة المثلثات .

مثال ذلك سطح شبيه بالمعين ضلعاه الأطولان كل واحد منهما احد
 وعشرون ذراعا ، وضلعاه الأقصران كل واحد منهما عشرة أذرع ، أخرجنا
 قطره فكان سبعة عشر ذراعا . فاذا مسحنا كل واحد من المثلثين حسب
 ما تقدم ذكره ، كان كل واحد منهما أربعة وثمانين ، فاذا زدنا احدهما
 على الآخر كان مائة وثمانية وستين ذراعا ، وهو مساحة الشبيه بالمعين ،
 وهذه صورته :



فان كان معين أضلاعه معلومة واحد قطريه معلوم ، وأردنا أن نعلم القطر الثاني ، ضربنا نصف القطر في مثله ، وأسقطناه من ضرب الضلع في مثله ، وأخذنا جذره وأضعفناه ، فهو القطر الثاني .
 مثال ذلك معين كل واحد من أضلاعه عشرة وأحد قطريه ستة عشر ، وأردنا أن نعرف القطر الثاني : ضربنا نصف القطر في مثله فكان أربعة وستين ، وأسقطناه من الضلع في مثله ، فبقي ستة وثلاثون ، وأخذنا جذره وأضعفناه فكان اثني عشر ، وهو القطر الثاني . وهذه صورته [٩٧]

وان شئنا ضربنا القطر المعلوم في مثله ، وأسقطناه من ضعف أحد أضلاعه في مثله ، وأخذنا جذر ما بقي ، فما كان فهو القطر الثاني .
 مثال ذلك : المسئلة التي تقدم ذكرها فانا اذا ضربنا القطر المعلوم ، وهو ستة عشر في مثله . كان مائتين وستة وخمسين ، فاذا أسقطناه من ضرب ضعف الضلع في مثله ، وهو أربعة مائة ، كان الباقي مائة وأربعة وأربعون ، فاذا أخذنا جذره ، وهو اثنا عشر كان القطر الثاني .

فان كان معين قطراه معلومان وأردنا أن نعلم الضلع : ضربنا نصف كل واحد من القطرين في مثله ، وجمعناهما وأخذنا جذر ما اجتمع ، فما كان فهو الضلع .

مثال ذلك معين أحد قطريه عشرة والقطر الآخر أربعة وعشرون ، وأردنا أن نعلم ضلعه ، ضربنا نصف كل واحد من القطرين في مثله وجمعناهما ، فكان مائة وتسعة وستين . فاذا أخذنا جذره كان ثلاثة عشر ، وهو ضلع هذا المعين . وهذه صورته

فان كان معين أضلاعه معلومة ومساحته معلومة ، وأردنا أن نعلم قطريه : ضربنا أحد الاضلاع في مثله ، وما اجتمع ضربنا نصفه في مثله [٩٧ظ] فما حصل حفظناه ، ثم ضربنا نصف المساحة في مثله ، فما حصل أسقطناه من المحفوظ ، فما بقي أخذنا جذره ، وزدناه على نصف مربع الضلع ، فما كان أخذنا جذره ، وأضعفناه ، فما كان فهو أحد القطرين .
 × × مثال ذلك المسئلة التي تقدم ذكرها ، وهو أن يكون كل واحد من

× في النسختين : من الضلعين .

× × في نص هذه القاعدة والمثال المعطى عليها اخطاء في النسختين ، ولكن نخطئ حيث تصيب الاخرى .

أضلاعه خمسة ومساحته أربعة وعشرين : واذا ضربنا أحد الاضلاع في نفسه ، كان خمسة وعشرين ، واذا ضربنا نصفه في نفسه كان مائة وستة وخمسين وربع ، فاذا حفظناه ، وضربنا نصف المساحة في مثله ، يكون مائة وأربعة وأربعين ، فاذا أسقطناه من المحفوظ ، بقي اثنا عشر وربع ، فاذا زدنا جذره على نصف مربع الضلع كان ستة عشر ، فاذا أخذنا جذره كان أربعة ، فاذا أضعفناه كان ثمانية . وهو أطول القطرين .

وان شئنا أسقطناه (أي جذر اثني عشر وربع) من نصف مربع الضلع ، يبقى تسعة ، فاذا أخذنا جذره وأضعفناه كان ستة ، وهو القطر الأصغر .
 وقد يمكن أن نعلم ذلك بوجه آخر : وهو أن تزداد المساحة على مربع الضلع ، فما حصل يؤخذ جذره ، ويسقط من مربع نصفه : نصف المساحة ، فما حصل يؤخذ جذره ويزاد على نصف الجذر الأول ، فما حصل أضعفناه فما كان فهو القطر الأطول . والمثال في ذلك المسئلة التي تقدمت .

مساحة المنحرفات

أعلم أن المنحرف اما أن يكون فيه زاويتين قائمتين ، أو خطين متوازيين ، ولا يكون فيه زوايا قائمة ؛ واما أن يكون مختلف الزوايا والجوانب ولا يكون خطوطا متوازية ولا فيه زاوية قائمة .

فاذا كان فيه زاويتين قائمتين فان مساحته أن تضرب الضلع الذي عليه الزاويتين [٩٨و] القائمتين في نصف الضلعين اللذين يليانها .
 مثال ذلك منحرف أحد أضلاعه عشرة أذرع ، والضلع الثاني ، وهو الذي يقابله ، ثمانية أذرع ، والثالث اثنا عشر ذراعا ، والذي يقابله ثمانية عشر ذراعا ، وكان الزاويتين اللذين على الثمانية : قائمتين . فاذا أردنا أن نعرف مساحته ضربنا الثمانية في نصف الاثني عشر والثمانية عشر : فيكون خمسة عشر ، فكان مائة وعشرين ، وهو مساحته . وهذه صورته
 وان كان فيه خطين متوازيين فان مساحته أن يخرج فيه عمود على أحد الخطين المتوازيين ويضرب في نصفهما .

واخراج العمود فيه يكون على وجهين : أحدهما أن يكون الخطين اللذين ليسا متوازيين : متساويين ، فنسقط أحد المتوازيين من الآخر ، ويؤخذ نصفه ويضرب في نفسه ، ويسقط من أحد المتساويين في نفسه ،

ويؤخذ جذر الباقي ، فما كان فهو العمود الواقع على الضلع الأطول في المختلفين ، فإذا ضرب ذلك في نصف المختلفين كان الذي يحصل من الضرب مساحة ذلك المنحرف .

مثال ذلك : منحرف أحد أضلاعه عشرة أذرع ، وما يقابله عشرين ذراعا ، والثالث والرابع [٩٨ظ] كل واحد منهما ثلاثة عشر ذراعا ؛ وأردنا أن نعرف مساحته : استخرجنا عموده الواقع على العشرين ، فانه موازيا للعشرة ؛ وذلك انا أسقطنا العشرة من العشرين ، فيبقى عشرة ، أخذنا نصفه وضربناه في مثله ، فكان خمسة وعشرين ، أسقطناه من ثلاثة عشر في مثله ، بقي مائة وأربعة وأربعين ، أخذنا جذره فكان اثني عشر ، وهو العمود . فإذا ضربناه في نصف الضلعين المتوازيين ، اعني العشرين والعشرة ، وهو خمسة عشر ، كان مائة وثمانين ، وهو مساحة هذا المنحرف .

والثاني أن يكون الخطين اللذين ليسا بمتوازيين : غير متساويين ، فيضرب كل واحد منهما في مثله ، ويسقط الأقل من الأكثر ، ويقسم ما بقي على تفاضل الضلعين المتوازيين ، فما خرج من القسم أخذ الفضل بينه وبين التفاضل ، فما كان ضربنا نصفه في مثله ، وأسقطناه من أصغر الضلعين اللذين ليسا بمتوازيين في مثله ، وأخذنا جذر ما بقي ، فما كان فهو العمود . فإذا ضربناه في نصف المتوازيين كان ذلك مساحته .

مثال ذلك : منحرف أحد جوانبه عشرة أذرع ، والذي يقابله ، وهو الذي يوازيه ، أربعة وعشرين ذراعا ، والثالث ثلاثة عشر ذراعا ، والذي يقابله خمسة عشر ذراعا . وأردنا أن نعلم مساحته : أخرجنا العمود الذي يقع على الأربعة والعشرين ، وذلك بأن نضرب كل واحد من ثلاثة عشر وخمسة عشر في نفسها ، وأسقطنا الأقل من الأكثر ، فبقي ستة وخمسون ، قسمناها على تفاضل الضلعين المتوازيين ، وهو أربعة عشر ، فخرج من القسم أربعة ، أسقطناه من [٩٩و] والمتفاصيل فبقي عشرة ، ضربنا نصفه في مثله ، فكان خمسة وعشرين ، وأسقطناه من ثلاثة عشر في مثلها ، فبقي مائة وأربعة وأربعون ، أخذنا جذره ، فكان اثني عشر وهو العمود الواقع على الأربعة والعشرين . فإذا ضربناها في نصف الضلعين المتوازيين ، وهو

سبعة عشر ، كان مائتين وأربعة أذرع ، وهو مساحته . وهذه صورته :
(صورة عادية لشبهه منحرف) .

ولهذا الوجه صورة أخرى : وهو أن يكون العمود الذي نخرجه على أحد الضلعين المتوازيين يقع خارجا من المنحرف ، اذا اخرج من الزاوية الحادة التي تقع على أحد الخطين المتوازيين . وذلك يكون اذا كان الخارج من القسم أكثر من التفاضل :

اذا جعلنا الضلع المقابل للأربعة والعشرين ، عشرين ذراعا ، في الصورة التي تقدم ذكرها ، فانه يصير تفاضل الضلعين المتوازيين أربعة في أربعة ، فإذا أسقطناه من الذي يخرج من القسمة ، وهو أربعة عشر ، كان نصف الباقي أيضا خمسة . فإذا ضربناها في مثلها وأسقطناها من ثلاثة عشر في مثلها ، وأخذنا جذر الباقي ، كان أيضا اثنا عشر ، وهو العمود . فإذا ضربناها في نصف الضلعين المتوازيين كان المجتمع مائتين وأربعة وستين ، وهو مساحة هذا المنحرف . وهذه صورته × × × .

[٩٩ظ] فاما ما سوى ذلك من المنحرفات فسبيل مساحته أن يقسم ذلك المنحرف بمثلثين ، ويسمح كل واحد منهما على جهة ويجمع ذلك : بأن يخرج أحد قطريه فيصير مثلثين .

مثال ذلك منحرف أحد أضلاعه أحد عشر ، والثاني أربعة عشر ، والثالث خمسة عشر ، والرابع ثمانية عشر ، وأردنا أن نعرف مساحته : أخرجنا أحد قطريه فكان ثلاثة عشر ، ومسحنا كل واحد من المثلثين على حدته ، فكان : مساحة المثلث الذي يحيط به ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر : أربعة وثمانون ؛ ومساحة المثلث الذي يحيط به ثلاثة عشر واحد عشر وثمانية عشر : أحد وسبعون ؛ فإذا جمعناهما كان مائة وخمسة وخمسين . وهو مساحة هذا المنحرف وهذه صورته × × × .

× الصورتان في النسختين مختلفتان ، ولكن المبدأ واحد .
× في م صورة لشكل رباعي عادي مقسوم بالقطر الى مثلثين ، وقد كتبت مساحة كل من المثلثين بالأرقام الهندية ، أما في ل فلم تكتب المساحة وليس هنالك أرقام هندية ، والشكل كله أقرب الى شبه المنحرف .

الباب الخامس في مساحة ذوات الأضلاع الكثيرة وغيرها من الأشكال المركبة

ينبغي أن يعلم أن ذوات الأضلاع الكثيرة منها ماله نظام وترتيب ، وهو المتساوي الأضلاع المتساوي الزوايا ، وقد يمكن أن يعمل عليه دائرة وفيه دائرة . ومنها الذي ليس له نظام ولا ترتيب ؛ فهو المختلف الأضلاع أو المختلف الزوايا .

فأما القسم الأول من هذين (١٩) فإن مساحته أن نضرب نصف قطر الدائرة التي تقع فيه في نصف أضلاعها . وليس للاشتغال باستخراج [١٠٠] أضلاع الأشكال من أقطار الدوائر ، وعكسها ، فائدة كثيرة في هذا الموضع ، لأنه خارج عما نحن بسبيله ، ولأنه مذكور في كتب جماعة المتقدمين ، ولأننا قد وضعنا فيما تقدم جدولاً يمكن أن تستخرج منه جميع الأوتار التي تقع في الدائرة ، ونعلم منه أيضاً أقطار الدوائر التي تحيط بالأشكال المتساوية الأضلاع والزوايا بما نصفه في هذا الموقع إن شاء الله . فإذا كان معنا شكل كثير الزوايا ذات نظام ، استخرجنا من ذلك الجدول قطر الدائرة التي تقع فيه ، فما كان ضرب نصفه في نصف أضلاع ذلك الشكل فما حصل فهو مساحة ذلك الشكل .

واستخراج ذلك أن نقسم أربعة وأربعين على العدد المسمى لذلك الشكل أبداً ، فما خرج من القسم طلبنا مثله في سطر القسي وأخذنا ما بحياله من سطور الأوتار كما تقدم ذكره وحفظناه ، ثم ضربنا ضلع ذلك الشكل في أربعة عشر أبداً وقسمنا ما اجتمع على المحفوظ ، فما خرج من القسم فهو قطر الدائرة التي تحيط بذلك الشكل . فإذا أردنا أن نعلم قطر الدائرة التي تقع في ذلك الشكل : ضربنا ما خرج من القسم في مثله ، وضربنا ضلع الشكل في مثله ، وأسقطنا الأقل من الأكثر ، فما بقي أخذنا جذره ، فما كان فهو قطر الدائرة التي تقع في ذلك الشكل .

مثال ذلك : مخمس متساوي الأضلاع والزوايا ، كل جانب منه عشرة أذرع ، وأردنا أن نعرف قطر أوسع دائرة تقع فيه ، لنعلم منه مساحة الخمس : قسمنا الأربعة والأربعين على خمسة ، التي هي عدد أضلاع الشكل ، فخرج من القسم ثمانية وأربعة أخماس . طلبنا مثله في سطر القسي من الجدول ، وأخذنا ما بحياله من سطور الأوتار [١٠٠] وعدلناه بفضل ما بين السطرين ، فكان ثمانية ، وثلاثة عشر عشيراً ونصف

وخمس وخمس وخمس عشير ، حفظناه ، ثم ضربنا العشرة في أربعة عشر ، فكان مائة وأربعين ، قسمناها على ما حفظناه ، فخرج من القسم سبعة عشر وأربعة أخماس عشير بالتقريب ، وهو قطر الدائرة التي تقع على هذا المخمس .

فإذا أردنا أن نعلم قطر الدائرة التي تقع في هذا المخمس ، ضربنا ما خرج من القسم في مثله ، فكان مائتين وتسعة وثمانين وربع وخمس ، بالتقريب ، فإذا أسقطنا منه ضلع المخمس في مثله ، كان الباقي مائة وتسعة وثمانين وربع وخمس ، فإذا أخذنا جذره كان ثلاثة عشر وخمسة وأربعين عشيراً ونصف بالتقريب ، وهو قطر الدائرة التي تقع في المخمس . فإذا ضربنا نصفه ، وهو ستة واثنتين وخمسين عشيراً وخمس وعشر ، في نصف الأضلاع ، وهو خمسة وعشرون ، كان مائة واثنتين وسبعين ، وهو مساحة هذا المخمس ، وهذه صورته × ٠٠٠

وقد حكى عن الهند طريق في استخراج أقطار الدوائر التي تقع على الأشكال ذوات الأضلاع المتساوية الأضلاع والزوايا ، وهو طريق سهل قريب من الصحة ، وإن كان الصحيح هي الأمور التي ذكرها اقليدس وأرشميدس وبطلميوس في كتبهم وأقاموا على صحتها البراهين ، وذكرناه نحن في المجسطي الذي عملناه . ونحن نورد ما حكى عن الهند في ذلك لئلا نترك شيئاً مما يجانس ما نحن فيه .

وهو أن أردنا أن نعلم قطر الدائرة [١٠١] التي تقع على شكل من هذه الأشكال : ضربنا ذلك الضلع في مثله ، وحفظناه ، ثم ضربنا عدد الأضلاع إلا واحداً في نصف (عدد) الأضلاع ، فما كان زدنا عليه ثلاثة أصلاً ، وضربنا ما اجتمع في ما حفظناه ، فما حصل أخذنا تسعيه ، فما كان أخذنا جذره ، وهو القطر .

مثال ذلك المثال الذي تقدم ذكره ، وهو مخمس متساوي الأضلاع والزوايا ، كل ضلع منه عشرة أذرع ، أردنا أن نعلم قطر الدائرة التي تحيط به : ضربنا العشرة في مثلها ، فكان مائة ، وحفظناها ؛ ثم ضربنا عدد الأضلاع إلا واحداً ، وهو أربعة ، في نصف عدد الأضلاع ، وهو اثنان ونصف ، فكان عشرة ، وزدنا عليه ثلاثة للأصل ، فكان ثلاثة عشر ، ضربناه في الذي حفظناه ، وهو مائة ، فكان الف وثلاثمائة ، أخذنا تسعيه ، فكان مائتين وثمانين وثمانية أضعاف ، أخذنا جذرها فكان سبعة

× في النسختين رسم دقيق لخماسي منتظم داخله دائرة وخارجه دائرة .

عشر بالتقريب ، وهو قطر الدائرة التي تحيط بهذا الخمس ، وهو مثل الجواب الاول .
وكذلك نعمل في استخراج أقطار الدوائر التي تحيط بالأشكال ذات النظام . وقد تقدم الشكل لهذا المثال فلا حاجة بنا اليه .

في معرفة أضلاع الأشكال من قطر الدائرة

فاذا أردنا أن نعلم ضلع شكل متساوي الاضلاع والزوايا ، وكان قطر الدائرة التي تحيط بها معلومة ، عملنا فيه عكس الطريقتين اللذين قدمنا ذكرهما . أما معرفة ذلك بالجدول : فانا نطلب في سطر القسي مثل ما يخرج من قسمة أربعة وأربعين على عدد أضلاع الشكل ، وأخذنا ما بحياته من جدول الاوتار ، فما كان ضربناه في قطر الدائرة المعلومة ، وقسمنا ما اجتمع على أربعة عشر ، فما خرج من القسم فهو ضلع ذلك الشكل .

مثال ذلك [١٠١ ط] المسئلة التي تقدم ذكرها ، وهي مخمس متساوي الاضلاع والزوايا ، وقطر الدائرة التي تحيط به سبعة عشر ذراعا ، أردنا أن نعلم ضلع الخمس : ضربنا ما يخرج من قسمة الأربعة والأربعين على خمسة ، وهو ثمانية وأربعة أخماس ، وأخذنا ما بحياته من سطور الاوتار ، فكان ثمانية وثلاثة عشر عشيرا ونصف وخمس خمس عشير فاذا ضربناه في قطر الدائرة ، وهو سبعة عشر ذراعا ، كان مائة وتسعة وثلاثين ، وثلاثة وخمسين عشيرا ، ونصف وخمسي خمس عشير . فاذا قسمناها على أربعة عشر كان الخارج من القسم تسعة ، وتسعة وخمسين عشيرا ، وثلاث وربع

× تحتوي م هنا ، بين الورتين ١٧٩ ، ١٨٠ على ورقة بخط غريب تصعب قراءته ، في كل وجه منها مسئلة واحدى المسائلين تعطي قاعدة لايجاد ما في القبة من اللبن ، وكذلك ما في الصومعة . أما المسئلة الثانية فتعطي شبه منحرف متساوي الساقين وتسميه مربعة . ثم تعطي قاعدتين لايجاد مساحته وقاعدة لايجاد قطره ، وفيها نجد الاطوال بالارقام الهندية . أما القواعد التي تعطيها فهي كما يلي ، باعتبار المحيط م ، والقاعدتين

$$(1) \text{ المساحة} = \frac{(P-m)(P-m)(P-m)(P-m)}{2} V$$

$$(2) \text{ المساحة} = \frac{P \times P \times P \times P}{2} V = \text{القطر} (3)$$

(٤) هذه القواعد يجوز أن تستعمل في جميع المربعات .
وفي ظني أن هذه قواعد من الحساب الهندي جمعها أحد قراء أبي الوفاء من غير فهم أو تحقيق (انظر التعليق ٤٨) .

عشير بالتقريب . وهو موافق لما كان لنا في ضلع الخمس . وقد نقص ربع وسدس عشير ، عن العشرة ، لمواضع الجبر والوضع ، فان كل دائرة يكون قطرها معلوما كان الضلع الخمس منه أصم . وقد ذكر ذلك اقليدس في المقالة الثالثة عشر من كتابه في الاصول : وان ذلك يسمى الاصغر من الخطوط الصم التي ذكرها في المقالة العاشرة من كتاب الاصول .

فقد رجع اليها ما كنا وصفناه في الاصل في ضلع الخمس ، فانه لا يخرج الا بالتقريب ، وهذه صورته . . .

فان أردنا أن نعمل ذلك بعمل الهند ، ضربنا القطر في نصفه ، وما اجتمع في تسعة ، وحفظناه ؛ ثم ضربنا عدد الاضلاع الا واحدا في نصف عدد الاضلاع ، وما اجتمع زدنا عليه ثلاثة ، فما حصل قسمنا [١٠٢ و] عليه الذي حفظناه ، فما خرج من القسم أخذنا جذره ، فهو ضلع ذلك الشكل .

مثال ذلك الخمس الذي تقدم ذكره ، فاذا أردنا أن نعلم بهذا العمل : اذا كان قطر الدائرة سبعة عشر ، كم يكون ضلع الخمس الذي يقع في تلك الدائرة ؟ ضربنا القطر في نصفه ، فكان مائة وأربعة وأربعين ونصف ، ثم ضربناها في تسعة ، فكان الف وثلاثمائة ونصف ، وحفظناها ؛ ثم ضربنا نصف عدد الاضلاع ، في عدد الاضلاع الا واحدا ، فكان عشرة ، وزدنا عليه ثلاثة ، فكان ثلاثة عشر ؛ قسمنا عليه الذي حفظناه ، وهو الف وثلاثمائة ونصف ، فخرج من القسم مائة وجزء واحد من ستة وعشرين جزءاً من واحد . فاذا أخذنا جذره كان عشرة بالتقريب ، وهو مثل الجواب الاول .

الفصل الثاني

في مساحة المسدسات وغيرها (٥)

وان المسدس المتساوي الاضلاع والزوايا هو ستة أمثال المثلث المتساوي الاضلاع ، التي ضلعاهما ، أعني ضلع المسدس والمثلث ، متساويان .

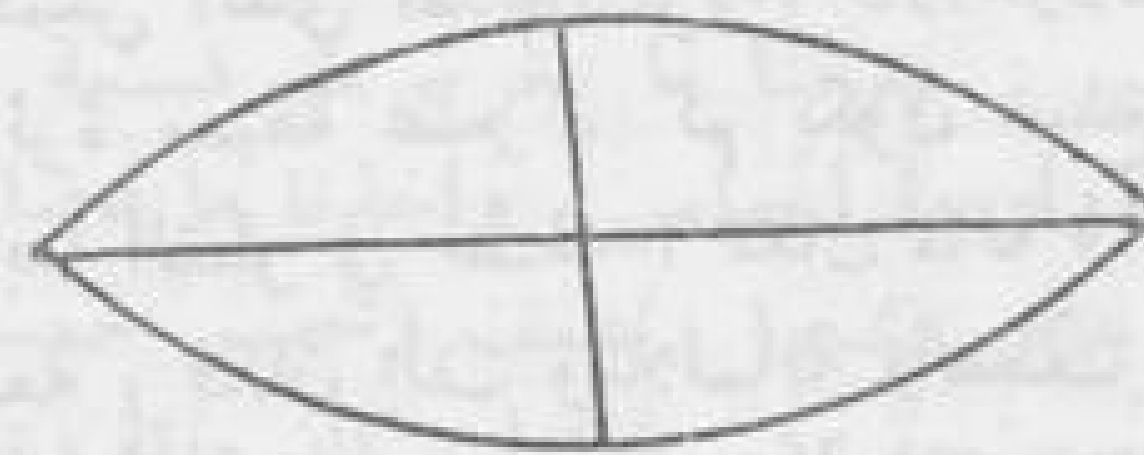
فانا اذا أردنا أن نعرف مساحته : ضربنا ضلع المسدس في مثله ، وما اجتمع في مثله ، وما اجتمع في ستة (ونصف) وربع وأخذنا جذر ما اجتمع ، فما كان فهو مساحة المسدس .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نعرف مساحة مسدس متساوي الاضلاع والزوايا ، كل جانب منه عشرة أذرع ، ضربنا العشرة في نفسه ، وما اجتمع في نفسه ، فكان عشرة الف ، ثم ضربناها في ستة (ونصف) وربع ، فكان سبعة وستين الفا وخمسة مائة ؛ جذره هو مساحة هذا المسدس [١٠٢] وهذه صورته ...

فأما ما لا نظام له من الأشكال ذوات الاضلاع الكثيرة والزوايا ، فان الطريق في مساحته أن يقسم بمثلثات ويمسح كل مثلث على جهته ، ثم يجمع ذلك كله كما عملنا في المنحرف .

مساحة الشكل البيضي (٥١)

ان المساح يسمون الأشكال المركبة من قوسين متساويين من دائرتين متساويتين ، اذا كان كل واحد منهما أصغر من نصف دائرة ، شكلا بيضياً ، ويسمون الوتر الذي يتركب عليه القوسين قطره الأعظم ، وسهمي القوسين اذا اجتمعا قطره الأصغر ، وهذه صورته :



ومساحة هذا الشكل تكون بمثل الوجه الذي ذكرناها في مساحة القسي وقطع الدوائر في الباب الثالث من هذه المنزلة . فاذا مسحنا كل قطعة منهما وجمعناه ، فما كان فهو مساحة الشكل البيضي . وهذه الأشكال بعينها تسمى هانداز × .

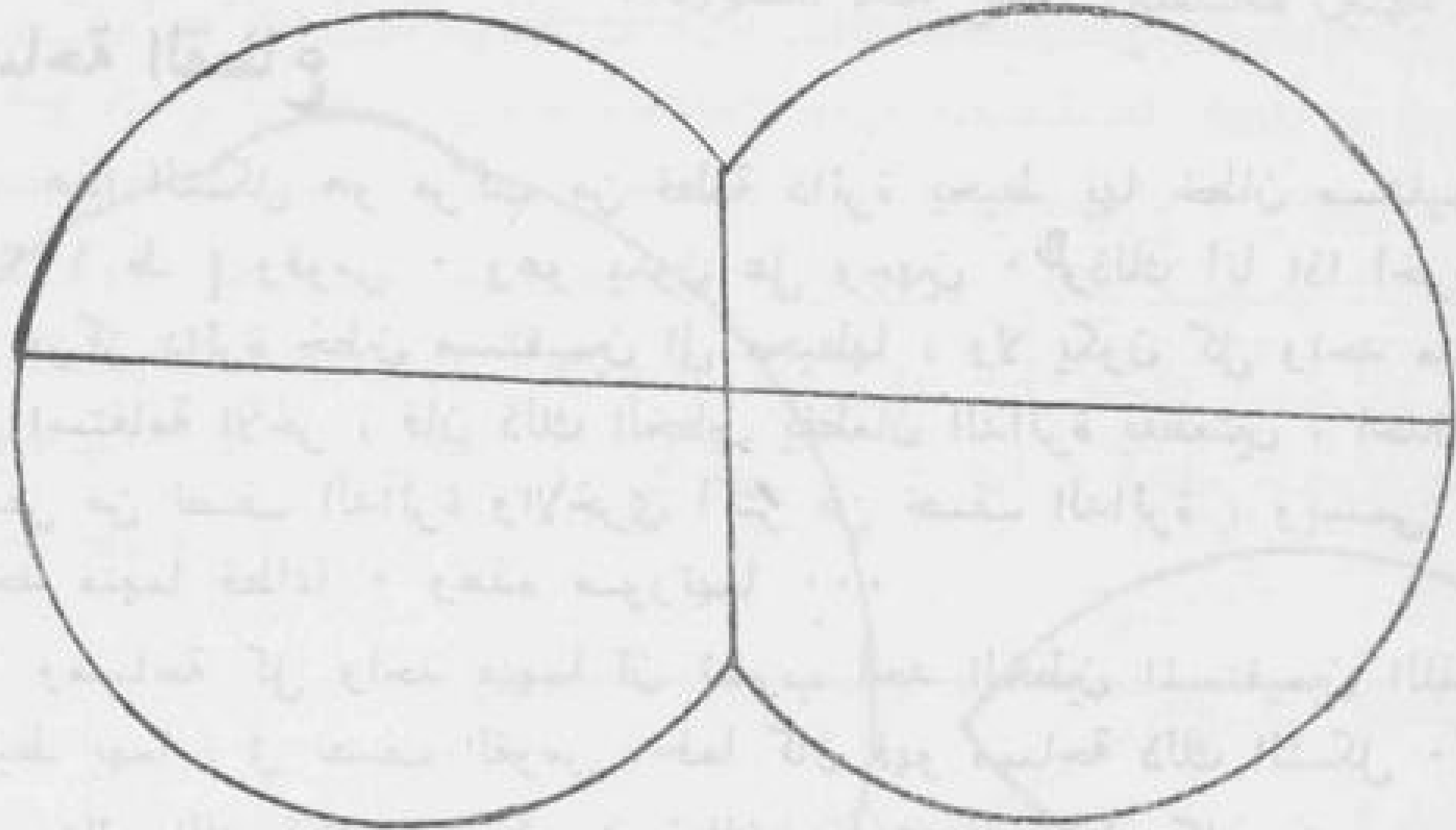
مثال ذلك : اذا أردنا أن نعرف مساحة شكل بيضي ، أحد قطريه ، وهو الأطول ، أحد وعشرين ذراعاً ، وقطره الثاني ، وهو الأقصر ، خمسة أذرع وثلاثين ، وأردنا أن نعرف مساحته : فعرفنا مساحة كل واحد من القطعتين ، فكان أحد وثلاثين ذراعاً وسدس ؛ فاذا جمعناهما [١٠٣] و [١٠٢] كان اثنين وستين ذراعاً وثلاث ، وهو مساحته . وقد ذكر جماعة من الحساب في هذا المعنى أبواباً لم يقم لنا البرهان على صحتها ، فتركناها .

مساحة الشكل المطيل

هذا الشكل أيضاً هو مركب من قطعتين متساويتين من دائرتين

× هكذا في م أما في ل فهي هاندازه .

متساويتين ، على وترهما ، كل واحد منهما أكثر من نصف دائرة ، وسهماهما يسمى القطر الأكبر ، والوتر يسمى القطر الأصغر . وهذه صورته :



ومساحته أيضاً أن تمسح كل قطعة منهما على حدته ، كما تقدم ذكره .

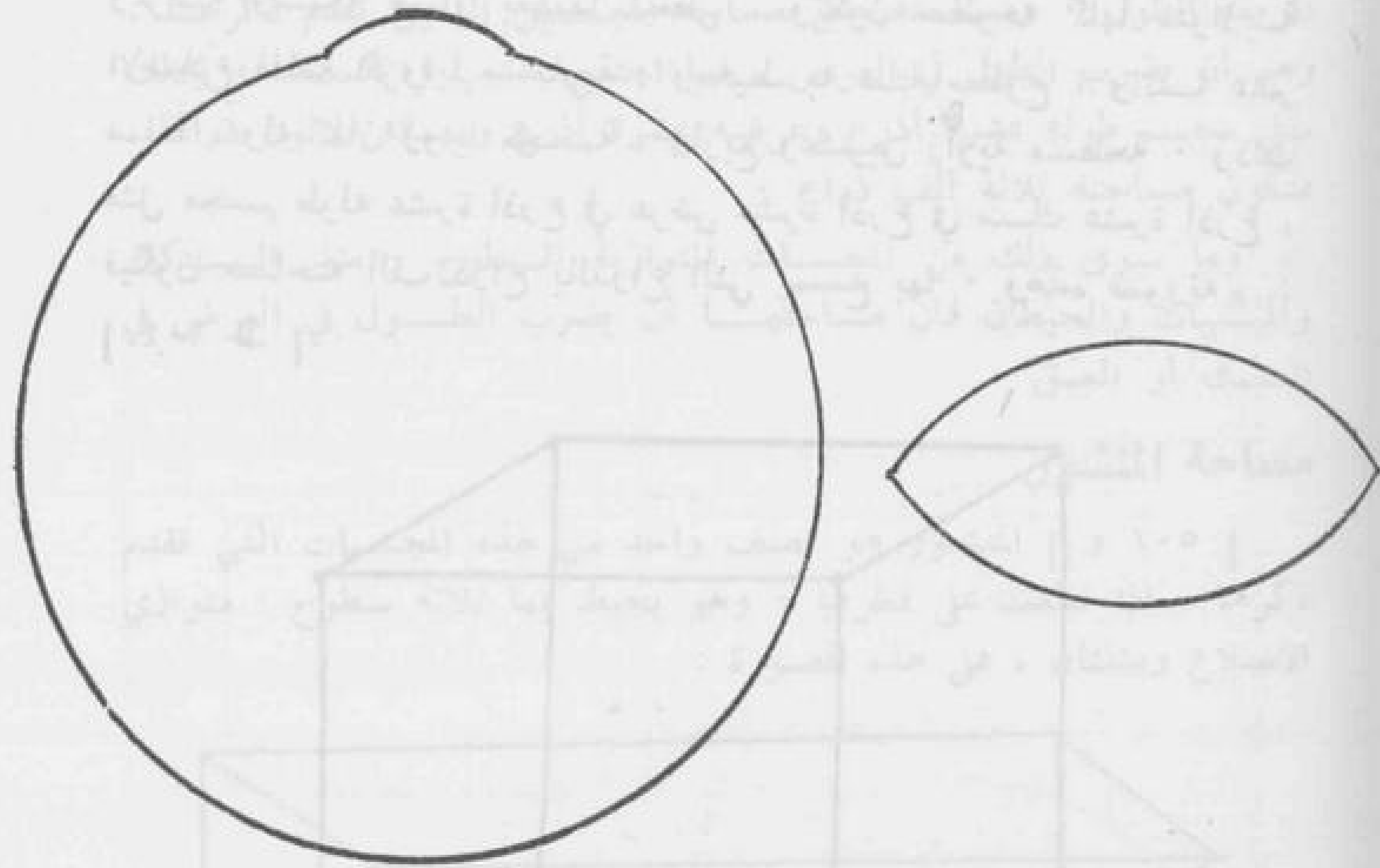
مساحة الشكل التنوري

هذا الشكل هو مركب من قطعتين من دائرتين متساويتين ، كل واحد منهما أصغر من نصف دائرة ، ومن سطح منحرف ضلعان منه متوازيان ، وضلعاه الباقيان متساويان ، وهذه صورته :



وهو على وجهين : أحدهما أن يكون (القوسان) من دائرتين [١٠٤ ظ]
متساويتين ، والثاني أن يكونا من دائرتين مختلفتين .

والقسم الثاني يقال له الأبطن وهو أن يكون تقويس القوسين
من جهتين مختلفتين ، على هذه الصورة :



وهذا أيضاً اما أن يكون القوسين من دائرتين متساويتين ، فيصير
شكلاً بيضياً ؛ واما أن يكون من دائرتين مختلفتين .

ومساحة جميع هذه الوجوه أن تمسح كل واحدة من القسمين على
أنها قطع من دوائر تامة . فأما في الأخص فإنه ينقص الأقل من
الأكثر ، وفي الأبطن يزداد أحدهما على الآخر ، فما حصل فهو مساحة
الشكل الهلالي .

فإذا أردنا أن نمسح هذا الشكل ذرعنا كل واحد من قطعتي
الدائرتين على حياله ، وذرعنا المنحرف على حياله ، وجمعناها كلها ،
فما حصل فهو مساحة الشكل التنوري .

مساحة القطاع

هذا الشكل هو مركب من قطعة دائرة يحيط بها خطان مستقيمان
[١٠٣ ظ] وقوس . وهو يكون على وجهين . وذلك أنا إذا أخرجنا
من مركز دائرة خطين مستقيمين إلى محيطها ، ولا يكون كل واحد منهما
على استقامة الآخر ، فإن ذلك الخطين يقطعان الدائرة بقطعتين ، أحدهما
أصغر من نصف الدائرة والآخرى أكثر من نصف الدائرة ، ويسمى كل
واحد منهما قطاعاً . وهذه صورتها . . .

ومساحة كل واحد منهما أن تضرب أحد الخطين المستقيمين اللذين
يحيط بهما ، في نصف القوس ، فما كان فهو مساحة ذلك الشكل .
مثال ذلك قطاع يحيط به خطان مستقيمان طول كل واحد منهما
سبعة أذرع ، وقوس مقدارها ستة أذرع ، فإذا ضربنا السبعة في الثلاثة ،
هي مقدار نصف القوس ، كان أحد وعشرين ، وهو مساحة هذا القطاع .
وكذلك يعمل بما هو أكثر من نصف الدائرة .

مساحة الشكل الهلالي

الأشكال الهلالية هي التي يحيطها قوسان من دائرتين . وهو
ينقسم قسمين : أحدهما يقال له الأخص وهو أن يكون القطعتين من
الدائرتين جميعاً تقويسهما من جهة واحدة ، على هذه الصورة :



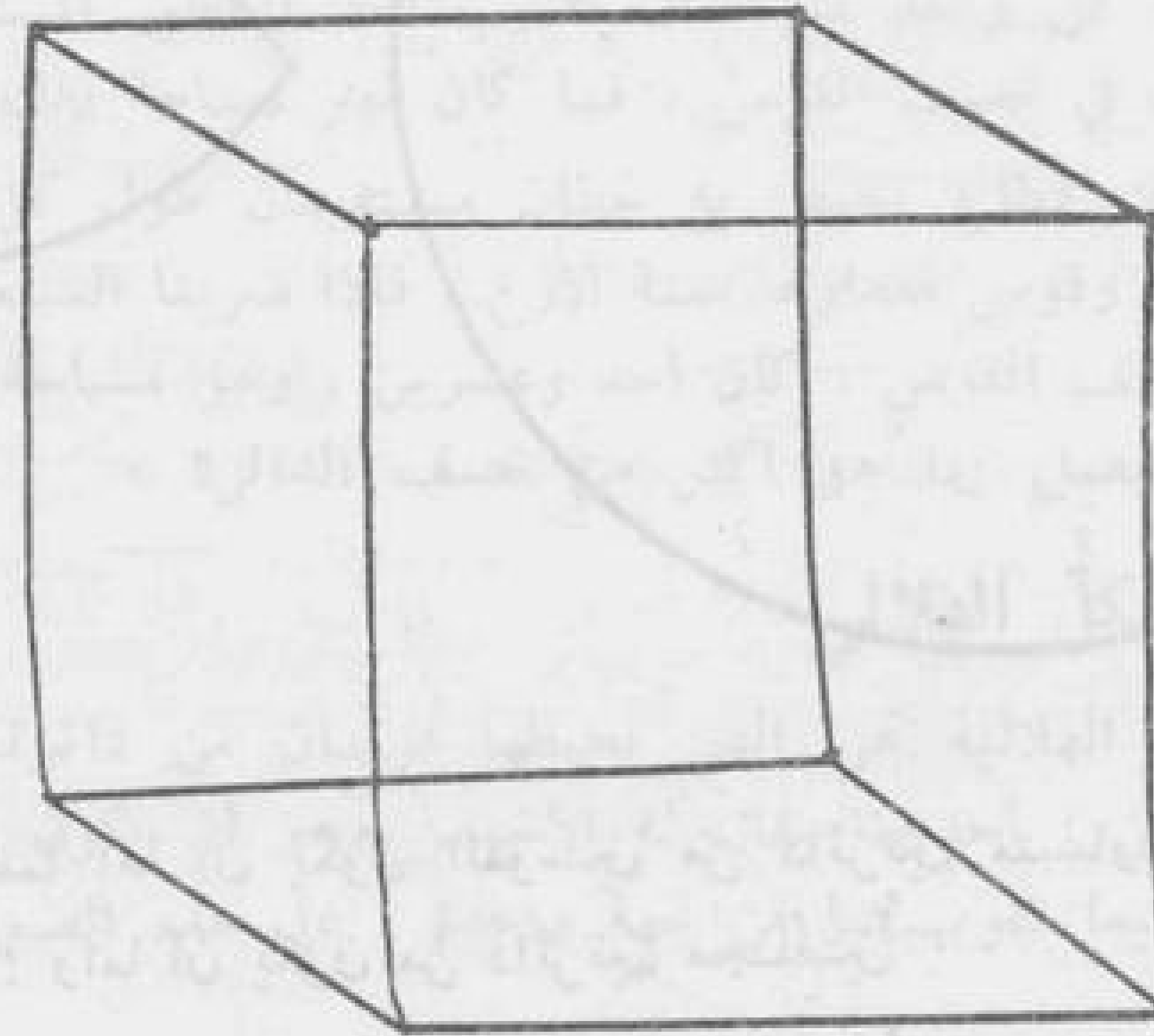
الباب السادس

في مساحة المجسمات

مساحة المكعب (٥٣)

اعلم أن أول أشكال المجسمات هو المكعب ، وهو أن يكون طوله وعرضه وسمكه مساو بعضها لبعض ، وتكون سطوحه كلها متوازية الأضلاع قائمة الزوايا متساوية ؛ ويحيط به ستة سطوح ، واثنا عشر ضلعاً ، وله ثمان زوايا مجسمة ، وأربع وعشرين زاوية مسطحة . وذلك مثل مجسم طوله عشرة أذرع في عرض عشرة أذرع في سمك عشرة أذرع ، فيكون مساحته ألف ذراع بالذراع التي يمسح بها . وهذه صورته × :

[١٠٤ ظ]



مساحة الشكل اللبني

هذا المجسم هو أن يكون طوله وعرضه متساويين ، ويكون سمكه أقل من الطول والعرض ، ونشبهه باللبنة ؛ ومساحته أيضاً يكون بأن تضرب الطول في العرض في السمك . وذلك مثل مجسم طوله عشرة أذرع

× في الأصل كتبت على الشكل الأبعاد والحجم ، كما هو الحال في الأشكال الأخرى .

في عرض عشرة أذرع في سمك ستة أذرع ، وتكون مساحة هذا المجسم ستمائة ذراع .

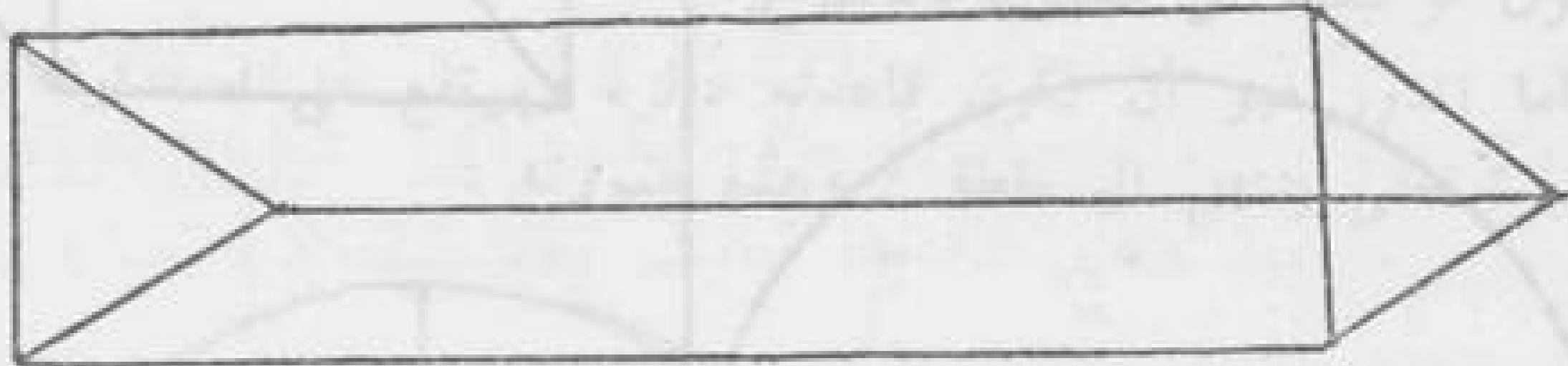
مساحة المجسم التيري

هذا المجسم طوله أيضاً يكون مساوياً لعرضه ، وسمكه يكون أكثر من طوله وعرضه؛ شبيهه بالتيريات التي يستعملها البنائون ، والاساطين المربعة الطول . ومساحته مثل مساحة المجسمين اللذين تقدم ذكرهما ، وهو أن يضرب الطول في العرض ، فما اجتمع يضرب في السمك . وذلك مثل مجسم طوله عشرة أذرع وعرضه عشرة أذرع وسمكه ثلاثون ذراعاً ، فتكون مساحته ثلاثة آلاف ذراع .

وما سوى ذلك من المجسمات المتوازية السطوح ، مثل السدكك والمستنيات والحيطان فإن مساحتها أن يضرب الطول في العرض في السمك أو العمق .

مساحة المنشور

[١٠٥ و] المنشور هو نصف واحد من هذه المجسمات التي تقدم ذكرها ، إذا قطعت على قطرها . وهو يحيط بها ثلاثة سطوح : متوازي الأضلاع ومثلثان ، على هذه الصورة :



ومساحته أن يضرب تكسير واحد من المثلثين اللذين يحيطان به في ضلع من أضلاع السطوح التي بين المثلثين . فما كان فهو مساحته .

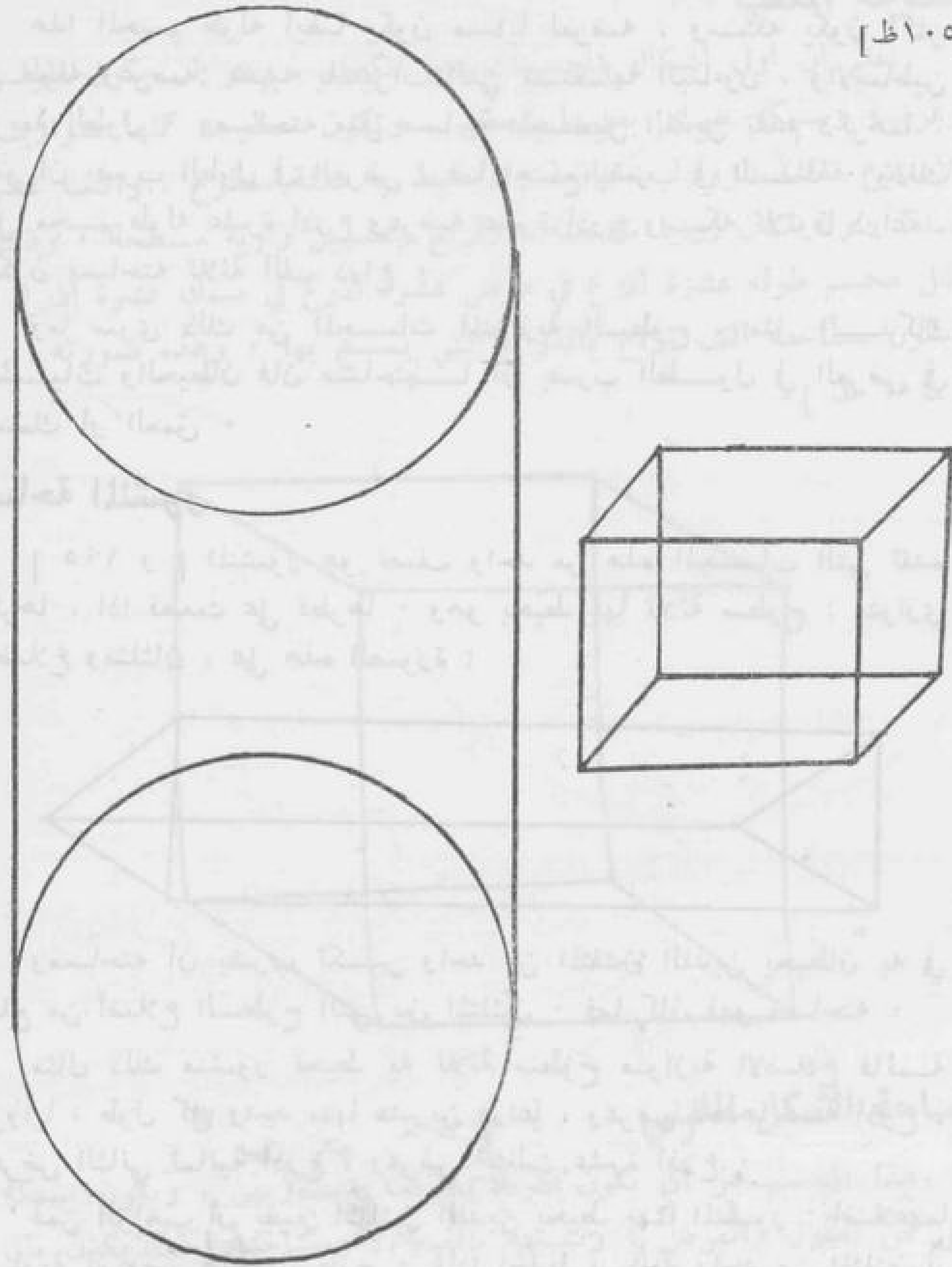
مثال ذلك منشور تحيط به ثلاثة سطوح متوازية الأضلاع قائمة الزوايا ، طول كل واحد منها عشرين ذراعاً ، وعرض أحدها ستة أذرع ، وعرض الثاني ثمانية أذرع ، وعرض الثالث عشرة أذرع .

فمن الواجب أن يصير المثلثين اللذين يحيط بهما المنشور : أضلاعهما مساوية لعروض هذه السطوح . فإذا أخذنا مساحة واحد من المثلثين ، وهو أربعة وعشرون ذراعاً ، وضربناها في طول واحد من السطوح ، كان ذلك أربع مائة وثمانين ذراعاً . وهو مساحة هذا المنشور ، وهذه صورته . . .

مساحة الأساطين

الأساطين تكون على وجهين : أحدهما مدور والثاني من خطوط مستقيمة،
مثل الأساطين المربعة والمسدسة والمثمنة ، وغيرها على مثل هاتين الصورتين:

[١٠٥ظ]



ومساحته اما ظاهره ، سوى قاعدتيه ، فانا نضرب ما يحيط بقاعدته
في ارتفاعه .

فاما مساحة جرمه فانه يضرب تكسير قاعدته في ارتفاعه .
مثال ذلك : اسطوانتان احدهما مربعة والاخرى مدورة . فاما المربع
فان طوله وعرضه عشرة عشرة ، وارتفاعه خمسين ذراعا ، واما المدورة
فان دور قاعدتها اثنين وعشرين ذراعا وارتفاعها أيضا خمسين ذراعا .

فاذا أردنا أن نعرف مساحة بسيطهما ، سوى قاعدتيهما ؛ أما في
في المربع فانا نضرب ما يحيط بقاعدته ، وهو أربعون ، في ارتفاعه ، وهو
خمسون ، فصار الفين ، وهو مساحة ظاهره .

وأما جرمها فانا نضرب مساحة قاعدته ، وهي مائة ، وارتفاعه ،
وهو خمسون ، فكان خمسة ألف وهو مساحة جرمه . وهذه صورته .

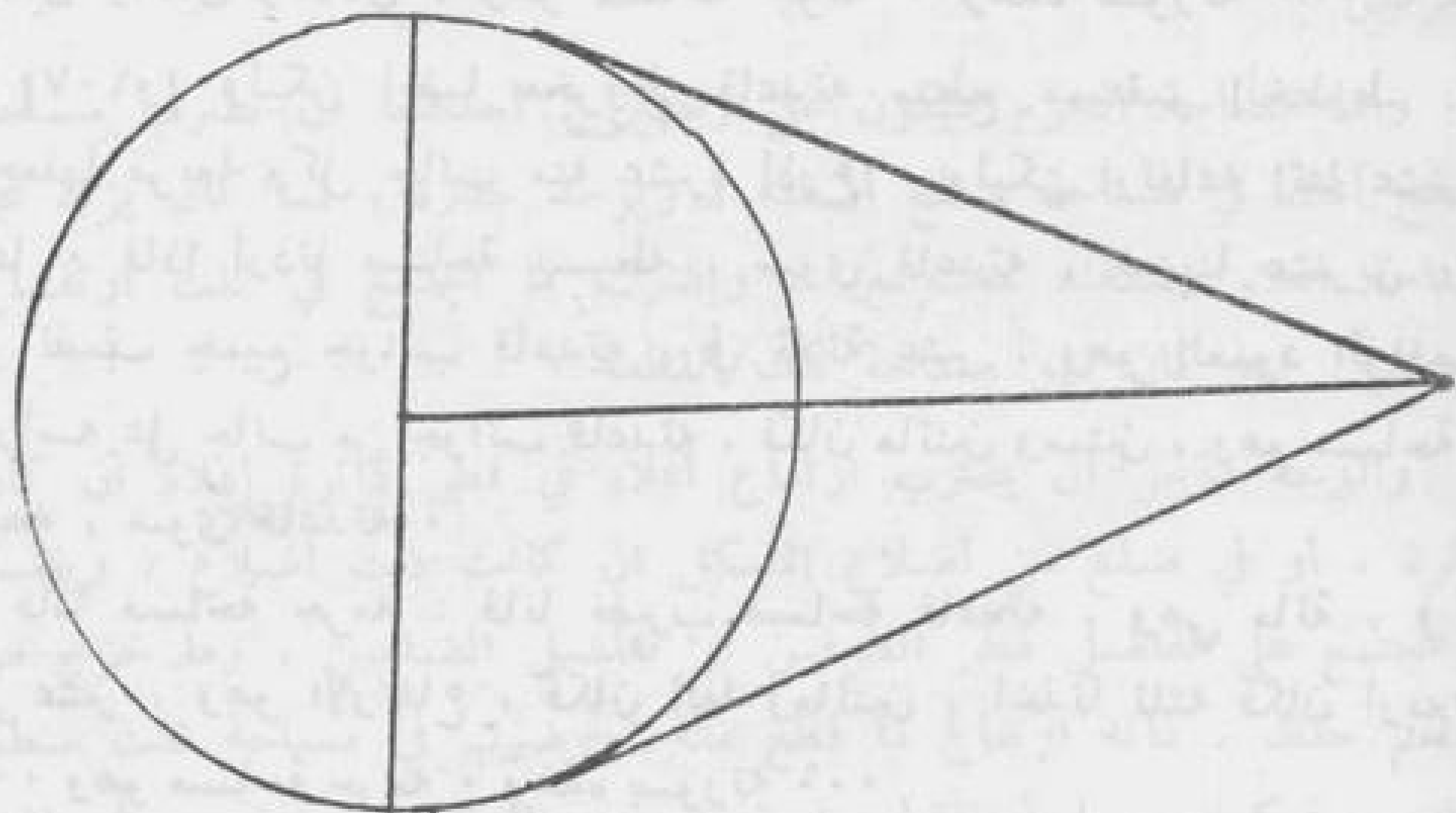
[١٠٦و] وأما المدور فاذا أردنا أن نعرف مساحة ظاهره ، ضربنا
دوره ، وهوانان وعشرون ، في ارتفاعه ، وهو خمسون ، فصار ألف
ومائة ، وهو مساحة بسيطه ، سوى قاعدتيه .

فاما مساحة جرمه فانا نضرب مساحة قاعدته ، وهو ثمانية وثلاثون
ونصف ، في ارتفاعه ، وهو خمسون ، فصار ألف وتسع مائة وخمسة
وعشرون وهو مساحة جرم هذه الاسطوانة . وهذه صورتها .

مساحة المخروطات

هذه الاشكال أيضا على وجهين : أحدهما أن يكون مدورا ، والآخر
أن يكون تركيبها من مثلثات وسطوح .

فأما المدور فهو أن تكون قاعدته دائرة ويرتفع على استدارته مثل
الصنوبرة حتى ينتهي الى نقطة . وهذه صورته :



واما أن يكون مركبا من مثلثات وسطوح فهو أن تكون قاعدته اما [١٠٦ظ] مثلثا أو مربعا أو خمسا ، أو غيره من ذوات الاضلاع ، ثم يرتفع بمثلثات حتى تنتهي تلك المثلثات كلها الى نقطة واحدة ، وهذه صورته : (يعطي صورة هرم ثلاثي) .

ومساحة الوجهين جميعا : اما في مساحة بسيطه ، سوى قاعدته ، أن يضرب نصف محيط قاعدته في العمود الواقع على أحد أضلاع قاعدته ، ان كان سهمه واقعا على مركز قاعدته ، وكانت قاعدته متساوية الاضلاع . فان لم تكن متساوية الاضلاع ، ولا سهم واقعا على مركز قاعدته ، مسحنا كل واحد من المثلثات المحيطة به على حدته ، ثم جمعناها .

فاما مساحة جرمه فانا نضرب ثلث مساحة قاعدته في سهمه ، فما كان فهو مساحة جرمه .

مثال ذلك مخروط قاعدته دائرة قطرها أربعة عشر ذراعا وارتفاعه أربعة وعشرون ذراعا وضلعه خمسة وعشرون ذراعا . وأردنا أن نعلم مساحة بسيطه : ضربنا محيطه ، وهو أربعة وأربعون في ضلع المخروط ، وهو خمسة وعشرون ، فكان ألف ومائة ، وهو مساحة بسيطه ، سوى قاعدته (٥٣) .

فاذا أردنا أن نعرف مساحة جرمه ضربنا ثلث مساحة قاعدته ، وهو أحد وخمسون وثلث ، في ارتفاعه ، وهو أربعة وعشرون ، فكان ألفا ومائتين واثنين وثلثين ، وهو مساحة جرمه . وهذه صورته . . .

[١٠٧و] وليكن أيضا مخروط قاعدته سطح مستقيم الخطوط ، ولنجعلها مربعا وكل جانب منه عشرة أذرع . وليكن ارتفاعه اثنا عشر ذراعا . فاذا أردنا مساحة بسيطه ، سوى قاعدته ، ضربنا عشرين ، وهو نصف جميع جوانب قاعدته ، في ثلاثة عشر ، وهو العمود الواقع من رأسه على جانب من جوانب قاعدته ، فكان مائتين وستين ، وهو مساحة بسيطه ، سوى قاعدته .

فاما مساحة جرمه : فانا نضرب مساحة قاعدته ، وهي مائة ، في اثني عشر ، وهو الارتفاع ، فكان ألفا ومائتين ، أخذنا ثلثه فكان أربع مائة . وهو مساحة جرمه . وهذه صورته . . .

فان كانت القاعدة مختلفة الجوانب مسحنا كل جانب من المخروط على حدته وجمعناها ، فما كان فهو مساحة البسيط . وضربنا مساحة القاعدة في العمود الواقع من رأسه على قاعدته وأخذنا ثلثه ، فما كان فهو مساحة ذلك المخروط .

مساحة قطع الأساطين

هذه القطع ، اما أن تكون القاعدتين متوازييتين ، واما أن تكون احدهما مورية عن الأخرى .

فان كانتا متوازييتين فان مساحته ، في البسيط والجرم ، مثل الذي تقدم ذكره .

واما في المورب فانا نأخذ ضلعيه الأطول والأقصر ، ونضرب نصفهما في محيط القاعدة ، فما كان فهو مساحة البسيط ، سوى [١٠٧ ظ] القاعدتين . واما مساحة الجرم فانا نضرب ذلك النصف في مساحة القاعدة ، فما كان فهو مساحة الجرم .

مساحة قطع المخروط (٥٤)

مساحة هذا الشكل : اما في البسيط فانه يضرب ضلعه في نصف محيط طرفيه ، فما كان فهو مساحة بسيط قطع المخروط سوى الطرفين .

واما مساحة الجرم فيكون على وجهين : أحدهما أن نضرب مساحة سطح أعلاه في مساحة سطح أسفله ، ويؤخذ جذره ، فما كان يزداد على مساحة أعلاه وأسفله مجموعين ، ويضرب ما اجتمع في ثلث ارتفاع الجسم ، فما كان فهو مساحة تلك القطعة .

والوجه الآخر أن يضرب ارتفاع أعلاه في قطر دائرة أعلاه ان كان دائرة ، أو في ضلع من أضلاع الشكل ان كانت ذات أضلاع ، ويقسم ما اجتمع على تفاضل قطر الطرفين أو تفاضل الضلعين ، وما خرج من القسم حفظ ، فانه ارتفاع ما قطع منه ؛ وضرب في مساحة ثلث سطح أعلاه ، فيكون مساحة القطع ؛ ثم يجمع الارتفاعين ويضرب في ثلث

مسافة القاعدة ، فيكون مساحة المخروط كلا ؛ ويسقط منه مساحة القطع ، فما بقي فهو مساحة الجسم المخروط المقطوع .

أما مساحة الكرة (ص) : فبسيطها فهو أن تضرب مساحة أعظم دائرة تقع عليها في أربعة ، فما كان فهو مساحة بسيط الكرة ؛ فأما مساحة الجرم فان ارشميدس كان يضرب قطر الكرة في نفسه ، وما اجتمع في محيط [١٨٠ و] أعظم دائرة تقع عليه ، ويأخذ سدسه ، فما كان ذكر أنه مساحة الكرة .

وله وجه آخر : أما مساحة بسيط الكرة أن يضرب قطر أعظم دائرة تقع عليها في محيط تلك الدائرة ، فما كان فهو مساحة بسيطها . وأما مساحة الجرم فهو أن تضرب مساحة ثلث البسيط في نصف قطر الكرة ، فما كان فهو مساحة الكرة .

هذا الشكل يحيط به قطعة من بسيط الكرة ومخروط رأسه مركز الكرة وقاعدته الدائرة التي تشتمل على بسيط القطعة من الكرة ، ومساحته أن تضرب ثلث بسيطه في نصف قطر الكرة ، فما كان فهو مساحة ذلك الشكل .

مساحة قطاع الكرة

يعرف مساحة قطاعه وينقص منه مساحة المخروط ، أو يزداد عليه ، فما حصل أو ما بقي ، فهو مساحة تلك القطعة ان شاء الله .

وله وجه آخر : وهو أن ينقص ارتفاع القطعة من قطر الكرة ، فما بقي يزداد عليه نصف قطر الكرة ويضرب في ارتفاع تلك القطعة ، ويقسم على ما كان بقي من القطر حينما نقصنا منه ارتفاع القطعة ، فما حصل من القسمة ضربناه في ثلث مساحة الدائرة التي هي قاعدة القطعة ، فما كان فهو مساحة قطعة الكرة ، ان شاء الله .

الباب السابع في مساحة الأبعاد وهو ستة فصول الفصل الأول

في صفة آلة تعرف بها مساحة الأبعاد

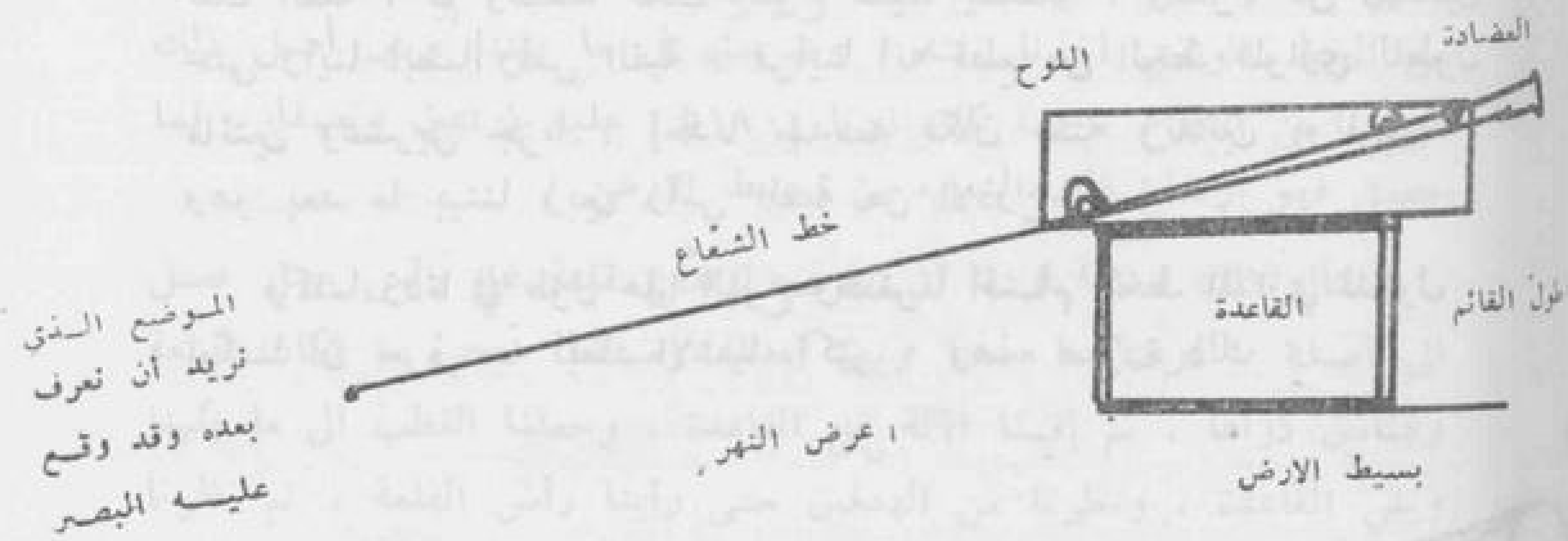
هذا المعنى قد قال فيه الناس فأكثروا ، وأتوا على طرق سلكوها [١٠٨ط] فيه بأدلة وبراهين لو شرحناها لطال القول فيه وخرجنا عن مذهبنا في التقريب وعمما نحن بسبيله في الاختصار . ولما رأيت ذلك أعملت فكري في طريق واحد سنح لي في هذا الوقت ، يغني عن التطويلات ويقوم مقام تلك الطرق . وهو أنني عولت في ذلك كله على آلة نعملها قريبة المأخذ ، سهلة العمل ، يعرف بها سائر الأبعاد ، في الطول والعرض والسماك ، بأهون السعي وأخفه محملا على القاريء ومراما على الطالب . وأنا أذكر صنعة هذه الآلة قبل الانشغال بشيء من الاعمال ، ليكون أصلا لمن يعملها . ثم نذكر بعد ذلك العمل بها والتصرف فيها ان شاء الله .

عمل الآلة

فاذا أردنا أن نعمل هذه الآلة اتخذنا لوحا من شبه أو من خشب ، أو ما شئنا من الاجسام الصلبة ، عرضه نصف ذراع ، وطوله ما شئنا من الاذرع ، فانه كلما كان أطول أمكننا أن نعرف الأبعاد به أكثر ، ولنجعل في هذا الموضع ذراعين ؛ وتتلطف في استواء جانبه وتصحيح وجهه وقيام زواياه ، حتى يكون مستطيلا على الحقيقة ، وتركنا عند واحد من زواياه قطبا وعضادة مشبعة بهدفين مستوفين بالطول . ونفصل من خط العرض ، مما يلي القطب : اصبع واحد ، أعني جزءا من اثني عشر ، فان الذراع وضعناها على أن تكون أربعة وعشرين اصبعاً بأصابع اليد ؛ أعني بالذراع في هذا الموضع ذراع السودا ، التي هي ذراع اليد ؛ ونقسم تلك الاصبع بخمسة أقسام متساوية ، ونخرج على موضع ثلاثة أجزاء من موضع القطب ، خطا موازيا للطول ، ونقسم ذلك الخط

في الهدفين على ذلك الموضع ؛ فاذا فعلنا ذلك نظرنا الى الموضع الذي قطع العضادة من الخط الموازي للطول ، ونعد ما بينه وبين طرفه الذي يليها ، فما كان فهو بعد ذلك الشيء منا (بالاذرع) .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نعرف عرض نهر لا نصل الى ذلك الجانب (منه) : وضعنا الآلة على شيء مرتفع من الارض عند شاطئ ذلك النهر يكون ارتفاعه ذراعين ونصف ، ونظرنا من هدي العضادة حتى وقع بصرنا على ذلك الجانب على موضع في موازاة أرجلنا ، ونظرنا الى ما قطع العضادة من الخط الموازي للطول [١٠٩ ط] فوجدناه قد قطع منه مائة وخمسة وأربعين جزءا ونصف ، فقلنا أن عرض ذلك النهر هو مائة وخمسة وأربعون ذراعا ونصف . وهذه الصورة :



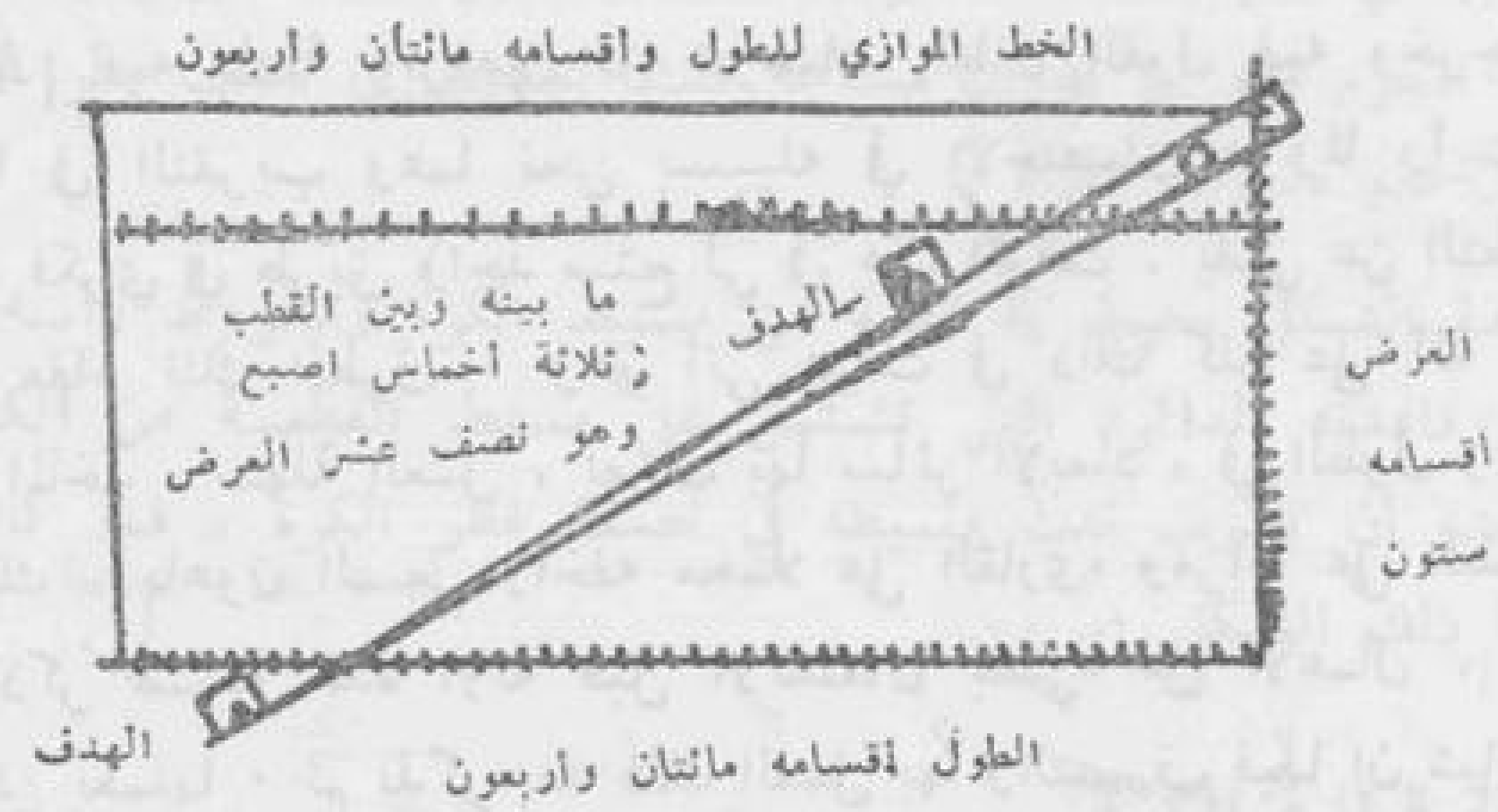
الفصل الثالث

في معرفة أبعاد الأشياء العالية منا في الجو (٥٧) ، من غير أن نصل الى أصله

اذا أردنا أن نعرف بعد شيء منا في الهواء ، وهو ثابت لا يزول عن موضعه ، ولا نصل اليه ولا الى أصله ، مثل رؤوس الجبال وعلو القباب أو قطعة غيم واقف في الهواء ، أو غير ذلك ، فانا نرفع تلك الآلة على القاعدة التي ذكرنا أن طولها ذراعين ونصف ، ونجعل الزاوية التي

بأقسام متساوية ، وكل واحد منها مساو لخمس الاصبع ، ونقسم العرض أيضا بمثل تلك الاقسام ، والطول الذي يقابل القطب كذلك ؛ ونقسم كل قسم منها بما أمكننا من الاجزاء ، لنقف منه على كسور الاجزاء . فيكون ما فعلناه ان العرض ينقسم بستين قسما ، وان الطول ينقسم بمائتين واربعين قسما .

فنكون عند ذلك قد فرغنا من صنعة هذه الآلة [١٠٩] وهذه صورة الآلة .



الفصل الثاني

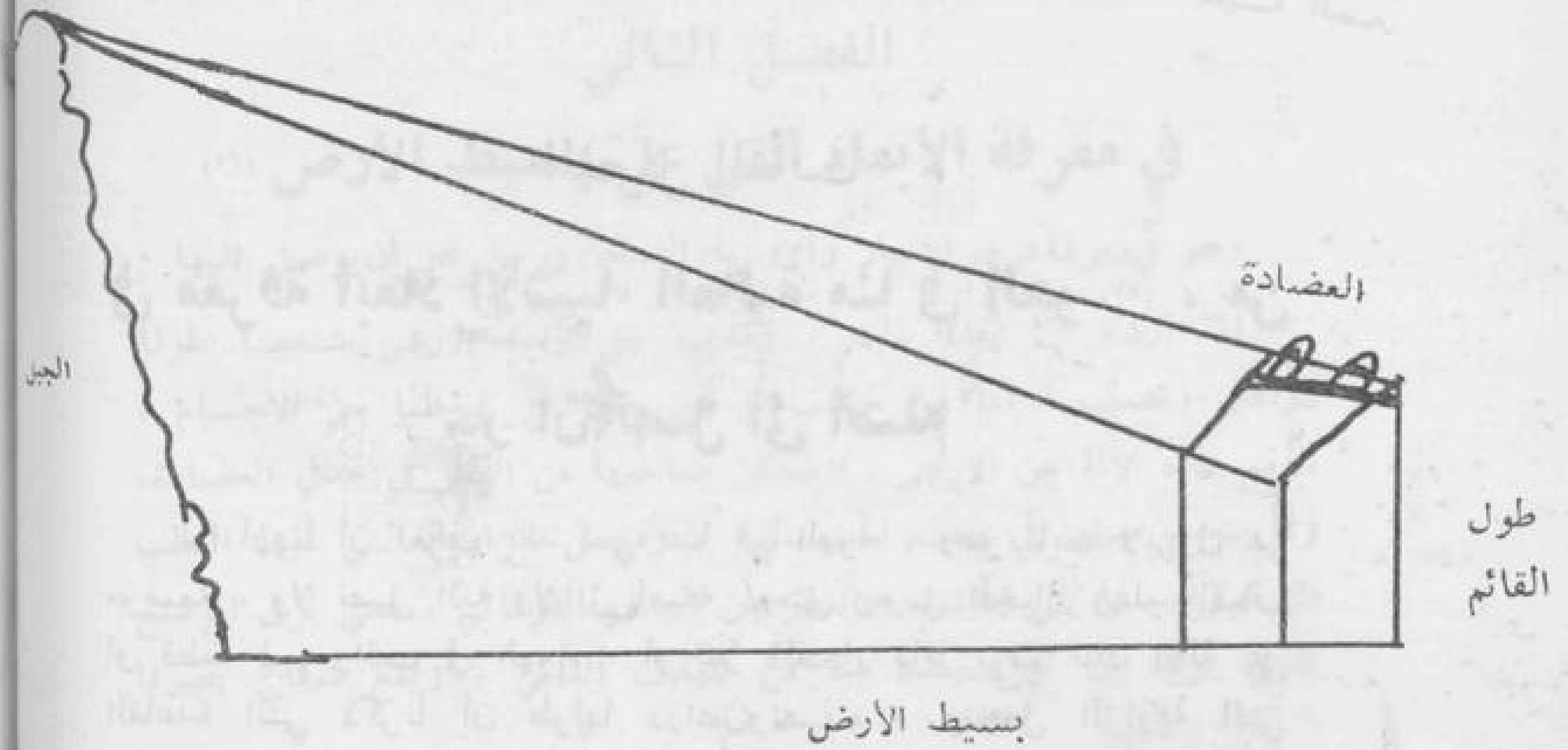
في معرفة الأبعاد التي على بسيط الأرض (٥٦)

وهو في معرفة عرض الانهار والودية والصحاري من غير أن يوصل اليها . اذا أردنا أن نعلم ذلك ، وضعنا على وجه الارض شخصا طوله ذراعين ونصف ، أما من خشب أو من حجر أو غيرهما من الاجسام ، ليرفع هذه الآلة عن الارض ، ويتمكن صاحبها من النظر في هدي العضادة ، ولا يتعبه حملها في وقت استعمالها . ونجعل الزاوية التي فيها القطب الى فوق ، مما يلي أعيننا ، وننظر من الهدف فوقاني ، حتى نرى الموضع الذي نريد أن نعرف بعده منا من الهدف الثاني ، ويقع شعاع بصرنا

عليها القطب مما يلي عيننا ، ونرفع الجانب الآخر ، وننظر من الزاوية الثانية خط الطول حتى نرى رأس تلك القبة أيضا أو الجبل ، ثم نمكن تحت اللوح شيئا يمسكه حتى لا يزول عن محاذاته . ثم ننظر من هدي العضادة من الخط الموازي للطول ، فما كان أخذنا سدسه ، فهو بعد ما بيننا وبين تلك القبة .

مثال ذلك اذا أردنا أن نعرف بعد رأس قبة منا ، ولا نصل الى أصلها ، ولا نعرف ارتفاعها من الارض ، وضعنا الآلة على شيء مرتفع لنتمكن من النظر ، وجعلنا الزاوية التي تليها ، مع القطب ، على تلك القاعدة ، ونظرنا [١١٠] من تلك الزاوية مع الطول حتى رأينا رأس تلك القبة ، ثم وضعنا تحت اللوح شيئا يمسكه ، ونظرنا من الهدفين حتى رأينا أيضا رأس القبة ، فرأينا أنه قطع من الخط الموازي للطول مائتين وعشرين جزءا ، أخذنا سدسه فكان ستة وثلاثين (وثلاثين) ، وهو بعد ما بيننا وبين رأس القبة من الاذرع .

وكلما زدنا في طول هذا اللوح وصغرنا أقسام الخط الموازي للطول ، أمكننا أن نعرف به أبعاد الأشياء أكثر . وهذه صورة ذلك :



الفصل الرابع

في معرفة طول الأشياء العالية من الأرض (٥٨)

هذا الفصل ينقسم الى ثلاثة أقسام : أحدها ما نصل الى أصله ومركز حجره ، والثاني ما لا نصل الى أصله لكننا نراه بأعيننا ، والثالث ما لا نصل الى أصله ولا تقع عليه أبصارنا .

معرفة الوجه الأول

وإذا كان الموضع مرتفعا من الارض ، وأمکننا أن نصل الى الاصل ، وضعنا الآلة على القاعدة ، ونجعل القطب على القاعدة الى ما يليها ، ونقيمه عليه قائما بالطول ، وننظر من هدي العضادة ، حتى نرى رأس الشيء الذي نريد أن نعلم ارتفاعه من الارض ، فما تقطع العضادة من الخط الموازي أخذنا ثلثه ، وضربناه في ما بيننا وبين أصل ذلك الشيء من الاذرع ، فما كان زدنا [١١٠] عليه ذراعين ونصفا ، فما حصل فهو ارتفاع ذلك الشيء من بسائط الارض .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نعرف ارتفاع قلعة على رأس جبل نصل الى أصله ، ذرعا ما بيننا وبين أصله ومسقط حجره ، فكان أربعة وثمانين ذراعا ، ثم أقمنا الآلة على القاعدة ، وجعلنا القطب الى ما يليها ويلي القاعدة ، ونظرنا من الهدفين حتى رأينا رأس القلعة ، ثم نظرنا الى ما قطع العضادة من الخط الموازي للطول ، فكان مائة واثنا عشر جزءا ونصف ، أخذنا ثلثه فكان سبعة وثلاثين جزءا ونصف ، ضربناه في أربعة وثمانين ، فكان ثلاثة ألف ومائة وخمسين ذراعا ، وهو ارتفاع تلك القلعة من الارض . وهذه صورة ذلك x :

معرفة علو الأشياء التي لانصل الى أصلها ، وتقع عليها أبصارنا

أما معرفة علو الأشياء التي لانصل الى أصلها ، وتقع عليها أبصارنا ، أعني على مسقط حجرها ، فان معرفة ذلك شبيهة بمعرفة ما تقدم ذكره ،
x يعطى صورة لا تختلف عن السابقة الا في أن خطا واحدا يمتد من العضادة الى القلعة ويسمى الخط الشعاعي .

وذلك أن جميع ما تقع عليه أبصارنا فانه يمكننا أن نعرف البعد بيننا وبينه بمثل ما تقدم ذكره في الفصل الثاني من هذا الباب . فاذا عرفنا ذلك البعد ، عرفنا حينئذ ارتفاعه كما تقدم ذكره قبيل ، ان شاء الله .

معرفة ارتفاع الأشياء التي لا يوصل الي (أصلها) ولا يقع عليها البصر

فاذا أردنا أن نعرف ذلك عرفنا أولا البعد بيننا وبين رأسه ، بمثل الطريق [١١١] الذي ذكرناه في الفصل الثالث من هذا الباب ، ثم وضعنا الآلة على القاعدة ، وجعلنا القطب مما يلينا ويلى القاعدة ، ونظرنا من الهدفين حتى وقع أبصارنا على رأس ذلك الجبل أو القبة أو القلعة أو غير ذلك من الأشياء التي نريد أن نعرف علوها ، ثم نظرنا الى ما قطع العضادة من جانب الطول ، فما كان حفظناه ، ثم ضربناه في مثله وزدنا عليه ثلاثة آلاف وستمائة ، فمأحصل أخذنا جذره وقسمنا عليه ما يكون من ضرب المحفوظ في البعد بيننا وبين رأس ذلك الشيء الذي أردنا أن نعلم علوه من وجه الارض .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نعرف ارتفاع قلعة على رأس x من وجه الارض ، ومن الموضع الموازي لموضع قيامنا ، ولا نصل الى أصله ، ولا يقع بصرنا على مسقط حجره ، أقمنا اللوح على القاعدة ، وجعلنا القطب مما يليها ويلىنا ، وأبصرنا من الهدفين رأس القلعة فوجدنا العضادة قد قطعت من جانب الطول خمسة وأربعين جزءا ، حفظناه ؛ ثم ضربناه في مثله فكان ألفين وخمسة وعشرين ، زدنا عليه ثلاثة آلاف وستمائة فصار خمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين ، أخذنا جذره فكان خمسة وسبعين ، ثم نظرنا البعد الذي بيننا وبين رأس ذلك القلعة ، فكان مائتين وثلاثين ذراعا ، ضربناه في ما حفظناه ، وهو خمسة وأربعين ، فكان عشرة آلاف وثلاثمائة وخمسين ، فقسمناه على الجذر ، وهو خمسة وسبعين ، فخرج من القسم مائة وثمانية وثلاثين ، وهو ارتفاع تلك القلعة من وجه الارض . وهذه صورة ذلك (يعطي صورة كالسابقة) .

× هنا فراغ في الاصل يتسع لكلمة لعلها « مرتفع » .

في معرفة الأبعاد الى أصول الجبال ومسقط عمودها منا

اذا لم نصل الى أصلها ولا تقع أبصارنا على مسقط العمود ، قد يسهل علينا معرفة ذلك بالأشياء التي قدمنا ذكرها ، وذلك أنه اذا كان جبل أو قصر أردنا أن نعرف بعد ما بيننا وبين مسقط حجره ، ولا يقع عليه بصرنا ، عرفنا ارتفاع ذلك الشيء ، كما تقدم ذكره ، وضربناه في ستين ، وقسمناه على المحفوظ الذي قطع العضادة من جانب الطول من اللوح ، فما خرج من القسم فهو البعد بيننا وبين أصل ذلك الجبل ، ومسقط حجره .

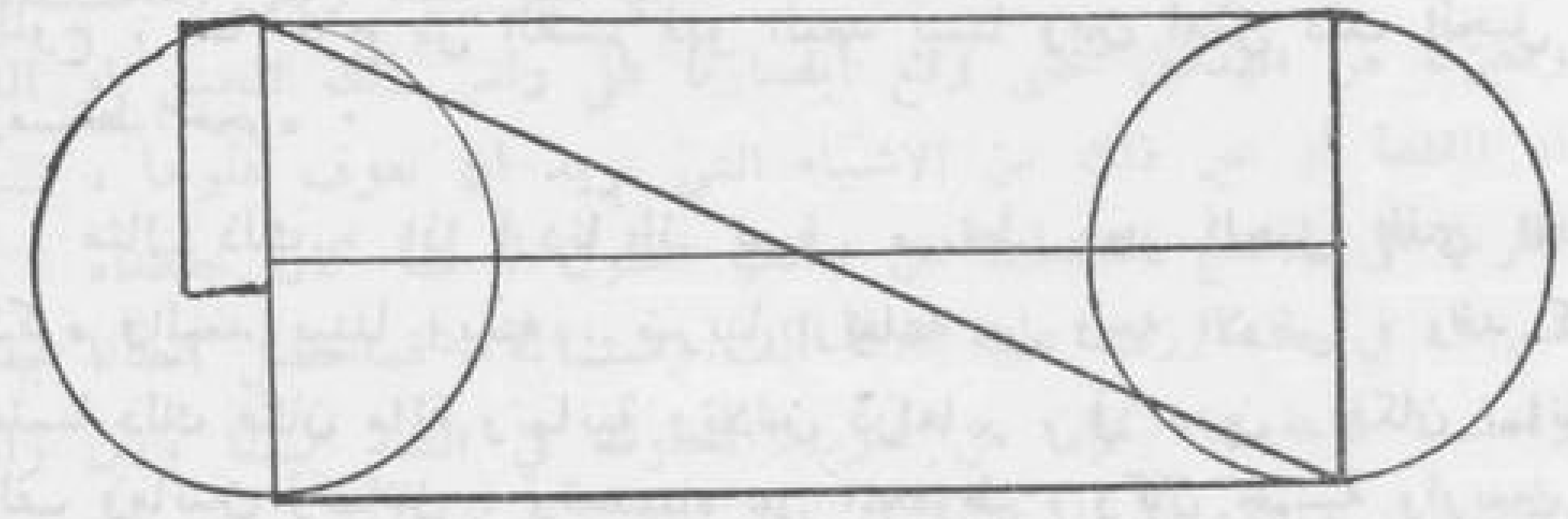
مثال ذلك : اذا أردنا أن نعرف مسقط حجر الجبل الذي تقدم ذكره والبعد بيننا وبينه ، ضربناه ارتفاعه من وجه الارض ، وقد كنا علمنا ذلك فكان مائة وثمانية وثلاثين ذراعا x ، في ستين ، فكان ثمانية آلاف ومائتين وثمانين ، وقسمناه على المحفوظ ، وكان خمسة وأربعين ، فخرج من القسم مائة وأربعة وثمانين . وهو البعد بيننا وبين مسقط عمود ذلك الجبل . وهذه صورته $x \times 000$.

في معرفة عمق الآبار والبرك والحياض

فاذا أردنا أن نعرف ذلك ، وضعنا اللوح على طرف البئر ، ويكون القطب الى فوق ، مما يلي عيننا ، وننظر في الهدفين حتى نرى أسفل ذلك البئر ، من الناحية الاخرى ، أعني الجهة المقابلة لنا ، ثم ضربنا عرض البئر في ستين ، وقسمناه على ما فصل العضادة من جانب اللوح ، فما خرج من القسم فهو عمق ذلك البئر مع طول اللوح .

× في الاصل : درصنا .
×× يعطى هنا صورة كالسابقة يليها سطران يتكرر فيهما عنوان هذا الفصل ، وعلى الهامش كلمة « مكرر » وصل هنا الى ١٩٩ و في م وهي تبدأ بصورة كالتي نحن بصددنا ولكن أقل من صورة ل دقة واتقاننا .

مثال ذلك : بشر عرضها عشرة أذرع ، وأردنا أن نعرف عمقها :
 وضعنا اللوح على طرف البئر ، وجعلنا القطب الى ما يلي العين ، ونظرنا
 من الهدفين حتى رأينا الجانب الآخر من أسفل البئر ، فوجدنا العضادة
 قد قطعت من طول اللوح سبعين جزءا . ضربنا العشرة أذرع في ستين ،
 فكان ستمائة ، وقسمناه على سبعين فخرج من القسم ثمانية وأربعة
 أسباع . فقلنا أن عمق البئر ثماني أذرع ونصف سبع ذراع . وهذه
 صورته x :



[١١٢ظ] تمت المقالة وهي المنزلة الثالثة من كتاب أبي الوفاء في المدخل الى
 الخراج x x ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله . وكتبه المفضل بن مواهب
 بن أسد ، لنفسه . ومهما كان فيه من سهو وغلط فانه غير راض عنه
 راجع عنه الى الصواب . والله الموفق الى ذلك وحسبنا الله وحده *

x في ل نجد هذه الصورة ، ولكن أسفل البئر الى أعلى واللوح الى أسفل . أما في م فالصورة
 تمت عموديا على ٢٠٠ و ، اللوح من أعلى وأسفل البئر في أسفل الصفحة .
 x هكذا في ل أما في م فنجد : تمت المنزلة الثالثة من كتاب أبي الوفاء والحمد لله وحده
 وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم .
 * انتهت أوراق ل ، وبقينا مع م وحدها . والورقة ٢٠١ فيها دخيلة على المخطوط فهي
 بخط كخط الورقة الدخيلة السابقة ، وتحتوي مسائل على الأشكال الرباعية .

بسم الله الرحمن الرحيم

رب فامنن به علي

المنزلة الرابعة

من كتاب أبي الوفاء محمد بن محمد المهندس

في ما يحتاج اليه الكتاب والعمال وغيرهم من

علم الحساب

وهي في أعمال الخراج

وهي سبعة أبواب :

- الباب الأول : في الألفاظ والرسوم الجارية في الدواوين في أمر الخراج .
 - الباب الثاني : في أصول ينبغي أن يعتمد عليها في حساب جميع أنواع المعاملات . وهو فصلان
 - الباب الثالث : في الأصول التي يعتمد عليها في مسائل الخراج . وهو فصلان
 - الباب الرابع : في مسائل الطسوق وحدها . وهو أربعة فصول
 - الباب الخامس : في مسائل الأيين . وهو فصل واحد
 - الباب السادس : في مسائل الطسوق والرواج . وهو فصل واحد
 - الباب السابع : في مسائل الطسوق والأيين والرواج . وهو فصل واحد
- فذلك سبعة أبواب واثنان عشر فصلا .

الباب الأول

في الألفاظ والرسوم التي تجري في معاملات الناس في أمر الخراج

أمر جميع المعاملات التي تجري بين السلطان ، بنواحي [٢٠٣] والسواد وكور الأهواز والبلاد القريبة منها ، وبين معاملته من أرباب الأرضين ، ينقسم قسمين : فقسم يؤدي حق بيت المال فيه ورقاً موزوناً ، وقسم يؤدي حق بيت المال فيه غلة مقسومة .
فأما ما يجري على المقاسمة فهو يقسم قسمين : أحدهما الاستار ، وهو ما أخذ منه النصف ، والآخر القطيعة ، وهو ما حمل أربابه فيه على العشر .

وقد تولد من ذلك قسم ثالث من أستار خفض عن أربابه ، مسامحة لهم ومعاونة على عمارة ضياعهم ، بحسب ما يراه السلطان أعدل وأصلح وقطيعة زيد على أربابها لحيف وقع عليهم .

والمعاملات في ذلك تزيد وتنقص ، والاستقصاء في ذلك خارج عما نحن فيه وداخل في أحكام الخراج ، وقد بين ذلك في كتبه . وإذا صرنا نحن إلى المنزلة المختصة بالمقاسمات شرحنا فيها ما لا بد منه .

فأما ما يؤدي فيه ورق ، فإنه ينقسم قسمين : أحدهما أن تعويل أربابه على الخراج ، وبمساحة ما يمسح عليهم وعدد ما يبلغ هذا [٢٠٣] والثاني يؤدي المال فيه على العبرة ، وهي المقاطعات والضرائب التي على الأيجارات . وهذا القسم ينقسم إلى مثل أقسام المقاسمات . فإن منه الاستار التام ، ومنه القطيعة الخمسة من خراج الاستار ، التي توازي العشر من الأصل ، ومنه المعاملات المختلفة المتوسطة بين هذين الطريقتين ، أستار مخفف أو قطيعة قد زيد فيها . وذلك يزيد وينقص حسب الموجود منه في الدواوين ورسوم النواحي . وليس للأشتغال بشرح ذلك في هذا الموضع وجه .

فأما القسم الجاري على العبرة فإنه ينقسم قسمين ، فمنه المقاطعات والمفارقات ، وهي التي قوطع أصحابها عليها ، على عبرة معروفة محدودة ، لا يزداد فيها ولا ينقص منها ، ويلزمهم حينئذ أن يؤديها على التعطيل والاعتماد ، كما هو موجود في نواحي خراسان وأكثر نواحي الشام .

× في الأصل : العشرة .

ويكون افتتاح هذا على السنة الهلالية ، لا على السنة الخراجية ، وذلك عند افتتاح الجوالي وما يجري مجراها ، في أول المحرم في كل سنة [٢٠٤] وإنما يفعل ذلك بسببين أحدهما أنه لا يحتاج في وجوبه إلى ادراك الغلات ومراعاة أوقات الزراعة وتعطيل ما يتعطل منها أو تأخير ما يتأخر .

والثاني أن السلطان إذا افتتح ذلك عند السنة الهلالية ، ربح في كل ثلاثة وثلاثين سنة : سنة بالتقريب ، لفضل ما بين الهلالية والخراجية في المدة ، وهو أحد عشر يوماً بالتقريب في كل سنة .

ولما كان أمر الغلات ، بين ما للسلطان ورعيته وأرباب الأرض ، ينقسم إلى المقاسمة والخراج ، وكانت المقاسمات يتأخر النظر في أمرها لأنها تكون عند ادراك الغلات وحصولها على البيادر ، وكنا قد ذكرنا أن أول شيء يرفع إلى الدواوين : ذكور المسائح وتقديم الغلات ، قدمنا أعمال الخراج والمقاسمات ، وإن كان الواجب أن يكون الأمر في أعمال الغلات مقدماً على أبواب المال ، ولأننا كنا قد بينا أعمال المساحات ، فينبغي أن نذكر طسوقها وما يلزم عليها من الخراج ، ثم نتبعها بأمر المقاسمات . فنقول :

إن الألفاظ التي تستعمل في الدواوين في معاملات الخراج هي الطسوق والأيين والرواج (٥٩) .

[٢٠٤] ظ) فأما الطسوق فهو ما يلزم الجربان من الخراج ، بمساحة كانت أو غيرها ؛ والأيين ما يلزم فيها الماسح بحق مساحته ، والرواج ما يأخذه الجهبذ بحق جهبذته .

واستخراجه (هو) والأيين يلزم الجربان ، حسب ما جرى به رسوم النواحي ، أو حسب ما يخرج من الدواوين عند صدور الأوراج .
فإن المساح في أكثر نواحي السواد يوافقون على ما يأخذونه بحقهم من كل جريب .

والرواج يلزم المال ، فإن الجهبذ يوافق على ما يأخذه من كل مائة درهم . وقد يسميه بعض الناس الكسور ، والأجرة ، وحق الجهبذة ، ورواج الرواج ، وهو شيء يسير يصرف إلى غلمان الجهابذة والمستخرجين وإلى المتصرفين معهم وليس له رسم معلوم ولا مقدار لازم ، وهو على حسب ما يرسمه العامل والجهبذ والمستخرج وبمقدار عنايتهم بمن يتصرف معهم . فهذا ما كان ينبغي أن يقدم ذكره قبل اشتغالنا بأعمال الحساب ، لتكون همة القارئ مصروفة إلى غرضه في هذه المنزلة إن شاء الله .

الباب الثاني في الأصول التي يعتمد عليها في جميع أنواع المعاملات

وهو فصلان

[٢٠٥] ينبغي أن يعلم أن جميع أنواع المعاملات هي مبنية على مسألة واحدة أوردها أقليدس في المقالة السادسة من كتابه في الأصول على جهة المقادير ، وفي المقالة السابعة على جهة العدد ، وهي قوله : كل أربعة أعداد أو مقادير متناسبة فان ضرب الأول في الرابع مساو لضرب الثاني في الثالث . مثال ذلك أربعة أعداد متناسبة ، وهي اثنان وثلاثة وستة وتسعة ، فان نسبة الاثنين الى الثلاثة ، وهي ثلثان ، مساوية لنسبة الستة الى التسعة وهي أيضا ثلثان ف ضرب الأول في الرابع ، وهي اثنان في تسعة ، أعني ثمانية عشر ، مساو لضرب الثاني ، وهو ثلاثة ، في الثالث ، وهو ستة ، أعني ثمانية عشر .

فاذا كان الأمر على ما ذكر أقليدس فانا نبين كيف نخرج منه جميع أنواع المعاملات ، وكيف ترجع اليها مسائلها ، فنقول : أنه اذا كان واحد من هذه الأربعة الأعداد المتناسبة مجهولا وأردنا أن نعلمه من الثلاثة الأعداد المعلومة : نظرنا الى المجهول ، فان كان واحدا من الطرفين ، أعني الأول والرابع ، ضربنا الأوسطين ، أحدهما في الآخر ، أعني الثاني في الثالث ، وقسمنا المجتمع على المعلوم من الطرفين ، فما خرج [٢٠٥] من القسم فهو المجهول . وان كان المجهول واحدا من الأوسطين ، ضربنا الطرفين أحدهما في الآخر ، وقسمنا ما اجتمع على المعلوم من الأوسطين ، فان الخارج من القسم يكون هو المجهول من الأوسطين .

مثال ذلك أربعة أعداد متناسبة : الأول منها ثلاثة والثاني أربعة والثالث ستة ، والرابع مجهول . فان أردنا أن نعلمه ضربنا الأوسطين ، أحدهما في الآخر ، وهو أربعة في ستة ، فكان أربعة وعشرين ، وقسمناه على الأول ، وهو ثلاثة ، فخرج من القسم ثمانية ، وهو الرابع .

فان كان المجهول : الثاني ، والأول والثالث والرابع معلومة ، ضربنا الأول ، وهو ثلاثة ، في الرابع ، وهو ثمانية ، فكان أربعة وعشرين ، وقسمناه على الثالث ، وهو ستة فخرج من القسم أربعة ، وهو الثاني . فقد ظهر من هذا كيف نعلم ، اذا كان الأعداد متناسبة ، واحدا مجهولا . وهذا المعنى على جهة الضرب (١٠) . وقد يعلم ذلك على جهة القسمة أيضا ، وذلك أنه اذا كان أربعة أعداد متناسبة ، فان قسمة الأول على

الثاني يكون مساويا لقسمة الثالث على الرابع ؛ وبالعكس تكون قسمة الثاني على الأول مساوية لقسمة الرابع على الثالث . مثال ذلك : الأربعة الأعداد [٢٠٦] التي تقدم ذكرها ، وهي ثلاثة وأربعة وستة وثمانية . فان قسمة الأول ، وهو ثلاثة ، على الثاني ، وهو أربعة ، أعني ثلاثة أرباع ، مساو لقسمة الستة على الثمانية ، وهو أيضا ثلاثة أرباع . فاذا كان واحد من هذه الأعداد مجهولا ، وكان المجهول : الأول ، قسمنا الثالث على الرابع ، وما خرج من القسم ضربناه في الثاني ، فما اجتمع فهو الأول . الا ترى انا متى ضربنا الثلاثة الأرباع في أربعة كان ذلك مثل الأول ، وهو ثلاثة ؟

فان كان الثاني مجهولا ، قسمنا الرابع على الثالث ، فما خرج من القسم ضربناه في الأول ، فكان ذلك : الثاني . الا ترى انا متى قسمنا الرابع على الثالث كان الخارج من القسم واحدا وثلثا ، فاذا ضربناه في الأول ، وهو ثلاثة ، كان أربعة ، وهو الثاني . وكذلك يستخرج الثالث والرابع اذا كان الواحد منهما مجهولا .

وقد يستخرج المجهول من الأربعة الأعداد المتناسبة بالنسبة ، فانه اذا كان نسبة الأول من الثاني كنسبة الثالث من الرابع وكان واحد من الأربعة الأعداد مجهولا ، فان النسبة تكون فيها معلومة ، فاذا أخذنا بقسط تلك النسبة من قرين المجهول في النسبة ، كان ذلك المجهول . الا ترى أن الأول اذا كان مجهولا [٢٠٦] فانا اذا أخذنا من الثاني بقسط نسبة الثالث من الرابع ، كان ذلك : الأول . والمثال في ذلك المسئلة التي تقدم ذكرها . فانا اذا أخذنا من الثاني ، وهو أربعة ، بقسط نسبة الثالث من الرابع ، كان ذلك ثلاثة ، وهو الأول . وكذلك ان كان الرابع مجهولا ، فانا اذا أخذنا من الثالث بقسط نسبة الثاني من الأول ، وهو مثل وثلث ، كان ثمانية ، وهو الرابع .

وهذا الطريق أكثر ما يستعمله الكتاب في جميع معاملاتهم ، فانه أقرب وأسهل من الضرب والقسمة . فقد تبين من الطريق التي ذكرناها معرفة المجهول من الأربعة الأعداد المتناسبة .

الفصل الثاني

في رد سائر أنواع المعاملات الى مسألة أقليدس

فاذ قد تبين ذلك فانا نقول أن سائر أنواع المعاملات هي مبنية على هذه المسئلة ، ومنها تستخرج جميع المجهولات ، وذلك أن جميعها يكون

فيها أربعة الفاظ ، ثلاثة منها معلومة ، وواحد منها مجهول ، اما أن يكون واحدا من الطرفين أو واحدا من الأوسطين . ونستخرج ذلك المجهول بمثل الطريق التي قدمنا ذكرها .

[٢٠٧] ولأن تقريب ذلك للناظر في هذا الباب في الابتداء فيتصور ما نقوله ، ويصير له عيانا فيشاهده ، فانا نمثل بشيء من المعاملات قريب المأخذ ، الى أن يأخذ يشتغل في ذكر المسائل ، في هذا الباب ، وفي غيره من أبواب المعاملات .

وذلك مثل قول القائل : أربعة دنانير : باثنين وستين درهما ، سبعة دينار كم يكون ؟ فقد علمنا أن هذه أربعة اعداد متناسبة ، نسبة الأول ، وهو أربعة ، من الثاني ، وهو اثنان وستون ، كنسبة الثالث ، وهو سبعة ، من الرابع ، وهو المجهول ، أعني ثمن سبعة دنانير . فان شئنا قلنا : نسبة المجهول من السبعة الدنانير كنسبة الاثنين والستين من الأربعة ، على المبادلة . فاذا سلكتنا واحدا من هذه الثلاثة الطرق التي تقدم ذكرها في استخراج المجهول كان الحاصل مائة وثمانية ونصفا .

وكذلك لو قلنا أربعة أفقزة خراجها اثنين وستين درهما كم يكون خراج سبعة أفقزة ؟ وكقولنا : اذا أصابنا في المقاسمة أربعة أفقزة من أصل اثنين وستين قفيزا ، سبعة أفقزة من أصل كم يكون ؟

وكقولنا في الشراء والبيع : أربعة أثواب [٢٠٧ظ] ثمنها اثنان وستون درهما ، سبعة أثواب كم يكون ثمنها ؟

فتكون جميع أنواع هذه المسائل مردودة الى مسئلة اقليدس ، ومستخرجة منها . وتكون أجوبتها معلومة بالطرق التي بينها قبل ، أعني الضرب والنسبة والقسمة . وهذا الذي ذكرناه قد كان يكتفي به من له أدنى رياضة ودربة في الأنواع التي أوردناها في المنازل التي سبقت لنا من هذا الكتاب . الا انا لما علمنا أن المتعلم ومن ليس له درية تامة في حساب المعاملات ليس يعمل بما ذكرناه وليس يتهيأ له تفضيل النسبة في كل وقت ، في جميع المسائل بسرعة ، وكان المستحسن في جميع هذه الأعمال سرعة الحساب وخفته ولا تخرج في كثرتها على الأصول ، أوردنا من كل واحد من أبواب المعاملات مسائل يستغني بها الناظر في هذا الكتاب على سرعة عمله اذا سلك الطرق [٢٠٨] التي سنذكرها . وان كان جميعها راجعا الى ما ذكرناه من الأربعة الأعداد المتناسبة ، ان شاء الله .

الباب الثالث

في الأصول التي ينبغي أن يعتمد عليها في مسائل الخراج

وهو فصلان

وقد ذكرنا في ما تقدم أن الأصول في جميع المعاملات هي الضرب والقسمة والنسبة . وينبغي أن نبين في هذا الموضع ما يعتمد عليه في الضرب فليس كل مسئلة يمكن أن يسلك فيها طريق القسمة والنسبة . وقد نضطر في ذلك الى الضرب اذا لم تستو النسبة والقسمة فأنها أخف من الضرب . وفي الضرب فينبغي أن يكون حافظا لما يحصل من ضرب سائر أجناس الكسور والاجزاء بعضها في بعض ، وهو تسعة أنواع ، على ما فصلناه في غير هذا الموضع . وذلك لأن الدراهم وكسورها أيضا ثلاثة أجناس هي دراهم ودوانيق وعشران . والجربان وكسورها أيضا ثلاثة أجناس ، وهي جربان وقفزان وعشران .

فاذا ضربنا [٢٠٨ ظ] (شيئا في شيء فالحاصل ربما يتغير) والمتعلم ينبغي أن يكون حافظا لضرب كل نوع منها في الآخر كما نصفه :

أما الجربان فأنها في أي نوع ضربت لم تغيره عن حاله . وذلك أنها اذا ضربت في الدراهم كان كل واحد منها درهما . فان ضربت في الدوانيق كان كل واحد منها دانقا وكل ستة منها درهما فان ضربت في العشران كان كل واحد منها عشيرا ، وكل عشرة منها دانقا ، وكل ستين منها درهما . والقفزان ان ضربت في الدراهم كان كل واحد منها ستة أعشر ، وكل عشرة منها درهما ، فان ضربت في الدوانيق ، كان كل واحد منها عشيرا ، وكل عشرة منها دانقا ، وكل ستين منها درهما . فان ضربت في العشران ، كان كل واحد منها عشر عشير وكل عشرة منها عشيرا ، وكل مائة منها دانقا وكل ستمائة منها درهما . وعشران الجريب ان ضربت في الدراهم كان كل واحد منها ثلاثة أخماس عشير ، وكل واحد وثلاثين منها

عشيرا ، وكل ستة عشر وثلثين منها [٢٠٩] دانقا ، وكل مائة منها درهما . وان ضربت في الدوانيق كان كل واحد منها عشر عشير ، وكل عشرة منها عشيرا ، وكل مائة منها دانقا ، وكل ستمائة منها درهما ، وذلك مساو لضرب القفزان في عشرين الدراهم . وان ضربت في عشرين الدراهم كان كل واحد منها عشر عشير ، وكل مائة منها عشيرا ، وكل الف منها دانقا ، وكل ستة الف منها درهما (١١) .

فهذه (هي) الاصول التي ينبغي أن يعتمد عليها في حساب الطسوق . وهي كما قدمنا ذكره ، تسعة أنواع : ضرب الجربان في الدراهم ، ثم في الدوانيق ، ثم في العشران ، فذلك ثلاثة أنواع . وضرب القفران في الدراهم ، ثم في الدوانيق ، ثم في العشران ، فذلك ثلاثة أنواع ، وضرب العشران في الدراهم ، ثم في الدوانيق ، ثم في العشران ، وذلك ثلاثة أنواع ، فيصير الجميع تسعة أنواع .

الفصل الثاني

في أنواع من مسائل الطسوق ومسائل في سائر أنواع المعاملات

ان مسائل الطسوق تنقسم الى أربعة أنواع [٢٠٩ظ] وهي المستوى والمعكوس والمقلوب والمخالف .

أما المستوي فهو أن يكون الطسوق معلوما ، وأردنا أن نعلم ما يجب على المعامل عن اجرة معلومة مسحت عليه .

وذلك مثل قول القائل : طسق الجريب أربعة عشر درهما ودانقين ، كم يجب أن يكون الاداء عن اثنين وثلثين جريبا وسبعة اقفزة ؟ وهذا النوع من الأربعة الأعداد المتناسبة وهو أن يكون الرابع مجهولا . وأما المعكوس فهو أن يكون طسق الجريب أيضا معلوما ، ويؤدي

المعامل مالا معلوما ، وأردنا أن نعلم عن كم أدى ذلك المال ، (لنعلم) ما يقع عليه من الخراج ، ان كان قد بقي عليه شيء ، أو يفضل له ان كان (أدى) أكثر مما يلزمه . وذلك مثل رجل مسح عليه تسعة وأربعون جريبا وأربعة اقفزة ، وقد أدى مائتي درهم ، وخراج الجريب ستة عشر درهما وأربعة دوانيق ، وأردنا أن نعلم عن كم تحتسب له تلك الدراهم . وهذا النوع من الأربعة الأعداد [١٢٠] المناسبة ، وهو أن يكون الثالث مجهولا .

وأما المقلوب فهو أن يكون الاداء وما أدى عنه معلوما ، وأردنا أن نعلم الاصل ، أعني أصل الطسوق . وذلك مثل رجل مسح عليه أربعة وثلثين جريبا وثلثة اقفزة ، وأدى جميع ما يلزمه من الخراج فكان ستمائة وستة وثلثين درهما ، وأردنا أن نعلم كم كان طسق الجريب . وهذا النوع من الأربعة الأعداد المناسبة ، وهو أن يكون الثاني مجهولا .

وأما المخالف فهو أن تكون قطعنا أرض الاداء عنهما معلوم ، وجربان أحدهما معلومة ، وأردنا أن نعلم جربان الأخرى . وذلك مثل : رجل مسح عليه قطعنا أرض خراج أحديهما سبعون درهما وخراج الثانية مائة وعشرون درهما ، وهي اثنا عشر جريبا ، وطسقاها متساويان ، أو متفاضلان بدراهم معلومة ، فأردنا أن نعلم الجربان الأول . وهذا النوع من الأربعة الأعداد المناسبة ، وهو أن يكون الأول مجهولا .

فهذه الاصول ينبغي أن تحفظ ، فليس تخرج مسائل سائر أنواع المعاملات منها ، الا مسائل نوادر ان لم يعرفها [٢١٠ظ] العامل والكاتب جاز ذلك . ونحن نورد منها في المنزلة المخصوصة بها ما يحضر في الوقت ، ان شاء الله .

الباب الرابع
في مسائل الطسوق
وهو أربعة فصول
الفصل الأول
في المسائل المنسوبة

ينبغي أن نعلم أن جميع المسائل إما أن يكون المطلوب فيها عن صحاح ، أو عن كسور ، أو عن صحاح وكسور . فإذا ضبط العمل في كل واحد منها على الانفراد ، سهل الباقي ، كما سنذكره .

فإذا كان طسوق الجريب من المال خمسة عشر درهما ، وأردنا أن نعرف كم يكون خراج أربعة وثلاثين جريبا ، ضربنا الخمسة عشر في أربعة وثلاثين فكان خمس مائة وعشرة ، وهو خراج أربعة وثلاثين جريبا .

فإن كان الطسوق بحاله ، وأردنا أن نعرف كم يكون خراج ثلاثة أقفزة : إن شئنا نسبنا الثلاثة الأقفزة من الجريب ، فيكون خمسا وعشرا ، وأخذنا خمس وعشر الخمسة عشر ، فيكون أربعة ونصف ، وهو خراج ثلاثة أقفزة . وإن شئنا [٢١١] ضربنا الثلاثة أقفزة في خمسة عشر ، فيكون خمسة وأربعين ، وأخذ من كل عشرة درهما كما تقدم ذكره ، فيكون أيضا أربعة دراهم ونصف ، وهو مثل الجواب الأول . وإن شئنا قسمنا الخمسة عشر على عشرة ، وهي أقفزة الجريب ، فيكون واحدا ونصف ، وضربناه في ثلاثة ، فيكون أربعة ونصف ، وهو مثل الجوابين الأولين .

فإن كان الطسوق بحاله ، وأردنا أن نعرف خراج ثمانية عشر وثلث : إن شئنا ضربنا الثمانية وثلث في خمسة عشر ، فيكون مائة وخمسة وعشرين ، وأخذنا من كل مائة درهما ، ومن كل ستة عشر وثلثين : دانقا ، ومن كل واحد وثلثين : عشيرا ، فيكون درهما ودانقا وخمسة عشر ؛ وهو خراج ثمانية عشر وثلث . وإن شئنا نسبنا الثمانية عشر

وثلث من المائة ، وهي عشرا والجريب ، فيكون نصف سدس ، وأخذنا نصف سدس الخمسة عشر ، فكان درهما وربعا ، وهو مثل الجواب الأول . فإن شئنا [٢١١] نسبنا الخمسة عشر من المائة فكان عشرها (ونصف عشرها وأخذنا عشر ونصف عشر الثمانية وثلث) فكان أيضا درهما وربعا . وإن شئنا أيضا قسمنا المائة على الخمسة عشر ، فخرج من القسم ستة وثلثين ، قسمنا عليه الثمانية عشر وثلث ، فيخرج من القسم واحد وربيع ، وهو مثل الأجوبة التي تقدم ذكرها .

فإن كان طسوق الجريب على حاله وأردنا أن نعرف خراج أربعة وعشرين جريبا [٢١٢] سبعة أقفزة وثمانية عشر : ضربنا أربعة وعشرين في خمسة عشر ، فكان ثلاثمائة وستين ، فحفظناها ؛ ثم عرفنا خراج السبعة الأقفزة بمثل الوجوه التي تقدم ذكرها قبل ذلك بأن نضرب السبعة في خمسة عشر ، فيكون مائة وخمسة ؛ وتأخذ من كل عشرة واحدا ، فيكون عشرة ونصف . وإن شئنا أخذنا نصف الخمسة عشر وخمسها ، فإن السبعة من العشرة نصفها وخمسها ، ويكون أيضا (عشرة) درهما ونصف . فإن شئنا قسمنا الخمسة عشر على عشرة ، فخرج من القسم واحد ونصف ، فإذا ضربناه في السبعة كان المجتمع عشرة دراهم ونصف ، وذلك مثل الجواب الأول . ثم نعلم خراج الثمانية عشر : وذلك بأن نضرب الثمانية في الخمسة عشر ، فيكون مائة وعشرين ، وهو درهم ودانق وعشيران . وإن شئنا أخذنا أربعة أخماس عشر الخمسة عشر فيكون أيضا درهما ودانق وعشيرين . فإن شئنا أخذنا عشر الثمانية ونصف عشرها ، فيكون أيضا درهما ودانقا [٢١٢] وعشيرين ، ثم نجمع ذلك كله فيكون ثلاثمائة واحد وسبعين درهما وأربعة دوانيق وعشيرين ، وهو خراج أربعة وعشرين جريبا وسبعة أقفزة وثمانية عشر .

فإن كان طسوق الجريب سبعة عشر درهما وأربعة دوانيق وستة عشر وثلثين ، وأردنا أن نعرف خراج ستة وثلاثين جريبا : ضربنا الستة والثلاثين في السبعة عشر فكان ستمائة واثنى عشر ، وحفظناه . ثم ضربنا

* هنا ترد في الأصل عدة أسطر منها ما هو من مسألة جديدة ومنها ما هو تكرار لما سبق .

السنة والثلاثين في أربعة دوانيق ، فكان أربعة وعشرين (درهما) وحفظناه .
ثم ضربنا الستة والثلاثين في ستة عشر وثلثين ، فكان أربعة دراهم .
ثم جمعناها كلها ، فكان ستمائة وأربعين درهما . وهي خراج ستة
وثلاثين جريبا .

فان كانت المسئلة بحالها وأردنا أن نعرف خراج سبعة أقفزة ، نسبنا
السبعة من الجريب ، فكان نصفها وخمسها ، وأخذنا نصف وخمس
السبعة عشر درهما واربعة دوانيق وستة عشر وثلثين . أما نصفها فهو
ثمانية وخمسة دوانيق وثلاثة عشر وثلث ، وأما خمسها فهو ثلاثة دراهم
وثلاثة دوانيق وثلاثة عشر وثلث . فاذا [٢١٣] جمعناها كانت اثني
عشر درهما ودانقين وستة عشر وثلثين . وهذا خراج سبعة أقفزة ، اذا
كان طسق الجريب سبعة عشر درهما وأربعة دوانيق وستة عشر وثلثين .

فان كانت المسئلة بحالها وأردنا أن نعرف خراج ستة وخمسين
جريبا وقفيزين وثمانية عشر وثلث (٢٢) : ضربنا الستة والخمسين في عشر ،
فكان تسع مائة واثنين وخمسين . وضربناها في الأربعة دوانيق فكان سبعة
وثلاثين وثلثا . ثم ضربناها في ستة عشر وثلثين ، فكان ستة دراهم
ودانقا وثلاثة عشر وثلثا ، فاذا جمعناها كلها كان تسع مائة وخمسة
وتسعين وثلاثة دوانيق وثلاثة عشر وثلث . وهو خراج ستة وخمسين
جريبا .

ثم ضربنا القفيزين في سبعة عشر فكان ثلاثة دراهم ودانقين وأربعة
عشر . وضربناها في أربعة دوانيق ، فيكون ثمانية عشر ، وضربناها في
ستة عشر وثلثين ، فكان عشيرا وثلثا ؛ فذلك ثلاثة دراهم و (ثلاثة)
دانق وثلاثة عشر وثلث ، وهو خراج قفيزين . وان شئنا أضعفنا السبعة
عشر والأربعة دوانيق وستة عشر [٢١٣] وثلثين ، فيكون خمسة وثلاثين
وثلاثة دوانيق وثلاثة عشر وثلث ؛ فاذا أخذنا عشرها رجع الى ما قلناه .

فاذا ضربنا الثمانية عشر في سبعة عشر ، فيكون درهما ودانقين
وعشيرا وثلاثة أخماس عشير وضربناها في أربعة دوانيق ، فكان ثلاثة
وخمس عشير (وضربناها في ستة عشر وثلثين فيكون ثلث وخمس عشير) . فاذا
جمعناها كلها بلغت درهما ودانقين وخمسة عشر وثلث عشير . ثم ضربنا الثلث

عشير في سبعة عشر وأربعة دوانيق وستة عشر وثلثين ، فيكون ثلاثة
عشر ونصفا ونصف تسع عشر . وهو خراج ثلث عشير .

فاذا جمعنا جميع ما حصل معنا من خراج الأنواع ، صار الجميع
الف درهم وثلاثة دوانيق وخمسة عشر ونصفا ونصف تسع عشير .
وذلك خراج ستة وخمسين جريبا وقفيزين وثمانية عشر وثلث .

وان شئنا نسبنا الأربعة الدوانيق والستة عشر والثلثين ، من
الدرهم ، فيكون ثلثين وتسعا ، ونسبنا [٢١٤] القفيزين والثمانية عشر
والثلث من الجريب ، فيكون خمسا ونصف سدس . فيصير الضرب : ستة
وخمسين وخمسا ونصف سدس في سبعة عشر وثلثين وتسع . فاذا
ضربناها كان الف درهم واحدا وثلاثة دوانيق وخمسة عشر ونصفا
ونصف تسع عشير . وهو مثل الجواب الأول .

الفصل الثاني

في مسائل الطسوق المعلومة

فان كان خراج الجريب ثلاثة عشر درهما وثلثا ، وأدى مائتين وأربعين
درهما ، وأردنا أن نعلم عن كم يحتسب ما أدى ، قسمنا المائتين والأربعين .
على ثلاثة عشر درهما وثلث فيخرج من القسم ثمانية عشر ، وهو
عدد الجربان التي أدى عنها المائتين والأربعين .

فان كان الطسوق بحاله ، وقد أدى أربعة وسبعين درهما ، قسمنا
الأربعة والسبعين على الثلاثة عشر والثلث ، فخرج من القسم خمسة
ونصف عشر ، وهو خمسة أجربة وخمسة أقفزة وخمسة عشر ، وذلك
ما أدى عنه الأربعة والسبعين درهما . فان كان [٢١٤] طسق الجريب
سبعة عشر درهما ونصفا ، وقد صحح عن المعامل مائتان وسبعون درهما ،
وقد مسح عليه تسعة وثلاثون جريبا وسبعة أقفزة وأربعة عشر ونصف ،
وأردنا أن نعلم عن كم يحتسب ما أدى ، فيحصل عليه الباقي : قسمنا
المائتين والسبعين على سبعة عشر ونصف ، فخرج من القسم خمسة عشر
وثلاثة أسباع ، وهو خمسة عشر جريبا وأربعة أقفزة وعشيران ونصف
وثلث عشير وسدس سبع عشير ، وهو ما أدى عنه المائتين والسبعين
درهما . فان أردنا أن نعلم كم بقي عليه :

ان شئنا أسقطنا هذه الجربان مما مسح عليه ، وعرفنا خراج الباقي ، كما تقدم ذكره ، وان شئنا عرفنا ما يجب على الأصل ، كما تقدم في الفصل الأول ، وأسقطنا منه المائتين والسبعين ، فيكون الباقي هو الذي يحصل من البقايا على ذلك المعامل .

فان كان طسق الجريب سبعة دراهم ودانق وعشيرين ، ومسح على المعامل تسعة وثلاثون جريبا وثلاثة أفقزة وستة عشر ونصف ، فأدى مائتين وثلاثين [٢١٥] درهما ، وأردنا أن نعلم عن كم أدى هذا المال ، قسمنا المائتين والثلاثين على سبعة دراهم ودانق وعشيرين ، فخرج من القسم أحد وثلاثون ، ونصف وثلث وتسع . فإذا أردنا أن نعلم ما بقي عليه : ان شئنا حسبنا الأصل ، وهو ما يجب على تسعة وثلاثين جريبا وثلاثة أفقزة وسبعة عشر ونصف ، بمثل الطريق الذي قدمنا ذكرها ، فيكون مائتين وثلاثة وثمانين درهما ونصفا . وان شئنا أسقطنا هذه الاجربة ، أعني ما حصل عنه الاداء ، وهو أحد وثلاثون جريبا وتسعة أفقزة وأربعة عشر ، وثلث وتسع عشير ، من جملة ما مسح عليه ، وهو تسعة وثلاثون جريبا وثلاثة أفقزة وسبعة عشر ونصف . فيصير الباقي سبعة اجربة وأربعة أفقزة وثلاثة عشر ونصف وتسع عشير ، وحسبنا ما يجب عليه ، بمثل الطريق التي ذكرناها ، فيكون ثلاثة وثمانين درهما ونصفا ، وهو مثل الجواب الأول .

وكذلك ينبغي أن تكون جميع هذه المسائل ، ان شاء الله .

الفصل الثالث

في المسائل المعلومة من الطسوق

[٢١٥ظ] فان كان ما يمسح على المعامل ثمانية وعشرين جريبا وثمانية أفقزة ، وأدى خراجها أربع مائة وسبعين درهما ، وأردنا أن نعلم كم كان طسق الجريب : قسمنا الأربع مائة والسبعين على ثمانية وعشرين وأربعة أخماس ، فيخرج من القسم ستة عشر ، ودانق وتسعة عشر وسدس ، وهو طسق الجريب .

وكذلك لو أدى الفين وثلاثمائة وأربعة وسبعين درهما وثلاثا عن سبعة وثلاثين جريبا وستة أفقزة وعشيرين ونصف ، وأردنا أن نعلم كم كان طسق الجريب : قسمنا الألفين والثلاثمائة والأربعة والسبعين والثلث ، على السبعة والثلاثين والستة أفقزة وعشيرين ونصف فيخرج من القسم ثلاثة وستون درهما وستة عشر وربع ونصف ثمن عشير بالتقريب وهو طسق الجريب .

الفصل الرابع *

في المختلف في مسائل الطسوق

فان أدى المعامل أربعة وستين درهما عن أربعة اجربة وقفيزين وأدى في دفعة أخرى سبعة وثمانين درهما ، فأردنا [٢١٦] أن نعلم عن كم تحتسب السبعة والثمانين درهما : ضربنا الأربعة اجربة والقفيزين في سبعة وثمانين درهما ، فكان ثلاثمائة وخمسة وستين ، وخمسين ، وقسمناه على أربعة وستين ، فخرج من القسمة خمسة ، وأربعة دوانيق وعشيرين ونصف ثمن عشير ، وهو خمسة اجربة وسبعة أفقزة ونصف وربع وثلث وثلثون عشير .

فان كان الاداء أحد وعشرين درهما وثلاثة دوانيق وستة عشر عن أربعة اجربة وسبعة أفقزة وخمسة عشر ، ثم أدى بعد ذلك مائة وأربعة عشر درهما وخمسة دوانيق ونصف ، وأردنا أن نعلم عن كم يحتسب له هذا الاداء :

ضربنا الأربعة الاجربة والسبعة الأفقزة والخمسة عشر في مائة وأربعة عشر وخمسة دوانيق ونصف ، فيكون خمس مائة وخمسة وأربعين وخمسة دوانيق وعشير وربع ، قسمناه على أحد وعشرين درهما وثلاثة دوانيق وستة عشر ، فخرج من القسم خمسة وعشرون درهما ودانق وستة عشر وربع ونصف سدس [٢١٦ظ] تسع عشير وسدس ثمن تسع عشير . فيكون ذلك من الجربان خمسة وعشرين جريبا وقفيزين وسبعة عشر وعشير وثلث وتسع عشير وتسع عشير . وهو ما أدى عنه المائة والأربعة عشر درهما وخمسة دوانيق وخمسة عشر (٦٣) .

* في باقي مسائل هذا الباب وجدنا في الأصل أخطاء عزواناها للمناسخ واحدنا أقل ما يمكن من تغيير في النص بحيث تستقيم النتائج الحسابية .

الباب الخامس

في مسائل الأيين

فاما الأيين فانه اذا كان مفردا ، فانه يحسب بمثل ما تحسب الطسوق .
مثال ذلك : أن عاملا أمر ماسحا أن يأخذ من كل جريب يمسح دانقين
ونصفا ، و مسح على معامل أربعة وعشرون جريبا و قفيزان وسبعة أعشر
ونصف ، وأردنا أن نعلم ما ينبغي أن يدفع للماسح ، وما يجب له
بحق المساحة :

ضربنا الدانقين والنصف في أربعة وعشرين وقفيزين وسبعة أعشر
ونصف ، فكان عشرة دراهم وستة أعشر ونصف وربع وثمان عشر ،
وهو ما يجب بحق الأيين .

وكذلك لو مسح على أكار قطعة أرض كان مساحتها تسعة [٢١٧ و]
وخمسين جريبا وأربعة أفضة وأربعة أعشر وثلاث وتسع عشير ، وكان أيين
الجريب دانقين وسبعة أعشر ونصف : ضربنا الدانقين والسبعة أعشر
والنصف في تسعة وخمسين (وأربعة أفضة وأربعة أعشر) وثلاث وتسع ،
فكان سبعة وعشرين درهما (ودانقا) وأربعة أعشر وثلثين ونصف تسع
عشير . وهو ما يجب للماسح بحق الأيين .

فاذا كان طسق الجريب أربعة عشر درهما ونصف وأيين الجريب
أربعة دوانيق وعشرين وأردنا أن نعرف ما يلزم المعامل في الحقين جميعا
عن أربعة وسبعين جريبا وقفيزين وخمسة أعشر : جمعنا الطسق والأيين
فكان خمسة عشر درهم ودانق وعشرين ، وضربناها في أربعة وسبعين
وربع ، فكان الفا ومائة وثمانية وعشرين درهما وثلاثة دوانيق وستة
أعشر . وهو ما يجب عن أربعة وسبعين جريبا وقفيزين وخمسة أعشر ،
بحق الخراج وحق الأيين جميعا .

فان أردنا أن نعرف ما يصيب كل واحد من الحقين : ان شئنا عرفنا
كل واحد منهما [٢١٧ ظ] على حدته بمثل الطريق التي قدمنا ذكرها ، اذ
كان كل واحد من الأيين والطسق معلوما ، والجربان معلومة . فيكون

بحق الخراج الف وستة وسبعون درهما وثلاث دوانيق وسبعة أعشر
ونصف ، وبحق الأيين أحد وخسون درهما (وخمسة دوانيق) وثمانية
أعشر ونصف . وظاهر انا اذا جمعناهما كانا الفا ومائة وثمانية وعشرين
درهما وثلاثة دوانيق وستة أعشر .

فن شئنا ضربنا الأربعة الدوانيق والعشرين في الف ومائة وثمانية
وعشرين وثلاثة دوانيق وستة أعشر ، فيكون سبع مائة وتسعين درهما
وعشيرا وأحدا وخمس عشير ؛ وقسمناه على مجموع الطسوق والأيين ،
وهو خمسة عشر درهما ودانق وعشيران ، فخرج من القسم أحد وخسون
درهما وخمسة دوانيق وثمانية أعشر ونصف . وهو مثل الجواب الاول .

وان شئنا ضربنا طسق الجريب ، وهو أربعة عشر درهما ونصف ،
في الف ومائة وعشرين درهما وثلاثة دوانيق وستة أعشر ، فيكون ستة
عشر ألفا وثلاثمائة وأربعة وستين درهما وأربعة دوانيق [٢١٨ و]
وعشرين ، وقسمناها على مجموع الطسوق والأيين ، وهو خمسة عشر
درهما وخمسة دوانيق ، فخرج من القسم ألف وستة وسبعون درهما
وثلاثة دوانيق وسبعة أعشر ونصف . وهو ما يصيب السلطان بحق
الخراج عن تلك الأجرة .

فان كان طسق الجريب أربعة عشر درهما ونصف ، والأيين أربعة
دوانيق وعشرين ، وأدى مائتين وسبعين درهما ، وأردنا أن نعلم كم يكون
منه بحق الخراج وكم منه بحق الأيين ضربنا الأيين ، وهو أربعة دوانيق
وعشرين ، في مائتين وسبعين ، فكان مائة وتسعة وثمانين درهما ،
وقسمناه على مجموع الخراج والأيين ، وهو خمسة عشر درهما (ودانق)
وعشيران ، فخرج من القسم اثنا عشر درهما ودانقين وستة أعشر وجزء
واحد من تسعة عشر جزءا من عشير . وهو ما يصيب الماسح بحق
الأيين . فاذا أسقطنا ذلك من مائتين وسبعين ، كان الباقي مائتين
وسبعة وخمسين [٢١٨ ظ] وثلاثة دوانيق وثلاثة أعشر ، وثمانية عشر
جزءا من تسعة عشر جزءا من عشير .

وان شئنا ضربنا الطسق ، وهو أربعة عشر درهما ونصف في مائتين وسبعين ، فيكون ثلاثة آلاف وتسع مائة وخمسة عشر ، ونقسمه على مجموع الخراج والأيين ، وهو خمسة عشر درهماً (ودانق وعشيران) ، فيخرج من القسم مائتان وسبعة وخمسون درهماً وثلاثة دوانيق وثلاثة أعشر وثمانية عشر جزءاً من تسعة عشر جزءاً من عشير . وهو مثل الجواب الأول .

والأجود في هذا الباب أن ننسب الأيين من مجموع الأيين والطسق ، ويؤخذ بقسطه من المال المورد ، فما حصل فهو ما يصيب الماسح بحق الأيين . وان شئنا نسبنا الخراج من مجموع الطسق والأيين ، فما كان أخذنا بقسطه من المال المؤدى ، فيكون ذلك ما يحسب له بحق الخراج .

فان لم تمكن النسبة ، عمل حينئذ بالضرب . فان النسبة هي أسهل على الحاسب من الضرب . الا أنه ليس يتفق في كل وقت في جميع المسائل نسبة صحيحة ينطق بها .

مثال ذلك [٢١٩ و] أن يكون خراج الجريب تسعة وعشرين درهماً ودانقين ، والأيين أربعة دوانيق ، وقد أدى أربع مائة وثلاثين درهماً ، فاذا نسبنا الأيين من مجموع الأيين والطسق وجدناه خمس تسعة ، فأخذنا خمس تسع الأربع مائة وثلاثين فكان خمسة دراهم وتسعاً × ، وهو ما يصيب الماسح بحق مساحته ، فاذا أسقطناها من الأربع مائة والثلاثين درهماً ، كان الباقي أربع مائة وأربعة وعشرين درهماً وخمسة دوانيق وثلاثة أعشر وثلاثاً . وهو ما يجب للعامل بحق الخراج .

فان شئنا نسبنا الطسق من مجموع الطسق والأيين ، فيكون ثلثين وخمسة وتسعاً ، فاذا أخذنا بقسط هذه النسبة من الأربع مائة والثلاثين كان ذلك أربع مائة وأربعة وعشرين وخمسة دوانيق وثلاثة أعشر وثلاثاً . وهو مثل الجواب الأول .

× هكذا في الاصل . والصحيح $9\frac{5}{4}$ درهم وباقي الحل مبني على هذه النتيجة الخاطئة .

الباب السادس

في مسائل الطسق والرواج

العمل في هذا الباب شبيه بالعمل في الباب الذي تقدم ، فانهما جنسان مجموعهما معلوم ، وينبغي أن يعلم كل واحد منهما على الانفراد . الا ترى أن الطسق والأيين اذا كان الأداء عن مجموعهما [٢١٩ ظ] معلوماً ، كان العمل فيه أن يعلم ما يصيب كل واحد منهما بحقه ؟ وكذلك الطسق والرواج ، هما جنسان يكون الاداء عنهما معلوماً ، وينبغي أن يعلم ما يصيب كل واحد منهما بقسطه .

فاما معرفة الرواج وحده ، فالامر في معرفته أسهل من أن ينبغي أن نشغل بذكره في هذا الموضع ، ولأن يصير للناظر في هذا الباب دربة بهذا الجنس من الحساب ، فانا نورد عليه أمثلة يرتاض بها المتعلم ويسهل استخراجها عليه ، وهي هذه :

فان كان طسق الجريب أربعة عشر درهماً وأربعة دوانيق وخمسة عشر ، ورواج المائة درهم : درهم ودانق وخمسة عشر ، وأدى الثاني ألفاً وستمائة وثلاثة وأربعين درهماً وأربعة دوانيق ونصفاً . وأردنا أن نعلم بكم ينبغي أن يكتب له الدور ، وكما يكون منه بحق الكفاية : نسبنا الدرهم والرابع من مجموع المائة والرواج ، وهو مائة درهم ودرهم وربع ، فنجدها تسع تسعاً ، فناخذ تسع تسع الألف والستمائة والثلاثة والأربعين وأربعة دوانيق ونصف ، فيكون عشرين [٢٢٠ و] درهماً ودانق وسبعة عشر ونصف ونصف تسع وثلاث تسع عشير وهو ما يصيب الجهد بحق الكفاية . فاذا اسقطناها من الألف والستمائة والثلاثة والأربعين وأربعة دوانيق ونصف ، كان الباقي الف وستمائة وثلاثة وعشرين درهماً ودانقين وسبعة عشر وثلاث وثلاثي تسع عشير .

وكذلك ان أدى سبع مائة وعشرين درهماً وكان كفاية المائة درهماً وأربعة دوانيق وثمانية عشر ، وأردنا أن نعلم كم يكون بحق الخراج ،

وكم يكون بحق الكفاية : نسبنا الأربعة الدوايق والثمانية أعشر من
من مجموع المائة مع الكفاية ، فكان نصف سبع تسع ، وأخذنا نصف سبع
تسع (السبع) المائة والعشرين ، فكان خمسة دراهم وخمسة أسباع
الدرهم ، وهو ما يصيب الجهيد من حق الكفاية .

وان شئنا ضربنا الكفاية ، وهو أربعة دوايق وثمانية أعشر ، في سبع
مائة وعشرين ، فكان خمس مائة وستة وسبعين درهما ، وقسمناه على
مائة وأربعة أخماس ، فيخرج من القسم سبع مائة وأربعة عشر درهما
وسبعان . وهو ما يصيب العامل بحق الخراج .

وكذلك ينبغي [٢٢٠ظ] أن يعمل في سائر أعمال الكفاية والخراج .
وما لا يصح نسبه ، عمل فيه بالضرب .

فإذا أردنا أن نعرف كم يكون للماسح بحق الأيين : نسبنا الأربعة
دوايق من مجموع الطسوق والأيين ، وهو ثمانية عشر درهما ، فوجدناها
ثلث تسعها ؛ وأخذنا ثلث تسع الألف والثمان مائة والأربعة والتسعين
درهما وثلاثة دوايق وعشير ونصف وربع وثمان عشير ، فكان سبعين
درهما ودانقا وثلث ثمن عشير وربع تسع عشير . وهو ما يصيب الماسح
من الأيين .

فإذا أسقطنا ذلك من ألف وثمان مائة وأربعة وتسعين وثلاثة دوايق
وعشير وسبعة أثمان عشير ، كان الباقي ألفا وثمان مائة وأربعة وعشرين
درهما ودانقين وعشير ونصف وربع عشير ونصف تسع عشير . وهو
الحاصل بحق الخراج .

وظاهر أن ما حصل بحق الخراج والأيين وحق الكفاية ، إذا جمعناها ،
كان ألفا وتسع مائة ، وأربعين درهما ، وهو الأداء في الأصل . وبهذا
تعرف صحة المسئلة ، وإن الحاسب قد أصاب فيه أو أخطأ . وذلك إذا

الباب السابع

في الجمع بين الطسوق والكفاية والأيين

فإن كان طسوق الجريب : سبعة عشر درهما ودانقين ، وأيينه : أربعة
دوايق ، وكفايته : درهمن ودانقين وأربعة أعشر ؛ وأدى المعامل بالحقوق
كلها ألفا وتسع مائة وأربعين درهما . وأردنا أن نعلم كم يكون منها بحق
الخراج ، وكم يكون بحق الأيين ، وكم يكون بحق الكفاية :

نسبنا الدرهمين ودانقين وأربعة أعشر من المائة والدرهمين والدانقين
والأربعة أعشر ، فوجدناها ثمن ثمنها ونصف ثمن ثمنها ، وأخذنا ثمن ثمن
الف وتسع مائة وأربعين درهما ، ونصف ثمن ثمنها ، فكان خمسة وأربعين
درهما ، ودانقين وثمانية عشر وثمان عشير . وهو الحاصل بحق الكفاية .

فإذا أسقطناها من ألف وتسع مائة وأربعين درهما ، كان الباقي ألفا
وثمان مائة وأربعة وتسعين درهما وثلاثة دوايق وعشيرا ونصف عشير
[٢٢١و] وربع وثمان عشير . وهذا هو بحق الطسوق والأيين .

فإذا أردنا أن نعرف كم يكون للماسح بحق الأيين : نسبنا الأربعة
دوايق من مجموع الطسوق والأيين ، وهو ثمانية عشر درهما ، فوجدناها
ثلث تسعها ؛ وأخذنا ثلث تسع الألف والثمان مائة والأربعة والتسعين
درهما وثلاثة دوايق وعشير ونصف وربع وثمان عشير ، فكان سبعين
درهما ودانقا وثلث ثمن عشير وربع تسع عشير . وهو ما يصيب الماسح
من الأيين .

فإذا أسقطنا ذلك من ألف وثمان مائة وأربعة وتسعين وثلاثة دوايق
وعشير وسبعة أثمان عشير ، كان الباقي ألفا وثمان مائة وأربعة وعشرين
درهما ودانقين وعشير ونصف وربع عشير ونصف تسع عشير . وهو
الحاصل بحق الخراج .

وظاهر أن ما حصل بحق الخراج والأيين وحق الكفاية ، إذا جمعناها ،
كان ألفا وتسع مائة ، وأربعين درهما ، وهو الأداء في الأصل . وبهذا
تعرف صحة المسئلة ، وإن الحاسب قد أصاب فيه أو أخطأ . وذلك إذا

جمعنا ما يصيب كل [٢٢١ظ] واحد منهم بحقه ، بعضها الى بعض .
فان وافق الاصل ، والا فليعد الحساب ، ان شاء الله .

عمل هذه المسئلة بالضرب

فان شئنا ضربنا الدرهمين والدانقين والأربعة أعشر ، التي هي الكفاية ، في ألف وتسع مائة وأربعين درهما ، فيكون أربعة الف وستمائة وستة وخمسين درهما ، وقسمناها على مائة درهم ودانقين وأربعة أعشر ، فخرج من القسم خمسة وأربعون درهما وربع وثمان ونصف ثمن وربع من . وهو مثل الجواب الاول .

فاذا أسقطناها من ألف وتسع مائة وأربعين درهما ، صار الباقي ألفا وثمانمائة وأربعة وتسعين درهما ونصف وربع ثمن ، وهو أيضا مثل الجواب الاول .

واذا أردنا أن نعرف الأيبن : ضربناه في ألف وثمان مائة وأربعة وتسعين درهما ونصف وربع ثمن ، فصار ألفا ومائتين وثلاثة وستين درهما وسدس ثمن ؛ وقسمناها على ثمانية عشر ، وهو مجموع الطسق والايبن ، فخرج من القسم سبعون درهما وسدس ونصف سدس وثمان تسع ، وهو مثل الجواب الاول .

هذا الطريق الذي سلكتناه هو ما عليه أكثر الحساب في زماننا والمتقدمين . وقد يعرض في ذلك [٢٢٢ و] بعض الخلل ، وهو أن يقول الماسح : ان الذي أعطيتهم الجهبذ من الكفاية انما كان من حق الخراج والايبن جميعاً ، والايبن ، وهو حقي ، وليس يجب عليه كفاية ، وان الكفاية هي حق واجب على الخراج فقط .

وينبغي أن نبين الوجه الذي به يحسب خواص حساب زماننا ، والغرة منهم ، وان كان في ذلك أيضاً زلل . ونحن نبين بعد أن نورد هذا : الطريق الذي به يصل كل واحد منهم الى حقه ، ولا يشوبه خلل ، ان شاء الله .

فاذا أردنا الطريق الثاني : ضربنا الأربعة الدوانيق في أصل الأداء ، وهو ألف وتسع مائة وأربعون درهماً ، فكان ألفاً ومائتين

وثلاثة وتسعين درهماً وثلاثاً ، وقسمناها على ثمانية عشر ، فخرج من القسم أحد وسبعون درهماً ، وخمسة دوانيق ، وعشير وتسع ، وهو ما يصيب الماسح بحق الأيبن . فاذا أسقطناها من أصل المال المؤدى ، كان الباقي ألفاً وثمان مائة وثمانية وستين درهماً وثمانية أعشر وثمانية أتساع عشير ، وهو الخراج مع كفايته .

فاذا أردنا أن نعرف حق الجهبذ بحق الكفاية : ضربنا الدرهمين والخمسين التي هي الكفاية ، في ألف وثمان مائة وثمانية وستين درهماً ، وثمانية أعشر وثمانية أتساع [٢٢٢ ظ] عشير ، فكان الحاصل من الضرب أربعة ألف وأربع مائة وثلاثة وثمانين درهماً وثلاثة دوانيق وثلاثة أعشر وثلث . واذا قسمناها على مائة درهم ودرهمين وخمسين خرج من القسم ثلاثة وأربعون درهماً وأربعة دوانيق وسبعة أعشر ونصف سدس عشير ، وهو ما يصيب الجهبذ بحق الكفاية . والباقي من ذلك ، وهو ألف وثمان مائة وأربعة وعشرين درهماً ودانق وعشير ونصف وربع عشير ونصف تسع عشير هو ما يصيب العامل بحق الخراج .

فهذا الطريق هو الذي يحسب به حذاق حساب زماننا . الا أن الجهبذ ربما قال : ان الذي دفعتم الي قد خرج منه حق الأيبن يجب على الثاني بلا كفاية بمقدار ما خرج بحق الأيبن ما يجب على الثاني مما مسح عليه ، فقد خرج بهذا الطريق أيضاً من حقي ، والواجب حينئذ أن نسلك في حسابها طريقاً يصل به الماسح والثاني والسلطان ، كل واحد منهم الى حقه . وهو هذا :

فاذا أردنا ذلك فهو أن نضرب الأيبن في ألف وتسع مائة وأربعين ، ونقسمه على ثمانية عشر ، فيخرج من القسم أحد [٢٢٣ و] وسبعون درهماً وخمسة دوانيق وعشير وتسع عشير ، وهو ما يصيب الماسح بحق الأيبن . ثم ضربنا الكفاية في ألف وتسع مائة وأربعين أيضاً . وقسمنا على مائة ودرهمين وخمسين ، فيخرج من القسم خمسة وأربعون درهماً وربع وثمان ونصف ثمن وربع ثمن ، وهو ما يصيب الجهبذ بحق الكفاية . ثم نجمع ذلك فيكون مائة وسبعة عشر درهماً ودانقين

وتسعة أعشر وثمان وتسع عشير ، ونسقطه من جملة الأداء ، فيكون الباقي ألف وثمان مائة واثنتين وعشرين درهماً وأربعة دوانيق ونصف وربع عشير وثمان وتسع عشير ، وهو ما يصيب العامل بحق الخراج .

وان شئنا أخذنا مالا له ثلث التسع ونصف ثمن ثمن ، وهو ثلاثة ألف وأربع مائة وستة وخمسون ، وضربنا ثلثي تسعه ، وهو مائة وثمانية وعشرون جزءا في أصل الأداء وهو ألف وتسع مائة وأربعون ، فيكون مائة وثمانية وأربعون ألفاً وثلاثمائة وعشرين ، وقسمناه على مخرج الكسور ، وهو ثلاثة ألف وأربع مائة وستة وخمسون ، فيخرج من القسم أحد وسبعون وخمسة دوانيق [٢٢٣ ظ] وخمس وتسع عشير ، وهو ما يصيب الماسح بحق الأيبي . ثم ضربنا ثمن ثمن ثلاثة ألف وأربع مائة وستة وخمسين ونصف ثمن ثمنها ، وهو أحد وثمانون ألف وتسع مائة وأربعين ، فخرج مائة وسبعة وخمسين ألفاً واثنتين وأربعين ، وقسمناه على ثلاثة ألف وأربع مائة وستة وخمسين ، فخرج من القسم خمسة وأربعون وربع وثمان ونصف ثمن وربع ثمن ، وهو ما يصيب الجهبذ بحق الكفاية .

هذا (هو) الطريق والأصل في أمثال هذه المسائل ، وليس يجب أن نعدل عنه إلى سواه ففيه خلل (٦٤) .

نوع آخر من مسائل الرواج

ان كان رواج المائة : خمسة دراهم ، وأردنا أن نعلم رواج خمسة وعشرين درهماً ، ضربنا الخمسة والعشرين في الخمسة ، فكان مائة وخمسة وعشرين ، وقسمناه على المائة ، فخرج من القسم درهم وربع ، وهو رواج خمسة وعشرين درهماً . وان شئنا نسبنا الخمسة في المائة وأخذنا بقسطها من الخمسة والعشرين ، فيكون أيضاً درهماً وربعاً ، فان كان رواج المائة ورواج رواجها خمسة دراهم وربعاً ، وأردنا أن نعرف كم يكون منه رواج الرواج (٦٥) :

[٢٢٤ و] ضربنا خمسة وربعاً في مائة فكان خمس مائة وخمسة وعشرين ، وزدناه على نصف المائة في مثلها ، وهو ألفان وخمس مائة ، فصار ثلاثة ألف وخمسة وعشرين ، وأخذنا جذرها فكان خمسة وخمسين درهماً ، أسقطنا منها نصف المائة ، فيبقى خمسة دراهم ، وهو الرواج ؛ ورواج الرواج هو ربع درهم .

وأمثال هذه المسئلة أكثر ما يكون أصمماً ، فيعمل بالتقريب . وذلك مثل أن يكون الرواج ورواج الرواج خمسة دراهم ، فان هذا يخرج جوابه أصم . وذلك أنا اذا زدنا ما يكون من ضرب الخمسة في المائة على نصف المائة ، وهو خمسون ، في مثله ، صار ثلاثة ألف ، الذي ليس له جذر . واذا أخذنا جذره بالتقريب كان أربعة وخمسون درهماً وأربعة دوانيق وستة عشر وخمس بالتقريب (٦٦) . فاذا أسقطنا منه الخمسين ، صار الباقي أربعة دراهم وأربعة دوانيق وستة عشر وخمسة ، وهو الرواج . ويكون رواج الرواج دانقاً وثلاثة عشر وأربعة أخماس عشير .

وكذلك يكون الطريق اذا كان المائة مع الرواج معلوماً ، ويكون رواج الرواج معلوماً .

فهذا الذي ذكرناه في باب الخراج ومسائله كاف لمن له أدنى رياضة وفهم ، ان شاء الله .

والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً كثيراً .

من كتاب أبي الوفاء محمد بن محمد المهندس
في ما يحتاج اليه الحساب والعمال من علم الحساب
وهي في التصريف وأعمال المقاسمات

ان وقع الاشتغال في هذا الكتاب بذكر جميع ما يستعمله الناس في نواحيهم من اختلاف المكاويل في معاملاتهم في قسمة الغلات من الأكرار والجربان والقفزان ، طال الكلام ، وخرجنا عن مقصدنا في الاختصار والايجاز . والواجب أن نذكر ما يستعمل بالسواد والبلاد القريبة منها ، ونجعل معاملاتهما أصلاً يستدل بها على سائر الأنواع المستعملة في سائر البلاد ، إذ كان ذكر جميعها غير ممكن . ونجعل هذه المنزلة أيضاً سبعة أبواب مفصلة محصلة ، كعادتنا في ما جرى من هذا الكتاب .

أبواب هذه المنزلة سبعة

- × [٢٢٦] الباب الأول : في اختلاف الأكرار في السواد والبلاد القريبة منها ، وتصريفها . وهو ثلاثة فصول .
- الباب الثاني : في أجناس الجبوب وتصريفها . وهو فصل واحد .
- الباب الثالث : في تصريف الغلات بعضها ببعض ، إذا كانت مختلفة الكيل ، وهو أربعة × × فصول .
- الباب الرابع : في أمثلة يرتاض بها المتعلم في التصريف . وهو فصل واحد .
- الباب الخامس : في حساب المقاسمات .
- الباب السادس : في التسعير وحسابه .
- الباب السابع : في بيع الغلات المصرفة بالمكاويل المختلفة ، وهو فصل واحد .
- فذلك سبعة أبواب ، واثنان عشر فصلاً .

× انقل الترقيم خطأ من ٢٢٤ الى ٢٢٦ .

× × كتبت أربعة بالأرقام الهندية .

في اختلاف الأكرار

بالسواد والبلاد القريبة منها ، وتصريفها

وهي ثلاثة فصول

الفصل الأول

في اختلاف الأكرار

الأكرار المستعملة بنواحي السواد وما يليها من البلاد ، خمسة أكرار ، واليها يرجع في سائر النواحي . وأسمائها : المعدل الكامل الفالج الهاشمي السليمانى وأكثر هذه الأكرار هو المعدل ، واليه ينسب باقيها ، وبه تكال الغلات في سائر أعمال السواد في وقتنا هذا ، وعليه يقع التسعير بمدينة السلام .

- وكل واحد [٢٢٦ ظ] من هذه الأكرار ستون قفيزاً بقفزاته . وكل قفيز منها عشرة أعشر ، وثمانية مكايك وكل مكوك ثلاث كيالج ، وكل كيلجه أربعة أرباع ، وكل ربع ثمان .
- فيكون : الكر : ستون قفيزاً ، وأربع مائة وثمانون مكوكاً ، وستمائة عشير ، وألف وأربع مائة وأربعين كيلجة ، وخمسة ألف وسبع مائة وستين ربعاً ، وأحد عشر ألفاً وخمس مائة وعشرين ثمناً .
- ويكون القفيز : أربعاً وعشرين كيلجة ، وستة وتسعين ربعاً ، ومائة واثنين وتسعين ثمناً .
- ويكون المكوك : اثني عشر ربعاً ، وأربعة وعشرين ثمناً . وتكون الكيلجة ثمانية أثمان .
- ويكون الكر ستمائة عشير ، والقفيز عشرة أعشر ، والمكوك عشير وزرع ، والكيلجة ربع وسدس عشير . والربع : نصف سدس عشير ، وسدس ثمن عشير . والثمن : نصف عشر عشير وسدس ثمن عشر عشير .

فأما الكر المعدل فهو سبعة ألف ومائتي رطل ، والقفيز مائة وعشرون رطلا ، والمكوك خمسة عشر رطلا ، والكيلجة خمسة أرطال ، والرابع : رطل وربيع ، والثلث : نصف رطل وثلث رطل .

وانما صار ذلك كذلك لأن الطرف الذي كان يكال به [٢٢٧ و] الحبوب في القديم كان طرفين : كبير وصغير ، والكبير كان يكال به الغلات السلطانية عند المقاسمات ، وكان فيه خمسة أعشر . وأكثر أهل السواد يسمون هذا المكيال في هذا الوقت قبا . وهو أربعة مكايك وبه تكال الغلات . وهو ستون رطلا من الحنطة المتوسطة في الجودة والرداءة .

فأما المكيال الصغير فهو الذي يستعمله التجار في معاملاتهم ، وتكال به الحبوب في الاسواق ، وهو خمسة أرطال ، ويسمى كيلجة . فيصير الكر المعدل سبعة ألف ومائتي رطل .

وقسمة الغلات السلطانية بالسواد يكون بالقفزان والعشران وكسورها .

والذي يستعمل في بيع الغلات في سوق الطعام القفزان والمكايك والكيلج وأرباعها وأثمانها .

فأما الكر الكامل فهو الذي يستعمله أهل واسط وأعمالها ونواحي الجامة والبطائح ، ويعرف بالنصف . وهو ثلاثون قفيزاً بالمعدل . وأهل الاعالي من دجلة والبصرة وكسجر^{*} ونهر الصلة ونواحي شط فارس يستعملون هذا الكر « وهم يسمونه الكر المفتوح » ، ويسميه بعض أهل السواحل : الجريب .

فأما الكر الفالج فقد كانت المعاملات [٢٢٧ ظ] السلطانية بنواحي السواد كلها تجري به ، واليه كان يرد سائر المكاييل ، وبه رفع الحسابات ، وعليه كان يعقد الجماعات . وفي وقتنا هذا لا يكال به بنواحي السواد ، لكنه يستعمل في التقديرات والحزور ، وعليه تقع الزراعة والتربيع .

* ربما كان المقصود جعفر وهي ناحية في سواد العراق .

وهو خمسا المعدل ، وأربعة وعشرون قفيزاً بالمعدل . وأهل جند يسابور وابذج وبيان يكيلون بهذا الكر ويسمونه المرسل . ويسمى أيضا الابذجي ، وهو عندهم ثلاثون طسقا ، والطسق مكيال لهم . ويجعلونه عشرة أجربة أيضاً .

وأما الكر الهاشمي فإنه ثلث المعدل ، وهو عشرون قفيزاً بالمعدل . وبه تكال الغلات السلطانية بالاهواز ، وأكثر كورها ، ويقسمونها الى اثني عشر جريباً ، وكل جريب عشرة مخاتيم ، كل مختوم قفيزان . فيكون الكر عندهم اثني عشر جريباً ، ومائة وعشرين مختوماً ، ومائتين وأربعين قفيزاً ، وألفين وأربع مائة رطل بالبغدادي .

فأما الكر السليماني فإنه سدس وعشر المعدل ، وهو ستة عشر قفيزاً بالمعدل ، ويستعمله [٢٢٨ و] أهل الموصل والجزيرة وديار مصر . وهو ألف وتسع مائة وعشرون رطلا بالبغدادي .

ولأهل البصرة كر آخر يسمى القنقل ، وهو مائة وعشرون قفيزاً بالمعدل ، وهذا الكر يخرص به النخل ويكال به البندق والتمر والزيتون والنوى والنبق والملح . وقفيز الخرص خمسة وعشرون رطلا بالبغدادي ، فيكون الكر ثلاثة آلاف رطل .

وكان تكال الغلات بنواحي فارس بأنواع سوى (هذه) المكاييل . الا أن المستعمل منها في هذا الوقت جريب أنشاه مولانا السيد شاهنشاه الاجل ، المنصور عضد الدولة وتاج الملة ، يقال له العضدي . وهو قفيزان ونصف بالمعدل . وهو عشرة أقفزة بقفزانه ، وكل قفيز ستة آلاف وكل كف عشرة أعشرة ، والقفيز هو ثلاثون رطلا بالبغدادي ، وأربعة وعشرون جريباً بهذا الجريب ، وهو كر بالمعدل .

فأما أهل الجبل فانهم يستعملون الكر الدينوري ، وهو نصف سدس الكر المعدل ، أعني خمسة أقفزة .

وأما أهل همذان فانهم يستعملون جريباً هو مثل العضدي ، وهو قفيزان ونصف بالمعدل .

وأهل قرميسين يستعملون جريب التسع ، وهو تسع الدينوري ، وهو [٢٢٨ ظ] أربعة مكايك وأربعة أتساع .

وأهل طخر ونواحي الراوند يستعملون جريب الثلث ، وهو ثلث الدينوري ، أعني خمسة مكايك .

الا أن أكثر المعاملات تجري بالجبل ، خاصة بنواحي دالمرج وماء دست وماء الكوفة ، بجريب التسع الذي تقدم ذكره .

فأما نواحي الشام وأهل مصر فإنهم يستعملون شيئاً يقال له
الأردب ، وهو ست وبيات ، والويبة عندهم أربعة أرباع ، والرابع أربعة
أقداح . وأهل الرملة يستعملون القفيز ، والقفيز عندهم أربع وبيات ،
والويبة مكوكان ، والمكوك ثلاث كيالج .
ولأهل الحجاز الصاع ، وهو كيلجة بالمعدل . ولهم المد ، وهو ربع
كيلجة . والصاع يقسم به الفطرة .
ولنواحي من نواحي العرب من أهل اليمن وما يليها كـ يقال له
البيزدي ، وهو خمسة وسبعون قفيزاً بالمعدل .
فهذا الذي ذكرناه كان من اختلاف أهل الأمصار في المكاييل ، ويمكن
أن يستدل به على ما يستعمل في سائر النواحي ان شاء الله .

الفصل الثاني

في تصريف هذه الأكرار بعضها الى بعض (٦٧)

ما يصرف الى المعدل :	الكامل يؤخذ نصفه	الفالج خمساه
ما يصرف الى الكامل :	المعدل يضرب في اثنين	السلجاني يؤخذ سدسه وعشره
ما يصرف الى الفالج :	المعدل يضرب في اثنين ونصف	الفالج ينقص منه خمسة
ما يصرف الى الهاشمي :	المعدل يضرب في ثلاثة	السلجاني يؤخذ ثلثه وخمسه
ما يصرف الى السلجاني :	المعدل يضرب في ثلاثة ونصف	السلجاني يؤخذ ثلثاه
	وربع	الفالج يزداد عليه خمسة
	والفالج يزداد عليه نصفه	السلجاني ينقص منه خمسة
		والفالج يزداد عليه نصفه وربعه
		وثلثه
		السلجاني يزداد عليه ربعه

الفصل الثاني

في تصريف الجربان العضدية الى الأكرار المذكورة (٦٨)

ما يصرف الى الجربان	المعدل يضرب في أربعة وعشرين	الكامل يضرب في اثني عشر
الفالج يضرب في تسعة (وثلاثة	الهاشمي في ثمانية	السلجاني يضرب في ستة
أخماس)		وخمسين
تصريف الجربان الى الأكرار [٢٢٩ظ]		
المعدل يؤخذ ثلث ثمنه	الكامل يؤخذ نصف سدسه	الفالج نصف سدسه وسدس
الهاشمي ثمنه	السلجاني يؤخذ ثمنه وربع	ثمنه
		ثمنه

الباب الثاني

في أجناس الحبوب وتصريفها

ان القصد من تجنيس أصناف الحبوب وتصريفها ردها الى صنف
واحد ، ليمكن اعتبار الكيل والحزر والتقدير والعبير ، وذلك أن الاصناف
إذا كثرت لم يمكن فيها ذلك ، إذ كان بعضها زائداً وبعضها ناقصاً
فلا نحصل مقدار الزيادة من النقصان ، ولا النقصان من الزيادة ، ولأن
أسعار هذه الغلات بنواحي السواد مساوية لما جنسوها (به) ومقاربا
له في الأكثر .
أما في غير أعمال السواد ، فليس يكاد يطرد التصريف ، لان الاسعار
بها تكون مختلفة لا يقارب بعضها بعضاً .

والاجناس هي أربعة ، وهي : السمسم الحنطة الشعير الجهجندم x
وقد أضيف الى كل واحد منها أصناف من الحبوب أسعارها مساوية
أو مقاربة لسعره .

فأما المضاف الى السمسم فهو الكمون والخردل والشونبر والكرويا
والخشخاش وبذر الرطبة . وهي أكثرها ثمناً وأعلىها [٢٣٠] مرتبة ،
وأسعارها تكون أبداً ضعف ثمن الحنطة بالتقريب .

فأما المضاف الى الحنطة من أصناف الحبوب فهو الحمص واللوبيا
والعدس وبذر الكتان وحب الرشاد والحلبة والقرطم وحبه الخضرا
والزبيب والسماق واللوز بقشره والبندق بقشره والتهرانج . وهي
أوسط الاجناس ثمناً وأسعارها تكون أبداً بالتقريب ضعف سعر الشعير
ونصف سعر السمسم .

فأما المضافة الى الشعير وما يجري مجراه من الحبوب فهو الارز
بقشره والجاورس والذرة والدخن والهرطمان والكسبرة والمج بنواحي
الشام والباقلي والخلي بنواحي الجبل . وغير ذلك من الاصناف المقاربة
أسعارها في الأكثر لأسعارها . وهي أحطها مرتبة في الاجناس وتكون
x تبدو هذه الكلمة في بعض المواضع بشكل الجهجندم وهي الحنطة المخلوطة .

أسعارها بالتقريب في نواحي السواد مثل نصف سعر الحنطة وربع سعر السمسم . فاما الجهنديم فهو مركب من الذي تقدم ذكره . وهو نصف كر حنطة ونصف كر شعير . وهو جنس برأسه لا يضاف اليه شيء وثمنه يكون بالتقريب نصف وربع الحنطة ، وربع ثمن السمسم . فهذه الاجناس كلها كان يرد بالتصريف الى الشعير ، ويقع عليه التسعير ، فيعلم منه أسعار باقي الاجناس وها هنا [٢٣٠ظ] أصناف آخر لا يقع عليها التصريف ، وأكثرها يكون في أعمال السواد . مثل الجوز واللوز المقشر والفسق والشهبلسوط والنبق والبندق المقشر والكمشري اليابس والخوخ المقدد ، وغير ذلك من أصناف كثيرة لا يدخل فيها تصريف الحبوب .

تصريف الحبوب بعضها الى بعض (٦٩)

ما يصرف الى السمسم : الحنطة يؤخذ نصفه الشعير يؤخذ ربهه
 الجهنديم يؤخذ ربهه وثمنه
 ما يصرف الى الحنطة : السمسم يضرب في اثنين الشعير يؤخذ نصفه
 الجهنديم يؤخذ نصفه وربعه
 ما يصرف الى الشعير : السمسم يضرب في أربعة الحنطة يضرب في اثنين
 الجهنديم يزداد عليه نصفه
 ما يصرف الى الجهنديم : السمسم يضرب في اثنين وثلاث الحنطة يزداد عليه ثلثه
 الشعير يؤخذ ثلثاه

الباب الثالث

في تصريف الغلات بعضها الى بعض

اذا كانت مختلفة الكيل

وهو أربعة فصول

الفصل الأول

[٢٣١و]

في ما يصرف الى السمسم من سائر الأصناف وسائر

أنواع المكايل

ما يصرف الى السمسم بالمعدل

الحنطة اذا كانت :	بالكامل	بالفالج	بالهامي	بالسليمانى
	يؤخذ ربهه	يؤخذ خمسه	يؤخذ سدسه	يؤخذ عشره
الشعير اذا كان :	بالكامل	بالفالج	بالهامي	بالسليمانى
	يؤخذ ثمنه	يؤخذ عشره	يؤخذ نصف	يؤخذ ثلثا
الجهنديم اذا كان :	بالكامل	بالفالج	بالهامي	بالسليمانى
	يؤخذ ثمنه	يؤخذ عشره	يؤخذ ثمنه	يؤخذ عشره
	ونصف ثمنه	ونصف عشره		

فذلك يصرف الى السمسم بالمعدل .

(على هذا المنوال يجري ترتيب المؤلف حتى تنتهي الفصول الاربعه في منتصف ٢٣٦ ظ . والجدول التالي يعطي هذه المعلومات كلها ، مع ما أهمله المؤلف أو سهوا عنه الناسخ . وقد استعملنا الكسر العادي حيث ضاق المجال عن ذكر التعبير التقليدي) .

ما يصرف اليه	ما يصرف	بالمعدل	بالكامل	بالفالج	بالهاشمي	بالسلياني
الحنطة بالمعدل	الحنطة	يؤخذ نصفه	يؤخذ ربه	يؤخذ خمسة	يؤخذ سدسه	يؤخذ $\frac{2}{10}$
السمسم بالمعدل	الشعير	ربه	ثمنه	عشره	نصف سدسه	ثلاثا عشره $\frac{1}{10}$
السمسم بالمعدل	الجهجندم	$\frac{3}{8}$	$\frac{3}{16}$	$\frac{3}{20}$	ثمنه	عشره
السمسم بالكامل	الحنطه	يترك بحاله	نصفه	خمساه	ثلثه	$\frac{4}{10}$
السمسم بالكامل	الشعير	نصفه	ربه	خمساه	سدسه	$\frac{2}{10}$
السمسم بالكامل	الجهجندم	$\frac{3}{4}$	$\frac{3}{8}$	$\frac{3}{10}$	ربه	خمساه
السمسم بالفالج	الحنطه	يزاد عليه ربه	يزاد عليه ربه	نصفه	$\frac{5}{12}$	ثلثه
السمسم بالفالج	الشعير	يؤخذ $\frac{5}{8}$	يؤخذ $\frac{5}{16}$	ربه	$\frac{5}{24}$	سدسه
السمسم بالفالج	الجهجندم	ينقص $\frac{1}{16}$	ينقص $\frac{1}{32}$	$\frac{3}{8}$	$\frac{5}{16}$	ربه
السمسم بالهاشمي	الحنطه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	$\frac{3}{5}$	نصفه	خمساه
السمسم بالهاشمي	الشعير	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	$\frac{3}{10}$	ربه	خمساه
السمسم بالهاشمي	الجهجندم	يزاد ثمنه	يزاد ثمنه	$\frac{9}{16}$	$\frac{9}{20}$	$\frac{3}{10}$
السمسم بالسلياني	الحنطه	يزاد $\frac{1}{4}$	يزاد $\frac{1}{8}$	يزاد $\frac{1}{10}$	يزاد $\frac{1}{12}$	يزاد $\frac{1}{15}$
السمسم بالسلياني	الشعير	ينقص $\frac{7}{8}$	ينقص $\frac{7}{16}$	ينقص $\frac{7}{20}$	ينقص $\frac{7}{24}$	ينقص $\frac{7}{30}$
السمسم بالسلياني	الجهجندم	يزاد $\frac{45}{16}$	يزاد $\frac{45}{32}$	يزاد $\frac{45}{40}$	يزاد $\frac{45}{48}$	يزاد $\frac{45}{60}$
الشعير بالمعدل	السمسم	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الشعير بالمعدل	الحنطه	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الشعير بالمعدل	الجهجندم	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه

ما يصرف اليه	ما يصرف	بالمعدل	بالكامل	بالفالج	بالهاشمي	بالسلياني
الحنطه بالمعدل	الجهجندم	$\frac{3}{4}$	$\frac{3}{8}$	$\frac{3}{10}$	ربه	خمساه
الحنطه بالكامل	السمسم	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الحنطه بالكامل	الشعير	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الحنطه بالكامل	الجهجندم	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه
الحنطه بالفالج	السمسم	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الحنطه بالفالج	الشعير	يزاد ربه	يزاد ربه	يزاد ربه	يزاد ربه	يزاد ربه
الحنطه بالفالج	الجهجندم	يزاد $\frac{7}{8}$	يزاد $\frac{7}{16}$	يزاد $\frac{7}{20}$	يزاد $\frac{7}{24}$	يزاد $\frac{7}{30}$
الحنطه بالهاشمي	السمسم	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الحنطه بالهاشمي	الشعير	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه
الحنطه بالهاشمي	الجهجندم	يزاد ثمنه	يزاد ثمنه	يزاد ثمنه	يزاد ثمنه	يزاد ثمنه
الحنطه بالسلياني	السمسم	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الحنطه بالسلياني	الشعير	ينقص $\frac{7}{8}$	ينقص $\frac{7}{16}$	ينقص $\frac{7}{20}$	ينقص $\frac{7}{24}$	ينقص $\frac{7}{30}$
الحنطه بالسلياني	الجهجندم	يزاد $\frac{45}{16}$	يزاد $\frac{45}{32}$	يزاد $\frac{45}{40}$	يزاد $\frac{45}{48}$	يزاد $\frac{45}{60}$
الشعير بالمعدل	السمسم	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الشعير بالمعدل	الحنطه	يؤخذ $\frac{3}{4}$	يؤخذ $\frac{3}{8}$	يؤخذ $\frac{3}{10}$	يؤخذ $\frac{3}{12}$	يؤخذ $\frac{3}{15}$
الشعير بالمعدل	الجهجندم	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه	يزاد نصفه

ما يصرف اليه	ما يصرف	بالمعدل	بالكامل	بالفالج	بالهاشمي	بالسلياني
الشعرير بالكامل	السمسم	يضرب في ٨	يضرب في ٤	يضرب في $\frac{1}{5}$	يضرب في $\frac{2}{3}$	يضرب في $\frac{2}{15}$
الشعرير بالكامل	الحنطة	يضرب في ٤	يضرب في ٢	يزاد عليه $\frac{3}{5}$	يزاد عليه ثلثه	يزاد عليه $\frac{1}{15}$
الشعرير بالكامل	الجهنم	يضرب في ٣	يزاد عليه نصفه	يزاد عليه خمسة	يترك بحاله	ينقص منه خمسة
الشعرير بالفالج	السمسم	يضرب في ١٠	يضرب في ٥	يضرب في ٤	يضرب في $\frac{1}{3}$	يضرب في $\frac{2}{3}$
الشعرير بالفالج	الحنطة	يضرب في ٥	يضرب في $\frac{1}{2}$	يضرب في ٢	يضرب في $\frac{2}{3}$	يزاد عليه ثلثه
الشعرير بالفالج	الجهنم	يضرب في $\frac{3}{4}$	يزاد عليه $\frac{7}{8}$	يزاد عليه نصفه	يزاد عليه ربه	يترك بحاله
الشعرير بالهاشمي	السمسم	يضرب في ١٢	يضرب في ٦	يضرب في $\frac{4}{5}$	يضرب في ٤	يضرب في $\frac{1}{5}$
الشعرير بالهاشمي	الحنطة	يضرب في ٦	يضرب في ٣	يضرب في $\frac{2}{5}$	يضرب في ٢	يزاد عليه $\frac{3}{5}$
الشعرير بالهاشمي	الجهنم	يضرب في $\frac{4}{3}$	يضرب في $\frac{1}{4}$	يزاد عليه $\frac{4}{5}$	يزاد عليه نصفه	يزاد عليه خمسة
الشعرير بالسلياني	السمسم	يضرب في ١٥	يضرب في $\frac{1}{5}$	يضرب في ٦	يضرب في ٥	يضرب في ٤
الشعرير بالسلياني	الحنطة	يضرب في $\frac{1}{3}$	يضرب في $\frac{3}{4}$	يضرب في ٣	يضرب في $\frac{1}{2}$	يضرب في ٢
الشعرير بالسلياني	الجهنم	يضرب في $\frac{45}{8}$	يضرب في $\frac{45}{16}$	يضرب في $\frac{1}{2}$	يزاد عليه $\frac{7}{8}$	يزاد عليه نصفه
الجهنم بالمعدل	السمسم	يضرب في $\frac{8}{3}$	يزاد عليه ثلثه	يزاد عليه $\frac{1}{15}$	ينقص منه تسعه	ينقص منه $\frac{13}{45}$
الجهنم بالمعدل	الحنطة	يزاد ثلثه	يؤخذ ثلثاه	يؤخذ $\frac{8}{15}$	يؤخذ $\frac{4}{9}$	يؤخذ $\frac{16}{45}$
الجهنم بالمعدل	الشعرير	يؤخذ ثلثاه	يؤخذ ثلثه	يؤخذ $\frac{4}{15}$	يؤخذ تسعاه	يؤخذ $\frac{8}{45}$
الجهنم بالكامل	السمسم	يضرب في $\frac{1}{3}$	يضرب في $\frac{2}{3}$	يضرب في $\frac{2}{15}$	يزاد عليه $\frac{7}{9}$	يزاد عليه $\frac{19}{45}$

ما يصرف اليه	ما يصرف	بالمعدل	بالكامل	بالفالج	بالهاشمي	بالسلياني
الجهنم بالكامل	الحنطة	يضرب في $\frac{2}{3}$	يزاد عليه ثلثه	يزاد عليه ثلثه	يضرب في $\frac{2}{3}$	يؤخذ $\frac{32}{45}$
الجهنم بالكامل	الشعرير	يزاد عليه ثلثه	يؤخذ ثلثاه	يؤخذ $\frac{8}{15}$	يؤخذ منه $\frac{4}{9}$	يؤخذ $\frac{16}{45}$
الجهنم بالفالج	السمسم	يضرب في $\frac{2}{3}$	يضرب في $\frac{1}{3}$	يضرب في $\frac{2}{3}$	يضرب في $\frac{2}{9}$	يزاد عليه $\frac{7}{9}$
الجهنم بالفالج	الحنطة	يضرب في $\frac{1}{3}$	يزاد عليه ثلثاه	يزاد عليه ثلثه	يزاد عليه تسعه	ينقص منه تسعه
الجهنم بالفالج	الشعرير	يزاد عليه ثلثاه	ينقص منه سدسه	يؤخذ ثلثاه	يؤخذ $\frac{5}{9}$	يؤخذ $\frac{4}{9}$
الجهنم بالهاشمي	السمسم	يضرب في ٨	يضرب في ٤	يضرب في $\frac{16}{5}$	يضرب في $\frac{2}{3}$	يضرب في $\frac{2}{15}$
الجهنم بالهاشمي	الحنطة	يضرب في ٤	يضرب في ٢	يزاد عليه $\frac{3}{5}$	يزاد عليه ثلثه	يزاد عليه $\frac{1}{15}$
الجهنم بالهاشمي	الشعرير	يضرب في ٢	يترك بحاله	ينقص منه خمسة	يؤخذ ثلثاه	يؤخذ $\frac{8}{15}$
الجهنم بالسلياني	السمسم	يضرب في ١٠	يضرب في ٥	يضرب في ٤	يضرب في $\frac{1}{3}$	يضرب في $\frac{2}{3}$
الجهنم بالسلياني	الحنطة	يضرب في ٥	يضرب في $\frac{1}{2}$	يضرب في ٢	يزاد عليه ثلثاه	يزاد عليه ثلثه
الجهنم بالسلياني	الشعرير	يضرب في $\frac{1}{2}$	يزاد عليه ربه	يترك بحاله	ينقص منه سدسه	يؤخذ ثلثاه

في أمثلة يرتاض بها المتعلم
في تصريف أصناف الجيوب بأنواع المكايل

فان كان معنا عشرة أكرار سمسما بالمعدل وأردنا أن نعلم كم يكون ذلك شعيرا بالفالج : ضربنا العشرة الاكرار السمس في عشرة ، فكان مائة ، وهو شعير بالفالج .

فان كان معنا أربعة وعشرين كرا هرطمان بالكامل ، وأردنا أن نعلم كم يكون ذلك رشادا بالسليمانى [٢٣٧] فلان الرشاد هو المضاف الى الحنطة والهرطمان هو المضاف الى الشعير ، نقصنا من الاربعة والعشرين كرا نصف ثمنها ، وهو كر وثلاثون قفيزا ، كان الباقي اثنين وعشرين كرا وثلاثين قفيزا ، وهو رشاد بالسليمانى .

فان كان مائتين وسبعة وعشرين كرا وأربعة أقفزة وسبعة عشر كمون بالكامل ، وأردنا أن نعرف كم يكون ذلك شعيرا بالفالج : ضربنا المائتين والسبعة والعشرين كرا والاربعة الاقفزة والسبعة عشر ، في خمسة ، لان الكمون هو من أصناف السمس ، فكان ألفا ومائة وثلاثين كرا وثلاثة وعشرين قفيزا وخمسة عشر × ، وذلك شعير بالفجاج .

فان كان معنا شعير مصرف بالكامل وكان ذلك قد صرف من السمس بالمعدل ، وأردنا أن نعرف كم كان الاصل الذي صرف منه ، فذلك يكون كقولنا : شعير بالكامل ، كيف يصرف سمسما بالمعدل ؟ كقولنا : أربع مائة وأربعة وعشرين [٢٣٧ظ] كرا وستة أقفزة وخمسة عشر شعيرا مصرفا بالكامل ، كم كان أصله سمسما بالمعدل ؟ أخذنا ثمن الاربع مائة والاربعة والعشرين كرا ، والستة الاقفزة والخمسة عشر ، فكان ثلاثة وخمسين كرا وثمانية عشر وثمانون . وكذلك كان سمسما بالمعدل .

× في الأصل : الف ومائة وسبعة وثلاثين كرا وثلاثة أقفزة وخمسة عشر . وهذا خطأ ربما يكون سببه أن الحاسب نسي فعد الاكرار والاقفزة والاعشر في سلم عشري .

فان كان معنا تسع مائة وأربعة وثلاثون كرا وثلاثة أقفزة وسبعة عشر جيجندم بالهاشمي وأردنا أن نعلم كم يكون ذلك شعيرا مصرفا بالفالج : زدنا على تسع مائة وأربعة وثلاثين كرا وثلاثة أقفزة وسبعة عشر ، مثل ربعها ، فكان ألفا ومائة وسبعة وخمسين كرا وتسعة أقفزة وستة عشر وربع × ، وهو شعير بالفالج .

فان كان معنا ستمائة وأربعة وثلاثين كرا حنطة بالكامل وأردنا أن نجعله شعيرا بالمعدل : فاننا نتركه بحاله فانه يكون ستمائة وأربعة وثلاثين شعيرا بالمعدل .

× هذا أيضا خطأ والصواب : ٦١/٤ عشر ٣٤ قفيزا ١١٦٧ كرا .

الباب الخامس

في أعمال المقاسمات

ان العمل في أمر المقاسمات هي أيضا مستخرجة من المسئلة التي [٢٣٨و] قدمنا ذكرها في المنزلة الرابعة من هذا الكتاب وذلك أنها تكون الاربعة أعداد متناسبة ، ثلاثة منها معلومة ، وواحد منها مجهول . والعمل في معرفة المجهول منها يكون بالثلاثة الواجه التي أوردناها هنالك : أما بالنسبة ، وأما بالقسمة ، وأما بالضرب .

والمثال في ذلك : بيدر كان كيله أربع مائة واحد وثلاثين كرا وأربعة أقفزة . وحق السلطان في ذلك من كل كر أربعة وعشرون قفيزا وأردنا أن نعرف ما يصيب وكيل السلطان بحقه :

ان شئنا نسبنا الاربعة والعشرين (قفيزا) من الكر ، فيكون خمسيه ، فنأخذ خمسي الاربع مائة واحد والثلاثين كرا والاربعة الاقفزة ، فيكون مائة واثنين وسبعين كرا وخمسة وعشرين قفيزا وستة عشر ، وهو ما يصيب الوكيل بحق السلطان من هذا البيدر .

وان شئنا ضربنا الاربعة وعشرين في أربع مائة واحد وثلاثين وثلاثي عشر ، فيكون عشرة ألف وثلاثمائة وخمسة وأربعين ونصفا وعشرا ، وقسمناه [٢٣٨ظ] على ستين ، فيخرج من القسم مائة واثنان وسبعون وربع وسدس وعشر عشر ، وهو مثل الجواب الاول .

وان شئنا قسمنا الاربع مائة والواحد والثلاثين والاربعة الاقفزة على الستين ، التي هي عدد قفزان الكر ، فيخرج من القسم سبعة وسدس عشر وتسع عشر عشر ، فاذا ضربناها في أربعة وعشرين كان مائة واثنين وسبعين كرا وخمسة وعشرين قفيزا وستة عشر ، وهو مثل الجوابين الاولين .

المقاسمة : أربعة وعشرين قفيزا × من كل كر

الاصل : أربع مائة واحد وثلاثين كرا وأربعة أقفزة .

× في الاصل شيئا .

الحاصل للسلطان : مائتين واثنين وسبعين كرا وخمسة وعشرين قفيزا وستة عشر .

الباقي : مائتان وثمانية وخمسين كرا وثمانية وثلاثين قفيزا وأربعة عشر (عشر) .

فان كانت مقاسمة الكر أحد وعشرين قفيزا وستة عشر وثلاثين وأردنا أن نعرف ما يصيبنا من بيدر أصله سبع مائة [٢٣٩و] وتسعة وثلاثين كرا وسبعة وثلاثين قفيزا وخمسة عشر :

فان شئنا نسبنا أحد وعشرين وثلاثين من ستين ، فكان ربعا وتسعا ، فآخذنا ربع وتسع سبع مائة وتسعة وثلاثين كرا وسبعة وثلاثين قفيزا وخمسة عشر ، فيكون مائتين وسبعة وستين كرا وخمسة أقفزة وعشرين ونصف سدس عشير . وهو ما يصيبنا من البيدر .

فان شئنا ضربنا أحد وعشرين وثلاثين في سبع مائة وتسعة وثلاثين ونصف وثمان ، فيكون ستة عشر ألفا وخمسة وعشرين وثمان ونصف سدس ، ونقسمها على الستين فيخرج مائتان وسبعة وستون كرا وخمسة أقفزة وعشيران ونصف سدس عشير .

وان شئنا قسمنا سبع مائة وتسعة وثلاثين ونصفا وثمان على ستين ، فيخرج من القسم اثنا عشر ودائق وسبعة عشر ونصف ثمن عشير ، ثم ضربناه في أحد وعشرين وثلاثين ، فرجع الى الجواب الاول .

الاصل : سبع مائة وتسعة وثلاثين كرا وسبعة وثلاثين [٢٣٩ظ] قفيزا وخمسة عشر .

الحاصل : مائتين وسبعة وستين كرا (وخمسة أقفزة) وعشرين ونصف سدس عشير .

الباقي : أربع مائة واثنين وتسعين كرا واثنين وثلاثين قفيزا وثلاثي وربع قفيز .

المقاسمة : أحد وعشرين قفيزا وستة عشر وثلاثين .

نوع آخر من المقاسمة

فان كانت مقاسمة الكر ستة وعشرين قفيزا وستة عشر وثلثين ، فاصاب السلطان بحقه مائة وأربعة وعشرون كرا وثلاثة وأربعون قفيزا وثلاثة عشر وثلث ، وأردنا أن نعلم كم كان أصل البيدر .

× ان شئنا قسمنا الستين على ستة وعشرين قفيزا وستة عشر وثلثين ، فيخرج من القسم اثنان وربع ، فنضربها في مائة وأربعة وعشرين كرا وثلاثة وأربعين قفيزا وثلاثة عشر وثلث × ، فيكون مائتين وثمانين كرا وسبعة وثلاثين قفيزا وخمسة عشر . وذلك ما كان أصل البيدر .

[٢٤٠] وان شئنا ضربنا مائة وأربعة وعشرين وثلثين ونصف تسع في ستين ، فيكون سبعة ألف وأربع مائة وثلاثة وثمانين كرا وقسمناها على ستة وعشرين وثلثين فيخرج من القسم مائتان وثمانون ونصف وثمان ، وهو مائتان وثمانون كرا وسبعة وثلاثين قفيزا وخمسة عشر .

المقاسمة ستة وعشرون قفيزا وستة عشر وثلثين .
الاصل : مائتين وثمانين كرا وسبعة وثلاثين قفيزا وخمسة عشر .
الحاصل : مائة وأربعة وعشرين كرا وثلاثة وأربعين قفيزا وثلثة عشر وثلث* .

الباقى : مائة وخمسة وخمسين كرا وأربعة وخمسين قفيزا وعشرون وثلثين .

وكذلك لو كانت مقاسمة الكر اثنين وعشرين قفيزا وخمسة عشر ، وكان الحاصل بحق السلطان ثلاثمائة وأربعة وثلاثين كرا وسبعة [٢٤٠ظ] وثلاثين قفيزا وعشرون ونصف ، فأردنا أن نعلم أصل البيدر: قسمنا الستين على اثنين وعشرين ونصف ، فيخرج من القسم اثنان وثلثان ، ضربناها في ثلاثمائة وأربعة وثلاثين كرا وسبعة وثلاثين قفيزا

× هذه الطريقة كتبت في الاصل مرتين .

× في الاصل : ونصف .

× في الاصل : ونصف ربع .

وعشيرين ونصف ، وكان ثمان مائة واثنان وتسعين كرا وتسعة عشر قفيزا وثلاثة عشر وثلث . وذلك كان أصل البيدر .

فان شئنا ضربنا ثلاثمائة وأربعة وثلاثين ونصفا وعشرا وسدس ثمن في ستين ، فكان عشرين ألفا (وسبعة) وسبعين وربعاً وقسمنا على اثنين وعشرين ونصف ، فخرج من القسم ثمان مائة واثنان وتسعون كرا وتسعة عشر قفيزا وثلاثة عشر وثلث ، وهو مثل الجواب الاول .

المقاسمة : اثنين وعشرين قفيزا وخمسة عشر .
الاصل : ثمان مائة واثنان وتسعين كرا وتسعة عشر قفيزا وثلاثة عشر وثلث .

الحاصل : ثلاثمائة وأربعة وثلاثين كرا وسبعة وثلاثين قفيزا وعشيرين ونصف .

الباقى : خمس مائة وسبعة وخمسين كرا واثنان وأربعين قفيزا وسبعة وثلثين عشيرا .

[٢٤١] نوع آخر من المقاسمة

فان كان حاصل السلطان من كراء كان أصله تسع مائة وتسعة وأربعين كرا وثلاثين قفيزا ، مائتا كر واحد عشر كرا ، وأردنا أن نعرف كم كانت المقاسمة : فان شئنا ضربنا المائتين واحد عشر في ستين ، فيكون اثني عشر ألفا وستمائة وستين ، ونقسم على أصل البيدر ، وهو تسع مائة وتسعة وأربعون ونصف ، فيخرج من القسم ثلاثة عشر وثلث ، وهو مقاسمة الكر ، أعني ثلاثة عشر قفيزا وثلاثة عشر وثلث .

فان شئنا نسبنا حاصل السلطان من أصل القسمة ، فوجدناه سدسه ونصف تسعة ، فناخذ سدس الستين ونصف تسعة ، فيكون ثلاثة عشر وثلثا ، وهو ثلاثة عشر قفيزا وثلاثة عشر وثلث . وهو مثل الجواب الاول .

المقاسمة : ثلاثة عشر قفيزا وثلاثة عشر وثلث .
الاصل : تسع مائة وتسعة وأربعين كرا وثلاثين قفيزا .
الحاصل : مائتين واحد عشر كرا .

الباقى : سبع مائة وثمانين وثلاثين كرا وثلاثين قفيزا .
[٢٤١ظ] فان كان الحاصل بحق السلطان ، من بيدر كان أصله ثمان مائة وأربعة وثلاثين وستة وثلاثين قفيزا وأربعة عشر ، مائتين

وثلاثة وأربعين كرا وخمسة وعشرين قفيزا وستة عشر ونصف * ،
وأردنا أن نعرف مقاسمة البيدر :

فان شئنا ضربنا حاصل السلطان في ستين ، فيكون أربعة عشر ألفا وستمائة وخمسة ، وثلاث وربع وثلثي عشر ؛ قسمناها على مجموع أصل البيدر ، وهو ثمان مائة وأربعة وثلاثون ونصف وثلثا عشر وخمس خمس ؛ فيخرج من القسم سبعة عشر ونصف ، وهو المقاسمة من كل كرا ، أعني سبعة عشر قفيزا وخمسة عشر .

فان شئنا نسبنا المائتين والثلاثة والأربعين كرا والخمسة والعشرين قفيزا والستة عشر والنصف ، من ثمان مائة وأربعة وثلاثين كرا وستة وثلاثين قفيزا وأربعة عشر ، فوجدنا سدسا وثمانيا ، فأخذنا سدس وثمان السنتين فكان سبعة عشر ونصفا ، وهو مثل الجواب الاول .
المقاسمة : سبعة عشر قفيزا وخمسة عشر .

الأصل : ثمان مائة وأربعة وثلاثين كرا وستة وثلاثين قفيزا وأربعة عشر .

الحاصل [٢٤٢و] : مائتين وثلاثة وأربعين كرا وخمسة وعشرين * *
قفيزا وستة عشر ونصف .

الباقي : خمس مائة واحد وتسعين كرا وعشرة أقفزة وسبعة عشر ونصف .

فان كان مقاسمة الكرا عن السلطان ستة عشر قفيزا ، وبحق الثاني ثمانية عشر قفيزا ، وما يبقى فهو للاكار ؛ وأردنا أن نعلم ما يصيب كل واحد من بيدر كيله أربع مائة وسبعة وثلاثين كرا وأربعة وعشرين قفيزا .
ان شئنا نسبنا كل واحد من الحقوق من الستين وأخذنا بقسطه من البيدر ، فيكون الستة عشر سدسا وعشرا ، والثمانية عشر خمسا وعشرا ، والباقي ، وهو ستة وعشرون ، ثلثا وعشرا . فإذا أخذنا سدس عشر أربع مائة وسبعة وثلاثين كرا وأربعة وعشرين قفيزا (كان) مائة وستة عشر كرا وثمانية وثلاثين قفيزا وأربعة عشر ، وهو ما يصيب السلطان بحقه . وإذا أخذنا خمس عشر أربع مائة وسبعة وثلاثين كرا وأربعة وعشرين قفيزا ، كان مائة واحد وثلاثين كرا وثلاثة عشر قفيزا وعشرين ، وهو ما يصيب الثاني . ويكون الباقي وهو مائة وتسعة وثمانين كرا [٢٤٢ظ] واثنا وثلاثون قفيزا وأربعة عشر للاكار بقسطه .

* في الأصل : ثلث .

* في الأصل : أحد وعشرين قفيزا وستة عشر وثلث وعلى هذا الأساس أعطي باقي الجواب .

فان شئنا ضربنا كل واحد من الحقوق من أصل البيدر وقسمناه على الستين ، فما خرج فهو حقه .

مقاسمات السلطان : ستة عشر قفيزا * .

أصل البيدر : أربع مائة وسبعة وثلاثين كرا وأربعة وعشرين قفيزا .
الحاصل : مائة وستة عشر كرا وثمانية وثلاثين قفيزا وأربعة عشر .
قسط الثاني : مائة واحد وثلاثين كرا وثلاثة عشر قفيزا وأربعة عشر .
نصيب الاكار : مائة وتسعة وثمانين كرا واثني وثلاثين قفيزا وأربعة عشر .

فان كان مقاسمة الكرا بحق السلطان ثمانية عشر قفيزا وخمسة عشر (ونصف ، وبحق الاكار اثنين وعشرين قفيزا وخمسة عشر) والباقي للثاني ، وأردنا أن نعرف ما يصيب كل واحد منهم بحقه ، من بيدر فيه ألف وتسع مائة وثلاثة وأربعون كرا وأربعون قفيزا وخمسة عشر :
نسبنا ثمانية عشر قفيزا وخمسة عشر ونصف من الستين ، فكان ربعا ونصف تسع ، وأخذنا ربع الألف والتسع مائة (والثلاثة) والأربعين كرا والأربعين قفيزا والخمسة عشر ، ونصف تسعها ، فكان خمس مائة وثلاثة وتسعين كرا وأربعة وخمسين [٢٤٣و] قفيزا وربع وسدس عشر ، وهو ما يصيب السلطان بحقه .

ثم نسبنا اثنين وعشرين قفيزا وخمسة عشر من الستين فكان ربعا وثمانيا ، وأخذنا ربع وثمان الأصل ، فكان مائة وثمانية وعشرين كرا واثنين وخمسين قفيزا وستة عشر ونصف وربع وثمان عشر ، وهو ما يصيب الاكار بقسطه من البيدر .

فإذا أسقطناها ، وهو ألف وثلاثمائة واثنان وعشرون كرا وستة وأربعون قفيزا وسبعة عشر وربع وثلث ثمن من أصل البيدر ، صار الباقي ستمائة وعشرين كرا وثلاثة وخمسين قفيزا وسبعة عشر وثلث وربع وثمان عشر ، وهو ما يصيب الثاني بحقه .

فان شئنا ضربنا كل واحد من حق المقاسمة في أصل البيدر ، وقسمنا ما اجتمع على ستين ، فماخرج فهو الذي يصيب كل واحد منهم .
والاجوبة في ذلك متفقة .

المقاسمات بحق السلطان: ثمانية عشر قفيزا * * وخمسة عشر ونصف .

* أضيف هنا في الأصل : وخمسة وثلاثين كرا .

* * في الأصل : ثلاثة عشر وثلث .

الاصل : ألف وتسع مائة وثلاثة وأربعون كرا وأربعون قفيزا وخمسة عشر .

الحاصل : خمس مائة وثلاثة وتسعين كرا وأربعة وخمسين [٢٤٣ظ]

قفيزا وربيع وسدس عشير .

قسط الاكار : سبع مائة وثمانية وعشرين كرا واثنين وخمسين قفيزا وسبعة عشر وربع وثمان عشير .

فان كانت مقاسمة الكر : حق السلطان ستة عشر قفيزا ، وللثاني ثمانية عشر قفيزا ، والباقي للاكار بحق اكروته ، وأصاب السلطان

بحقه خمس مائة وثلاثة وثلاثون كرا وعشرون قفيزا ، وأصاب الثاني

بحقه ستمائة كر ، وأردنا أن نعرف كم كان أصل البيدر وكم بقي للاكار : جمعنا المقاسمتين ، أعني الذي للسلطان والثاني ، فكان أربعة

وثلاثين قفيزا ، ثم ضربنا الحقين جميعا ، وهو ألف ومائة وثلاثة وثلاثون

كرا وعشرون قفيزا ، في ستين ، فكان ثمانية وستين ألفا ، وقسمنا

ذلك على أربعة وثلاثين ، وهو مجموع المقاسمتين ، فخرج من القسم ألفان ، وهو ما كان في أصل البيدر ، أعني ألفي كر . فاذا أسقطنا منه ما

أصاب السلطان والثاني ، بحق بيت المال والرقبة ، وهو ألف ومائة [٢٤٤و] وثلاثة وثلاثون كرا وعشرون قفيزا ، بقي ما للاكار بحق اكروته .

وهو ثمان مائة وستة وستون كرا وأربعون قفيزا .

فان شئنا قسمنا حق بيت المال والرقبة ، وهو ألف ومائة وثلاثة وثلاثون كرا ، وعشرون قفيزا ، على مجموع المقاسمتين ، وهو

أربعة وثلاثون قفيزا ، فيخرج من القسم ثلاثة وثلاثون وثلث . ثم

ضربنا ذلك : ان شئنا في ستين ، فيصير ألفين ، وهو أصل البيدر ؛

وان شئنا ، في ستة وعشرين ، تمام الستين ، فيصير ثمان مائة وستة وستين وثلثين ، وهو حق الاكار (٧٠) .

نوع آخر من نواذر المقاسمات (٧١)

فان كان حق بيت المال من بيدر ، من كل كر : اثنا عشر قفيزا ؛

ومن بيدر آخر ، من كل كر : عشرين قفيزا ؛ فاصاب السلطان بحق بيت المال ، من البيدرين جميعا : ثلاثون كرا ؛ وكان في البيدرين مائة

كر ، فأردنا أن نعرف ما كان في كل بيدر : قسمنا الستين على كل واحد من المقاسمتين ، وعلى فضل ما بين

المقاسمتين ، فيخرج من قسمته على اثني عشر : خمسة [٢٤٤ظ] ، (ومن

قسمته على عشرين : ثلاثة) ، ومن قسمته على فضل ما بين المقاسمتين ،

سبعة ونصف . ثم ضربنا الثلاثين الكر ، الذي أصاب السلطان بحقه ،

في خمسة ، (فكان مائة وخمسين ، أخذنا فضل ما بينهما وبين المائة ،

فكان خمسين ، ضربنا خمسه بالسبعة والنصف) فكان خمسة وسبعين

وهو ما كان في أحد البيدرين ، أعني البيدر الذي مقاسمته عشرين قفيزا ، وما بقي ، وهو خمسة وعشرون كرا ، هو البيدر الآخر .

وان شئنا ضربنا الثلاثين في الثلاثة ، وهو ما خرج من قسمة الستين

على المقاسمة الاخرى ، فيكون تسعين ، أخذنا فضل ما بينه وبين المائة ،

فكان عشرة ، ضربنا ثلثه في سبعة ونصف ، فكان خمسة وعشرين ،

وهو ما كان في البيدر الذي مقاسمته اثنا عشر قفيزا .

المقاسمات : اثنا عشر قفيزا ، عشرين قفيزا .

أصل البيدر : مائة كر .

الحاصل بحق بيت المال : ثلاثين كرا .

ان كان في البيدرين جميعا مائتا كر ، ومقاسمة أحدهما خمسة

عشر قفيزا ، ومقاسمة الآخر أربعة وعشرين قفيزا ، وأصاب السلطان

بحق بيت المال من البيدرين جميعا سبعون كرا ، وأردنا أن نعرف

ما في كل واحد من البيدرين .

استعملنا [٢٤٥و] الطريق التي سلكتها في المسئلة المتقدمة ، وذلك

أن نقسم الستين على احدى المقاسمتين ، وليكن خمسة عشر ، فيخرج

من القسم أربعة ، نضربها في السبعين ، فيكون مائتين وثمانين ، أخذنا

الفضل بينه وبين المائتين ، فكان ثمانين ، ضربنا رבעه ، وهو عشرون ،

في ما يخرج من قسمة الستين على فضل ما بين المقاسمتين ، وهو ستة

وثلاثان ، فيكون مائة وثلاثة وثلاثين كرا وعشرين قفيزا ، وهو ما في

أحد البيدرين . والبيدر الآخر هو ستة وستون كرا وأربعون قفيزا .

وظاهر انا متى أخذنا بقسط مقاسمة أربعة وعشرين قفيزا من كل

كر من مائة وثلاثة وثلاثين كرا وثلث ، انه يكون ثلاثة وخمسين كرا

وعشرين قفيزا ؛ وانا اذا أخذنا بقسط الخمسة عشر قفيزا من ستة

وستين كرا وثلثين ، كان ستة عشر كرا وأربعين قفيزا .

فانه اذا (جمعنا) الحاصلين بحق بيت المال من البيدرين جميعا ،

كان سبعين كرا .

فهذا الذي ذكرناه كاف في باب المقاسمات لمن له فهم ورياضة .

الباب السادس

في التسعير

فان وقع التسعير على أن تكون قيمة الكر أربعة وخمسين دينارا ، وأردنا أن نعرف ثمن أربع مائة وثلاثة وثمانين كرا ، ضربنا أربعة وخمسين في أربع مائة وثلاثة وثمانين ، فكان ستة وعشرين ألفا واثنين وثمانين دينارا . وهو ثمن أربع مائة وثلاثة وثمانين كرا .

فان كان قيمة الكر ثلاثة وستين دينارا وأردنا أن نعرف ثمن سبعة وثلاثين قفيزا وأربعة أعشر ، فان شئنا نسبنا سبعة وثلاثين قفيزا وخمسين من ستين ، التي هي قفزان الكر فكان ثلثا وربعا وخمس خمس ، وأخذنا بقسط هذه النسبة من ثلاثة وستين دينارا ، فكان تسعة وثلاثين دينارا ودانقا وستة أعشر وخمسا . وهو ثمن سبعة وثلاثين قفيزا وأربعة أعشر .

ولان المستعمل بمدينة السلام الحبات والقراريط من الدينار ، فالعمل في حسابه في الدوانيقي والعشران واحد ، لان الدينار عندهم ستون حبة وستون عشيرا ، فيكون ثمن سبعة وثلاثين قفيزا وأربعة أعشر ، تسعة وثلاثين دينارا وخمسة قراريط وحبة وخمسا (٧٢) .

وان شئنا ضربنا سبعة وثلاثين وخمسين [٢٤٦] في ثلاثة وستين ، فيكون ألفين وثلاثمائة وثلاثة وخمسين وخمسا ، وقسمناه على ستين ، فخرج من القسم تسعة وثلاثون وربعا وخمس عشر ، وهو مثل الجواب الاول .

فان شئنا قسمنا الثلاثة والستين على الستين ، فيخرج من القسم واحد ونصف عشر ، ف ضربناها في السبعة والثلاثين قفيزا والأربعة أعشر ، وهو بأن نزيد عليها نصف عشرها ، وهو واحد ونصف وربعا (وعشر) وخمس عشر ، فيكون مثل الجواب الاول .

وأكثر الباعة والتجار ، في أمثال هذه المسائل ، يحسبون أولا عن

القفيز الواحد ، ويضربون في جملة القفزان وكذلك يحسبون ثمن عشير واحد ويضربونه في جملة العشران ، فيجمعون بعضها الى بعض ، فيكون المجتمع ثمن المطلوب . وذلك انا اذا عرفنا ثمن القفيز الواحد في هذه المسئلة ، وذلك بأن نأخذ سدس عشر الثلاثة والستين ، فيكون دينارا وقيراطا ؛ فان شئنا جعلنا عدد الدنانير حبات ، فيكون ثلاثة وستين حبة ذهبا ، وهو ثمن القفيز . فاذا ضربنا ذلك في سبعة وثلاثين كان ثمانية وثلاثين دينارا وسبعة عشر قيراطا ، وهو ثمن السبعة والثلاثين قفيزا . فاذا عرفنا ثمن عشير واحد وهو [٢٤٦] أن نأخذ عشر ثمن القفيز ، فيكون قيراطين وحبة وعشر حبة . فاذا ضربناها في أربعة ، كان ذلك ثمانية قراريط وحبة وخمس حبة ؛ فاذا أضفناها الى قيمة القفزان ، كان الجميع تسعة وثلاثين دينارا وخمسة قراريط وحبة وخمس حبة ، وهو مثل الجواب الاول .

وهذا الطريق هو أقرب على المتعلم . فاذا كان ثمن الكر معلوما ، أخذنا سدس عشرها ، كان ذلك ثمن القفيز ، فان أخذنا سدس عشر عشرها فان ذلك ثمن العشير ، وان أخذنا سدس ثمن العشير كان ذلك ثمن مكوك ، فان أخذنا نصف ثمن تسع العشر كان ذلك ثمن الكيلجة . وكذلك اذا كان ثمن القفيز معلوما فانا ننسب المكوك أو الكيلجة أو الربع منه ، وأخذنا بقسط تلك النسبة ، فما حصل كان ذلك ثمن المنسوب منه .

مثال ذلك : اذا كان ثمن الكر سبعة وستين دينارا ، وأردنا أن نعرف ثمن سبعة عشر قفيزا : أخذنا سدس عشر سبعة وستين ، كان دينارا واحدا وقيراطين وحبة ، فاذا ضربناها في سبعة عشر ، كان ذلك ثمانية عشر دينارا وتسعة عشر قيراطا [٢٤٧] وحبتيين . وهو ثمن سبعة عشر قفيزا .

فان أردنا أن نعرف ثمن سبعة أعشر ، أخذنا عشر ثمن القفيز ، وهو دينار وقيراطان وحبة ، فيكون قيراطين ، ونصفا وخمس حبة ، فاذا ضربناه في سبعة كان خمسة عشر قيراطا وحبة ونصفا وثلثا وثلثي عشر حبة . وهو ثمن سبعة أعشر .

فان أردنا أن نعرف ثمن خمسة مكايك : أخذنا ثمن ثمن القفيز ،
وكان قيراطين وحبتين وربعا وثمانين حبة ، وضربناها في خمسة ، فكان
ثلاثة عشر قيراطا وحبتين ونصفا وربعا (وثمانًا) وهو ثمن خمسة مكايك .

فان أردنا أن نعرف ثمن كيلجتين أخذنا ثلث ثمن المكوك ، الذي
هو قيراطان وحبتان وربع وثمان حبة ، فكان حبتين وثلثين وثمان حبة ،
وأضعفناه فكان قيراطا وحبتين وثلثا وربع حبة .

فان كان ثمن القفيز دينارين وثلاثة قيراطين وحبتين ونصفا ،
وأردنا أن نعرف ثمن أربعة وثلثين قفيزا : ضربنا أربعة وثلثين في
دينارين وثلاث قيراطين وحبتين ونصف ، فكان أربعة وسبعين دينارا
وعشرة قيراطين وحبته . وهو ثمن أربعة وثلثين قفيزا .

فان أردنا أن نعرف ثمن أربعة وعشرين كرا : فان شئنا ضربنا
الدينارين في ستين [٢٤٧ظ] فكان مائة وعشرين دينارا وزدنا عليه
بعدد ما معنا من الحبات ، وهو أحد عشر حبة (ونصف) ، ونصرفه دنانين ،
فيصير مائة واحد وثلثين دينارا ونصف . وهو ثمن كسر واحد . ثم
ضربناه في أربعة وعشرين ، فكان ثلاثة آلاف ومائة ستة وخمسين
دينارا . وهو ثمن أربعة وعشرين كرا .

فان شئنا ضربنا أربعة وعشرين في ستين ، فيكون ألف وأربع مائة
وأربعين ، وضربناها في دينارين وثمان وثلثي عشر ، فيكون ثلاثة آلاف
ومائة وستة وخمسين دينارا ، وهو ثمن أربعة وعشرين كرا .

فان كان ثمن القفيز دينارا وسبعة قيراطين وحبته ونصفا ، وأردنا
أن نعرف ثمن ثلاثة مكايك : فان شئنا نسبنا الثلاثة من الثمانية ،
التي هي عدد مكايك القفيز ، فيكون ربعا وثمان ، وأخذنا ربع وثمان
دينار وسبعة قيراطين وحبته ونصف ، فكان عشرة قيراطين ونصفا
وربعا وثمانًا ونصف ثمن حبة . وهو ثمن ثلاثة مكايك .

فان شئنا ضربنا ثلاثة في واحد وربع وثمان ، فكان أربعة وثمان ،
وقسمناه على ثمانية فخرج من القسم نصف وثمان ثمن ، وهو عشرة

قيراطين ونصف حبة [٢٤٨ظ] وربع وثمان ونصف ثمن حبة . وهو مثل
الجواب الاول .

فان كان قيمة الكرا اثنين وسبعين دينارا وأربعة قيراطين وحبتين ،
فأردنا أن نعرف ثمن خمس مائة وسبعة وثلثين كرا وأربعة وعشرين
قفيزا وثمانية عشر وثلث : عرفنا ثمن خمس مائة وسبعة وثلثين كرا ،
وذلك بأن نضرب خمس مائة وسبعة وثلثين في اثنين وسبعين وسدس
وثلثي عشر ، فيكون ثمانية وثلثين ألفا وسبع مائة وتسعة وثمانين
دينارا وستة قيراطين . ثم نعرف ثمن أربعة وعشرين قفيزا بمثل
الابواب التي تقدم ذكرها ، اما بالنسبة أو بالقسمة أو بالضرب ،
فيكون ثمانية وعشرين دينارا وسبعة عشر قيراطا وخمس حبة . ثم
نعرف ثمن ثمانية عشر وثلث . فكان دينارا وتسع حبة ونصف سدس
حبة . فاذا أضفناها الى ثمن الاكرار والقفران كان ثمانية وثلثين ألفا
وثمان مائة وتسعة عشر دينارا وثلاثة قيراطين وثلثا وربعا ،
وتسعا وعشر حبة . وهو ثمن خمسمائة وسبعة وثلثين كرا وأربعة
وعشرين قفيزا وثمانية عشر وثلث .

[٢٤٨ظ] وهذا الذي ذكرناه من التسعير قد يستدل به على المسائل
الباقية . فاما المعكوسة والمقلوبة والمخالفة من مسائل التسعير فانا
تركنا ذكرها ، لان ما قدمنا في باب الطسوق وانواع المقاسمات يستدل
به على العمل في ذلك لمن له أدنى رياضة في الحساب ان شاء الله .

الباب السابع

في حساب الغلات

المعرفة بالمكاييل المختلفة

هذا الباب يقرب تناوله على من ارتاض في المسائل المتقدمة ، وذلك أنه إذا وردت مسألة من التصريف متعلقة بالنسبة ، فينبغي للحاسب أن يصرف الغلات أولا ثم يعمل في أثمانها كما تقدم ذكره .

مثال ذلك أنه إذا كان ثمن الكر المعدل من السمسم خمسة وستين دينارا ، وأردنا أن نعرف ثمن ستة أكرار حنطة بالفالج جعلنا السمسم الذي هو بالمعدل ، حنطة بالفالج ، أو الحنطة التي هي بالفالج سمسما بالمعدل ، ليصير الجميع غلة واحدة وبكيل واحد . فكأننا جعلنا كـ السمسم بالمعدل ، حنطة [٢٤٩و] بالفالج بمثل الابواب التي تقدم ذكرها ، فكان خمسة أكرار فكانه قال : خمسة أكرار بالفالج بخمسة وستين دينارا ، كم ثمن ستة أكرار بالفالج ؟ فالعمل في ذلك كما قدمنا ذكره ، من المسئلة المذكورة ، وذلك بأن تضرب الستة الأكرار في خمسة وستين دينارا ، فيكون ثلاثمائة وتسعين ، وتقسمها على خمسة ، فيخرج من القسمة ثمانية وسبعون دينارا ، وهو ثمن ستة أكرار حنطة بالمعدل . وكذلك تجري أنواع هذه المسائل .

نوع آخر من تسعير الغلات المصرفة

فإن كان ثمن قفيز بالفالج ستة قراريط ، وأردنا أن نعرف ثمن كر بالمعدل ، فينبغي أن نعلم أولا أن نسبة الأكرار بعضها الى بعض ، هي نسبة القفزان أيضا ، بعضها الى بعض ، فإن كل كر من الأكرار التي تقدم ذكرها هو مقسوم بستين قفيزا ، وكل قفيز بعشرة أعشر ، كما قدمنا ذكره . وذلك أن القفيز من الكر الفالج هو خمسا القفيز من الكر بالمعدل . فإذا كان الأمر على ما ذكرنا فإنا نجعل الستة القراريط حبات ، فيكون ثمانية عشر حبة ، فنزيد عليها مثلها [٢٤٩ظ] ومثل نصفها ، لأن الفالج ينبغي أن يضرب في اثنين ونصف ، حتى يكون معدلا . فإذا فعلنا ذلك كان

ثمن الكر وهو خمسة وأربعون دينارا ، لأن حساب الدينار وقران الكر سواء . فإذا كان القفيز حبات معلومة ، كان الكر بمثل عدد الحبات دنانير .

فإن كان ثمن مكوك بالمعدل قيراطا وحبة ذهباً ، فأردنا أن نعلم ثمن الكر السلیماني : فإنا نجعل القيراط والحبة : حبات ، فيكون أربع حبات ، ونأخذ سدسها وعشرها ، وهو حبة وثلاثا عشر حبة ، لأن الكر السلیماني من الكر المعدل سدسه وعشره ، ثم نضرب الحبة والثلاثي عشر حبة ، في ثمانية ، وهو عدد المكاليك ، ليكون معنا ثمن القفيز ، فيكون ثمانية وثلاثا وخمسا ، وهو ثمن الكر السلیماني بالدنانير .

فإن كان ثمن عشير بالمعدل حبتين ونصفا ذهباً وأردنا أن نعرف ثمن كر بالفالج :

فإن شئنا ضربنا الحبتين والنصف في عشرة ، ليعرف ثمن القفيز بالفالج ، فيكون خمسة وعشرين دينارا ، وهو ثمن الكر بالمعدل ، ثم نأخذ خمسيه ، فيكون [٢٥٠و] عشرة دنانير ، وهو ثمن الكر بالفالج .

نوع آخر من تسعير الغلات المصرفة

فإن كان ثمن القفيز بالفالج قيراطين وحبتين ، وأردنا أن نعرف ثمن كر بالمعدل وكر بالكامل جميعا في موضع واحد :

فإن شئنا عرفنا ثمن كل واحد منهما على الانفراد ، ثم جمعناهما ، فيكون ذلك ثمنهما مجموعين .

فإن شئنا ضربنا الكر المعدل في اثنين ونصف ، فيصير فالجا ، فيكون جملة ذلك ثلاثة أكرار ونصف وربع فالجا ، ثم بسطنا القيراطين والحبتين : حبات ، فيكون ثماني حبات . فإذا ضربناها في ثلاثة ونصف وربع ، كان ثلاثين دينارا ، وهو ثمن الكرين جميعا .

وعلى هذا يجري أمر الاسعار في الغلات المصرفة بالمكاييل المختلفة ، فليعتمد عليه ، ان شاء الله .

آخر المنزلة الخامسة . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين وسلم تسليمًا .

المنزلة السادسة

من كتاب أبي الوفاء محمد بن محمد البوزجاني المهندس
في ما يحتاج اليه الكتاب والعمال وغيرهم من

علم الحساب

وهو أنواع شتى

قد أتينا من جملة ما تقدم الوعد في هذا الكتاب على أكثر ما يحتاج
اليه من علم الحساب في صناعة الكتابة وأعمال الدواوين . والذي بقي
في هذه المنزلة لا بد للكاتب والعامل منه : أمر التصريف ، واعطاء
العساكر أرزاقهم وجراياتهم والعلوفة وأمر المآصير والجواز وانفاذ
الرسل والبرد وغيرهما ، مما يجري في الدواوين ، ويبقى أن يذكر في
هذه المنزلة ، ليكون الباقي منها ما يستعمله التجار فيما بينهم من
جميع أنواع الحسابات . ونورده في المنزلة السابعة من هذا الكتاب ،
لئلا يخلى من شيء يحتاج اليه في معرفة الحساب ويجري على العادة في
الاختصار والابجاز .

وتجعل هذه المنزلة أيضا سبعة أبواب ، ونذكر من كل نوع من [٢٥٢و]
أنواع الحساب مسألة واحدة ومثالا واحدا ، فإن ما مضى من الاصول
يغني عن الاطالة والشرح ، ان شاء الله .

أبواب هذه المنزلة

- الباب الاول : في تصريف العين بالورق ، وهو خمسة فصول .
- الباب الثاني : في تصريف الورق بعضها ببعض ، وهو ثلاثة فصول .
- الباب الثالث : في معرفة أوزان العين والورق بعضها من بعض ، وهو فصل واحد .
- الباب الرابع : في اعطاء الجند أرزاقهم وجراياتهم ، وهو فصل واحد .
- الباب الخامس : في حساب العلوفة ، وهو أربعة فصول .
- الباب السادس : في حساب المآصير والجواز ، وهو ثلاثة فصول .
- الباب السابع : في سير البرد والفيوج والجمادات ، وهو ثلاثة فصول .

الباب الأول

في صرف العين بالورق

قد بينا في المنزلة الثانية من هذا الكتاب أن الدينار ستة دوانيق ،
وعشرون قيراطا بغداديا ، وأربعة وعشرون قيراطا بصريا وفارسيا
واهوازيا ، وستون عشيرا ، وستون حبة بغدادية ، واثنان وسبعون حبة
بصرية [٢٥٢ظ] وفارسية ؛ وان القيراط ثلاث حبات ، وان الدرهم هو
سنة دوانيق وثمانية وأربعون حبة بغدادية وبصرية ، وستة وثلاثون
حبة خراسانية وشامية ، وستون عشيرا ، وستة وتسعون فلسا .

فان كان قيمة الدينار أربعة عشر درهما ودوانيق ، وأردنا أن
نعرف ثمن أربعة وسبعين دينارا ، ضربنا أربعة عشر وثلاثا في أربعة
وسبعين ، فكان ألفا وستين درهما وأربعة دوانيق . وهو ثمن أربعة
وسبعين دينارا .

فان أردنا أن نعرف ثمن خمسة دوانيق ذهبا : ان شئنا نسبنا
الخمسة الدوانيق من الدينار ، فيكون نصفها وثلاثا ، وأخذنا بقسطها
من الاربعة عشر والثلاث ، فكان أحد عشر درهما وخمسة دوانيق وستة
أعشر وثلثين . وهو ثمن خمسة دوانيق ذهبا .

وان شئنا ضربنا الخمسة ، التي هي عدد الدوانيق ، في أربعة عشر
وثلاث ، فكان أحد وسبعين وثلثان ، وقسمناه على ستة ، وهي عدد
دوانيق الدينار ، فيخرج من القسم أحد عشر ونصف وثلاث وتسع .
وهو مثل الجواب الاول .

[٢٥٣و] فان شئنا نقصنا من أربعة عشر وثلاث ، سدسها ، وهو
درهمان ودانقان وثلاثة أعشر وثلاث ، فيصير الباقي ثمن الخمسة
الدوانيق الذهب .

فان أردنا أن نعرف ثمن سبعة قراريط من قراريط الدينار ، وهي
عشرون ، فيكون ربعها وعشرها، وأخذنا بقسطها من الاربعة عشر والثلاث ،
التي هي قيمة الدينار ، فكان خمسة دراهم وعشيرا واحدا . وهو ثمن
سبعة قراريط ذهب بغدادية .

وان شئنا ضربنا سبعة في أربعة عشر وثلث ، فكان مائة وثلثا ،
وأخذنا من كل عشرين ، الذي هو عدد قراريط الدينار : درهما ، فكان
خمسة دراهم وسدس عشر درهم . وهو مثل الجواب الاول .

وأكثر الكتاب والصيارف يحسبون أولا ثمن قيراط واحد ثم يضربون
في عدد القراريط . فاما معرفة قيمة قيراط واحد فهو أن تضرب قيمة
الدينار في ثلاثة ، فما حصل فهو ثمن القيراط عشرا .

مثال ذلك المسئلة التي تقدم ذكرها : انا أردنا أن نعرف ثمن
سبعة قراريط ذهبا بغداذية ، ضربنا قيمة الدينار ، فهو أربعة عشر درهما
وثلث ، في ثلاثة ، فكان ثلاثة وأربعين ، وهو ثمن القيراط [٢٥٣ظ]
عشرانا ، أعني أربعة دوانيق وثلاثة عشر . فاذا ضربناها في سبعة كان
خمسة دراهم وعشيرا واحدا . فهو مثل الجواب الاول .

فان أردنا أن نعرف ثمن حبة ذهب بغداذي ، جعلنا ثمن الدينار
(عشرانا) فكان أربعة عشر عشيرا وثلثا ، أعني دانقا وأربعة عشر وثلث ،
وهو ثمن حبة واحدة ذهبا .

فان أردنا أن نعرف ثمن قيراطين وحبتين ذهبا بغدازيا : ضربنا
عدد حباتها ، وهي ثمانية ، في قيمة الدينار ، وهي أربعة عشر درهما
وثلث ، فكان مائة وأربعة عشر وثلثين ، وهو عشرا . فاذا أخذنا
من كل ستين درهم (ومن كل عشرة دانقا) ومن كل واحد عشيرا ،
كان درهما وخمسة دوانيق وأربعة عشر وثلثين . وهو ثمن قيراطين
وحبتين ذهبا .

فان كانت الحبات وقراريط بصرية أو فارسية : ان شئنا نقصنا
مما حصل من الثمن : سدسها ، وهو دانق وتسعة عشر وتسع ،
فيبقى درهم ودانق وخمسة عشر ونصف ونصف تسع عشير ، وهو ثمن
قيراطين وحبتين ذهبا بصريا .

فان شئنا لما ضربنا الثلاثة في أربعة عشر وثلث ، أخذنا من كل
اثنين وسبعين ، التي هي حبات الدينار البصرية أو الفارسية ، درهما ،
فيكون [٢٥٤و] درهما ونصفا وتسعا وعشرا . وهو مثل الجواب الاول .
فان أردنا أن نعرف ثمن خمسة قراريط ذهب بصرية أو فارسية :
ان شئنا ضربنا خمسة في أربعة عشر وثلث ، فيكون أحد وسبعين
وثلثين ، وأخذنا من كل أربعة وعشرين ، التي هي عدد قراريط الدينار

بالبصرة ، درهما ، فيكون درهمين وخمسة دوانيق وخمسة عشر
وسدسا ، وهو ثمن خمسة قراريط ذهب بصرية .

فان شئنا نسبنا الخمسة قراريط من أربعة وعشرين ، فكان سدسا
وثلث ثمن ، وأخذنا سدس قيمة الدينار ، فكان درهمين ودانقين
وثلاثة عشر وثلثا ، وأخذنا ثلث ثمنه ، فكان ثلاثة دوانيق وخمسة
عشر ونصفا وثلثا : فاذا جمعناها كانت درهمين ونصفا وربعا وثلثا
وتسعا . وهو مثل الجواب الاول .

وان شئنا قسمنا أربعة عشر وثلث على أربعة وعشرين ، فيخرج من
القسم ثلث وربع وثلث تسع ، ضربناها في خمسة قراريط ، فيرجع
الى الجواب الاول .

وفي جميع ذلك كله : اذا أردنا أن نجعل عشرا الفضة حبات ،
نقصنا منها خمسها ، فيكون الباقي حبات الفضة .

[٢٥٤ظ] نوع آخر من الصروف

فان كان قيمة الدينار أربعة عشر درهما ودانقين وأربعة عشر ،
وأردنا أن نعرف ثمن ألف وخمسمائة وسبعة وستين درهما : قسمنا
الألف والخمسمائة والسبعة وستين على ثمن الدينار ، وهو أربعة عشر
ودانقان وأربعة عشر ، فيخرج من القسم مائة وثمانية دنانير وستة
عشر قيراطا وحبة وسدس . وهو ثمن ألف وخمسمائة وسبعة وستين درهما .
فان أردنا أن نعرف ثمن اثني عشر درهما ودانقين ونصف :

ان شئنا ضربنا الاثني عشر والدانقين والنصف ، في عشرين ، التي
هي قراريط الدينار ، فكان (مائتين) وثمانية وأربعين وثلثا ، وقسمناه
على أربعة عشر ودانقين وأربعة عشر ، فيخرج من القسم سبعة عشر
قيراطا ، ويبقى ثلاثة وثلث وخمس ، ضربناها في ثلاثة ، التي هي
حبات القيراط ، فكان عشرة ونصفا وعشرا ، قسمناها على أربعة عشر
ودانقين وأربعة عشر ، فيخرج من القسم نصف حبة وثلث وتسع
حبة ذهب بغداذية .

فان شئنا قسمنا العشرين على أربعة عشر ودانقين وأربعة عشر ،
فيخرج من القسم واحد وثلث [٢٥٥و] ونصف تسع ثم ضربناها في
اثني عشر وربع وسدس ، فيصير سبعة عشر وثلثا ونصف سدس
وثلث تسع ، وهي قراريط ، وهو مثل الجواب الاول .

وان شئنا عرفنا ثمن حبة واحدة ذهب ، فيكون دانقا وأربعة أعشر وخمس ، ثم قسمنا الاثني عشر والرابع والسدس عليه ، فيرجع الى الجواب الاول .

فان أردنا أن نعرف ثمانية قراريط بصرية وأهوازية :

ضربنا اثنا عشر ودانقين وخمسة أعشر في أربعة وعشرين ، فيكون مائتين وثمانية وأربعين ، قسمناها على قيمة الدينار ، فيخرج من القسم عشرون قيراطا ، ويبقى عشرة : ضربناها في ثلاثة ، فيصير ثلاثين ، قسمناها على قيمة الدينار فيخرج من القسم حبتان ونصف سدس حبة . فيكون ثمن اثني عشر درهما ودانقين وخمسة أعشر من القراريط البصرية : عشرون قيراطا وحبتين ونصف سدس حبة ذهب بصرية .

فان شئنا قسمنا عدد القراريط ، وهو أربعة وعشرون ، على أربعة عشر وخمس ، فيخرج من القسم واحد وثلاثان ، ضربناها في اثني عشر ودانقين ونصف ، فيصير عشريين [٢٥٥ظ] وثلاثا وربعا وتسعا ، وهي قراريط ، أعني عشريين قيراطا وحبتين ونصف سدس حبة . وهو مثل الجواب الاول .

نوع آخر من الصروف

فان كان ثمن أحد وعشرين دينارا وثلاث : ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين درهما ودانقين . وأردنا أن نعرف صرف الدينار : قسمنا ثلاثمائة وثلاثين وثلاث على أحد وعشرين وثلاث . فيخرج من القسم خمسة عشر درهما وثلاثة دوانيق وسبعة أعشر ونصف ، وهي قيمة الدينار .

فان كان ثمن خمسة قراريط وحبة ذهب : أربعة دراهم ونصفا ، وأردنا أن نعرف ثمن الدينار .

ضربنا الأربعة والنصف في الستين ، التي هي حبات الدينار ، ان كانت القراريط بغدادية ؛ وفي اثنين وسبعين ان كانت بصرية ؛ فكانا ضربناها في ستين ، وقسمناها على خمسة قراريط وحبة ، بعد أن نبسطها حبات ؛ أعني ستة عشر حبة . فيخرج من القسم ستة عشر درهما وخمسة دوانيق وعشيران ونصف . وهي قيمة الدينار .

فان شئنا قسمنا الستين على الستة عشر ، فيخرج من القسم ثلاثة ونصف وربع ، ضربناها في أربعة ونصف ، فيكون [٢٥٦ظ] ستة عشر ونصفا وربعا وثمانيا . وهو مثل الجواب الاول .

وان شئنا نسبنا أربعة ونصفا من ستة عشر ، فكان ربعا وربعا ثمن ، فأخذنا ربع الستين وربع ثمنها ، فكان ستة عشر ونصفا وربعا وثمانيا . وهو مثل الجواب الاول .

نوع آخر من الصروف

فان كان ثمن ثمانية وثلاثين دينارا وثمانية قراريط : خمس مائة درهم ، وأردنا أن نعرف ثمن تسع مائة وثلاثين دينارا :

ان شئنا قسمنا تسع مائة وثلاثين على ثمانية وثلاثين وخمسين ، فيخرج من القسم أربعة وعشرين وثمانون ونصف ثمن وربع ثمن ، ثم ضربناها في خمسمائة ، فصار اثني عشر ألفا ومائة وتسعة دراهم ودانقين وعشريين ونصف . وهو ثمن تسع مائة وثلاثين دينارا .

وان شئنا ضربنا الخمس مائة في تسع مائة وثلاثين ، فيكون أربع مائة ألف وخمسة وستين ألفا ، وقسمناها على ثمانية وثلاثين وخمسين ، فخرج من القسم اثنا عشر ألفا ومائة وتسعة دراهم وربع وثمانون . وهو مثل الجواب الاول .

وان شئنا قسمنا الخمس مائة على ثمانية وثلاثين وخمسين ، فيخرج من القسم ثلاثة عشر درهما وعشيرا وربعا وهو ثمن دينار واحد . فاذا ضربناها في تسع مائة وثلاثين ، رجع الى الجواب الاول .

فان كانت المسئلة بحالها ، فأردنا أن نعرف كم ثمن تسعة ألف وثمان مائة واثنين وخمسين درهما ودانقين وخمسة أعشر ونصف وثلاث : ان شئنا عرفنا ثمن الدينار الواحد ، بمثل ما تقدم ذكره ، فيكون ثلاثة عشر درهما وعشيرا وربعا ، وقسمنا عليها التسعة ألف والثمان مائة والاثنين والخمسين الدرهم والدانقين والخمسة أعشر والنصف والثلاث ، فيخرج من القسم سبع مائة وستة وخمسين دينارا وثلاثة قراريط وحبة ، وهو ثمنه .

وان شئنا ضربنا ثمانية وثلاثين دينارا وخمسين في تسعة ألف وثمان مائة واثنين وخمسين وربع سدس وثمان تسع ، ونقسم ما اجتمع على خمس مائة فيرجع الى الجواب الاول .

وان شئنا قسمنا التسعة ألف والثمان مائة والاثنين والخمسين الدرهم والرابع والسدس والثمان على خمس مائة ، فيخرج من القسم تسعة عشر وأربعة دوانيق وعشيران وخمسة عشر وخمسة عشر وعشيرا ، فنضربها في ثمانية وثلاثين وخمسين ، فيرجع الى الجواب الاول .

نوع آخر من الصروف

[٢٥٧] والحاجة اليه شديدة في أنواع كثيرة من مسائل الصرف .
فان كانت معنا دنانير ، وأردنا أن نصرفها بدراهم صحاح أو غلة ،
نصفين ، على أن تكون الصحاح مساوية للغلة ، ضربنا الدنانير في واحد
من السعرين ، وقسمنا ما اجتمع على مجموعها ، فما خرج من القسم فهو
مقدار ما يصرف من السعر الآخر .

مثال ذلك : أنا أردنا أن نصرف سبعة وثمانين دينارا بدراهم ،
نصفين ، على أن يكون نصفها (٧٣) من صرف أربعة عشر درهما بدينار
ونصفها من صرف ستة عشر درهما :

ضربنا سبعة وثمانين في ستة عشر ، وهو أكثر السعرين ، فكان
ألفا وثلاثمائة واثنا وتسعون ، وقسمناها على ثلاثين ، التي هي
مجموع السعرين ، فخرج من القسم ستة وأربعون دينارا وثمانية
قراريط ، وهو مقدار ما يصرف من الدنانير بالصحاح ؛ والباقي من
الدنانير ، وهو أربعون دينارا واثنا عشر قيراطا ، هو مقدار ما يصرف
من الدنانير بالغلة .

وان شئنا ضربنا سبعة وثمانين في أربعة عشر ، وقسمناها على
ثلاثين ، فيخرج من القسم أربعون دينارا [٢٥٧ظ] واثنا عشر قيراطا .
وهو ما يصرف منه بالغلة .

فاذ صرفنا ستة وأربعين دينارا وثمانية قراريط بدراهم صحاح ،
كانت ستمائة وتسعة وأربعين درهما ، وثلاثة دوانيق وستة عشر .
فان صرفنا أربعين دينارا واثني عشر قيراطا بدراهم غلة ، كانت أيضا
ستمائة وتسعة وأربعين درهما وثلاثة دوانيق وستة عشر . فاذا جمعناها
كانت ألفا ومائتين وتسعة وتسعين درهما ودانق وعشرين . وهو
ثمان سبعة وثمانين دينارا نصفين .

وان شئنا نسبنا أحد الصرفين من مجموعهما ، وأخذنا بقسط تلك
النسبة من الدنانير ، فما حصل فهو مقدار ما يصرف من الدنانير من
السعر الآخر . ألا ترى أننا اذا نسبنا الستة عشر ، وهو أحد السعرين
من الثلاثين ، وهو مجموع السعرين ، كان ثلثا وخمسا ، فاذا أخذنا
ثلث وخمس السبعة والثمانين دينارا ، كان ذلك ستة وأربعين دينارا
وخمسين ، وهو ما يصرف منه بالصحاح . وكذلك اذا نسبنا الأربعة
عشر ، وهو السعر بالصحاح ، من الثلاثين ، وأخذنا بقسطه من السبعة
والثمانين ، فيكون ذلك مقدار [٢٥٨] ما يصرف من الدنانير بالغلة .

الباب الثاني

في صرف الورق بعضها ببعض

فان كانت قيمة الدينار أربعة عشر درهما صحاحا وستة عشر
درهما وثلث غلة ، وكان معنا أربع مائة وستة وسبعون درهما ونصف
صحاح وأردنا أن نعرف كم ثمنه غلة :

ان شئنا ضربنا أربع مائة وستة وسبعين ونصف ، في ستة عشر
وثلث ، فكان سبعة ألف وسبع مائة واثنين وثمانين درهما ونصفا
وثلثا ؛ وقسمناها على أربعة عشر ، فخرج من القسم خمس مائة وخمسة
وخمسون درهما وخمسة دوانيق ونصف غلة . وهو ثمن أربع مائة
وستة وسبعين درهما ونصف صحاح .

فان شئنا قسمنا أربع مائة وستة وسبعين درهما ونصفا على
أربعة عشر ، فخرج من القسم أربعة وثلاثون وربع سبع ، وهو دنانير ،
ثم ضربناها في ستة عشر وثلث ، فصار خمس مائة وخمسة وخمسين
درهما وثلثين وربعاً . وهو مثل الجواب الاول .

وجماعة من الصيارف يسلكون هذا الطريق في أمثال هذه المسائل :
وان شئنا أخذنا فضل ما بين الصرفين ، وهو درهماين وثلث ،
ونسبناها من أربعة عشر ، فكان سدسها ، وزدنا على أربع مائة وستة
وسبعين درهما ونصف : سدسها ، وهو تسعة [٢٥٨ظ] وسبعون درهما
ودانقان وخمسة عشر ، فيصير خمس مائة وخمسة وخمسين درهما
وخمسة دوانيق وخمسة عشر . وهو مثل الجواب الاول . وأكثر الناس
والصيارف يسلكون هذا الطريق في حساب أمثال هذه المسائل .

فان كانت الدراهم غلة وأردنا أن نعرف كم يكون ثمنها صحاحا :
ان شئنا ضربنا الأربعة عشر ، التي هي صرف الدينار ، في أربع مائة
وستة وسبعين ونصف ، فيكون ستة ألف وستة مائة واحد وسبعين
درهما ، وقسمناه على ستة عشر وثلث فيخرج من القسم أربع مائة
وثمانية دراهم ودانقان وخمسة أسباع عشر صحاح . وهو ثمن أربع
مائة وستة وسبعين درهما ونصف غلة .

وان شئنا قسمنا الأربعة مائة والستة والسبعين والنصف على ستة

عشر وثلث ، لتعرف ثمنها (أعني) قيمتها دنانير فيكون تسعة وعشرين دينارا وثلاث قراريط وحبّة وسبعي حبّة وستة أسباع سبع حبّة ، وضربناها في أربعة عشر ، فيصير أربع مائة وثمانية دراهم ودانقين وخمسة عشر وخمسة أسباع عشير ، صحاح ، وهو مثل الجواب الاول .
وان شئنا نسبنا فضل ما بين الصرفين ، وهو درهما وثلث ، من صرف الغلة ، [٢٥٩و] فكان سبعها ، نقصناه من أربع مائة وستة وسبعين ونصف ، وهو ثمانية وستون درهما وأربعة عشر وسبعيا عشر ، فيصير الباقي أربع مائة وثمانية دراهم وثلاثة أسباع درهم . وهو مثل الجواب الاول .

نوع آخر من الصروف

فان كان قيمة الدينار أربعة عشر درهما صحاحا ، وستة عشر درهما غلة ، وعلى المعامل أن يؤدي ألف درهم نصفين ، أدى ألف درهم من صرف خمسة عشر درهما دينارا ، وأردنا أن نعرف المقدار الذي يحتسب له ويثبت الدور فيه وهل قد أدى ما يجب عليه أو بقيت عليه بقية ، أو فضل له شيء :

فان شئنا جعلنا الالف الدرهم دنانير بالسعر الذي أدى ، واذا فعلنا ذلك كانت قيمته عينا ستة وستين دينارا وثلثين . ثم صرفنا تلك الدنانير بدراهم نصفين حسب ما قدمنا ذكره وشرحناه في الباب الذي قبل هذا . فيكون ثمن الغلة أحد وثلاثين دينارا وقيراطين وثلثي حبّة ؛ وتكون الدراهم الغلة أربع مائة وسبعة وتسعين درهما وأربعة دوانيق وستة عشر وثلثين ؛ ويكون ثمن الصحاح خمسة وثلاثين دينارا وأحد عشر قيراطا وثلث حبّة ، ويكون أيضا الدراهم الصحاح أربع مائة [٢٥٩ظ] وسبعة وتسعين درهما وأربعة دوانيق وستة عشر وثلثين . فاذا جمعنا الجميع كانت تسع مائة وخمسة وتسعين درهما وثلاثة دوانيق وثلاثة عشر وثلث ، وهو ما يحتسب له . وصار الباقي عليه من جملة الالف درهم أربعة دراهم ودانقين وستة عشر وثلثين .

وان شئنا صرفنا نصف الدراهم على الصرف الذي أدى ، فيكون ثلاثة وثلاثين دينارا وثلثا ، واسقطنا منها ثلث عشرها وزدنا عليها ثلث عشرها ، فيرجع الى الجواب الاول .

فان كان على معاملة من الخراج مال نصفين : النصف من صرف

أربعة عشر درهما دينارا والنصف من صرف ثمانية عشر درهما دينارا ؛ أدى ألف درهم من خمسة عشر درهما ؛ فأردنا أن نعرف كم يحسب له النصفين ، وهل يفضل له أو يحصل عليه ، أو هو كفاف : جعلنا الذي أداه وهي ألف درهم ، دنانير ، على الصرف الذي أدى فيكون ستة وستين دينارا وثلثين ؛ وناخذ نصفها ونصف ثمنها ، وهو نسبة أكثر السعيرين من الجملة ، فكان سبعة وثلاثين دينارا ونصفا ، وهي ثمن الدراهم الصحاح . ويبقى تسعة وعشرون دينارا وسدس ، وهو ثمن الدراهم الغلة . فاذا أضعفناها كانت ألفا وخمسمائة . وهو مقدار ما يحتسب [٢٦٠و] له . ويفضل له خمسون درهما على ما أدى من الصرفين جميعا .

فان أدى سبع مائة صحاحا ، وأردنا أن نعرف كم يحتسب له نصفين ، على أن الصحيح على أربعة عشر دينارا ، والغلة على ستة عشر دينارا : عرفنا ثمنها دنانير ، فكانت خمسين دينارا ، فكانه قال :

خمسين دينارا كم يكون ثمنها نصفين على الصرف المتقدم ذكره ؟
فاذا سلطنا فيها الطريقة التي قدمنا ذكرها ، كان الذي يصرف من هذه الدنانير بالصحاح : ستة وعشرين دينارا وثلثين ، والذي يصرف منها بالغلة ثلاثة وعشرين دينارا وثلث . فاذا صرفت الدنانير بالدراهم كان كل واحد من الغلة والصحاح ثلاثمائة وثلاثة وسبعين درهما ودانقين ، فيكون الذي يحتسب به سبع مائة وستة وأربعون درهما وأربعة دوانيق ، نصفين من الصرفين اللذين تقدم ذكرهما .

فان شئنا قسمنا السبع مائة على مجموع الصرفين ، وهو ثلاثون ، فيخرج من القسم ثلاثة وعشرون وثلث ، وهو من الغلة ، والصحاح مثله . فان كان الذي أدى سبع مائة درهم غلة ، قسمناها على مجموع الصرفين ، فيخرج من القسم ثلاثة وعشرون دينارا وثلث ، وهو ثمن الصحاح ، وهو ثلاثمائة وستة وعشرون درهما وثلثان ، والغلة مثله ، والذي يحتسب به له ستمائة وثلاثة وخمسون درهما وثلث .

نوع آخر من الصروف

[٢٦٠ظ] فان كان قيمة الدينار أربعة عشر درهما صحاحا ، وثمانية عشر درهما غلة ، وأردنا من الصرفين سبعة عشر درهما (٢٤) ، قسمنا فضل

ما بين سبعة عشر ، وهو المقدار الذي نريده ، وبين التسعير الأكثر ، على فضل ما بين السعيرين ، وهو أربعة ، فيخرج من القسم ربع دينار ، وهو ثمن الصحاح ، وما بقي من الدينار ، وهو نصف وربع دينار ، وهو ثمن الغلة ؛ فيكون الذي يصيبه من الصحاح ثلاثة دراهم ونصف ، والذي يصيبه من الغلة ثلاثة عشر درهما ونصف ، فإذا جمع ذلك كان سبعة عشر درهما من الصرفين جميعا .

فإن نسبنا فضل ما بين السبعة عشر والسعر الأقل ، وهو ثلاثة ، من فضل ما بين السعيرين ، وهو أربعة ، فيكون نصفاً وربعاً ، وهو ثمن الغلة .

فإن كانت دنانير كثيرة عرفنا ثمن الدينار الواحد ، وسلكنا فيها الطريقة التي ذكرناها .

وينبغي أن تكون الدراهم التي تطلب من الصرفين مثل باقي هذه المسئلة ؛ فإن سبعة عشر هو بين الأربعة عشر والثمانية عشر ، ومتى كان من غير هذا القبيل لم تصح المسئلة واستحالت .

فإن كانت قيمة الدينار أربعة عشر درهما صحاحاً وستة عشر درهما سهولة وثمانية عشر درهما غلة ، وأردنا من الجميع بدينار واحد سبعة عشر درهما (٢٥) :

جمعنا سعر الصحاح والسهولة ، فكان ثلاثين ، وأسقطناها من ضعف سعر الغلة ، وهو ستة وثلاثون [٢٦١] فيصير الباقي ستة ، نسبنا منه فضل ما بين السبعة عشر التي تطلب والثمانية عشر ، وهو واحد ، فكان سدس دينار ، فنقول أن ذلك يؤخذ من الصحاح ، وبمقداره يؤخذ من السهولة ، وبما بقي من الدينار ، وهو ثلث دينار ، يؤخذ من الغلة ؛ فيكون الصحاح درهمن ودانقين ، والسهولة درهمن وأربعة دانيق ، والغلة اثنا عشر درهما . فإذا جمع ذلك كان سبعة عشر درهما ، وهو مقدار ما تطلب من الاسعار الثلاثة .

وأمثال هذه المسئلة فيها طرق كثيرة وأجوبة ، لم نؤثر تطويل الكتاب يشرح ذلك فإنه بغير هذه الصناعة البق ، أعني صناعة الجبر والمقابلة .
إن شاء الله .

الباب الثالث

في معرفة أوزان العين والورق بعضها من بعض

قد بينا في المنزلة الثانية أن وزن الذهب مثل وزن الفضة ومثل ثلاثة أسباعه ؛ فإن وزن الفضة نصف وخمس وزن الذهب . فإن كان معنا دنانير وزنت بصنجات الفضة ، وأردنا أن نعلم كم وزنها بالمثاقيل :

إن شئنا أخذنا نصفها وخمسها ، فما كان فهو وزن الدنانير بالمثاقيل . وإن شئنا ضربنا ما حصل من وزنه بالفضة ، في سبعة ، وقسمناه على عشرة ، فما خرج من القسم فهو وزنه بالمثاقيل .

فإن كانت دراهم موزونة بالمثاقيل ، وأردنا أن نعرف وزنها بصنجات الفضة ، زدنا عليه ثلاثة [٢٦١] أسباعها ، أو ضربناها في عشرة ، وقسمناها على سبعة ، فما حصل فهو وزنها بصنجات الفضة .

مثال ذلك : أنا وزنا دنانير بصنجات الفضة ، فكانت أربع مائة وثمانين ، وأردنا أن نعلم كم يكون ذلك بالمثاقيل : أخذنا نصفها وخمسها ، فكان ثلاثمائة وستة وثلاثين ، وهو وزن الدنانير بالمثاقيل . وإن شئنا ضربنا الأربع مائة والثمانين في سبعة ، فكان ثلاثة الف وثلاثمائة وستين ، قسمناها على عشرة ، فخرج من القسم ثلاثمائة وستة وثلاثين ، وهو مثل الجواب الأول .

فإن كانت دراهم وزنت بالمثاقيل ، فكانت أربع مائة وثمانين مثقالاً ، وأردنا أن نعرف كم يكون ذلك بصنجات الفضة : زدنا عليها ثلاثة أسباعها وهو مائتان وخمسة وخمسة أسباع درهم ، فيصير ستمائة وخمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع . فإن شئنا ضربنا الأربع مائة والثمانين في عشرة ، فكان أربعة الف وثمانمائة درهم ، وقسمناها على سبعة ، فخرج من القسم ستمائة وخمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع درهم . وهو مثل الجواب الأول .

الباب الرابع

في اعطاء العساكر (أرزاقهم وجراياتهم)

ان أرزاق الجند مختلفة في البلاد ، وليس تجري على سنن واحد ، وهي بحسب ما يرى السلطان أن يرسمه ويثبتته في الدواوين ، فاذا أراد [٢٦٢و] الفارض أن يعرف ما يستحق جماعة منهم مختلفة الأرزاق ، لأشهر معلومة ، فينبغي أن يحبس الأسماء ويجعل من كان رزقه متساوياً جنساً واحداً ، ويضرب عددهم في مال شهر واحد ، فما اجتمع يضربه في عدد الأشهر ، فما حصل من الضرب فهو جملة ما تستحق تلك الطائفة من أرزاقهم في تلك المدة .

مثال ذلك : اذا أردنا أن نعرف ما يستحق مائتا نفس في مدة سبعة أشهر ، ورزق كل واحد منهم في الشهر مائة وعشرين درهماً : ان شئنا ضربنا المائتين في مائة وعشرين فيكون أربعة وعشرين ألف درهم ، وهي ما يستحقونه في شهر واحد ، ثم يضرب ذلك في سبعة ، فيكون مائة ألف وثمانية وستين ألف ، وهو مقدار ما يستحقونه في مدة سبعة أشهر . وان شئنا ضربنا المائتين في سبعة ، فيكون ألفاً وأربع مائة ، ثم نضربها في مائة وعشرين ، فيرجع الى الجواب الأول . وان شئنا ضربنا المائة والعشرين في سبعة ثم ضربناها في المائتين ، فان ذلك يرجع الى جواب واحد .

فان كان المائتا نفس بارزاق مختلفة ، وكان منهم ثلاثون نفساً رزق كل واحد في الشهر خمس مائة درهم ، وأربعون رزق كل واحد منهم في الشهر ثلاثمائة درهم ، والباقيون رزق كل واحد منهم ثمانون درهماً ، وأردنا أن نعرف [٢٦٢ظ] ما يستحقونه في مدة أحد عشر شهراً : ضربنا رزق كل جنس منهم في عددهم وجمعناه ، ثم نضرب ذلك في أحد عشر : فاذا ضربنا الثلاثين في خمس مائة كان خمسة عشر ألفاً ، فاذا ضربنا الأربعين في ثلاثمائة كان اثني عشر ألفاً ، فاذا ضربنا المائة والثلاثين الباقية في ثمانية كان عشرة الف وأربع مائة ، فاذا جمعناها كلها كانت سبعة وثلاثين ألفاً وأربع مائة ودرهم . وذلك ما يستحقونه في شهر واحد . فاذا أردنا أن نعرف ما يستحقونه في مدة أحد عشر شهراً ، ضربناها في أحد عشر ، فكانت أربع مائة الف وأحد عشر الف وأربع مائة . وهو مقدار ما يستحقونه في أحد عشر شهراً .

فاذا أردنا أن نعرف ما يستحق كل نفر منهم على انفراد : ضربنا ما

اجتمع من ضرب عدد الرجال في أرزاقهم ، في كل نفر ، في أحد عشر ، فيكون الذي يستحق الثلاثون نفساً في مدة أحد عشر شهراً مائة الف وخمسة وستين ألفاً ، والذي يستحق الأربعون نفساً في هذه المدة مائة الف واثنتين وثمانين ألفاً ، والذي يستحق المائة والثلاثون نفساً في المدة مائة وأربعة عشر ألفاً وأربع مائة .

واذا أردنا أن نعرف ما يستحقونه في يوم واحد أخذنا ثلث عشر استحقاقهم في شهر ، وهو سبعة وثلاثون ألفاً وأربع مائة ، فيكون ألفاً ومائتين وستة وأربعين (وثلاثين) . وهو مقدار ما يستحقونه في يوم واحد . [٢٦٣و] وعلى هذا يجري أمر أرزاق الجند .

فان كان من جملة المائتي نفس : ثلاثين منهم في اليوم خمسون رطلاً خبزاً ، جراية ، وجراية أربعين منهم ثلاثون رطلاً ، وجراية الباقيين ، وعدتهم مائة وثلاثون نفساً ، ثمانية أرطال ، وأردنا أن نعرف ما يستحقونه لشهر : كان الطريق الى ذلك مثل الطريق التي سلكتها في باب الرزق ، فيكون الذي يستحقونه في كل يوم ثلاثة الف وسبع مائة وأربعين رطلاً . وذلك انا ضربنا ثلاثين في خمسة فكان ألفاً وخمس مائة رطل ، وهو ما يستحقه الثلاثون النفر في يوم واحد ، وضربنا الأربعين في ثلاثين في ثمانية فكان ألفاً وأربعين رطلاً ، وهو ما يستحقونه الأربعون النفر في يوم واحد ، وضربنا المائة والثلاثين في ثمانية فكان ألفاً وأربعين رطلاً ، وهو ما يستحقه المائة والثلاثون النفر في يوم واحد ؛ وذلك ثلاثة الف وسبع مائة وأربعون رطلاً ، اذا جمعت .

فاذا أردنا أن نعرف ما يستحقونه لشهر واحد : ضربنا ذلك في ثلاثين ، ان كانت الشهور تجري على الفارسية ، فكان مائة الف واثني عشر ألفاً ومائتين ، وهو ما يستحقونه في شهر واحد فارسي . فان كانت الشهور هلالية ، ضربناها في تسعة وعشرين ونصف ، فكان مائة ألف وعشرة آلاف وثلاثمائة [٢٦٣ظ] × وثلاثين رطلاً ، وهو ما يستحقونه في شهر واحد هلالياً . فان أردنا أن نعرف ما يستحقونه في سبعة أشهر ، ضربنا ما يستحقونه في شهر واحد : في سبعة ، فيكون استحقاقهم في سبعة أشهر فارسية سبع مائة وخمسة وثمانين ألفاً وأربع مائة رطل ؛ وفي سبعة أشهر هلالية سبع مائة واثنتين وسبعين ألفاً وثلاثمائة وعشرة × × . على هذا القياس ينبغي أن تكون جميع أنواع هذا الحساب .

× في الاصل : وتسعة وثلاثين .

× × في الاصل : وثلاثة وسبعين ، وهذا يتفق مع القيمة المخطوءة التي أعطيت للاستحقاق الشهري .

الباب الخامس

في حساب العلوقة

هذا الباب يشبه الباب الذي تقدم ذكره ، وذلك أن علوفة الدواب هي أيضا نوع من الجرايات . الا أنها لا تختلف كاختلاف الجرايات . فان أكثر الدواب تكون علوفتها متساوية . فان اختلف فينبغي أن يعتمد على الباب الذي ذكرناه في الجرايات .

فاذا كان مائتا رأس دواب قضيم كل واحد منها في اليوم مكوك شعيرا ، فاردنا أن نعلم قضيمها لثلاثة أشهر فارسية : ضربنا المائتين في تسعين ، وهي أيام ثلاثة أشهر ، فكان ثمانية عشر الفا ، وأخذنا من كل أربع مائة وثمانين : كرا [٢٦٤] فكان سبعة وثلاثين كرا وثلاثين قفيزا ، وهو مقدار ما تعتلفه في ثلاثة أشهر .

فان كانت الشهور هلالية ، ضربنا المائتين في ثلاثة ، فصار ستمائة ، ثم ضربناها في تسعة وعشرين ونصف ، فصار سبعة عشر الفا وسبع مائة ، قسمناها على أربع مائة وثمانين فخرج من القسم ستة وثلاثون كرا واثان وخمسون قفيزا ونصف فان اردنا أن نعرف علوفتها لشهر واحد ، ضربنا عدد الرؤوس في ثلاثين ، ان كان شهرا فارسي .

فان كانت المائتا رأس قضيمها في الشهر اثنا عشر كرا ، وأردنا أن نعرف قضيم كل رأس من الدواب في كل يوم : قسمنا اثنا عشر كرا على مائتين فيخرج من القسم ثلاثة أقفزة وأربعة مكاليك وكيلجتان وربع وثمان وخمس ثمن . وذلك قضيم دابة واحدة في شهر . وهو ثلاثة أقفزة وستة أعشر . ثم نقسم على ثلاثين ، ان كانت الشهور فارسية ، فيكون قضيم دابة واحدة في يوم واحد عشيرا وخمسا . وان كانت الشهور هلالية ، قسمناها على تسعة وعشرين ونصف ، فيخرج من القسم كيلجتان وسبعة اثمان وخمس وعشر ثمن ، بالتقريب .

[٢٦٤] نوع آخر من الحساب

فان كان عشرة رؤوس * قضيمها في الشهر أربعون قفيزا ، وأردنا أن نعرف قضيم ثلاثة رؤوس منها في الشهر : ضربنا الثلاثة في الأربعين ،

* لعل المقصود : خمس وثمان وعشر ثمن بالتقريب .

* * المقصود جمع القلة لكلمة رأس ، والناسخ يكتبها اربس وارس .

فكان مائة وعشرين ، وقسمناها على عشرة ، فخرج من القسم اثنا عشر قفيزا ، وذلك قضيم ثلاثة رؤوس في الشهر .

نوع آخر

فان كان عشرة رؤوس قضيمها في الشهر أربعين قفيزا وأردنا أن نعرف قضيم سبعة رؤوس في تسعة أيام : ضربنا العشرة في ثلاثين ، التي هي عدد أيام الشهر ، فكان ثلاثمائة وحفظناه ، ثم ضربنا السبعة في تسعة فكان ثلاثة وستين ، ثم ضربناها في أربعين فكان الفين وخمس مائة وعشرين ؛ وقسمناه على ما حفظناه ، فكان ثمانية أقفزة وأربعة أعشر . وذلك علوفة سبعة رؤوس في تسعة أيام .

نوع آخر

فان كان عشرة رؤوس قضيمها في الشهر أربعون قفيزا ، أطلقنا على سبيل التعليف خمسة رؤوس (في أرض) فيها أربعة أقفزة ، فاردنا أن نعرف لكم يوم يكون ذلك لها : ضربنا العشرة في ثلاثين ، فكان ثلاثمائة ، ثم ضربناها في أربعة أقفزة ، فكان الفا ومائتين ، وحفظناها ؛ ثم ضربنا الخمسة في الأربعين فكان مائتين [٢٦٥] ، وقسمنا عليها ما حفظناه ، فخرج من القسم ستة ، وهي الأيام التي تعلق فيها الخمسة رؤوس أربعة أقفزة .

نوع آخر

فان كان عشرة رؤوس قضيمها في الشهر أربعون قفيزا . استلف أربعة أقفزة * لقضيم ستة أيام ، وأردنا أن نعرف لكم رأس يكون ذلك : ضربنا العشرة في عدد أيام الشهر ، فكان ثلاثمائة ، ثم ضربناه في الأربعة الأقفزة ، فكان الفا ومائتين ، وحفظناه ؛ ثم ضربنا الستة في الأربعين فكان مائتين وأربعين ، وقسمنا عليه الألف والمائتين ، فخرج من القسم خمسة ، وهي عدد الدواب التي استلف لها الأربعة الأقفزة .

وعلى هذا يجب أن تكون جميع أنواع هذا الحساب .

* في الاصل : قفيزان .

في حساب المآصير * والجواز

المواضع المرتبة لأصحاب السلطان الموكلين بالطرق وجباية حق الاجتياز تسمى بالسواد المآصير ، وتسمى المراكز أيضا ، والتفتيش الذي يتولاه أصحاب (كلمتان أو ثلاث) والرسوم في ذلك أيضا مختلفة في سائر النواحي وذلك حسب ما يراه السلطان ويرسمه فمنها ما يأخذ السلطان من جميع ما يجتاز بالمراكز جزءا مثل الأعشار [٢٦٥ظ] التي بالبصرة وعمان سواحل البحر الى نواحي الهند ؛ ومنها ما يكون المرتسم قد جرى بأنه يؤخذ من كل شيء من البر وغيره من الأمتعة ، شيء معلوم من الدراهم ، مختلفة المقدار على قدر المتاع . ومنها ما يكون الرسم قد جرى ان يؤخذ من كل حمل درهم واحد من غير فكر في خسة المتاع ورفعته .

فان كان المعتبر على المجتاز من كل حمل أربعون درهما ، وورد المآصير مائتا حمل ، ضربنا المائتين في أربعين ، فكان ثمانية الف وهو مبلغ معتبرها (؟) فان كان من جملة المائتي حمل : ثلاثون حملا طيبا ، وأربعون حملا برا ، ومائة وأربعون حملا سقطا ، وكان الرسم أن يؤخذ من الطيب ، من كل حمل خمسون درهما ، ومن البر من كل حمل أربعون درهما ، ومن السقط من كل حمل خمسة دراهم ، وأردنا أن نعرف ما يلزم المائتي حمل : ضربنا (ما ذكر ؟) من الاحمال في ما يجبي عليها ، وجمعناها فكان ما يلزم الطيب الف وخمس مائة درهم ، والذي يلزم البر الف وستمائة درهم ، والذي يلزم السقط خمس مائة وستين * درهما (٧٦) .

[٣٠١] نسبنا الستة والعشرين من الخمسة والأربعين ، وأخذنا بقسطها من الستين ، فيرجع الى الجواب الأول .

* يكتبها الناسخ هنا المآصير .

* * هكذا في الأصل والصحيح سبعمائة درهم . وهنا تنتهي الورقة ٢٦٥ والأوراق التالية تختلف نوعا وخطا وهي تبدأ من أواخر الباب الثاني في المنزلة السابعة . وهي غير مرقمة وستبدأ ترقيمها بالرقم ٣٠١ .

فان أردنا أن نعرف كم يكون ثمن احدى وعشرين رطلا ونصف ، ضربنا الأحد والعشرين والنصف في خمسة وأربعين ، فيكون تسع مائة وسبعة وستين ونصفا ، وقسمناه على ستين ، فيخرج من القسم ، ستة عشر درهما وثمانين . وهو ثمن أحد وعشرين رطلا ونصف .

وان شئنا نسبنا الخمسة والأربعين من الستين فكان نصفها وربعها ، وأخذنا نصف وربع الأحد والعشرين والنصف ، فيرجع الجواب الأول . وان شئنا نسبنا الأحد والعشرين والنصف من الستين ، فكان ثلثها وربع عشرها ، فناخذ ثلث الخمسة والأربعين ، وربع عشرها ، فيكون مثل الجواب الأول .

وان كان فوق الدبس بأربعة وثمانين درهما وأردنا أن نعرف ثمن أربعة وعشرين رطلا ، أو أردنا أن نعرف ما يصيبنا بخمسة وثلاثين درهما ، كان العمل في ذلك ، وفي المسائل التي ذكرناها ، سواء . وكذلك الأمر في القامين والوزنات وجرار الزيت وليس [٣٠١ظ] يجب أن نطول الكتاب بمثل هذه الأبواب ، فان من وقف على بعض ما ذكرناه تسهل عليه هذه الأمور كلها ، ان شاء الله .

الباب الثالث

في حساب الأجراء

فان كان أجير اجرتة في الشهر أربعة وخمسين درهما ، وأردنا أن نعرف ما يصيبه لسبعة أشهر : ضربنا السبعة في أربعة وخمسين فكان ثلاثمائة وثمانية وسبعين درهما ، وهو ما يستحقه في مدة سبعة أشهر .

فان أردنا أن نعرف ما يصيبه في أحد وعشرين يوما ، ضربنا الأحد والعشرين في أربعة وخمسين ، فكان ألفا ومائة وأربعة وثلاثين ، وقسمناه على ثلاثين ، ان كانت الشهور فارسية ، فيخرج من القسم سبعة وثلاثون وأربعة أخماس ، وهو ما يصيب الاجير في أحد وعشرين يوما ، فان كانت الشهور هلالية ، قسمناه على تسعة وعشرين ونصف ، فيخرج من القسم ثمانية وثلاثون ودانقان وخمس حبات وسدس حبة ، بالتقريب . فان شئنا نسبنا الأحد والعشرين من ثلاثين ، فكان نصفًا وخمسا ، وأخذنا نصف وخمس الأربعة والخمسين ، فكان [٣٠٢] سبعة وثلاثين وأربعة أخماس ، وهو مثل الجواب الأول . وان شئنا قسمنا الأربعة والخمسين على ثلاثين ، فيخرج من القسم واحد وأربعة أخماس ، ضربناها في أحد وعشرين ، فيرجع الى الجواب الأول .

فان أسلفنا الاجير أربعة وثمانين درهما وأردنا أن نعلم ما يجب عليه أن يعمل ، ضربنا الأربعة والثمانين في الثلاثين فكان الفين وخمس مائة وعشرين ، قسمناه على أربعة وخمسين ، فيخرج من القسم ستة وأربعون وثلثان ، وهو شهر وستة عشر يوما وثلثان ، وهو مقدار ما يجب على الاجير أن يعمل بما أسلف له .

وان شئنا قسمنا أربعة وثمانين على أربعة وخمسين ، فيخرج من القسم واحد وخمسة أسباع ، ضربناها في ثلاثين ، فيصير ستة وأربعون وثلثين . فان شئنا نسبنا الثلاثين من أربعة وخمسين ، فكان خمسة أسباع ، أخذنا خمسة أسباع أربعة وثمانين ، فكان مثل الجواب الأول .

نوع آخر من حساب الأجراء

فان عمل تسعة أيام [٣٠٢ظ] وثلث ، بعشرة دراهم ونصف ، وأردنا أن نعلم كم تكون اجرتة في الشهر : ضربنا العشرة والنصف في ثلاثين ، فكان

ثلاثمائة وخمسة عشر ، وقسمناه على ما عمل ، وهو تسعة أيام وثلث ، فيخرج من القسم ثلاثة وثلاثون ونصف وربع ، وهو اجرتة في الشهر .

وان شئنا قسمنا العشرة والنصف على تسعة وثلث ، فيخرج من القسم واحد وثلث ، ضربناها في الثلاثين ، فيصير ثلاثة وثلاثين ونصفا وربعًا . وهو مثل الجواب الأول .

نوع آخر من حساب الأجراء

فان عمل سبعة عشر يوما ونصف ، بثلاثة عشر درهما وثلث ، وأسلفناه مائة وأحد عشر درهما ، وأردنا أن نعرف ما يجب عليه أن يعمل : ضربنا المائة والأحد عشر في سبعة عشر ونصف ، فكان ألف وتسع مائة واثنين وأربعين ونصفا ، وقسمناه على ثلاثة عشر وثلث ، فيخرج من القسم مائة وخمسة وأربعون ونصف وثلث ، وهي الايام التي يجب عليه أن يعمل .

فان أردنا أن نعلم كم اجرتة في الشهر : ضربنا الثلاثة عشر والثلث [٣٠٣] في ثلاثين ، فيكون أربع مائة ، ونقسمه على سبعة عشر ونصف ، فيخرج من القسم اثنان وعشرون درهما وستة أسباع درهم وهو اجرتة في الشهر .

فان عمل بعد سبعة عشر يوما ونصف ، اثنين وعشرين يوما وربع ، وأردنا أن نعرف ما يصيبه في مدة تلك الايام : ضربنا ثلاثة عشر وثلث في اثنين وعشرين وربع فيكون مائتين وستة وتسعين درهما وثلثين ، وقسمناه على سبعة عشر ونصف فيخرج من القسم ستة عشر وستة أسباع وثلثا سبع درهم . وهو ما يستحقه بما عمل .

وكذلك تحسب هذه المسائل بالقسمة والنسبة .

نوع آخر من حساب الأجراء

فان كان أجيران اجرة أحدهما في الشهر أربعة عشر درهما ، واجرة الآخر ثمانية عشر درهما ، عملا الشهر بينهما فخرج اجرتها سواء : ضربنا احدي الاجرتين في أيام الشهر وقسمنا ما اجتمع على مجموعهما ، فما خرج من القسم فهو ما عمل الآخر : فكانا ضربنا الأربعة عشر في ثلاثين ،

فكان أربع مائة وعشرين ، وقسمته على مجموع الأجرتين ، وهو اثنان وثلاثون ، فيخرج من القسم ثلاثة عشر وثلاث ؛ وهو عدد الايام التي عمل الاجير الآخر .

فان شئنا نسبنا أحد الأجرين من مجموعهما [٣٠٣ظ] وأخذنا بقسطه من أيام الشهر ، فيكون ما عمل ذلك الاجير . الا ترى انا اذا نسبنا الثمانية عشر من الأثنين والثلاثين كان نصفاً ونصف ثمن ، فاذا أخذنا نصف الثلاثين ونصف ثمنها ، كان ذلك ستة عشر يوماً ونصفاً وربعاً وثمناً ، وهو ما عمل صاحب اجرة الثمانية عشر ؟

فان كان ثلاثة اجراء ، اجرة أحدهم في الشهر اثنا عشر درهما واجرة الآخر خمسة عشر درهما واجرة الثالث عشرين درهما ، عملوا جميعا الشهر بينهم فخرجوا بأجرة سواء ، وأردنا ان نعلم ما عمل كل واحد منهم من أيام الشهر :

قسمنا الثلاثين على كل واحد من الاجراء ، فخرج من قسمته على اثني عشر : اثنان ونصف ، ومن قسمته على خمسة عشر : اثنان ، ومن قسمته على عشرين : واحد ونصف ، ثم جمعناها فكانت ستة ، وقسمناها على الثلاثين ، فخرج من القسم خمسة ، وهو اجرة كل واحد منهم . وقسمناه على الثلاثين ، فما خرج من القسم هو ما عمل صاحب تلك الاجرة من أيام الشهر : فيكون الذي عمل صاحب الاثني عشر درهما : اثنا عشر يوماً ونصفاً ، وأخذ في تلك الايام بحساب اثنا عشر درهما في الشهر : خمسة دراهم . والذي عمل صاحب الخمسة عشر درهما : عشرة أيام ، واجرته في تلك [٣٠٤] المدة ، حساب خمسة عشر درهما ، أيضاً خمسة دراهم ، والذي عمل صاحب العشرين : باقي الشهر ، وهو سبعة أيام ونصف ، بأجرته ، حساب عشرين درهما في الشهر ، خمسة دراهم .

وعلى هذا ينبغي أن يكون حساب ما يكون هذا الجنس منه .

نوع آخر من حساب الأجراء

فان كان لرجل مملوك ، وكان عليه لمولاه في كل شهر خمسة وعشرون درهما ، وأجرته في كل شهر ، مع سائر الناس ، خمسة وأربعون درهما . فاستعمله مولاه ، على أن يحتسب له من أجرته ما عليه ، ويعطيه الباقي

من أجرته ، (فكان) يعمل بعض الشهر ويبطل في بعض ، فخرج عند المحاسبة بالكفاف : لا شيء له ولا شيء عليه . وأردنا أن نعلم ما عمل من الشهر وما بطل : جمعنا الاجرتين ، فكان سبعين ، وحفظناه ، ثم ضربنا إحدى الاجرتين ، أعني اما ما له واما ما عليه ، في أيام الشهر ، وقسمناه على ما حفظناه ، فما خرج من القسم فهو ما عمل أو ما بطل :

فاذا ضربنا ما عليه ، وهو خمسة وعشرون ، في ثلاثين ، كان سبع مائة وخمسين ، فاذا قسمناه على سبعين ، كان عشرة وخمسة أسابيع [٣٠٤ظ] وهو مقدار ما عمل من أيام الشهر . فان ضربنا ما له في الشهر ، وهو خمسة وأربعون ، في ثلاثين ، كان الفا وثلاثمائة وخمسين ، فاذا قسمناه على سبعين ، كان تسعة عشر وسبعين ، وهو مقدار ما بطل من أيام الشهر . وتكون أجرته في مدة ما عمل ، حساب خمسة وأربعين في الشهر ، ستة عشر درهما ونصف سبع . والذي عليه ، حساب خمسة وعشرين في الشهر ، في تسعة عشر يوماً وسبعين : ستة عشر درهما ونصف سبع ، فقد خرج كفافاً ، لا له ولا عليه .

فان عمل أياما وبطل أياما ، وكانت أيام البطالة مساوية لأيام الشهر أو مخالفة له ، وأردنا أن نعلم مدة العمل والبطالة ، جعلنا عدد الأيام التي عملها مساويا لما يجب عليه ، وجعلنا الأيام التي تبطل مساويا لما عمل ، فيكون الذي عمل خمسة وعشرين يوماً ، والذي تبطل خمسة وأربعين يوماً ، ويستحق في مدة خمسة وعشرين يوماً ، وهي أيام العمل ، سبعة وثلاثين درهما ونصفاً ، ويلزمه في مدة خمسة وأربعين يوماً ، وهي الأيام التي تبطل ، أيضاً سبعة وثلاثون درهما ونصف . فقد خرج أيضاً بالكفاف .

فان عمل بعض الشهر وتبطل في بعضه ، وفضل له عند المحاسبة عشرة دراهم ، وأردنا [٣٠٥] أن نعلم ما عمل في الشهر وما تبطل منه ، زدنا العشرة الدراهم على ما عليه في كل شهر ، وهو خمسة وعشرون ، فيصير خمسة وثلاثين درهما ، ضربناها في ثلاثين ، فكان الفا وخمسين درهما ، قسمناها على سبعين ، مجموع الأجرين ، فخرج من القسم خمسة عشر يوماً ، وهو مقدار ما عمل من الشهر والذي تبطل منه خمسة عشر يوماً . والذي يستحق في مدة خمسة عشر يوماً ، حساب الشهر خمسة وأربعين درهما ، اثنان وعشرون درهما (ونصف) ؛ والذي عليه في خمسة

عشر يوما ، حساب الشهر خمسة وعشرين ، اثنا عشر درهما ونصف ؛
وتفاضلها عشرة دراهم ، وهو الذي فضل له .

فان عمل وخرج عليه وقت المحاسبة عشرة دراهم ، وأردنا أن نعلم
ما عمل وما بطل ، زدنا على اجرة العمل عشرة دراهم ، فصار خمسة
وخمسين درهما ، وضربناه في ثلاثين فكان الفا وستمائة وخمسين ،
وقسمناه على مجموع الأجرين ، وهي سبعون درهما ، فيخرج من القسم
ثلاثة وعشرون يوما وأربعة أسابيع يوم ، وهي المدة التي بطل فيها .
ويكون الايام التي عمل فيها [٣٠٥ظ] من الشهر : سبعة أيام وثلاثة أسابيع
يوم . ويستحق في هذه الايام ، حساب خمسة وأربعين درهما في الشهر ،
تسع دراهم ونصف وسبع ؛ والذي يلزمه في أيام البطالة ، حساب خمسة
وعشرين درهما في الشهر ، تسعة عشرة درهما ونصف وسبع . وتفاضلها
عشرة دراهم ، وهو الذي فضل عليه .

نوع آخر من حساب الأجراء

فان وافق الأجير على أن يعطى في كل شهر عشرة دراهم وثوب مجهول
الثمن ، عمل ستة أيام ، استحق الثوب ، وأردنا أن نعلم ثمن الثوب :
قسمنا أيام الشهر وهو ثلاثون ، على ما عمل ، وهو ستة ، فخرج من
القسمة خمسة ، اسقطنا منها عدد الثوب ، وهو واحد ، وقسمناه على ما
بقي ، وهو العشرة الدراهم ، فخرج من القسم درهما ونصف ، وهو
ثمن الثوب ، واجرته اثنا عشر درهما ونصف في الشهر .

فان أخذ الثوب ورد عشرين درهما ، وأردنا أن نعلم ثمن الثوب ،
قسمنا الثلاثين على ما عمل ، وهو ستة أيام ، فخرج من القسم خمسة ،
اسقطنا منه عدد الثوب ، وهو واحد ، وحفظناه ، ثم زدنا العشرين على
خمس العشرة ، وهو درهما [٣٠٦و] لأن الستة أيام من أيام الشهر
خمس ، فصار اثنين وعشرين ، قسمناه على ما حفظناه ، وهو أربعة ،
فخرج من القسم خمسة ونصف ، ضربناه في الخمسة ، فكان سبعة
وعشرين ونصفا ، وهو ثمن الثوب . واجرته في الشهر سبعة وثلاثون
درهما ونصف . ويستحق على مدة ستة أيام سبعة دراهم ونصفا ، فإذا
أخذ الثوب ، وثمنه سبعة وعشرون درهما ونصف ، فضل عليه عشرون
درهما .

فان أخذ الثوب ونصف درهم ، وأردنا أن نعلم ثمن الثوب ، كان

العمل في هذه المسئلة والمسئلة التي تقدمت سواء ، الا في موضع واحد ،
وهو أن نسقط ما أخذ مع الثوب من خمس العشرة ، بدل ما زدنا عليه ،
فيكون ثمن الثوب درهما وخمسة دوايق وحبتين ، فأجرته في الشهر
أحد عشر درهما وخمسة دوايق وحبتان ، ويستحق في ستة أيام درهمن
ودانقين وحبتين ، وقد أخذ الثوب وثمانية دراهم وخمسة دوايق وحبتين ،
وبقي له نصف درهم .

فان كان أجرته في الشهر عشرة دراهم وثلاثة أنواب مختلفة الثمن ،
فعمل خمسة أيام واستحق الثوب الأول ، وعمل ستة أيام فاستحق الثوب
الأوسط ، وعمل سبعة أيام فاستحق الثوب الآخر ، وأردنا أن نعلم
ثمن كل ثوب واجرته في الشهر [٣٠٦ظ] جمعنا الايام التي عمل ، فكان
ثمانية عشر يوما ، واسقطناها من أيام الشهر ، فبقي اثنا عشر وحفظناه ،
ثم ضربنا أيام كل ثوب في العشرة الدراهم وقسمناه على ما حفظناه ، فما
خرج من القسم فهو ثمن ذلك الثوب :

فاذا ضربنا الخمسة الايام في عشرة كان خمسين ، فاذا قسمناه على
اثنى عشر كان الخارج من القسم أربعة دراهم ودانق ، وهو ثمن الثوب
(الأول) . فاذا ضربنا الستة في عشرة وقسمناه على اثنى عشر كان خمسة
دراهم ودانق ، وهو ثمن الثوب المرتفع .

فاذا جمع اثمان الثياب كانت خمسة عشر درهما ، فاذا زيد عليها
العشرة الدراهم بلغ خمسة وعشرين درهما . وهو أجرته في الشهر .

نوع آخر من حساب الأجراء

فان كان أجرته في الشهر خمسين درهما ، وعمل أياما فكانت الايام
التي عمل ، مع أجرته ، عشرين ، وأردنا أن نعلم مدة ما عمل وما يستحق
في تلك المدة : قسمنا الخمسين على أيام الشهر فخرج من القسم واحد
وثلاثان ، زدنا عليه واحدا أبدا ، فصار اثنين وثلاثين ، قسمنا عليه العشرين
[٣٠٧و] ، فخرج من القسم سبعة ونصف ، وهي الايام التي عمل .
ويستحق في هذه الايام ، حساب خمسين درهما في الشهر ، اثنا عشر
درهما ونصف . فاذا جمع الايام التي عمل مع ما يستحق من أجرته في
تلك الايام ، كان ذلك عشرين .

وعلى هذا ينبغي أن تحسب جميع أنواعه ، ان شاء الله .

* في الاصل الرابع . ولعلها الاربع ، فهو يسميه فيما بعد المرتفع .

الباب الرابع

في حساب الطرز والاستعمال

ان الاستعمال اما أن يكون مذارعة أو موازنة أو عددا . فان كان ذلك مذارعة ، فينبغي أن يعمل أولا في تكسيه ، كما قد بينا في مساحة السطوح في المنزلة الثالثة . فاذا حصلت المساحة ، حينئذ نعمل في أمر حسابها على ما نذكره ، ان شاء الله .

وأما الوزن والعدد فالأمر فيه كما قدمناه في حساب الأبطال والأواق ، لا فرق بينهما .

فالذراع التي يتعامل بها في حساب الاستعمال هي الذراع السودا ، وهي أربعة وعشرون أصبعا . ويحتاج أن يتحقق أمر الضرب والقسمة فيه : فيكون ضرب الأذرع في الأذرع : أذرع مكسرة ؛ وضربه في الأصابع : [٣٠٧ظ] كل واحد منها أربعة وعشرين أصبعا مكسرة ؛ وضرب الأصابع في الأصابع : أصابع مكسرة . فيكون الذراع الواحدة المكسرة خمس مائة وستة وسبعين * أصبعا . وتنسب انصافها وأثلاثها وأرباعها ، (وغيرها) من الكسور ، منها حسب ما قدمنا ذكره في المنزلة الثالثة ان شاء الله .

فان استعمل ثوب عند الصانع بمذارعة ، على أن يكون عشرة أذرع مكسرة ، باثنين وسبعين درهما ، وعمل ثوبا طوله اثنان وعشرون ذراعا في عرض خمسة أشبار ، على أن يكون الشبر نصف الذراع ، وأردنا أن نعلم ما يستحق من الأجرة :

ضربنا الاثنين والعشرين ، الطول ، في اثنين ونصف ، العرض ، فيكون خمسا وخمسين ذراعا مكسرة ، وهو الذي عمل في الثوب . ثم ضربنا الخمسة والخمسين في اثنين وسبعين ، فكان ثلاثة الف وتسع مائة وستين ، وقسمناه على عشرة فخرج من القسم ثلاثمائة وستة وتسعون درهما . وهو ما يستحق بعمله للثوب * * .

فان استعمل على أن يعمل الثوب عشر أذرع طولا في ثلاث أذرع عرضا [٣٠٨ظ] باثنين وسبعين درهما ، فعمل ثماني أذرع وأربع أصابع طولا في

* في الأصل : وأربعة وعشرين .

* * أخطأ الناس كثيرا في هذه الأعداد .

عرض ذراعين وثمانين عشرة أصبعا ، وأردنا أن نعرف ما يستحقه بعمله : ضربنا العشرة في الثلاثة فيكون ثلاثين ، وهو ما كان يجب أن يعمل حتى يستحق اثنين وسبعين درهما . ثم ضربنا ثمانية وأربعة أصابع في ذراعين وثمانية عشر أصبعا ، فكان اثنين وعشرين ذراعا مكسرة ومائتين وأربعة وستين أصبعا مكسرة ، وهو ثلث وثمان ذراع مكسرة ، وهو الذي عمله .

فاذا أردنا أن نعلم ما يستحقه بعمله : ضربنا اثنين وعشرين وثلثا وثمانين في اثنين وسبعين فكان ألفا وستمائة وسبعة عشر فقسمناه على ثلاثين فخرج من القسم ثلاثة وخمسون وخمسة دوانيق وثلث حبات وخمس ، وهو ما يستحقه بعمله .

نوع آخر من الاستعمال

فان عمل من بساط طوله أربعون ذراعا في عرض خمسة عشر ذراعا ، ثلاثين ذراعا طولا في عرض عشرة أذرع ، باثنين وسبعين درهما ، فأردنا أن نعلم كم يستحق لعمل البساط كله × [٣٠٨ظ] فان عمل منه ثمانية عشر ذراعا في سبع أذرع ، رجع الى المسئلة التي قبل هذه .

فان كان اجرة ثوب طوله أربعون ذراعا ، في عرض ذراعين ونصف ، اثنين وسبعين درهما ، واسلفناه خمسين درهما ، وأردنا أن نعرف ما يجب أن يعمل : ضربنا تكسير الثوب ، وهو مائة ذراع ، في الخمسين ، فكان خمسة الف ، وقسمناه على اثنين وسبعين ، فكان تسعة وستين ذراعا وثلثا وتسع ذراع مكسرة . وهو ما يجب أن يعمل .

فان كان ستة عشر ذراعا في ست أذرع بثلاثين درهما ، واسلف مائتي درهم وأردنا أن نعلم ما يجب عليه أن يعمل : ضربنا ستة عشر في ستة ، فكان ستة وتسعين ، وضربناه في المائتين ، فكان تسعة عشر ألفا ومائتين ، قسمناه على ثلاثين فيخرج من القسم ستمائة وأربعون . وهو تكسير ما يجب عليه أن يعمل بالمائتي درهم .

وكما تقدم في أنواع الحساب نعمل في هذه المسائل بالنسبة والقسمة ، ان شاء الله .

* يبدو أن الناسخ سها من نقل عدد من الأسطر .

نوع آخر من الاستعمال

فان كان ثوب طوله ثلاثين ذراعا في عرض ثلاثة أذرع ونصف ، دخل فيه عشرون رطلا [٣٠٩] ابريسم ، وأردنا أن نعلم ما يدخل في ثوب طوله أربعين ذراعا في عرض خمسة أذرع وثلاث : ضربنا ثلاثين في ثلاثة ونصف ، فكان مائة وخمسة ، وهو تكسير الثوب الأول ؛ ثم ضربنا أربعين في خمسة وثلاث ، فكان مائتين وثلاثة عشر وثلاثا ، وهو تكسير الثوب الذي ينبغي أن نعلم ما يدخل فيه من الأبريسم . ثم ضربنا مائتين وثلاثة عشر وثلاثا في عشرين ، فكان أربعة الف ومائتين وستة وستين وثلاثين ، وقسمناه على المائة وخمسة ، فخرج من القسم أربعون رطل ونصف وتسع وسدس سبع ، اعني اثنا عشر استارا وثلاثين وسبع تسع استار .

وهكذا ينبغي أن تكون جميع مسائل هذا الجنس ، المعكوسة والمقلوبة والمخالفة وتعمل بالنسبة والقسمة كما عمل بالضرب .

وكذلك يعمل في هذا الباب في الأصباغ ، اذا قيل له : طول كذا في عرض كذا دخل فيه من الصبغ كذا وكذا رطلا ، يحسب جميع أنواعه على ما تقدم ذكره ، ان شاء الله .

نوع آخر من الاستعمال

فان عمل ثوبا من الوان مختلفة ، وكان اللون الأحمر : الأوقية بعشرة دراهم ، والأخضر : الأوقية بثلاثة دراهم ، والأزرق [٣٠٩] ظ خمس أواق بدرهم ، ووزن الثوب عشرين رطلا ، وثمانية ألف وخمسة مائة درهم ؛ وأردنا أن نعلم كم فيه من كل واحد من الأصباغ (٧٧) :

جمعنا سعريين منها ، كيف اتفق ، فكانا جميعا سعر الأحمر والأصفر ، فكانا ثلاثة عشر ؛ وضربناه في السعر الثالث فكان خمسة وستين ، اسقطنا منه اثنين ، أصلا ، فبقي ثلاثة وستون ، حفظناه . ثم ضربنا الثمن ، وهو ألف وخمسة مائة درهم ، في خمسة ، فكان سبعة الف وخمسة مائة درهم ، واسقطنا منه عدد أواق وزن الثوب ، وهو مائتان وأربعون أوقية ، فيصير الباقي سبعة الف ومائتين وستين ، قسمناه على ما حفظناه ، وهو ثلاثة

وستون ، فخرج من القسم مائة وخمسة عشر أوقية وسبع وثلاثا سبع أوقية ، وهو مقدار ما في الثوب من الصبغ الأحمر ، ومن الصبغ الأصفر مثله . والباقي من وزن الثوب وهو تسع أواق وثلاث وسبع وثلاث سبع أوقية هو ما فيه من الصبغ الأزرق .

ويكون ثمن ما فيه من الصبغ الأحمر ألفا ومائة وخمسين درهما وثلاثا وثلاث سبع درهم .

ويكون ثمن ما فيه من الصبغ الأصفر ثلاثمائة وخمسة وأربعين درهما وخمسة أسباع درهم .

[٣١٠] ويكون ثمن ما فيه من الصبغ الأزرق درهما وستة أسباع درهم وثلاث سبع درهم .

وظاهر أن هذه الدراهم اذا جمعت كانت ألفا وخمسة مائة درهم .

فان كانت المسئلة بحالها ، الا ان الأوسط كانت الأوقية بخمسة دراهم ، جمعنا الثلاثة والعشرة ، فكانت ثلاثة عشر ، وضربنا الخمسة في اثنين أبدا ، واسقطناه من الثلاثة عشر ، وما بقي حفظناه وهو ثلاثة . ثم ضربنا الخمسة في عدد أواق الثوب ، وهو مائتان وأربعون أوقية ، فكان ألفا ومائتين ، واسقطناه من ثمن الثوب ، وهو ألف وخمسة مائة درهم ، فبقي ثلاثمائة ، قسمناه على الثلاثة التي حفظناها ، فخرج من القسم مائة . وهو مقدار ما في الثوب من الصبغ الأحمر ، ومثله من الصبغ الأصفر ، ويبقى أربعون وهو ما فيه من الصبغ الأزرق .

ويكون ثمن الصبغ الأحمر ألف درهم ، وثمان الصبغ الأزرق مائتي درهم .

وظاهر انا اذا جمعنا ذلك كان ألفا وخمسة مائة درهم .

وعلى هذا تحسب جميع أنواع هذا الباب ، ان شاء الله .

في حساب التطيين والتجسيص

هذا الباب يعمل فيه على المساحة المسطحة ، كما ذكرنا في المنزلة الثالثة وفي الباب الذي قبله . فاذا عرفنا مساحة ما يطين و يجصص ، صار حينئذ مثل الأبواب التي تقدمت من المعاملات .

مثال ذلك سطح طوله عشرون ذراعا في عرض خمسة عشر ذراعا ، أردنا أن تطينه ، حساب كل مائة ذراع باثني عشر درهما ، ضربنا العشرين في خمسة عشر ، فكانت ثلاثمائة ، وهو تكسيه ، قسمناه على مائة ، فخرج من القسم ثلاثة ، ضربناه في اثني عشر ، فكان ستة وثلاثين ، وهو اجرة تطيين ذلك السطح .

فان كان طين السطح بأربعين درهما ، وأردنا أن نعلم اجرة سطح طوله ثلاثون ذراعا في عرض خمسة وعشرين ذراعا ، عرفنا تكسير السطح ، فكان سبع مائة وخمسين ذراعا ، وقسمناه على ثلاثمائة ، تكسير السطح الأول ، فيخرج من القسم اثنان ونصف ، ضربناه في الأربعين فكان مائة . وهي اجرة السطح الثاني .

وان كان بيت طوله ثلاثون ذراعا وعرضه ثمانية عشر ذراعا [٣١١و] وارتفاعه خمسة عشر ذراعا ، وأردنا أن نجصص حيطانه ، على أن يكون المائة ذراع بأربعة عشر درهما : جمعنا الطول والعرض فكان ثمانية وأربعين ذراعا ، واضعفتاه فكان ستة وتسعين ذراعا ، ضربناه في الارتفاع فكان الفا وأربع مائة وأربعين ، وهو تكسير حيطان البيت ، قسمناه على المائة فخرج من القسم أربعة عشر وخمسين ، ضربناه في الاجرة ، وهو أربعة عشر ، فيكون مائتي درهم ودرهم وثلاثة أخماس درهم . وهو ما يجب لتجسيص هذا البيت .

وعلى هذا القياس ينبغي أن تكون سائر هذه المسائل ان شاء الله .

في حساب الابنية والمسنيات والفرش

وما يدخل فيه من الآجر واللبن

هذا الباب قد تقدم ذكره في المنزلة الثالثة ، في مساحة المجسمات ، والذي ينبغي أن يعتمد عليه هو ما ذكرناه هنالك في مساحة المجسمات . فانها ضرب الطول في العرض في السمك . وينبغي أن ننظر في هذا الباب الى ما يدخل في الذراع الواحدة المبسوطة من الآجر واللبن أولا . ثم ننظر الى [٣١١ظ] السمك فنعرف ما يدخل فيه من الساقات * فيضرب طول الذراع في عرضه ، وما اجتمع يضرب في عدد الساقات ، فما حصل يكون ذلك عدد ما يدخل في الذراع الواحدة من الآجر واللبن . ثم يمسح الحائط أو المسناة مساحة الجسم ، ويضرب ما اجتمع في عدد آجر الذراع الواحدة ، فما اجتمع من الضرب فهو عدد ما يكون في الحائط أو المسناة من الآجر .

مثال ذلك حائط طوله ثلاثون ذراعا وعرضه أربعة أذرع وارتفاعه خمس عشر ذراعا . وكان طول ذراع واحدة آجرة وثلاثي آجرة ، وست ساقات في الارتفاع : ضربنا واحدا وثلاثين في مثله ، فيكون ذراعين وثلاثين وتسع . ضربناها في ستة ، فكان ستة عشر وثلاثين . وهو ما يدخل في ذراع واحدة من الآجر . ثم ضربنا طول الحائط ، وهو ثلاثون ، في عرضه ، وهو أربعة ، فكان مائة وعشرين ، ضربناها في خمسة عشر ، وهو السمك ، فكان الفا وثمان مائة ، وهو تكسير الحائط . ضربناه في عدد الآجر الذي يدخل في الذراع الواحدة ، وهو ستة عشر آجرة وثلاثان ، فكان ثلاثين الفا . وهو مقدار ما يدخل في هذا الحائط من الآجر . وكذلك [٣١٢و] نعمل في سائر المسنيات .

فان كان صحن دار نريد أن نفرشه بطوابيق ، وطول الطابق ثلثا ذراع ، وأردنا أن نعلم كم نحتاج في فرشته من الطوابيق ، على أن يكون طول الصحن خمسة وسبعين ذراعا وعرضه اثنان وأربعون ذراعا : ضربنا واحدا ونصفا في واحد ونصف ، لان الذراع طولها طابقة ونصف ،

* يبدو أن الساقات (؟) هي عدد صفوف اللبن في سمك ذراع واحدة .

فيكون اثنين وربع . ثم ضربناها في مساحة الصحن ، وهو ثلاثة ألف ومائة وخمسون ذراعا ، فكان سبعة ألف وسبعة وثمانين ونصفا . وهو مقدار ما يدخل في الصحن من الطوابيق .

وان شئنا ضربنا طول الطابوقة في مثلها ، وهو ثلثان في ثلثين ، فكان أربعة أمتاع ، وقسمنا عليه مساحة الصحن ، وهو ثلاثة ألف ومائة وخمسون . فيكون سبعة ألف وسبعة وثمانين ونصفا . وهو مثل الجواب الاول .

فان دخل في قطعة مسناة طولها عشر أذرع في عرض سبع أذرع في سمك ست أذرع : خمسة ألف وستمائة وسبعون آجرة ، وأردنا أن نعلم ما يدخل في مسناة طولها ستون ذراعا في عشرين ذراعا [٣١٢ظ] (عرضا) في سمك خمس أذرع : عرفنا تكسير المسناتين ، فيكون تكسير الاول أربع مائة وعشرين ذراعا ، وتكسير الثانية ستة ألف ذراع . ثم ضربنا الستة ألف في ما دخل في المسناة الاولى من الآجر ، وهي خمسة ألف وستمائة وسبعون ، فكان أربعة وثلاثين ألف وعشرين ألفا ، وقسمناه على أربع مائة وعشرين ، فخرج من القسم أحد وثمانون ألفا . وهي عدد الآجر الذي يدخل في المسناة الثانية .

فان أردنا أن نعرف ما يدخل في ذراع واحدة مكسرة من الآجر ، قسمنا الخمسة ألف والستمائة والسبعين على أربع مائة وعشرين فخرج من القسم ثلاثة عشر ونصف . وهو ما يدخل في ذراع واحدة مكسرة من الآجر .

فان أردنا أن نعرف ما يدخل في ذراع واحدة مبسوطة من الآجر ، على أن يكون سمك الآجرة ، مع ما بين الآجرتين من الجص والطين أربع أصابع ، (قسمنا) الذراع الواحدة على أربع أصابع ، فيخرج من القسم ستة ، قسمنا عليها الثلاثة عشر والنصف فيخرج من القسم اثنان وربع ، وهو ما يدخل في الذراع الواحدة من الآجر المبسوط .

فان أردنا أن نعرف طول الذراع كم يكون فيها من الآجر : أخذنا جذر الاثنين وربع ، وهو واحد ونصف ، وهو عدد [٣١٣] والآجر الذي يدخل في طول الذراع ، أعني أن كل ذراع طولها آجرة ونصف .

وعلى هذا القياس ينبغي أن تكون جميع أنواع هذه المسائل ، ان شاء الله .

الباب السابع

في مسائل من النوادر والملح والطرف

ان هذا الجنس من الحساب واسع الانتشار كثير الانواع والطرق ، والاستخراج في مسائلها مختلف ، ومن أراد الوصول الى معرفتها بالكمال ، فسيبيله أن يعتمد على أصول صناعة الجبر المقابلة ، فان الذي يذكر في هذا الموضع من أبوابه انما هو على سبيل التقريب على المتعلم والتسهيل له ولمن لا يكون قد ارتقى الى تلك الصناعة ، فان أكثرها ينبغي أن يؤخذ بالتقليد من غير أن يبحث عن العلل والبراهين . ولأجل ذلك فانا قد اقتصرنا على خمس مسائل تكون طريقا مليحا في هذا الكتاب ، حتى لا نخليه من نوع من أنواع الحساب . وانا قد ذكرنا في كل باب من أبواب منازل هذا الكتاب ما يليق من نوادره وملحه وطرفه . والله المعين .

المسئلة الأولى :

فان كان رجل معه مال ، أنفق ثلثه وربعه ، وصار الباقي عشرين درهما ، وأردنا [٣١٣ظ] أن نعرف جملة المال :

هذه المسائل يسأل عنها بألفاظ مختلفة ، وهي متداولة بين الناس ، فأنه لا فرق بين هذا القول وبين قول السائل .

سمكة رأسها ثلثها وذنبها ربعها ، والباقي منها عشرون رطلا ، كم يكون وزن السمكة . ومثل قول السائل :

نخلة ثلثها في الماء وربعها في الطين والخارج من الماء والطين عشرون ذراعا . كم يكون طول النخلة .

أو مثل قول السائل : ثوب قطع من ثلثه قميص ومن ربعه سراويل وبقي منه عشرون ذراعا ، فأردنا أن نعرف طول الثوب .

والمعنى في جميع ذلك واحد . والوجه فيه أن يؤخذ عدد له ثلث وربع ، فكان اثني عشر ، أسقطنا ثلثها وربعها ، صار الباقي خمسة ، فحفظناه ، ثم ضربنا الاثني عشر في العشرين الباقية من المال ، فيكون مائتين وأربعين ، وقسمناه على ما حفظناه ، وهو خمسة ، فخرج من القسم ثمانية وأربعون . وهو المال .

وظاهر انا اذا أسقطنا ثلثه ، وهو ستة عشر ، وربعه ، وهو اثنا عشر ،
ان الباقي عشرون .

فان كان صاحب المال أضاف الى ماله نصفه وعشره ، فصار عشرين ،
وأردنا أن نعرف كم كان جملة المال ، أخذنا مالا له نصف وعشر ، وهو
عشرة [٣١٤و] وأضفنا اليه نصفه وعشره ، فيصير ستة عشر ، فحفظناه ،
ثم ضربنا العشرة في العشرين ، فكان مائتين ، وقسمناه على ستة عشر ،
فخرج من القسم اثنا عشر ونصف . وهو المال ، وذلك انا اذا أضفنا
اليه نصفه ، وهو ستة وربع ، وعشره ، وهو واحد وربع ، صارت
الجملة عشرين .

المسئلة الثانية :

مال زدنا عليه ثلثه ودرهما ، ثم نقصنا مما اجتمع ثلثه ودرهما ،
لم يبق من المال شيء .

فاذا أردنا أن نعلم المال ضربنا مخرج الثلث ، وهو ثلاثة ، في ثلاثة ،
وأسقطنا منه واحدا ، فيبقى ثمانية ، قسمنا مخرج الثلث عليها ، وهو
ثلاثة ، فيخرج من القسم ربع وثمان ، وهو جملة المال .

وذلك انا اذا زدنا عليه ثلثه ، وهو ثمن ، ودرهما ، صار درهما
ونصفا ، فاذا نقصنا ثلثه ودرهما لم يبق منه شيء .

فان زدنا على المال ثلثه ودرهما ، ونقصنا خمسه ودرهمين بقي
ثلاثة دراهم ، وأردنا أن نعرف أصل المال :

أخذنا مالا له ثلث وخمس ، وهو خمسة عشر ، وزدنا عليه ثلثه
ونقصنا مما اجتمع خمسه ، فيبقى ستة عشر ، فحفظناه . ثم نقصنا من
الدرهم الذي زاده الخمس [٣١٤ظ] الذي نقص ، وهو خمسه ، فيبقى
أربعة أخماس ، نقصناه من الدرهمين الناقصين ، فيبقى درهم وخمس ،
زدنا على الثلاثة الدراهم الباقية ، فيصير أربعة دراهم وخمسا ؛ قسمته
على ما حفظناه ، وهو ستة عشر ، فيخرج من القسم ربع وثمان عشر ،
ضربناه في مخرج الثلث والخمس ، وهو خمسة عشر ، فيصير ثلاثة
ونصفا وربعا وثمانيا ونصف ثمن درهم . وهو المال المطلوب .

وذلك انا متى زدنا عليه ثلثه ، وهو درهم وربع ونصف ثمن ،
كان خمسة دراهم وربعا ، فاذا زدنا عليه درهما ، صار ستة وربعاً .

واذا نقصنا منه خمسه ، وهو درهم وربع ، (ودرهمين) ، كان الباقي
ثلاثة دراهم ، وهو مثل مطلوبه .

المسئلة الثالثة :

رجلان معهما مالا ، أخذ من أحدهما خمسا ما معه ودفع الى الثاني ،
(واخذ من الثاني) ثلاثة أسباع ما كان معه ودفع الى الاول ، فتساويا .

وهذه المسئلة مثل قول القائل : رجلان التقيا على ثوب يباع ، فقال
أحدهما للآخر : ان أعطيتني خمسي ما معك وأضفته ما معي ، كان معي
ثمان الثوب . فقال الثاني للاول : ان أعطيتني [٣١٥و] ثلاثة أسباع
ما معك لأضيفه الى ما معي كان معي ثمن الثوب (٧٨) .

فاذا أردنا أن نعلم المالبين : أخذنا مخرج الخمس ، وهو خمسة ،
ومخرج السبع ، وهو سبعة . ثم أسقطنا من مخرج الخمس الجزأين
اللذين أخذهما منه ، يبقى ثلاثة ، ضربناه في مخرج السبع (فكان أحد
وعشرين ، وهو الذي كان مع صاحب السبع ، ثم أسقطنا من مخرج
السبع) الذي أخذ منه (وهو) ثلاثة ، فبقي أربعة ، ضربناه في مخرج
الخمس ، فكان عشرين ، وهو ما كان مع صاحب الخمس .

وذلك أن صاحب السبع ، وهو أحد وعشرون ، متى أخذ من صاحب
الخمس خمسي ما معه ، وهو ثمانية ، فأضافها الى ما معه صار معه
تسعة وعشرين . ومتى أخذ صاحب الخمس من صاحب السبع ثلاثة
أسباع ما معه ، وهو تسعة ، صار أيضا تسعة وعشرين . وهذا كان
مطلوبه .

فان كانت المسئلة على حالها ، الا أن كل واحد منهما لما أخذ من
صاحبه ما أخذ أضافه الى ما بقي معه ، صار بعد ذلك ما معهما متساويين ؛
أضعفنا الاجزاء التي أخذ من كل واحد منهما ، ثم أسقطناه من مخرج
الكسر ، وما بقي ضربناه في مخرج [٣١٥ظ] الكسر الآخر ، فيحصل ما
مع كل واحد منهما .

ألا ترى انا اذا أسقطنا من الخمسة ضعف الاجزاء الذي أخذ منه ،
وهو أربعة x ، صار الباقي واحدا ، فاذا ضرب في خمسة ، كان خمسة ،

x في الاصل : ستة . وفي هذين السطرين سها الناسخ عن الفاظ ووضع الفاظ اخرى في
غير مواضعها .

وهو ما كان مع صاحب الخمس (واذا أسقطنا من السبعة ضعف الاجزاء الذي أخذ منه ، وهو ستة ، صار الباقي أيضا واحدا ، فاذا ضرب في سبعة كان سبعة ، وهو ما كان مع صاحب السبع) . فاذا أخذ من صاحب الخمس خمسي ما معه ، وهو اثنان بقي معه ثلاثة ، فاذا أضيف اليه ثلاثة أسباع ما مع صاحب السبع ، وهو ثلاثة ، صار ستة ؛ واذا أضيف الى ما بقي مع صاحب السبع ، وهو أربعة ، ما أخذ من صاحب الخمس ، وهو اثنان ، صار أيضا ستة . وهو الذي كان مطلوبه .

فان كانت المسئلة على حالها ، الا أن كل واحد منهما لما أعطى وأخذ صار معه عشرة دراهم ، وأردنا أن نعرف كم كان مع كل واحد منهما ، حسبنا المسئلة بالطريق التي ذكرناها ، فما حصل مع كل واحد منهما ضربناه في العشرة وقسمناه على ما يحصل معهما ، بعد الاخذ والاعطاء ، فيكون جواب المسئلة .

ألا ترى انا اذا ضربنا ما حصل مع [٣١٦] صاحب الخمس في المسئلة الاولى ، وهو عشرون ، في العشرة الدراهم وقسمناه على تسعة وعشرين ، وهو الذي حصل مع كل واحد منهما ، صار الخارج من القسم ستة دراهم وستة وعشرين جزءا من تسعة وعشرين جزءا من درهم ، وهذا الذي كان مع صاحب الخمس ؛ فان ضربنا الاحد والعشرين في عشرة وقسمناه على تسعة وعشرين خرج من القسم سبعة دراهم وسبعة أجزاء من تسعة وعشرين جزءا من درهم ، وهو الذي كان مع صاحب السبع . وذلك انا متى أخذنا من صاحب الخمس خمسي ما معه ، وهو درهمان واثنان وعشرين جزءا من تسعة وعشرين جزءا من واحد ، وأضفناه الى ما مع صاحب السبع ، وهو سبعة دراهم وسبعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من درهم ؛ واذا أخذنا من صاحب السبع ، ثلاثة أسباع ما معه ، وهو ثلاثة دراهم وثلاثة أجزاء من تسعة وعشرين جزءا من درهم ، وأضفناه الى ما مع صاحب الخمس وهو ستة دراهم [٣١٦] وستة وعشرون جزءا من تسعة عشر جزءا من درهم ، كان ذلك عشرة دراهم .

فاما في المسئلة الثانية ، فانا متى ضربنا الخمسة التي هي مع صاحب الخمس في عشرة دراهم كان ذلك خمسين ، فاذا قسمناه على ستة ، وهو ما حصل معهما بعد الاخذ والاعطاء ، كان ثمانية دراهم ودائنين ، وهو ما كان مع صاحب الخمس . واذا ضربنا السبعة التي

كان مع صاحب السبع في عشرة دراهم وقسمناه على ستة خرج من القسم أحد عشر درهما وأربعة دوايق ، وهو ما كان مع صاحب السبع .

وذلك انا متى أخذنا من صاحب الخمس خمسي ما معه ، وهو ثلاثة دراهم ودائقان ، صار الباقي معه خمسة دراهم ؛ فاذا أضفنا اليه ثلاثة أسباع ما مع صاحب السبع ، وهو خمسة دراهم ، صار معه عشرة دراهم ؛ فاذا أضفنا الى ما بقي مع صاحب السبع ، وهو ستة دراهم وأربعة دوايق ، ما أخذ من صاحب الخمس ، وهو ثلاثة دراهم ودائقان ، صار الباقي معه عشرة دراهم [٣١٧] . وهذا كان المطلوب .

المسئلة الرابعة :

رجل كان معه مال ، فجعله لله نذرا على نفسه أنه متى ربح ذلك اليوم الدرهم درهما ، تصدق في ذلك اليوم بعشرة دراهم ؛ ربح في أربعة أيام متوالية ، كل يوم مثل ما معه في ذلك اليوم وتصدق بعشرة دراهم لم يبق معه شيء ؛ وأردنا ان نعلم كم كان رأس ماله :

أضعفنا الواحد أربع مرات ، فكان ستة عشر ، فحفظناه ، ثم نقصنا من الستة عشر واحدا ، فيبقى خمسة عشر ، ضربناه في العشرة فيكون مائة وخمسين ، وقسمناه على ما حفظناه ، فيخرج من القسم تسعة دراهم وربع وثمان ، وهو رأس ماله .

وذلك أنه اذا ربح الدرهم درهما صار في اليوم الاول ما معه ثمانية عشر درهما ونصفا وربعا ، فاذا تصدق منه بعشرة دراهم صار الباقي معه ثمانية ونصف وربع ؛ فاذا ربح في اليوم الثاني مثل ما معه ، صار سبعة عشر درهما ونصفا ، فاذا تصدق منه بعشرة دراهم ، صار الباقي سبعة دراهم [٣١٧] ونصفا . فاذا ربح في اليوم الثالث ما معه ، وتصدق بعشرة دراهم ، صار ما معه خمسة دراهم ، فاذا ربح في اليوم الرابع مثل ما معه وتصدق بعشرة دراهم ، لم يبق معه شيء .

فان شئنا أضعفنا العشرة ، وهي التي تصدق في أول يوم ، وزدنا عليه ما تصدق به في اليوم الثاني ، وهو عشرة ، فصار ثلاثين درهما ، ثم أضعفناه وزدنا عليه ما تصدق به في اليوم الثالث ، وهو عشرة دراهم ، فصار سبعين درهما ، ثم أضعفناه وزدنا عليه ما تصدق به في اليوم الرابع ، فصار مائة وخمسين ، قسمناه على ستة عشر ، فيخرج من

القسم تسعة درهم ودانقان وحبثان • وهو مثل الجواب الاول •

فان كانت المسئلة بحالها ، الا أنه تصدق في اليوم الاول بعشرة درهم ، وفي اليوم الثاني بثلاثين درهما ، وفي اليوم الثالث بسبعين درهما ، وفي اليوم الرابع بعشرين درهما ، لم يبق معه شيء :

أضعفنا العشرة التي تصدق بها في اليوم الاول ، وزدنا عليها ما تصدق به في اليوم الثاني ، فصار خمسين ، ثم أضعفناه وزدنا عليه ما تصدق به في اليوم الثالث ، وهو [٣١٨] وسبعون ، فصار مائة وسبعين درهما ، ثم أضعفناه وزدنا عليه ما تصدق به في اليوم الرابع فصار ثلاثمائة وستين ، قسمناه على ستة عشر ، فخرج من القسم اثنان وعشرون ونصف • وذلك رأس ماله •

فان كانت المسئلة بحالها ، وبقي معه خمسون درهما ، أضعفنا الخمسين الدرهم الى الثلاثمائة والستين فصار أربع مائة وعشرة ، قسمناه على ستة عشر ، فيخرج من القسم خمسة وعشرون ونصف ثمن ، وهو ما كان معه من رأس المال •

وكذلك يعمل في هذه المسئلة أن نقص من رأس ماله ، أو كان غير ذلك : الربح للدرهم ثلاثة أو أربعة أو غير ذلك ، فانه يضرب في الارباح ليوم فما اجتمع يحفظ ، ثم يعمل في الصدقة مثل ما تقدم ذكره ، ويقسم ما اجتمع على ما حفظه ، ان شاء الله •

المسئلة الخامسة :

بركة ينصب اليها نهران ، فاذا فتح أحدهما امتلات في يومين ، فاذا فتح الآخر امتلات في ثلاثة أيام ، وأردنا أن نعرف المدة التي تمتلئ فيها اذا فتح النهران جميعا :

ضربنا الاثنين في الثلاثة ، فكان ستة [٣١٨ظ] ثم جمعنا اليومين والثلاثة الايام ، فكانت خمسة ، وقسمنا عليها الستة ، فخرج من القسم واحد وخمس ، وهو المدة التي تمتلئ فيها البركة • وذلك أن ثلاثة أخماس البركة تمتلئ من النهر الكبير في مدة يوم وخمس ، وخمسي البركة تمتلئ من النهر الصغير في مدة يوم وخمس • وذلك مطلوبه •

فان كانت البركة ينصب اليها ثلاثة أنهار ، وهي تمتلئ من أحدها

في يومين ، ومن الآخر في ثلاثة أيام ، ومن الآخر وهو الثالث في عشرة أيام ، وفتحت الثلاثة الانهار ، وأردنا أن نعلم المدة التي تمتلئ فيها البركة : أخذنا أقل ماله نصف وثلث وعشر ، وهو ثلاثون ، وناخذ نصفه وثلثه وعشره ، فيكون ثمانية وعشرين ، ونقسم عليه الثلاثين ، فيخرج من القسم واحد ونصف سبع • وهي المدة التي تمتلئ فيها البركة •

وذلك أن نصف البركة وربع سبعة تمتلئ في هذه المدة من النهر الكبير • وربع البركة ونصف سبعة وربع سبعة تمتلئ في هذه المدة من النهر الاوسط ، ونصف سبع البركة وربع سبعة تمتلئ في هذه المدة من النهر الصغير • واذا جمعت هذه الاجزاء كانت ملء البركة •

فان كانت البركة تمتلئ من أحدهما في نصف [٣١٩] يوم ومن الآخر في ثلث يوم ، والآخر في عشر يوم ، وأردنا أن نعرف المدة التي تمتلئ فيها البركة : أخذنا أقل عدد له هذه الكسور ، وهو ثلاثون ؛ ثم ضربنا مخرج النصف وهو اثنان ، في الثلاثين ، فكان ستين ، وضربنا مخرج الثلث ، وهو ثلاثة ، في ثلاثين ، فكان تسعين ، فضربنا مخرج العشر ، وهو عشرة ، في الثلاثين ، فكان ثلاثمائة : وجمعنا هذه الاعداد فكانت أربع مائة وخمسين ، وقسمنا عليه الثلاثين (فخرج) ثلثي عشر • وهو المدة التي تمتلئ فيها البركة • وذلك أنه يمتلئ من البركة في هذه المدة ثلثا خمسها من النهر الصغير ، ومن النهر الاوسط خمسها ، ومن النهر الكبير ثلثاها ، فيكون ذلك ملء البركة في هذه المدة •

ولو اشتغلنا بذكر المسائل الماثورة وما يجانس النوادر لطال الكتاب ، فان مسائلها لا آخر لها ولا نهاية لعددتها ، وكذلك الطرق التي تسلك في استخراج أجوبتها • وما ذكرناه فيها في ما امتثلناه في صناعة الجبر والمقابلة يغني عن الاطالة في هذا الباب ، ان شاء الله (٧٩) •

فهذا آخر المنزلة السابعة وهو آخر الكتاب • والحمد لله وحده ،
والصلاة على رسوله محمد النبي وآله وسلم تسليماً •

فرغ من كتابته عبد الملك بن أحمد البيلقاني يوم الجمعة * الثالث
من ذي الحجة من سنة سبع وثمانين وأربع مائة ، وحسبنا الله ونعم الوكيل •

* ٣ ذو الحجة سنة ٤٨٧ هو يوم خميس وليس يوم جمعة •

* يلي ذلك بضع صفحات فيها مجموعة مسائل حسابية ليس فيها ما يستحق الذكر •

الجبر في كتاب الكافي للكرجي

مع بعض شروح الشهرزوري

[١٨٢] باب ذكر المسائل الجبرية الست

قد ضمنا أنواع ما يحتاج اليه من رسوم الديوان وأحكام الأديان ، ليكون كافيا ، كما سميته ، مغنيا عن غيره . ومن يحكم ما تقدم ذكره ، فلا بد أن يكون له تصرف في حساب ما يمتنع حسابه ، بما تقدم ذكره . (ولكن) وجدت أعون الاشياء على ذلك ، وأقربها مأخذا : العمل بطريقة الجبر والمقابلة . فذكرت المسائل الست الجبرية وما يتبعها من التوابع : اعلم أن الحساب كله استخراج المجهولات (من) معطيات معلومة . ولا وصول الى ذلك الا بثلاثة أشياء : أحدها ، وهو أصعبها تناول المسئلة بعمل يسوقها الى حد المقابلة (٨٠) . وهذا المعنى يتوصل اليه بالرياضة [١٨٢ ظ] الطويلة ومعرفة أصول ذكرناها في كتابنا المسمى البديع . والثاني : شروط المسئلة ، لأنها من الأعوان القوية . والثالث : شروط الجبر والمقابلة (٨١) ، أعني الزيادة والنقصان ، والضرب والقسمة ، والجمع والتفريق ، والنسبة ، والجبر والمقابلة ، ثم استخراج المجهول بعد ذلك .

وكل مسئلة ترد عليك ، وأنت تريد اخراجها ، فانك تجعل مجهولها شيئا ، لأن الشيء اسم يتناول كل مجهول ، أو تجعله مالا ، والمال ما يرتفع من ضرب كل مقدار في نفسه . وذلك على ما توجبه شروط المسئلة . ثم تناولها بشروطها ، على ما تقدم ذكره ، حتى نسوقها الى حد المقابلة . فبعد ذلك لا يخلو من أن يؤدي الى واحدة من المسائل الست . ونذكرها بعد تقديم الضرب والقسمة ، وسائر ما يحتاج الى تقديمه عليها .

(يقول الشهرزوري في شرحه) [١٨٣ و] : اعلم أن مبنى حساب الجبر والمقابلة على المقادير المجهولة التي وضعت ليتوصل بها الى المعلوم ، وهي الشيء والمال والكعب ومال المال ومال الكعب وكعب الكعب ، الى غير ذلك من المقادير المركبة منها

فأما الشيء فهو السلم لمقدار مجهول من العدد ، وهو غير منحصر في الشيء من الصحاح ، ولا في الشيء من الكسور . فإذا ضرب في نفسه ، كان المرتفع منه مالا . وإذا ضرب المال في الشيء ، كان المرتفع منه كعبا . وإذا ضرب الكعب في الشيء ، كان المرتفع منه مال المال ، ويرتفع أيضا من ضرب المال في نفسه ، ومنه اشتق اسمه . وإذا ضرب الشيء في مال المال ، كان المرتفع منه مال كعب ، ويرتفع أيضا من ضرب المال في الكعب ، ومنه اشتق اسمه . وإذا ضرب الشيء في المرتفع منه كعب الكعب ، ويرتفع أيضا من ضرب الكعب في نفسه ، ومنه اشتق اسمه . وعلى هذا القياس تركيبها

[١٨٣ ظ] واعلم أن أصل تركيب هذه المقادير من العدد المطلق ، الذي لا ينحصر في مقدار معين ، لا من الصحاح ولا من الكسور . ثم ان هذه المقادير على ما ذكرناه من أوضاعها ، تترتب في مراتبها : كترتب المعلومات في مراتبها : كما أن الآحاد في المنزلة الاولى ، وكذلك العدد يقع في المنزلة الاولى ، وقد يسمى دراهم ، وقد يسمى عددا . وكما أن العشرات تترتب في المنزلة الثانية ، فكذلك الأشياء تترتب في المنزلة الثانية . وكما أن المئات تترتب في المنزلة الثالثة ، فكذلك الاموال تترتب في المنزلة الثالثة . وكما أن الألوف تترتب في المنزلة الرابعة ، فكذلك الكعاب تترتب في المنزلة الرابعة . وعلى هذا أموال الاموال في المنزلة الخامسة .

. . . . واعلم أن هذه المقادير متناسبة كما أن مراتب المعلومات متناسبة : فان نسبة الواحد الى الشيء كنسبة الشيء الى المال ، وكنسبة المال الى الكعب ولهذا كان ضرب الواحد في المال : كضرب الشيء في نفسه ، ولهذا أيضا كان ضرب الواحد في الكعب : كضرب الشيء في المال [١٨٤ و] ولهذا أيضا كان ضرب الواحد في مال المال كضرب الشيء في الكعب وكضرب المال في نفسه

اعلم ان لهذه المقادير اجزاء هي أيضا متناسبة ، غير أن تناسبها على عكس تناسب صحاحها ، وهذه الأجزاء هي مضافة الى كل واحد منها : فيقال جزء شيء ، وجزء مال ، وجزء كعب ، وجزء مال مال ،

وجزاء مال كعب . ونسبة جزء شيء الى جزء مال كنسبة جزء مال الى جزء كعب وكنسبة جزء كعب الى جزء مال ، وكنسبة جزء مال الى جزء مال كعب ٠٠٠ (الى نهاية قول الشهرزوري)

باب الضرب

اعلم أن الضرب ينقسم قسمين : ضرب المقادير المفردة بعضها في بعض ، مثل العدد في الأشياء ، فإنه أشياء . والعدد في أي شيء ضربته يكون المبلغ من جنس المضروب فيه .

وأما الأشياء في الأشياء فإنها أموال . والأشياء في الأموال كعاب . والأموال في الأموال : أموال أموال . وضرب ما يكون فيه كسور على ما تقدم ذكره .

(يفيض الشهرزوري في شرح هذا المبدأ بشكل يقرب الفكرة . وهذا هو المبدأ $س \times م = ن$ ، $ن = س + م$)

[١٨٥] واعلم أن نسبة الواحد الى الجذر : كنسبة الجذر الى المال وكذلك نسبة المال الى الكعب .

وإذا أردت أن تضرب عددا مركبا من هذه الاجناس في عدد آخر ، مثله أو مخالف له ، ضربت كل مفرد من المضروب في جميع مفردات المضروب فيه ، وجمعت كل ما يخرج منه .

مثاله : اضرب ثلاثة أموال وجذرين وأربعة دراهم في مالين وثلاثة أشياء وخمسة دراهم .

قياسه : أن تضرب ثلاثة أموال في مالين : يكون ستة أموال مال . ثم في ثلاثة أشياء : تكون تسعة كعوب . ثم في خمسة آحاد : تكون خمسة عشر مالا . ثم اضرب الجذرين في المالين : تكون أربعة كعوب ، ثم في ثلاثة أشياء : تكون ستة أموال . ثم في خمسة آحاد : تكون عشرة أشياء . ثم اضرب أربعة آحاد في مالين : يكون ثمانية أموال . ثم في ثلاثة أشياء : يكون اثني عشر شيئا . ثم في خمسة آحاد : يكون عشرين أحدا .

فاذا جمعت ذلك كله يكون ستة أموال مال وثلاثة عشر كعبا وتسعة وعشرين شيئا وعشرين أحدا .

[١٨٥] باب آخر من الضرب

إذا أردت أن تضرب عشرة آحاد وشيئا في عشرة آحاد الا شيئا : ضربت العشرة في العشرة : يكون مائة . والعشرة في الأشياء (٨٢) : يكون عشرة أشياء ناقصة . والعشرة الأخرى في الشيء الزائد والقيت منه الناقص بقي مائة واحد الا مالا .

وأصل هذا الكتاب أن يكون الزائد في الزائد : زائدا ، والناقص في الناقص : زائدا ، وضرب الناقص في الزائد : ناقصا .

مثاله : اضرب عشرة الا شيئا في عشرة الا شيئا :

ضربت عشرة في عشرة ، فيكون مائة . ثم الشيء الناقص في عشرة فيكون عشرة أشياء ناقصة . والشيء الناقص الآخر في عشرة ، يكون عشرة أشياء ناقصة . والا شيء ، يكون مالا زائدا . فاذا جمعت الزائد ، والقيت منه الناقص ، بقي مائة أحد ومال ، الا عشرين شيئا .

باب منه آخر

إذا قيل : اضرب عددا مقسوما على مقدار ما ، في عدد ، أو في شيء آخر ، كيفما كان : ضربت المضروب في أجزاء المضروب فيه . يكون المبلغ مقسوما على ما كان المضروب مقسوما عليه .

[١٨٦] مثاله : اضرب عشرين أحدا ، مقسومة على شيء ، في خمسة

آحاد : ضربت العشرين في الخمسة : يكون مائة ، مقسومة على شيء . فان كان كل واحد من المضروب والمضروب فيه مقسوما على مقدار : ضربت المضروب في المضروب فيه ، وما يكون منه يكون مقسوما على ما يكون من ضرب أحد المقسومين عليه ، في الآخر .

مثاله : اضرب عشرة مقسومة على شيء في عشرة مقسومة على شيئين . ضربت العشرة في العشرة ، تكون مائة ، والشيء في الشيئين ، يكون مالين . فيكون الجواب : مائة مقسومة على مالين .

$$(\text{يضيف الشهرزوري ان } \frac{س}{ب} \times \frac{د}{هـ} = \frac{س \times د}{ب \times هـ} \text{ أو } \frac{س \times د}{ب \times هـ})$$

$$\text{والمثال } \left(\frac{١٠٠}{س} = \frac{١٠٠}{س} = ١٠ \times \frac{١٠}{س} \right)$$

باب آخر من الضرب

[١٨٧ظ] إذا قيل : اضرب جذر كذا في جذر كذا : ضربت أحد العددين في الآخر وأخذت جذر المبلغ .

فإن قيل : اضرب جذر كذا في كذا : ربعت المقدار الثاني ثم ضربت ما ارتفع منه في الأول ، وأخذت جذر المبلغ .

مثاله : اضرب جذر خمسة في ثلاثة : ربعت الثلاثة : تكون تسعة . وضربتها في خمسة . يكون خمسة وأربعين . جذرها المطلوب .

وإن قيل : اضرب جذر عشرة في نصف واحد : ضربت النصف في نفسه : يكون ربعا . ثم في عشرة : يكون اثنين ونصف . جذر ذلك هو المطلوب .

وإذا عرفت ضرب المفرد من هذه الأنواع المذكورة ، فقد عرفت ضرب المركب . إذ كان أصله أن تضرب كل مفرد من اعداد المضروب في كل من اعداد المضروب فيه . وقد تقدم من ذكر ضرب الكسور ما يغني عن الاعادة في هذا المكان . ولا بد للناظر في كتابنا من الرياضة في هذا الموضوع .

(يقول الشهرزوري) : اعلم أن هذا أولا يحتاج الى تقديم أصل يحصل به بيان البناء عليه ، وتخريج الفروع وردها اليه . وذلك ان يعلم أن كل عدد مجذور اذا ضرب في عدد مجذور فالمرتفع منه يكون مجذورا وجذره هو المرتفع من ضرب أحد الجذرين في الآخر .

وكل عدد مجذور اذا ضرب في عدد غير مجذور فالمرتفع منه غير مجذور . وكل عدد غير مجذور اذا ضرب في عدد مجذور فالمرتفع منه عدد غير

[١٨٨و] مجذور ، اللهم الا أن يكونا متشابهين ، فانهما متى كانا متشابهين فإن المرتفع من ضرب أحدهما في الآخر يكون مجذورا . ومن شروط

المتشابهين أن تكون نسبة أحدهما الى الآخر كنسبة مجذور (٨٣) . ومتى قسيت أحدهما على الآخر ، فإن الخارج من القسمة يكون مجذورا .

ومتى ضربت أحدهما في الآخر يكون (المرتفع) مجذورا . وانما سميا متشابهين لمشابهتهما للأعداد المجذورة . وهما مثل ثمانية وثمانية عشر :

فإن نسبة الثمانية الى الثمانية عشر : بأربعة أضعاف ، كنسبة الأربعة الى التسعة . ومتى قسيت الثمانية عشر على الثمانية خرج من القسمة اثنان

وربع . وهي مجذورة . وجذرها واحد ونصف . وإذا ضربت الثمانية في الثمانية عشر ، كان مائة وأربعة وأربعين . وهي مجذورة . وجذرها اثنا عشر .

ومما مع هذا [١٨٩و] ويلتحق به نوع من الضرب يعرف بضرب ذوات الأسمين . وهو ان تريد أن تضرب عددا وجذر عدد في عدد آخر وجذر عدد آخر .

(الامثلة التي يذكرها الشهرزوري هي التالية :

$$١ - \sqrt{١٢٠٠} + ١٠٠ = ١٠ \times (\sqrt{١٢} + ١٠)$$

$$٢ - \sqrt{٢٠٠٠} + \sqrt{١٠٠٠} + ١٠ = (\sqrt{٢٠} + ١٠) (\sqrt{١٠} + ١٠)$$

$$٣ - \sqrt{٢٠٠} + \sqrt{١٠٠} + ١٠ = (\sqrt{٢٠} + ١٠) (\sqrt{١٠} + ١٠)$$

ويضف الشهرزوري : « ولا يمكن أن يكون مجموع جذور هذه الاعداد جذر عدد واحد ، على ما سنوضحه في جمع الجذور » .

باب القسمة

[١٨٩ظ]

قد تقدم في ذكر القسمة ما فيه كفاية . وتام ذلك أن تعلم أن قسمة الأشياء على الأشياء تخرج آحاد . وقسمة الأموال على الأشياء تخرج أشياء . وعلى الأموال تخرج عددا . والكعوب على الأشياء تكون أموالا : وعلى الأموال تكون أشياء . وعلى الكعوب تكون عددا .

وكل ما قسمته على العدد فإن الذي يخرج يكون من جنس المقسوم . والعدد على أي مجهول قسمته : قلت كذا مقسوم على كذا .

وكل نوع من هذه المجهولات إذا قسمته على ما يجانسه فإنه يخرج من قسمته العدد . فافهم ذلك فإنه واضح .

فإن قيل : اقسام جذر كذا على جذر كذا : قسمت أحد العددين على الآخر وأخذت جذره .

(شرح الشهرزوري يزيد الأمر ايضا . ويتناول $٢ \div ٣ =$ $٢ \div ٣$ في حالة كون $٢ < ٣$ والجواب « اجزاء »)

ويعطي الشهرزوري الأمثلة التالية : ١ - ١٥ = ٥ ÷ ٣ س

$$٢ - ١٥ = ٥ ÷ ٣ س \quad ٣ = ١٥ - ٣ \quad ١٥ = ٥ ÷ ٣ س$$

$$٤ - ١٥ = ٥ ÷ ٣ س \quad ٢ = ١٥ - ٥ \quad ١٥ = ٥ ÷ ٣ س$$

$$٦ - ٥ = ١٥ ÷ ٣ س \quad \frac{١}{٣} = ١٥ - ٥$$

ثم ينتقل الشهرزوري الى قسمة الجذور فيعطي الأمثلة التالية :

$$١ - \frac{١}{٤} = \sqrt{\frac{١}{٢} \cdot \frac{١}{١٦}} = \frac{\sqrt{١٠٠}}{\sqrt{٦٤}} = \sqrt{٦٤} \div \sqrt{١٠٠}$$

$$\text{ويساوي } \frac{١}{٤} = \frac{١}{٨}$$

$$٢ - \frac{١}{٢} = \sqrt{٢ \cdot \frac{١}{٤}} = \frac{\sqrt{١٨}}{\sqrt{٨}} = \sqrt{٨} \div \sqrt{١٨}$$

$$٣ - \frac{١}{٢} = \sqrt{٦ \cdot \frac{١}{٤}} = \frac{\sqrt{١٠٠}}{\sqrt{١٦}} = \sqrt{١٦} \div \sqrt{١٠٠}$$

$$٤ - (١٠ + ١) = ١٠ \div ١$$

[١٩١] باب النسبة

اعلم انه لا ينسب شيء الى مجهول الا ما كان من جنسه ، ونسبته على ما تقدم ذكره

(هذا كل ما يذكره الكرجي . والشهرزوري يقدم أمثلة تبين ما يلي :

$$١ - ١٠ : ١ = ١٠ : ١$$

$$٢ - (١٠ + ١) : ١ = ١٠ : ١$$

$$٣ - (١٠ + ١) : ١ = ١٠ : ١$$

$$٤ - (١٠ : ١) = ١٠ : ١$$

[١٩٢] باب الجمع

اذا أردت أن تجمع مقدارا الى مقدار ضمنت كل جنس الى جنسه . فان لم يكن أحدهما من جنس الآخر ، تركتهما منفردين ، وجمعت بينهما بواو العطف .

مثاله : اجمع ستة أشياء وخمسة دراهم الى ثلاثة أشياء ومالين :

اجمع الستة الأشياء الى الثلاثة الأشياء وأبق المالين والخمسة الدراهم على حالهما . يكون الجواب تسعة أشياء ومالين وخمسة دراهم .

فان كان في أحد المقدارين استثناء ، تركته على حاله ، ان لم يكن في

المقدار الآخر شيء من جنسه . فان كان مع المقدار الآخر من جنسه شيء ،

مقدار أكثر من المستثنى ، جبرت الاستثناء من جملة بمثله ، وتركت

الباقي زائدا . وان كان المستثنى أكثر منه ، القيته من المستثنى ، وتركت

الباقي مستثنى . فان كان مثل الاستثناء : جبرته والقيت لفظهما جميعا .

وان كان في الجانب الآخر أيضا استثناء ، كان حكمه حكم الاستثناء الآخر

في جبره أو تركه . واذا لم يكن واحد من المقدارين من جنس المستثنى ،

تركتهما على حالهما ناقصين ، وجمعت بينهما ان كانا من جنس واحد .

[١٩٣] مثال ذلك : اجمع خمسة أموال وستة دراهم الا ثلاثة أشياء

الى ثلاثة أموال وأربعة أشياء الا ثلاثة دراهم .

قياس ذلك أن تجبر الثلاثة الأشياء الناقصة من جملة الأربعة الأشياء ،

والثلاثة دراهم من جملة الستة دراهم ، وتضم الأموال الى الأموال .

فيصير الجواب ثمانية أموال وشيء وثلاثة دراهم .

وعلى هذا حسابه ان كان المقداران من عدة أنواع .

[١٩٤] باب منه آخر

اعلم أن المقادير المقسومة على مقدار هي متجانسة . فان قيل : اجمع

عشرة دراهم مقسومة على شيء الى سبعة دراهم مقسومة على شيء ،

جوابه سبعة عشر مقسومة على شيء . فان اختلف المقداران المقسومان

عليهما ، جمع بينهما بواو العطف .

[١٩٥] فان قيل : اجمع جذر اثنين وجذر ثمانية عشر : ضربت

اثنين في ثمانية عشر ، يكون ستة وثلاثين ، خذ جذريها ، يكون اثني عشر ،

وزد عليها كل واحد من ثمانية عشر واثنين ، تصير اثنين وثلاثين . جذرها

هو الجواب .

وهذا لا يستمر الا في عددين تكون نسبة أحدهما الى الآخر كنسبة

مربع الى مربع .

يضيف الشهرزوري شرحا يعطي القاعدة $\sqrt{p} + \sqrt{q} = \sqrt{p+q} + \sqrt{pq}$

باب التفريق

[١٩٥ظ] إذا أردت أن تلقي مقدارا من مقدار : القيت كل جنس من جنسه .
 فان لم تجد في أعظم المقدارين من جنس الأصغر شيئا ، استثنيتته منه .
 فان كان في القليل استثناء جبرته وزدت مثله على المقدار الأعظم ، ثم القيت
 القليل من الكثير بعد الجبر والزيادة .

(يضيف الشهرزوري الأمثلة التالية :

- ١ - ألق أربعة أشياء وخمسة دراهم من ثلاثة أموال واثنى عشر شيئا
 وعشرة دراهم .
 والجواب ثلاثة أموال وثمانية أشياء وخمسة دراهم .
- ٢ - ألق خمسة أشياء وثلاثة دراهم من خمسة أموال وعشرين درهما .
 والجواب خمسة أموال وسبعة عشر درهما الا خمسة أشياء .
- ٣ - ألق ثلاثة أموال وخمسة أشياء الا خمسة دراهم من اثني عشر كعبا
 وستة أموال وعشرة أشياء .
 الحل يقتضي طرح ثلاثة أموال من ستة أموال ، وخمسة أشياء من
 عشرة أشياء ، ثم جبر الاستثناء باضافة خمسة دراهم الى كل من
 المقدارين . فيكون الجواب : اثنا عشر كعبا وثلاثة أموال وخمسة
 أشياء وخمسة دراهم) .

باب منه آخر

[١٩٦ظ] إذا أردت أن تلقي مقدارا مقسوما على مقدار ، من مقدار
 آخر مقسوم على مقدار مثل الذي الأول مقسوم عليه ، القيته منه ، ويكون
 الباقي مقسوما على ما كان كل واحد منهما مقسوما عليه .
 مثاله : إذا قيل : ألق عشرة مقسومة على شيء من ثلاثين مقسومة على
 شيء : القيت عشرة من ثلاثين ، يبقى عشرون ، مقسومة على شيء .
 فان لم يكن كذلك القيته منه بحرف الاستثناء .

فان قيل : ألق جذر ثمانية من جذر ثمانية عشر : ضربت ثمانية في ثمانية
 عشر ، يكون مائة وأربعة وأربعين . خذ جذريه يكون أربعة وعشرين .
 القها من مجموع الثمانية والثمانية عشر . يبقى اثنين . جذر ذلك هو
 الجواب (٨٤) .

باب

إذا قيل كم من واحد الى عشرة : أخذت الواحد والعشرة ، وضربت
 نصف مجموعهما [١٩٧و] في العشرة أو ضربت مجموعهما في نصف العشرة .
 فان قيل خذ عشرة أعداد أولها ثلاثة ، وتتفاضل باثنين اثنين . قياس
 ذلك أن تخرج كمية آخرها ، وهو أن تنقص من العشرة واحدا ، يبقى
 تسعة ، اضربها في التفاضل ، تصير ثمانية عشر . زد عليها الثلاثة التي
 هي عدد الأول . تصير أحد وعشرين . هذا هو العدد الأخير . ثم زد عليه
 العدد الأول . يصير بعد ذلك أربعة وعشرين . اضربها في نصف العشرة .
 يصير مائة وعشرين وهو الجواب .

فان قيل : كم من واحد الى مائة ، على أن تأخذ الأزواج وتترك
 الأفراد ، كانه قال : خذ خمسين عددا تتفاضل باثنين اثنين ، وأولها
 اثنين . واذا قال : خذ الأفراد وأترك الأزواج ، فكأنه قال : خذ خمسين
 عددا أولها واحد وتتفاضل باثنين اثنين (٨٥) .

شرح الشهرزوري يؤكد القاعدة لجمع المتواليات العددية مهما كان
 العدد الأول والفرق الثابت ويقدم المثال التالي :

عدة من الأعداد مبتدئة من الواحد ، وتتزايد باثنين اثنين الى آخرها .
 جمع مجموعها وقسم على عدتها فكان الخارج من القسمة خمسة عشر
 كم عدتها .

ثم يضيف الفصل التالي :
 [١٩٨ظ] اعلم أن صاحب الكتاب قد أغفل ها هنا أصلا كبيرا
 يحتاج اليه ، وهو معرفة أخذ جذور هذه المقادير . ونحن نذكر أولا
 أخذ جذور مفردتها ، ثم نذكر أخذ جذور مركبها . فنقول :
 اعلم أن الواقع في المرتبة الأولى من هذه المقادير ، هو العدد ، وله
 جذر ، وجذره عدد . والواقع في المرتبة الثانية : الأشياء ، ولا جذر

لها أصلا . والواقع في المرتبة الثالثة الاموال ، ولها جذر ، وجذرها
الأشياء . . .

وعلى هذا : كل مرتبة سمية لعدد فرد لها جذر ، وكل مرتبة سمية
لعدد زوج فلا جذر لها أصلا ، على قياس ما ذكرناه في جذور المعلومات .
فهذا هو معرفة أخذ جذور هذه المقادير مفردة .

وأما أخذ جذور مركبها فهو على قياس أخذ جذور المركب من
المعلومات ، وهو أن تقدر مقدارا وتضربه في مثله ، فإن ساوى الجملة
المطلوب جذرها ، فذلك المقدار هو الجذر . وإن لم يساوه ، بل بقي
منه بقية ، طلبت مقدارا آخر إذا ضربته في الأول مرتين ، وفي نفسه
مرة ، ساوى البقية ، ولا تزال تفعل ذلك حتى تفنى المقادير المطلوب
جذرها . فإذا فنيت [١٩٩و] فالمقادير التي اجتمعت هي الجذر .

هذا هو الأصل . غير أنا نذكر تفصيلا حسنا يحصل به إسقاط
كلفة في أخذ جذور المقادير المركبة وحصول ضوابط لا يخرج عنها
شيء فنقول :

اعلم أن الجملة المترتبة من مرتبتين لا جذر لها أصلا ، لأنك لا
تجد مقدارا من هذه المقادير إذ ضربته في نفسه كان الخارج من الضرب
من مرتبتين .

وإذا كان من ثلاثة مراتب فإنه يصح استخراج جذره ، ويكون
جذره من مرتبتين . وإذا كان كذلك فإنك تأخذ جذر طرفي الجملة ،
وتنظر فإن كان ضرب جذر أحدهما في جذر الآخر ، مرتين يساوي
للواسطة ، فإن جذر الطرفين هو جذر الجملة .

فوجب من ذلك أن يكون شرط استخراج جذر الجملة المترتبة من
ثلاثة مراتب شرطان : أحدهما أن يكون لكل واحد من الطرفين جذر ،
والثاني أن يكون ضرب جذر أحد الطرفين في جذر الآخر مرتين مساو
للواسطة . فمتى لم يكن ، فليس للجملة جذر أصلا .

ومتى كانت الجملة المطلوب جذرها من ثلاثة مراتب وفيها استثناء ،
فها هنا تعتبر زيادة شرط آخر ، وهو أن يكون الاستثناء من المرتبة
الوسطى ، ثم يكون ضرب جذر أحد الطرفين في جذر الآخر مرتين

مساوي الاستثناء . فإذا تمت هذه الشروط كان جذر الطرف الأدنى
مستثنى من جذر الطرف الأعلى ، ويكون الباقي هو جذر الجملة .
وإذا كانت المقادير المطلوب جذرها من أربع مراتب [١٩٩ظ]
فليس للجملة جذرا أصلا ، لأنه لا يوجد مقادير إذا ضربت في نفسها
كان المرتفع من ذلك من أربع مراتب .

فإذا كانت المقادير المطلوب جذرها من خمس مراتب ، فإن فيه
ثلاث شرائط : الأول أن يكون لكل واحد من الطرفين جذر . والثاني
أن يكون ضرب أحد الجذرين في الآخر مرتين أكبر من الواسطة . والثالث
أن يكون الباقي من الواسطة ، بعد القاء ضرب جذر أحد الطرفين في
جذر الآخر ، مرتين ، مجذورا . فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاث ،
فالجملة مجذورة ، وجذرها هو جذر كل واحد من الطرفين ، مع جذر
الباقي من الواسطة . ومتى تعذر أحد هذه الشروط ، أو كلها ، فالجملة
غير مجذورة أصلا . ونحن نذكر على هذا أمثلة توضحه إن شاء الله
تعالى :

إذا قيل : كم جذر مال وشيئين ودرهم ؟ فإنك تأخذ جذر المال
فيكون شيئا ، وجذر الدرهم فيكون درهما ، ثم تضرب الشيء في
الدرهم مرتين ، فيكون شيئين ، فذلك مساو للواسطة . فإن : جذر
الطرفين ، وذلك شيء ودرهم ، هو جذر الجملة .

فلو قيل : كم جذر مال ودرهم الاشيئين : فالاستثناء هو الواسطة .
فاضرب جذر المال ، وهو شيء ، في جذر الدرهم ، وهو درهم ، (مرتين)
فيكون شيئين ، وذلك مثل الواسطة المستثناة . فاذن يكون جذر
الدرهم مستثنى من جذر المال . فيكون شيئا الا درهما هو جذر الجملة .
وامتحانه أنك إذا ضربت شيئا الا درهما في مثله بلغ مالا ودرهما
الا [٢٠٠و] شيئين . . .

(يجد الشهرزوري جذر س٤ + ٤س + ٤س٣ + ١٠س٢ + ١٢س + ٩ ،
يأخذ جذر الطرفين وجذر ١٠س٢ - ٢س٢ × ٢س × ٣ ويمتحن صحة ذلك
بالتربيع . ثم يقول) :

ولو قيل : كم جذر مال مال وكعبين وأربعة دراهم الا ثلاثة أموال
والا أربعة أشياء ؟

فانك تأخذ جذر مال مال ، فيكون مالا ، وتأخذ جذر أربعة دراهم فيكون درهمين ، فنضرب أحدهما في الآخر مرتين ، فيكون أربعة أموال ، فالتى من ذلك الثلاثة الاموال المستثناة ، فيبقى مال واحد ، فيخذ جذره فيكون شيئا . واذا ضربت ذلك الشيء في الدرهمين ، مرتين ، كان أربعة أشياء ، وذلك بقدر الاشياء المستثناة . فاجمع المال الى الشيء ، واجعل الدرهمين مستثناة من ذلك ، فيصير الجذر : مال مال و شيء الا درهمين . وذلك جذر الجملة .
وعلى هذا القياس .

فصل منه :

واعلم انه قد تبين في بعض المسائل مقادير ليس لها جذر على الحقيقة . وطريقة استخراج جذر ذلك تكون بالاستقراء . ومعنى الاستقراء أن نضع جذره مقدارا ، وتربعه ، ونقابل به المطلوب جذره . فان أدى العمل الى الجذر المحقق ، والا فتحتاج أن تضع جذره مقدارا آخر . . . ولا تزال تفعل ذلك حتى يصح لك جذره .

ومثال ذلك : قيل كم جذر خمسة دراهم الا شيء (٨٦) . فقد علمت أنه يجب أن يكون جذرها أقل من درهمين . نضع جذره درهم و شيء ، ونربع ذلك ، فيكون مالا وشيئين ودرهما . فتقابل به خمسة دراهم الا شيء . فاذا جبرت وقابلت صار مالا وثلاثة أشياء تعدل أربعة دراهم . فاذا أتممت العمل على ما سنوضحه . . . يخرج لك قيمة الشيء واحد . واذا ألقيته من الخمسة بقي أربعة ، وهو المطلوب ، ولو وضعت

الجذر غير ذلك جاز . . . (يعتبر $\sqrt{5s-2} = \frac{1}{4}s$ ويعالج المسئلة فيجد $s = 4$. ثم يضيف ما يلي) :

[٢٠١] فصل في تضعيف الجذور وتنصيفها وهذا أيضا مما أغفله صاحب الكتاب ولم يتعرض له من أصول الجبر والمقابلة التي نحتاج اليها (يبين أن $\sqrt{16 \times 4} = \sqrt{16} \times \sqrt{4} = 4 \times 2 = 8 = \sqrt{9 \times 25} = 3 \times 5 = 15$ الخ)

باب في أصول يحتاج اليها [٢٠١ظ]

اعلم أن كل عددين يكون لاحدهما عند الآخر نسبة ، فانك اذا ضربتهما في مقدار واحد ، أو جزأتهما تجزئة واحدة ، كانت النسبة الاولى باقية منهما .

وكل عدد قسمته بقسمين ، وضربت أحد القسمين في الآخر مرتين ، وزدت عليه مربعي القسمين ، كان مربع العدد المقسوم (٨٧) .
وكل عدد مربع اذا زدت عليه عدة من أجزاره مع مربع نصف عدد تلك الاجزاء ، فانه يكون مربعا .
واذا نقصت منه ما شئت من أجزاره ، الا مربع نصف عدد تلك الجذور ، كان الباقي مربعا .
وكل عدد اذا قسمته بقسمين مختلفين وضربت أحدهما في الآخر ، وزدت على المبلغ مربع الفضل بين نصف العدد وبين أحد قسميه ، كان المبلغ مربع نصف العدد .
وكل عدد اذا زدت في طوله زيادة ، فان العدد مع الزيادة ، مع مربع نصف العدد مساوي لمربع الكائن من مجموع نصف العدد مع الزيادة .

باب الجبر [٢٠٣و]

قد ذكرنا أن المسائل تستخرج بثلاثة أشياء ، الاول : طلب الطريق الى تناول المسئلة بموجب شروطها . والثاني : المعطيات التي يعطيها السائل . والثالث : الضرب والقسمة والتضعيف والتنصيف والجمع والتفريق والزيادة والنقصان ، الى أن تؤدي المسئلة الى جملتين متعادلتين . فاذا كان في أحدهما استثناء ، فانك تزيد على هذه الجملة مثل المستثنى منه ، لتزول لفظة الاستثناء وتزيد مثل ذلك على الجملة الاخرى ، لتبقى المعادلة . وهذا هو الجبر .

وهو على وجه آخر : وهو أن تكون احدي الجملتين أو بعضها مقسوما على مقدار . وازالة لفظ القسمة أن تضرب جميع ما معك في ذلك المقدار طلبا لزوال القسمة وحفظ المعادلة .

وانما نفعل ذلك لانه يقرب المجهول من حد المعلوم . فكل معنى يؤدي الى ذلك فانه هو الجبر ، الى أن تصير المسئلة الى حد المقابلة .
والقاء المقادير المشتركة . فبعد ذلك تؤدي الى واحد من ستة أشياء ، أعني المسائل الست :

[٢٠٤و] اولها : أشياء تعدل عددا . ومعرفة اخراج الشيء الواحد

على ضربين بالقسمة ، والنسبة . فاذا أردت أن تخرجه بالنسبة :
نسبت الواحد من عدد الاشياء ، ثم أخذت من العدد مثل تلك النسبة .
وان كانت نسبة الاضعاف ، أخذت العدد أضعاف تلك النسبة .

مثال ذلك : ثلاثة أشياء وثلاث تعدل عشرة آحاد . نسبة الواحد
من ثلاثة وثلاث تكون خمسا وعشرا ، أخذت خمس العشرة وعشرها ،
يكون ثلاثة آحاد . هذا هو ما يعدل الشيء الواحد .

وان كانت النسبة بالاضعاف ، مثل خمس وعشر شيء يعدل ثمانية
دراهم ، نسبت الواحد من الخمس والعشر ، يكون ثلاثة أمثاله وثلاثة .
خذ ثلاثة أمثال الثمانية وثلاثها ، يكون ستة وعشرين وثلاثين ، وهذا
هو الشيء .

واذا امتنع بالنسبة ، قسمت العدد المعادل للاشياء على عدد
الاشياء . مثال ذلك : شيئان وجزء من أحد عشر من شيء تعدل خمسة
دراهم ونصفا . معرفة اخراج ذلك أن تقسم خمسة ونصفا على اثنين
وجزء من [٢٠٤ظ] أحد عشر : وهو أن تجعل جميع ما معك من أجزاء
من أحد عشر . فيكون المقسوم ستين جزءا ونصفا ، والمقسوم عليه
ثلاثة وعشرين جزءا . فاقسم ستين ونصف على ثلاثة وعشرين . يكون
الخارج اثنين وأربعة عشر جزءا ونصفا من ثلاثة وعشرين جزءا من
واحد . فهذا هو الشيء .

والثانية : أموال تعدل أشياء . والعمل في اخراج الجذر الواحد أن
ننظر ما الذي يعدل المال الواحد من الاشياء . وطريقه أن تقسم عدد
الاشياء على عدد الاموال . فما خرج كانت أشياء تعادل المال . وكل
أشياء تعادل المال الواحد ، فإن عددها جذر المال ، لان نسبة الواحد
الى الجذر كنسبة الجذر الى المال . فنسبة الواحد الى الجذر مثل نسبة
الجذر الى عدد الجذر . والمعادلة لمال واحد والجذر الواحد منها كالواحد
من عددها . فعددها جذر المال .

وان شئت أخرجت ما يعادل المال الواحد بالنسبة التي ذكرتها .
والثالثة : أن تكون أموال تعادل عددا . واخراج ما يعادل المال
الواحد من العدد بالنسبة أو بالقسمة ، على ما تقدم ذكره في معادلة
الاشياء للعدد .

فهذه ثلاث مسائل مفردات .

باب المسائل الثلاثة المقترنة

[٢٠٦و] أولها : أموال وأشياء تعدل عددا (٨٨) .

مثل مال وعشرة أشياء تعدل تسعة وثلاثين أحدا .

فاذا أردت أن تخرج المجهول ، وهو الشيء ، نصف عدد الجذور ،
يكون خمسة ، وربعا ، يكون خمسة وعشرين . زد عليها تسعة
وثلاثين ، لانها معادلة لمال وعشرة أجزار .

وكل مال وجذور فانك اذا زدت عليها مربع نصف عدد تلك
الجذور فانه يكون مربعا جذره مساو لجذر المربع ونصف عدد الجذور .

فيكون ذلك أربعة وستون ، وجذرها ثمانية . فاذا ألقيت منها
الخمسة التي هي نصف الاجزاء ، بقي ثلاثة . وهي جذر المال .

فاذا كان المال أكثر من مال ، رددته الى مال ، وقسمت جميع ما
يكون معه يعادله على عدد الاموال ، حفظا للمعادلة . وباقي العمل
على ما تقدم ذكره في اخراج الجذر الواحد .

مثاله : ثلاثة أموال وثلاث وعشرة أجزار تعدل ستين أحدا .

طريق استخراج ذلك أن ترد الاموال الى مال واحد ، بأن تقسمها
على ثلاثة وثلاث ، وتقسم جميع ما معك على ثلاثة وثلاث . فيصير المال
مالا واحدا ، والاشياء ثلاثة ، يعدل ذلك ثمانية عشر درهما ، التي

خرجت من قسمة الستين على ثلاثة وثلاث . فبعد ذلك تضعف الثلاثة
التي هي عدد الاجزاء ، وتضربه في نفسه ، وتريده على ثمانية عشر .

يصير عشرين وربعا ، خذ جذرها ، يكون أربعة ونصفا . ألق منها
نصف عدد الاجزاء . يبقى ثلاثة . وهي جذر المال . والمال تسعة .

وان كان المال أقل من مال كملته مالا تاما بقسمته [٢٠٦ظ] على
عدد يساويه ، وبقسمة جميع ما معك على ذلك المقدار حفظا للمعادلة .

فيكون استخراج الشيء بالعمل المذكور .

مثاله : ربع مال وثلاثة أشياء تعدل ستة عشر أحدا .

قياسه أن تكمل المال بقسمته على ربع واحد ، أو تضربه في أربعة
آحاد ؛ واعمل هذا العمل بكل واحد من المقادير التي معك . فيصير

بعد ذلك : مالا واثنين عشر جذرا تعدل أربعة وستين أحدا .

واخراج الشيء على ما تقدم ذكره من تنصيف الاجذار ، وضربه في نفسه ، وزيادته على العدد ، وأخذ جذر المبلغ ، وأخذ نصف الاجذار منه (يعطي الشهرزوري ما بعده طريقة أخرى لحل هذا النوع من المعادلات)

فإذا رمزنا لهذا النوع بالشكل $س^2 + ب = پ$ ، فحل الكرجي يعطي $س = \sqrt{\frac{پ}{4} - \frac{ب^2}{4}}$

وحل الشهرزوري يعطي $س^2 = ب + \frac{پ}{4} - \sqrt{\frac{پ^2}{4} + ب^2}$ وجذره هو قيمة س

[٢٠٧] أما المسئلة الثانية منها فهي : مال واحد وعشرون ذرها

تعدل عشرة أشياء (١٩) ، فإذا أردت أن تخرج الشيء نصف عدد الاجذار وضربته في نفسه ونقصت منه العدد وأخذت جذر الباقي ، يكون اثنين ، ان شئت زدتها على نصف الاجذار ، وان شئت نقصتها منه ، فيكون جذر المال اما سبعة واما ثلاثة .

وانما نقصت العدد من مربع نصف عدد الاجذار لان العدد لا يخلو من أن يكون مثل مربع نصف عدد الاجذار أو أقل منه فاذا كان كذلك ، كان العدد المال بعينه ، ونصف الاجذار جذر المال ، لان العشرة الاجذار المعادلة للمال والعدد يكون نصفها معادلا للمال ونصفها معادلا للعدد . هذا اذا كان العدد مساويا لمربع نصف عدد الاجذار . واذا كان أقل منه ألقى العدد ، لان العشرة اجذار بعضها يعادل المال وبعضها يعادل البعد . والاجذار التي تعادل المال الواحد يكون عددها جذر المال ، كما تقدم ذكره . فاذا ضربت عددها في ما بقي من العشرة مما يعادل العدد كان المبلغ مثل العدد .

فقد تبين أن العدد ينبغي أن يكون متولدا من ضرب أحد قسمي عدد الاجذار في الآخر فنه . فاذا كان القسمان [٢٠٧] متساويين فان نصف عدد الاجذار يكون جذر المال . واذا كانا مختلفين فان العدد يكون أقل من مربع نصف عدد الاجذار أبدا . واذا لم يكن ذلك كانت

المسئلة مستحيلة . فاذا أقيت العدد منه ، كان جذر الباقي الفضل بين نصف عدد الاجذار وبين أي قيمة شئت . فاذا زدته على نصف عدد الاجذار كان أحد القسمين ؛ وان نقصته منه ، كان القسم الآخر . وكل واحد منهما يجوز أن يكون جذر المال .

فاذا كان المال أكثر من مال ، رددته كما تقدم ذكره ، مع جميع ما يكون معه ويعادله . والعمل بعد الرد كما تقدم ذكره . وان كان أقل من مال فانك تكمله ، على ما تقدم ذكره . وباقي العمل في اخراج الشيء كما شرحته .

(يضيف الشهرزوري ٢٠٧ ظ ، ٢٠٨ و ، شروطا يمكن معها حل المسئلة ، ثم يورد قاعدة كقاعده السابفة تعطي قيمة س^٢ ومنها يجد قيمة س) .

[٢٠٨] وأما المسئلة الثالثة منها فهي مال يعدل ثلاثة اجذار وأربعة آحاد . فاذا أردت أن تخرج الشيء ربعت نصف عدد الاجذار ، وزدته على العدد ؛ يكون ستة وربعاً . خذ جذره ، فيكون اثنين ونصفا ؛ زدها على نصف عدد الاجذار ، وهو واحد ونصف فيكون أربعة . وهي جذر المال .

وانما زدت العدد على نصف عدد الاجذار [٢٠٨ ظ] في نفسه ، لان العدد مساو لمال الا ثلاثة اجذار . وكل ما نقصت منه عدة من اجذاره الا مربع نصف عددها ، كان المبلغ مجذورا ، جذره جذر ذلك المربع الا نصف عدد الجذور . فاذا زدت على جذره نصف عدد الاجذار ، كان ذلك جذر المال المطلوب .

فان كان المال أقل من مال أو أكثر ، رددته الى مال واحد وكملته على الوجه الذي تقدم ذكره .

(يضيف الشهرزوري قاعدة كقاعديتين السابقتين تعطي مربع المجهول ، ثم يشير الى المسائل التالية :

$$١ - ب س = ب س او ب س = ب س ن والحل بأن تحط المسئلة الى ب س = ب س$$

$$٢ - س ٦ + س ٤ = ٤٠ ، س ٥ + س ٦ = ١٠٤ ، س ٤ + س ٦ = ١٠ ، س ٦ + س ٧ = ١٦ ، س ٣ + س ٤ = ٢٧ ، س ٦ + س ٧ = ١٦$$

[٢١١] باب من النوادر والمسائل

(١) اذا قيل : مال زدت عليه نصفه ، ثم على المبلغ ربه ، ثم نقصت من المبلغ عشره ، فكان عشرين . كم أصله ؟

قياس ذلك أن تجعل المال شيئاً ، وتزيد عليه نصفه ، ثم على المبلغ ربه ، فيصير شيئاً وسبعة أثمان شيء . انقص منه عشره ؛ يبقى شيء وخمسة أثمان شيء ونصف ثمن شيء . وذلك يعدل عشرين واحداً .

واخراج الشيء الواحد أن تقسم عشرين على أحد وخمسة أثمان ونصف ثمن ؛ وهو أن تبسط جميع ما معك أنصاف أثمان ، فيصير ثلاثمائة وعشرين مقسومة على سبعة وعشرين . فاذا قسمت كان الخارج من القسمة أصل المال .

[٢١١ظ] فلو قيل : مال اتجرت به وربحت كذا ، ثم اتجرت بالمبلغ وربحت كذا ، ثم اتجرت به وخسرت كذا . فان حسابه على ما ذكرته في هذه المسئلة .

وكذلك اذا قال : مال نقصت منه جزءاً أو أجزاء ، فان حسابه أن تجعل أصل المال شيئاً ، وتعمل به ما يقول السائل في شرط المسئلة ثم تقابل ما يحصل عندك بما يعطيك السائل من الجملة المعلومة .

وكذلك اذا قال : مال أضعفته [٢١٢ظ] وزدت عليه درهما ، ثم أضعفته ونقصت منه درهما ، ثم أضعفته وزدت عليه خمسة دراهم فكان كذا . وجميع المسائل المشابهة لهذه المسائل فان حسابها كما قد أشرت اليه ، وان اختلفت شروطها في الزيادة والنقصان والمقدار والكمية .

(يتخلل هذه الامثلة العامة أمثلة محددة يضعها الشهرزوري ويحلها بفرض المجهول شيئاً . فمن مسائله المسئلة التالية :

مال أضعفته وزدت عليه خمسة دراهم ، ثم أضعفته ونقصت منه عشرة دراهم ، ثم أضعفته ونقصت منه عشرين درهما ، فكان الباقي مائة درهم .

وبعد أن يحلها الشهرزوري جبرياً يعطي طريقة يسميها طريقة

المنكوس ، وهي الحل الحسابي المعروف بالبدء من آخر خطوات المسئلة والسير خلفاً حتى نصل الى أصل المال (٢) [٢١٣و] وكل مسئلة يحلها الشهرزوري ينهيها بالامتحان وبه يبين أن الجواب يحقق شروط المسئلة .

ومن مسائل المسئلة :

له الثلثان من قلبي	وثلثا ثلثه الباقي
وثلثا ثلث ما يبقى	وثلث للثلث للساقى
ويبقى اسهم ست	تقسم بين عشاق

وهو يحل هذه المسئلة بالطريقة الجبرية وبالطريق المنكوس ويجد أن قلب الشاعر قسم الى ٢٤٣ سهماً .

* * *

(٢) [٢١٤ظ] فان قيل أجير أجرته في الشهر خمسة وثلاثون درهما وخاتم . عمل ثلاثة أيام وأخذ الخاتم . كم قيمته ؟

فاجعل قيمته شيئاً ، وهو المستحق بثلاثة أيام . يكون المستحق في سبعة وعشرين يوماً الباقية : تسعة أشياء ، وهي تعدل خمسة وثلاثين درهما . فالشيء يكون ثلاثة دراهم وسبعة أتساع .

(٣) فان قيل : أجير أجرته في الشهر شيء مجهول . عمل مثل خمس الأجرة أياماً ، استحق ثمانية دراهم ودانق . كم أجرته ؟

قياس ذلك أن تجعل الأجرة شيئاً . فتكون الأيام المعمولة خمس شيء . فيصير نسبة ثلاثين الى خمس شيء كنسبة الشيء الى ثمانية دراهم ودانق . فاضرب الثلاثين في ثمانية ودانق ، تصير مائتين وخمسة وأربعين . وذلك يعدل خمس مال ، الذي يكون من ضرب الشيء في خمس شيء . فيكون المال ألف ومائتين وخمسة وعشرين . وجذره خمسة وثلاثين ، وهي الأجرة .

(٤) [٢١٥و] فان قيل : ثلاثون : بعضها أيام وبعضها دراهم . والدراهم أجرة الايام . عمل الأجير مثل ثلث الأجرة أيام ، واستحق مثل نصف وربع الايام دراهم . كم عمل وكم استحق ؟

قياس ذلك أن تجعل الايام شيئاً ، والأجرة ثلاثين شيئاً ، والعمل عشرة الا ثلث شيء ، والمستحق نصف وربع شيء . فتقول :

نسبة نصف وربع شيء الى ثلاثين الا شيئاً كنسبة عشرة الا ثلث شيء الى شيء .

فاضرب عشرة الا ثلث شيء في ثلاثين الا شيء ، يكون ثلاثمائة أحد وثلث مال الا عشرين شيئاً . وذلك يعدل نصف وربع مال ، التي خرجت من ضرب نصف وربع شيء في شيء . فاذا جبرت وألقيت المقادير المشتركة ، صار :

ثلاثمائة أحد يعدل عشرين أحداً وربع وسدس مال . فاذا أكملت المال بزيادة مثله وخمسيه عليه ، وعلى جميع ما معه ، طلباً للمعادلة ، صار : مال وثمانية وأربعين شيئاً يعدل سبعمائة وعشرين .

خذ نصف الأجزاء وربعه ، يكن خمسمائة وستة وسبعين . زدتها على سبعمائة وعشرين . تصير ألف ومائتين وستة وتسعين . خذ جذرها يكون ستة وثلاثين . الق منها أربعة وعشرين . يبقى اثنا عشر . وهو عدد الايام ، لانك جعلتها أشياء ، والاجرة ثمانية عشر والعمل الذي عمله ستة أيام ، فاستحق بها تسعة دراهم .

(٥) فان قيل : رجلان التقيا ، فقال أحدهما للآخر : ان أعطيتني ربع ما معك وأخذت سبع ما معي ، تساوى ما يكون عندي مع ما يكون عندك . كم مع كل واحد ؟

[٢١٥ظ] قياس ذلك أن تجعل مع أحدهما شيئاً ، ومع الآخر مقدارا ، أي مقدار أردت . ومتى جاءك في مسألة مجهولان ، فاجعل أحدهما معلوماً ، ان لم يؤد ذلك الى فساد ، بأن يكون بينهما نسبة ظاهرة أو فضل معلوم .

فاجعله اذن أربعة دراهم ، لاجل الربع ، حتى يصح منه . فاذا أعطي صاحب الاربعة ربع ما معه وأخذ ما لصاحب الشيء ، صار مع أحدهما ثلاثة دراهم وسبع شيء ، ومع الآخر ستة أسباع شيء ودرهم . فاذا قابلت وألقيت المقادير المشتركة ، صار خمسة أسباع شيء تعدل درهمنين . فالشيء التام يعدل درهمنين وأربعة أخماس . وهو مال من يعطي السبع ويأخذ الربع . ومال الاخر أربعة دراهم .

وان بسطت مال كل واحد منهما أخماساً ، وأقيمت مقام كل خمس درهما كاملاً صحيحاً ، جاز ذلك ، لان المسئلة سيالة .

(يقول الشهرزوري : ومعنى قوله سيالة لانها لا تقف على جواب

واحد . وان شئت عملتها بطريقة أخرى وتسمى طريقة الباب (١٣) : خذ مخرج الربع ، وهو أربعة ، فالق منه ربعه مرتين ، وذلك اثنان ، ويبقى اثنان . فاضربها في مخرج السبع ، فيكون أربعة عشر ، فهذا مال الذي يدفع السبع . ثم خذ مخرج السبع ، فالق منه سبعة مرتين فيبقى خمسة ، فاضربها في مخرج الربع ، فيكون عشرين . فهذا مال الذي يدفع الربع . فاذا دفع هذا ربع ما معه وأخذ سبع ما مع الآخر ، كان سبعة عشر . وصار مع الاخر سبعة عشر . فقد تساوى) .

(٦) [٢١٦و] فان قال : رجلان التقيا ، فقال أحدهما للآخر : ان أعطيتني درهما ، صار معي ثلاثة أمثال ما معك ؛ وان أعطيتك درهما صار معك خمسة أمثال ما معي . كم مع كل واحد منهما ؟

اجعل مال أحدهما شيئاً ، ومال الآخر ثلاثة أشياء الا أربعة دراهم ، حتى اذا زدت عليه درهما ، ونقصته من الشيء ، كان ثلاثة أمثال الباقي . ثم انقص منه درهما وزده على الشيء ؛ فيصير شيئاً ودرهما يعدل خمسة أمثال ثلاثة أشياء الا خمسة دراهم ، أعني خمسة عشر شيئاً الا خمسة وعشرين درهما .

فاذا جبرت وألقيت المقادير المشتركة صار أربعة عشر شيئاً تعدل ستة وعشرين درهما . فالشيء يعدل درهما وستة أسباع . وهو مال الاول . والثاني يكون درهما وأربعة أسباع ، لانك جعلته ثلاثة أشياء الا أربعة دراهم .

(٧) [٢١٦ظ] فان قيل : ثلاثة اعداد : الاول والثاني عشرون ، والثاني والثالث ثلاثون ، والثالث والاول أربعون .

قياس ذلك أن تجعل مجموع الثلاثة شيئاً . فيكون الاول : شيئاً الا ثلاثين ، والثاني شيئاً الا أربعين ، والثالث شيئاً الا عشرين . وجمع ذلك كله ، يكون ثلاثة أشياء الا تسعين . فهذا مجموع الثلاثة الاعداد .

وذلك يعدل نصف مجموع الاعداد وهو خمسة وأربعون لانك جمعت كل واحد مرتين . فيكون الشيء خمسة وأربعين .

الق منها العشرين ؛ يبقى خمسة وعشرون ، وهو الثالث . والق

منها الثلاثين ؛ يبقى خمسة عشر وهي الاول . ثم الق منها أربعين ؛
يبقى خمسة وهو الثاني .

ويجب أن يرتاض الناظر في هذا الكتاب بكثير من نظائر هذه
المسائل وأخواتها لتقوى نفسه على استخراجها .

(٨) [٢١٧] فان قيل : ثلاثة أنفس التقوا على شراء دابة . فقال الاول
لصاحبيه : اعطيني ثلث ما معكما حتى يكون معي مائة درهم ، ثمن
هذه الدابة . وقال الثاني لصاحبيه : اعطيني ربع ما معكما حتى
يكون معي مائة درهم . وقال الثالث : اعطيني خمس ما معكما حتى
يكون معي المائة المذكورة .

قياس ذلك أن تجعل مال الاول شيئاً ، وتلقيه من المائة . يبقى
مائة درهم الا شيئاً . وذلك هو ثلث مال الثاني وثلث مال الثالث
اضربه في ثلاثة . يكون ثلاثمائة الا ثلاثة أشياء ، وذلك مساو مال
الثاني والثالث . فاحفظه .

ثم الق ربع شيء من المائة . يبقى مائة الا ربع شيء . وذلك هو
مثل الثاني وربع الثالث . فاذا ضربته في أربعة ، صار أربعمائة الا
شيئاً ، وذلك هو الثاني أربع مرات والثالث مرة واحدة . فاذا ألقى
منه ثلاثمائة الا ثلاثة أشياء ، بقي مائة وشيئان وذلك ثلاثة أمثال
الثاني . فالثاني ثلاثة وثلاثون درهما وثلث درهم وثلثي شيء .

ويبقى الثالث مائتين وستة وستين درهما وثلثين الا ثلاثة أشياء
وثلثي شيء . زد عليها خمس الاول ، أعني خمس شيء ، مع خمس
الثاني وهو ستة دراهم وثلثي درهم وثلثي خمس شيء ، يصير بعد
ذلك مائتين وثلاثة وسبعين وثلث الثلاثة أشياء وثلث شيء . وذلك
يعدل مائة درهم .

فاذا جبرت وألقى المقادير المشتركة بقي ثلاثة أشياء وثلث شيء
تعديل مائة وثلاثة وسبعين درهما وثلث درهم . فالشيء يكون اثنين
وخمسين درهما ، فهذا هو مال الاول .

[٢١٧ظ] ومال الثاني ثمانية وستين درهما لاجل أنه خرج ثلاثة
وثلاثين درهما وثلث وثلثي شيء .

ومال الثالث ستة وسبعين درهما لاجل أنه كان مائتين وستة
وستين درهما وثلثين الا ثلاثة أشياء وثلثي شيء .

x x x

(٩) فان قيل : دراهم عيارها في العشرة ، سبعة دراهم فضة ؛ وقد
تقرر العيار على ستة وثلثين . كم يلقي عليها من النحاس حتى تصير
دراهم عيارها العيار المقرر ؟

قياس ذلك أن تجعل العيار المزيد شيئاً ، وتزيده على عشرة
وشيئاً . خذ ثلثيه . يكون ستة دراهم وثلثين وثلثي شيء . وذلك
يعدل سبعة دراهم . فاذا ألقى المقادير المشتركة بقي : ثلثا شيء
تعديل ثلث درهم . فالشيء يعدل نصف درهم . وهو وزن النحاس الذي
تلقىه على كل عشرة دراهم .

(يضيف الشهرزوري طريقة للحل على أساس النسبة 6% :
 $10 = (7 - 6\%)$: الزيادة المطلوبة) .

(١٠) فلو قيل : دراهم عيارها أربعة دراهم في كل عشرة ، وقد تقرر
العيار على ستة دراهم وثلثين . كم يلقي عليها من الفضة ؟

فاجعل ما يلقي شيئاً ، وزده على العشرة ، وخذ ثلثيها . يكون
سبعة دراهم وثلثين وثلثي شيء . وذلك يعدل أربعة دراهم وشيئاً .
فاذا ألقى المقادير المشتركة صار : ثلث شيء يعدل اثنين وثلثين .
فالشيء التام يعدل ثمانية دراهم . فهذا ما يلقي على كل عشرة من الفضة .
وان شئت أخذت ما في العشرة من النحاس ، وهو ستة دراهم ،
ويحتاج الى مثليه فضة ، أعني اثنا عشر درهما . الق منها الأربعة
الموجودة . يبقى ثمانية . وهو ما يحتاج اليه من الفضة . ومثل هذا
العمل يستمر في المسئلة الأولى .

(هنا أيضا يضيف الشهرزوري طريقته في النسبة) .

(١١) فان قيل : دراهم من عيار أربعة ، ودراهم من عيار ستة . أخذنا
منها ألف درهم وضربناها فخرج دراهم عيار العشرة أربعة وثلثين .
كم كان من كل جنس فيه ؟

فاجعل الذي عياره أربعة دراهم في العشرة : شيئاً . وخذ خمسيه .
يكون خمسي شيء . واجعل الذي عياره ستة دراهم : ألف درهم الا

شميناً . وخذ ثلاثة أخماسه . تكون ستمائة درهم الا ثلاثة أخماس شيء . زد عليه خمسي شيء . يصير ستمائة درهم الا خمس شيء . وذلك يعدل أربعمائة وستة وستين درهما وثلاثين ، التي هي عيار الالف المضروبة .

فاذا جبرت وألقيت المقادير المشتركة صار : خمس شيء يعدل مائة وثلاثة وثلاثين درهما وثلاث . فالشيء التام يعدل ستمائة وستة وستين درهما وثلاثين . فهذا هو الذي في الالف من الذي عياره أربعة دراهم .

وفيه من الذي عياره ستة دراهم : ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين درهما وثلاث .

(١٢) فان قيل : دراهم عيار العشرة أربعة ونصف ، ودراهم [٢١٩] أخرى عيار العشرة منها ستة . وقد تقرر العيار على خمسة دراهم . وقد أخذ من الجنس الف درهم وطرح عليها خمسة عشر درهما نحاساً . فجاء منه ألف درهم وخمسة عشر درهما عيار خمسة دراهم . كم أخذ من كل جنس ؟

قياس ذلك أن تجعل المأخوذ من عيار أربعة ونصف : شيئاً ، وخذ ربه وخمسه ، يكون ربع شيء وخمس شيء . واجعل الذي عياره ستة دراهم : ألف درهم الا شيئاً . وخذ ثلاثة أخماسه ، يكون ستمائة درهم الا ثلاثة أخماس شيء . زد عليها ربع وخمس شيء . تصير ستمائة درهم الا عشر ونصف عشر شيء . تعدل خمسمائة وسبعة دراهم ونصف ، التي هي عيار الالف والخمسة عشر من العيار المقرر .

فاذا جبرت وقابلت وألقيت المقادير المشتركة صار : عشر شيء ونصف عشر شيء معادلاً لاثنتين وتسعين درهما ونصف . فيكون الشيء ستمائة وستة عشر درهما وثلاثين . فهذا ما فيه من الذي عياره أربعة دراهم ونصف .

والذي عياره ستة دراهم هو ثلاثمائة وثلاثة وثمانين درهما وثلاث .

وهذه المسائل يمكن أن يفرع عليها فروع كثيرة .

(١٣) فان قيل : مقاسمة السلطان الربع والسدس ، وما ينضاف اليه في كل كر من الاضافات : قفيز وثلاثة عشر وثلاث عشير ، أخذت من

الكيال والامين مما أخذه ، بحق الثلث ، فأصاب السلطان ثلاثة أكرار . كم أصل الغلة التي منها هذا الحاصل ؟

قياس ذلك أن تجعل الغلة شيئاً . وتأخذ منها ما يأخذ الكيال والامين ، من الوسط ، وهو نصف ثمنه ، لانه في كل كر أربعة أقفزة ، حتى تصير الاضافة منها قفيزاً [٢١٩ظ] وثلاث قفيز (١٣) .

فيبقى خمسة عشر جزءاً من ستة عشر جزءاً من شيء . خذ ربه وسدسه بحق الحاصل . يكون ستة أجزاء وربع جزء . فأضف اليه ثلث جزء من ستة عشر جزءاً من شيء ، بحق الاضافة . فيصير ستة أجزاء وثلث وربع جزء من ستة عشر جزءاً من شيء .

وذلك يعدل ثلاثة أكرار .

فاضرب ستة عشر في ثلاثة أكرار يكون ثمانية وأربعين . اقسّمها على ستة وثلث وربع . فما كان من القسمة فهو أصل الغلة . وهو سبعة أكرار وثلاثة وعشرون جزءاً من تسعة وسبعين جزءاً من كر . وذلك سبعة عشر قفيزاً وأربعة عشر وأربعة وخمسين جزءاً من تسعة وسبعون جزءاً من عشير .

(يضيف الشهرزوري ما يلي : والامتحان أنك اذا بسطت أصل الغلة أجزاء من جنس المقسوم عليه ، بأن تضرب الثمانية والاربعين في مخرج الثلث والربع ، فيكون خمسمائة وستة وسبعين . فاذا أخذت منها حق الاضافات ، وهو نصف الثمن ، كان ستة وثلاثين ، فيبقى خمسمائة وأربعون ، فخذ منها ربعها وسدسها ، فيكون مائتين وخمسة وعشرين . وزد عليها ثلث الاضافات ، وذلك اثنا عشر ، صار الجميع مائتين وسبعة وثلاثين . اقسّمها على المقسوم عليه ، وهو تسعة وسبعون ، فيخرج من القسمة ثلاثة أكرار ، وهي الحاصلة للسلطان كما قال) .

(١٤) فان قيل : مقاسمة السلطان من كل كر : ثلاثة وعشرين قفيزاً وثلث . والثاني أربعة عشر قفيزاً ونصف . والاكار ثمانية عشر قفيزاً وسدس . اقترض الاكار خمسة عشر قفيزاً . كم يأخذ السلطان عنها بقسطه ؟

حسبان ذلك أن تضرب خمسة عشر في [٢٢٠] ثلاثة وعشرين
وثلاث وتقسمه على ثمانية عشر وسدس .

وكذلك تفعل في الاسلاف كلها ، اذا كانت من الوسط : كلما
استسلفت شيئا وأراد واحد من الجميع أن يأخذ ما يخصه عن السلف
الذي أخذه شريكه ، أن تضرب ما أخذه المستسلف في قسط الطالب
نصيبه من الكر وتقسمه على نصيب المستسلف من الكر ، فما خرج
كان جوابا .

[٢٢١] وكذلك تعمل اذا كان ارتفاع (١٤) قرية من مال وغلة
بين ثلاثة نفر ، لاحدهم خمسة أجزاء من ثمانية وثلاثين جزءا ، والآخر
عشرين جزءا منها ، والثالث ثمانية عشر جزءا منها : اذا استسلف واحد
منهم شيئا ، غلة كان أو ورقا أو شيئا آخر ، وأراد شريكه أن يأخذ
ما يخصه عن السلف ، أو أراد أحدهم أن يأخذ قسطه من ارتفاعها ،
ضربت جملة سهامه في الارتفاع وقسم على السهام . وهذا الباب تقسم
به الموايرث كلها والاقطاعات المشتركة . وهو أن ينظر الى سهام
الشركاء في الشيء الواحد ، ويجمع أصلا . وكل من كان له سهام
(عمل) في اخراج نصيبه ما ذكرته .

x x x

(١٥) فان قيل : ثلاثة مقاسمات مختلفة ، الاولى من الكر خمسة عشر
قفيزا ، والثانية من الكر عشرون قفيزا ، والثالثة من الكر أربعة
وعشرون قفيزا . حصل للسلطان من كل واحد من الحنطة من ثلاثة
أجناس ثمانية عشر قفيزا ، كم فيه من كل جنس .

قياس ذلك أن تجيء الى أعظم المقاسمات ، وهي أربعة وعشرون ،
وتأخذ الفضل بينها وبين العشرين ، يكون أربعة . انظر ما تعمل بها
حتى تصير ستين ، فتجدها تضرب في خمسة عشر ، احفظها .

ثم خذ الفضل بين أربعة وعشرين وبين خمسة عشر ، تجدها
تسعة ، ثم انظر في أي شيء تضربها حتى تصير ستين ، فتجدها تضرب
في [٢٢١] ستة وثلاثين ، احفظها .

x هكذا في الاصل ، وفي الشرح . ولعل المقصود : ثلاثة عشر .

ثم خذ الفضل بين الاربعة والعشرين وبين الثمانية عشر ، التي
هي الحاصل من الكر الذي هو أجناس ، فيكون ستة . اقسهما
بقسمين كيفما شئت . على أن يكون اذا ضرب أحدهما في خمسة عشر ،
والآخر في ستة وثلاثين ، يكون الخارج من الضربين أقل من الستين .
فاجعل أحدهما أربعة ونصفا ، واضربها في ستة وثلاثين ، يكون ثلاثين
قفيزا . فهذا ما يؤخذ عن كل كرم منه خمسة عشر قفيزا .

واضرب الواحد والنصف ، الذي هو القسم الآخر ، في الخمسة
عشر التي حفظناها ، يكون اثنين وعشرين قفيزا ونصف . فهذا هو من
الذي مقاسمته عشرون قفيزا . والباقي من الستين ، وهو سبعة أقفزة
ونصف يكون من الذي مقاسمته من الكر أربعة وعشرون قفيزا (١٥) .

x x x

(١٦) وبهذا الباب يمكنك أن تحسب اذ قيل : أربعة وعشرون درهما
بدينار ، وعشرون درهما بدينار ، وخمسة عشر درهما بدينار . أخذنا
بدينار من الجميع ثمانية عشر درهما . كم فيه من كل صرف منها ؟

x قياسه على ما تقدم ذكره ، وهو أن تأخذ الفضل بين أربعة
وعشرين وبين العشرين ، فيكون أربعة ، فنحفظها . وتأخذ الفضل
[٢٢٢] بين أربعة وعشرين وبين خمسة عشر ، فيكون تسعة ، فنحفظها .
ثم تأخذ الفضل بين أربعة وعشرين وبين الثمانية عشر ، التي هي ثمن
المثقال الذي فيه الاجناس الثلاثة ، فيكون ستة فاحفظها .

ثم انظر كم تضرب الاربعة حتى تكون واحدا ، فتجده ربعا ؛ وفي
كم تضرب التسعة حتى تصير واحدا ، فتجده تسعا .

فاقسم السنة المحفوظة بقسمين يكون ضرب أحدهما في الربع
والآخر في التسع أقل من واحد . فتجد ذلك أربعة واثنين . فاضرب
الاثنين في الربع ، فيكون نصفا ، فهذا ما يوجد به من الدينار من صرف
عشرين درهما .

واضرب الاربعة في التسع فيكون أربعة أتساع ، فهذا ما يوجد من
صرف الدينار بخمسة عشر درهما .

ويبقى من الدينار نصف تسع فيوجد به من ضرب أربعة وعشرين
درهما بدينار .

x بين النص كما هو في مخطوطة كتاب الكافي وفي النص الذي يورده الشهرزوري فرق هنا
في ترتيب خطوات الحل والذي اثبتناه هنا هو النص الذي يورده الشهرزوري .

فإذا أردت أن تخرج هذه المسئلة بالجبر والمقابلة ، جعلت الذي الدينار منه يساوي خمسة عشر شيئا معلوما ، فليكن مقدارا اذا ضربته في خمسة عشر والقيته من الثمانية عشر ، يكون نسبة الباقي الى العشرين أكثر من باقي الدينار بعد وضع هذا المفروض منه ، ويكون نسبته الى الاربعة والعشرين أقل من باقي الدينار . وان جعلت المعلوم من جنس آخر ، بهذه الشريطة ، جاز . فاجعله [٢٢٢ظ] اذن نصف دينار ، واضربه في خمسة عشر ، يكن سبعة ونصف . القها من ثمانية عشر ، يبق عشرة ونصف ، وهي أكثر من نصف العشرين وأقل من نصف الاربعة والعشرين .

ثم اجعل من جملة النصف الباقي من الدينار شيئا ، تأخذ به من الذي فيه الدينار بعشرين درهما ، فيكون بقيمته عشرين شيئا . ونصف دينار الا شيئا ، من الذي قيمته الدينار منه أربعة وعشرين ، فيكون قيمته اثنا عشر درهما الا أربعة وعشرين شيئا .

زد ذلك على العشرين شيئا ، يصير اثنا عشر درهما الا أربعة أشياء فهذا يعدل عشرة دراهم ونصف .

فاذا جبرت والقيت المقادير المشتركة ، يبقى أربعة أشياء تعدل درهما ونصفا . فالشيء الواحد يعدل ثلاثة اثمان . فيؤخذ ثلاثة اثمان دينار من سعر عشرين درهما بدينار ، فيكون سبعة دراهم ونصف . ويبقى ثمن دينار ، فيؤخذ من سعر أربعة وعشرين درهما بدينار . فيكون ثلاثة دراهم . ومجموع ذلك يكون ثمانية عشر درهما .

وان كانت الاسعار أربعة أو خمسة أو أكثر من ذلك ، كان هذا هو القياس . والقياس المتقدم فيه مستمر ، وكذلك في المقاسمة المذكورة .

x x x

(١٧) فان قيل : طسق الجريب خمسة دراهم ونصف ، والكفاية في الجريب دائق ونصف ، والايين في كل مائة درهم يرتفع من الخراج ثلاثة دراهم ، كم يلزم مائة وخمسة وعشرين جريبا وعشرة أقفزة ؟ طريق ذلك أن تضرب خمسة ونصفا في مائة وخمسة وعشرين ونصف ، فيكون ستمائة وتسعين درهما وربعا . زد على كل مائة

ثلاثة دراهم ، تصير الزيادة عشرين [٢٢٣و] درهما ونصفا وثمانيا ونصف ثمن وخمس عشر . زد ذلك على ستمائة وتسعين وربع ، تصير سبعمائة وعشرة دراهم ونصف وربع وثمان ونصف وخمس عشر . زد عليها الكفاية ، وهي في كل جريب دائق ونصف ؛ يكون عن مائة وخمسة وعشرين جريبا وخمسة أقفزة : أحد وثلاثين درهما وربع وثمان . زدها على ما معك ؛ يصير سبعمائة واثنتين وأربعين درهما وربعا وثمانيا ونصف ثمن وخمس عشر . وهو الجواب .

وان شئت في هذه المسئلة أخرجت نصيب خمسة دراهم ونصف من الثلاثة دراهم المنسوبة الى الايين في كل مائة درهم : فيكون ثمانا وخمس خمس ؛ زد على ذلك خمسة ونصف ، مع الربيع الذي هو الكفاية ، يصير خمسة دراهم ونصف وربع وثمان وخمس خمس . اضرب ذلك في مائة وخمسة وعشرين ونصف . يكون الجواب مثل الاول .

فان قال ذلك السؤال ، وقال : أخذنا ألف درهم ، عن كم جريبا يكون ؟ قسمت الالف على خمسة أسهم ونصف وربع وثمان وخمس خمس ، كما تقدم ذكره من الطرق .

فان قال : خرجت الكفاية مائة درهم كم يكون الطسق ؟ ضربت [٢٢٣ظ] المائة في خمسة دراهم ونصف ، وقسمت المبلغ على ربع واحد . فان قال : خرج الايين عشرة دراهم ، كم يكون الطسق ؟ ضربت العشرة دراهم في خمسة دراهم ونصف ، يكون خمسة وخمسين ؛ اقسام ذلك على قسط الخمسة والنصف من الايين ، وهو ثمن وخمس خمس . وهو أن تنظر كم في المقسوم من أمثال المقسوم عليه .

وهذا يمكن أن يركب منه مسائل كثيرة مليحة . والطبع الاول ينقد في ذلك ، ولهذا لم أطول الكتاب بذكرها .

x x x

(١٨) فان قيل : لرجل على رجل ألف درهم ، من ثلاثة نقود ، من كل نقد ثلثه ؛ النقد الاول عشرون درهما بدينار ، والثاني خمسة عشر درهما بدينار ، والثالث اثنا عشر درهما بدينار . فأدى المؤدي ثلاثمائة درهم من النقد الاول . فكم يأخذ الخبط من النقد الذي عليه (١٦) ؟

قياس ذلك أن تأخذ أي مقدار شئت من الدراهم ، واجعل كل ثلث منه من جنس ، وليكن المقدار ما يسهل حسابه ويضرب ، فليكن خمسة وأربعون درهما ، منه من كل جنس خمسة عشر درهما . فتكون قيمته ثلاثة دنانير : لان الخمسة عشر من النقد الاول قيمتها نصف وربع دينار ، وخمسة عشر من الثاني قيمتها دينار ، وخمسة عشر من النقد الثالث قيمتها دينار وربع .

ثم انظر الثلاثمائة المؤداة : كم قيمتها على عشرين درهم بدینار ، فتجده خمسة عشر دينار . فاحسب لكل ثلاثة دنانير خمسة وأربعين درهما من النقد الذي له ؛ وهو أن تضرب خمسة عشر في خمسة وأربعين وتقسم على ثلاثة . وان شئت قسمت أي العددين شئت على ثلاثة ، وما يخرج ضربته في العدد الآخر . فما يكون من ذلك كان جوابا . [٢٢٤و] ولو قال : أدى ثلاثمائة درهم من نقد آخر ، لكنك تجعله دنانير ، وتضرب عدد الدنانير التي تكون قيمتها ، في خمسة (عشر) فما خرج كان المطلوب .

وعلى هذا القياس يجب أن تعمل اذا كانت من أربع نقود أو أكثر . (١٩) فان قال : لرجل على رجل مائة دينار ، من ثلاثة نقود ، أثلاثا : ثلث عضدية وثلث نيسابورية وثلث قوامية . والدينار القوامي بسبعة عشر قيراطا نيسابورية ؛ والدينار العضدي بتسعة عشر قيراطا نيسابورية . أدى المؤدي خمسين دينارا قوامية وعشرة عضدية . بكم يأخذ الخط من المائة ؟

قياس ذلك أن تجعل المؤدي من جنس واحد ، وتحفظه . وتصرف ثلاثة ثلاثة ، ثم تجعل هذه الثلاثة : كل دينار من جنس ، وتحولها الى الجنس الآخر الذي حولت اليه المؤدي ، وتقسم عليه المحفوظ . فما يكون بعد ذلك كان جوابا .

وفي هذه المسئلة تحول ثلاثة دنانير من الاجناس الثلاثة الى النيسابورية لانها أسهل تحويلا ؛ فيكون دنانيرين وستة عشر قيراطا ، فاحفظه . ثم اجعل المؤدي أيضا دنانير نيسابورية : فيكون خمسين دينارا [٢٢٥و] قوامية على سعر كل دينار قوامي بسبعة عشر قيراطا نيسابوري : اثنين واربعين دينارا ونصفا نيسابورية .

ويكون عشرة دنانير عضدية على سعر الدينار بتسعة عشر قيراطا : تسعة دنانير ونصف نيسابورية .

ومجموع ذلك اثنين وخمسين دينارا . اضربها في ثلاثة ، تكون مائة وستة وخمسين دينارا ، اقسما على دنانيرين وستة عشر قيراطا ، أعني اثنين وأربعة أخماس ، يكون الخارج من ذلك خمسة وخمسين دينارا وخمسة أسباع دينار . وهو الجواب .

ومما يجب أن يتبع ذلك اذا قيل : دينار قوامي بسبعة عشر قيراطا نيسابوري ، ودينار عضدي بتسعة عشر قيراطا نيسابوري ؛ عشرة دنانير عضدية كم تكون قوامية ؟

قياس ذلك أن تضربها في تسعة عشر ، وتقسم المبلغ على سبعة عشر . وان كانت العشرة قوامية وأردت بها عضدية : ضربتها في سبعة عشر وقسمتها على تسعة عشر . وانما فعلت ذلك لانك اذا أردت أن تجعل العضدية نيسابورية : لالقيت جزأها من عشرين ، فيعود كل دينار الى تسعة عشر جزءا . فضربت تسعة عشر في عدد الدنانير ، ثم قسمت ذلك على سبعة عشر لان كل سبعة عشر جزءا من العين النيسابوري هو دينار واحد قوامي ، فصار ما يخرج من القسمة عينا قواميا .

ومما يتبع ذلك : ثمانية عشر درهما غلة بخمسة عشر درهما صحاح ، وستة عشر درهما . حللا بخمسة عشر درهما صحاحا . مائة درهم غلة بكم درهم من الحلال تكون ؟ جعلته صحاح ، وهو أن تلقي سدسها ، أو تضربها في خمسة عشر وتقسم المبلغ على ثمانية عشر [٢٢٥ظ] هذا اذا امتنع بالنسبة . ثم بعد ذلك زد على الخارج ثلث خمسه ، لان الصحاح اذا زد عليها ثلث خمسه صارت حللا . وان لم يمكن بالنسبة حسابها ضربتها في ستة عشر وقسمت المبلغ على خمسة عشر . وان شئت ضربت المائة في ستة عشر وقسمت المبلغ على ثمانية عشر . لانك في العمل الاول نقصت منها سدسها حتى صارت صحاحا ، ثم زدت على الباقي ثلث خمسه حتى يصير حللا . فان نقصت من المائة التسع أغنى عن ذلك كله ، لان كل عدد يلقي منه سدسه ثم يزيد على الباقي ثلث خمسه عاد ثمانية أتساعه .

× × ×

(٢٠) فان قيل : اقسام العشرة بقسمين : اذا قسمت القليل على الكثير والكثير على القليل وجمعت ما خرج من القسمين كان أربعة وربعا . قسمت أربعة وربيع بقسمين يكون ضرب أحدهما في الآخر درهما

واحدا ، لان كل عددين اذا قسمت كل واحد منهما على صاحبه وضربت ما خرج من أحد القسمين بما خرج من القسم الآخر كان واحدا .

وعمل ذلك أن تجعل أحد القسمين شيئا والآخر أربعة وربعا الا شيئا . ضربت أحدهما في الآخر ، فيكون أربعة أشياء وربع شيء الا مالا يعدل درهما . فاذا جبرت وقابلت خرج الشيء اما أربعة واما ربعا . فأيهما شئت فاعمل به ، واستأنف المسئلة . وقد قسمت العشرة بقسمين ، وقسمت أحد القسمين على الآخر فخرج اما أربعة واما ربعا . فاجعل أحدهما شيئا والآخر عشرة الا شيئا . واضرب أيهما شئت [و٢٢٦] اما في أربعة أو في ربع ، وقابل بالمبلغ القسم الآخر ، فيخرج أحد القسمين ثمانية والآخر اثنين .

وان شئت في هذه المسئلة أن تعملها بعمل آخر : ضربت العشرة الا شيئا في الشيء ، ثم المبلغ في أربعة وربع وقابلت به ما يكون من ضرب واحد من القسمين في نفسه : الشيء في نفسه ، والعشرة الا شيئا في نفسها ، فيخرج الجواب الذي نريده .

(يضيف الشهرزوري ما يسميه : « من مسائل العشرات مما لم يذكره صاحب الكتاب » [٢٢٧ و] ما يمكن أن نعبر عنه بالشكل التالي :

$$١ - (١٠ - س) - س = س + س$$

$$٢ - س + س + (١٠ - س) = (١٠ - س) + ٧٦$$

$$٣ - س + س + (١٠ - س) = (١٠ - س) + ٢٧$$

٤ - « ومن مسائل العشرات أيضاً اذا قيل : عشرة قسمناها بقسمين مربعين ومجموع جذريهما أربعة ، كم كل واحد من القسمين ؟ » ويعطي طريقتين للحل : الأولى : افرض أحد القسمين س ، فيكون الثاني ١٠ - س ، وهذا مربع كامل حسب شروط المسئلة ، فيكون جذره التربيعي أكبر من ٢ . فليكن ٢ × س .

$$\therefore ١٠ - س = (س + ٢)$$

من ذلك يجدر ان $س = ١$ فأحد القسمين $س = ١$ ، والثاني $س = ٩$

والطريقة الثانية : اذا كان أحد القسمين س٢ وجذره س ، فجذر القسم الثاني ٤ - س والثاني (٤ - س)٢

$$\therefore س + (س - ٤) = ١٠$$

٥ - « ومما لم يذكره صاحب الكتاب أيضاً من مسائل الاموال : اذا قيل : مال زدت عليه ثلثه ودرهم ، ونقصت مما اجتمع ثلثه ودرهم ، لم يبق شيء . كم أصل المال ؟ »

يعطي الشهرزوري ثلاث طرق . الأولى جبرية . والثانية طريقة المنكوس . والثالثة طريقة الباب وهنا يقول :

وان شئت سلكت طريقة الباب : وهو أن تأخذ مخرج الثلث ، وهو ثلاثة ، وتضربه في مثله ، لأن المزيد والمنقوص هو الثلث ، فيكون تسعة . فآلق من ذلك واحداً ، أصل ابدأ ، وهو ضرب الكسر في الكسر ، يبقى ثمانية ، احفظها . ثم خذ مخرج الثلث وهو ثلاثة ، فانسبه من الثمانية المحفوظة ، فيكون ثلاثة اثمان ، وهو أصل المال .

٦ - مسئلة كالمسابقة تحل بالطرق الثلاث .

$$٧ - ٢س + ٢\sqrt{٢س - ٣س} = ١٠ \text{ والسؤال عن } س^٢ \text{ فالنص يبدأ بقوله:}$$

مال جذراه وجذرا . . . الخ

٨ - مال مجذور أخذنا جذره وجذر جذره وضربناهما في مثلهما فعاد المال الأول ومثل سبعة أجزاره . كم أصل المال ؟

الحل يفترض في الاصل س٤ فتنتج المعادلة $س^٤ + (س + س^٢) = ٧س^٢$

$$٩ - س^٤ + (س + س^٢) = ٦٣ + ٤س$$

١٠ - « مال ألقينا منه جذره وثلث ما بقي وأخذنا جذر ما بقي فكان بعد زيادة درهم عليه مساو لجذر المال الأول : »

يعتبر المال س٢ فيحصل على $\frac{٢}{٣}س - \frac{٢}{٣}س$ وحتى يأخذ جذر هذه العبارة يجبر هذا الجذر « بالاستقراء » فيعتبره س - ١ ويكمل الحل .

١١ - مالان مختلفان مجموعهما مثل ضرب أحدهما في الآخر . لكن متى ضربت أصغرهما في خمسة واعظمهما في نصف تساويا .

يعتبر الأصغر س والأكبر ١٠ س فتنتج المعادلة $١١س = ١٠س^٢$

١٢ - مالان مختلفان ثلث أحدهما مثل ثمن الآخر ولكن مجموعهما مثل ضرب أحدهما في الآخر .

[٢٣٢ ظ] **باب من نواذر المساحة**

اعلم أن المساحة في أكثر المواضع هي بقصبة طولها ستة أذرع بالذراع الهاشمي . وهذا ربما اختلف مقداره في بعض المواضع . وليس يجب أن نذكر في كتابنا شيئاً من ذلك لكثرة الخلاف فيه ، ولسهولة معرفته في الناحية التي يعمل بها الماسح . وهذا الذراع هو ثمانى قبضات ، والقبضة أربع أصابع وكل اصبع ست شعيرات يضم بعضها الى بعض متلاقية البطون بالظهور . وهذه القصبه تسمى باباً .

فمتى خرج من مساحتك مائة باب مكسرة أخذت لها جريباً ، ولكل عشرة قفيزاً ولكل واحد عشيراً . وإذا ضربت الذرعان في الأبواب ، أخذت لكل ستة عشيراً . وإذا ضربت الذرعان في الذرعان أخذت لكل ستة وثلاثين [٢٣٢ و] عشيراً . وعلى ذلك تقيس حساب القصبه والأصبع . ومن أحاط علماً بما تقدم من ضرب الكسور لم يلتبس عليه شيء من ذلك .

إذا قيل : مربع طوله عشرون باباً وعرضه عشرة أبواب : اقسمه بين ثلاثة أنفس : لأحدهم النصف والآخر الثلث والآخر الربع ، على أن يكون في وسطه طريق من جانب الطول عرضه بابان تشرع اليه مداخل الأنصباء الثلاثة ، أحدهم من الصدر ، والآخر من اليمين والآخر من الشمال . على أن يكون نصيب صاحب الثلث في الصدر ، على هذه الصورة :

عشرين باباً

اثنان وسنة	نصيب صاحب الثلث		عشرة
عشرة	نصيب صاحب الربع	نصيب صاحب النصف	ابواب
ابواب	سبعة وسبع		
	ستمه ابواب	اثنا عشر باباً	

قياس ذلك أن تجعل طول الطريق شيئاً ، وتضربه في عرضه ، فيكون شيئين . وتجعل الثمانية عشرة الباقية بقسمين بين صاحبي النصف والربع ، لأنهما يأخذان نصيبهما من يمين الطريق وشماله . فيكون أحد النصيبين اثنا عشر ، فهذا عرض نصيب صاحب النصف . والستة الباقية هي عرض نصيب صاحب الربع . وطول كل واحد منهما طول الطريق ، وهو شيء .

فيكون تكسير نصيب صاحب النصف : اثنا عشر شيئاً ، وتكسير نصيب صاحب الربع ستة أشياء . وعلى هذا يجب أن يكون تكسير نصيب صاحب الثلث : ثمانية أشياء . وتكسير الطريق هو شيئان . فجميع تكسير هذه المساحة ثمانية وعشرين شيئاً . وذلك يعدل مائتين . والشيء الواحد يعدل سبعة أبواب وسبع باب . فهذا [٢٣٣ ظ] طول الطريق . ويبقى عرض نصيب صاحب الثلث من جملة عشرة أبواب : بابان وستة أسباع باب .

(يشرح الشهرزوري هذه الطريقة ويضيف ما يسميه بطريقة الباب وهي طريقة حسابية) .
فإن قيل : مربع مستطيل ، طوله مثلاً عرضه ، وتكسيه مثل محيطه ، كم مساحته وجوانبه ؟

اجعل طوله شيئين ، وعرضه شيئاً ، واضرب الطول في العرض يكون مالين : هذا هو التكسير . وذلك يعدل المحيط ، وهو ستة أشياء . فالشيء يعدل ثلاثة ، وهو العرض ، والطول ستة .

فإن قيل : مربع متساوي الجوانب ، قطره مثل تكسيه ، جعلت القطر شيئاً ، وضربته في نفسه ، يكون مالا ، أخذت نصفه ، يكون نصف مال ، وذلك يعدل شيء . فالشيء يكون اثنين ، وهذا هو القطر ، [٢٣٥ ظ] فإن قيل × : مثلث متساوي الجوانب مساحته مثل محيطه . قياس ذلك أن تجعل كل جانب من جوانبه شيئاً ، ثم تضرب نصف أحد الجوانب في مثله ، فيكون ربع مال ، فألق ذلك من مربع

× هذه المسئلة ينقلها الشهرزوري عن الكرجي ولكنها لا توجد في نص كتاب الكافي .

أحد الأضلاع ، وهو مال ، يبقى ثلاثة أرباع مال ، فجذره العمود ،
فاضربه في نصف القاعدة ، وهو شيء .

فاذا أردت المقابلة ، ربعت النصف شيء ، فيكون ربع مال ،
فاضربه في ثلاثة أرباع مال ، فيكون ثمن مال ونصف ثمن مال مال .
فجذر ذلك هو المساحة ، وهذا يعدل مجموع جوانبه ، وذلك (ثلاثة
أشياء) .

فاذا أردت المقابلة ، ضربت ثلاثة أشياء في مثلها ، فيكون تسعة
أموال ؛ فهذا يعدل ثمن مال مال ونصف ثمن مال مال .

وكمل مال المال ، بأن تضرب جميع ما معك في خمسة وثلاث ؛
فيكون بعد ذلك : مال مال يعدل ثمانية واربعين مالا . فحط ما معك
منزلتين ، فيصير : مالا يعدل ثمانية واربعين درهما ، فجذر ذلك
هو قيمة الشيء . وهو كل ضلع من أضلاعه .

[٢٣٦ و] فان قيل : مربع مستطيل ، مساحته مثل محيطه
وقطره ، وعرضه مثل ثلث طوله ؛ كم كل جانب من جوانبه ؟

قياس ذلك أن تجعل عرضه شيئاً وطوله ثلاثة أشياء ، فتكون
مساحته ثلاثة أموال . ثم اجمع محيطه وقطره فيكون ثمانية أشياء
وجذر عشرة أموال . وذلك يعدل ثلاثة أموال . فالمال الواحد يعدل
شيئين وثلثي شيء وجذر مال وتسع مال .

فيصير الشيء اثنين وثلثين وجذر واحد وتسع ؛ وهي عرضه .
والطول ثمانية وجذر عشرة .

(يضيف الشهرزوري المسئلة : مثلث متساوي الأضلاع مساحته
عشرة أذرع . كم كل واحد من جوانبه ؟ وهو يحسب ضلعه بالطريقة
الجبرية .

ثم يقول : وان شئت استخرجت ذلك بطريقة الباب : وهو أن
تربع المساحة ، وهي عشرة ، فيكون مربعها مائة . فاضربها في خمسة
وثلاث ، أصل ابدأ ، فيكون خمسمائة وثلاثة وثلثين وثلاث . فجذر
جذر ذلك هو كل ضلع من أضلاعه (١٧) ٠٠٠)

[٢٣٦ ظ] فان قيل : مدور مساحته مائة ، كم قطره ؟ قياسه
أن تجعل قطره شيئاً وتضربه في نفسه وتلقي سبعة ونصف سبعة ؛
يبقى خمسة أسباع مال ونصف سبع مال . وذلك يعدل مائة .
فاذا أكملت المال صار معادلاً لمائة وسبعة [٢٣٧ و] وعشرين وثلاثة
أجزاء من أحد عشر جزءاً من واحد . جذر هذا هو القطر . وهو من
الأعداد الصم .

فان قيل : دائرة قطرها مثل مساحتها ، قابلت شيئاً بخمسة
أسباع مال ونصف سبع مال . جذر المال واحد وثلاثة أجزاء من
أحد عشر .

[٢٣٧ ظ] فان قيل : دائرة قطرها ومساحتها ودورها مائة ،
جمعت هذه الثلاثة على أن يكون القطر شيئاً . فيخرج :
أربعة أشياء وسبع شيء وخمسة أسباع مال ونصف سبع مال
وذلك كله يعدل مائة . فقابل (تجد) المطلوب .

[٢٣٨ و] فان قيل : محيطها مثل قطرها ومساحتها ، قابلت
ثلاثة أشياء وسبع شيء ، بشيء وخمسة أسباع ونصف سبع مال
وقد يمكن أن تتركب عدة مسائل من الدائرة والقسي .

[٢٣٨ ظ] فان قيل : مربع كل جانب من جوانبه عشرة ، في وسط
دائرة . كم قطر الدائرة ؟ الجواب مثل قطر المربع .

فان قيل : المربع محيط بالدائرة ، قيل قطر الدائرة مثل ضلع المربع .
[٢٣٩ و] فان قيل : مثلث متساوي الأضلاع قد أحاط به مدور ،
كم قطره ؟

ان شئت أخرجته بالطريق الذي تقدم في باب مساحة ذوات
الأضلاع الكثيرة . وان شئت ضربت نصف قاعدته في نفسه ، وقسمته
على عموده ، فما خرج زدته على العمود ، فيكون قطر الدائرة الخارجة .
وان أقيته من عمود المثلث كان الباقي قطر الدائرة الداخلة ، لأن كل
وترين يتقاطعان في دائرة فان ضرب أحد قسمني أحدهما في الآخر
منه ، كضرب أحد قسمني الآخر في الآخر منه .

× في شرح الشهرزوري مسائل لا نجد في نص كتاب الكافي وليس في ما يقول
الشهرزوري ما يجعلنا نجزم اذا كانت اضافات من عنده أو منقولة عن الكرجي .
× × هكذا وردت هذه المسئلة في كتاب الكرجي ، أما الشهرزوري فيعطي الحل مفصلاً .

[٢٣٩ ظ] فان قيل : مثلث متساوي الساقين حاد الزوايا ، كل واحد من ساقيه عشرة ، وقاعدته اثنا عشر ، وعموده [٢٤٠ و] ثمانية . كم مساحة أعظم مربع متساوي الجوانب يكون في وسطه ؟ قياس ذلك أن تجعل كل جانب منه شيئاً ، وتضربه في نفسه فيكون مالا ، وتحفظه . ثم تلقي الشيء من القاعدة ، يبقى اثنا عشر الا شيئاً . اضربها في نصف شيء ، فيكون ستة أشياء الا نصف مال ، احفظه . ثم الق الشيء من العمود ، يبقى ثمانية الا شيئاً . اضربها في نصف شيء ، يكون أربعة أشياء الا نصف مال . اجمع ذلك مع المحفوظين . يكون عشرة أشياء ، فهذا يعدل مساحة المثلث وذلك ثمانية واربعون .

فيخرج قيمة الشيء أربعة وأربعة أخماس . وهو كل جانب من جوانب المربع .

(يضيف الشهرزوري : وان شئت استخرجت ذلك بطريقة الباب ، وهو أن تقسم مساحة المثلث على أحد ساقي المثلث ، فيخرج من القسمة أربعة وأربعة أخماس . وهو كل جانب من جوانب المربع . ثم يعطي حلولاً حسابية أخرى) .

[٢٤١ ظ] فان قيل : قصبه ثابتة في وسط الماء . الخارج منها خمسة أذرع . هبت الريح وأمالتها حتى غاصت في الماء وصار رأسها مع سطح الماء ، من غير أن يزال أصلها عن موضعه . فكان البعد بين مطلعها الأول وبين موضع رأسها عشرة أذرع . كم طولها ؟

طريق ذلك أن تضرب العشرة في نفسها وتقسم المبلغ على الخمسة الخارجة ، فما خرج من القسمة زدته على الخمسة . فما كان بعد ذلك كان مثلي طول القصبه . فنصف ذلك هو طول القصبه ، وهو اثنا عشر ذراعاً ونصف . لأن القصبه في هذا الموضع مثل نصف قطر دائرة ، والخمسة مثل سهم قوس نصف وترها عشرة . لأن رأس القصبه لما مالت مر على خط مقوس .

[٢٤٢ ظ] فان قيل : نهر على كل واحد من شطبيه نخلة . والنخلتان متقابلتان . احدهما عشرون ذراعاً والأخرى ثلاثون

ذراعاً . وعرض النهر خمسون ذراعاً . وعلى كل نخلة طائر . رأينا سمكة في الماء فطارا اليها في وقت واحد طيراناً واحداً وعلى خطين مستقيمين ، ووصلا اليها معاً على سطح الماء ، والتقيا في نقطة على الخط المستقيم الذي يصل بين أصلي النخلتين على سطح الماء . كم مقدار ما طار كل واحد منهما ، وفي أي مكان التقيا ؟ (١٨) .

قياس ذلك أن تجعل البعد بين نقطة التلاقي وبين أصل النخلة العظمى شيئاً . وتضربه في نفسه ، يكون مالا ، تزيد عليه تسعمائة ، التي هي مربع النخلة العظمى . وتقابل ذلك بما يكون من ضرب خمسين الا شيئاً في نفسها ، أعني ألفين وخمسمائة ومال الا مائة شيء ، مضافاً الى ذلك مربع النخلة الأخرى . فيخرج الشيء عشرين . وهو البعد بين نقطة التلاقي وبين أصل النخلة العظمى . والبعد بين هذه النقطة وبين أصل النخلة الصغرى وهو ثلاثون . وما طار كل واحد من الطائرين هو جذر ألف وثلاثمائة .

x x x

[٢٤٣ ظ] قال الشيخ أيده الله x : ووجدت هذه المسائل المذكورة في آخر هذا الكتاب دائرة بين عامة الحساب ، وهم يميلون الى حسابها ومعرفة عملها ، فلا يعجب أحد من متابعتي لأهل الفضل في إيثارهم ادخار الذكر الجميل والشكر الطويل . وقد ارتجلت هذا الكتاب من غير تسويد ، وحررته بلا روية . وهو ضامن لما يكفي الكاتب في رسوم دينه وأحكام ديوانه ، ان شاء الله تعالى .

(يلحق الشهرزوري ذلك بمسائل في الوصايا والأرث وهي تقسم حسب قواعد الشرع . وينتهي الشرح بالكلمات التالية [٢٤٩ ظ] : وكان الفراغ منه بكرة تاسع عشر من ذي الحجة آخر سنة احدى وتسعين وخمسمائة) .

x مكذا في الأصل . أما الشهرزوري فيقول : قال الكرجي رحمه الله .

التعليقات

(١) حول تبويب الكتاب

يتفق كتاب أبي الوفاء مع كتب حساب اليد الأخرى من حيث اعتبار أن الضرب والقسمة والنسبة ، أو الضرب والكسور والنسبة ، هي العمليات الرئيسية التي يحتاج إليها في المعاملات . وهي كلها لا تبحث في الجمع والطرح ، باعتبارهما عمليتين بدائيتين . إلا أن أبا الوفاء يشد عن الآخرين بالبدء بالنسبة قبل الضرب ، ويعطي لذلك سبباً لا نراه مقنعاً .

ثم أن تقسيمه لكتابه إلى سبع منازل في كل منزلة سبعة أبواب أمر لم يصنعه غيره . لقد جعل أبو منصور ، عبد القاهر بن طاهر البغدادي ، كتاب التكملة ، سبعة أقسام سماها أنواعاً ، ولكنه بحث في كل قسم بما عده نوعاً مستقلاً من أنواع الحساب . أما الكرجي فقد جعل كتابه أبواباً متتالية بدأها بالتعريف بالأعداد والمراتب والعقود (وهذه يؤخرها أبو الوفاء إلى المنزلة الثانية) ثم أعقبها بضرب الأعداد الصحيحة ، وانتقل من ذلك إلى القسمة والنسبة وتطبيق ذلك في المعاملات والمساحة والجبر . والجبر لا يتعرض له أبو الوفاء في كتابه هذا ويعمل ذلك بأنه وضع كتاباً خاصاً بصناعة الجبر والمقابلة . وهو أيضاً لا يبين طريقته في استخراج الجذر التربيعي ، رغم أنه يستخرجه في مسائل كثيرة .

نذكر بهذه المناسبة أن كتب الحساب الهندي العربية تكاد تجمع على ترتيب معين لا تخرج عنه ، فهي تبدأ بالتعريف بالأرقام وتغير مدلولاتها حسب المنازل ، ثم تتناول العمليات الحسابية في الأعداد الصحيحة : من تضعيف فتتصيف فجمع فطرح ف ضرب فقسمة فتجذير ، وتذكر ميزان كل عملية بطريقة طرح التسعات ، ثم تنتقل إلى الكسور فتعطي طريقة كتابتها ثم تبين كيف تجري هذه العمليات ذاتها فيها . وهنا تنتهي على الغالب كتب الحساب الهندي القديمة . فلا مكان للجبر فيها ولا للمعاملات .

في ضوء هذا نستنتج نتيجتين أولاهما أن حساب اليد كان قد نضج في العالم الإسلامي حتى شمل كل المعاملات وتولد عنه علم الجبر العربي ، من قبل أن ينتشر الحساب الهندي . والثانية أن مؤلفي كتب الحساب الهندي وجدوا طريقاً معيَّداً في تبويب الموضوع وعرضه فاتبعوه ، أما المؤلفون في حساب اليد فلعلهم شقوا طريقهم كل على حسب اجتهاده . ولعل العربية كانت أول لغة وضعت فيها الكتب عن حساب اليد .

(٢) تعريف النسبة

يعرفها أبو الوفاء بأنها قدر عددين أحدهما عند الآخر .

ويعرفها الكرجي بأنها أية قدر مقدارين متجانسين ، كل واحد منهما عند الآخر . وعلى هامش كتابه تفسر لفظة « أية » بأنها مأخوذة من حرف الاستفهام « أي » في قولنا : أي قدر لهذا المقدار عند هذا المقدار . ويذكر الشهرزوري أن التعريف الذي يعطيه الكرجي « قد ذكره اقليدس في صدر المقالة السادسة ، ومعناه : أي قدر لهذا المقدار عند هذا المقدار وقد ذكر اقليدس للنسبة حداً آخر فقال : هي إضافة في قدر بين مقدارين من جنس واحد فانك إذا أردت أن تنسب مقداراً إلى مقدار ،

أضفته إليه لتعلم مقداره منه ، وقوله هي قدر بين مقدارين ، لأن الخارج بالنسبة هو القدر الذي حصل بإضافة المنسوب إلى المنسوب إليه وقد ذكر غيره حداً آخر أظهر منهما وأقرب إلى الفهم فقال : النسبة إضافة مقدار إلى مقدار آخر من جنسه ليعلم كميته منه

وبصدد الألفاظ التي استعملها اقليدس لتحديد النسبة جرى نقاش بين الباحثين استعرضه هيث في دراسته لأصول اقليدس ، يهمننا منه ، فيما نحن هنا بصدده ، أن هذه التعريفات التي ذكرت لا تفهم فكرة النسبة لمن لا يعرفها ، بدون ما يليها من شروح .

(٣) يبدو أن هذا هو الذي ذكره صاحب الفهرست باسم كتاب المسدخل إلى الارثماطيقى ، وذكر أنه مقالة . والارثماطيقى كلمة يونانية لا تعني العمليات الحسابية إنما هي دراسة لخواص الأعداد يمكن أن تعتبر مدخلا لما نسميه بنظرية الأعداد .

(٤) أنواع الكسور في حساب اليد

ذكرنا في المقدمة أن من السمات المميزة لحساب اليد طريقته في التعبير عن الكسور . وهنا يفصل لنا أبو الوفاء هذه الطريقة بأمر نجعلها بما يلي :

١ - في اللغة العربية تسعة ألفاظ تدل على الكسور هي : نصف وثالث وربيع إلى عشر . وهذه الكسور التي تدل عليها الألفاظ التسعة هي **الرؤوس** ، أو هي بلغة العصر الحاضر الكسور الرئيسية .

٢ - أما أمثال $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$ ، إلى $\frac{9}{10}$ من مضاعفات الرؤوس فهي كسور مركبة

ويتركب اسم كل منها من لفظتين . وكل كسر مركب يستحسن أن يعبر عنه برأسين ، فالعبارة نصف وربع أحسن من العبارة ثلاثة أرباع . يستثنى من ذلك الكسر $\frac{1}{2}$ الذي لا يمكن أن يعبر عنه بمجموع رأسين (غير ثلث وثلث طبعاً) . والمؤلف يعطي جدولاً بهذه الكسور المركبة وطريقة التعبير عن كل منها برأسين . وفي هذا التعبير يبدأ بالرأس الأكبر ويليه ما دونه .

٣ - الكسر $\frac{1}{12}$ يعبر عنه بدلالة الرؤوس ، فنقول نصف سدس . وهذا كسر مضاف

(لأن النصف مضاف والسدس مضاف إليه) ، وعند التعبير عن الكسر المضاف يراعى دائماً ذكر الكسور التي يتركب منها بالترتيب التنازلي ، أي ابتداءً من الأكبر . فيقال نصف سدس ولا يقال سدس نصف ، وكذلك لا يقال ثلث ربع ، وإن تكن قيم هذه العبارات كلها متساوية .

والكسر المركب ينبغي التعبير عنه بدلالة رأسين ، فإن لم يمكن فيرأس وكسر مضاف ، على أن يذكر الرأس قبل الكسر المضاف ، فالكسر $\frac{2}{5}$ يعبر عنه بثلث

وثلثي عشر ، والكسر $\frac{2}{4}$ يعبر عنه بسدس ونصف تسع .

٤ - ولأن الستين تدخل في وحدات القياس ، وقد درج الناس على التعبير عن الكسور بكسور ستينية ، فيقولون ثلاثين عشيراً للدلالة على النصف ، ولذا فواجب الحاسب أن يعرف قيم هذه الكسور بالكسور الستينية ، ومن ثم فالمؤلف يغطي قيم الكسور المركبة في الجدول السابق بالسلم الستيني ويعطي جداول أخرى تبين بالسلم نفسه قيم الكسور المركبة من أمثال نصف وسبع ١٠٠ الى تسع وعشر ، والكسور المضافة من نصف السدس الى تسع العشر .

٥ - هذا النظام من رهوس وكسور مركبة ومضافة يضم الكسور التي مخارجها من النوع $\frac{2}{3} \times \frac{5}{6} \times \frac{7}{8}$ أما الكسر الذي يكون في مخرجه ١١ أو ١٣ أو ما فوقهما من أعداد أولية فهو كسر أصم لأنه لا يمكن تحويله الى الأنواع السابقة الا بالتقريب . وفي الاصطلاح العربي القديم ، كل ما لا يمكن أن يعبر عن قيمته بالدقة يسمى أصم ، بالمقارنة بالمقادير المنطقة التي يمكن التعبير عنها . ويستحسن تحويل الكسر الأصم الى رهوس وكسور مركبة أو مضافة ، وأن يكن هذا التحويل غير دقيق ، وسنأتي شرح طرقه .

* * *

والكرجي والمؤلفون الآخرون ، حتى الذين كتبوا في الحساب الهندي ، يتفقون مع أبي الوفاء بوجه عام في هذا التقسيم للكسور وفي قواعد التعبير ، وهي ما يسمونه تلخيص عبارات النسبة ، الا أنهم لا يتفقون معه في المصطلحات . فما يسميه أبو الوفاء بالرهوس يسميه الكرجي الكسور المفردة ، ويسميه الأقليدسي الكسور وكل واحد منها كسر ؛ أما الكسور المضافة فيسميها الأقليدسي كسور الكسور ، وعنده أيضاً ما يسمى كسور كسور الكسور . كما أن أمثال $\frac{1}{4}$ عنده كسور ، لا كسر واحد ، ما دام البسط ليس وحدة . أما أمثال نصف وثلاث فهي عند بعضهم كسور معطوفة ، وبعضهم يتكلم عن أمثال نصف الا نصف ثمن ويسمونها كسوراً مستثناة .

والذي يطالع المخطوطات الحسابية يلمس أمرين : أولهما أن العرب لم يتفقوا على مصطلحات ثابتة لهذه الأنواع من الكسور . وثانيهما أن فكرة التقسيم هذه تأخذ بالتضاؤل ، حتى لتجد نصير الدين الطوسي (في القرن الثالث عشر) يذكران التعبير عن واحد من ألف بعشر عشر عشر أمر قبيح . ثم لا نعود نجد لهذا التقسيم أثراً في المخطوطات المتأخرة .

نخلص من ذلك الى أن الحساب الهندي ، بما أعطاه من فكرة عن الكسر العادي المطلق $\frac{m}{n}$ مهما كانت قيمة كل من البسط والمخرج وبما أعطاه من طرق عامة لاجراء العمليات الحسابية على المقادير الكسرية ، أخذ يدحر هذه المفاهيم المبنية على الحساب الذهني والناجحة عنه .

على أن حساب اليد لم يكونوا في الواقع يجهلون فهم الكسر العادي $\frac{m}{n}$ ، وسنجد أبا الوفاء في مسائل عدة ، لا يتقيد بكسور مفردة أو مركبة . الا أنه بين حين وحين

يعطي كسراً عادياً ثم هو يحوله الى كسور مفردة ومركبة . وفي يقيني أن هذا التحويل لم يكن عن جهل بمعنى الكسر العادي ، ولكن بدافع التسهيل ، فلا شك أن الذي يحسب بيده وذمته يجد أسهل عليه أن يحسب نصف العدد وثلثه ومجموعهما من أن يحسب خمسة أسداسه * .

يبقى هنالك سؤال هام نتمنى لو نستطيع أن نجيب عنه جواباً جازماً : هل ورت العرب هذا النظام الكسري أم هو من صنعهم ؟

لا شك أن النظام الستيني استقر في حساب اليد كتقليد بابلي اغريقي ، وساعد على استقراره أن كثيراً من وحدات القياس الدارجة بنيت على أساس منه ، ولعل بعضها انحدر معه . ولا شك أيضاً أن حساب اليد انتشر في الشرق الأوسط بشكل ما قبل الاسلام ، ولعله كان هو النظام السائد عند العامة في أيام الاغريق .

ولكن هل كانت فكرة الكسور المفردة التي يسميها أبو الوفاء بالرهوس ، فكرة عربية أوحى بها أن في اللغة العربية أسماء لهذه الكسور ، ولها وحدها ؟ أم هي ترسبت من التقليد الفرعوني القديم الذي يلح كما يلح حساب اليد على أن يكون بسط الكسر وحدة ؟ مما يلفت الانتباه أن الكرجي يخص اللغة العربية صراحة بهذه الخاصة ، وأن الشهرزوري يشير الى أن غيرها من اللغات تعبر عن كل الكسور بمثل الطريقة التي يعبر بها في العربية عن الكسور الصم ، أي بمثل ثلاثة من أربعة ، أو خمسة أجزاء من سبعة عشر جزءاً * .

وهذا ان دل على شيء انما يدل على أن الحساب العرب كانوا يرون فكرة الكسور المفردة قاصرة على اللغة العربية ، لا توجد لدى الطوائف التي تتعامل ذات بينها بغير العربية . فهل هي اذن عربية الصنع ؟ ان ما يرافقها من مصطلحات مستمدة من قواعد اللغة العربية ، كالمعطوف والمضاف والمستثنى ، تجعل المرء يميل الى الاجابة بالاجاب . ولكن اذا كانت الأدلة لا تمكننا من تأكيد أن الفكرة اضافة عربية فهل تكفي لأن نستبعد أنها من رواسب فرعونية . الحساب الفرعوني كالعرب لجأوا الى الكسور التي بسوطها وحدة واستثنوا $\frac{1}{2}$ ، وتقليدهم هذا ظل شائعاً عند الهلينستين حتى اننا نجد بروكلس

في القرن الخامس الميلادي يعبر عن $\frac{23}{25}$ بالشكل نصف وثلاث وجزء من خمسة عشر وجزء من خمسين . فاذا نحن تساءلنا كيف صنع بروكلس ذلك نجد أقرب الاحتمالات أن يكون صنع ما يصنع أبو الوفاء اذ يبدأ بتحويل الكسر الى $\frac{1}{5}$ ٥٥ من أجزاء الوحدة

الستينية ، ثم يقسم ذلك الى ٣٠ + ٢٠ + ٤ + $\frac{1}{5}$ وكلها تسهل نسبتها الى

الستين بالكسور التقليدية .

* يتجلى لي هذا الأمر عند تحقيق المسائل الحسابية في أي كتاب في حساب اليد . وهذا يذكرني بما يردده كيندي ونويكيباور من أنهما يجدان العمل بالنظام الستيني أنسب لتحقيق المسائل الفلكية .

نخلص من ذلك الى أن هذا التقليد الذي نجده في الكسور العربية هو على الأرجح بقية من التقليد الفرعوني القديم .

(٥) سيورد المؤلف طريق تقريب الكسور الصم

(٦) نسبة الأعداد الى الستين

الأبواب الثالث والرابع والخامس من هذه المنزلة هي أشبه بجداول تسهل على الحاسب اعطاء نسبة أي عدد صحيح أو كسري الى الستين بالعبارة التقليدية . ويمكن تلخيص هذه القواعد بما يلي :

١ - نسبة الأعداد من ١ الى ٦ سهلة وعلى الحاسب أن يحفظها .

٢ - الأعداد ٧ ، ٨ ، ٩ يقسم كل منها الى جزأين أحدهما ٦ ، فالعدد $9 = 6 + 3$ ونسبته هي مجموع نسبتيهما .

٣ - نسبة العدد ١٠ هي سدس . أما ما فوق العشرة والى ٥٩ فكما يلي :

أ - كل عدد من النوع $١٠ م + ١$ أو $١٠ م + ٣$ أو $١٠ م + ٦$ أو $١٠ م + ٨$ يقسم الى جزأين أحدهما ٦ ، الا أن العدد الذي من نوع $١٠ م + ٣$ يقسم الى جزأين أحدهما ٣ .

ب - كل عدد من النوع $١٠ م + ٢$ أو $١٠ م + ٧$ يقسم الى جزأين أحدهما ١٢ .

ج - العدد الذي من النوع $١٠ م + ٤$ أو $١٠ م + ٩$ يقسم الى عددين أحدهما ٤ وهي ثلثا عشر الستين .

د - العدد الذي من النوع $١٠ م + ٥$ يقسم الى عددين أحدهما ١٥ .

وبهذا يمكن نسبة كل الأعداد الصحيحة من ١ الى ٥٩ الى الستين ، برءوس وكسور مركبة .

٤ - أما الأعداد الكسرية فيعطي أبو الوفاء قواعد لتجزئتها ، ابتداءً مما معه نصف وانتهاءً بما معه أعشار ، فإذا انتهى من ذلك تناول ما معه نصف نصف وتدرج من ذلك حتى يحصل على ما معه تسعة أعشار عشر .

مثلاً نسبة $١١\frac{١}{٤}$ الى الستين تجزئها الى $١٠ + \frac{١}{٤}$.

* * *

والكرجي يذكر ما يذكره أبو الوفاء ، ولكن بشكل أوجز يعتمد على طريقة عامة تظهر من المثال التالي :

كيف تنسب اثنين وعشرين وخمسة أسباع وسدس سبع من ستين ؟

الطريقة التي يعطيها الكرجي بالكلمات تعبر عنها الخطوات التالية :

$$\frac{٥٦ + ٦٣ + ٧٢}{٩ \times ٨ \times ٧} = \frac{١٩١}{٩ \times ٨ \times ٧} = \frac{١٩١}{١٢ \times ٤٢} = \frac{٩٥٥}{٦٠ \times ٤٢}$$

وهذه الخطوة تتم بالاستقراء = سبع وثمن وتسع

والكرجي يذكر أننا إذا شئنا أن ننسب الى عدد معلوم فينبغي أن ننظر إذا كان يقسم على ١٠ ثم ٩ ثم ٨ الخ بالترتيب . وبعدئذ يتناول الكرجي النسبة الى الستين مقدماً لها بالكلمات التالية :

« اعلم أن القدماء جعلوا النسبة الى الستين مثلاً تتصور به النسبة وتفهم الى الحد الذي يكتفى به ، لأن الستين يصح منها ستة كسور ، ولهذا انقسم اليها الكر والدرهم والدينار والدرجة ، وأجزاؤها ، وكثير من المقادير التي يتعامل بها الناس » . ويضيف الشهرزوري الى ذلك قوله : « واعلم ان الستين انما اعتمد عليها القدماء وجعلوها أصلاً في النسبة لثلاثة أشياء ، الأول منها احتياجهم الى ذلك في نسبة الدرج وأجزائها ، لأن الدرجة وجميع أجزائها تنقسم الى الستين ٠٠٠ والثاني هو أن المقادير التي نتعامل بها أكثرها محمولة على الستين ، فإن الدينار ستون حبة والدرهم ستون عشيراً والكر ستون قفيزاً ، وغير ذلك من المقادير المجزأة الى الستين . والثالث أن الستين يجتمع فيها من الكسور الصحاح ما لا يجتمع في غيرها مع كثرتة ، فانها يجتمع فيها ستة كسور صحاح هي النصف والثلث والرابع والخمس والسدس والعشر » .

وواضح أنه لا يعد ما فوق العشر ، مثل $\frac{١}{٧}$ مثلاً لأنه من الكسور المركبة ، وهو

يعني هنا الرءوس . ونذكر بهذه المناسبة أن ٧٢ لها مثل هذه الميزة وكذلك ٩٠ . وغني عن البيان أن ما يذكره الشهرزوري يبرر بقاء نظام الستين لكنه لا يزيدنا علماً عن السبب الذي من أجله اختاره البابليون سلم قياس .

(٧) المقصود هنا حل المعادلة $\frac{١}{٦٠} = \frac{١}{٦٠}$ والمؤلف يعطي طريقتين لذلك تتباينان في ترتيب خطوات العمل .

ففي الطريقة الأولى يجري الترتيب بالشكل $٦٠ \times \frac{١}{٦٠} \div ٦٠$

وفي الطريقة الثانية يكون الترتيب $\frac{٦٠}{٦٠} \times ٦٠$

وفي الحالتين يكون س عشراً ، أي أجزاء من الستين فينبغي التعبير عنها بدلالة الرءوس والكسور المركبة .

والطريقة الثانية تدفعه الى وضع جدولين ، أولهما يعطي قيمة $\frac{٦٠}{٦٠}$ حيث ب عدد

منطق أقل من ٦٠ ، والثاني يعطي قيم $\frac{٦٠ - ب}{٦٠}$ حيث ب عدد منطق بين ٦٠ ، ١٢٠ .

والعدد المنطق يعرفه بأنه ما ليس أصم على مذهب الكتاب ، أي ما ليس فيه عوامل أولية فوق العشرة .

والجدولان يعيدان الى الذهن جداول معكوسات الأعداد عند البابليين .

والجدول الثاني يعطي في الواقع جزءاً من 1 يجب أن يطرح منه حتى تخرج قيمة من . فإذا أعطى الجدول الكسر $\frac{3}{17}$ ، فيجب أن يطرح من 1 ثلثه .

وعبارة « يطرح منه » يعبر عنها أبو الوفاء بالعبارة « يوضع عنه » ، وفي أماكن أخرى يقول : « يسقط منه » .

أما كلمة « الطرح » فلا نجد لها في المخطوطات القديمة إلا بصدد طرح التسعات وبمعنى رميها وإعمالها .

وكلمة « جدول » لا نجد عند أبي الوفاء فهو يستعمل بدلها « التفصيل » ، مع أن غيره يستعملها .

(8) هنا يبحث المؤلف طريقة تحويل الكسور الصماء إلى كسور منطوقة بالتقريب . المطلوب التعبير عن $\frac{3}{17}$ بالكسور التقليدية .

الطريقة الأولى : يحول هذا الكسر إلى عشرين ، بضربه في 60 ، فينتج $\frac{180}{17}$ عشرين

وهذا يساوي بالتقريب 11 ، لأن $\frac{10}{17}$ أكبر من النصف ، « وهكذا جرت عادة الحساب » .

فالكسر إذن $\frac{11}{60}$ وهو سدس وسدس عشر .

وإذا أراد الحاسب نتيجة أدق ، فليحول $\frac{180}{17}$ إلى عشرين العشران ، وفي موضع

واحد تسمى هذه دوائيق : فيكون $\frac{3}{17} = \frac{1035}{1700}$ ؛ ويهمل الكسر $\frac{5}{17}$

لأنه أقل من نصف وينسب الباقي .

وكذلك إذا شئنا نتيجة أدق أمكن تحويل $\frac{180}{17}$ إلى كسور ستينية أدنى ، وهكذا

حتى نصل إلى درجة التقريب المطلوبة ، وما دون عشرين العشران يسميها أبو الوفاء فلوساً .

الطريقة الثانية : وتوصف هذه بأنها الطريقة التي يستعملها أكثر الكتاب والحساب .

أضف لكل من البسط والمخرج كسراً صغيراً يجعل المخرج منطوقاً :

$$\frac{3}{17} = \frac{3}{17} \text{ بالتقريب} = \frac{1+3}{1+17} = \frac{4}{18} ، \text{ وهذا أكثر من } \frac{3}{17}$$

$$= \frac{3}{17} \text{ بالتقريب} = \frac{1}{\frac{1}{2} + 17} = \frac{1}{8.5} ، \text{ وهذا أيضاً أكثر من الكسر الأصلي}$$

$$= \frac{3}{17} \text{ بالتقريب} = \frac{22}{120} = \frac{1}{5} + \frac{2}{15}$$

$$\frac{3}{17} \text{ الخ .}$$

ويذكر المؤلف أن هذه الطريقة متعبة ، وهو يقترح دمج الطريقتين ، فنستعمل

الثانية لتقريب $\frac{3}{17}$ التي أهملت في الطريقة الأولى .

والكرجي يذكر الطريقة الأولى ويسمي الكسور الستينية بأسمائها المألوفة : دائق وتواني وثوالت الخ . ثم يذكر الطريقة التالية ويصفها بأنها أخف من السابقة ، ولكن المسامحة فيها أكثر :

$$\frac{p}{c} = \frac{1}{2} \left(\frac{p}{1+c} + \frac{p}{1-c} \right) ، \text{ والمثال على ذلك } \frac{3}{13}$$

فإذا شئت نتيجة أدق فاطرح من النتيجة السابقة $\frac{p}{(1+c)(1-c)}$

والكرجي لا يفصل كيف ينسب هذا الكسر .

ثم يورد الكرجي الطريقة التالية ويقول أنها على مذهب العامة :

$$\frac{3}{13} = \frac{6 \times 3}{13} = \frac{18}{13} = 1 \frac{5}{13} = \frac{5}{13} + \frac{8 \times 5}{13} = \frac{40}{13} + \frac{5}{13} = \frac{45}{13}$$

سدس + نصف ثمن + $\frac{1}{13}$ من سدس ثمن = سدس + نصف ثمن + ثمن ثمن عشر بالتقريب .

(9) يعطي المؤلف كميات كسرية ، يضعها في العمود الأول ، وقد عبر عن الكسور فيها

بدلالة الدوائيق والحبات ، والدائق يدل على $\frac{1}{6}$ ، والحبة على $\frac{1}{48}$. ثم هو في العمود

الثاني يعبر عن الكسور ذاتها بالطريقة العادية فالمقدار الأول ، أي تسعة وعشرون دائق ،

يكتب مقابله وسدس لأن الدائق = $\frac{1}{6}$.

ثم هو يعطي في الأعمدة الأخرى نسبة هذه المقادير من الستين ، فنسبة $\frac{1}{6}$ من 29

الستين هي ربع وثمان وتسع . وتحت كل واحد من هذه الكسور يعطي قيمته بالكسور

الستينية فالربع = 15 ، والثمان = $\frac{7}{8}$ ، والتسع = $\frac{6}{7}$ والمجموع $\frac{1}{6}$ من 29 .

(١٠) هنا واحدة من الأشارات العابرة الى أن حساب اليد كان يعتمد على ضبط الأعداد باليد أو الذهن . انظر التعليق (١٦) .

(١١) لعل كتاب ابرخس البيثيني في اصول الأعداد ، الذي يذكر أبو الوفاء أنه شرحه ، هو ما عناه ابن التديم عندما نسب لأبي الوفاء كتاباً في تفسير كتاب ابرخس في الجبر . والجدير بالذكر أن المصادر الاغريقية واللاتينية لا تنسب لابرخس (Hipparchus) البيثيني كتاباً في الجبر أو الحساب .

(١٢) العرف الذي كان درجاً عند العامة أن تميز الأعداد الصحاح بتسميتها دراهاً ، بالقياس الى الكسور التي يعبر عنها بالدوايق والحبات . انظر (٩) .

(١٣) الارتفاع هنا بمعنى الأصل أو المجموع . انظر (٩٤) .

(١٤) هذا يؤيد أن أبا الوفاء شرح كتاب الخوارزمي في الجبر والمقابلة ، كما ذكر ابن التديم .

(١٥) المراتب

أبو الوفاء والكرجي والاقليدسي وكل من أتبع لنا أن نطلع على كتبهم يعتبرون المراتب ثلاثاً ، هي الآحاد والعشرات والمئات ، وهذه المراتب الثلاث تتكرر مرة للآلوف ومرة للآلوف الآلوف ، وهكذا . فالمرتبة الرابعة هي آحاد الوفاء والسابعة آحاد الوفاء الوفاء ٠٠٠ الخ . وعندما ندرس الحساب الهندي سنجد أن الهنود كان لديهم ترتيب كهذا ، الا أنه ثنائي لا ثلاثي ، فلم يأخذ العرب ولم يشيروا اليه . انما صار الذين يستعملون الأرقام الهندية منهم يقسمون مراتب العدد الى مجموعات ثلاثية يشيرون اليها بوضع عدد تحت أولها أو نقطة فوقها .

وقد عرفوا ، من غير أن يكون لديهم ترقيم منازل ، أن هذه المراتب تتدرج في سلم عشري . وهم لعدم وجود هذا الترتيب احتاجوا الى أن يعرفوا العلاقة بين ترتيب المرتبة واسمها . فإذا كان $10^3 = 1000$ حيث ب + ١ هو ترتيب المرتبة ، باعتبار المرتبة الأولى هي 10^0 ، س هو اسم المرتبة ، كان لا بد من قاعدة لمعرفة س اذا عرفت ب ، ومعرفة ب اذا عرفت س . وهذا ما يعطيه أبو الوفاء في الفصل القادم .

ومن الجدير بالذكر ان لم يتفق الحساب العرب على اسم للمليون غير الف الف ، رغم اننا نلمس محاولات لذلك ، فاخوان الصفاء وصفوا اسماً متميزة للمراتب العليا واقترحوا لفظة غاية لتدل على المليون ، والبيروني وأبو جعفر الخازن اقترحا نظامين متباينين يساعدان على قراءة الأعداد الكبيرة التي تنشأ من تضعيف الأعداد بالتوالي . الا ان تكرار لفظة الألف بقي هو النظام الشائع الى أن وضع الأوربيون لفظة مليون .

ويلاحظ لي أن أبا الوفاء يجمع مائة على مئتين . أما الكرجي فيجمعها على مئتين والاقليدسي يستعمل الجمعين .

(١٦) العقود

يتضح من الكلمات القليلة التي يقولها أبو الوفاء أن عقود المرتبة تعني الرقم الذي يملأها . ففي العدد ثلاثة آلاف وخمسة عقدان ، واحد للآلاف وهو ثلاثة ، وواحد

للآحاد وهو خمسة . وحساب اليد لم يستعمل أرقاماً فكان يذكر هذه العقود بأسمائها كاملة . ومن ثم لم تقم فيه الحاجة الى الإشارة الى الصفر ، فالمنزلة الخالية لا تذكر إذ ليس لها عقد . أما تسمية ما نسميه اليوم بالأرقام عقوداً فقد نجمت عن التقليد الذي اتبع في حساب اليد وهو عقد اصابع اليدين بأشكال متفق عليها متباينة للإشارة الى هذه العقود . فإذا أراد الحاسب أن يدل على ٢٧ عقد اصابعه عقدين : واحداً للستة وواحداً للعشرين . والمخطوطات العربية تشير الى هذه العقود اشارات عابرة باعتبارها أمراً معروفاً . انظر (١٠) أعلاه . أما الكتب اللاتينية فتصفها باسمها . وفي كتاب History of Mathematics, vol. II, by D. E. Smith (Boston, 1925)

يذكر المؤلف نبذة عن تاريخ حساب اليد ، ويشير الى عدد من المؤلفين الأوربيين الذين وصفوا العقود ، ثم هو في الصفحة ١٦٩ يعطي صورها كما جاءت في كتاب وضعه باتشيولي سنة ١٤٠٤ .

ومن هذه الصور نستنتج أن باتشيولي يشير الى الآحاد والعشرات بأصابع اليد اليسرى ، فيخصص الخنصر والبنصر والوسطى للآحاد ، ويخصص السبابة والابهام للعشرات؛ ثم هو يشير الى المئات والآلوف بأصابع اليد اليمنى : فالخنصر والبنصر والوسطى للمئات والسبابة والابهام للآلوف .

الا أن الصور تظهر بعض هذه العقود متشابهة فعقود ١ ، ٢ ، ٣ يصعب تمييزها عن عقود ٧ ، ٨ ، ٩ وقد بقينا نجهل مدى مطابقة العقود العربية للعقود اللاتينية الى أن أتبع لنا دراسة مخطوطة في المجموعة ١٠٨٨ في المكتبة العمومية ، وهي منظومة في حساب العقود لعلي بن المغربي . وبدراستها تبين أن العقود العربية واللاتينية تتفقان من حيث المبدأ . الا أن العربية تتمايز بشكل لا ليس فيه . وابن المغربي يستعمل اليد اليمنى للآحاد والعشرات ، فيخصص الابهام والسبابة للعشرات ، والاصابع الثلاثة الأخرى للآحاد . وهو يستعمل اليد اليسرى للمئات والآلوف فيخصص الابهام والسبابة للمئات والاصابع الثلاثة الأخرى للآلوف .

ولأن هذه المنظومة هي المصدر الوحيد الذي نعرفه حتى اليوم عن أشكال العقود رأينا أن ننشرها هنا كاملة ، الا من مقدمة من ١٥ بيتاً يستهل فيها الناظم أرجوزته بالصلة والحمد ثم تبيان فضائل علم الحساب : -

باب عقد الآحاد

خصوا بها ثلاثة أفرادا
وذاك في اليمن فأعرف ضبطا
وركب الخنصر فوق البنصر
من غير تغيير لذاك فاعلمنا
وسطاك مع كليهما ان مكنا
فما تبقى فهو عقد الأربع
فرداً . كذا البنصر عقد السادس
فاكفنه فرداً عند عقد السابع
وازوجه في العقد بكف البنصر
وسطاك واعرف ما أقول وافهما

اعلم بأن عقدك الآحادا
فخنصر وبنصر ووسطا
فواحد : ابسط يدك واخصر
وضم في الأثنين من كليهما
وكف ان أردت ان تثلثا
واعمد الى الخنصر حسب فارفع
ثم اكف الوسطى لعقد الخامس
كذلك الخنصر في التسابع
واكف لدى الثامن عقد الخنصر
هذا وفي التاسع فالحق بهما

والقول في الأحاد قد شأها
فأفهم فإني ذاكر يا سامعي
أيضاً وبين ثامن وثاني
والفرق في ذلك وضع الخنصر
وهكذا الثالث إذا الأرب

وفيه ما يشبه اشتباها
ما الفرق بين ثالث وتاسع
ملخصاً في العقد بالبيان
في عقدك الاثنى فوق البنصر
ركب والتاسع لم يركب

باب عقد العشرات

والعشرات يا أخا النجابه
وتلك أيضاً منك في اليمين
واعلم إذا أردت عقد العشرة
وضع لدى العشرين ابهام اليد
لكي يكون منه فوق عقده
واضم بها عند الثلاثين ترى
واعطف على السبابة الإبهام
ثم أكف الإبهام عقداً وحده
وأردفه في الستين بالسبابه
ومثل السبعين عند العقد
والاصبعان في الثمانين هما

خصوا بها الإبهام والسبابه
فكن من الضبط على يقين
فإنها كجامه مدوره
في العقد تحت اصبع التشهد
مشاركاً وسطاك في املتسه
كقباض الإبرة من فوق الثرى
في الأربعين واعطف الكلاما
وذاك في الخمسين فأعرف حده
كقبضة الرامي على النشابه
كناقف الدينار عند التقد
قد لصقا في العقد مع بسطهما

(بيت عقد التسعين سقط من الأصل)

لكننا الإبهام لا يركب
بأنها مضمومة مخصرة

وهي بعقد الأربعين أنسب
والفرق بين عقدها والعشرة

* * *

وعقدها وضبطها وحدها
لا تمنع التكميل مع أحدها
في شكلها بالتسع والتسعين

والعشرات قد تنامي وحدها
وهي لذي العقد على انفرادها
قد شبهوا قبض يد الضنين

باب عقد المئات

كالعشرات فاستمع مقالي
واصلها في عقدها كأصلها
سبابة الشمال مع إبهامها
فقس على ذلك إذا المخبره
فأفهم فقد بينته تبييناً

ثم اعقد المئات في الشمال
اعلم بأن شكلها كشكلها
تشكيل تلك في انقسامها
فالمائة الأولى تحاكي العشرة
والثمان تشبه العشرين

باب عقد الألوف

في يدك اليسرى على انفراد
وسطاك والخنصر يتلو بنصره
كعقدك الأحاد لا يختلف

ثم اعقد الألوف كالأحاد
أقسامها ثلاثة مقدره
تركبها ان كنت ممن يعرف

* * *

عشرة آلاف لما تكملها
بجأها كحلقة منظومه
فخذ له بعض العقود واستعر
مبيتاً لما كسفت أمره
ويستطاع باليدين عمده

ثم إذا ما سافك العد إلى
فعمد ذاك فاستعر عقد ميه
وكل ما زاد على ما قيد ذكر
وقد تقضى ما أردت ذكره
وذاك أقصى ما يراد عقده

وواضح أن الأبيات الأربعة الأخيرة تقترح طريقة للدلالة على أعداد من عشرات
الألوف فما فوقها . إلا أن أبا منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي يذكر في كتاب
التكملة أن العقود تدل على الأعداد من ١ إلى ٩٩٩٩ .

(١٧) في هذا الفصل والفصل الذي يليه يعطي المؤلف قواعد تقوم مقام القانونين
التاليين عندنا :

$$١ - ٢١٠ \times ١٠ = ٢١٠٠ + ن$$

$$٢ - ٢١٠ \div ١٠ = ٢١ - ن$$

وغني عن البيان أن سبب الشرح الطويل والطرق المتعددة شكلا المتقاربة جوهرها ،
عدم وجود ترقيم حسابي .

(١٨) تعتمد الطريقة العامة للضرب في حساب اليد على الأمور التالية :

١ - تقدير عدد عمليات الضرب اللازمة ، تجنباً للسهو . فليضرب ٣٠٤ × ٢٣ مثلا
يلزم أربع عمليات :

٢ - ضرب الثلاثمائة في كل من العشرين والثلاثة ، ثم ضرب الأربعة في كل منهما .
٣ - عند كل عملية تقدر مرتبة حاصل الضرب حسب القاعدة (١٧) ، ١ - أعلاه ،
فليضرب ٣٠٠ × ٢٠ يضر الحاسب ٣ في ٢ ، وهو مئات في عشرات ،
فالحاصل الوف .

٣ - يجري ترتيب الضرب عادة ابتداءً من المنازل العليا ، فما دونها .

(١٩) الفرق الأساسي بين عملية الضرب في حساب اليد ونظيرتها في الحساب الهندي
يكن في ما يلي :

١ - في الحساب الهندي تكتب الأعداد بالأرقام ، حسب ترتيب منازلها . ترتيباً
تصاعدياً من اليمين إلى الشمال .

٢ - ويوضع صفر ليشغل منزلة الخالية من رقم .

٣ - وأثناء الضرب تضرب الأرقام كأحاد ، أما ترتيبها فيعين منازلها بدون كبير جهد
من قبل الحاسب . وهذا ما يعمله أبو الوفاء هنا في الطريقة التي يقترحها . إلا أنه :

١ - يكتب الأرقام بالألفاظ بدل الأرقام الهندية ، بترتيب تنازلي .

٢ - يضع « الترقينة » بدل الصفر ، وهي شرطة أفقية .

فعل هذا ترجح أن أبا الوفاء تأثر بطريقة هذه الحساب الهندي ، من حيث قصد أن
يستغني عنه ، نظراً لأن هذا الحساب يعتمد على استعمال تحت يوضع عليه رمل وتخط
الأرقام على الرمل بحبل وتمحي باليد .

وعندما تأتي إلى دراسة الحساب الهندي ستجد أن الحساب العرب لجأوا إلى طرق
شنتي لتعديل عملية الضرب الهندية تعديلاً يستغني به عن التخت . وإذا جاز أن نستبق
الحوادث فإنا نقول : أن الطريقة التي يقترحها أبو الوفاء خير من عشرات الطرق التي
لجأ إليها الحساب العرب ، فهي بتعديل بسيط كان يمكن أن تصبح مطابقة للطريقة
العامة التي نستعملها في هذه الأيام .

والجدير بالذكر أن هذه الطريقة لا يذكرها الكرجي ولكنه يذكر الطريقة السابقة التي يقول أبو الوفاء أنها كانت شائعة عند الحساب ولكن أمرها أفلت من أيديهم .

(٢٠) القسمة في حساب اليد

عندما نقرأ شرح أبي الوفاء لطرق القسمة التي يعرضها قد نخرج بفكرة أن حساب اليد أدى للحاسب طريقة بيّنة محددة للقسمة تقترب من الطريقة المستعملة اليوم ، لا سيما في طريقة أبي الوفاء التي تشبه طريقته في الضرب المشار إليها آنفاً ، والتي تأثر بها الحساب الهندي من حيث عمد أن يتعد عنه .

ولكن الواقع أن موضوع القسمة في كتب حساب اليد الأخرى لا يحظى بمثل الاهتمام الذي يقدمه أبو الوفاء ، وإن القليل الذي نجده في الكتب الأخرى ، حتى المتأخرة منها ، يشير إلى أن العملية كان يرافقها كثير من الحدس . ففي كتاب اللع في علم الحساب لابن الهائم نجده يقسم ١٣٠ ÷ ٢٤ بالخطوات التالية :

- ١ - يقدر أن خارج القسمة ٣ ، فيطرح ٣ × ٢٤ من ١٣٠ ويبقى ٥٨ .
- ٢ - يقسم ٥٨ على ٢٤ فيخرج ٢ ويبقى ١٠ .
- ٣ - يستنتج أن الجواب ٣ + ٢ = $\frac{١٠}{٢٤}$

ويلاحظ أن أبا الوفاء يستعمل بصدق القسمة لفظتين : أولاهما القسمة للدلالة على العملية الحسابية ، والثانية القسم ، يستعملها دائماً في عبارة تتكرر هي « ما يخرج من القسم » . ومثل هذه العبارة نجدها أيضاً عند الكرجي أما غيرها فقد يستعمل أيضاً كلمة النصيب لتعني خارج القسمة .

(٢١) الأعداد المشتركة التي بينها عامل مشترك . والعدد الذي « له ثلث » تعني أن ثلثه عدد صحيح ، أي من عوامله ٣ . والأعداد المشتركة في الثلث هي الأعداد التي يقبل كل منها القسمة على ٣ .

وطريقة القسمة المتوالية هي الطريقة التي يعطيها كل من أبي الوفاء والكرجي لإيجاد العامل المشترك الأعلى بين عددين .

أما تحليل الأعداد إلى عواملها الأولية فامر لم يكن الحساب العرب يجهلونه ، إلا أنهم لم يستخدموه على ما يبدو في إيجاد العامل المشترك الأعلى .

(٢٢) العدد الذي يخرج منه الكسر هو مخرج هذا الكسر . ولكن هنالك فرقا بين ما نعنيه اليوم وما كان يعنيه الحاسب العربي بكلمة مخرج . فنحن نتكلم عن الكسر $\frac{٢}{٧}$ فنتخيل عددين أحدهما بسط والآخر مخرج . ومثل هذه الصورة لم تكن في

ذهن الحاسب العربي إذ يتكلم عن نصف أو نصف سدس أو ثلث وربيع . فالمخرج عنده ليس عدداً ظاهراً في صورة محددة ، بل هو العدد الصحيح ، أقل عدد صحيح ، يكون نصفه أو نصف سدسه أو ثلثه وربيعاً عدداً صحيحاً . والجواب عنده في الحالة الأولى ٢ ، وفي الحالة الثانية ١٢ ، وفي الحالة الثالثة أيضاً ١٢ .

وحسب هذا المفهوم ، وبالرغم من عدم وجود نظام رمزي لكتابة الأرقام ، استطاع

الحاسب العربي أن يعرف مخارج الكسور التي عالجها ، والمخرج المشترك بين كسرين أو أكثر ، وأتقن ما نسميه بتوحيد المخارج .

ومن ثم استطاع أن يجمع الكسور ويطرحها ، بمثل ما تصنع اليوم .

إلا أنه في ذلك كله ركز على ما فهمه هو عن الكسور فقلما تظهر في عملياته ما سماها بالكسور الصماء وهي التي في مخارجها أعداد أولية فوق العشرة ، وإن تكن الطريقة التي اتبعها في الجمع والطرح يمكن تطبيقها على جميع الكسور بدون استثناء . ومن الجدير بالذكر أن كلمة مخرج نجدها في المخطوطات العربية كلها ، أما « المقام » فلا نجده إلا في المخطوطات المتأخرة .

(٢٣) خلاصة ما يذكره أبو الوفاء عن جمع الكسور وطرحها طريقتان : في الأولى توحد المقامات ثم تجمع البسوط أو تطرح وتنسب إلى المقام المشترك ، وفي الثانية ، ويسمى المؤلف مذهب الكتاب ، تحول الكسور المعطاة إلى كسور ستينية ، فيصبح المقام المشترك لها ٦٠ ، وفي الحالتين يعقب جمع الكسور وطرحها التعبير عن الناتج بالعبارة التقليدية .

(٢٤) الكسور النسوية

بالإضافة إلى الكسور الستينية ، والكسور العادية التي يسميها أبو الوفاء بالمطلقة ، شاع في العالم الإسلامي نظام ثالث للكسور يستند إلى التعبير عنها بدلالة وحدات العملة الشائعة ، وفي هذا الصدد يستعمل الدرهم للدلالة على الوحدة فتكون أجزاءه أجزاء من الوحدة ، أو يستعمل الدينار وأجزاؤه للدلالة على الوحدة وأجزائها . والكرجي يقول : « اعلم أن الواحد ينقسم إلى ما لا نهاية له ، ولكن الناس قسموا المقادير التي يتعاملون بها إلى أجزاء قريبة يسهل الحساب بها ، ورضوا بالتقريب في ما تقصر عنه أفهامهم ٠٠٠ » فهم يعبرون عن السدس بدائق لأن الدائق سدس درهم . وأبو الوفاء يعطي أقسام الدرهم والدينار في بعض البلدان الإسلامية ويبين اختلافاتها .

والكرجي يذكر الوحدات المستعملة في بغداد بشكل خاص إلا أنه يزيد على ما في كتاب أبي الوفاء : الوحدات التالية :

$$\text{المن} = ١٨٠ \text{ مثقالاً} = ٢٤ \text{ أوقية} = ٤٠ \text{ استارا}$$

$$\text{ويزيد الشهرزوري أن الدينار} = ٦٠ \text{ حبة} = ٢٤٠ \text{ أوزة} .$$

والذي يهمنا هنا لسبب حسابي محض أن الوحدات إذا استعملت ككسور لا يبقى لها من معانيها كوحدة عملة إلا ما بينها من نسبة . فإذا استعمل الدرهم للدلالة

على الوحدة ، كان الدائق يدل على سدس والعشير على $\frac{١}{٦٠}$ والحبة $\frac{١}{٤٨}$ في العراق

أو $\frac{١}{٣٦}$ في الشام وخراسان .

وإذا استعمل الدينار ليبدل على الوحدة ، فالدائق على $\frac{١}{٦}$ ، والقيراط $\frac{١}{٣}$ في نواحي

السواد و $\frac{١}{٢٤}$ في البصرة والأهواز وفارس ، والحبة ثلث قيراط مهما كانت قيمته .

وكذلك الضرب في 15 ± 1 فيؤخذ $(15 \pm 1) \times م$ =

$$(م + \frac{1}{2}) \text{ عشرات } \pm م$$

$$2 - (م + 10)(م + 10) = (م + 10) + م + 10 \times م + م$$

$$\text{مثلاً: } 3186 = 59 \times 54 = (9 + 54) \text{ خمسينات } + 9 \times 4$$

$$3 - (م + 10)(م + 10) = م + 10 \text{ حيث } \frac{2}{ن} = م \text{، من عدد}$$

بسيط مثل 2، 3، 4

$$\text{مثلاً } 28 \times 64 = 28 \times 64 \text{ حيث } م = \frac{6}{2} = 3$$

$$28 \times 64 = 28 \times 64 = (8 \times 3 + 64) \text{ عشرينات } + 8 \times 4 = 1792$$

$$4 - (م + 10)(م + 10) = (م + 10) + م + 10 \times م + م$$

$$\text{مثلاً: } 21 \times 28 = 21 \times 28 = (21 - 40) + 9 = 28 - 29 = 2$$

$$\text{الجواب } = 29 \times 40 + 9 \times 2 = 1178$$

5 - يطبق أبو الوفاء القاعدة السابقة على الحالة التي يكون فيها م = صفراً .

$$\text{فإذا كان } م = 3 \text{، } م = 3 \text{ يكون } م + 10 = 13 \text{، } م + 10 = 13 \text{، } م + 10 = 13$$

وهو يسمى هذه النتيجة ديناً . ولعل هذه أقدم إشارة ، في المخطوطات العربية التي وصلت إلينا ، إلى الكميات السالبة .

أما الكرجي فهذا مجمل ما يذكره من هذه القواعد :

6 - يعد في استغلال القاعدة (1) التي يذكرها أبو الوفاء حتى تشمل أمثال ما يلي :

$$1 - 123 \times 252 = (252 - 125) (2 - 125) \text{ أو } 123 (2 + 250)$$

$$2 - 2823 \times م = م \times (2823 \frac{1}{3} + 12500) = م \times \frac{100000}{8}$$

$$1000 \times \frac{م}{3} +$$

(25) هذا لأن حبة الدرهم في العراق = $\frac{1}{48}$ وهي في خراسان $\frac{1}{36}$

(26) حبة الذهب (أي الدينار) في العراق = $\frac{1}{6}$ وهي في البصرة وفارس $\frac{1}{72}$

(27) يعني بالمساحة هنا الحجم .

(28) نستطيع القول بأن أبا الوفاء والكرجي قد عرفا طريقة ضرب المقادير الكسرية بعضها ببعض ، وطريقتهما في ذلك لا تباين الطريقة الدارجة اليوم إلا في انهما بعد

الحصول على ناتج الضرب يعبرون عنه ، حسب عادة زمانهم ، بالعبارات التقليدية .

وأبو الوفاء يفيدنا بأن مذهب الكتاب أن يحولوا الكسور إلى كسور ستينية قبل ضربها .

(29) الفكرة الرئيسية في ضرب ما يسميه أبو الوفاء بالكسور المنسوبة تكمن في أن الدائق مثلاً يعني كسراً هو $\frac{1}{6}$ فدائق \times دائق = $\frac{1}{6}$ دائق ، ا دوائيق \times ب دوائيق =

$$\frac{ب}{6} \text{ دوائيق .}$$

ومثل هذا المبدأ يطبق على ضرب الدوائيق في الحبات والقراريط في القراريط وغيرها .

(30) الفكرة الرئيسية في قسمة المقادير الكسرية بعضها على بعض هي التجنيس أي توحيد مقامى المقسوم والمقسوم عليه ثم قسمة البسطين أحدهما على الآخر . والفكرة تنطوي

على مبدأ قلب المقسوم عليه ، فللقسمة على $\frac{5}{6}$ تضرب في $\frac{6}{5}$ وأبو الوفاء يقسم

$$\frac{5}{6} \text{ على } \frac{5}{28} \text{ بضرب } \frac{11}{6} \text{ في } \frac{28}{11} .$$

وسنرى أن هذه الفكرة قد انطوت بانتشار الحساب الهندي إلى أن أعيد اكتشافها في مطلع النهضة الأوروبية .

(31) طرق مختصرة للضرب

نأتي الآن إلى فصل من أطرف فصول حساب اليد ، من الناحية الرياضية ، إذ تعرض فيه قواعد للضرب ليست في الحساب الهندي ، فهي من ثم من مزايا حساب اليد .

والقواعد التي يذكرها أبو الوفاء يمكن اجمالها بما يلي :

1 - قواعد للضرب في 5 ، 2، 5 ، $\frac{1}{3}$ وأمثالها بما هي من النوع $\frac{10}{م}$

حيث م عدد بسيط مثل 2، 3، 4، 5، وهذه القواعد تستغل أيضاً

في مثل الضرب في 15 فيؤخذ $15 \times م = م + \frac{1}{2}$ م عشرات

(٣١ 'P) تحقيق صحة الجواب .

نشير بهذا الى طريقة تحقيق صحة الجواب بطرح التسعات ، وقد ثار حولها جدل كبير بين الباحثين في تاريخ الرياضيات الاسلامية . وقبل أن نتعرض الى هذا الجدل نبحث في الطريقة وما نجده عنها في الكتب العربية .
فالطريقة خلاصتها انه اذا وجدنا أن $a = b \times 1$ ج . أردنا أن نعرف صحة ذلك ، نظرنا في كل من a ، b ، c :

فاذا كان $P = 9m + p$ حيث p هو الباقي من قسمة P على 9

6 $c = 9l + b$ حيث b هو الباقي من قسمة c على 9

6 $a = 9n + h$ حيث h هو الباقي من قسمة a على 9

وجب أن يكون الباقي من قسمة P على 9 يعادل h فان لم يكن ففي العمل خطأ . أما اذا كان فليس العمل بالضرورة صحيحاً . واذن فالطريقة قد تكشف الخطأ أحياناً لا دائماً . أما طرح التسعات من P فلا يستلزم قسمة P على 9 قسمة عادية ، بل يكفي أن نجمع أرقام P ونطرح التسعات مما ينتج أثناء الجمع . ويشار الى الطريقة عادة باسم الميزان .

كل هذه الحقائق نجدها في كل كتاب في حساب التخت ونجدها أيضاً في الكتب الهندية المتأخرة والكتب اللاتينية التي تأثرت بالحساب العربي . والكتب العربية تستعملها في تحقيق العمليات الحسابية كلها .

وقد كان المظنون أن الطريقة عربية الى أن عثر فبكي على رسالة لابن سينا يذكرها فيها باسم الميزان بالطريق الهندسي . فأشار الى أن « الهندسي » هنا خطأ في النسخ المقصود منه « الهندي » ومن ثم استنتج أن الطريقة هندية . ولكن كارا دي فو عارضه وذهب مذهبا غريباً في تفسير كلمة « الهندسي » ثم غالى في مذهبه فرأى أن كثيراً مما قد نجده في الكتب العربية باسم الهندي قد يكون المقصود فيه الهندسي ، وبذا جرد الهنود من كثير من فضلهم على الحساب العربي . وتعرض كاي الى المسئلة ذاتها وحاول أيضاً أن يقلل من قيمة الفكر الرياضي الهندي وأصالته .

ولكن في ضوء ما استطعنا أن نطلع عليه من مخطوطات عربية في حساب اليد وفي حساب التخت يمكن أن نشير الى الحقائق التالية :

- 1 - ما يسمى في الكتب العربية بالهندي لا يلزم أن يعني بالضرورة الهندي الاصل . فالعرب تعرفوا على الحساب الهندي وعرفوا خصائصه وميزوا كل عملية فيها من هذه الخصائص بانها هندية ، أي حسب الطريقة الهندية .
- 2 - أقدم كتاب عربي لدينا في الحساب الهندي وهو كتاب الفصول للاقليدسي يذكر الطريقة بالتفصيل ويذكر حدودها . أما أقدم كتاب عربي لدينا في حساب اليد ، وهو كتاب أبي الوفاء فلا نجد لها ذكراً فيه ، ولكن نجدها في كل كتاب غيره . فالكرجي مثلاً يذكر الطريقة بعد الضرب باسم الميزان ويذكر اننا يمكن أن نزن العمل بطرح التسعات أو طرح الواحد عشرات .

$$100000 \times 7 \frac{1}{2} \times 2 \frac{1}{2} = 750 \times 2500 - 3$$

$$(2-50)(3+50) = 48 \times 53 - 4$$

$$2 \left(\frac{c-p}{2} \right) - 2 \left(\frac{c+p}{2} \right) = cp - 7$$

$$[cp + p(c+10+b)] = (c+10+b)(p+10+p) - 8$$

عشرات + cp

$$\frac{36}{25} \times 250 = 36 \times 250 \text{ مثلاً } . \frac{c}{p} \times 2p = cp - 9$$

$$\left(\frac{1}{5} \times \frac{1}{5} + \frac{2}{5} + 1 \right) 250 =$$

$$\text{أو } \left(\frac{1}{9} \times \frac{1}{4} + \frac{2}{3} \right) 236 = \frac{25}{36} \times 236$$

١٠ - وكما نجد ملامح الكميات السالبة عند أبي الوفاء ، نجدها أيضاً عند الكرجي حيث يضرب 48×53 فيحولهما الى $(3+50)(2-50)$ ، ويتكلم عن $2-50$ فيقول الا اثنين ، ثم ينهي حل المثال بالكلمات التالية : « وكل ما كان من ضرب الزائد في الزائد والناقص في الناقص جمعته مفرداً وألقيت من المبلغ ما يكون من ضرب الزائد في الناقص لأجل أنه يكون ناقصاً » .

أما الشهرزوري فبعد أن يسرد القواعد التي يعطيها الكرجي يذكر ما يلي :

$$11 - (10+p)(10+b) = (10+b+p) \text{ عشرات } + cp$$

ثم يتبعها بالقاعدتين (٤) ، (٣) عند أبي الوفاء .

$$12 - (m+5)(m+5) = \left(m + \frac{1}{2}\right)^2 \text{ مئات } + m(1+m)$$

مئات + 25

$$13 - (m+5)(l+5) = \left(m + \frac{1}{2}\right) \left(l + \frac{1}{2}\right) \text{ مئات}$$

$$m(1+l) + \frac{1}{2} \left(m-l + \frac{1}{2}\right) \text{ مئات}$$

ويعقب الشهرزوري على ذلك بقوله أن طرح التسعات قد يعجز عن كشف خطا في العملية كما أن طرح الأحد عشرات أيضا قد يعجز ، فإذا استعملنا الميزانين معا كان أفضل . ثم هو يذكر جملة جديدة بالاعتبار اذ يقول : « عليه عول الهند في حسابهم » ويعني بذلك أنهم عولوا على طرح التسعات بالذات بطريقة جمع الارقام .

٣ - وفي كتاب هيث عن تاريخ الرياضيات الاغريقية يشير الى أسماء أشخاص ذكروا جمع ارقام الاعداد لاسباب تنجيمية ثم اضاف أن الطريقة ان لم يعرفها الاغريق بالتأكيد فقد كانت ماثلة امامهم تحت غطاء رقيق .

٤ - الكتب العربية المتأخرة تفيض في استعمال المبدأ بطرح التسعات والأحد عشرات والسبعات ومنها ما يعرض مجموعة من المسائل الشائعة تعتمد عليه وتصل الى مستوى الاحاجي اللطيفة .

وعلى هذا قد لا نعدو الصواب اذا قررنا أن العملية دخلت العالم العربي مع الحساب الهندي ولكن العرب وسعوا مجال تطبيقها كساتهم في عمليات أخرى غيرها . (٣٢) تطوي طرق اختصار القسمة التي نجدها عند أبي الوفاء والكرجي على مبدئين : مبدأ القسمة على ٥ ، $\frac{12}{16}$ ، $\frac{120}{16}$ ، وأمثالها ، ومبدأ اختزال العوامل المشتركة بين البسط والمقام كما في المثال $\frac{12}{16} = \frac{120}{160}$ من العشرة = $\frac{7}{10}$.

(٣٣) الذكور سجلات الحسابات

(٣٤) هذا الخطأ الذي يذكره أبو الوفاء نجده في بعض المخطوطات مثل كتاب الكفاية للأربلي ومخطوطة باسم الهندي المنتزح من الكافي ومؤلفها مجهول .

(٣٥) الانجيدج والأوارج دفاتر يستعملها الكتاب . وفي مفاتيح العلوم أن الانجيدج من الدفاتر التي يستعملها كتاب العراق ، وتفسيره الملقوط . أما الأوارج فمعناه المنقول لأنه ينقل اليه ما على الناس أن يؤدوه ويثبت فيه ما يؤدونه دفعة بعد دفعة .

(٣٦) التفسير هو حساب المساحات وكذلك الحجم .

(٣٧) وحدات الطول في العالم الاسلامي

يشير أبو الوفاء الى ثلاثة أنواع من الذراع هي : ذراع المساحة وذراع السودان والذراع الماهرامي .

والكرجي يشرع بمساحات الأشكال من غير اشارة الى وحدات القياس فيعترض على ذلك الشهرزوري ويشير الى ذراع اليد وذراع المساحة ويعرف كلا منهما تعريفا مفصلا . ويسبق هذه المنزلة في م صفتان احدهما من كتاب منسوب الى أبي عبد الله محمد بن الحسين الحاسب والأخرى قيل عنها أنها من كتاب قديم . وكلتاها تتحدثان عن أربعة أنواع من الذراع .

ومن هذا كله نعطي الخلاصة التالية :

استعمل في الاسلام أربعة أنواع من الذراع هي :

١ - ذراع اليد ، ويسمى أيضا ذراع القصبه ، وقد استخرجه ابن أبي ليلى القاضي .

وهو ست قبضات بقبضات الانسان ، كل قبضة أربعة أصابع بأصابع الانسان ، ليس فيها ايهام ، وكل اصبع مقدرة بست شعيرات متلاقيات البطون والظهور .

٢ - ذراع المساحة ، ويسمى أيضا ذراع الملك والذراع الهاشمي . وينقل الشهرزوري عن أبي برزخ الحاسب قوله : عجا لتسميتها بالهاشمية وانما وضعها بنو أمية ، وأبو عبد الله محمد بن الحسين الحاسب ينسبها لعبد الملك بن مروان . وهي تقسم أيضا الى ست قبضات والى ٢٤ أصبعا . أما من حيث نسبتها الى ذراع اليد فيقول الشهرزوري : « وقد اختلف الناس في تقديرها فمنهم من قال : هي ذراع ونصف بذراع اليد ، وهذا هو الأصل المقدر الذي كان عليه قديما . ومنهم من قال : هي ذراع وثلاث بذراع اليد ، وهو الذي عليه العمل اليوم » فأبو الوفاء اذ يقدر ذراع المساحة بثعاني قبضات من قبضات اليد يعتبرها $\frac{1}{11}$ من ذراع اليد .

٣ - ذراع السودان ، ويبدو أنها سميت السودان لأنها كانت من الحديد ، وهي تنسب لعارون الرشيد . وهذه أيضا تقسم الى ست قبضات والى ٢٤ أصبعا ، وتعادل $\frac{72}{89}$

من ذراع الملك و $\frac{1}{11}$ من ذراع اليد .

٤ - ذراع الميزان ، ويسمى أيضا ذراع الأوزان وهو يقسم الى ١٢ قبضة والى ٤٨ أصبعا ، وهو ينسب الى المأمون . ويعادل $\frac{25}{36}$ من ذراع السودان . وهو غير الذراع الماهرامي

الذي يذكر أبو الوفاء أنه يستعمل في فارس وخراسان .

ويبدو أن كل واحد من هذه الأذرع كان يستعمل لشأن خاص فذراع الملك يعول عليه في مسح المزارع من أجل تقدير الخراج . والذراع السودان يعول عليها في أعمال الحفر والبناء . وذراع اليد في شئون الحوانيت والمنازل الخاصة وذراع الأوزان في حفر الأنهار . ومضاعفات الذراع القصبية (وتسمى أيضا الباب) والأشل . والقصبية طولها ستة أذرع بذراع المساحة ، وقد كانت تخرج من دواوين الدولة مختومة الطرفين منعا للغش وحفظا لها من الزيادة أو النقصان .

وأما الأشل فهو عشر قصبات أي ستون ذراعا بذراع المساحة وهو يعادل ٧٥ ذراعا بالسودا و ٨٠ ذراعا من ذراع اليد . وقد كان في زمان الفرس حبلا ، فجعل مكانه سلسلة معدنية حفظا للطول من الزيادة أو النقصان .

وعلى هذا تكون وحدات الطول الاسلامية ، كما يذكر أبو الوفاء : الأشل ، والباب (القصبية) ، والذراع ، والقبضة والأصبع . فإذا اعتبرنا الأصبع وحدة كانت القبضة ٤ والذراع ٢٤ والباب ١٤٤ والأشل ١٤٤٠ من الأصابع .

(٣٨) وحدات المساحة في العالم الاسلامي

ما نسميه اليوم ذراعا مربعا كان يسمى في القديم مكسرا ، وقد ذكرنا أن عملية إيجاد مساحة السطوح كانت تسمى تكسيرا . ووحدات المساحة ، عدا مربعات وحدات الطول السابقة ، كانت ثلاثا هي :

الجريب وهو أشل مربع أي ٣٦٠٠ ذراع مربعة .

والقفيز وهو عشر جريب أي ٣٦٠ ذراعا مربعة ، ثم العشير وهو عشر القفيز أي ٣٦ ذراعا مربعة .

من ذلك تنتج العلاقات التالية :

$$\bullet \text{ الأشل} \times \text{الأشل} = \text{جريبا} .$$

$$\bullet \text{ الأشل} \times \text{القصبه} = \text{قفيزا} .$$

$$\bullet \text{ الأشل} \times \text{الذراع} = \frac{1}{6} \text{ قفيز} = \frac{1}{4} \text{ عشير} = 60 \text{ ذراعا مربعة} .$$

$$\bullet \text{ الأشل} \times \text{القبضة} = \frac{5}{18} \text{ عشير} = 10 \text{ أذرع مربعة} .$$

$$\bullet \text{ الأشل} \times \text{الأصبع} = \frac{2}{3} \text{ ذراع مربعة} .$$

$$\bullet \text{ القصبه} \times \text{القصبه} = \text{عشاير} .$$

$$\bullet \text{ القصبه} \times \text{الذراع} = \frac{1}{6} \text{ عشير} = 6 \text{ أذرع مربعة} .$$

$$\bullet \text{ القصبه} \times \text{القبضة} = \text{ذراعا مربعا} .$$

$$\bullet \text{ القصبه} \times \text{الأصبع} = \frac{1}{4} \text{ ذراع مربعة} .$$

وهكذا . وغني عن البيان أن ما نسميه ذراعا مربعة يسمى في المخطوطات العربية ذراعا مكسرة ، على أنهم كثيرا ما يسقطون لفظة مكسرة عندما لا يرون في الأمر التباسا . (٣٩) الأزالة وحدة حجم وتساوي ١٠٠ ذراع مكعبة ، والوحدات المكعبة ، كالمربعة ، كانت تسمى مكسرة كما أن إيجاد الحجم يسمى تكسيرا .

(٤٠) استخراج الجذر التربيعي في حساب اليد

أبو الوفاء لا يشرح كيف يجد الجذر التربيعي ، فإذا قدرنا أنه يجده للمربعات الكاملة بالتخمين ، فلا يمكن أن يكون تقدير $\sqrt{\frac{1}{2} \frac{1}{14}} = \frac{1}{2} \frac{1}{14}$ تخميما ، وأغلب

الظن أنه حسب قاعدة للتقريب . فلننظر كيف يبحث الكرجي في الجذر التربيعي :

١ - تعريف الجذر : « اعلم أن الجذر اسم لكل مقدار يضرب في نفسه . وهو ينقسم قسمين منطلق وغير منطلق . فالمنطلق مثل جذر أربعة ، وجذر تسعة ، وجذر مائة وعشرة وزرع . وغير المنطلق مثل جذر مائة وثلاثين ، وجذر عشرة ، وجذر عشرين . وأخذ الجذر هو طلب مقدار يكون نسبة الواحد إليه كنسبته إلى المطلوب جذره .

٢ - المراتب أيضا منها ما هو منطلق ومنها ما هو غير منطلق : « واعلم أن في الأحاد ما له جذر ، وليس في العشرات شيء له جذر . وفي المئين ماله جذر ، وليس في الألوف شيء له جذر . وعلى هذا : كل مرتبة سمية لعدد فرد مما له جذر ، وليس في ما سوى ذلك شيء له جذر . والسبب في ذلك أن مربعات الأحاد تترتب في مرتبتين : الأحاد والعشرات ، ومربعات العشرات تترتب في مرتبتين : المئين والألوف . وعلى هذا

تترتب مربعات كل فرد من مرتبتين لا يشركهما فيها غيرها . فهذا يوجب أن تكون المقادير التي تتكون من مراتب الصم صما ، وكذلك تكون المقادير التي أقل عدد لها من مراتب الصم ، مثل ثلاثمائة وعشرة ، وأحد وعشرين الفا » .

هذا التقسيم للمراتب إلى منطقة وصماء يطابق ما نجريه عند استخراج الجذر التربيعي لأي عدد بتقسيمه إلى مجموعات كل مجموعة من مرتبتين : فلإيجاد جذر ٦٥٥٣٦ نقسمه إلى ٦٠٥٥٣٦ . وكتب الحساب الهندي تجري هذا التقسيم بالقول ابتداء من مرتبة الأحاد : منطلق ، أصم ، منطلق ، أصم ؛ أو : يكون ، لا يكون ، يكون ، لا يكون

٣ - علامات تعرف بها المربعات الكاملة : « واعلم أن الواحد في المربعات يتولد من الواحد ومن التسعة ؛ والأربعة تتولد من الأثنين ومن الثمانية ؛ والخمسة تتولد من الخمسة ؛ والستة تتولد من الستة والأربعة ؛ والتسعة تتولد من الثلاثة والسبعة . فهذا أيضا يدل على أن العدد الذي يكون عدد عقود أقل مفرد معه اثنين أو ثلاثة أو سبعة أو ثمانية : أصم . وكل عدد لا يكون ميزان مراتبه بالتسعة : واحدا أو أربعة أو سبعة أو تسعة فإنه أصم » .

هذه العلامات التي يذكرها الكرجي يمكن أن نعبر عنها بالشكل التالي : العدد

$$(١ + ١٠ + ١٠٠ + ١٠٠٠ + \dots) \times ١٠ \text{ قد يكون مربعا كاملا إذا توفرت فيه الشروط الآتية :}$$

أولا : م عدد زوجي .

ثانياً : أ ، أي رقم الأحاد ، يجب أن يكون ١ أو ٤ أو ٥ أو ٦ أو ٩ .

ثالثاً : بعد طرح التسعات من العدد يجب أن يكون الباقي صفرا أو ١ أو ٤ أو ٧ .

فإن لم يتوفر واحد من هذه الشروط الثلاثة كان العدد أصم .

والجدير بالذكر أن هذه العلامات قد تشير إليها كتب الحساب الهندي إشارات عابرة ، وهي على الغالب تتجاهلها .

٤ - مثال لاستخراج الجذر التربيعي لمربع كامل هو ٦٥٥٣٦ :

« قياس ذلك أن تطلب أعظم عدد مفرد إذا ربع يكون مثل المطلوب جذره ، أو أقرب شيء إليه ؛ فتجد مائتين . ألق مربعا من خمسة وستين ألفا وخمسة مائة وثلاثين . يبقى خمسة وعشرين ألفا وخمسة مائة وستة وثلاثين . ثم اطلب أعظم عدد في العشرات ، إذا ضربته في مائتين مرتين ، وفي نفسه مرة واحدة ، كان ذلك مثل الباقي ، أو أقرب شيء إليه . تجده خمسين : إذا ضربتها في المائتين مرتين وفي نفسه مرة واحدة ، ارتفع منه اثنين وعشرين ألفا وخمسة مائة . القها من الباقي . يبقى ثلاثة آلاف وستة وثلاثين . اطلب أعظم عدد إذا ضربته في مائتين وخمسين مرتين ، وفي نفسه مرة واحدة يكون مثل الباقي ، أو أقرب شيء إليه ، فتجده ستة فاذن مائتين وستة وخمسين هي الجذر المطلوب » .

نلاحظ عن طريقة الكرجي أنه تكاد لا تختلف عن الطريقة التي نتبعها اليوم إلا في أننا بعد أن نقسم العدد إلى مجموعات زوجية من المراتب بالشكل ٦٠٥٥٣٦ نبدأ

بأيجاد الجذر التربيعي للمجموعة الثالثة باعتبارها ٦ لا ستين الفا ، وهكذا نمضي ، فنجد المرتبة العليا للجذر ٢ وتتفاضى عن أنها ٢٠٠ ، وهكذا .

٥ - إيجاد الجذر التربيعي للعدد الأصم بالتقريب :

« وإذا أردت أن تأخذ جذر عدد أصم على التقريب : أخذت أقرب مربع اليه ونسبت الباقي الى ضعف جذر المربع الموجود ، بعد زيادة واحد عليه . فما كان من ذلك كان جوابا . »

$$\frac{9}{23} = \sqrt{130} \text{ ، ثم يقول :}$$

« وإنما يتنسب الباقي الى ضعف الجذر وواحد لأن كل عدد مجذور فانك اذا زدت عليه جذره مرتين وواحدا (نتج عدد) آخر كان مجذورا وجذره مثل جذر المربع المزاو اليه وزيادة واحد . »

واذن فالكرجي يعتمد في التقريب على العلاقة $2(1+m) = 1 + m^2 + 2m$

$$\sqrt{b + m^2} = \frac{b}{1 + m^2} + m \text{ تقريبا ، حيث } b$$

أقل من $1 + m^2$.

ومن كتاب التكملة لأبي منصور البغدادي تعلم أن محمد بن موسى الخوارزمي وضع القاعدة

$$\sqrt{b + m^2} = \frac{b}{m^2} + m \text{ تقريبا}$$

ولكن من لحقه من الحساب اعترضوا عليها إذ لو اتبعناها في تقدير $\sqrt{2}$ و $\sqrt{3}$ لكان الناتجان $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{3}$ على التوالي والجذر في الحالتين أكبر من الحقيقة .

$$\frac{b}{1 + m^2} + m \text{ أكبر من الجذر المطلوب في حين أن } \frac{b}{m^2} + m$$

أصغر منه ، فهو من ثم يقترح $m + \frac{1}{m^2}$ ولكنه لا يتمسك بهذه القاعدة التي يقترحها .

ثم نجد في كتاب جوامع الحساب لنصير الدين الطوسي أن التقريب $\sqrt{b + m^2}$

$$= m + \frac{b}{1 + m^2} \text{ صار يسمى التقريب الاصطلاحي وأن } m^2 + 1 \text{ صار يسمى المخرج}$$

الاصطلاحي وأن المبدأ عمم حتى صار بالشكل

$$\sqrt{b + m^2} = \frac{b}{m(1+m)} + m$$

ونذكر بهذا الصدد أن الأغريق ، والبابليين من قبلهم ، حصلوا على مثل التقريب الذي حصل عليه الحساب المسلمون ولكن عن طريق آخر خلاصته :

إذا كان $m = \sqrt{b}$ تقريبا ولكن m^2 أقل أو أكثر من b .

فإن $\frac{b}{m} = \sqrt{b}$ تقريبا وهو أكثر أو أقل من الجذر المطلوب على الترتيب .

وعلى هذا يكون $\frac{b}{m} + m$ جذرا تقريبا خيرا من الجذرين السابقين . وهكذا .

في ضوء هذا كله نستنتج ما يلي :

١ - وضع الحساب المسلمون هذه الطريقة لإيجاد الجذر التربيعي للأعداد الأصم ولم يأخذوها عن غيرهم .

٢ - ما يعرضه الكرجي هنا يمثل مرحلة متقدمة في الحساب العربي .

فإذا جئنا نطبق هذه القاعدة على $\sqrt{\frac{1}{2}}$ الذي يعطيه أبو الوفاء نجد أن أبا الوفاء لا يستعمل التقريب الذي صار فيما بعد التقريب العربي الاصطلاحي إنما يبدو أنه اتبع الطريقة التالية :

$$\sqrt{\frac{1}{2}} = \sqrt{\frac{1}{4} - \frac{1}{4}} = \frac{1}{2} - \sqrt{\frac{1}{4}} = \frac{1}{2} - \frac{1}{2} = 0$$

٦ - طريقة أخرى للتقريب :

« فإذا أردت أن يكون أقرب من ذلك وأدق منه : ضربت العدد المطلوب جذره في أي عدد مربع شئت ، وكلما كان المضروب فيه أكثر ، كان أقرب الى الصواب . فإذا فعلت ذلك ، أخذت جذر المبلغ على ما ذكرته ، وقسمته على جذر المضروب فيه . »

هذه القاعدة التي يذكرها الكرجي يمكن أن نعبر عنها بالشكل $\sqrt{\frac{b}{k}} = \frac{b}{\sqrt{k}}$

وهو يستعملها بشكل خاص في إيجاد جذور المقادير الكسرية بالتقريب : فلإيجاد :

$$\sqrt{\frac{37}{8}} \text{ يضرب العدد في } 64 \text{ فينتج } 1369 = 37 \times 64 \text{ ، فالجذر المطلوب } \frac{37}{8}$$

وكذلك لإيجاد $\sqrt{\frac{539}{121}}$ يضرب في $\frac{11}{11}$ ، فيصير العدد $\frac{539}{121}$

جذر البسط = تقريبا $\frac{1}{47}$ ، يعتبرها الكرجي $\frac{1}{48}$ أي $\frac{1}{8} \times \frac{1}{12}$

$$\sqrt{1^2 + 2^2} = \sqrt{5} = 2\frac{1}{4} + \frac{1}{12}$$

فالجذر المطلوب $\frac{23\frac{1}{4} \frac{1}{12}}{11}$

والقاعدة التي يستعملها الكرجي هنا نجدما في معظم كتب الحساب الهندي ويبدو أنها ظهرت أول الأمر عن طريق تحويل العدد إلى ثواني ستينية ، بضربه في ٦٠^٢ ثم طورت حتى صار العدد يضرب في ٢ حيث يمكن أن نتخذ ك أي قيمة . واذن فقد يكون مبدأ الطريقة قديما مستمدا من الحساب الستيني .

(٤١) النسب المثلثية في الحساب العربي

من الثابت أن لفظة الجيب العربية ، كنسبة مثلثية ، مأخوذة عن لفظة جيا السنسكريتية وفي كتاب آريابهااتا وفي بعض السدهانتات الهندية نجد مبادئ علم المثلثات . إلا أن الهنود لم يسبقوا إلى ابتكار فكرة النسب المثلثية ، فقد ابتكرها هيبارخس وتناولها من بعده بطليموس فعمل جداول للجيوب حسبها مستندا إلى ما يعرف بنظرية بطليموس وهي القائلة أن حاصل ضرب قطري الشكل الرباعي الدائري يساوي مجموع حاصل ضرب كل ضلعين متقابلين فيه . ومن هذه النظرية تدرج بطليموس إلى إيجاد ما يقابل جا (±ب) جا ١٢ ، جا (٩٠ - أ) ، ولكن بطليموس لم يعتبر جا أ نسبة خاصة بالزاوية أ ، إنما كان يحسب نصف وتر الزاوية ١٢ . وهذا هو ما يذكر أبو الوفاء أن المتجمين يسمونه الجيب المستوي ، كما يسمون : السهم بالجيب المعكوس . وواضح أنه إذا كان نصف قطر الدائرة وحدة كان نصف وتر الزاوية ١٢ يساوي جا أ ، كما أن السهم يساوي ١ - جتا أ .

والجداول التي عملها بطليموس في كتابه المجسطي تعطي أطوال أنصاف الأوتار باعتبار نصف القطر ٦٠ أي وحدة ستينية .

والذي عمله الهنود أنهم جعلوا اسما خاصا لطول نصف وتر ١٢ وهو Jya ، ومنه جاءت كلمة جيب العربية . والكلمة اللاتينية Sinus ترجمة لمعنى لفظة الجيب العربية . والهنود لم يتفقوا على طول نصف القطر ، ولذلك تختلف جداول الجيوب عندهم . وقد كان البيروني أول من قال باعتبار نصف القطر وحدة ، وهكذا أعطى للنسب المثلثية القيم التي نعطيها لها اليوم .

وفي كتاب آريابهااتا نجد ٢٤ جيبا تبدأ بالزاوية ٢٢٥° وتتناول جميع مضاعفاتها حتى ٨٦° ، وقد جعلوا لهذه الزاوية اسما خاصا هو Kramajya ، ومنه جاءت لفظة كدرجة التي نجدما في المخطوطات العربية .

وسبب اهتمام الهنود بهذه الزاوية بالذات أنهم اعتبروها أكبر زاوية يكون جيبها مساويا رقميا لها ، بالتقدير الستيني . أما جيوب مضاعفاتها فيحسبها آريابهااتا حسب القانون

$$\text{جا} (ن + ١) = \text{جا} ٢ \text{ جا} ن - \text{جا} (١ - ن) - \frac{\text{جان} \text{ حان} \text{ حان} \text{ حان} \text{ حان}}{\text{حان} \text{ حان}}$$

وقد كان مجهود العرب بصدد الجيب هو اشتقاق جداول الجيوب من مبادئ أسهل من نظرية بطليموس وأصح من قاعدة آريابهااتا . ويكاد الأثر الهندي في هذه الناحية يكون قاصرا على إعطاء الاسم للعرب . والبيروني يقول في قانونه (الصفحة ٢٧١) وسموا أنصاف الأوتار جيوبا وإن كان اسم الوتر في الهندية جيا ، ونصفه جيبارد ، ولكن الهند إذ لم يستعملوا غير أنصاف الأوتار ، أوتعوا اسم الكل على النصف تخفيفا في اللفظ .

وقد اهتم الهنود أيضا بقيمة ١ - جتا ، وهذه هي التي يسميها العرب بالجيب المعكوس .

وأما النسب المثلثية الأخرى فهي عربية لم يستعملها الهنود . وفي معظم الأزياج العربية جداول للظل وظل التمام باعتبار كل منها مقدرا بوحدات « المقياس » . والمقياس هذا قضيب كان ينصب أفقيا على حائط رأسي أو رأسيا على أرض أفقية ، ويقاس طول ظله بالنسبة إلى طوله . فإذا كان المقياس أفقيا فهذه النسبة هي ظا زاوية ارتفاع الشمس عند المقياس ، وقد سماها العرب الظل الأول ، أو المنكوس ، أو المعكوس . وإذا كان المقياس رأسيا فهي ظلنا الزاوية وسموها الظل الثاني أو المبسوط . وأما طول المقياس فقد يتخذونه ١٢ وحدة أو ٧ أو $\frac{6}{7}$ ، أو ٦٠ . والبيروني اعتبره وحدة واحدة .

ولأبي الوفاء جدول للجيوب سنأتي إليه في كتابه هذا ، كما أن له جداول للظلال . إلا أن ابتكار هذه الجداول قد يكون سبقه إليه حبش الحاسب أو البتاني .

(٤٢) قيمة $\frac{\pi}{180}$ عند أبي الوفاء هي $\frac{1}{3}$ في جميع الأحوال .

(٤٣) حسب القاعدة العربية السابقة $\sqrt{30} = \frac{11}{30}$ بالتقريب $\frac{11}{30}$. وأبو الوفاء يقرب ذلك إلى $\frac{12}{25}$ حتى يجعلها $\frac{1}{5}$.

$$\frac{12}{25} \text{ حتى يجعلها } \frac{1}{5}$$

(٤٤) أبو الوفاء وحسابات الدائرة

مجمل القواعد التي يعطيها أبو الوفاء لحسابات الدائرة هي التالية ، على اعتبار قطر الدائرة ق ، ونصف قطرها نق ، ومساحتها م ، ومحيطها ح ، وطول وتر فيها و ، وطول سهم هذا الوتر ه :

$$(1) \quad 2 = \text{نق} \frac{1}{2} = \text{ح} \quad (2) \quad 2 = \text{ق} \times \frac{11}{11}$$

$$(3) \quad \text{ح} = \frac{22}{7} = \text{ق} \quad (4) \quad \sqrt{\frac{22}{7} \times 24} = \text{ح}$$

$$(5) \quad 2 = \left(\frac{\text{ح}}{2}\right) \times \frac{7}{4} = 2 \quad (6) \quad \frac{7}{11} \times \frac{7}{8} = 2$$

$$(7) \quad 2 = \sqrt{\left(\frac{7}{2}\right)^2 - 2} - 2$$

$$(8) \quad \sqrt{2 - (\text{ق} - 2)} = 2$$

$$(9) \quad \text{ق} = \frac{2\left(\frac{7}{2}\right)}{2} + 2$$

وكلها تعتمد على المبادئ الثلاثة التالية :

$$(1) \quad \text{ح} = \text{ق} \quad (2) \quad 2 = \text{ق} \times \frac{11}{11}$$

3 - اذا تقاطع وتران في دائرة كان حاصل ضرب قسمي أحدهما يساوي حاصل ضرب قسمي الآخر .

(٤٥) جدول جيوب

اذا رسمنا نصف دائرة مركزها م وقطرها ا ب طوله ١٤ وحدة ، ثم عينا على نصف الدائرة النقط ح ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

بحيث تكون أطوال الأقواس ١ ح = ٢ ح = ٣ ح = ٤ ح = ٥ ح = ٦ ح = ٧ ح = ٨ ح = ٩ ح = ١٠ ح = ١١ ح = ١٢ ح = ١٣ ح = ١٤ ح = وحدة ،

فعلى اعتبار ان $\frac{22}{7} = \frac{\text{ح}}{\text{ق}}$ ، ينقسم قوس نصف الدائرة الى ٢٢ قسماً

متساوية . وتكون $\frac{90}{11} = 8.18^\circ = \text{ح} = \text{ق} > \text{ح} = \text{ق} = 12.2^\circ$

$22^\circ > \text{ح} = \text{ق} = 13.6^\circ$ وهكذا ، ويكون $180^\circ = 22^\circ = 12.2^\circ$

والذي يريد أبو الوفاء هو أن يعطي طريقة لحساب الأوتار $١ - \text{ح}$ ، $٢ - \text{ح}$ ، $٣ - \text{ح}$ ، ... الخ .

فالجداول الأولى في جدولها ، وهو ما يسميه سطر القسي ، يعطي أطوال الأقواس $١ - \text{ح}$ ، $٢ - \text{ح}$ ، $٣ - \text{ح}$ ، ... الخ .

وفيه الطول ح هو طول القوس $١ - \text{ح}$ وهو يدل أيضاً على $\text{ح} = \text{ق} > \text{ح} = \text{ق}$ وقيمتها

$$\frac{90}{11} \times \text{ح} = \text{ق} \quad \text{ومن الواضح ان طول الوتر} \quad ١ - \text{ح} = 2 \times \text{ح} \times \frac{1}{2} > \text{ح} = \text{ق}$$

فأطوال الأوتار التي يعطيها أبو الوفاء في جدولها تعطي في الوقت نفسه جيوب انصاف الزوايا $١ - \text{ح}$ ، كما أن أطوال القسي تعطي مقادير هذه الزوايا ، لا بالدرجات ، ولكن بما يعادل القياس النصف القطري .

وأبو الوفاء لا يبين بالتفصيل كيف حسب أطوال الأوتار $١ - \text{ح}$ ، وكل ما يقوله هو

انه اعتمد على بطليموس في بعضها وقرب في بعضها الآخر . والذي نستطيع أن نقوله هو انه ما دام يعتبر $\frac{22}{7}$ مساوية $\frac{22}{7}$ فلا يمكن أن تكون قيم الزوايا في جدولها دقيقة الى أكثر من منزلتين عشريتين ، وان نكن نعلم انه في حساب المثلثات الكروية أعطى قيمة جا 30° صحيحة لثمانى منازل عشرية .

والجدول التالي يعطي جيوب الزوايا $١ - \text{ح}$ كما يقدرها أبو الوفاء ولكن بالكسور العشرية

ومعها قيم هذه الجيوب مأخوذة من جداول الجيوب الحديثة لأربع منازل عشرية ومنها يتبين أن القيم التي يعطيها أبو الوفاء للجيوب صحيحة لثلاث منازل عشرية أما الزوايا التي بين بين ، مثل $\text{ح} > \text{ق} > \text{ح} = \text{ق}$ فيقترح أبو الوفاء حسابها على اعتبار ان قيمة الجيب بين ح و ق متناسب طردياً مع قيمة الزاوية .

قيمة الجيب في الجداول الحديثة	جا $\frac{1}{2}$ م ر بتقدير المؤلف	$\frac{1}{2}$ م ر	طول الوتر (م ج ر) القطر = ١٤	القوس (م ر)	
٠,٩٠٩٦	٠,٩٠٩٠	٦٥,٢٧	١٢,٧٣٦١	١٣٠ $\frac{١٠}{١١}$	١٦
٠,٩٣٧٠	٠,٩٣٧٥	٦٩,٣٣	١٣,١٢٥٦	١٣٩ $\frac{١}{١١}$	١٧
٠,٩٥٩٥	٠,٩٥٩٢	٧٣,٣٨	١٣,٤٢٩٢	١٤٧ $\frac{٣}{١١}$	١٨
٠,٩٧٧١	٠,٩٧٦٩	٧٧,٤٣ $\frac{١}{٢}$	١٣,٦٧٦٩	١٥٥ $\frac{٥}{١١}$	١٩
٠,٩٨٩٨	٠,٩٩٠٠	٨١,٤٩	١٣,٨٦٠٠	١٦٣ $\frac{٧}{١١}$	٢٠
٠,٩٩٧٥	٠,٩٩٧٠	٨٥,٥٤ $\frac{١}{٢}$	١٣,٩٤٤٤	١٧١ $\frac{٩}{١١}$	٢١
١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	٩٠	١٤,٠٠٠٠	١٨٠	٢٢

النسب المثلثية عند الكرجي

تقدم أن أبا الوفاء لا يقصد جيوب الزوايا بالذات ولكنه يعطي طريقة لحساب الوتر في أي دائرة إذا عرف قوسها ، والقوس إذا عرف وترها . وهو من أجل ذلك يقدم لنا جدولاً وقاعدة للتقريب . وهذا هو ما قصده الكرجي . إلا أنه يعطي قواعد يصفها الشهرزوري بأنها أفضل من جدول أبي الوفاء ومن أسهل ما عمل في هذا الصدد . وهذه هي قواعد الكرجي :

١ - نصف القطر « هو وتر ثلث القوس التي هي نصف الدائرة » .

$$\text{أي أن وتر } 60^\circ = \text{ن} \therefore \text{جا } 30^\circ = \frac{1}{2}$$

٢ - « وإذا ضربت وتر الثلث في نفسه والقي من مربع القطر كان الباقي مربع وتر ثلثي القوس » .

$$\text{يؤدي هذا الى العلاقة : وتر } 120^\circ = \text{ن} \therefore \text{جا } 60^\circ = \frac{\sqrt{3}}{2}$$

٣ - « وإذا أخذت جذر نصف مربع القطر كان ذلك وتر نصف القوس » .

$$\text{وهذا يؤدي الى العلاقة : وتر } 90^\circ = \text{ن} \therefore \text{جا } 45^\circ = \frac{\sqrt{2}}{2}$$

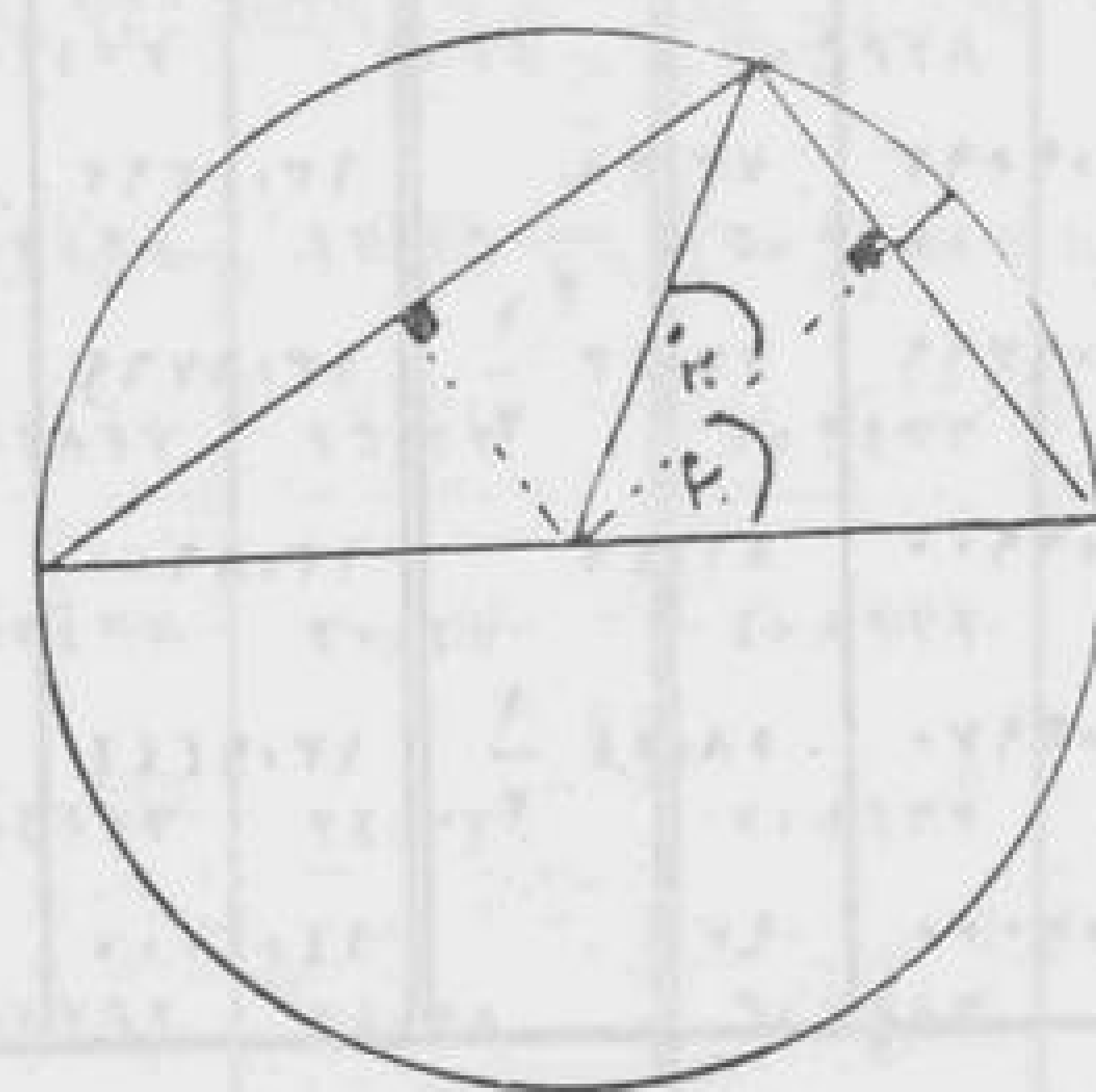
قيمة الجيب في الجداول الحديثة	جا $\frac{1}{2}$ م ر بتقدير المؤلف	$\frac{1}{2}$ م ر	طول الوتر (م ج ر) القطر = ١٤	القوس (م ر)	
٠,٠٧١٤	٠,٠٧١٤	$\frac{1}{2}$ ٤,٥	٠,٩٩٩٤	$\frac{2}{11}$ ٥٨	١
٠,١٤٢٣	٠,١٤٢٢	٨,١١	١,٩٩٢٨	$\frac{4}{11}$ ١٦	٢
٠,٢١٢٦	٠,٢١٢٥	$\frac{1}{2}$ ١٢,١٦	٢,٩٧٥٠	$\frac{6}{11}$ ٢٤	٣
٠,٢٨١٨	٠,٢٨١٧	١٦,٢٢	٣,٩٤٣٣	$\frac{8}{11}$ ٣٢	٤
٠,٣٤٩٤	٠,٣٤٩٧	٢٠,٢٧	٤,٨٩٢٢	$\frac{10}{11}$ ٤٠	٥
٠,٤١٥٥	٠,٤١٥٣	٢٤,٣٣	٥,٨١٣٩	$\frac{1}{11}$ ٤٩	٦
٠,٤٧٩٢	٠,٤٧٩٢	٢٨,٣٨	٦,٧٠٨٣	$\frac{3}{11}$ ٥٧	٧
٠,٥٤٠٦	٠,٥٤٠٦	$\frac{1}{2}$ ٣٢,٤٣	٧,٥٦٧٨	$\frac{5}{11}$ ٦٥	٨
٠,٥٩٩٣	٠,٥٩٩٦	٣٦,٤٩	٨,٣٩٤٣	$\frac{7}{11}$ ٧٣	٩
٠,٦٥٤٩	٠,٦٥٤٨	$\frac{1}{2}$ ٤٠,٥٤	٩,١٦٦٧	$\frac{9}{11}$ ٨١	١٠
٠,٧٠٧١	٠,٧٠٧١	٤٥	٩,٩٠١١	٩٠	١١
٠,٧٥٥٧	٠,٧٥٥٨	$\frac{1}{2}$ ٤٩,٥٣	١٠,٥٨١٧	$\frac{2}{11}$ ٩٨	١٢
٠,٨٠٠٦	٠,٨٠٠٣	٥٣,١١	١١,٢٠٣٦	$\frac{4}{11}$ ١٠٦	١٣
٠,٨٤١٣	٠,٨٤١٤	$\frac{1}{2}$ ٥٧,١٦	١١,٧٧٩٤	$\frac{6}{11}$ ١١٤	١٤
٠,٨٧٧٧	٠,٨٧٧٨	٦١,٢٢	١٢,٢٨٨٩	$\frac{8}{11}$ ١٢٢	١٥

٤ - « إذا القيت نصف وتر الثلثين من نصف القطر ، وضربت الباقي في نفسه ، وزدت عليه مربع نصف وتر الثلث ، كان المبلغ مربع وتر السدس » .

يؤدي هذا الى العلاقة : وتر $30^\circ = \left(\frac{1}{2}\sqrt{3} - \frac{3}{2}\sqrt{3}\right)س$ والشكل التالي يبين المبدأ

الذي يعتمد عليه الكرجي ، وهو واضح لا يحتاج الى شرح . وعنه ينتج أن

$$\text{جا } 15^\circ = \left(\frac{1}{2}\sqrt{3} - \frac{3}{2}\sqrt{3}\right) \frac{1}{2}$$



٥ - « إذا القيته (أي مربع وتر السدس) من مربع القطر بقي مربع وتر النصف والثلث » .

وهذا يؤدي الى العلاقة : وتر $150^\circ = \left(\frac{1}{2}\sqrt{3} + \frac{3}{2}\sqrt{3}\right)س$

$$\therefore \text{جا } 75^\circ = \left(\frac{1}{2}\sqrt{3} + \frac{3}{2}\sqrt{3}\right) \frac{1}{2}$$

٦ - اذن فقد عين الكرجي أوتار الزوايا :

صفر ، 30° ، 45° ، 60° ، 75° ، 90° ، 120° ، 150° ، 180°

وهذا يقابل على التوالي جيوب الزوايا صفر ، 15° ، 30° ، 45° ، 60° ، 75° ، 90° ، 120° ، 150° ، 180°

وبقي عليه أن يبين كيف تعين أوتار زوايا تقع بين هذه المقادير ، فهو من ثم يقترح القاعدة التالية :

« فإذا أردت بعد معرفتك هذه أن تخرج قوسا من وتر : فإن كان الوتر واحدا من الأوتار المذكورة ، فإن قوسه معلومة . وإن كان غير ذلك : أخذت أقرب الأوتار من الأوتار المذكورة الى الوتر الذي معك ؛ فإذا وجدته ، فلا يخلو من أن يكون زائدا على الوتر الذي معك ، أو ناقصا عنه ، فاحفظ ذلك . ثم اضرب الوتر الذي معك ، وهو

الذي تريد قوسه ، في نفسه ، والقي المبلغ من مربع القطر ، فما بقي أضربه في مربع الوتر الآخر ، أعني الذي طلبته قريبا من الوتر الذي معك ، واحفظ جذر المبلغ . ثم اضرب الوتر الآخر في نفسه ، والقي المبلغ من مربع القطر ، فما بقي أضربه في مربع الوتر الذي معك ، فما بلغ أخذت جذره ؛ وأخذت الفرق بينه وبين المحفوظ ، وقسمته على القطر ، فما كان من ذلك زدت عليه ثلث عشر \times ، وحفظت المبلغ . ثم نظرت : فإن كان الوتر الذي معك أعظم من الوتر الآخر : زدت المحفوظ على قوس الوتر الآخر ، وإن كان أقل منه : نقصت المحفوظ من القوس المذكورة ، فما كان بعد ذلك كان القوس المطلوبة . هذا إذا كانت القوس أقل من نصف دائرة ؛ فإن كانت أعظم القيت القوس التي تخرج لك من الدائرة ، فما بقي فهو القوس التي تريدها » .

فلنفرض أننا أخذنا وترا طوله س في دائرة قطرها ق ، وأردنا أن نعرف طول القوس الصغرى التي يقطعها الوتر س من محيط الدائرة :

أولا نبحث في الأوتار السبعة التي سبق أن حدد الكرجي أقواسها ، عن أقربها الى س ، ولنفرض أنه و . فحسب القاعدة ينتج ما يلي :

١ - إذا كانت س $<$ و فإن :

$$\text{قوس الوتر س} = \text{قوس و} + \left(\frac{س \sqrt{ق^2 - و^2} - و \sqrt{ق^2 - س^2}}{و} \right)$$

$$+ \left(\frac{1}{30} \right)$$

ويسهل أن تبين أن هذه القاعدة تؤدي الى العلاقتين التاليتين ، حيث س ، د ، زاويتان الفرق بينهما أقل من $\frac{1}{4}$:

$$س - د = د - \text{جا} (س - د) + \frac{1}{60}س ، \text{ حيث } س < د$$

$$د - س = س - \text{جا} (س - د) + \frac{1}{60}س ، \text{ حيث } د < س$$

والمعروف أن جا ه = ه ، حيث $ه \geq 0$ ، وان الفرق بين الأثنين قليل

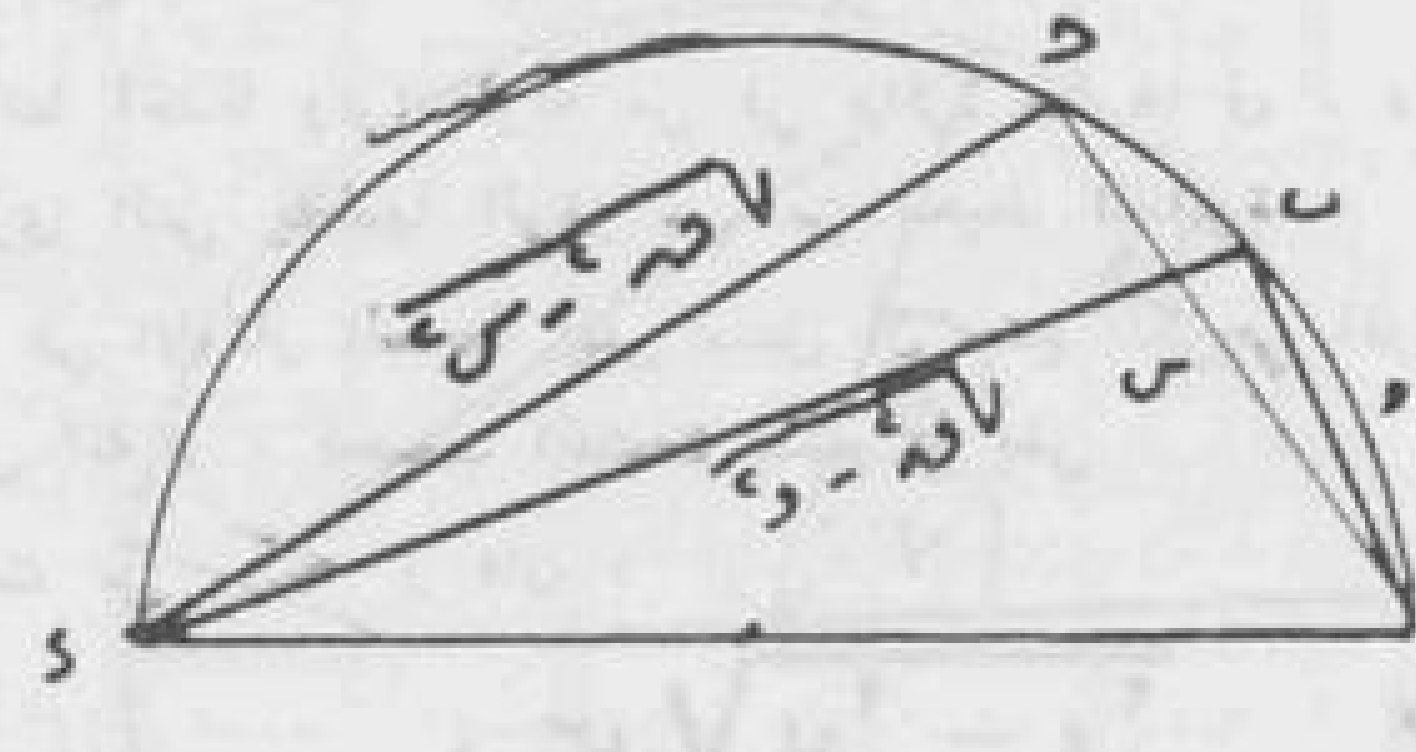
في حدود $ه \geq 0 \geq \frac{1}{4} \geq 0$ ، فقاعدة الكرجي اذن تقريبية ، ويبدو أن

الكسر $\frac{1}{30}$ أضيف اليها بطريق اعتباطي .

\times في كتاب الكرجي : زدت عليه عشرة ، ولكن الشهرزوري ينقل القاعدة : ثلث عشر ، ويقول « هذا أصل » ويحل مثلا على هذا الاعتبار .

٢ - إذا كانت $s > w$ فإن :

$$\text{قوس الوتر } s = \text{قوس } w - \left(\frac{\sqrt{s^2 - w^2}}{w} - \frac{\sqrt{w^2 - s^2}}{w} \right) + \left(\frac{1}{30} \right)$$



والكرجي لا يعطى تعليلا لهذه القاعدة ، ولكنه يتبعها بذكر نظرية بطليموس عن الرباعي الدائري . فاذا طبقناها على الرباعي ا ب ح د في الشكل نجد أن

$$s = \frac{\sqrt{s^2 - w^2}}{w} - \frac{\sqrt{w^2 - s^2}}{w} = \text{وهو وتر}$$

الفرق بين القوسين ا ب ح د ، فالزيادة $\frac{1}{30}$ يقصد بها زيادة طول القوس ب ح على وتره .

وينضح من قاعدة الكرجي : أن القوس ب ح أقل من 75° ، إذ لو كان أكثر لأخذ الوتر الذي يلي و في مجموعة الأوتار السبعة ، التي حددها الكرجي . ففي نطاق ذلك يكون الفرق بين طول القوس وطول وتره أقل من 0.01 . فاذا تفاضينا عن هذه الزيادة ، أي ثلث العشر ، في قاعدة الكرجي ، فالقاعدة تؤول الى العلاقة

$$z = 2 - \frac{z}{2}$$

وهذه تصح الى أربع منازل عشرية على الأقل في حدود $1.0 \geq z \geq 1.0$

٧ - أما الشهرزوري فهو يتخبط في شرح هذه القاعدة ، كما يتخبط في مواضع أخرى من بحث الدائرة ، إلا أنه يعطي قاعدة غريبة يذكرها بدون برهان ، ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي (انظر ٤٩) :

٤٤٠

$$1 - \text{القوس الذي هو } \frac{1}{n} \text{ من محيط الدائرة يكون طول وتره } = \frac{6 \text{ نق}}{\sqrt{6+n-2n}}$$

$$2 - \text{القوس الذي هو } \frac{2}{n} \text{ من محيط الدائرة يكون طول وتره } = \frac{6 \text{ نق م}}{\sqrt{6+n-2n}}$$

(٤٦) أبو الوفاء والكرجي يذكوران طريقة صحيحة لاجاد مساحة قطعة الدائرة وقطاعها . إلا أن الشهرزوري يذكر طرقا أخرى تقريبية وبعضها واضح الخطأ . وهذا أهم ما يذكره :

١ - بسند القاعدة : مساحة الدائرة = $\frac{11}{14} \times w^2$ يقول : « وقد ذكر أرشميدس في

كتابه فقال : لأن البرهان قد قام على أن مساحة ١١ مربعة متساويات الاضلاع قائمة الزوايا مساو لمساحة أربعة عشر مدورة متساويات الأقطار قطر كل مدورة منها مساو لكل ضلع من اضلاع كل مربعة من المربعات » .

٢ - لاجاد مساحة قطعة الدائرة ينبغي أن يعرف طول قوسها ، وهو من أجل ذلك يتبع طريقة يمكن أن نعبر عنها بما يلي :

في دائرة نصف قطرها نق ، إذا رسم وتر بعده عن المركز ع ، كان طول قوسه الصغرى $3\frac{1}{4}$ نق - $2\frac{1}{4}$ ع وطول قوسه الكبرى $3\frac{1}{4}$ نق + $2\frac{1}{4}$ ع .

٣ - القطعة التي وترها ٢ ل وسهها ع يحسب طول قوسها $\frac{1}{2}(ل + ع)$ وينسب هذه الطريقة الى غيره ، ثم يعترض عليها بأنها لا تصح في بعض الحالات ، ويقترح طريقة

أخرى لاجاد مساحة هذه القطعة فيعتبر مساحتها $\frac{ل + ع}{2} \cdot \frac{1}{14} ل$

نستخلص من هذه الطرق التي يعرضها الشهرزوري ان ما شكنا منه أبو الوفاء من أن الحساب يستعملون طرقا تقريبية لا تستند الى برهان لم يفد في ازالته طرق أبي الوفاء والكرجي وأمثالهما من الرياضيين فجاء الشهرزوري يعرض هذه الطرق الخاطئة جنباً الى جنب مع طرق كبار الرياضيين .

(٤٧) نستطيع أن نقول أن أبا الوفاء يعرض عن المثلثات وأنواعها ومساحتها كل ما يعرضه أي كتاب ابتدائي في الهندسة العددية ، بما في ذلك مساحة المثلث بدلالة محيطه ، وما نسميه بقاعدة جيب التمام . وان ما يذكره أبو الوفاء مما يقول أنه لم يذكره أحد من المتقدمين قاعدتان يستغل في احدهما قاعدة جيب التمام ويستغل في الأخرى قاعدة مساحة المثلث بدلالة المحيط . فاذا كان له فضل السبق في هذه الناحية فضله لا في أنه اكتشف مبدأ جديداً وإنما في أنه استطاع بدون استعمال الرموز أن يستفيد من وضع قاعدتين قديمتين في وضع جديد .

ولعل الجديد الذي نستفيدة من أبي الوفاء هو أن ما نسميه مسقطاً يسميه مسقط الحجر ويختص به مسقط الضلع الأصغر على القاعدة .

٤٤١

والكرجي يذكر أهم القواعد التي يذكرها أبو الوفاء ، ولكن بإيجاز . وهو لا يلج على تسمية المسقط بمسقط الحجر .

(٤٨) القواعد التي يعطيها أبو الوفاء والكرجي لحساب مساحات الأشكال الرباعية بأنواعها صحيحة ، وهي تضم كل ما يعرفه المبتدئ ، في هذه الأيام ، لا ينقصها إلا القاعدة المعروفة عن مساحة الرباعي الدائري بدلالة محيطه . وهذه القاعدة عرفها الهنود واستعملوها لإيجاد مساحة أي شكل رباعي رغم أن بعضهم اعترض على هذا الاستعمال . ويبدو أن بعض العرب عندما اطلعوا عليها وقعوا في الخطأ الذي وقع فيه الهنود ، إلا أن البيروني ذكر القاعدة وبرهانها في كتابة استخراج الأوتار في الدائرة واعتبرها تختص بالشكل الرباعي الدائري . والشهرزوري في شرحه لكتاب الكرجي يشير في بعض المواضع إلى أبي برزة الحاسب . وهو حاسب يذكره ابن النديم في الفهرست ولم يصل إلينا شيء من كتبه . والشهرزوري يذكر لأبي برزة هذا طريقة في إيجاد مساحة المتوازي الاضلاع ، وهي خاطئة تصح في حالة خاصة ، والشهرزوري يشير إلى ذلك .

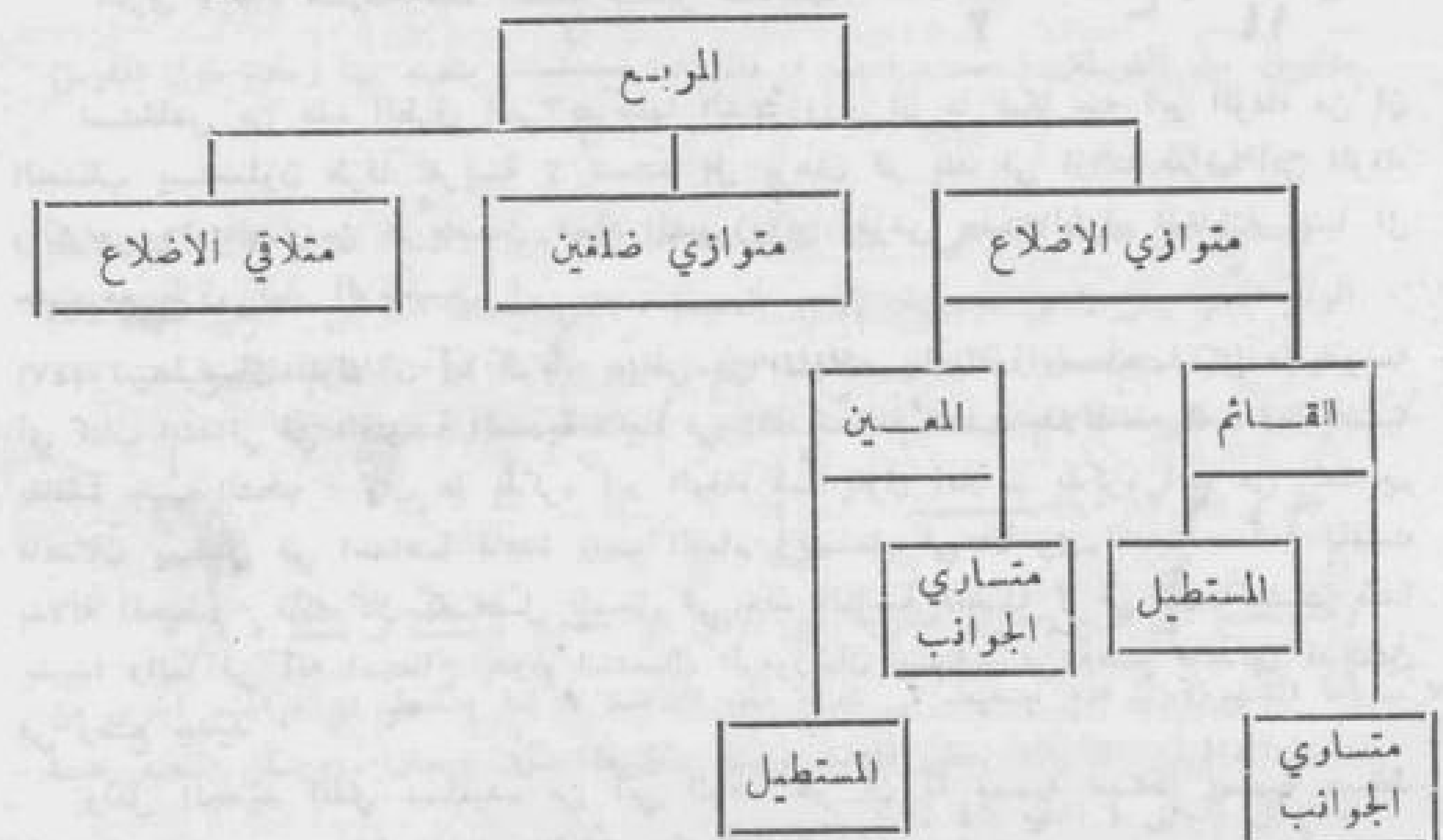
ومن الجدير بالذكر أن المصطلحات المتواترة اليوم : من مربع ومستطيل ومعين الخ نجدها في المخطوطات العربية ولكن بغير المعاني الاختصاصية التي لها اليوم : فالمربع ، أو المربعة ، تستعمل بمعناها الحالي ، وتستعمل أيضا بمعنى الشكل الرباعي كائنا ما كان .

والمستطيل قد تعني أي متوازي اضلاع طوله أكبر من عرضه . . .

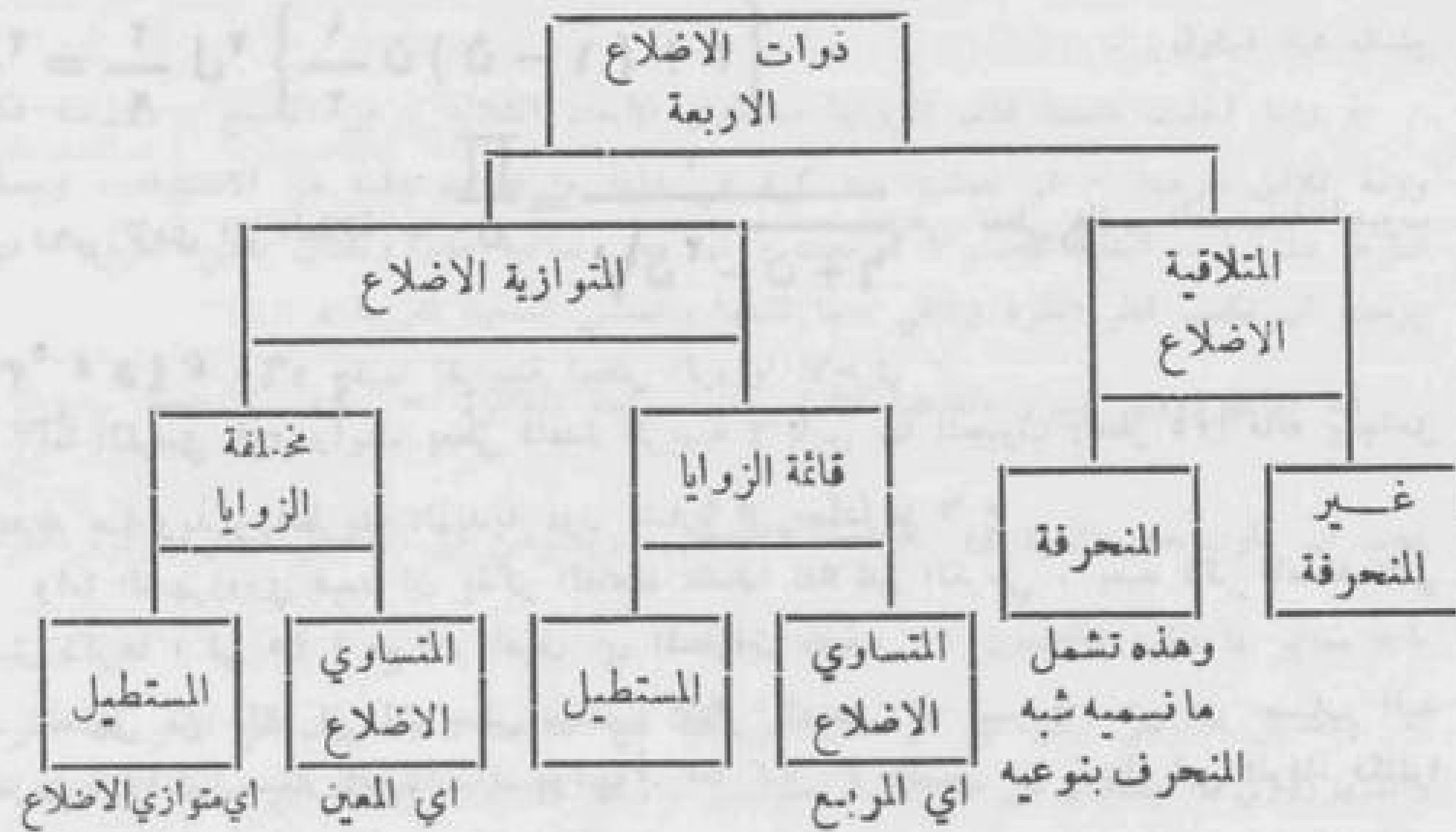
أما أبو الوفاء فالأشكال الرباعية عنده هي التالية :

المربع والمستطيل والمعين وهو يستعملها بنفس المعاني التي نستعملها اليوم . أما المتوازي الاضلاع فيسميه شبيها بالمعين . وما عدا هذه (شبه المنحرف والزباجي) يسميه منحرفا .

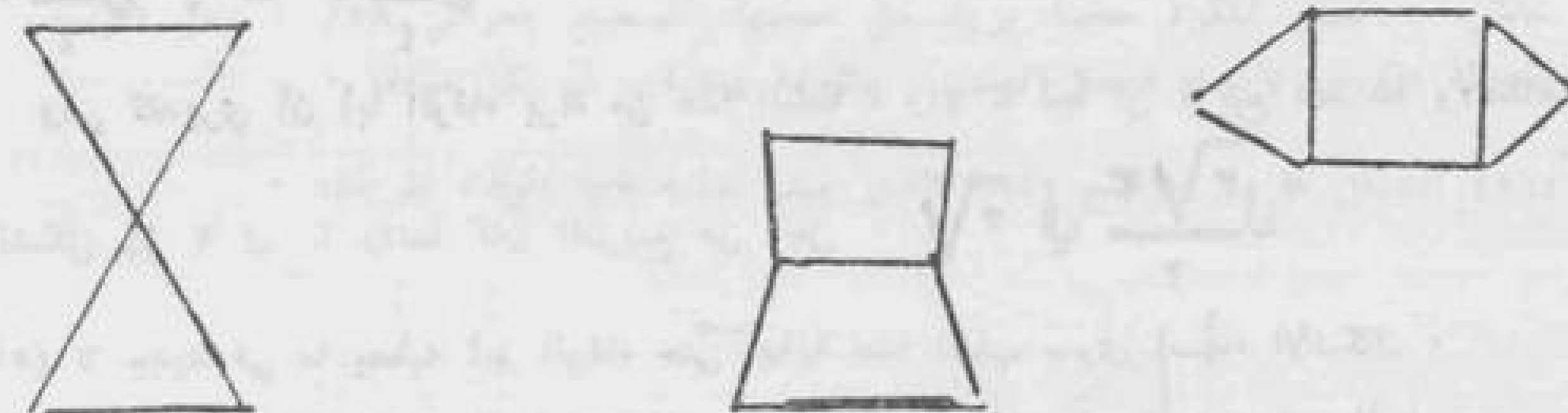
وأما الكرجي فالشكل الرباعي يسميه مربعا والصورة التالية تبين أسماء أنواعه عنده :



والشهرزوري لا يوافق الكرجي على هذه التسميات والشكل التالي يبين التسميات التي يقترحها ::



والشهرزوري يبحث في نوع من الأشكال الكثيرة الاضلاع يسميها المطبات أو المخصرات وهذه بعض أشكالها :



وبعض المخطوطات العربية تذكر أن المعين سمي معينا للمشبه بينه وبين المعين .

(٤٩) يقسم أبو الوفاء الأشكال الكثيرة الاضلاع إلى أشكال ذات نظام ، وهي المتساوية الاضلاع والزوايا ، وإلى أشكال تتباين أضلاعها وزواياها . ثم يبحث في مساحة الأشكال المنتظمة ، فيقرر أن المضلع المنتظم يحيط بدائرة وتحيط به دائرة . فإذا كان عدد أضلاعه n وطول ضلعه l ونصف قطر الدائرة الداخلية فيه $ق$ ، كانت مساحته $= \frac{1}{2} n l ق$. وهو من ثم يبحث في إيجاد نصف قطر الدائرة الداخلية فيعطي لذلك طريقتين :

الطريقة الأولى تعتمد على جدول السابق الذي يعطي كما بينا جيوب الزوايا بالتقريب . فإذا عرف ضلع المضلع أمكن معرفة قطر الدائرة المحيطة به ، ومن ثم قطر الدائرة الداخلية ، فالمساحة .

وأما الطريقة الثانية فينسبها أبو الوفاء إلى الهنود ويصفها بأنه سهلة قريبة من الصحة ، ولكنه يشير إلى أن طرق الأفرقيق التي ضمنها كتابه المجسطي أفضل إذ تقوم على

صحتها البراهين . أما الطريقة الهندية التي يصفها فتطابق ما أعطاه الشهرزوري (انظر ٤٥) ويمكن أن نعبر عنها بالشكل

$$\left\{ 3 + (1-n) \frac{1}{2} \right\} \frac{1}{2} = \frac{1}{2}$$

وهي تؤدي الى العلاقة جا $\frac{\pi}{n} = \frac{3}{6+n-2n}$ وهي تعطي القيم الصحيحة لجيوب

$$30, 45, 60$$

أما الكرجي الذي رأيناه يعطي قاعدة تقريبية لا بأس بها للجيوب (انظر ٤٥) فانه يتجاهل قاعدته هنا ويذكر الطريقة الهندية دون اشارة الى مصدرها .
وأما الشهرزوري فبعد أن يذكر القاعدة نفسها نقلا عن الكرجي ، يعيد ذكر قاعدته التي سبق ذكرها (في ٤٥) مع أن الفرق بين المنطوقين طفيف .

نخلص من ذلك الى أن بعض مبادئ الفكر الهندي قد تسربت حتى الى حساب اليد العربي ، وقبلها صفار الحساب لمهولتها ، أما كبار الرياضيين من أمثال أبي الوفاء فكانوا يفضلون عليها ما يقوم على صحتها برهان .

(٥٠) تتفق النسختان في خطأ واحد هو اعتبار مساحة المسدس المنتظم

$$\sqrt[3]{\frac{27}{4}} \text{ بدل } \sqrt[3]{\frac{27}{4}}$$

وفي تقديري أن أبا الوفاء براء من هذا الخطأ ، والا لما لجأ الى تربيع المساحة ولإعطائها

$$\text{بالشكل } \frac{1}{2} \sqrt[3]{\frac{27}{4}} \text{ ل : وانما كان التربيع من أجل } \sqrt[3]{\frac{27}{4}}$$

- (٥١) لا جديد في ما يعطيه أبو الوفاء حتى نهاية هذا الباب سوى أسماء الأشكال
- (٥٢) الجدير في هذا الباب أن أبا الوفاء يسمي كلا من المخروط والهرم مخروطا .
- (٥٣) هنا كما في (٥٠) خطأ نميل الى تبرئة أبي الوفاء منه بدليل أنه يأخذ نصف محيط القاعدة في حالة الهرم
- (٥٤) القاعدتان المعنيتان هنا هما ما يلي باعتبار $\frac{1}{2}$ نصف قطر القاعدة الكبرى لقطعة المخروط ، $\frac{1}{2}$ نصف قطر الصغرى ، l طول الجانب ، e الارتفاع :

$$1 - \text{المساحة الظاهرية} = \frac{1}{2} \pi (\text{نق}_1 + \text{نق}_2)$$

$$2 - \text{الحجم} = \frac{1}{3} \pi e (\text{نق}_1 + \text{نق}_2 + \text{نق}_3)$$

(٥٥) يعطي أبو الوفاء القانون $e = \frac{4}{3} \sqrt[3]{\frac{4}{3}}$ لحجم الكرة وينسبه الى ارشميدس ، وكأنه يبرئ نفسه من تبعته .

أما الكرجي فيعطي لحجم الكرة قانونا خاطئا هو $e = \frac{11}{14} \times \frac{11}{14} \times 3$ ، ولكنه

يشك فيه فيقول :

« وانا أخذت جسما قائم الزوايا متساوي الأبعاد الثلاثة ، من الشمع ، ووزنته فكان وزنه ثلاثين درهما . ثم عملت منه كرة في غاية ما قدرت عليه من الاستواء ، وجعلت قطرها مثل أحد أبعاد الجسم ، فوجدت وزنها دون ثمانية عشر وثلثين بشيء قليل . فهذا يوجب أن نكعب قطر الكرة وتلقى منها ثلثها وخمسي تسعها تقريبا » .

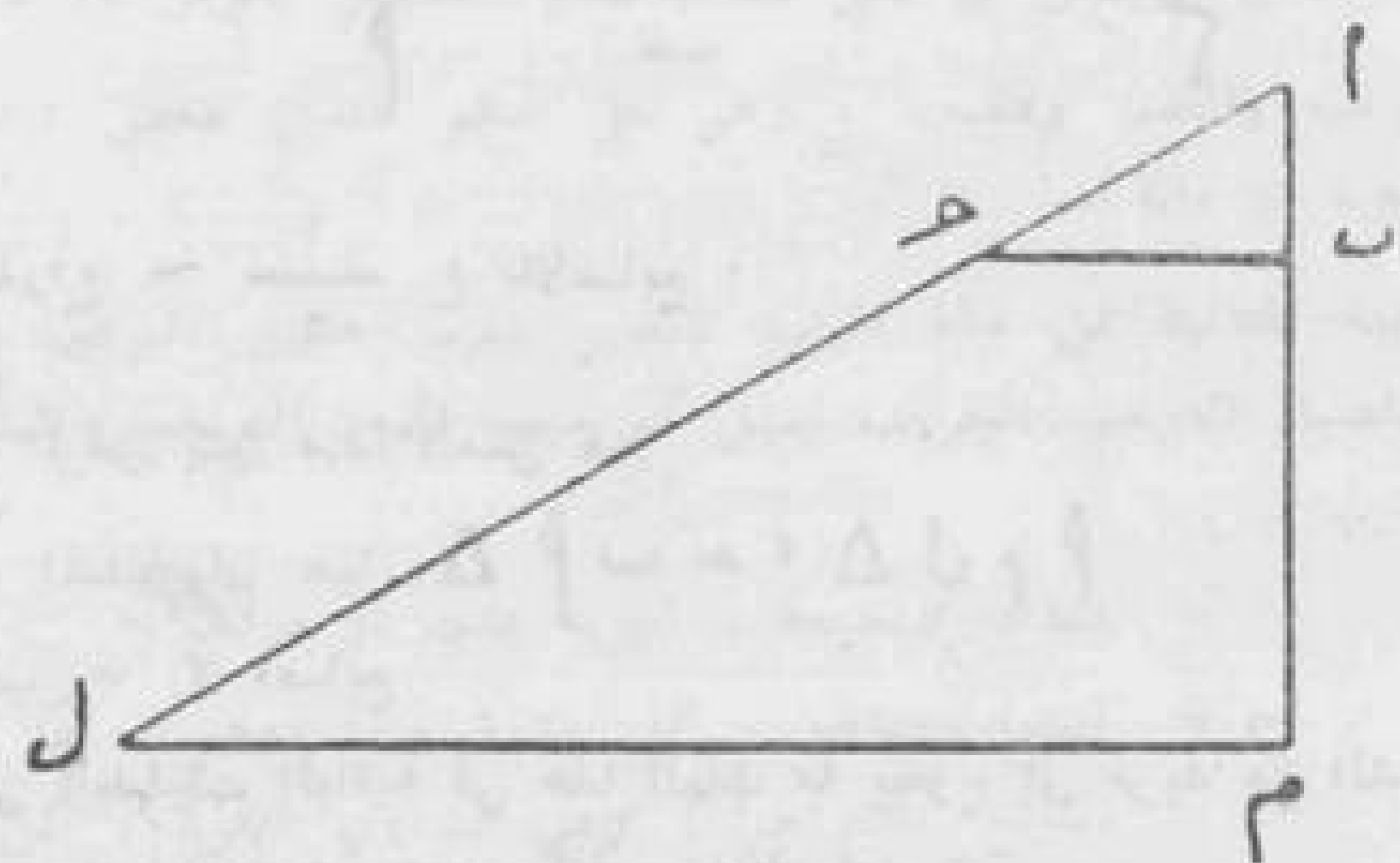
أما الشهرزوري فيبرر القاعدة الأولى بأن مساحة الدائرة = $\frac{11}{14} \times \frac{11}{14}$ ، فمن ثم

يجب أن يكون حجم الكرة $\frac{11}{14} \times \frac{11}{14} \times 3$ ، ويعترض على التعديل الذي يذكره الكرجي بأنه مغاير لما ذكره الأقدمون !

وتعديل الكرجي ليس على كل حال أقل خطأ من القاعدة . والغريب في الأمر أن الكرجي والشهرزوري لا يشيران الى طريقة ارشميدس ، رغم أن الأول يشك في صحة القاعدة التي يذكرها .

في ضوء هذه الحقائق نخلص الى أن حساب اليد المسلمين عرفوا قاعدة ارشميدس لحجم الكرة ولكنهم نسوها واستعاضوا عنها بقاعدة اعتباطية خاطئة مستمدة من مبدأ رياضي خاطيء ، تعطي للكرة حجما يزيد على حجمها الصحيح بحوالي ١٨٪ ! ومن المؤسف أن محاولة الكرجي لإيجاد قاعدة أنسب ، بطريقة عملية ، لم تكن موفقة .

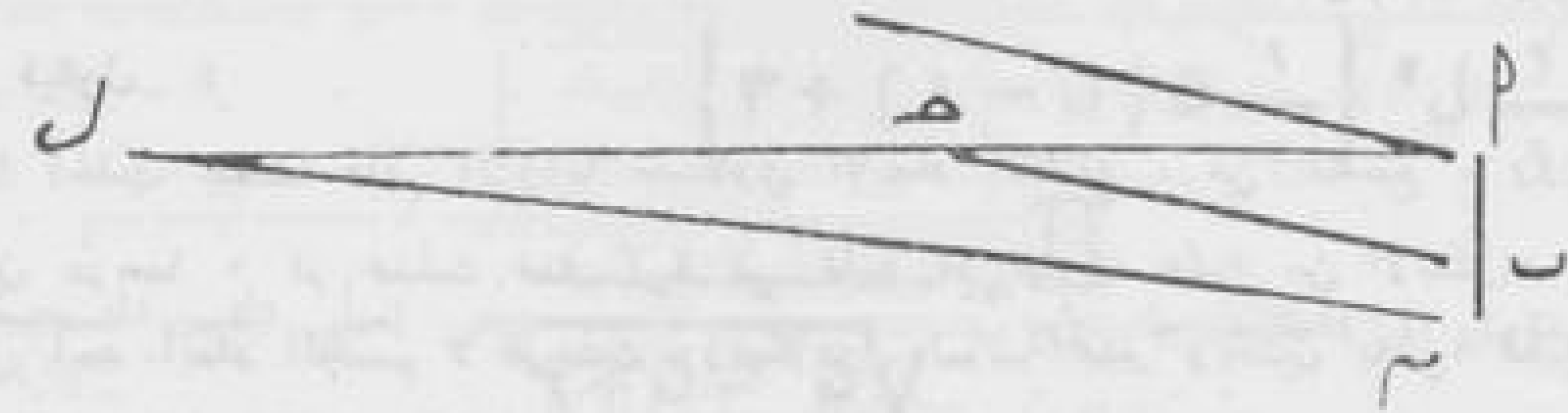
(٥٦) الشكل المرفق يوضح المبدأ الذي يبني عليه أبو الوفاء طريقته .



في هذا الشكل $\Delta ا ب م$ و $\Delta م ح ل$ متشابهان . $\therefore ا ب : ب ح = م ح : ح ل$

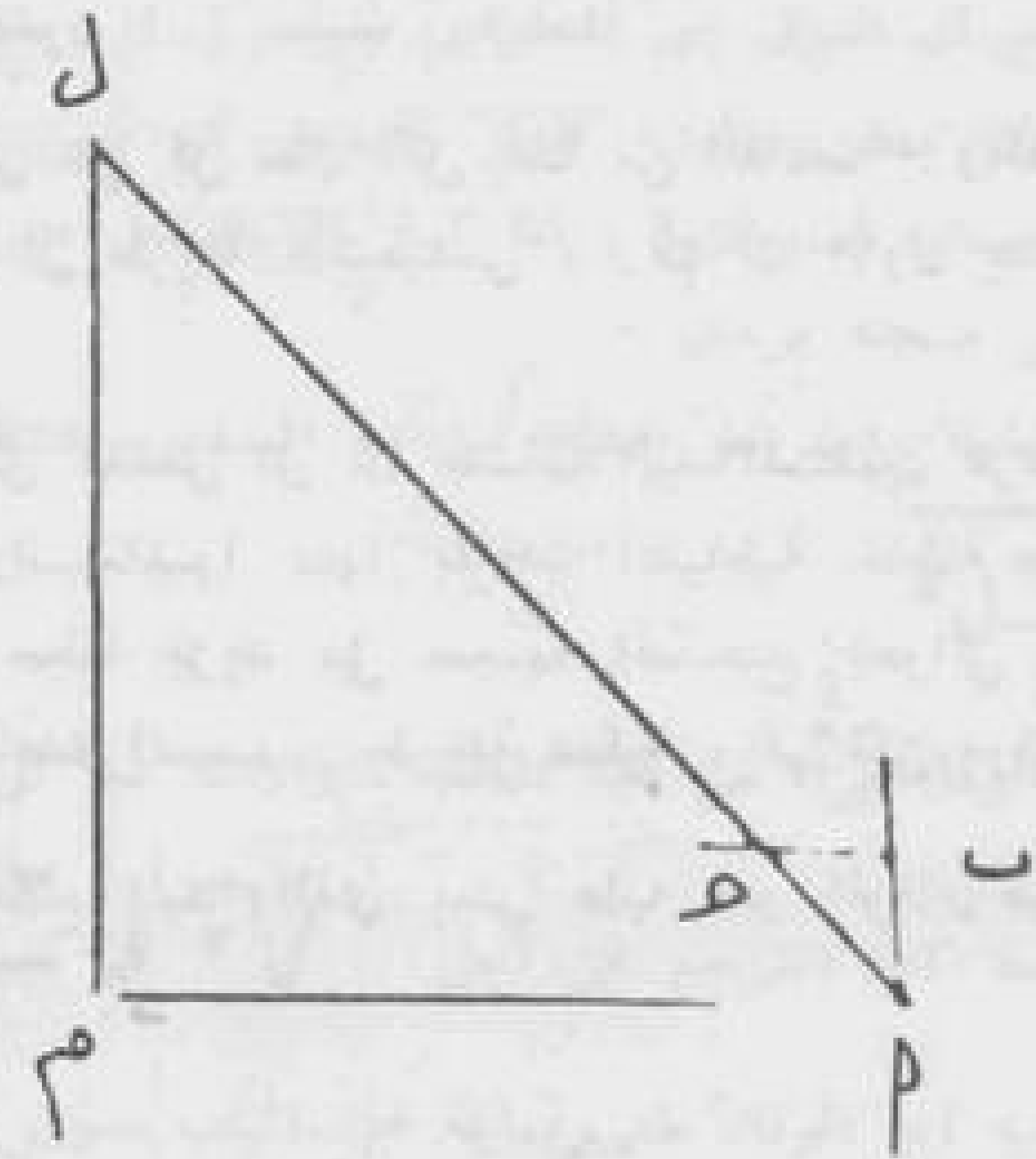
فاذا كان $ا ب = 3$ أصابع ، $ب ح = 4$ أصابع ، $ا م = 5$ أذرع ، كان $م ل = 5$ أذرع . $م ل$ هو البعد الذي يراد تعيينه ، $ب ح$ هو الخط الموازي للطول في الآلة ، $ا م$ هو عرض اللوح مع القائم الذي يستند عليه .

(٥٧) مبدأ العمل هنا يتبين من الشكل التالي :



م ل ، هو البعد المراد تقديره ، ا م عرض اللوح ويساوي نصف ذراع ، ا ب = ٣ أصابع
 ا ب : ب ح = ا م : م ل ، ب ح هو عدد الأصابع التي تقطعها العضادة من الخط
 الموازي للطول .

أي أن ٣ أصابع : ع أصابع = $\frac{1}{4}$ ذراع : م ل مقدرا بالذراع .



م ل بالذراع = $\frac{1}{4}$ ع بالأصابع .

(٥٨) الشكل المرفق يبين مبدأ العمل هنا

والمثلثان المتشابهان هما $\triangle PCH$ ، $\triangle PLM$ وفيه ا ب = ٣ أصابع

وليس في العمليات الباقية في هذا الباب ما يحوج الى مزيد من الشرح سوى أن الستين التي تظهر في حساباتها هي عرض اللوح بالأصابع .

(٥٩) في مفاتيح العلوم (الصفحة ٤٠) : « الطسق : الوظيفة توضع على أصناف الزروع لكل جريب » . وليس فيه تفسير للرواج . ولكنه (في الصفحة ٣٧) يفسر الأوارج بأنه دفتر « ينقل اليه ٠٠٠ ما على انسان انسان ، ويثبت فيه ما يؤديه دفعة بعد أخرى » . وعندما نقل الحساب الهندي الى العربية نقلت معه عملية تقابل ما نسميه بالضرب التصالي ، وبعض الحساب العرب سموها تاريخياً . فعمل الرواج كالتاريخ ، مأخوذة من الأوارج .

والشرح الذي يعطيه أبو الوفاء واضح على كل حال : فالطسق هو ضريبة الدولة على الغلة ، والأبين هو نصيب المساح مقابل تقديره لمساحة الأرض المزروعة ، والرواج هو نصيب الجهبذ ، أي المحاسب ، لتقديره ما يجب أن يدفع من الغلة كضريبة .

(٦٠) اذا كانت ا ، ب ، ح ، س أربع كميات متناسبة ، منها س مجهولة ، فواضح أن

$$\frac{ب}{س} = \frac{ا}{م}$$

ويتبني الا يغرب عن بالنا أن أبا الوفاء يجري العمليات الحسابية عقليا بدون أي نظام رمزي يساعد على اجرائها . فهو هنا يجد ثلاث طرق لتقدير س . وهذه الطرق نجدها نحن متقاربة ، ولكنها في الحساب العقلي متفاوتة :

الاولى يسميها طريقة الضرب ، وهي تقتضي أن يضرب ب في ح ويقسم الناتج على ا .
 والثانية يسميها طريقة القسمة ، وهي تقتضي أن يقسم ب (أو ح) على ا ويضرب
 الناتج في ح (أو ب) .

والثالثة يسميها طريقة النسبة ، ويشير الى أن أغلب الحساب يفضلونها ، وتقتضي أن
 يجد نسبة ب (أو ح) على ا ، بالعبارة التقليدية ، ثم يحسب قيمة هذه النسبة من الكمية
 الثالثة المعطاة .

وفي كثير من المسائل يكرر أبو الوفاء هذه الطرق الثلاث .

(٦١) هنا يفسر المبدأ الأساسي لكل العمليات التي في هذا الباب .

فهناك ست وحدات تمثل سلطن مختلفين : وحدات الدرهم والدانق وعشريه ، وهي على
 سلم عشري ستيني ، كالنظام البابلي . فالدانق سدس درهم ، والعشير عشر دانق ، والمبلغ :
 درهم ودانقان وثلاثة أعشار ، يمكن أن نعبّر عنه بالنظام الستيني بالرمز ٢٣ ذ ١ .

ثم وحدات الجريب والقفيز وعشريه ، وهي على سلم عشري محض ، فالقفيز عشر
 الجريب ، والعشير جزء من مائة .

والمسائل الحسابية التالية في هذا الباب تقتضي ضرب هذين النوعين من الوحدات
 بعضهما في بعض ، باعتبار الدرهم والجريب يمثل كل منهما العدد الصحيح والباقي كسور .
 وهذه هي نتائج الضرب

الدرهم × الاجريرة = اعدادا صحيحة ، أجريرة عدت أو دراهم .

الدرهم × الاقفزة = أعشار دراهم ، كل عشرة منها درهم ، اذا أردنا تقدير
 الناتج بالدراهم ، وهي تساوي أقفزة ، كل عشرة منها
 جريب ، اذا أردنا تقدير الناتج بوحدات المساحة .

الدرهم × عشيران الجريب = أجزاء من مائة من الدرهم ، وتساوي عشيران جريب .

الدوانيق × الاجريرة = دوانيق = أسداس أجريرة .

الدوانيق × الاقفزة = أعشار دوانيق = أسداس أقفزة .

الدوانيق × أعشار الجريب = أجزاء من مائة من الدوانيق = أسداس أعشار الجريب .

عشران الدرهم × الاجربة = عشران درهم = اجزاء من ستين من الجريب .
 عشران الدرهم × الاقفزة = اجزاء من ستمائة من الدرهم = اجزاء من ستين من القفيز .
 عشران الدرهم × عشران الجريب = اجزاء من ستة آلاف من الدرهم = اجزاء من ستين من عشر الجريب .

وهذه النتائج كلها تتضح لنا اذا اعتبرنا ما يلي :

الدائق = $\frac{1}{6}$ الدرهم ، وعشيرة الدرهم = عشر الدائق = $\frac{1}{60}$ من الدرهم .
 القفيز = $\frac{1}{6}$ الجريب ، وعشيرة الجريب = $\frac{1}{60}$ القفيز = $\frac{1}{600}$ من الجريب .

(٦٢) لننظر في حل هذه المسئلة كنموذج لمسائل هذا الباب .

المطلوب تقدير قيمة $\frac{56.28}{100} \times 17.46\%$ بوحدة العملة لأن الناتج قيمة الخارج يجري المؤلف العمليات التالية :

عشيرة دائق درهم

(١) يضرب ٥٦ (جريب) × ١٧ (درهم) والناتج ٩٥٢
 ويضرب ٥٦ (جريب) × ٤ (دائق) والناتج ٢٧٢
 (باعتبار الدائق سدس درهم)
 ويضرب ٥٦ (جريب) × $\frac{2}{3}$ (عشيرة) والناتج ٦١٣
 (المعبر = $\frac{1}{6}$)
 فحاصل ضرب الاجربة وحدها = $\frac{1}{3} \times 3 = ٩٩٥$

(٢) يضرب ٢ (قفيز) × ١٧ (درهم) والناتج ٣٤
 ويضرب ٢ (قفيز) × ٤ (دائق) والناتج ٨
 ويضرب ٢ (قفيز) × $\frac{2}{3}$ (عشيرة) والناتج ١
 فحاصل ضرب الاقفزة = $\frac{1}{3} \times 3 = ٣$

عشيرة دائق درهم

(٣) يضرب ٨ (عشيرة) × ١٧ (درهم) والناتج ١٣٦
 ويضرب ٨ (عشيرة) × ٤ (دائق) والناتج ٣٢
 ويضرب ٨ (عشيرة) × $\frac{2}{3}$ (عشيرة) والناتج ١٠
 فحاصل ضرب العشران = $\frac{1}{3} \times 3 = ١$

عشيرة

(٤) يضرب $\frac{1}{3}$ (عشيرة) في ١٧ (درهم) والناتج ٥
 ويضرب $\frac{1}{3}$ (عشيرة) في ٤ (دائق) والناتج ١
 ويضرب $\frac{1}{3}$ (عشيرة) في $\frac{2}{3}$ (عشيرة) والناتج ٤
 وبمجموع هذه = $\frac{0}{9} = ٣$

فحاصل الضرب كله = $\frac{0}{9} = ٣$ عشيرة و ٣ دائق و ١٠٠٠ درهم

(٦٣) المطلوب هنا تقدير قيمة $\frac{21.36}{100} \div 545.51$ والمؤلف يقدرها بالنظام الستيني

أي الدرهم وأجزائه ، وبالنظام العشري ، أي الجريب وأجزائه .

أما بالنظام الستيني فخارج القسمة = $\frac{113}{25016} = \frac{1}{222}$

$\frac{1+1+1}{222} = \frac{3}{222}$

وهو ٢٥ درهما ودائق و ٦ أعشر و $\frac{3}{222}$ من العشير أي ربع . ونصف

سدس تسع ، وسدس ثمن

تسع ، عشيرة

وأما بالنظام العشري فخارج القسمة $\frac{17}{8 \times 909} = 250171$

$\frac{8+9}{8 \times 9 \times 9}$

وهذا يعادل ٢٥ جريبا ، وقفيزا وسبعة أعشر وعشر و $\frac{8+9}{8 \times 9 \times 9}$ أي ثمن تسع وتسع

تسع عشيرة

(٦٤) المسئلة هنا هي التالية : على رجل أن يدفع $\frac{17}{100}$ درهم عن كل جريب طسقا .

أي ضريبة للدولة و $\frac{1}{4}$ درهم عن كل جريب أينا ، أي أجرة للمساح ، و $\frac{2}{3}$ درهم

عن كل مائة درهم من قيمة الطسق للجهبذ ، فبلغ مجموع ما دفعه ١٩٤٠ درهماً . (٦)
والمطلوب أن نعرف كم منها دفع للجهبذ وكم دفع للمساح وكم بقي للدولة . والمؤلف يعطي أربعة حلول ، ويقول أن الأولين منها هما اللذان يعملهما الحساب ولكن فيهما خطأ ، وهو من ثم يقترح حلين آخرين يراهما أصح :

الحل الأول : يعطي $\frac{2}{3}$: $\frac{2}{3}$: $\frac{2}{3}$ من المبلغ المدفوع للجهبذ وهو حق الكفاية

(أو الرواج) . وهذا يعطي الجهبذ أكثر من حقه ، على حساب المساح ، لأن الجهبذ يلزم أن يأخذ $\frac{2}{3}$: $\frac{2}{3}$: $\frac{2}{3}$ من المبلغ بعد أن يخصم منه الأيمن .

الحل الثاني يخصم $\frac{1}{4}$: $\frac{1}{4}$: $\frac{1}{4}$ من المبلغ للأيمن ثم يعين قيمة الرواج من الباقي . وهذا يعطي المساح أكثر من حقه ، على حساب الجهبذ . (٧)

أما الحلان اللذان يقترحهما أبو الوفاء فيعطيان المساح ما يعطيه الحل الثاني ، والجهبذ ما يعطيه الحل الأول . وهذا كله على حساب الدولة . فوجه الصحة فيه اجتماعي لا رياضي .

وعني عن البيان أن الحل الأصح يجب أن يوزع فيه المبلغ المدفوع بالنسبة

$$\frac{1}{3} : \frac{2}{3} : \frac{2}{3} \text{ من } \frac{1}{3}$$

(٦٥) هذه المسئلة تؤدي إلى معادلة تربيعية . فإذا كان رواج المائة س ، كان رواج

$$\frac{س}{100} = \frac{س}{100} + \frac{س}{4} = \frac{س}{4}$$

والحل المقترح يفرض إلى حل هذه المعادلة بطريقة اكمال التربع .

(٦٦) لم يخصص أبو الوفاء من كتابه فصلاً يبين لنا فيه كي يقرب الجذر التربيعي . وهو هنا يحسب جذر ٣٠٠٠ والنتيجة التي يعطيها تطابق ما نحصل عليه بطريقتنا لو حسبنا الجذر إلى منزلتين عشريتين واهملنا الباقي فإن $\sqrt{3000} = 54.77 = 54$ بالتقريب =

$$\frac{1}{6} \text{ عشير } 4 \text{ دائق } 54 \text{ درهم .}$$

(٦٧) نتضح لنا صحة هذه التحويلات إذا تذكرنا قيمة كل كر بالأقفره :

فالكر المعدل ٦٠ قفيزاً ، والكامل ٣٠ ، والفالج ٢٤ ، والهاشمي ٢٠ ، والسليمانى ١٦ .

(٦٨) نتضح هذه التحويلات إذا تذكرنا قيمة كل كر بالأجربة العسدية :

$$\text{المعدل} = 24 \text{ جريباً ، الكامل} = 12 \text{ ، الفالج} = 9 \text{ ، الهاشمي} = 8 \text{ ، السليمانى} =$$

$$\frac{2}{6}$$

(٦٩) نسبة سعر السمسم : الحنطة : الشعير : الجهبذ

$$\text{هي } 8 : 4 : 3 : 3$$

ونسبة الكر المعدل : الكامل : الفالج : الهاشمي : السليمانى

$$\text{هي } 60 : 30 : 24 : 20 : 16$$

فاذا ذكرنا هاتين المجموعتين من النسب يسهل تحقيق ما يقوله المؤلف في هذا الباب والابواب التي تليه .

(٧٠) المعطيات في هذا المثال أكثر مما يلزم فما دمنا قد عرفنا أن أصل البيدر يوزع بنسبة ١٦ : ١٨ : ٢٦ فقد كان يكفي أن نعرف أحد الأنصبة كي نحسب النسبين الباقين . أما جمع النسبين لايجاد الثالث فلا نجد له ما يبرره الا اذا كان أحدث في تقدير كل منهما شيء من التقريب .

(٧١) هذه المسئلة تؤدي إلى المعادلتين الآتيتين $س + ص = 100$ ، $\frac{1}{3} س + \frac{1}{3} ص =$

$$ص = 30$$

وأبو الوفاء يحل المسئلة على مبدأ حسابي معروف ولا يلجأ هنا إلى الجبر . فهو يفترض أن البيدرين من النوع الأول ، أي يؤديان ١٢ قفيزاً عن كل كر . وهذا يقتضي أن يكون محصولهما ١٥٠ كرا ، بزيادة ٥٠ كرا عن المفروض . وهذه الزيادة نشأت من البيدر الثاني . فهو من ثم يحسب كم كان محصول كل بيدر .

ثم هو يفرض أن البيدرين من النوع الثاني ، ويمضى في ذلك حتى يحصل على الجواب نفسه .

$$(٧٢) \text{ الدائق} = \frac{1}{6} \text{ والقيراط} = \frac{1}{20} \text{ ، } \therefore 1,62 \text{ دائق} = 9,72 \text{ قيراط}$$

$$= 1,2 \text{ حبة و } 5 \text{ قيراط}$$

(٧٣) نصفها يعني نصف الدراهم . والحل يجري على اعتبار أن الدنانير تصرف بدراهم من سعرين معينين ، على أن يكون عدد الدراهم من السعر الأول مساوياً لعددها من السعر الثاني . وعدا هذا فهذا النوع من المسائل بسيط يؤدي إلى معادلة بمجهول واحد .

(٧٤) أي سبعة عشر درهماً بدينار واحد . وهذه المسائل أيضاً تؤدي إلى معادلة بمجهول واحد .

(٧٥) هذه المسئلة تؤدي إلى معادلة واحدة بمجهولين . فهي إذن من نوع المعادلات السائلة ، والمؤلف يحلها على اعتبار أن دراهم الصحاح تساوي دراهم السهولة .

(٧٦) من الابواب التي ضاعت علينا مع هذه الأوراق المفقودة الباب الذي يسميه المؤلف سير البرد . والكرجي لا يذكر عن ذلك شيئاً الا أن الشهرزوري ينهى شرحه لباب المعاملات في كتاب الكرجي بمسئلتين عن البريد :

المسئلة الأولى : بريدان امرت احدهما أن يسير في كل يوم ستة فراسخ ، فسار عشرة

أيام ، ثم أرسلت الآخر (وراه) وأمرته أن يسير في كل يوم ثمانية فراسخ ، على كم فرسخ التقيا ، وفي كم يوم يلتقيان .

والمسئلة الثانية : بريدان أمرت أحدهما أن يسير في كل يوم خمسة فراسخ ، فسار عشرة أيام ، ثم أمرت الآخر أن يسير في كل يوم سبعة فراسخ ، فالتقيا على مائة وخمسين فرسخا . في كم يوم التقيا .

فمسائل البريد اذن ، اذا كانت كليهما من هذا النوع ، فهي من نوع المسائل البسيطة عن السرعة والمطاردة .

(٧٧) هذا النوع من المسائل يؤدي الى معادلة سيالة ، او معادلتين بثلاثة مجاهيل . الا ان المؤلف يحل المسئلة باعتبار أن اثنين من هذه المجاهيل الثلاثة متساويان .

(٨٧) هذه المسئلة تؤدي الى المعادلة $\frac{4}{5}ص = \frac{3}{6}س$ والمؤلف يعطي أقل عددين صحيحين يحققان المعادلة .

والتي تليها تؤدي الى المعادلة $\frac{1}{5}ص = \frac{1}{6}س$ والمؤلف يحلها بنفس الاعتبار .

ويبدو أن المؤلف يدرك أن هنالك اجوبة اخرى بدليل أنه يعطي الجواب في كل حالة على اعتبار أن ثمن الثوب ١٠ دراهم .

(٧٩) اضافات في كتاب الكافي للكرجي

كتاب الكافي للكرجي يحوي ما يحويه كتاب أبي الوفاء ولكن بإيجاز شديد . الا انه مع ذلك يتعرض لأمور لا يتعرض اليها أبو الوفاء . ومن هذه الأمور ، ما يسميه وزن الأرض ، وهذا بحث رأينا أن نقله هنا كاملا لطرافته :

« اذا أردت أن تزن أرضا ، لأنشاء نهر أو قناة ، ووزنها أن تعرف صعود مكان على مكان ، أو نزول مكان عن مكان ، فمعرفة ذلك بعدة موازين :

منها ما يشبه عمود الميزان ، مقلوبا . وعمله أن تأخذ خشبة صلبة من أبنوس ، أو غيره ، طولها مقدار خمس قبضات ، وعرضها نحو اصبعين ، وسمكها نحو أصبع واحدة ؛ وتسويها غاية التسوية ، وتنقب في طولها ثقبه موازنة لطولها ، ثم تركيب في وسطها عمودا من حديد ، مع منجم ، كما للموازين ، وتثقل ذؤابة المنجم بقليل أنك .

ومنها الصفيحة الشبهية المثلثة التي يسكون في موضع العمود منها خيط معلق دقيق ، في طرفه أنك تثقله ، ويكون في طرفي القاعدة منها عروتان كعروتي عضادة الاصطراب ، حتى يدخلها الخيط .

ومنها الأنبوية المعروفة فيما بين أهل هذه الصناعة .

فاذا أردت الوزن بأبيها شئت ، عمدت الى خيط طوله أربعة عشر ذراعا ، وجعلت الذي يشبه عمود الميزان في وسط الخيط ، حتى يكون أحد نصفي الخيط من هذا الجانب . ثم تعمل خشبتين بمقدار واحد ، طول كل واحدة نحو خمسة أشبار ، مقومتين غاية التقويم . ويأخذ كل واحدة منها رجل ، مع أحد رأسي الخيط ، ويقف أحدهما عند الموضع الذي تريد أن تعرف ارتفاعه ونزوله ، والآخر يبعد عنه بمقدار قد الخيط نحو المكان الآخر :

وتضع خشبة على الأرض ، وتضع رأس الخيط عليها . كما عمل صاحب الخشبة الأخرى . وتحتاج الى رجل ثالث ينظر في الميزان ويتأمل لسانه فان وجد مع المنجم ، فالموضعان متساويتان . وان وجد اللسان قد طلع من المنجم ، فان الناحية التي قد طلع اللسان منها ، أعلى . ثم يؤمر صاحب المكان الأعلى يحط الخيط من رأس خشبته ، قليلا قليلا ، الى أن يصير لسان الميزان مع المنجم ، لا يطلع منه . فاذا صار كذلك ، فان مقدار ما نزل عليه الخيط ، هو صعود أحد المكانيين على الآخر ؛ ثم مر الرجل المتقدم لا يفارق مكانه . ثم مر الآخر أن يتقدم في الجهة الموزونة مقدار بعد الخيط . وباقي العمل على ما تقدم ذكره في الوزن .

ولكن قد يتنق أن يجيئك في وزنك صعود وانحدار ؛ فيجب أن يحفظ كل واحد منها منفردا ، الى آخر العمل ، ثم تلقي القليل من الكثير . وما يبقى يكون صعود أحد المكانيين على الآخر ، وانحداره عنه .

وأما الوزن بالميزانين الآخرين فهو كما تقدم ذكره ، الا أن الذي يعرف هناك بلسان الميزان يعرف هنا بالخيط المعلق ، وبالماء الذي يصب في الأنبوية بقظنة مبلولة تعصر فيها .

الكرجي والسلم الستيني

مما نجده في كتاب الكافي للكرجي ولا نجد مثله عند أبي الوفاء طرق الضرب والقسمة في السلم الستيني ، أي في المقادير مقدره بالدرجات وأجزائها من دقائق وثنائي الخ .

أما الضرب فبعد أن يضع الكرجي قاعدة تقابل $٢٦٠ \times ٢٦٠ = ٦٦٠٠٠ + ن$ يقدم طريقتين للضرب :

أحدهما بضرب كل عنصر من عناصر المضروب في كل عنصر من عناصر المضروب فيه ، وتعين مرتبة حاصل الضرب حسب هذه القاعدة . والثانية بالتجنيس ، وهي تحويل المضروب والمضروب فيه كلا الى أدنى مراتبه ، ثم ضرب الناتجين وبعد ذلك يحول حاصل الضرب الى درجات وأجزائها .

وأما القسمة فيقرر الكرجي بشأنها ما يقابل القاعدة $٢٦٠ \div ٦٦٠ = ٢٦٠ - ن$ ثم يعطي للقسمة طريقة التجنيس وسنرى أن كتب حساب التخت العربية تفيض في بحث العمليات الحسابية بالسلم الستيني .

(٨٠) يعني بذلك تكوين معادلة .

(٨١) سيبين أن « الجبر » يشمل ازالة الحدود انسالبية من طرفي المعادلة كما يشمل ازالة الكسور .

أما المقابلة فتعني حذف الحدود المشتركة بين الطرفين حتى تصير المعادلة بإسبط شكل .

ففي المعادلة $\frac{1}{2}س - ٣ = \frac{1}{6}س$

اضافة ٣ لكل من الطرفين جبر . وهذا يؤدي الى $\frac{1}{6}س = ٣ + \frac{1}{6}س$

ثم ضرب الطرفين في ١٠ لازالة الكسر جبر . وهذا يؤدي الى $٥س = ٣٠ + \frac{1}{6}س$

أما المقابلة فتأتي الآن ومنها نستنتج أن $3 = 30$.

(٨٢) فكرة الكميات السالبة واضحة للحساب العرب ، إلا أن وضوحها لم يصل إلى حد قبول الجذر السالب للمعادلة التربيعية كما سنرى . لاحظ أنه يتكلم عن « الا شيء » ككمية محدودة ولنتذكر أن أبا الوفاء تكلم عن الكمية السالبة وسمّاها دينا (انظر (٣١) الرقم ٥) .

(٨٣) ليس هذا شرطا في التشابه المطلق حيث نجد أن a, b, c ، ا ح يعدان متشابهين أو مشتركين سواء كان b, c ح مجذورين ، أي مربعين كاملين ، أو لم يكونا .

(٨٤) هذه هي طريقة الكرجي في التعبير عن القاعدة $\sqrt{c} - \sqrt{p} = \sqrt{c-p}$

$$\sqrt{c-p} = \sqrt{c} - \sqrt{p}$$

(٨٥) في كتاب الفخري يعطى الكرجي بالإضافة إلى قاعدة مجموع المتوالية العددية قاعدة المجموع المتوالية n^2 وقاعدة أخرى لمجموع المتوالية n^3 مع برهان هندسي على أن

$$[n^3] = 2n^2$$

(٨٦) أدى الأمر بالشهرزوري إلى الخوض في ما يسمى بمعادلات ديوفانتس وهذه معادلات عالجهما الكرجي في كتابه الفخري . ولكن طريقة الشهرزوري لا تنم عن فهم أكيد لما يعمل .

(٨٧) يؤول هذا إلى القواعد

$$2(c+p) = 2c + 2p + 2p$$

$$2\left(\frac{p}{4} + s\right) = \frac{p}{4} + 2s + 2s$$

$$2\left(\frac{p}{4} - s\right) = \frac{p}{4} + 2s - 2s$$

$$2p = 2\left(\frac{c-p}{4}\right) - 2\left(\frac{c+p}{4}\right)$$

$$(c+p)(c-p) = 2c - 2p$$

(٨٨) هنا يحل المعادلة $2c + 2s = c + p$

$$\sqrt{\frac{c}{p} - \left(\frac{c}{p}\right) + \frac{p}{p}} = s$$

(٨٩) هنا يحل المعادلة $2s = c + p$

$$\sqrt{\frac{c}{p} + \left(\frac{c}{p}\right)} \pm \frac{c}{p} = s$$

والحل : $s = \frac{c}{p}$ الجذور الموجبة فقط .

(٩٠) هنا يحل المعادلة $2s + c = p$

$$\sqrt{\frac{c}{p} + \left(\frac{c}{p}\right)} + \frac{c}{p} = s$$

(٩١) في كتاب الفخري يعطى الكرجي حلا للمعادلة $2s + c = p$

(٩٢) طريقة البدء من آخر خطوات المسئلة والسير القهقري حتى نقطة الإبتداء ، سنقابلها في كتب حساب التخت . وإن عدم ورودها في كتاب أبي الوفاء والكرجي وورودها في شرح الشهرزوري ليبتع على الظن بأنها جاءت إلى العالم الإسلامي مع الحساب الهندي ، وسنجد آثارا هندية أخرى في طرق الشهرزوري . انظر (٤٩) .

(٩٣) لكي نفهم هذه الطريقة لنفرض أن الأول مع s والثاني مع v وأنه إذا أعطى

الأول $\frac{1}{m}$ مما معناه وأعطى الثاني $\frac{1}{n}$ مما معناه تساويا ، فيكون

$$\frac{1}{m} + \frac{1-n}{n} = \frac{1}{n} + \frac{1}{m}$$

$$\leftarrow (m-2)n = m(2-n)$$

وهذا يفسر اتخاذ $(n-2)$ m كقيمة لأحد المجهولين واتخاذ $(m-2)$ n قيمة للمجهول الآخر . فما أصل طريقة الباب هذه . انها ، كطريقة المنكوس ، تتجلى لنا في أقوال كتاب من الدرجة الثانية كالشهرزوري ، ولا نجدنا في كتابات كبار الرياضيين . وحيثما تقابل يغلب عليها طابع واحد : هو إيراد خطوات عمل محدودة بطريقة مقننة وبدون تبرير أو شرح . وفي ظني أن الطريقة باسمها وروحها غير عربية وقد لا نعدو الصواب إذا رجحنا انها هندية .

والمسئلة كما يقول الكرجي ، سيالة . وموضوع المسائل السيالة اهتم به الهنود ونقلوا اهتمامهم للعرب . وكتاب طرائف الحساب ، لأبي كامل شجاع بن اسلم المصري يحوي مجموعة من المسائل تؤدي إلى معادلات سيالة . والمسائل هندية ، أما طريقة الحل فعربية . (انظر مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد التاسع ١٩٦٣ / الصفحة ٢٠ / ٣١٩) في حين أننا نقابل هنا مسئلة عربية تحل بطريقة الباب الهندية .

(٩٤) حتى يستقيم المعنى هنا حسابيا يجب أن نعتبر أنه كلما أخذ السلطان كرا ، أخذ الكيال والأمين أربعة أفضرة فيكون فسطهما من الغلة ٤ : ٦٤ ، وهو نصف الثمن ، وقسطن

السلطان $\left(\frac{1}{2} = \frac{1}{6} + \frac{1}{12}\right)$ من الباقي وهذا الذي يأخذه الكيال والأمين

يضاف ثلثه إلى نصيب السلطان .

فإذا اعتبرنا الغلة س ، كان نصيب الكيال والأمين $\frac{س}{١٦}$ ، منها الثلث أي $\frac{س}{٤٨}$ للسلطان .

وكان نصيب السلطان بحق المقاسمة $\frac{٥}{١٢} \cdot \frac{١٥}{١٦} = س \frac{٢٥}{٦٤}$

فما يصيبه السلطان = $\left(\frac{١}{٤٨} + \frac{٢٥}{٦٤} \right) س$ = ٣ تكرار

$$٧ \frac{٢٣}{٧٩} = س .$$

وطريقة الشهرزوري في تحقيق صحة الجواب تستحق الاعتبار :

$$\frac{٥٧٦}{٧٩} = ١٢ - \frac{٤٨}{٧٩} \quad \frac{٤٨}{٧٩} = \frac{١١}{٦} \frac{١}{٤}$$

فيأخذ بمعالجة البسط باعتباره ٥٧٦ وحدة (أي جزءا من ٧٩) .

فيخصم من هذا البسط حق الكيال والأمين ، وحق المقاسمة ، ويحسب من ذلك جمع

$$\text{نصيب السلطان فيجده } ٢٣٧ \text{ من هذه الوحدات أي } ٣ = \frac{٢٣٧}{٧٩}$$

ولا شك أن أبعاد المخرج وهو ٧٩ ، من عملية التحقيق ، إلى النهاية ، يجعل العملية أبسط .

(٩٤) الارتفاع هنا بمعنى مجموع المحصول ، انظر (١٣) .

(٩٥) ذكر أبو الوفاء في عرضه المفصل لحساب اليد في كتابه أنه تجنب ذكر البراهين على القواعد التي ذكرها ، طلبا للإيجاز ؛ أما الكرجي فقد لجأ إلى الإيجاز حتى في قواعده نفسها وفي طرق الحل . إلا أننا ، رغم إيجازه ، نستطيع أن ندرك المبررات أو الأسباب لخطوات الحل التي يقترحها في كل عملية أو مسألة مضت . أما هنا فنجده يسرد خطوات ميكانيكية للحل يصعب أن ندرك سببها . فقد لا نعدو الصواب إذا قلنا أن الكرجي هنا ينقل طريقة دخيلة على الحساب العربي . وإذا ذهب بنا الأمر إلى الظن بأنها طريقة هندية فلسبيين ؛ أولهما أننا لمسنا أثرا هندية عند الكرجي ، والثاني علمنا بأن الهنود درجوا على إعطاء قواعد الحل بمثل هذه الخطوات الغامضة وبدون إشارات واضحة إلى أسبابها . والحل الثاني يتضمن تبريرا لهذه الخطوات .

إذا كان نصيب السلطان على التوالي م ، ل ، ن ففيزا من كل كر ، وتجمع له من كر واحد مبلغ ك أفزة . فلنفرض أن الكر يحوي س قفيزا من النوع الأول ، ص من الثاني فهو يحوي ٦٠ - (س + ص) قفيزا من الثالث .

$$\text{ويكون } \frac{م}{٦٠} س + \frac{ل}{٦٠} ص + \frac{ن}{٦٠} (٦٠ - (س + ص)) = ك$$

$$\leftarrow \frac{م}{٦٠} س + \frac{ل}{٦٠} ص = ك - \frac{ن}{٦٠}$$

وغني عن البيان أن المسئلة سيالة .

(٩٦) يبدو أن « يأخذ الخط من النقد » تعبير تجاري معناه « ما يحذف من الدين أو ما يسقط من الحساب » ، وهو تعبير لم نجده في غير هذا الموضع .

(٩٧) يسهل اثبات صحة القاعدة التي تعطىها طريقة الباب هذه . وهي تحوي ما نلاحظه في طريقة الباب عامة من أنها تعطي قواعد مجردة للحصول على نتائج معينة ، دون أساس رياضي واضح منطقيا .

(٩٨) يورد البيروني هذه المسئلة في رسالته استخراج الأتار في الدائرة (الصفحة ٨٢ من طبعة حيدر آباد الدكن) باسم مسئلة الطائرين والسمكة ، ويقول أنها متداولة في كتب الجبر والمقابلة . ومن الطريف أن نذكر أن براهما جيتا يذكرها وأنها وجدت في كتاب صيني أقدم من عهد براهما جيتا بقرون .

كلمة ختام

تري هل استمتعتنا بهذا النظام الحسابي الذي عرضه علينا أبو الوفاء البوزجاني وأبو بكر محمد بن الحسن الكرجي ؟ لا شك أن في هذا النظام ما نستكره وفيه ما نانس به ونانس له :

ففي حساب اليد كل ما في نظامنا الحسابي الحالي من مبادئ رياضية تسري على العمليات الحسابية والجبرية من جمع وطرح وضرب وقسمة وتربيع وتجزير ، حتى فكرة الكميات السالبة تنبدي فيه من وراء غشاء رقيق .

شيثان وجدناه قصر دونهما ، ففي حل المعادلة التربيعية ، لم يعترف بالجواب عندما يكون صفرا أو سالبا . وفي إيجاد حجم الكرة ، وجدنا أبا الوفاء يعطي القاعدة الصحيحة ويعزوها الى ارشميدس بدون تعليق ، ووجدنا الكرجي يستعمل قاعدة خاطئة ويحاول التحقق منها بتجربة عملية .

ولقد وجدنا في هذا النظام احتمالات التطور والاتساع . ألم نجد فيه مبادئ البحث في علم المثلثات ، ممثلة في جداول الجيوب ؟ صحيح أننا لم نجد فيه ذكرا واضحا لطريقة في الجذر التكعيبي ، ولكننا نعلم أن لأبي الوفاء كتابا لم يصل إلينا يبحث في ضلع المكعب ولعله يبحث أيضا في الجذر الرابع .

كل هذه أمور تجعلنا نانس بهذا النظام باعتباره أحد العناصر التي تخلق منها النظام الحسابي القائم . ألم يتسع حساب اليد لمعالجة أعقد المسائل الكسرية ؟ ألم يمكن الحاسب من حل مسائل المعاملات والهجوم ؟ ألم يتجاوز المسائل العملية الى المسائل ذات اللذة الرياضية البحتة ؟

ولكن فيه أيضا ما تنكره ونستكره .

فهو أولا ككل نظام قديم كان في خدمة أوضاع اجتماعية غير الأوضاع السائدة اليوم وفي رفقة أنظمة في القياس غير الأنظمة المستعملة اليوم . وهذا أمر ينطبق على كل نظام قديم . ولكن حساب اليد يبدو غريبا عنا لأمير آخر ، ذلك أنه في طابعه عقلي غير مكتوب . أننا نقابل المسئلة ونقرأ الحل ، فنعرف أنه يتضمن عملية ضرب أو قسمة أو غير ذلك ، ثم نتلقى نتيجة هذه العملية . ولكن أين العملية ذاتها بتفاصيلها ودقائق خطواتها ؟ أننا إذ نبحث عنها كمن يقرأ في صفحة بيضاء . لقد بينا للمقاريء كيف كان الحاسب يعقد يديه عقودا تدل على الأعداد المختلفة . وقد نستطيع أن نتخيل حاسبا شغل يديه بهذه العقود ، وشغل ذهنه بالعمليات ، ثم إذا هو فرغ مما عمل ، بسط أصابعه ليسجل نتيجة على الورقة ، أو فك عقدة من لسانه ليفصح عن هذه النتيجة . أما العقود فعلى يديه ، وأما العمليات فيجري بها ذهنه ، فإذا هو أخطأ الجواب فلا أحد يعلم أين بالضبط وقع الخطأ . وأنا لتتخيل حاله إذا طرحنا عليه السلام أو هاجمت أنه ذباية قبل أن يصل الى الجواب .

ان حساب اليد حساب عقلي غير مكتوب ، نقصه الاكبر أنه يفتقر الى نظام رمزي للدلالة على الاعداد ، ولقد جاء الحساب الهندي بهذا النظام الرمزي ولذلك كان أعلى في مدارج الرقي . وهذا ما سنراه في المرحلة القادمة من دراستنا .

الا أننا إذ نخلف حساب اليد وراءنا الى حين ، علينا أن نذكر أنه كان في حد ذاته ورغم ما يعتوره من نقص ، نظاما متكاملًا . ومن شواهد هذا التكامل أن اللفاظ فيه تدل على الاعداد ، وهي أيضا تدل على الرموز الجبرية . الشهيء والمال والكعب . الخ . تقوم فيه مقام س ، س^٢ ، س^٣ ، الخ في نظامنا الحالي ، والدرهم والمدائق والحبة . الخ تقوم مقام الكسور بقدر ما تخدم أغراضها كوحدات قياس .

ومن شواهد هذا التكامل أيضا أنه ، من أجل كونه عقليا ، ألج على التعبير عن الكسور بطريقة تسهل العمليات العقلية . ان نصف سدس في الحساب العقلي أكثر طواعية من $\frac{1}{12}$ وكذلك ثلث وربع أصح من $\frac{2}{3}$ وليأخذ المقاريء مسئلة من المسائل

المحلولة في الصفحات الماضية ولجرب حلها عقليا فسيجد أن طرق حساب اليد أكثر ملاءمة للحل العقلي ، في أحيان كثيرة ، من الطرق التي درجنا عليها بالورقة والقلم .

ثم ينبغي ألا يفوتنا أن نلاحظ أن هذا النظام كان نظاما مفتوحا غير مغلق . كان يدين للنظام البابلي ، استوعب منه ما استوعب ، ونما من جذور تاريخية عميقة ، ولكنه لم يتنكر للنظام الهندي الطاريء عليه . وقد شاهدنا فيه من الفكر الهندي آثارا لا تخطئها العين . فإذا كان قد عاش طويلا الى جانب نظام نراه أحسن ، إذا كان قد بقي حتى أواخر العصور الوسطى يحظى باتباع ، فلم يكن ذلك عنادا أو مكابرة ، وإنما سببه أنه قد توغل في مجالي الحياة العملية والفكرية فلم يكن سهلا أن يجتث اجتثاثا أو يستبدل ، ولكن لا بد من تحول بطيء . وهذا ما سنراه في المراحل القادمة من دراستنا هذه .

ونحن الذين نعيش في عصر يشهد مثل هذا التحول في مجرى الفكر الرياضي ونشهد فيه ما يجابها من صعوبات عملية واجتماعية في تنكب المجري التقليدي القديم ، في عصر الطاقة الذرية وعصر الفضاء ، حري بنا أن نقدر صعوبات التحول من حساب اليد الى الحساب الهندي في العصور الوسطى ، يوم لم تكن الطباعة متوفرة ، وكان العثم قاصرا على قلة من القادرين عليه .

فهارس عامة

(١) وحدات القياس الواردة في هذا الكتاب

أ - وحدات العملة :

- الدرهم = ٦ دائق (فضة)
- ٤٨ حبة = ٦٠ عشير = ٩٦ فلس (في العراق والاهواز وفارس)
- ١٢ قيراط (في بغداد)
- ٢٤ طسوج = ٣٦ حبة (في خراسان والشام)
- ٤٨ حبة = ١٩٢ تومنة (في خوزستان)
- ٣٦ أو ٤٨ أو ٦٠ فلس (في ما وراء النهر)

فإذا استعمل لفظ الدائق للتعبير عن الكسر دل على $\frac{1}{6}$ ، وكذلك تدل الحبة

على $\frac{1}{48}$ الخ . . .

- الدينار = ٦ دائق (ذهب)
- ٢٠ قيراط = ٦٠ حبة = ٦٠ عشيرا (في سواد العراق)
- ٢٤ قيراط = ٧٢ حبة (في البصرة والاهواز وفارس)

ب - وحدات الطول :

- الأشل = ١٠ باب ، والأشل جبل أو سلسلة طولها ٦٠ ذراعا
- الباب = ٦ ذراع ، والباب يسمى أيضا القصة
- الذراع = ٦ قبضة مساحة (= ٨ قبضة يد)
- القبضة = ٤ اصبع

وهذه المقاييس حسب ذراع المساحة ، ويسمى أيضا الذراع الهاشمي أو ذراع الملك .

على أن هنالك ذراع السودان ، أو ذراع الحديد ويساوي $\frac{89}{72}$ من ذراع المساحة .

وفي فارس وخراسان ذراع يسمى المابهرامي ويساوي $\frac{3}{2}$ ذراع أسودا ويقسم

إلى ٦٠ فلسا .

ج - وحدات المساحة :

- الجريب = أشل × أشل = ٣٦٠٠ ذراع مكسرة (أي مربعة)
- ١٠ قفيز = ١٠٠ عشير
- وفي فارس وخراسان : الجريب = ١٠ قفيز = ٦٠ كف = ٦٠٠ عشير .

٤٦٠

د - وحدات الحجم :

- الأذلة = ١٠٠ ذراع مكعبة ، ويصدد الحجم كان يستعمل ذراع خاص يسمى ذراع الميزان ويساوي $\frac{64}{100}$ اصبع (بمقياس ذراع السودان) ، وهو يقسم إلى ١٢ قبضة ٤ اصبع .
- والأذلة = ١٠٠ كر كل كر ٦٠ قفيزا .

هـ - وحدات الكيل والوزن :

- الكسر = ٦٠ قفيز
- القفيز = ١٠ عشير = ٨ مكوك
- المكوك = ٣ كيلجة
- الكيلجة = ٤ ربع
- الربع = ٢ ثمن

ولكن الكر كان أنواعا منها :

- ١ - الكر المعدل ويساوي ٧٢٠٠ رطل
- ٢ - الكر الكامل وهو نصف المعدل وقد يسمى الجريب أو المفتوح . .
- ٣ - الكر الفالغ وهو $\frac{2}{5}$ المعدل ، ويسمى المرسل والاندجي ، ويقسم حيث يستعمل إلى ١٠ جريب وإلى ٣٠ طسوق
- ٤ - الكر الهاشمي وهو $\frac{1}{4}$ المعدل ويقسم إلى ١٢ جريب ، كل جريب ١٠ مختوم ، كل مختوم ٢ قفيز

- ٥ - الكر السلیماني ويساوي $\frac{4}{10}$ من المعدل أي ١٩٢٠ رطلا .

- ٦ - الكر الدينوزي ويساوي $\frac{1}{12}$ من المعدل

- ٧ - القنفل وهو كر يستعمل في البصرة ويساوي ١٢٠ قفيزا بالمعدل

- ٨ - الكر اليزيدي ويعادل ٧٥ قفيزا بالمعدل

ومن وحدات أيضا ما يلي :

القب = ٥ عشير = ٤ مكوك وهو يعادل ٦٠ رطل حنطة متوسطة النوع

الكيلجة وتعادل ٥ أرطال

الجريب العضدي ويعادل $\frac{1}{24}$ من الكر المعدل ، وهو يقسم إلى ١٠ قفيز

كل قفيز ٦ كف ، كل كف ١٠ عشير

ومنها الصاع ويساوي كيلجة بالمعدل ، والمد وهو ربع صاع

ومنها : الاردي = ٦ ويبة
الويبة = ٤ ربع
الويبة = ٤ ويبة
المكوك = ٢ مكوك
الربع = ٤ قدح
المكوك = ٣ كيلجة

٤٦١

(٢) المصطلحات الواردة في هذا الكتاب

الثبت التالي يضم المصطلحات التي لا تستعمل اليوم أو التي كانت تحمل معاني تغاير قليلا أو كثيرا المعاني التي نعرفها اليوم .

الابطن : أحد نوعي الشكل الهلالي ، والنوع الآخر هو الأخص . والشكل الهلالي شكل هندسي يتكون من قوسي دائرتين . انظر الشكلين في الصفحة ٢٦١ .

الأخص : انظر الشكلين في الصفحة ٢٦٠ .

الازلة : وحدة حجم وهي تساوي مائة ذراع مكعبة .

الاستعمال : طلب عمل شيء ، كان تطلب من البناء بناء بيت .

الاسطوانة : مجسم من المجسمات الهندسية - وهي تعني اليوم المجسم الذي مقطعه العرضي دائرة . وأبو الوفاء يستعملها أيضا للدلالة على متوازي المستطيلات الذي مقطعه العرضي مستطيل أو مربع .

الأشل : وحدة من وحدات الطول وتساوي ٦٠ ذراعا .

الأصبع : وحدة من وحدات الطول وتساوي $\frac{1}{24}$ من الأذرع التي تستعمل في

تقدير المساحة .

الأصم : المقدار الذي إذا أجريت عليه عملية من العمليات الحسابية ، لم يمكن إعطاء النتيجة الا بالتقريب ، يسمى أصم بالنسبة الى هذه العملية الحسابية ، لم يمكن إعطاء الجذر التربيعي لان $\sqrt{2}$ لا يعرف الا بالتقريب ، والكسر $\frac{1}{11}$ أصم اذ لا يمكن

تحويله الى كسور عربية الا بالتقريب والكسر $\frac{1}{7}$ أصم بالنسبة الى تحويله الى كسر من الستين .

الأكار : الشخص الذي يستخدم بالكراء وأبو الوفاء يستعمل للكراء لفظة غريبة هي أكروة .

الايين : عند تقدير الغلة ، من أجل دفع ضريبة الدولة ، يستخدم ماسح لمسح الارض التي تعطي هذه الغلة . ويأخذ مقابل ذلك نصيبا منها ونصيبه هذا يسمى الايين . فالايين هو نصيب الماسح من جراء مساحته .

الباب : وحدة طول وتسمى القصبية وتكون على الغالب ستة أذرع .

البضي : شكل هندسي يتكون من قوسي دائرتين . (انظر الشكل في الصفحة ٢٥٨) .

الترقين ، والترقينة : خط يوضح في كشف الحساب ليملا المنزلة الخالية ، وهو يقوم مقام الصفر وهو على شكل خط أفقي مستقيم ، وقد يتعرج .

التنوري : شكل هندسي يتكون من شبه منحرف على ساقيه قطعتا دائرة . انظر الشكل الأسفل في الصفحة ٢٥٩ .

الجريب : وحدة مساحة تساوي أشلا مربعا أي ٣٦٠٠ ذراع مربعة .

ويقسم الجريب الى عشرة أقسام يسمى كل منها قفيزا .

الجبر والمقابلة : هذا هو الاسم الذي وضعه العرب لما نسميه اليوم بعلم الجبر . وهو أصلا يتناول عمليتين محددتين في حل المعادلات . أما الجبر فيختص بعملية ازالة الحدود السالبة من طرفي المعادلة ، كما يختص بازالة الكسور . وبه تنتهي المعادلة الى مثل :

$$P^2 + D^2 = H^2 + M^2 + W$$

وبعدئذ تأتي المقابلة وهذه تعني مقارنة طرفي المعادلة ، فإذا كانت $D > P$ ، ادت

المقابلة الى حذفها من الطرف الايسر وابقاء $(D - P)$ في الطرف الايمن . وهكذا .

وفي الرياضيات العربية نجد الجبر والمقابلة فرعا من فروع حساب اليد ، ولكنه منذ وقت مبكر أخذ يستقل عن الحساب ويحظى بكتب خاصة به .

التكسير والمساحة : تستعمل هاتان اللفظتان في كتب الحساب العربية بمعاني ليست لها اليوم فالتكسير تعني ايجاد مساحة الشكل كما تعني ايجاد حجم الجسم وعلى هذا يسمى كل من الذراع المربعة والذراع المكعبة ذراعا مكسرة .

أما المساحة فتعني عسدا ايجاد المساحة والحجم حساب الأطوال أيضا ، وهي من ثم تقابل كلمة Mensuration الانكليزية .

الجمع : تستعمل هذه الكلمة في كتب حساب اليد ، مع الكسور خاصة ، للدلالة على العملية الحسابية المعروفة . وهي لا ترد بخصوص جمع الأعداد الصحيحة ، ولعل ذلك لسهولة هذه العملية . ولأنها كانت تجري عقليا . أما في كتب الحساب الهندي فتزد بدلا منها كلمة الزيادة ، كما يسمى العدان المجموعان بالزيادة والمزيد عليه ، الى حد أننا قد نجد كلمة الجمع تستعمل للدلالة على أي عملية للتوحيد بين مقدارين ،

حتى اذا كان هذا التوحيد يعني الضرب في مثل وضع $\frac{P}{S} \cdot \frac{P}{S}$ بالشكل $\frac{P^2}{S^2}$

الجهنديم : خليط من حنطة جيدة وحنطة رديئة للحصول على حنطة متوسطة .

الحبة : وحدة عملة وهي تعادل على الغالب $\frac{1}{48}$ من الدرهم . فإذا استعيرت

للدلالة على الكسر أصبحت تعني $\frac{1}{48}$

الدائق : وحدة عملة أيضا وهي تساوي على الغالب 8 حبات . فإذا استعملت للدلالة على كسر أصبحت تعني $\frac{1}{7}$. والجمع **دوايق** .

الدور : ترد هذه الكلمة في كتب حساب اليد ، وفي بحث المساحة خاصة ، كمرادفة لكلمة المحيط . أما في كتب حساب اليد فتترد بصدد بحث المراتب بمعنى آخر : ذلك أن الرياضيين العرب جعلوا للأعداد ثلاث مراتب هي الآحاد والعشرات والمئات ، وهذه تكون بينها دورا ، وهذا يتكرر مرة أخرى للآلوف فتنشأ آحادها وعشراتهما ومئاتها ، ثم مرة أخرى للآلوف الآلوف ، وهكذا . فكل ثلاث منازل ، مبتدئة من منزلة الآحاد ، تسمى دورا . والجمع **أدوار** .

الروس : هذا هو الاسم الذي يطلقه أبو الوفاء على الكسور العربية التسعة ، وهي النصف والثلث و... إلى العشر . أما الكرجي فيسميها **الكسور المفردة** .

الرواج : تقدير عوائد الدولة من الغلات يقتضي استخدام ماسح يقدر الغلة ومحاسب (جهيز) يحسب هذه العوائد . وهذا المحاسب يتقاضى نصيبا في المائة مما تأخذ الدولة ونصيبه يسمى الرواج أو الكفاية . ويحدد في المخطوطات بأنه ما يأخذه الجهيز بحق جهيزته وقد يستخدم المحاسب مساعدين له ، فيتلقون هم أيضا نصيبا يسمى **رواج الرواج** .

الزيادة : انظر الجمع .
السافات : عدد صفوف اللبن التي توضع في عرض ذراع واحدة من البناء .
السهوم : يستعمل هذا اللفظ في المساحات ليدل على الارتفاع الأعظم لقطعة الدائرة ، وفي الحجم ليدل على ارتفاع المخروط .

الطسق وجمعها طسوق : هذا هو الاسم الذي يعطى لنصيب الدولة من الغلة ويعرف بأنه حق السلطان . ويكون شيئا معلوما عن كل جريب .

العدد :
عدد أول : يقابل ما نسميه عددا أوليا ، ويقابله عدد ثان وهو الذي يحلل إلى عاملين أو أكثر .

عدد فرد : هو ما نسميه بالعدد الفردي ، ويقابله عدد زوج وهو الزوجي .
عدد له نصف (أو ثلث) : هو العدد الذي نصفه (أو ثلثه) عدد صحيح ، أي أنه يقبل القسمة على 2 (أو 3) .

الأعداد المشتركة (بالنصف) : أعداد تقبل القسمة (على 2) .
الأعداد المتباينة : أعداد ليس بينها عامل مشترك .

الأعداد الأربعة المتناسبة : إذا كان $a : b = c : d$ فإن a , b , c , d أعداد أربعة متناسبة . وهذا هو المبدأ الأساسي في حساب المعاملات العربية . حيث يكون هنالك أربع قيم متناسبة إذا عرف منها ثلاث أمكن معرفة الرابعة . وأبو الوفاء يعطي أربعة أسماء لذلك هي **التناسب المستوي ، والمعكوس ، والمقلوب ، والمخالف** ، وذلك حسب كون a أو b أو c أو d هو المجهول .

العشير : وحدة مساحة وتساوي عشر قفيز و $\frac{1}{100}$ من الجريب .
والعشير أيضا وحدة وزن وتساوي عشر قفيز و $\frac{1}{100}$ من الكر .

العقد ، وجمعها عقود ، يمكن أن نعتبرها في حساب اليد تقابل الرقم في الحساب الهندي . فالعدد 213 يتركب من ثلاثة عقود : ثلاثة في مرتبة الآحاد ، وواحد في مرتبة العشرات ، واثنين في مرتبة المئات . انظر (16) في التعليقات .

القبضة : وحدة طول وتساوي أربع أصابع .
القصبية : انظر الباب .

القفيز : وحدة مساحة تساوي عشر الجريب ، والقفيز أيضا وحدة كيل وتساوي $\frac{1}{60}$ من الجريب .

الكر : وحدة كيل ووزن ومقداره يختلف من مكان إلى مكان . انظر ثبت الوحدات .
المخرج أو العدد الذي تخرج منه الكسور يقابل ما نسميه اليوم المخرج أو المقام . مع فرق واحد يجب ملاحظته هنا : أننا اليوم نكتب $\frac{5}{6}$ أو $\frac{1}{14}$ فنرى المخرج واضحاً ،

في حين أن حساب اليد كانوا يقولون أو يكتبون نصف وثلث ، أو نصف سدس ، ثم يحسبون المخرج 6 ، 12 على التوالي . والمخرج في حسابهم هو أصغر عدد صحيح يكون نصفه وثلثه في الحالة الأولى ، ونصف سدسه في الحالة الثانية ، عددا صحيحا .

المربع والمربعة تعني ما تعنيه اليوم كلمة مربع ، على أنها قد تستعمل للدلالة على الشكل الرباعي .

المجسم التبري : مجسم مقطعه مربع وارتفاعه أكبر من ضلع المربع .
المجسم اللبني : مجسم مقطعه مربع وسمكه أقل من ضلع المربع .
المساحة : انظر التفسير .

الممتطيل : تعني ما تعنيه اليوم ، على أنها قد تستعمل للدلالة على أي متوازي أضلاع طوله أكبر من عرضه بشكل واضح .

كشاف بأسماء الاعلام

الواردة في المقدمة والتعليقات

- | | |
|--------------------------------------|--|
| • الدينوري ، أبو حنيفة ٤٨ | • ابن أبي ليلى القاضي ٤٢٦ |
| • سبط المارديني ٤٥ ، ٥٤ | • ابن النديم ، الفهرست ٥٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٦ ، ٤٤٢ |
| • سديس ٤٣ | • ابن الهيثم ٥٤ ، ٢٤٠ |
| • ستيفن ٣٠ | • أبو بركة الحاسب ٤٢٧ ، ٤٤٢ |
| • سمث ٤١٧ | • أبو الوفاء ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، كل التعليقات |
| • الشقاق ، أبو علي ، حسين بن أحمد ٥٦ | • الأربلي ٤٢٦ |
| • الشهرزوري ٥٥ ، ٥٨ ، معظم التعليقات | • أرشميدس ٤٤٤ |
| • الضيحي ، أبو العنيس ٤٤ | • أريا بهاتا ٤٣٢ ، ٤٣٣ |
| • عمر الخيام ٦٠ | • اخوان الصفا ٤١٦ |
| • علي بن المغربي | • آشور بانبيال ٢٧ |
| • عبد الملك بن مروان ٤٢٧ | • اقليدس ٤٠٨ ، ٤٠٩ |
| • فاليس ٤٣ ، ٤٤ | • الاقليدسي ٤٢٥ |
| • فيبيكي ٥٨ ، ٤٢٥ | • باتشيولي ٤١٧ |
| • الفرغاني ، احمد بن محمد بن كثير ١٢ | • البيثاني ٤٣٣ |
| • فيثاغورس ٢٧ ، ٤٠ | • البغدادي ، عبد القاهر بن طاهر ، كتاب |
| • كارادي فو ٥٨ ، ٤٢٥ | • التكملة : ٤٨ ، ٤٠٨ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ |
| • الكاشي ، غياث الدين ٤٨ | • بطلميوس ١٢ ، ٣٠ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ |
| • الكرجي ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، معظم | • البيروني ٤١٦ ، ٤٣٣ ، ٤٥٧ |
| • التعليقات | • براهما جيتا ٤٥٧ |
| • لفافة رايند ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ | • بهاء الدين العاملي ٤٨ |
| • لفافة موسكو ١٣ ، ٢٥ | • بروكلمان ٥٨ |
| • المأمون ٤٢٧ | • تنكلوس ٣ |
| • محمد بن الحسين الحاسب ٤٢٦ | • حبش الحاسب ٤٣٣ |
| • نصير الدين الطوسي ٤١٠ ، ٤٢٠ | • الخوارزمي ، محمد بن موسى ١٢ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ |
| • بقوماخس ١٢ | • ديموقريطس ٣٦ |
| • هارون الرشيد ٤٢٧ | • ديوفانتس ١٢ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٠ |
| • هيبارخس ١٢ ، ٤٤ ، ٤١٦ | |
| • هيت ٤٠٩ ، ٤٢٦ | |
| • هيرون ٤٠ | |

المسقط أو مسقط الحجر قد تعني ما نسميه اليوم بالمسقط وقد تعني نقطة هي موقع العمود .

المسناة : بناء يقام في وجه السيل لمنع الفيضان .

المطبل : شكل هندسي . انظر الشكل الأعلى في الصفحة ٢٥٩ .

الشبيه بالمعين : الشكل المتوازي الاضلاع .

المنحرف : هو ما نسميه اليوم بشبه المنحرف .

المقابلة : انظر الجبر والمقابلة .

الميزان : تحقيق صحة الجواب بمثل طرح التسعات .

النقصان : هو الاسم العربي في كتب حساب اليد وحساب التخت لعملية الطرح .

والعددان اللذان تجري عليهما العملية يسميان : المنقوص والمنقوص منه .

وحيثما نقول اطرح كذا من كذا ، يقول الحساب العرب : اسقط أو الق أو انقص .

كذا من كذا . وقد يقول أبو الوفاء نضع أربعة من سبعة ، بمعنى نطرح ولم نعثر على كلمة الطرح في المخطوطات القديمة الا بصدد عملية الميزان بطريقة طرح التسعات أو غيرها .

الورق : يستعمل أبو الوفاء هذه الكلمة بمعنى العملة .

وزن الارض : تعبير يستعمله أبو الوفاء للدلالة على العملية التي بها يقدر ارتفاع

بقعة فوق أخرى أو انخفاضها دونها .

محتويات الكتاب

الإهداء	٣
التصديرون	٥
مراجع المقدمة والتعليقات	٧
المقدمة - المصادر الأولية للرياضيات العربية	١١
الرياضيات الفرعونية	١٣
الرياضيات البابلية	٢٧
حساب الستين عند العرب	٤٤
حساب اليد عند العرب ، المخطوطات	٤٨
طريقة النشر	٥٦
المؤلف (أبو الوفاء) الكرجي	٥٨
كتاب أبي الوفاء - المنزلة الأولى في النسبة	٦٤
المنزلة الثانية في الضرب والقسمة	١٢٢
المنزلة الثالثة في المساحة	٢٠٢
المنزلة الرابعة في الخراج	٢٧٧
المنزلة الخامسة في التصريف والمقاسمات	٣٠٢
المنزلة السادسة في أنواع شتى من الحساب	٣٣٠
المنزلة السابعة في معاملات التجار	٣٤٦
الجبر في كتاب الكافي	٣٦٨
التعليقات على حول تبويب الكتاب	٤٠٨
أنواع الكسور في حساب اليد	٤٠٩
المراتب والعقود	٤١٦
القسمة والكسور	٤٢٠
وحدات المساحة	٤٢٧
الجذر التربيعي	٤٢٨
النسب المثلثية	٤٣٢
حسابات الدائرة - النسب المثلثية	٤٣٣
حسابات المثلث وسواه	٤٤١
وحدات المساحة والحجم وسواهما	٤٤٦
إضافات في كتاب الكافي للكرجي	٤٥٢
كلمة ختام	٤٥٨
فهارس عامة (١) وحدات القياس	٤٦٠
(٢) المصطلحات الواردة في الكتاب	٤٦٢
(٣) كشاف بأسماء الاعلام	٤٧٦



مخطوطات الكتاب

ARABIC ARITHMETIC

The Arithmetic of Abu al-Wafa'

al - Buzajani

10 th Century

Mss. Or. 103 Leiden & 42 M Cairo

Edited with an Introduction and Commentaries

with ample reference to the Arithmetic

of al - Karaji (11 th Century)

MS 855 Istanbul

By

Dr. A. S. Saidan